

المؤسسة المصرية العامة
للتأليف والانتشاء والنشر
الدار المصرية للتأليف والترجمة

من الفكر السياسي والاشتراكي

الاشتراكية والفائنية

في ثلاثينيات القرن العشرين

لمبروفيسور العقلاوة ج. ٠ هـ. ٠ دكتور

ترجمة وتقديم:

عبد احميد الاسلامبولي

مراجعة:

الدكتور عبد الملك عودة

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والناشر والنشر
الدار المصرية للتأليف والترجمة

من الفكر السياسي والاقتصادي

الإستراتيجية والفائضية

في ثلاثينيات القرن العشرين

للبروفسور العلامة كول

مراجعة:
الدكتور عبد الملك عودة

ترجمة وتقديم:
عبد الحميد المارسلاني

محتويات الكتاب

صفحة

٣	تقديم بقلم عبد الحميد الاسلامبولي ..
١٠	تمهيد بقلم مارجریت كول
١٢	تعريف بقلم جوليوس براونثال
١٧	الفصل الأول العالم في ثلاثينيات هذا القرن ..
٤٦	الفصل الثاني : خسوف الاشتراكية في ألمانيا
٧٤	الفصل الثالث : بريطانيا العظمى في ثلاثينيات القرن العشرين
	الفصل الرابع : الاشتراكية الفرنسية في ثلاثينيات القرن
١٠١	العشرين
١٢٤	الفصل الخامس : الحرب الأهلية في إسبانيا
١٥٣	الفصل السادس : أقول الاشتراكية النمساوية
١٧٢	الفصل السابع : اسكتلندا وفنلندا
١٨٩	الفصل الثامن : بلجيكا وهولندا وسويسرا
١٩٧	الفصل التاسع : أوروبا الشرقية
٢٠٧	الفصل العاشر : الولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية ..
	الفصل الحادي عشر : الاتحاد السوفيتي منذ بداية المشروع
٢٢٨	الأول للسنوات الخمس
٢٦٠	الفصل الثاني عشر : الشيوعية في الصين خلال الثلاثينيات
٢٨٦	فصل الختام : نظرة بين الماضي والمستقبل

هوامش الترجمة العربية

النيوديل (ص ١٧)	الهوتسانتايد (ص ٩٥)
الدولية الثانية ونصف (ص ١٥٥)	الأتشلوس (ص ١٥٨)
براونثال (ص ١٧٠)	البيروقراطية (ص ١٩٢)
الأسس التكنولوجية (ص ٢٤٢)	الاستخافونية (ص ٢٤٥)
اللافلات (ص ٢٥٢)	الماركسية الأرثوذكسية (ص ٢٦١)
الاشتراكية التعددية (ص ٢٨٤)	دولة الرفاعة (ص ٢٨٧)
ادارة الأشياء (ص ٢٨٩)	البوتويا (ص ٢٩٣)

تقديم

بقلم عبد الحميد الاسلامبولي

الكتاب الذي تقرأه الآن بين يديك ، هو خاتمة الدراسات العالمية الفاحصة ، التي عكف عليها العلامة الأشهر بروفيسور كول ، وهي الدراسات التي صدرت على التتابع في سبعة مجلدات ، عرفتها الدوائر العلمية باسم « تاريخ الفكر الاشتراكي » . ويوم فرغ العلامة من آخر مجلد في هذا البحث ، الذي تقرأه اليوم باسم « الاشتراكية والفاشية في ثلاثينيات القرن العشرين » تهيأ لمراجعته فما أوفى ما تهيأ له ، إذ دهمنته حادثة عارضة أقعدته ، ثم لم يلبث أن لفظ آخر انفس الحياة ، وظلت أوراق هذا المجلد الزاخر حبيسة الأضابير حتى توفرت على اخراجها أرملته الباحثة المعروفة ، الأستاذة مارجريت كول .

ولعله يكون من تمام التقديم وتوفية العرض ، أن أشير هنا في جملة عابرة ، الى بيان المجلدات السبعة لتلك الدراسات العالمية الفاحصة ، التي عرفتها الدوائر العلمية باسم « تاريخ الفكر الاشتراكي » ، والتي يعتبر كتاب اليوم ، عن الاشتراكية والفاشية في ثلاثينيات القرن العشرين ، خاتمة لها على التحقيق . أما المجلد الأول ، فقد تناول موضوع الحديث عن بشائر الفكر الاشتراكي خلال ستين عاما - من ١٧٨٩ الى ١٨٥٠ - وأما المجلد الثاني ، فقد تناول موضوع الحديث عن الماركسية والفوضوية خلال أربعين عاما - من ١٨٥٠ الى ١٨٩٠ - وأما المجلدان الثالث والرابع معا ، فقد تناولوا موضوع الحديث عن الدولية الثانية خلال خمسة عشر عاما - من ١٨٨٩ الى ١٩١٤ - وأما المجلدان الخامس والسادس معا ، فقد تناولوا موضوع الحديث عن الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية خلال سبعة عشر عاما - من ١٩١٤ الى ١٩٣١ - ثم يأتي بعد ذلك المجلد الأخير وهو كتاب اليوم ، ليتناول موضوع الحديث عن الاشتراكية والفاشية في ثلاثينيات القرن العشرين - من ١٩٣١ الى ١٩٣٩ .

ولسوف يلحظ القارئ في متابعة فصول هذا المجلد ، مدى الافاق الرحبة التي زخرت بها الدراسة بحق ، حتى ليصدق « جوليوس براونثال »

صاحب التعريف في قوله : ان النطاق الذي احتواه هذا الكتاب ، اكبر من العنوان الذي اختير له في يقين .. على اننى اود أن ألفت النظر بخاصة الى فصلين من هذا الكتاب بالذات ، هما الفصل الأول الذي استهل به العلامة دراسته ، ثم الفصل الأخير الذى ختم به البحث الضافى أروع مايكون الختام . ذلك أن العلامة في هذين الفصلين الممتعين ، اللذين يطويان بين البداية والنهاية ماينوف على عشرة فصول أخريات ، قد ذهب فيهما مذهب الابداع بشاقب الفكر وصائب النظر ، غير مجتزئ بمسلك المؤرخ الذى يقصر نفسه على رصد الأحداث فحسب .

فهو في الفصل الأول ، يصوغ تقييما جديدا للفاشية لم يذهب اليه الباحثون من قبل ، بل هو يشجب التحليل الشيوعى المعروف لظاهرة الفاشية في مدلولها ، بمنطق سليم ترابط فيه المقدمات على نحو متسلسل ، ثم ينتهى الى صورة مبتكرة في تقييم تلك الظاهرة العالية ، حين يرى أن الفاشية لم تكن في ثلاثينيات القرن العشرين ، هى الرمية الأخيرة للرأسمالية في طور انحدارها على النحو الذى نادى به الشيوعيون من قبل ، وانما هى مجرد تعبير عن الفرائز القومية ، لجدور عنصرية ضاربة في الأعماق ، لم ترتفع سورة غضبها الى ذروة الفليان ، الا يوم حط الكساد بأثقاله على ذلك الحين . فهى ليست اذن في جوهرها ظاهرة اقتصادية بحت ، وانما هى ظاهرة عنصرية تستند الى مواطن الجماهير ، دون أن تمارس الدوافع الاقتصادية فيها الا الدور الثانوى على مسرح الأحداث .

ثم هو لايقف عند هذا التحليل المستحدث للفاشية ، بل يذهب مذهب العتب والملامة للشيوعيين ، الذين قادتهم الماركسية الى تفسير كل شئ في إطار اقتصادى خالص ، فأخطأوا المفتاح الجوهرى في قوة الفاشية الدافعة ، وغابت عن انظارهم طبيعتها العدوانية الفاصبة ، حتى انتهوا الى التحالف معها عن ضلالة في الرأى وخطل في التفكير ، وخاصموا الاشتراكية الديمقراطية على النحو الذى هيا للفاشية انتصارها الموهوم . ولو أنهم حقا أحسنوا تشخيص الخطر الفاشى منذ البداية ، لأدركوا ببصيرتهم ذلك المدى الواسع من التدمير والخراب ، الذى اتاخ بكله على شعوب الاتحاد السوفييتى ، بأكثر مما اصطلت به الشعوب الديمقراطية الأخرى ، التى وقف الشيوعيون من الاشتراكيين فيها موقف الخصام .

أما الفصل الأخير الذى ختم به العلامة بحثه الضافى أروع مايكون الختام، فلست أحسب القارئ الامستعيدا قراءته بدلا من المرة مرات . ذلك أن الرجل كأنما قد استشعر فراق الحياة على وجيعة ، فأراد لنفسه خلود الذكر عند الراشدين الفاقهين ، باستجماع الخلاصة الخالصة لما كابده من ذوب الفكر المصطفى أربعين عاما ، ليعتصر منها ذلك السمت الرفيع في تصويره للاشتراكية

الحق ، التى انتهى اليها بأخر فقرة من آخر فصل لآخر كتاب فى آخر حياته
... ثم مات .

لقد عرض العلامة فى هذا الفصل الختامى الرائع ، جماع المراتب فى الفكر
الاشتراكى منذ بواكيره الاولى ، متدرجا فى تحليل الصراع بين عمالقة المذهب
حتى يومنا الراهن ، حيث انقسمت العقيدة الاشتراكية الى حركتين متنازعتين:
هما الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية على السواء ، برغم النبع الماركسى
الواحد الذى استقت منه الحركتان لباثهما . وسوف يرى القارئ فى ثنايا
ذلك الفصل الغد ، ملامح الالتقاء بين الاتجاهين تم ملامح الافتراق ، حين
يكشف العلامة عن الثغرة المثلومة بينهما على تفاوت ، مقررا أنها الصدع الواحد
بين التوأمين ولا صدع سواه . ذلك أن القيم فى المجتمعات الشيوعية ، انما
تصدر عن جوهر الجماعة ، التى ترفض الاقرار بالحقوق الشخصية للأفراد ،
بينما هى تصدر فى الاشتراكية الديمقراطية ، عن جوهر المساواة فى الحقوق
السياسية والاقتصادية جميعا .

ثم هو حين يناقش التقاليد التى يزخر بها السجل الاشتراكى ، يبرز فى
اصالة وفى طلاوة معا ، تلك الانتفاضة المتمردة للنخبة المثقفة من الشيوعيين ،
الذين يهدفون بانتفاضتهم الى جذب الجماهير الخاملة نحو المجتمع الجديد ،
فترسب انتفاضتهم فى الواقع ، بهذا التصور الغريزى للثورة الاشتراكية وحدها .
ولعل اصدق تمثيل لهذه النخبة التى تحدث عنها ، ما أورده فى كتابه عن
الشيوعية فى الصين ، حيث بسط أرشد بحث فى فلسفة الشيوعية الصينية ،
واقوم سرد لمدارج الكفاح التى تقلبت فيها ، حتى تسنمت بالثورة الوطنية
ذروة السلطان ، لتسعى الى التطبيق الاشتراكى فى ارحب نطاق ، فتفتتح البرامج
كلها زهورا يانعما ، دون مرارة فى الحقد ولا ضراوة فى الانتقام .

وظاهر من سياق العنوان لهذا الكتاب ، أن الاشتراكية والفاشية هما
القطبان اللذان تجرى على محورهما ، دورة الفلك فيما رصدته المؤلف من زمن
للأحداث ، جعله مقصورا على الثلاثينيات من هذا القرن الذى نعيش فيه ..
وإذ كان المؤلف قد قصد الى درس الفكر الاشتراكى فحسب ، دون التصدى
لتاريخ الاشتراكية فى ذاتها ، فقد أحسست من الضرورة اللازمة لكمال الصورة
عند القارئ العربى ، أن أقدم هاهنا فى شذرات عابرة ، موجزا لالوان
الاشتراكية على تسلسل زمنى ، وخلاصة خاطفة عن الفاشية فى سرد تاريخى ،
عسى أن تساهم هذه الشذرات على قدر ، فى ادراك العناصر التى يهدف المؤلف
الى إبرازها مراميها ، عند تحليله للصراع الذى جرى بين الاشتراكية والفاشية
فى ذلك الزمان .

فلاشتركية في أيسر عبارة : هي نظام الملكية المشتركة ، والتخطيط
الاقتصادى ، على نحو جماعى ، بحيث ينتفى باعث الربح ، ليحل في مقامه باعث
آخر ، هو صالح الجماعة في شعول . ومن أجل هذا التحديد الجامع المانع ،
لا يكون من الاشتراكية أبدا « أى اصلاح اجتماعى في نظام الرأسمالية ، ولا أى
تحسين عمالى في كنف البورجوازية ، مادام ذلك الإصلاح وهذا التحسين ،
لايستهدفان التغيير الجذرى لبنيان الجماعة ، على أساس الملكية المشتركة
والتخطيط الاقتصادى .

وقد استخدم لفظ الاشتراكية أول ما استخدم في فرنسا منذ ثلاثينيات
القرن الماضى ، للتعبير به عن حركات الإصلاح الاجتماعى في ذلك العهد . ثم
أخذ مفهوم اللفظ يتدرج في التحديد ، حتى انتهى اليوم الى ذلك التعريف الذى
تقدمت به السطور . ومن أجل هذا ، أصبح مفهوم الاشتراكية عند أساتذة
الفكر السياسى ، لاينطبق الا على خمس جماعات فحسب ، هي : جماعة
الاشتركية الديمقراطية ، فجماعة الشيوعية ، فجماعة القوضوية ، فجماعة
النقابية ، ثم جماعة الاشتراكية التعاونية في بعض السمات المعينة .

أما الاشتراكية الديمقراطية ، فهي الجناح المعتدل للحركة الاشتراكية ،
التي ترتفع شعاراتها في أغلب الأحزاب العمالية منذ أواخر القرن الماضى ، وتقوم
برامجها على المزاجية بين الاهداف الاشتراكية من ناحية « والممارسة
الديموقراطية من ناحية ثانية . وأما الشيوعية ، فهي دعوة الملكية المشتركة
والعمل المشترك معا ، بنصيب متماثل لكل أعضاء المجتمع في الانتاج والادارة
على السواء ، وتقوم برامجها على الاطاحة بالنظام الرأسمالى عن طريق ثورة
البروليتاريا ، وفقا للمنهج الذى رسمه ماركس وإنجلز ولينين . وأما القوضوية
فهي اتجاه الى إلغاء كل سلطة تنظيمية لجهاز الدولة ، وخلق مجتمع تقوم فيه
الجماعات على تنظيمات لا قسر فيها للأفراد ، بحيث يعيش الناس كلهم في توافق
على أساس التعاقد الاختيارى المتبادل ، فلا تصبح هناك حاجة لقانون مكتوب ،
ولا محاكم ولا سجون ولا شرطة ولا محاربين ، وتلك هي ركائز التنظيم الحكومى
على أى شكل من الأشكال . وأما النقابية ، فهي حركة لتحقيق الحرية الانسانية
في نظام اشتراكى ، وبذلك تقر بعض المبادئ الرئيسية في القوضوية من حيث
هي حرية انسانية ، وترفض الأسس الاستبدادية التي تقوم عليها الماركسية من
حيث هي نظام اشتراكى ، ومن أجل هذا فهي تعارض فكرة قيام الحزب العمالى
او الاجراء البرلمانى ، وتفضل عليها فكرة قيام النقابات ذاتها بالكفاح السياسى
المباشر . وأما الاشتراكية التعاونية ، فهي ممارسة للنشاط الاقتصادى عن
طريق الجمعيات التعاونية « بدلا من مشروعات الأعمال الرأسمالية المروقة ،
وعلى الرغم من الجوهر الاشتراكى في مفهومها ، فان ميدان نشاطها مقصور على
المحيط الرأسمالى ، بل ان قطاعات كبيرة منها ، لاسيما في المناطق الزراعية ،
ترفض اعتبار الاشتراكية نظاما قوميا على الإطلاق .

غير أن هذه الجماعات الخمس ، تختلف فيما بينها على الهدف الذى ترمى اليه ، من حيث اعتبار الاشتراكية اشتراكية للدولة ، او اعتبار الاشتراكية اشتراكية للجماعة . فالاشتراكيون الديموقراطيون والشيوعيون فى جانب ، يهدفون الى اقامة اقتصاد مخطط لحكومة مركزية ، وتلك هى اشتراكية الدولة . بينما الفوضيون والنقابيون والاشتراكيون التعاونيون فى جانب آخر ، يرون أن مثل هذا النظام ينطوى على مخاطرة بالحرية ، وأن وسائل الانتاج لابد من تملكها للوحدات الصغرى ، كجمعيات التعاون ونقابات العمال ، التى ترابط بعد ذلك فى تخطيط مشترك على قاعدة حرة ، وتلك هى اشتراكية الجماعة . وواضح اليوم من استقرار الحركة الاشتراكية فى مختلف انحاء العالم ، أن اشتراكية الدولة هى المذهب السائد ، وليست كذلك اشتراكية الجماعة .

وكما اختلفت هذه الجماعات الخمس فيما بينها على الهدف الذى تسمى اليه ، بين اشتراكية للدولة واشتراكية للجماعة ، فكذلك هى تختلف فيما بينها على الوسيلة التى تسلك سبلها ، بين أسلوب ديموقراطى أو أسلوب ثورى . فالاشتراكيون الديموقراطيون والتعاونيون وبعض الفوضيين ، يظهرون الأسلوب الديموقراطى لتحقيق الاشتراكية ، بينما الشيوعيون والنقابيون ومعظم الفوضيين ، يظهرون الأسلوب الثورى فى التطبيق الاشتراكى .

والواقع أن الاشتراكية باختصار ، انما تبدأ منذ عهد الزعيم الثورى الفرنسى بابوف ، صاحب المؤامرة الكبرى المعروفة باسم « مؤامرة الأنداد أو الأكفاء » التى حاول بها إيقاف الحركة الاشتراكية عام ١٧٩٦ ، والذى أثرت كتاباته الأولى على كل الاشتراكيين البوتيين الذين تعاقبوا من بعده ، داعين من أجل اشتراكية البوتويا - واليوتويا هى مثوى الكمال عند البشر - وتلك هى الاشتراكية التى لاتتبع فى تقديرهم من الثورة ، وإنما هى تنبع عندهم من الافئاع العقلية والحس الخلقى . وهؤلاء لم يحققوا فى الواقع العملى أى نجاح مادى مشهود ، وإن يكونوا قد أثروا دون ريب فى كثير من الحركات الاشتراكية التى أتت من بعدهم . وفى عام ١٨٤٨ ، خطت الاشتراكية أولى خطواتها لتصبح عنصراً سياسياً فى المجتمع ، الذى كانت قد انتشرت فيه بين الطبقات العاملة على وجه الخصوص ، فى المناطق الصناعية بطبيعة الحال . . . وقد تمطت هذه الخطوة فى قيام الدعوة الماركسية ، التى حاولت ترجمة المجتمع المثالى لليوتويا ، الى مجتمع واقعى البروليتاريا . وتفترض الماركسية أن بناء المجتمع ، انما يتأثر بالمصالح المادية لطبقاته الحاكمة ، ولا يمكن لهذه الطبقات أن تتنازل عن ملكيتها وسلطانها ، عن طريق الافئاع العقلية والحس الخلقى . ثم تفترض الماركسية أن طبقة البروليتاريا ، هى وحدها التى تتفق مصالحها المادية مع المفهوم الاشتراكى ، ومن أجل ذلك ، تبدو الضرورة عند الماركسية لتنظيم هذه الطبقة على أساس المصلحة الطبقية وحدها ، حتى تصل الى

مستوى القوة ، التي تسحق بها الطبقة البورجوازية ، على النحو الذى قضت به تلك الطبقة البورجوازية نفسها ، على طبقة الاقطاع من قبل ، وعندئذ يقوم النظام الاشتراكى فى دولة العمال . تلك كانت هى بداية الماركسية ، متخذة لنفسها سمة « الاشتراكية العلمية » التى سيطرت بعد ذلك على الحركة الاشتراكية ، طوال الأعوام المائة التالية ، أى الى ثلاثينيات هذا القرن العشرين الذى سنرى علامتنا « كول » يعالج تحليلها فى هذا الكتاب .

أما الفاشية فى إيسر عبارة كذلك ، فهى : تقليد سياسى على غير مذهب اقتصادى ، تنهض به عصابة من الجماعة المتطرفة ، لتحتوى زمام السلطة فى دكتاتورية عارمة ، تنبع من النعرة القومية المحلية فحسب . وهى تصدر فى تسميتها عن رواسب التقاليد الرومانية البالية ، حين كان الفارس أو الجلاد أو حامل المشعل على السواء يمسك بحزمة من العصى فى يمينه رمزا للصولجان فيفسح بها الطريق من خلفه لصاحب السلطان ، وفى اللغة اللاتينية يسمون هذه الحزمة فاشيز ، وعنها فى الإيطالية يسمون العصبة فاشيو ، والجماعة فاشيزمو .

وقد استخدم لفظ الفاشية أول ما استخدم فى إيطاليا منذ عام ١٩١٩ : للتعبير به عن الحركة التى قام بها بنيتو موسوليني ، وإن تكن لفظة فاشيو قد استخدمت قبل ذلك ، فى تسمية بعض الجماعات الراديكالية المختلفة فى إيطاليا على نحو ما .

ولكن الأيديولوجية الفاشية فى ذاتها ، لم يتبلور مفهومها الا على يد موسوليني ، الذى تأثر بالأراء الرومانتيكية للسياسى الفرنسى سوريل ، فى معارضته للديموقراطية والحكومة البرلمانية ، وتأثر بالفكرة الأخلاقية للاقتصادى الإيطالى باريتو ، فى السلوك غير المنطقى للجماهير وضرورة انقيادها لرعيم ، ثم تأثر بالنظرة الفلسفية للفيلسوف الألمانى نيتشه ، فى إرادة القوة التى ترفع من مرتبة الإنسان . ومن هنا ، رفضت الفاشية رفضا قاطعا ، فكرة المساواة بدعوى تعدد تحقيقها ، وفكرة الأغلبية بدعوى عبثها ، ثم فكرة أهمية الفرد فى حد ذاته بدعوى الأناثية . وفى عبارة أخرى ، تميزت الفاشية بثلاث سمات بارزة التسمات ، هى رفض المساواة ، وشجب الأغلبية ، وإغفال قيمة الفرد .

وإذ كانت الفاشية تقليدا سياسيا على غير مذهب اقتصادى كما قدمت ، فقد كان من الطبيعى أن تنادى الفاشية بلون جديد ، لاهو رأسمالى ولا هو اشتراكى . ذلك أنها أنكرت البلوتوقراطية — أى حكومة الأثرياء — التى تلبس مسوح الديمقراطية ، وأصرت على أن حركة المال وحركة العمل كليهما ، إنما تصلان الى هدف واحد مشترك بالذات ، لأنها تسعيان فى الواقع من أجل

المادية البحث . وعلى هذا النحو ، رفضت الفاشية دعوة الكفاح الطبقي ، في الوقت الذي سيطرت فيه على رأس المال ، ولم تسمح له بحرية العمل . كذلك ألقت الفاشية كل الأحزاب والنقابات العمالية ، لتقيم في مراتبها نقابات فاشية منتحلة ، ليس لها من النقابية الا واجهة الاعلان ، وليس لها من هدف المجرّد حشد العمال في صعيد مرصود .

أما من حيث الأفق العالى للفاشية ، فهي لم تكن الا حركة قومية توسعية وصفها العلامة كول في كتابه هذا بالقومية العدوانية ، وقد ذكر الأستاذان « تابور » و « كامبل » في دائرة المعارف المشهورة باسم « موسوعة السياسة العالمية » انه على الرغم من أن الفاشية لم تكن دعوة للتصدير فيما أعلن موسوليني ، وبرغم معارضتها المبكرة للنازية حتى عام ١٩٣٥ ، قبل دخولهما معا في المحور التمس ، فانه قد انبعثت على غرارها ، حركات معاملة في كثير من الدول ، حيث تسنمت ذروة السلطان على صور انقلابية ، في كل من ألمانيا والنمسا وأسبانيا والبرتغال والبرازيل واليونان ورومانيا ، وحيث قامت بنشاط ظاهر دون أن تتمكن من الحكم ، في كل من بريطانيا باسم حركة موزلي وفي فرنسا باسم شعله الصليب ، وفي بلجيكا باسم شبيبة ديجريلي ، وفي هولندا باسم حركة موسيرت ، وفي النرويج باسم جماعة كويسلنج ، وفي المجر باسم حزب السهم المارقي ، ثم في سويسرا باسم حركة الجبهات . ولقد انتهى الأمر بالفاشية الى اشغال الحرب العالمية الثانية ، التي ودت بها الى قبرها المحتوم ، والتي اعتبرت حربا للديموقراطية ضد العدوان الفاشي ، وقفت فيها الراسمالية الى جانب الاشتراكية برفقة السلاح ، للقضاء على جرثومة الفاشية في كل مكان من الشرق والغرب على السواء .

أما بعد ...

فالنص العربي لهذا الكتاب ، ترجمة كاملة للنص الانجليزي غير منقوص . . والحرص على ايراد كل لفظة في موضعها من الاصل ، معانة يدرکها العارفون بتباين الصياغة في اللغات ، اذ تفرق الاساليب اللاتينية في بتيانها ، عن قوام الأسلوب العربي في أصالته . ومن أجل هذه العلة القاهرة وحدها ، تراوحت بعض المفردات بين التقديم والتأخير ، في الجملة الواحدة على أضيق نطاق ، دون أي تزيد ودون أي ابتسار . والله الموفق .

القاهرة في ١٩٦٤

عبد الحميد الاسلامبولي

تمهيد

بقلم السيدة ماجريت كول أرملة المؤلف

توفى ج.د.ه. كول فجأة في يناير ١٩٥٩ ، وكانت مسودة هذا المجلد الأخير المقرر لكتابه « تاريخ الفكر الاشتراكي » قد استكملت قبل ذلك بفترة وجيزة وتم نسخها . غير أنه بالنظر الى حادثة عارضة انكسر فيها ذراعه ، لم يعد كول قادرا على تطويع المسودة للتصويب الدقيق ، وامعان النظر عبر المستندات الأخرى ، التي كان قد استخدمها من قبل في صدد المطبوعات المتقدمة . ومن هنا ، بدأ في المسودة بعض التداخل وبعض الغلطات التي كان سيريلها بكل تأكيد . وفضلا عن ذلك ، فقد كان من الجلي أيضا ، أن فصلين مصممين عن اسرائيل والهند ، وثبت المراجع فيما عدا القسم الخاص بالصين ، لم تكن جميعها كاملة حتى تنشر بوضعها الذي كانت عليه . واذ جاءت وفاته مفاجئة تماما بالنسبة لتوصيات اللحظة الأخيرة ، فقد اغفلت لذلك هذه الأجزاء أما القسم الخاص بثبت المراجع التي تعالج الصين ، فقد الحق بالفصل الثاني عشر .

وبمساعدة ولدنا همفري كول ، وجوليوس براونثال الذي يكتب التعريف نحيت الحشو الزائد ، وازلت الغلطات الهيئة ، قدر ما استطعنا من كشف لها ، وبعبارة أخرى ، قد أعددت الكتاب للطبع ، على نحو ما أنا قادرة عليه حتى الآن . . . واود لو يفضى النقاد من أى ميوب متخلفة . أما ماعدا ذلك ، فالكتاب باق على نحو مادبجه هو .

ولقد سبق مرة لكول ، أن فكر في الوصول بالقصة الى عام ١٩٤٥ ، على النحو الذي تشير اليه مقدمة المجلد الثالث . وهو قد فعل ذلك بصورة جزئية فحسب ، اذ ينتهى أكثر الحديث هنا عند اندلاع الحرب ، ولكن الفصل الأخير المسهب يكشف في وضوح ، أن هذا المجلد انما هو آخر حلقات السلسلة وأن كول قد أنهى ماكان عليه أن يقول .

فمن أجل الأسباب السالف ذكرها ، لم يتضمن هذا التمهيد بيانا مطولا بالاسماء التي يجب ازجاء الشكر اليها ، على نحو ماجرت به التمهيدات في المجلدات المتقدمة . أما أولئك الذين ساهموا بالاعلام ، وبخاصة فيما يتعلق

بالبلاذ الأجنبىة ، وهم بالضرورة كثيرون حين كان الكتاب فى سبيل الاعداد ،
فلا مندوحة من أن يتفضلوا بقبول هذا العرفان لخدماتهم على التعميم . ومع
هذا ، فلا بد أن أشكر قلة منهم على التخصيص ، وهؤلاء هم :

همفرى كول الذى عكف على التصويبات اللازمة عن سعة فى الجهد .
وجوليوس براونثال الذى تابع التجارب (البروفات) فى تفصيل ، وأوعز بكثير
من الآراء ذات القدر الموفور ، ثم كلية نافيلد التى زودتنا بمعونة فى النسخ
لا تقوم بثمن . والآنسة براذرهورد من نافيلد ، التى جاهدت باتقان مدلل ، فى
المهمة الشاقة لقراءة الخط البالغ الصعوبة .

ملوجريت كول

كينسينجتون ١٩٦٠

تقريف

بقلم جوليوس براونثال

اننى لجد شاكر للسيدة مارجريت كول ، على رجائها لى بقراءة تجارب الطبع ، للمجلد المطبوع بعد وفاة المرحوم ج.د.ه. كول ، من كتابه « تاريخ الفكر الاشتراكى » ، ثم تحرير مقدمة موجزة له . ولكم هزنى هذا الشرف العظيم فى عمق ، شرف الدعوة لضم اسمى الى هذه الهبة الجلى ، لتاريخ الاشتراكية الدولية .

ذلك ان كتاب كول ، انما هو حصيلة ضخمة ، لم يسبق أن حولت من قبل ، بواسطة اى عالم فى اى بلد . وحين فرغ الرجل من التأمل فى مجال الدراسة التى قامت بذهنه ، مضى الى حصرها فى نطاق تاريخ للفكر الاشتراكى فحسب ، على نحو ما أورده فى مقدمة المجلد الأول من كتابه . اذ اعتبر كول أن كتابة تاريخ جامع للاشتراكية ، انما هو «عمل مستحيل بالنسبة لاي مؤلف فرد » ، ومع ذلك ، فقد أنجز هو هذا المستحيل . ذلك أن كتابه فى الواقع ، انما هو اكمل تاريخ للاشتراكية الحديثة ، كتب بأى لفة فى وقت ما ، وهو موسوعة للحركة الاشتراكية الدولية ، بما لا يقل عنه موسوعة للفكر الاشتراكى .

ثم ان هذه الحصيلة لى أجدر بالاعتبار ، لأنها قد أنجزت تحت قيد صحة يتزايد اعتلالها . فالرجل بوصفه مكابدا لمرض السكر منذ أعوام عديدة، قد عرف أنه لن يعيش عمرا مديدا على كل احتمال . وهو اذ يتأمل بين الحين والحين ، حجم العمل الذى عينه بنفسه ، قد تساءل فى عجب عما اذا كان سيعيش حتى يفرغ منه ، على نحو ماورد فى مقدمة المجلد الرابع ، الذى نشر فى نهاية عام ١٩٥٨ . وهاهو ذا بجهد فائق لقوة الإرادة ، قد نجح فى كتابة النصف الف صفحه ، التى تشكل المجلد الحالى ، وهكذا وصل بدراسة الاشتراكية العالية الى الحرب العالمية الثانية ، والى مايجاوزها لحد ما .

لقد أعطى كول لهذا المجلد عنوان « الاشتراكية والفاشية » ، ولكن المجلد فى الحق ، انما يحيط بأكثر مما يشير اليه العنوان . ذلك أن قصة مأساة الاشتراكية الأوروبية قد بسطت بتمامها ، وطبيعة الفاشية قد حلت بفكر

ثاقب ، في تناول جديد تلك الظاهرة ، كذلك جرى الفحص والتقييم ، للموجة
 المساعدة للحركة العمالية الأمريكية ، التي أثّرت بالكساد العارم في باكورة
 الثلاثينيات ، وللتغيرات في مركز القوة بالنسبة للطبقة العاملة في الولايات
 المتحدة ، التي نتجت عن سياسة « النيوديل » . ثم جرى الوصف والشرح
 المفصل ، للسمة الفريدة في الثورة الاجتماعية بالكسكسك ، والحركات الاجتماعية
 في سائر البلاد الأمريكية اللاتينية الأخرى . ومع ذلك ، فالشيوعية تحتفظ
 بالمقام المركزي في هذه الدراسة ، إذ قد أعيد الفحص كلية ، لمدلول الثورة
 البولشفية وأيدولوجيتها ، وللنهوض الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي ، منذ
 بداية الخطة الأولى للسنوات الخمس ، حتى قرابة المؤتمر العشرين للحزب
 الشيوعي الروسي ، وذلك في نأيا الاستقصاء للقوى الأساسية ، التي تسببت
 في أفول الاشتراكية الأوروبية وانتصار الفاشية . وأخيرا ، فقد نوّقت
 فلسفة الشيوعية الصينية وارتقاؤها السلطة ، في فصل رائع .

وفضلا عن هذا ، فقد اختتم كول الدراسة ، بفصل جاوز به نطاق المجلد
 على النحو الذي أشار إليه عنوانه . إذ حاول في الفصل الختامي « نظرة بين
 الماضي والمستقبل » أن يقيم الوضع الراهن للاشتراكية وأن يرصد مطامحها .
 وبذلك يصبح هذا المجلد معبرا من عدة وجوه عن كلمته الأخيرة في الآراء
 والأحداث . فهو يتعقب تطور الفكر الاشتراكي منذ بداياته المبكرة في نهاية
 القرن الثامن عشر إلى أيامنا الراهنة ، مبرزاً ماصارت إليه هذه البدايات في
 سير التفاعل بالأفكار والملازمات . ثم هو يعود بعد ذلك إلى تأملات على قدر
 رفيع من الاثارة ، بصدد المعضلة الموجهة للاشتراكية في يومها الحاضر ، تلك
 المعضلة الخاصة بالكيفية التي يمكن بها احتمال عبور الهوية المشؤومة ، التي
 تمتد بين الاشتراكيين الديموقراطيين والشيوعيين . فهو يناقش جوهر القيم
 التي تكافح الاشتراكية الديموقراطية لأدراكها - الحقوق المدنية ، والحقوق
 السياسية ، والضمان الاجتماعي والاقتصادي - منبثقة من المطلب الأساسي
 للمساواة الفردية ، ثم يناقش القيم الخاصة بالمجتمعات الشيوعية ، منبثقة من
 الجماعية الأساسية التي تنكر الأولوية للحقوق الفردية ، وهو في نهاية المطاف
 لم ير سبيلا يفوق هذا الخلاف الجوهري .

ومهما يكن من أمر ، فلم يكن كول شيوعيا وما كان اشتراكيا ديموقراطيا
 لأنه اعتبر الشيوعية والاشتراكية الديموقراطية كليهما ، عقيدتين للتركيز
 والبيروقراطية ، بينما كان يشعر هو على نحو ما قال في عباراته الختامية
 للبحث ، « أن المجتمع الاشتراكي الذي يصدق مع مبادئه في المساواة للأخوة
 الإنسانية ، يجب أن يستقر على أوسع انتشار ممكن للسلطة والمسؤولية » .

وهذا المفهوم للاشتراكية ، الذي صاغه كول أول ماصاغه نظريا في
 كتاباته عن فئات الاشتراكية منذ أربعين عاما ، كان هو الذي يهذى عمله

الخلاص طوال حياته . كذلك كان هذا المفهوم ، هو الذى اوحى بفحص المدارس المتباينة للفكر الاشتراكى فى هذه المجلدات ، لاسيما مناقشة البرودونية وبعض اتجاهات الباكونينية ، ثم الاتجاه الاشتراكى لسيزار دى بايب وبعض اتجاهات السينديكالية الفرنسية .

ولسوف يظل العمل التذكارى لكول ، برغم عدم اكتماله ، العمل القياسى فى تاريخ الاشتراكية لكثير من الاعوام القادمة . فهو بهذا العمل قد اضاف الى صيته ، بوصفه المؤرخ لحركة الطبقة العاملة البريطانية ، امتيازاً رفيعاً ، بوصفه المؤرخ الاعظم للحركة الاشتراكية الدولية .

لقد كان كول علماً كبيراً بالنسبة للاشتراكية الدولية ، بما لا يقل عنه قدراً بالنسبة للاشتراكية البريطانية . وانه لمن اشد الامور صعوبة بطبيعة الحال ، أن نقدر المدى والعمق البالغين لتأثيره على الحركة الاشتراكية الدولية . . . ذلك أن السلسلة المذهلة للفتات التى ترجمت اليها كتبه - وهى اليابانية والصينية والعبرية والايطالية والاسبانية والبولندية والصربية ، ثم بالضرورة، الالمانية والسويسرية والنرويجية والهولندية - هذه السلسلة وحدها ، قد وضعت فى الصف الاول للعلماء الاشتراكيين ، المعروفين للاشتراكيين فى كل انحاء العالم . ثم ان كول يظهر بالاحترام من الحركة الاشتراكية الدولية ، بوصفه فى المقام الاول ، المؤرخ الأشهر فى عصره للطبقة العاملة البريطانية . فكتابه « موجز تاريخ حركة الطبقة العاملة البريطانية » الذى ترجم الى اليابانية والعبرية والايطالية ، قد اختير كتاباً للدرس فى جامعات كثير من البلاد . ودراسته الفريدة عن الفكر الاقتصادى الماركسى ، التى قدم بها طبعة افريمان لكتاب رأس المال ، وكذلك أيضاً ، عرضه الواضح للماركسية فى كتابه الدائع « ماذا عناه ماركس بحق » ، الذى أعيد طبعه فى عام ١٩٤٨ تحت عنوان « مفهوم الماركسية » ، يعتبران مساهمة كبرى فى نشر الفلسفة الماركسية وإدراكها .

على أن بعضاً من كتبه ، اذا جاز لى أن أتحدث من واقع تجربتى الذاتية، قد أبدى تأثيراً مباشراً على الحركة الاشتراكية الدولية . ومثال ذلك كتابه « الإدارة الذاتية فى الصناعة » الذى طبع عام ١٩١٧ ، وترجم الى الالمانية والسويدية ، اذ كان مصدر الهام لواضعى خطة التعمير الاشتراكى فى المانيا والنمسا ، عندما أثارث الموجة الثورية الصاعدة فى نهاية الحرب العالمية الأولى مشكلة التطوع الاشتراكى للصناعات فى هذه البلاد . فقد كتب رودولف هيلفردينج مقدمة للترجمة الالمانية للكتاب ، وهو واحد من القادة البارزين للطبقة العاملة الالمانية ، وعضو فى لجنة التساميم التى شكلتها الحكومة الاشتراكية الالمانية . ثم كان أوتو باور ، فى كتابه « الطريق الى الاشتراكية » الذى نشر عام ١٩١٩ ، متأثراً بأفكار كول الى درجة كبيرة . وكذلك كان الشان

في مشروع أوتو نورث الخاص بالتأميم ، والذي أعده لحكومتى ساكسوني وبافاريا الاشتراكيتين في ذلك الحين .

ومهما يكن من أمر ، فقد كان تأثير كول بوصفه مدرسا ، بعد من ذلك اثرا مباشرا ، بل أبعد من ذلك في الواقع تأثيرا قاطعا . ذلك أنه في سنواته الأولى ، كان باعتباره معلما في الجامعة ، وفي حركة تثقيف الطبقة العاملة ، قد أثر بعمق في كثير من الشباب والشابات ، ممن كانوا وسيلة في بناء عالم ما بعد الحرب . وعندما أصبح بعد ذلك استاذًا ، وكرس معظم وقته لتعليم المتخرجين في الجامعات ، كان لديه طلاب كثيرون من أمريكا ومن الكومونولث ومن آسيا . ولقد طالما ذهب الدارسون للحركات الاجتماعية في البلاد الآسيوية ، على النحو الذي انبثقت به بعد الحرب العالمية الثانية ، الى تفسير ظاهرة الانتشار المدهل للأمانى الاشتراكية في كل أنحاء آسيا ، بذبوع الاتجاهات الاشتراكية للفكر بين المثقفين الآسيويين ، وهي في الواقع ظاهرة من أعظم الظواهر المحيرة في التاريخ المعاصر . ثم اننى قد وجدت تأكيداً لهذه الملاحظة خلال محادثاتي مع المثقفين ، في طوكيو وهونج كونج وجاكارتا وسنغافورة ورائجون ودلهي ، سواء كانوا عاملين في الحركة العمالية ، أو مدرسين في الجامعات ، أو مستغلين في جهاز الادارة لبلادهم . أما اسم كول ، بقدر ما هو الشأن بالنسبة لاسمى لاسكى وتاوني ، فاسماء مألوفة لديهم ، وهم يذكرون تعاليمهم وكتاباتهم بالعرفان ، بوصفها مصدرا للالهام الاشتراكي .

لقد كان كول يؤمن بالاشتراكية عقيدة نابضة بالحياة . فهي لم تكن بالنسبة له مجرد خاطرة جميلة تصلح لتأمل الدارسين ، وانما هي تحد معنوي جاد ، لابد من ان يواجه بأقصى الجهد لاستيعابه . وقد كان في سنواته المبكرة ، ضابط أبحاث بالجمعية المتحدة للمهندسين (التي أصبحت فيما بعد النقابة الهندسية المندمجة) ، وواحدا من المؤسسين الرئيسيين لمصنبة الجماعات القومية ، ثم ادارة الأبحاث الغاية (التي أصبحت فيما بعد ادارة الأبحاث العمالية) . كذلك كان السكرتير الأول للأبحاث في حزب العمال ، وكان واحدا على الدوام من أهم زعماء جمعية تثقيف العمال . وفيما بين الحربين ، كان ذا نشاط في كثير من المنظمات الاشتراكية . وهو المصمم الأكبر للمكتب الجديد للأبحاث الغاية ، الذي صيغ الغاية في بداية الحرب بحياة جديدة جميلة الآن ، ثم كان رئيسا للجمعية يوم وفاته . . ولقد أوصى في سنواته الأخيرة ، خلال سعيه لحياء روح الجهاد في الحركة الاشتراكية ، بتشكيل الجمعية الدولية للدراسات الاشتراكية .

أما الفكرة التي كانت تستحثه ، في آخر ما أنجز بعيدان العمل الاشتراكي فهي وثيقة رفيعة المثالية التي كان مصطبغا بها . ذلك أنه على غير وهم بالولاء الأعمى للاشتراكية — كما أقر بذلك في مقالين مشهورين بصحيفة نيوسيتسمان — كان لا يرى أملا لخلاصها من سجنها في الحدود القومية ، الا بخلق حركة

اشتراكية دولية من جديد ، لا تكون بمثابة اتحاد لأحزاب قومية ، بل تكون بالأحرى جهادا لأقلية مخصصة في كل بلد . وقد اقترح اقامة نظام عالمي للاشتراكيين يتمهدون فيه بذواتهم ، أن يضعوا في الصدارة واجبهم نحو الاشتراكية ، باعتبارها قضية على الصعيد العالمي الفسيح . ذلك أن الاشتراكية فيما قد ألح ، إنما هي في جوهرها انجيل دولي للإنسانية ، والخيال المرجى لعالم يعيش بحس الزمالة الأدمية ، والإيمان بمساواة اجتماعية غير مقصورة على أبناء الوطن الواحد فحسب ، بل هي لساثر الجنس البشري جميعا .

وبعد ، فما كانت هذه الروح الفريدة للدولية الاشتراكية ، بأقل الجوانب شأنًا في التركة الموسرة ، التي خلفها كول لحركة الاشتراكية الدولية .

لقد كان الرجل في الواقع ، اشتراكيا عظيما .

جوليوس براونثال

سبتمبر ١٩٥٩

الفصل الأول

العالم في ثلاثينيات هذا القرن

الفترة التي تعالج في هذا الجزء من دراستي ، هي تلك الفترة الخاصة بثلاثينيات القرن العشرين ، أو بتحديد أدق ، فترة السنوات فيما بين الكارثة الاقتصادية لعام ١٩٣١ ، واندلاع الحرب العالمية الثانية بعد ذلك بثمانيّة أعوام .

لقد كانت تلك الفترة هي فترة التحول السياسي والاقتصادي المثير ، وكذلك كانت تلك هي فترة الانتقالات السريعة في الاتجاهات والمعتقدات الاجتماعية .

ففي خلال هذه الأعوام الثمانيّة ، أصبحت الفاشية بصورتها الألمانية النازية ، هي السيد المطلق في ألمانيا والنمسا ، وصاحبة النفوذ القوي في جانب كبير من أوروبا ، بعد أن أخمدت حركات الطبقة العاملة ، التي كانت يوما ذات قوة في ألمانيا والنمسا ، بطريقة أشد بطشا من تلك التي مارستها الفاشية الإيطالية ، في هدم الطبقة العمالية بإيطاليا .

وكابدت الولايات المتحدة جائحة اقتصادية واجتماعية ، في شدة ليس لها مثيل . تلك الشدة التي أنبعثت منها - نتيجة لسياسة « النيوديل » (١)

(١) النيوديل : كلمة جرت مجرى الاصطلاح السياسي للتعبير بها عن تلك السياسة التي اختطها الرئيس الأمريكي روزفلت عام ١٩٣٣ ، والتي سيتناول المؤلف بياناتها في الفصل الأخير من هذا الكتاب . وقد اشتق الاصطلاح من عبارة وردت في الخطاب الرسمي الذي تقدم به الرئيس الأمريكي الى الكونجرس يومئذ ، ونص العبارة

"The Forgotten men will be given a new deal."

ولما كانت الكلمة بهذا الوصف قد أصبحت اصطلاحا بمعنيها ، فقد أشرت تعريفا دون ترجمتها ، إذ التعريب نقل لنطق الكلمة الأجنبية بحرف عربي ، بينما الترجمة نقل للمعنى . الكلمة الأجنبية بتعبير عربي ، وهو فرق جوهري طالما اختلط فيه الأمر على كثيرين ، حين يحسبون أن الترجمة تعريب ، وما كان ذلك كذلك على التحقيق .

أما الذين تصدوا لكلمة النيوديل بالترجمة العربية ، فقد ترجموها بعبارة « الصفقة الجديدة » التراما منهم بحرية النص ، وهي في تقديري ترجمة تحتاج الى تصويب ، إذ لم يكن الرئيس الأمريكي يعرض صفقة جديدة حين أعلن بيانته المشار اليه ، وهو بالضرورة بيان رسمي له صيغة الوثائق التي تتحسن الأساليب ، وإنما كان الحاكم يقطع على حكومته عهدا أمام الكونجرس ليصدق على سياسته ، فكان أولى بهم أن تكون الترجمة العربية بعبارة « العهد الجديد » ، على نحو ما جاء بالصحف المصرية في ذلك الحين وهو سليم ، إذ العهد هنا عهد والتزام ، وليس فترة من الزمن كما فهم آخرون .

ومهما يكن من أمر ، فلا يزال الرأي متداول نقل الاصطلاح السياسي بمنطقته نقل التعريب لا الترجمة ، كشأننا في اصطلاحات الديوقراطية والفاشية وأغرابهما ، وكما في القرآن الكريم نفسه من ألفاظ مغربات بمنطوقها الأمجى - أي الأجنبي - لم تنقص يوما من بيانته العربي المعجز في يقين .

(الترجمة)

— حركة نقابات عمالية أقوى من أن تقارن بما مضى ، ثم التمتع بتدبيرات فيها من الاقرار الشعبي والاجتماعى ، مالم يكن معروفا أبدا من قبل .

ونهض الاتحاد السوفيتى بالمرحلة المتتابعة لمشروعاته الاقتصادية ، تحت نظام بالغ الديكتاتورية من الحكم البوليسى ، صاحبته سلسلة من المحاكمات المثيرة التى قتل فيها كثيرون من اعلام الثورة ، اشباعا لروية ستالين المفرطة ، وشهوته الجاسحة للسلطة والتقديس .

وفى بريطانيا العظمى ، أصيب حزب العمال فى انتخابات ١٩٣١ بهزيمة ، بلغ من كارثتها ، أنه لم يخلص من كبوتها حتى فى انتخابات ١٩٣٩ .

وفى فرنسا ، حيث تأخر ظهور الأزمات الاقتصادية عن غيرها من البلدان ، استجمع اليسار قوته للزحف عام ١٩٣٦ ، فى صورة ذلك التجمع الذى عرف فيما بعد باسم « تجربة بلوم » غير أنه فشل فى استثمار نصره فى الانتخابات العامة ، أزاء الانقسامات السياسية الحادة ، فتداعى الى اضطراب وحيرة ، جعلته غير قادر على مواجهة الكارثة عام ١٩٤٠ .

وفى البلاد الاسكتلندية ، سجل الاشتراكيون المعندلون نجاحا كبيرا فى مواجهة الكارثة العارمة ، التى هبطت عليهم اتقالتها ، بأخف مما هبطت به على بقية غرب أوروبا .

وأخيرا فى اسبانيا ، ضاع النصر الذى أحرزه الجمهوريون والاشتراكيون فى ذوب الدماء ، بحرب أهلية قذمت فيها الفاشية أضخم المساعدات للقوات الثائرة ، بينما وقفت فيها الدول الديمقراطية الغربية فى تهييب ، ملتزمة من جانب واحد بما زعموه « سياسة عدم التدخل » .

والواقع أنه ليس من اليسير تماما ، اعداد بيان بالمرکز الحساسى للاشتراكية العالمية فى خلال هذه الفترة المضطربة ..

فمن ناحية « نرى هناك الإبادة التامة لحركات الطبقة العاملة فى المانيا والنمسا . والانهيار الذى يوشك أن ينزل بالطبقة العاملة والحركة الاشتراكية فى معظم جنوب شرق أوروبا . والكسوف الكامل للحركة الإسبانية بعد مقاومة بطولية فى الحرب الأهلية . والنكوص الخطير للحركة البريطانية فى سنة ١٩٣١ وما بعدها . ثم ذلك التحول بالشيوعية الروسية الى نظام الاستبداد الشخصى بلا أى ضابط أخلاقى للريب والشكوك ، وإن يكن برغم ذلك مصحوبا بما أنجز من أهداف اقتصادية واسعة ، أرست بدورها الأسس لذلك التقدم الفنى والعلمى ، الذى لايزال ملحوظا فى السنوات القريبة الراهنة ..

وفى مواجهة هذه الرزايا ، هناك ذلك المد السريع للنقابية العمالية فى الولايات المتحدة ، دون أن يكون مصحوبا بأى أحياء للتنفيذ الاشتراكى . وأنبعث

الحركات الاشتراكية في الهند وغيرها من الدول المتخلفة ، والتي ان تسكن حركات صغيرة فهي ذات دلالة مشهودة . ومراتب النجاح التي احرزتها الحكومات الاشتراكية المعتدلة في الدول الاسكندنافية ، وظهور الاشتراكية كنصر قوة اساسية في كندا ، ومصدر دعم للتنفيذ العمالي في استراليا ونيوزيلندا . ثم ملاح من بعض النمو للاشتراكية - وكذلك للشوعية - في أمريكا اللاتينية لاسيما في المكسيك . وأخيرا مبادئ بين المثقفين في بلاد كثيرة ، من نمو الاحساس العاطفي المناهض للفاشية ، ازاء زيادة النفوذ الفاشي في قطاعات اخرى من الطبقات المتوسطة .

وعلى الجملة ، يبدو واضحا ان الخسائر الاشتراكية - حتى عام ١٩٣٩ - ترجح كثيرا كفة المكاسب ، ولكن المكاسب بدورها لم تكن اقل رسوخا ، بل زادت ظروف الحرب من دعم آثارها دعما كبيرا ، وبخاصة منذ عام ١٩٤٠ ، باعتبار انها قد اصبحت ضرورة لازمة لتعبئة الرأي العام الشعبي وراء الجهد الحربي ، وباعتبار ان القوى الاشتراكية بعد انخراطها في الدول الديمقراطية على جميع مستويات الأحداث ، قد شاركت العماليين بما هيا لها مزيدا من القوة ، في كل من نفوذها العملي ومقامها الاجتماعي .

لقد كانت ثلاثينيات القرن العشرين في أوروبا ، الى الغرب من الاتحاد السوفييتي ، هي العصر الأعظم للفاشية . وانه لمن الأهمية القصوى لادراك هذه الحقيقة ، ان نصوغ تقييما صحيحا للفاشية في واقعها على ذلك العهد .

انه لمن اشد الضلالات في تقديري ، ان نتناول الفاشية على اساس انها الرمية الأخيرة للرأسمالية في طور انحدارها ، برغم ان الفاشية قد تلقت بالضرورة مساعدة ضخمة من الرأسماليين في بداية تسنمها للسلطة ، وفي تدابيرها لانتمام اباداة الطبقة العاملة . انني قد اوافق على ان الفاشية كانت الحليف للرأسمالية في هذا الصراع ، ولكنها لم تكن مجرد صنيعة للمصالح الرأسمالية . لقد كان نموها متأثرا تماما بالظروف الاقتصادية للعصر ، والمعنويات اليائسة التي اثارته الكارثة الاقتصادية في عقول الصغار . ولكنها لم تكن حركة اقتصادية من حيث الأساس ، بل مجرد ظاهرة قومية عدوانية تستند الى العواطف الحادة لعامة الجماهير . وهكذا لو حاولنا ان نميز سماتها في اطار اقتصادي خالص ، لأخطانا المفتاح الجوهرى في قوتها الدافعة، ولغابت عن انظارنا طبيعتها ذات الخطورة العظمى - تلك هي دفعها الذي لا يرتدع نحو الحرب .

ان هتلر ، ماكان يمكن أبدا في الغالب الأعم ، ان يصل الى السلطة في ألمانيا ، لو لم يكن هناك ذلك الكساد الفظيع ، الذي طوح بعلايين الألمان الى البطالة ، وفرض ظروفنا غابة في السوء على أولئك الذين كانوا قادرين على الاحتفاظ بأعمالهم . ولكن هذا لايعنى ان هتلر أو الحركة التي أوحى بها ، كانت

نتاجا خالصا أو بالأحرى نتاجا أساسيا للظروف الاقتصادية ، حتى ولو كانت هذه الظروف هي السبب الرئيسى فى تسنمه للسلطة .

ان الحركة النازية فى جوهرها حركة سياسية اكثر مما هى حركة اقتصادية ، فهى قد انبثقت من المشاعر المضادة لامة المانية منهزمة ، تصر على تأكيد ذاتها القومية وعلى النار .

وهى قد استخلمت الرأسماليين الألمان بأكثر مما استخدموها هم ، وأصبحت « المانيا » التى خلقتها هذه النازية أقل رأسمالية مما هى عسكرية ، وسيقت الى عقيدة متعصبة فى سيادة الألمان على بقية الجنس البشرى . ان مناهضتها للسامية ومعاداتها للسلافية ، لم تكن أبدا لمشاعر أو اتجاهات رأسمالية ، وانما هى قد نبعت على الأرجح من مصادر نفسية بدائية . ولئن كانت النازية فى جوهرها غير مستقرة ، كما كان الأمر كذلك بلا شك ، فان التذبذب فيها لم ينبع من تناقضات الرأسمالية ، التى لم تستطع الفكك منها ، وانما نبع من ميلها الكامن الى محاربة جيرانها لتأكيد سيادة المانيا على مستوى عالمى .

والشيوعيون الذين قادتهم الماركسية الى تفسير كل شىء بمزيد من التزبد فى الصيغ الاقتصادية ، لم يكونوا قادرين على أن ينظروا الى النازية ، كما كانت هى فى حقيقتها . لقد اعتبروها على الفور عدوا يجب ان يحارب فى جلاء ، بأى وسيلة تسعها طاقتهم ، وراحوا يبذلون الجهد فى الاتفاق مع كل من يحتمل استمالته ، لىضع يده فى ايديهم فى أى شكل من أشكال « الجبهة المتحدة » لمناهضة الفاشية . ولكن الشيوعيين الألمان بخاصة ، قد أظهرواعجزاء تاما فى كفايتهم لفهم ماكانوا يواجهونه خلال السنوات الحرجة ، عندما بدأت النازية تزحف صاعدة نحو السلطة ، بل لقد تعاونوا مع النازيين ضد الاشتراكيين الديمقراطيين فى بعض اللحظات الدقيقة المعينة (١) . وبينما قدمت الطبقة العاملة الفرصة الممكنة الوحيدة للمقاومة الناجحة ضد النازية ، خلال السنوات الأخيرة لجمهورية فايمار — كان الألمان الشيوعيون الذين اتمعوا الاشتراكيين الديمقراطيين بأنهم خونة للثورة الألمانية ، قد بلغوا من الضراوة فى عدائهم له محدا لم يكن فيه أى احتمال للوحدة على الإطلاق . وفى هذه الظروف « درج الشيوعيون على اقناع أنفسهم بأن انتصار النازية ليس فيه مايدعو الى الفزع ، بدعوى انها بطبيعتها صائرة الى زوال ، ثم حكموا عليها بالفناء تأسيسا على تناقضات الرأسمالية ، التى لن يمكن للنازية الفكك منها أو الارتفاع عن مستواها . ومن أجل ذلك أصبحت النازية فى تقديرهم ، مهيئة للطريق نحو الشيوعية على الرغم من ارادتها وضد مصلحتها .

(١) انظر المجلد الرابع ، الجزء الثانى من ٦٥٧ .

وما من شك في أن هذا التصور وقتئذ كان فيه العزاء ، ولقد ثبت حقا أن انتصار النازية لم يكن ليستمر أكثر من نحو اثني عشر عاما . ومع ذلك ، فإن الذي أودى بالنازية ليس هو وقوعها في أجولة تناقضات الرأسمالية ، وإنما هو الجشع المتعوه للقوة المعتدية ، الذي قاد النازية الى حرب عدوانية ، وتسبب ببطره في تكاثر عدد المعادين لها ، سواء بالهجوم على الاتحاد السوفييتي أو استفزاز الولايات المتحدة بالصورة التي جعلتها تنضم منقذة لطفاء الغرب الأوروبيين .

صحيح أن النازية كانت غير مستقرة في كيانها ، ولكن الشيوعيين كانوا على خطأ تماما في تعليل أسباب ذلك ، ولم يكن يسيرا عليهم ما أخذوا به أنفسهم من عزاء ، لو أنهم حقا أحسنوا تشخيص أئثر النازي ، وأدركوا بيسيرتهم ذلك المدى الواسع من التدمير والخراب الذي انتهى اليه انتصار النازية ، والذي ناء بكله على شعوب الاتحاد السوفييتي أكثر من غيرهم من سائر الشعوب .

والآن دعوني أقرر ما اعتقده بوضوح في السمة الحقيقية للنازية الألمانية ، على أي نحو يجب أن تكون .

لقد اعتدنا أن نجمل معا تحت عنوان الفاشية ، عددا من أنظمة الحكم السائدة في ثلاثينيات القرن العشرين ، التي كانت في الحقيقة مختلفة تمام الاختلاف في طبيعتها ، ولو أنني لا أنكر أنها كلها قد تتواءم في شيء ما . تكلم هي المجموعة التي تضم الى النازية الألمانية ، كلا من الفاشية الإيطالية ، ونظام هورتي في المجر ، والديكتاتوريات المختلفة التي أقيمت في البلقان ، وعهد المارشالات الذي أعقب وفاة ييلسودسكي في بولندا ، والحكم الديكتاتوري لسالازار في البرتغال ، ثم حكومة فرانكو في أسبانيا بعد الحرب الأهلية . لقد كانت هذه الأنظمة جميعها قومية خالصة في روحها ، وكلها خصم عنيف للاشتراكية ولحركة الطبقة العاملة . ولقد تلقت جميعها العون الرأسمالي ، ولكن لم تكن الرأسمالية هي القوة الرئيسية الدافعة في أي واحد منها . وتفايرت جميعها في السمات الاقتصادية ، على اختلاف مراتب النمو الاقتصادي التي تباينت فيها على أوسع نطاق .

فبعض منها ، كان محافظا أو رجعيا في سياسته الاقتصادية ، ومعتمدا الى حد كبير على عون الطبقات الاقطاعية والارستقراطية ، التي أزعجها الخطر أو الثورة من جانب جماهير الشعب ، وأن تكن بالضرورة غير ثورة البروليتاريا إذ كانت البروليتاريا في بعض هذه البلاد أبعد ما تكون في تخلفها عن أن تصنع ثورة بذاتها ، وكانت القوة الثورية الرئيسية ماثلة في الفلاحين ، الذين ما كان يمكن بغير مشاركتهم الايجابية ، حدوث أي ثورة ناجحة . مثل هذه العناصر الاقطاعية الارستقراطية ، التي ظهرت الفاشية في كل مكان ، تسمنت فيه

السلطة ، كانت بارزة على وجه الخصوص في المجر وبولندا واسبانيا ، ثم بطبيعة الحال في شرق ألمانيا وجنوب إيطاليا . وفي هذه البلاد ، كما هو الشأن في غيرها ، كانت الكنيسة الكاثوليكية كذلك عضدا قويا يقف الى جانب المناهضين للاشتراكية .

وفي بعضها الآخر لم تكن القوة الدافعة الرئيسية هي الاقطاع او الاستقرائية بحال من الاحوال ، بل على العكس من ذلك كانت قوة من سواد الشعب ، تستمد عونها الأعظم من العناصر النابعة من المراتب الدنيا للطبقة المتوسطة ، التي استنكرت بعنف ذلك الطموح الى المساواة من جانب الطبقات العاملة ، ووجدت نفسها متأثرة في نحوها بالكساد الاقتصادي ، الى جانب قصورها من المناصب الكبيرة التي تهيئ لها المقام الاجتماعي المرموق . لقد كانت هذه المراتب الدنيا للطبقة المتوسطة ذات أهمية كبيرة في ألمانيا وإيطاليا ، واختلف نفوذها اختلافا كبيرا عن نفوذ العناصر المحافظة التي انضمت الى الفاشية ، اذ كان لايعنيها الإبقاء على نظام اجتماعي قائم ، وانما هي تهتم بإقامة نظام جديد قد يهيئ لها فرص السلطان والتقدم ، اللذين ينكرهما عليها ذلك النظام الاجتماعي القائم .

ومن حيث الواقع العملي في كل من إيطاليا وألمانيا ، اتجهت تلك الفاشية ذات الطابع المتطرف والهدام ، الى ربط نفسها بالقوى العدوانية للاقطاع والراسمالية ، بدون حمائم الدم التي أيدت فيها معظم العناصر الراديكالية بعنف ، ولكن عندما صار مثل هذا التحالف تاما متكاملا ، لم تصبح النازية الألمانية في جوهرها اقطاعية ارستقراطية او راسمالية ، بل ظلت في أساسها قومية عسكرية ، وراحت تتولى قيادة الجماهير التي أزدتها أصلا من أجل دعاها القومية العدوانية بجذورها العميقة ، أكثر من مؤازرتها لها في أي شعار يقوم على الدافع الاقتصادي البحت . وما من شك في أن مثل هذه الدوافع الاقتصادية ، قد لعبت دورا كبيرا في الاتجاهات العقلية لكثير من الأفراد المناصرين ، اللذين رأوا فيها مطمحا للمنفعة المالى كما هي مطمح للسلطة ، ولكن مظاهر الفساد الاقتصادي للنازية ، ماكان يجب أن تمنعنا عن طبيعتها الحققة ، باعتبارها مستندة الى دوافع أولية من الصرامة والتعصب ،اللذين اصططنعتما لتجمع انتصارا للعاطفة القومية العدوانية .

وقبل هتلر أسس موسوليني الفاشية الإيطالية ، على فكرة تمجيد الأمة التي يقوم تصورهما بالضرورة على الجماعة القوية الراسخة ، وتنهض فاعليتها في علاقاتها ببقية العالم على « انانية اجتماعية » للجماعة ، ثم تستوحى الهامها من شعار العنف ، الذي جعل من العنف والقسوة خصائص مجيدة ، عند ما يمارس هذا العنف وهذه القسوة من أجل الأمة ذاتها . ومع ذلك فمن حيث الواقع العملي ، كان الفاشيون الإيطاليون أقل مضيا في هذا السلوك من النازيين ، وكانت فظاظتهم أخف قسوة في معاملتهم لخصومهم ، برغم أنهم قد

مارسوا الوحشية بلا ريب ، وألقوا كل اعتبار للحرية الإنسانية بدعوى أنها حماقة عاطفية تستحق الإزدراء ، فهم لم يتعففوا عن القتل ، كما كان الشأن في محاكمات ماتيويني والأخوة روزيللي وغيرها من المحاكمات المعروفة ، ولكنهم لم يلجأوا الى القتل الجماعى ، أو بصفة عامة ، لم يتجهوا الى التعذيب المنظم . صحيح أنه كان هناك بعض من ذلك مع اليهود فى إيطاليا ، ولكن المناهضة للسامية ، لم تلعب بلا شك أى دور هام فى الفاشية الإيطالية ، تلك الفاشية التى كانت قوتها الدافعة قومية أكثر منها عنصرية ، فى حين كانت المناهضة البغيضة للسامية بألمانيا موضوعا أساسيا فى المذهب النازى ، وكان تمجيد العنصر الألمانى باعتباره سيد العالم ، قاعدة أساسية فى الدعوة النازية دائما . لقد كانت النازية حركة أشد خسة من الفاشية الإيطالية ، واحتوت على أكبر قدر من الإغراق فى نبذ كل التقاليد الحضارية التى ينهض عليها أنموذج الغرب الأوروبى ، ومن هنا اكتنفها كثير من الاستنفار الحثيث للنعرات الدفينة عند سواد الجماهير .

ولقد اختلفت الصورتان الرئيسيتان للفاشية كذلك من حيث النظرة لمقام « الزعيم » فموسوليني كان « الدوتشى » وهو مخول للسلطة الكبيرة والتبجيل من تابعيه ، ولكنه لم يكن أبدا « بنفس المدى الذى كان عليه هتلر المصدر الوحيد للسلطة ولو من الناحية النظرية البحث .

لقد ربطت الفاشية الإيطالية فى تصورها بين فكرة الزعامة الشخصية وفكرة الدولة الاندماجية ، حيث يختص المجلس الفاشيستي الأعلى بسلطة قانونية كبيرة ، باعتباره الهيئة الممثلة للحزب الفاشى ، مع الاعتراف ببعض السلطة حتى ولو لم تكن غير سلطة ثانوية ، للمندمجات التى أقامها الفاشيون لتنظيم مجالات النشاط الأساسى فى المجتمع - والتى كانت فى الغالب الأعم غير ناجحة - لاسيما فى الميدان الاقتصادى ، ومع أن المبادئ التى افترضت توزيع السلطة بين القوى الثلاثة - الدوتشى والحزب والنقابات - ليست واضحة تماما ، إلا أنه لم يكن هناك على أى نحو ، وجود لمثل هذا الإلزام فى المانيشتا النازية ، باستمداد جميع السلطات من الفوهرر الملمم . لقد كانت لموسوليني عصمته - على حد التعبير المعروف لماكس WEBER - ولكن العصمة التى اتصفت بها إيسر هونا من دعوى هتلر ، الذى استجمع فى ذاته هو ، الإرادة الكلية ومصير الشعب الألمانى جميعا . ولعله من الممكن أن يقال من حيث الواقع أن النقابات الإيطالية لم تكن شيئا مذكورا ، وهى فى الحق ماكانت لتقوم على أى معنى كامل ، ولكن على الرغم من فقدانها لهذا الحسبان ، فإن توزيع السلطات والاختصاصات بين الدوتشى والحزب الفاشى ، كان مختلفا بالضرورة من ذلك الذى كان بين الفوهرر والحزب النازى فى ألمانيا ، ومرد هذا الخلاف بلا شك أننا ينبع واضحا من تباين الطبائع القومية بين الطليان والألمان . فالألمانيون كانوا على كثير من القسوة والصرامة فى المضى بعقيدتهم الى أبعد الحدود . لقد

قاموا بتصفية روم وسحق شتراسر ، من أجل دعوتها لمزيد من النظرية الجماعية في اختصاصات الحزب على نحو لم يطق هتلر احتماله .

بينما استطاع رجال في الحركة الإيطالية من أمثال بوتاي ، أن يحتفظوا بمراكزهم وأن يواصلوا جهدهم على درجات متفاوتة ، في الدعوة لفكرة القيادة الجماعية ، بل كذلك لم تخمد تعبيرات الضيق في إيطاليا يمثل المدى الذي أخذت به في ألمانيا ، ولقد استمعت بنفسى الى أحد قادة الفاشية المحليين والنظام القائم في ذروة قوته ، يطن مرتجلا في اجتماع مفتوح ، انه قد أصبح « بضيق ذرعا » باختصاصات الإدارة ، وأنه مصمم على الاستعفاء والانطواء في حياته الخاصة ، ولست اعرف ماذا كان قد استقال بالفعل ، ولا ما جرى له نتيجة لهذا الحديث ، ولكننى وألق على التحقيق ، أن مثل هذه الواقعة ما كانت تحدث في ألمانيا منذ أن أقام النازيون حكمهم .

ولقد مارست إيطاليا في الحدود الضرورية ذلك الاضطهاد السياسى الذى مارسه ألمانيا ، ولكن بصورة اقل كثيرا ، بل لقد كان يسيرا على الأفراد الإيطاليين بأكثر مما هو ممكن للأفراد الألمانين ، أن يحيوا حياتهم بغير خوف ولا قلق ، ماداموا يحرسون على هدوئهم ، ويبرهنون على أنهم بلا ماضى سياسى قد يعرضهم للاضطهاد .

ومن الحق أن نقرر أن الفاشية الإيطالية كان فيها دائما ذلك العنصر المسرحى الذى افتقده النازية الألمانية، لم أن سخرية موسوليني بالديمقراطية الأفلاطونية كان لها رنينها الخطابى ، حتى لتختلف كثيرا عن تلك الاتهامات التى وجهها إليها جويلز ، أو تلك الأحقاد المناهضة لليهودية التى مارسها شترايخر .

ولقد يؤخذ هذا دليلا على أن النازيين الألمان كانوا أعمق اخلاصا لمذهبهم الرهيب ، وما من شك في أن كثيرين منهم كانوا كذلك . . ولكن الخلاف لم يكن ظاهرا على هذا النحو ، فكل من الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية ، قد استخدمت العناصر العدوانية والوحشية المتزايدة في التقييم الإنسانى ، وأن يكن النازيون قد مضوا بعيدا في ارساء نظامهم عمدا على عقيدة من الوحشية البحت . وبطبيعة الحال ، كان كثيرون من أولئك الذين قفزوا الى مراكز السلطة في كل من النظامين ، اما امعات بالضرورة واما منتفعين غير أكفاء ، تدفعهم شهوة السلطان دون اعتبار للغايات التى من أجلها مارسوا هذا السلطان . والأشخاص الذين هم على هذه الشاكلة قد انجذبوا بالضرورة الى كل من النظامين ، ووجدوا في كليهما الوسائل التى تشبع بواعث الشر فيهم . ولكن الى جانب هؤلاء الامعات وأولئك المنتفعين « كان هناك في كل من الحركتين متحمسون عن اصالة ، وفى حدود الامتثال للأهداف العامة لكلتا الحركتين ، نبع من مثل هؤلاء الأشخاص المتحمسين نوع من الزمالة الصادقة في ممارسة

الشر ، الى حد الافدام على التضحية بالذات ، ولقد كانت هذه الروح أقوى فيما اظن بين النازيين بأكثر مما كانت بين الفاشيين الطليان ، وكانت مصدرا هاما لقوة النظام النازي ، وسببا لكثير من السطوة والاحكام في سلوكه المقيت . باعتبار أن مايسمى « العمل الانساني » ليس الا شيئا يمكن أن يكون في الشر كما يمكن أن يكون في الخير .

ان الامر المؤكد عندي ، ان القوة الدافعة سواء فى الفاشية الإيطالية او النازية الألمانية ، لم تكن على التحقيق قوة مستندة الى عوامل اقتصادية او مصالح ومشاعر طبقية ، وان يكن كل منهما متضمنا هذه العناصر ، وقائما في مظهره الرئيسى على تكتيل الجماعات التى نادى بالسيطرة الاجتماعية والاقتصادية ، ضد اتجاهات المساواة المطلقة التى شئت طريقها بخاصة الى حركة الطبقة العمالية ، تلك الحركة التى عولج امرها في كل من النظامين بالإبادة . ولكن النازية الألمانية والفاشية الإيطالية قد نصحتا بالفعل في اكتساب تأييد مجموعة أساسية من الطبقة العاملة ، ذلك التأييد الذى لم يكن في اعتقادي نتيجة للوعود التى بذلت للخلاص من البطالة والبؤس ، ولو أن ذلك شيء له وزنه بلاجدال ، لاسيما في المراحل المبكرة لنمو الحركتين ، وانما اجتذبت النازية هذا التأييد من جانب المجموعة الأساسية للطبقة العاملة بحكم نزعتها القومية والعنصرية ، أكثر من اجتذابها لها بحكم دعوتها الاقتصادية ، أو على أقل تقدير ، قد أصبحت هذه الطبقة العاملة مرتبطة في تأييدها للنازية بخاصة من أجل هذه الأسباب غير الاقتصادية . وحتى لو كان الرأسماليون وقطاع كبير من الطبقة المتوسطة ، قد راوا في النازية - قبل كل شيء - تلك القوة القوية القادرة على تحقيق واقرار سيطرتهم الاجتماعية والاقتصادية على العمال ، فان هذا لايمكن أن يفسر السبب الذى من أجله نفى العمال أيديهم من الاشتراكية الديمقراطية او الشيوعية ، وانضموا في النهاية الى الدعوة النازية ، اذ الواقع أن جمهورية فايمار لم تكن في سنواتها الأخيرة متداعية اقتصاديا فحسب ، بل كذلك كانت مؤسسة أشد ما يكون اليأس ، بالنسبة لأولئك الذين كانوا في حاجة الى القسرة على ان ينخرطوا في عداد البشر العاملين ، ثم كانت مظهرا لاحساس المانيا بالألم من الهطلة التى فرضتها عليها معاهدة فرساي . هذا الشعور بالألم قد أثر في العمال بقدر ما أثر في المتنعين الى الطبقات المسيطرة سواء بسواء ، ومكن للنازيين ان يتسنىوا السلطة باسم بحث الأمة ، وليس بدعوى كراهية الطبقات الاقتصادية للمستوى الاشتراكي وانى هنا لاكرر مرة أخرى ، اننى لا أزعم ان الملامح الاقتصادية لم تكن غير ذات موضوع ، وانما أقول يقينا ، انه لخطأ جسيم ان نعتبر هذه الملامح الاقتصادية موضع الاهتمام كله ، أو ان نفسر النازية بكل بساطة على انهاالنزاع الأخير في الاندحار الرأسمالى .

ولقد كان الموقف مختلفا على ماأظن ، في تلك البلاد الأخرى التى وقعت بين الحربين فريسة لأنظمة توصف بعامة انها « فاشية » . ففى المجر مثلا

ولو ان نظام هورتي كانت له تلك الملامح التي تجمعه بالفاشية الإيطالية والالمانية، قد كان واضحا انه يستند في جوهر قوته الدافعة الى نفوذ رأسمالي اقل كثيرا مما هو الحال في كلى الاثنين الآخرين ، وكانت عناصر التأييد الاساسية له قائمة على الارستقراطية المالكة للأرض ومن يرتبطون بها من ناحية ، ثم تنهض من ناحية اخرى على اصرار قوى القومية المجرية ، في اعادة وممارسة السيادة المجرية على العناصر السلافية ، التي ظلت والتي كان واجبا في وهمهم ان تظل ، تحت الحكم المجرى . لقد كانت العوامل الاقتصادية قوية في هذا النظام لاسيما بعد محاولة بيلاكوف للاستيلاء على السلطة ، ولكن هذه العوامل الاقتصادية كانت في اساسها عوامل ارستقراطية اقطاعية اكثر منها عوامل رأسمالية ، باعتبار أنها كانت عوامل محدودة بحكم التخلف الاقتصادي لأكثر الصناعات المجرية ، ومحدودة بحكم المدى الذي كانت فيه كل من الصناعة والتجارة بأيد أجنبية غير مجرية .

وفي اسبانيا تحت ظل فرانكو « ولو ان الرأسمالية كانت عاملا له خطره في قطالونيا وفي عدد قليل من المناطق الأخرى ، إلا انه لم يكن لها حساب كبير في بقية البلاد ، وكانت القوة الدافعة في الثورة المضادة مستمدة من الكنيسة ومن المستويات القيادية في القوات المسلحة ، أكثر من انبعاثها عن منابع اقتصادية .

وفي بلاد البلقان كانت العروش الطامحة ، ومن يحيطون بها من المستشارين العسكريين بخاصة ، هي المسؤولة أولا عن انهيار الانظمة البرلمانية التي قامت في أعقاب الحرب عام ١٩١٨ ، ولم يكن الرأسماليون على ضعفهم النسبي ، بأكثر من حلفاء ثانويين لهذه العروش ، زد على ذلك الدور المشنوم ، الذي قامت به في بعض الأحيان تلك الدوائر الأجنبية الرأسمالية .

وفي بولندا حيث قام بيلسودسكى ممثلا لليساويين ، الذين لم يستطيعوا الاتفاق أبدا مع دموفسكى واليمينيين الوطنيين ، كان نظام المارشالات بعد وفاة بيلسودسكى هو النتيجة المحتومة للتوافق بين القادة العسكريين وملوك الأراضي ، أكثر من أن يكون نتيجة لأي نفوذ رأسمالي ذي قوة حقيقية نفاذة ، على الرغم من أن هذا النظام قد تلقى التأييد الرأسمالي في حربه ضد الاشتراكيين والنقابات العمالية والجناح اليسارى لحركة الفلاحين .

في كل هذه البلاد جميعا ، لا يمكن لواحدة من تلك الحركات التي قامت باسم الفاشية ، أن تكون قادرة على اعتبارها مفهومة في صورة نزاع اقتصادي بين الفقراء والأثرياء ، أو بين الطبقات العاملة وبقية الطبقات الأخرى ، وذلك على الرغم من أنها كلها قد كابدت صراعا عنيفا بين الطبقات « المسيطرة » والحركة المنظمة للطبقة العاملة ، التي أيدت في كل بلد استولت فيه هذه الانظمة على مقاليد الحكم .

والواقع أن المبرر الوحيد لتفسير الفاشية على اختلاف مظاهرها ، في صورة معبرة عن تلك القوى الاقتصادية والحرب الطبقة ، إنما يعود في الغالب الأعم ، الى أن حركات الطبقة العاملة كانت هي التنظيم الرئيسى - أن لم تكن التنظيم الوحيد - الذى يواجه تلك الأنظمة الفاشية الجديدة . أما معارضة الأحرار الديمقراطيين ، على النحو الذى كانت تمثله الأحزاب البورجوازية اليسارية والوسطية معا ، فقد أثبتت في كل مكان عجزها عن القيام بأى كفاح صلب ضد القوى الجديدة المتسلطة ، التى نحتهم عن طريقها فى بساطة . وحتى تلك الأحزاب البرلمانية للاشتراكية الديمقراطية ، لم تكن هى الأخرى بأحسن حالا ، وهكذا أصبح الأمر متروكا للشيوخيين وللأقلية الصغيرة من الجناح الأيسر فى النقابات العمالية - تلك الأقلية التى وقعت أساسا تحت السيطرة الشيوعية - لكى يلعبوا الدور الرئيسى فى حركات المقاومة السرية ، بالقدرة الذى كان يسمح باستمرار وجودهم فى ظل الأنظمة الفاشية . ولقد كان من بين زعماء الاشتراكية الديمقراطية ، قليلون ممن اتبعت لهم الفرصة ليساهموا بأنفسهم فى الإمكانات المحدودة للمعارضة الدستورية داخل الدول الفاشية ، بينما هربت الغالبية فيهم الى خارج البلاد ، لتحاول إقامة هياكل « لحزب المنفى » « تلك الأحزاب التى سرعان ما فقدت اتصالها بالسابقين من أنصارها ، ولم تلبث أن تضاءلت ليقصر تمثيلها على قلة قليلة بجانب زعمائها أنفسهم .

فمن هذا الواقع اذن ، واقع قيام الفاشية فى بلد بعد آخر بالحرب المبررة ضد الاشتراكيين وضد حركة الطبقة العاملة ، ينهض المبرر لاعتبار الفاشية بالضرورة صورة حتمية من صور الرأسمالية ، تهدف فى جوهرها الى الإطاحة بالاشتراكية خصمها الرئيسى ، مهما تكن السمات الأساسية لهذه الفاشية .

لقد جرى تشخيص الأزمة الاقتصادية فى ثلاثينيات القرن العشرين ، على اعتبارها أزمة العالم الرأسمالى - وذلك أمر صحيح فى مجموعه - تلك الأزمة التى كان الاتحاد السوفييتى محصنا منها بحكم اقتصاده الاشتراكى .

ولقد فشل الرأسماليون فى مناهضة الأزمات بتدابير اقتصادية بحت ، وفشلوا فى اللجوء الى فرض اجراء سياسى يرجون به إطلاق أيديهم ازاء الكارثة ، بإبعاد الأزمة عن أن تكون أداة للقوة العمالية فى معارضتها لهم ، ولقد كان هناك حديث كثير من قرب وصول الرأسمالية الى أزماتها الخاتمة ، التى تسقط فيها سقطتها الأبدية تحت اقبال ماتحمطه من متناقضات ، فى مقدمتها عجز الرأسمالية عن إيجاد الأسواق للانتاج المتزايد باطراد ، على اعتبار أن ذلك التزايد نتيجة محتومة للتقدم الفنى . ولقد حدث جدال كذلك فيما اذا كان ماركس على صواب فيما ذهب اليه من أن تحديد القوة الاستهلاكية للجماهير هو السبب الحاسم فى تواتر أزمات الرأسمالية ، اذ لو كانت القوة الشرائية للجماهير يعوقها الاستغلال الرأسمالى ، فإن التحديد التبعى لحاجات السوق

في عمومها ، لابد له من أن يضع حدودا لربح الاستثمار المالى ، الأمر الذى يسلم
الى الكساد والبطالة .

واخيرا كانت الصورة في لمسائها النهائية مرسومة على اعتبار أن سحق
حركة الطبقة العاملة ، بما يمكن للرأسماليين من مواصلة استغلال العمال ،
سوف لا يأتى بأى علاج ، مادام المزيد من تهديد السوق الشرائية يستتبع المزيد
من سقوط الاستثمار المالى ، ويمضى بالكساد الى أسوأ بدلا من أن يمضى به
الى أحسن ، وعلى هذا النحو يكون التجاء الرأسماليين الى الفاشية ، هو في
حقيقته بمثابة من يحفرون القبور لأنفسهم ، مهما يكن من أمر نجاحهم العاجل
في اباداة قوة الطبقة العاملة ، اذ هم بذلك انما يبيدون الرأسمالية ذاتها ،
ويفرسون بذور الثورة العالمية ، التى سوف تحدث بطريقة ما ، تبعا للبؤس
المتزايد للعمال ، حتى ولو انهارت منظمات الطبقة العاملة ، والتجأت الى
النشاط السرى .

ولقد غفل الرأسماليون عن رؤية هذه الحقيقة بسبب العمى الذى انتابهم
في ادراك الأسباب الحقيقية للكساد ، ومحاولتهم علاجه باطلاق أيديهم في تناول
« قوة العمل » على نحو ما يرضيهم بحسب . وهكذا ، لم يعد لدى شأن أن
تنهار الأحزاب الاشتراكية والنقابات العمالية على السواء ، بل لعله يكون ميزة
ايجابية ، لو أن الأحزاب الاشتراكية « الدستورية » والنقابات العمالية
« الإصلاحية » ، قد جردت من قوتها في تضليل وخيانة العمال ، حتى ترك
« الطريق مفتوحا للثوريين الحقيقيين » ، الذين تمكنهم مذهبيتهم من اعداد قوة
« المقاومة السرية » - حتى تحت سلطان الديكتاتورية الفاشية - تلك القوى التى
سوف تضع طبقا لمجريات الأمور ، نهاية حاسمة لرأسمالية لم تعد قادرة على
تنظيم قوى الإنتاج .

فلو أن الفاشية حقًا كانت ببساطة مجرد مظهر للرأسمالية في نزعتها
الآخيرة ، لكان هناك أصل لهذه الآمال في الواقع المشهود . ذلك أن الديكتاتورية
الرأسمالية ، انما تهدف بوضوح الى مزيد من استغلال العمال ، وتجريدتهم من
كل وسائل المقاومة الجماعية ، التى لابد أن تقودهم الى موقف ثورى ، تكون
فيه المقاومة السرية المنظمة قادرة على الكسب من ورائه ، وذلك في مواجهة
الكساد العارم الذى لا تستطيع أن تجد له فكاكا .

ولكن تشخيص الوضع على هذا النحو كان خطأ تماما ، في ضوء الوقائع
الحقيقية البحث . ففي ألمانيا ، استطاع النازيون على أية حال أن يقللوا من
البطالة الى مستويات معتدلة نسبيا ، وأن يزيدوا من الإنتاج الى مدى ذى
دلالة واضحة . صحيح أن هذا قد تحقق أكثره بالقرارات الشاملة لعمالة
« الطوارئ » ، على قواعد غير اقتصادية ، وهو رهن بالزيادة القصوى للانفاق على
التسلح ، حيث الأفضلية للمدفع قبل الزيد . ولكن حتى لو كانت الأجور

منخفضة ، ولو بقيت تناقضات الرأسمالية بغير حل جذري ، فإن أغلب العمال كانوا مزودين بالعمل يشغلونه على أي نحو ، وفي مواجهة هذا الواقع ، كانت عوامل الاثارة للمقاومة السرية ، عاجزة تماما عن تحريك ثورة الجماهير

لقد كان الرأسماليون قادرين على استغلال العمال الذين لم ينخرطوا في سلك النقابات العمالية ، ولكنهم كذلك - أي الرأسماليين - كانوا موضع المطالب الثقيلة من جانب الدولة في الأرباح الخاصة بالتسلح الضخم ، طبقا للخطة المقررة في اعداد الموارد للحرب العدوانية . وفي الوقت نفسه كانت الأمة كلها بما تضمه من عمال - مهياة بالدعاية القومية والمسكرية الضخمة ، التي عملت بكل طاقتها على ادماج جميع مصادر الدولة تحت القيادة النازية ، وطوعت لخدمتها آخر مسجلته السيكلوجية الغنية من جهود .

هذه الظروف كلها ، لم تكن ابدا هي ذلك الذي اراده الرأسماليون على أي وضع ، بعد ان حققوا هدفهم في تحطيم حركة الطبقة العاملة . لقد اعادوا الرأسمالية لا باعتبارها سيادا ، ولكن باعتبارها الخادم المستسلم العسكرية ، ولانجيل النازية في البطش ، وجنون القومية الموهوم . لقد صار الاقتصاد الألماني كله تحت النازية جهازا ضخما للاعداد العسكري ، وبذلك أصبحت ثروات ألمانيا الرأسمالية مرتبطة بأمال النصر في الحرب، نصرا ليس أولا وأخيرا من أجل الرأسماليين ، ولكن من أجل شعب الأسياد ، الذي يقوده الحزب النازي وزعيمه الملمم المعتوه ، الذي لم يعرف طموحه نقطة يتوقف فيها عن غزو العالم واحتوائه جميعا .

على هذا النحو اذن ، كان الشيوعيون على صواب في تحليلهم للأنظمة الفاشية في ثلاثينيات القرن العشرين ، حين اعتبروها أنظمة غير مستقرة بطبيعتها ، ولكنهم كانوا مخطئين تماما في تقدير أسباب عدم استقرارها ، فلم يكن عدم استقرارها راجعا لمجزها عن توظيف العمال ، وانما هو راجع الى تصميم زعمائها على استخدام جميع مصادر الإنتاج في معدات القتال قبل كل شيء ، تحقيقا لهدف محدد في اشعال نار الحرب ضد جيرانهم .

فلو كانت النازية مجرد رأسمالية خالصة ، تستهدف الخروج من الأزمة الاقتصادية والكساد الخيم ، ماكانت لتفضل « المدفع » على « الزيد » كما بل كان عليها ان تسعى لاجبر ماتستطيع من الأسواق في سبيل الانتاج التزايد للصناعة الألمانية ، غير ان القوى التي كانت في مركز السلطة بألمانيا النازية ، اتما اهتمت بالرأسمالية بمقدار ماكانت تفيد منها في خدمة غاياتها الخاصة بالعدوان القومي ، وانقلبت عليها تماما وفي اصرار ، بمجرد ان تحت هذه الرأسمالية عن السير معها في سبيل مخططاتها .

وفضلا عن هذا ففي الدول الرأسمالية التي نجت من السيطرة الفاشية لم يكن هناك دليل على أن الأزمة الاقتصادية في ثلاثينيات القرن العشرين ، هي

الازمة الخاتمة للرأسمالية على النحو الذى يؤمله الشيوعيون . ففى الولايات المتحدة ، حيث كانت الكارثة فيها أعظم الكوارث جميعا ، استطاع الرئيس روزفلت بسياسة « النيوديل » أن يهيم علاجا اقتصاديا أساسيا ولو أنه غير كامل ، صاحبه تغيير حقيقى فى توزيع قوى المجتمع . ومارس اتحاد العمل الأمريكى ، الذى كان من قبل غير ذى اثر الا فى نطاق ضيق من الصناعات ، ولم يكن يتمتع الا بمقام اجتماعى ضئيل على وجه العموم ، مارس هذا الاتحاد نهوضا عظيما حين قرر مؤتمر المنظمات الصناعية بجدارة ، أن يمتد نشاط الاتحاد الى ميدان الانتاج الضخم للصناعات الكبرى كالسيارات والصلب، وحين تمت تصفية « الاتحادات » صنيعة الشركات المنتشرة فى أنحاء البلاد ، ثم حين اخذ اصحاب الأعمال الأمريكيون انفسهم فى قوة وصرامة ، باجراءات الانفاق الجماعى (المساومة الجماعية) .

لقد تحولت العلاقات الصناعية الأمريكية بالضرورة خلال سنوات معدودة ، وأصبح من التطبيقات المشهود لها ، أن يكون للعمال نصيب أسامى فى ثمار التقدم الفنى . وتحت هذه الظروف المتغيرة ، تجدد بناء الرأسمالية الأمريكية فى نجاح ملحوظ ، وفق شروط مقبولة تماما من التنظيم الرئيسى للعمال الأمريكيين . وهكذا فى الوقت الذى نمت فيه اتحادات العمال بخطى ثابتة لتصبح أقوى وأشد نفوذا ، اختفت الاشتراكية الأمريكية تماما على وجه العموم . لقد استعادت الرأسمالية قوتها ، ولكن على أسس قبلت بها الوضع الجديد للاتحادات ، وأقرت فيها عمليا بزيادة عنصر التدخل العام فى الشؤون الاقتصادية ، ومايتضمنه كل ذلك من نمو جوهري فى الخدمات الاجتماعية العامة ، وفى تدابير المسؤولية العامة لاقرار العمالة على مستوى ملائم . لقد كان هناك كثير من الرأسماليين الأمريكيين محججين فى شدة عن قبول هذه التغييرات ، وسعوا حثيثا للعودة الى الأوضاع القديمة لسياسة الحرية الاقتصادية « وليأخذ الشيطان بعد ذلك ماتبقى » ، ولكن صيحاتهم كانت أخفت من أن تعيد الحياة الى الأوضاع القديمة للحرب الطبقة المستعرة ، وفى الوقت نفسه « مازالت هناك فى الولايات المتحدة تيارات خفية لها ركيزتها نحو التعصب القومى ، مماثلة لتلك الاتجاهات القومية التى مهدت لنمو الفاشية فى أوروبا ، ولكنها لم تتخذ سمات الفاشية فى مواجهة الطابع الاساسى الديمقراطى للحياة الأمريكية ، بل ظهرت بدلا من ذلك فى صورة « الماكارنية » وبدعموى الأمريكية البحت ، لتقتنص فى مصيدها السحرية أى نزوع تقدمى ، يمكن لها أن تضعه فى صورة عدم الولاء للنظام القائم . وعلى أية حال ، فإن هذه الاتجاهات انما تقدمت تماما بعد الفترة التى أناقشها اليوم فحسب ، اذ كان التيار الرئيسى خلال ثلاثينيات القرن العشرين فى الولايات المتحدة ، يمشى فى الاتجاه الى مزيد من الرأسمالية الحرة الإصلاحية ، المستندة لقبول مطالب الطبقة العاملة ، والاذعان لآى جماعات كبيرة تستشعر الحرج والضيق .

وهناك في بريطانيا العظمى كانت نكبة الأزمة الاقتصادية العالمية ، أقل حدة منها في الولايات المتحدة ، وعلى الرغم من النكسة الخطيرة لحزب العمال في الانتخابات العامة لسنة ١٩٣١ ، فقد أثبتت النقابات العمالية نجاحها المحرّض في تحديد خفض الأجور ، برغم ضعف هذه النقابات بعد الاضراب العام في سنة ١٩٢٦ . لقد كان الكساد في الواقع بالغ الدروة في مناطق معينة ، وبخاصة في أحواض السفن ، وفي صناعات الفحم والحديد ، وظل أمر احياء هذه المناطق المصابة بالكساد بطيئا ومنقوصا حتى يواكير الحرب العالمية . ومن الناحية السياسية استعاد حزب العمال قوته في تناقل بعد هزيمته ، ولكنه ظل أضعف من أن يكون له الأثر الخطير في انتخابات ١٩٣٥ ، وبذلك استمتع المحافظون بفترة من النفوذ السياسي الى ما قبل اشتعال الحرب . وخلال السنة الأولى لفترة « الحرب الكلاية » . لقد كان مفروضا أن يستعيد العمال قوتهم بأسرع مما حدث ، لو أنهم لم يقعوا في ورطة حادة بين اتجاههم السلمى الجذرى العميق ، وبين رغبتهم في أن يساهموا بدورهم في المقاومة الجماعية للفاشية باعتبارها قوة اضطراب دولي ، ذلك أن نزوعهم السلمى ، الذى تدعمه ربيتهم العميقة في الاتجاهات المحافظة ، قد منعهم من تأييد التسليح تحت حكومة المحافظين ، في الوقت الذى أصبح من الواضح فيه تماما ، أنه لاشئ أقل من تكتيل قوة مسلحة ، يمكن أن يكون ذا اثر في صد عدوان نازى . ولقد ظهر اللبس في الاتجاه العمالى كذلك بصدد الحرب الأهلية الأسبانية ، حين اضطّر العمال الى تأييد سياسة غير واقعية ، هى سياسة عدم التدخل ، تحت تأثير حكومة بلوم في فرنسا الى حدما ، تلك الحكومة التى أضعفتها قوة التهدة بفرنسا ، فما كانت تلك السياسة « سياسة عدم التدخل » بمانة للقوى الفاشية من التدخل في جانب الثوار ضد الحكومة الجمهورية الأسبانية .

لقد كان من الصعب حقا درء الورطة العمالية ، فكل شهر يتوالى انما يحمل معه ما يوضح أن القوى الفاشية وفى صدارتها ألمانيا النازية ، ماضية الى الحرب ، وأنه ليس هناك ما يمكن أن يساعد على وقف الفاشية المظاهرة للقوة الساحقة ، ومع هذا فقد ظل غير مؤكد ذلك الأسلوب الذى سيقدره هتلر في مهاجمة أعدائه ، ولم كان هناك كثيرون من البريطانيين المحافظين من يعيشون على أمل قاطع ، في أنه لابد لهتلر أن يخلى سبيل الغرب ، ليوجه غزوه ضد الاتحاد السوفييتى الذى يرحبون بلماره حتى على يد هتلر . ولقد ظل حزب العمال حتى بعد اقراره للتسلح ، يواصل بذل الأمل في السلام على أساس الأمن الجماعى ، تحت لواء عصبة الأمم التى كانت فى الحقيقة قيثارة مضطمة . ولما كان الحزب بلا سلطة لتقرير الأمور ، ولا حتى نفوذ فعال فى سياسة الحكومة ، فقد كان عليه أن ينتحى في يأس ، ولو أنه مارس الاحتجاج ابان فترة ميونيخ . وحينما اشتعلت الحرب بالفعل في الغرب عام ١٩٣٩ ، ظل الحزب عاجزا حتى بعد انهيار فرنسا ، ذلك الانهيار الذى جرف حكومة تشمبرلن ،

وأجبر تشرشل بوصفه رئيسا للحكومة من بعده ، على دعوة حزب العمال للاشتراك بدور قيادي في الحكومة ، التي كانت بحاجة الى توحيد المواطنين جميعا من خلفها ، في عملية ظاهرة اليأس لحرب هم فيها يتألم .

أما في فرنسا ، فقد تأخر ظهور الكساد فيها عن سواها ، بسبب سياسة بوانكاريه الذي أجرى تخفيضا في قيمة الفرنك ، بحيث ترك للاقتصاد الفرنسي فرصة طيبة في المجال الفسيح ، عندما أخذت النقود المتداولة تترنح يعنينا وشمالا سنة ١٩٣١ وما بعدها . ومع ذلك فلم تكن فرنسا من الناحية السياسية قد أفادت من خسارتها الجسيمة في شبيبتها التي فقدتها خلال الحرب العالمية الأولى ، وتلقى جانب كبير من الشعب الفرنسي قيام النازية في ألمانيا بوجع من الخشية ، جعلهم لا يشدون طي خواصرهم من أجل صراع جديد ، بل حملهم على لهفة التوصل الى أي شروط مع الألمان لمنع الحرب . وعلى عكس ما جرى في بريطانيا ، تمزقت حركة الطبقة العاملة الفرنسية ، بالخلاف الذي نشب بين الشيوعيين والاشتراكيين الديموقراطيين ، فانتمى الجزء الغالب من منظمات العمال اليديويين الى الشيوعية تاركيين الحزب الاشتراكي ، مجرد مخلفات يظاهرها الموظفون وجماعات أخرى لعمال غير يديويين . ولقد عاد هذا الانقسام الذي امتد الى النقابات العمالية ، بأكثر قدر من التوهين للحركة الاشتراكية ، وأصبح من الواضح كذلك أنه لا رجاء في استمرار أي حكومة للجناح اليساري بغير تأييد الشيوعيين .

وفي هذه الظروف لقيت الجبهة المتحدة قبولا في فرنسا ، الأمر الذي كان مرفوضا في بريطانيا العظمى ، ولكن هذه الجبهة المتحدة لم تفعل شيئا في النطاق الدولي ، بأكثر مما تدفعها اليه الأسباب المحلية .

أما الجبهة الشعبية التي قادها ليون بلوم ، فلم تواجه الفاشية الا بأقله كثيرا مما واجهت به تحسين وضع العمال الفرنسيين ، عن طريق ما مارسته من التشريع التقدمي الاجتماعي . ولقد جمعت معها شتات النقابات العمالية في صورة الاتحاد العام للعمل ، ذلك الاتحاد الذي انتهى أمره فيما بعد الى الوقوع تحت سيطرة شيوعية . وتبع ذلك كله ما عرف باسم اتفاقيات ماتينيون التي تضمنت الاعتراف الكامل بحقوق المساواة الجماعية ، وتدخل الدولة في أي نزاع صناعي ، مع اقرار مبدأ « الأربعين ساعة للعمل الأسبوعي » ، الأمر الذي أثقل كاهل اقتصاد لم يكن يملك المعدات الحديثة ولا يعرف الأساليب الجديدة في الإنتاج . حقا لقد حصد العمال مكاسب اقتصادية في وقتهم الحاضر يومئذ ، ولكن ميزان المدفوعات الفرنسي قد ترنح . وفي ثنايا هذا الوضع ، أخذ عدم استقرار الطبقات الموظفة ينمو ويزداد ، وأفجم الجناح اليميني حكومة اليسار ، بازدهار المظاهر الفاشية والقوة الشبيهة بالفاشية . وكان بلوم أضعف من أن يقدم أي عون للجمهوريين الأسبان ، أو أن يتخذ أي خطوة حاسمة مع

الألمان ، ثم لم يكن خليفته الراديكالي دالادييه ، إلا مجرد شريك على قدم المساواة مع تشمبرلين في استسلام ميونيخ .

لقد اهتز النظام البرلماني تماما تحت عنف جماعة كاجولار والجماعات الفاشية الأخرى ، وذهب بيير لافال ومجموعة من السياسيين ذوي النفوذ الى تأكيد الحاجة الملحة للمساومة مع الفاشيين ، وتفرقت الأمة ابدى سببا ، وكانت اوضح ما تكون عجزا عن قيادة النجاح في حرب . اما الاستراتيجية العسكرية الفرنسية ، فقد استقرت منفردة منذ ظهور النازية على قاعدة الدفاع الثابت ، جاعلة من خط ماجينو حصنها الحصين . فلما جاءت الحرب لتثبت كارثة الاعتماد على هذه الصورة من صور الدفاع الذي تحطم على الفور ، انهارت معنويات فرنسا بالقدر الذي انهارت به عسكريتها ، ثم سقطت فريسة سهلة بين برائن الاحتلال الألماني ، وبين الادعاءات المؤدرة للحكومة فيشي ، التي حاولت ان تطفى خجلها بتنصيب المارشال بيتان ابا لها ، فعا نجحت الا في الصاق المزيد من الخجل بشعب منهزم مدنس .

وبينما كانت الاشتراكية تقاسى النكسة الكبرى في ألمانيا ، وتمارس تراجعها الخطير في كل من بريطانيا وفرنسا ، كانت الدول الاسكندنافية تقدم مشهدا مختلفا تماما لنجاح الاشتراكية المعتدلة . فالدول الاسكندنافية في مجموعها لم تتأثر الا تأثيرا خفيفا خلال سنوات الكساد ، وذلك بسبب الطلب المتزايد على صادراتها الرئيسية من ناحية ، وبسبب سياسة حكوماتها التي اظهرت كثيرا من الحصافة في علاج الصعوبات من ناحية أخرى ، فبينما كانت اغلب الدول التي تعيش في كنف النظم الرأسمالية تحاول التغلب على الضائقة الاقتصادية باتخاذ تدابير متعسفة تزيد الحال سوءا على سوء ، كان السويدون خاصة على كثير من حسن الادراك ، بحيث اخذوا على عاتقهم اعداد ميزانية موقوتة للعجز في المدفوعات لمقاومة البطالة ، في الوقت الذي حصنوا فيه انفسهم ضد التضخم المالي ، بالمزيد من موازنة الميزانية في السنوات الأخيرة .

وكانت الحكومات الاشتراكية الديمقراطية هي التي اقوت هذه السياسات الفطنة ، سواء عن طريق أغلبياتهم في البرلمان فحسب ، أو عن طريق تأييد تحالف يضم عددا كافيا من الأحزاب المماثلة نوعا ما . ان هذه الحكومات لم تحاول حقيقة ان تقوم بخطوات تقدمية كبيرة ، لتحقيق الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج ، التي كانت تكتفي بترك معظمها بين ايدي الرأسماليين ، وانما يشرت اجراءات واسعة للضمان الاجتماعي ، وقنعت بان تباشر نفوذا على سلوك الرأسمالية بواسطة اجراءات تنظيمية قانونية . ولما كانت الظروف الاقتصادية ملائمة ، فقد ساعدها ذلك على النجاح المرموق بصفة عامة ، واستطاعت ان تهيء لنفسها السلطة طوال فترات مددة على أساس التأييد الشعبي . ولا شك ان الاشتراكيين الاسكندنافيين سلكوا نهجا متقنا في العمل ،

حيث التباين في الثروة والدخل بين الأفراد ، أقل بصفة جوهرية من مثيله في البلاد الرأسمالية الكبرى ، وهكذا استطاع التقارب الواضح نحو المساواة أن يقلل من حرارة الصراع السياسى ، وأن يتمتع نمو الشيوعية باعتبارها المنافس الخطير للاشتراكية الديمقراطية . ولقد أصبح من الشائع في ثلاثينيات القرن العشرين ، أن يشار الى السويد باعتبارها المثل الأعلى لنجاح الاشتراكية المعتدلة ، وباعتبارها من الناحية الاقتصادية ، رائدا في ممارسة خبرات جديدة للارتفاع بالاجراء الحكومى في الاحتفاظ للعمالة بالمستوى الرفيع . وعلى العموم فقد استحققت السويد هذا الثناء بجداره ، حتى ولو كان هذا النجاح راجعا الى الظروف الملائمة ، بأكثر مما لو كان راجعا الى أى عبقرية اشتراكية خاصة في ايجاد الحلول للمعضلات المتشابكة . أما الضعف الذاتى في الاشتراكية الاسكندنافية ، فقد كان مائلا في أحياها منذ امد طويل ، من الوصول الى الغاية فيما يمكن أن تصنعه لتحسين أوضاع الطبقة العاملة عن طريق التشريع الاشتراكى ، وكان هذا الضعف ظاهرا في عدم استعدادها للتقدم نحو مزيد من مرحلة البناء الاقتصادى الاشتراكى الكامل . ومع هذا ، فالاشتراكيون الاسكندنافيون والسويديون منهم بخاسة ، يعتبرون حتى اليوم أصحاب النموذج المقنع لاحتمالات التطور الاشتراكى ، الذى تظاهرها المنظمات الشعبية للناخبين البرلمانيين عن اقتناع تام .

أما في هولندا وبلجيكا وكذلك في سويسرا ، فقد انتهى الاشتراكيون الى موقف متخاذل ، اذ بعد أن خطت الحركات الاشتراكية في تلك البلاد خطوات لها قيمتها في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، تداعت الى اعتبارها مجرد ممثلة لجانب كبير من الأقلية فحسب ، دون أن تظهر أى تقدم فى سبيل كسب الأغلبية ، التى تمكنتها من جعل السلطة فى يديها ، حتى ولو كان ذلك عن طريق التحالف مع أحزاب أخرى ، يحتاج الأمر الى معاملتها على قدم المساواة ، دون اعتبارها مجرد حلفاء ثانويين . لقد كانت العقبة الرئيسية للتقدم الاشتراكى فى كل من هولندا وبلجيكا ، ماثلة في وجود الأحزاب الدينية - الكاثوليك في بلجيكا والكاثوليك والبرستنت فى هولندا - وكانت تلك الأحزاب قادرة على التحكم فى التأييد الجوهرى للطبقة العاملة ، فى الوقت الذى لا تسيطر فيه الطبقة العاملة عليها ، وإنما سيطر عليها النفوذ المحافظ المرتبط تماما بالهياآت الكهنوتية للكنائس ذات الشأن . وكذلك أيضا تمزقت النقابات العمالية فى هذه البلاد ، بين الحركات التنافسة تحت قيادة اشتراكية أو دينية ، وأصبح لراعاة فى قيام وحدة للطبقة العاملة ، سواء من الناحية السياسية أو الناحية الاقتصادية ، ولا رجاء فى تحقيق أغلبية برلمانية ما دامت هذه الوحدة غير قائمة .

أما فى أسبانيا فقد شهدت ثلاثينيات القرن العشرين قيام الجمهورية وسقوطها ، وانتصار الفاشيين تحت زعامة الجنرال فرانكو وحزب الفالانج .

لقد ظهرت الجمهورية الى الوجود باعتبارها خلفا لديكتاتورية الرئيس وبغيرا ، ثم أدبرت لتسلم الزمام الى وضع أكثر ضراوة وأشد رجعية ، بعد أن مزقت نفسها الى شيع بانشقاقاتنا الداخلية . وكانت القوى الجمهورية تتألف في البداية من تحالف قوى المراس لعناصر متباينة ، من محافظين كاثوليك-دستوريين أمثال الرئيس الكالزامورا ، الى بورجوازيين أحرار وراڊيكاليين مضادين للكنيسة ، ثم الى خليط متمايز من الاشتراكيين والسنديكاليين والفوضويين والشيعيين ، وهؤلاء جميعهم تنفوت أفكارهم بما لايقبل التعديل، في صدد القوام الجديد للمجتمع الذي تحالفوا على بنيانه .

فقد كان بعضهم دعاء سلطة مركزية قوية ، وبعضهم يصممون على الجماعية ، وبعضهم الآخر يتراوحون على مناواة الدولة في اى صورة تكون . ولقد كان أغلب الزعماء - وليس جميعهم - مناهضين تماما للكنيسة ، وزجوا بأنفسهم في صراع حتى الموت ، ضد الامتيازات غير العادية للكنيسة الكاثوليكية التي كانت في اسبانيا على أشد ما يكون التعصب والاحتكار . وكثيرون من اعوان هؤلاء الزعماء كانوا ثوارا بالطبيعة ضد اى نوع من السلطة ، فهم ليسوا أقل مخاصمة للجمهورية من مخاصمتهم للأشكال الأخرى . ولقد عم الاضراب الشامل لفترة طويلة في كثير من قطاعات اسبانيا ، وقام الفلاحون بشورات ذاتية في قطاعات أخرى ، وكان لانهيار الديكتاتورية والملكية مع انبثاق الآمال العريضة في « عهد جديد » ، أكبر الأثر في توفير الفرص لهذه المظاهر كلها على نطاق غير محدود . ولم يكن هناك في اسبانيا حزب منظم مترابط قادر على الإمساك بزمام العاصفة التي صاحبت الثورة الجمهورية ، بل ان الجماعات التي وحدت قواها خلال الثورة ، سرعان ماانشطرت في اللحظة التي كانت الوحدة فيها ضرورية لممارسة النجاح الذي تحققت بواكيره الأولى . ففى البداية ، استطاعت العناصر المتنازعة الى حد كبير ، أن تتفق على وضع دستور الجمهورية عام ١٩٣١ ، ذلك الدستور الذى نص على اقامة مجلس تشريعى واحد « كورتيز » ، عن طريق الانتخاب العام والاقتراع السرى . ولكن سرعان ما سحب الجناح اليمى للجمهوريين تأييده في تلك المرحلة المبكرة ، عندما هوجمت الكنيسة ، ولحق به الراديكاليون المناهضون للكنيسة في صفوف المعارضة ، في الوقت الذى امتنعت فيه جماعات النقابيين والفوضويين من اليسار المتطرف ، الذين لم يشتركوا في جهاز الدولة الجديدة ، عن تأييد الحكومات المتعاقبة التي حاولت أن تمسك بزمام العاصفة . ولقد جبرت محاولة لاعادة الوحدة الجمهورية عن طريق الجبهة الشعبية عام ١٩٣٥ ، وحققت هذه الوحدة من الناحية النيابية نجاحا واضحا ، حين كسب الجناح اليسارى في فبراير ١٩٣٦ أغلبية ظاهرة في مجلس الكورتيز ، على مجموعة الجناح اليمى والجناح الوسيط . وفى هذا الوقت ، لم تكن هناك حكومة واحدة قادرة على ممارسة اى سلطة حقيقية ، فالاضرابات يتلو بعضها بعضا الى غير نهاية ، والفلاحون الذين أحزنهم عجز قانون الإصلاح الزراعى من

تحقيق كسب واقعي ، بسبب رفض الجناح الوسيط لتنفيذه برغبة صادقة ، قد تواتروا من جانبهم على تقرير الأمور بسواعدهم وحدهم ، وراحوا يستولون على الأرض دون انتظار لإجراءات القانون . وفي الوقت نفسه كان الجناح اليميني يتخذ عدته لثورة مضادة ، فما ان هلك زعيمه المرجى « سانجورا » في حادث طائرة كانت تقله من البرتغال ، حتى رفع الجنرال فرانكو لواء الثورة بمراكش الأسبانية في يونيو ١٩٣٦ ، وبدأت الحرب الأهلية في البلاد .

أما في أوروبا ، خارج نطاق البلاد التي جرى الحديث بشأنها الآن ، فليس ثمة مايقال عن الاشتراكية في ثلاثينيات القرن العشرين . اذ هي لم توجد الا بسبق الأنفس في حركات سرية ضئيلة النطاق « أو بين جماعات صغيرة من المثقفين الذين كانوا على غير اتصال باتجاهات الرأى داخل بلادهم . ولم يكن هؤلاء المتآمرون من رجال الحركات السرية ، ولا أولئك القابعون في المنفى ، في وضع يهوئ لهم أى مساهمة أصيلة في الفكر الاشتراكي ، ولو أن ذلك لم يمنهم من الانخراط في قتال من الشعب المرير . ففي يوغوسلافيا مثلا ، بعد الانقلاب العسكري الملكي عام ١٩٢٩ ، كانت الاشتراكية والشيوعية مضطهدة في الواقع، ولم يكن من الممكن القيام الا بالنشاط السري ، فنظم زعماء الاشتراكيين الديمقراطيين أنفسهم خارج البلاد ، وفي مقدمتهم الاشتراكي المعروف توبالوفيتش ، وفر معظم الشيوعيين هربا الى الخارج ، لمحاولة قيادة نشاط الحزب من فينا . وحتى عندما تولي تيتو الزعامة عام ١٩٣٧، لم يكن الشيوعيون اليوغسلاف قادرين على كثير ، اللهم الا ابان احتلال دول المحور لبلادهم خلال الحرب العالمية الثانية ، حيث مكنتهم هذه الحرب من وضع أنفسهم على رأس المقاومة الوطنية ، وبذلك مهدوا الطريق لحركة التحرير عام ١٩٤٥ .

ومن الناحية الدولية ، لم تكن الاشتراكية قادرة على المصالوة خلال ثلاثينيات القرن العشرين . فقد استمرت الحركة العالمية العمالية والاشتراكية تواصل اجتماعاتها في مؤتمرات دولية ، وسنحت لها فرص عديدة للاحتجاج على الإجراءات القاسية ضد الاشتراكيين ، في الدول التي تعرضت للفاشية أو أي صورة أخرى من صور الحكومات الديكتاتورية .

ولكن هذه الحركة العالمية قد ضعفت كثيرا بانهايان: الاشتراكية على اللادينيا
وفي النمسا بعد ذلك ، ثم دخلت في صراع مع الفاشية ثم مع الشيوعية ، ثم مع الجي
اصبح من الواضح انتملا فحول الى حركة من اجل الترابيع للعمال في الراشيه
فجيب ، بعد ان كان يصف لسلطان على اجماله في الثورة النازية ، وصلى في صعاولة
اقامه جلاشواكية في الثورة الروسية ، و على اقليل الخط بل الصغار في الضلع
والجماهير الرزمية لتجديد وتلك العلة الشمول لأعين والاضروية ان الذين في الجا
تلقوا المومنين في الثورة الاخرية الصغيلة وفي ثمة الاعان المقوية في عام
وانتاج هذا يعني انهم قد كانوا زلة اعينهم ، يعني ان الثورة كفا الادوات الباسط في

المتقدمة ، وزادوا من اهتمامهم بأرباك هذه الدول نفسها ، عن طريق إثارة النشاط الشيوعي في مناطق المستعمرات ، وفي الدول غير المستقلة والبلاد المهية لتسلطهم الاقتصادي ، كالهند مثلا وغيرها من دول آسيا وأمريكا اللاتينية . . ففى عدد من هذه المناطق ، تقدمت الأحزاب الشيوعية بسرعة واضحة خلال سنوات الكساد التى طحنت الدول المتخلفة بخاصة ، إذ أسلمها هذا الكساد الى انهيار حاد فى الأسعار العالمية للمنتجات الأولية ، مما أثر تأثيرا سيئا على علاقاتها التجارية مع الدول المتقدمة . ولقد بدأ الاشتراكيون الديمقراطيون جنبا الى جنب مع الشيوعيين ، فى مد جذورهم تحت هذه الظروف فى بعض البلاد المتخلفة ، التى كان من الصعب أن يقوموا فيها من قبل بحركات منظمة ، كالهند مثلا ، حيث شقوا طريقهم فيها الى النمو داخل اطار حزب المؤتمر ، بوصفه التنظيم الرئيسى لحركة الكفاح القومى من أجل الاستقلال وكذلك كانت هناك خطوات صغيرة تجريبية ، نحو اقامة حركات اشتراكية فى بعض البلاد العربية ، لاسيما فى مصر ، ولكن مثل هذه الحركات كانت مقصورة على المثقفين ، ولم يكن لها الا أقل القليل من التأييد الشعبى . وفوق هذا ، فقد كان هناك اتجاه واضح لدى الشيوعيين لاعطاء مزيد من الاهتمام للاتجاهات المعادية للاستعمار خارج أوروبا ، وتقديم كل مايمكنهم من جهد لجعل الأمور مريحة للقوى الاستعمارية ، التى كانت بدورها مكدودة مؤرقة بمشكلاتها الداخلية .

تلك كانت هى الحقيقة ولاسيما فى السنوات الأولى لثلاثينيات القرن العشرين ، حتى اذا أصبح التهديد النازى باشمال الحرب العالمية أمرا ملحا فى صورة متزايدة ، اتجه الروس بالتدرج الى تغيير سياستهم الراهنة ، وربط نشاطهم الموجه ضد القوى الاستعمارية الحاكمة ، بالسمى الى بناء حركات مناهضة للفاشية على قاعدة عريضة ، فى صورة جبهة شعبية حيثما وجدوا الى ذلك سبيلا . وسوف نرى كيف كان نجاحهم فى هذا الصدد بفرنسا ، حين عاودوا توحيد حركة النقابات العمالية ، وأولوا تأييدهم للحكومة ليون بلوم اليسارية ، ولو أنهم سرعان ما اضطروا الى مهاجمتها ، لفشلها فى الوقوف الى جانب الجمهوريين بأسبانيا .

كذلك سوف نرى كيف كانت الحركة من أجل اقامة جبهة شعبية ، عقيما فى بريطانيا العظمى ، بسبب الرفض القاطع من جانب حزب العمال للاستجابة الى تودد الشيوعيين ، وكيف أن الجبهة الشعبية فى أسبانيا نفسها ، قد ذابت تحت وطأة الصدام مع التوار فى اتون الحرب الأهلية ، بعد أن كانت قد نجحت فى تمكين الجناح اليسارى من النصر الانتخابى المؤزر عام ١٩٣٦ .

وفى ميدان الشؤون الدولية من الناحية الحكومية ، أقدم الانحداد السوفييتى بالفعل لفترة ما % وفقا لسياسة وزير خارجيته . ليتفينوف ، على بذل مجهود حقيقى للاتفاق مع الدول القريبة على توحيد النضال ضد العدوان

الفاشي ، واستثمار عصبه الأمم بوصفها أداة لهذا الغرض . ولكن هذا المجهود لم يثمر شيئا ، بازاء سياسة التهدة التي انتهجها تشامبرلن ودالاديه ، وبازاء رفض الغرب للاهتمام بالمحادثات العسكرية التي طال مداها بين القيادات العسكرية السوفييتية والفرنسية . لقد كان نتاج هذه الأحداث جميعا ، هو ذلك الانقلاب السياسي الجارف ، الذي تمثل في توقيع الاتفاق النازي السوفييتي لعام ١٩٣٩ . بيد أن هذا التحول المذهل ، لم يكن يعني أن محاولات الروس الأولى ، لاقامة جبهة عالمية مشتركة ضد الفاشية ، كانت محاولات غير حقيقية على المدى الذي جرت فيه ، وكذلك لم يكن يعني أن اللوم كله في شأن هذا الاتفاق ، يمكن أن يقع وزره على الروس فحسب . إذ لاجدال هناك على التحقيق ، في أن الساسة الغربيين الذين ذهبوا شوطا بعيدا في تهدة هتلر بميونخ ، إنما كانوا ينطوون على رجاء أن يتقلب هتلر بقواته ضد الروس لا ضد الغرب ، أو أن هؤلاء الساسة الغربيين كانوا على استعداد لمؤازرة هتلر في انتهاج هذه السياسة ، التي كانت تبدو لكثيرين منهم نتاجا طبيعيا لميثاق مناهضة الشيوعية ، الذي وقعته دول المحور فيما بينها . ولا ريب في أن الاتفاق النازي السوفييتي ، كان خيانة عظيمة للمبدأ المناهض للفاشية ، ذلك المبدأ الذي ارتكزت عليه جذور السياسة الشيوعية العالمية خلال السنوات السالفة ، ولكنه كان أمرا له ما يبرره ، بازاء اتجاه الغربيين من دعاة التهدة ، ولو أنه كذلك كان لقمة غير سائفة لكثير من الشيوعيين ، أزدردوها على قصة ووجيعة ، حين تفجر هذا الاتفاق من فوقهم بغير توقع على الإطلاق ، واضطروهم الى ابتلاع السنتهم ، أو التخلي عن إيمانهم الراسخ بالاتحاد السوفييتي ، بوصفه حاميا دمار الاشتراكية على الصعيد العالمي . وإذا كان أغلبية الشيوعيين الغربيين قد ابتلعوا الوجبة غير الشهية ، فلم يكن ذلك راجعا الى نفوذ الاتحاد السوفييتي القوي الضخم على ولائهم فحسب ، بل كذلك هو راجع الى الشكوك العادلة بحق في انتخابات الدول الغربية ، طوال المدى الذي تربع فيه دعاة التهدة على قمة دولهم ، خلال الحرب الكلامية بين عامي ١٩٣٩ و ١٩٤٠ . ولكم اهتز كثير من منهم في مرارة لسقوط فرنسا وانسحاب القوات البريطانية من دنكرك ، حتى اذا مامزق هتلر الاتفاق عام ١٩٤١ ، وزحف بجحافل على الاتحاد السوفييتي ، كانوا سعداء لتغيير الجانب الذي يظهرونه مرة أخرى ، وأعادوا الكرة في ارتباطهم بحرب الجهاد ضد الفاشية ، تلك الحرب التي كانوا منصرفين عنها تماما منذ أقل من سنتين سابقتين .

ومع ذلك كله ، لم تكن الحرب العالمية الثانية حربا من أجل الاشتراكية ، ولو اضطرت الاتحاد السوفييتي الى اصطلاء جميعها ، بل كانت صراعا حتى الموت ضد العدوان الفاشي ، تنهض به الدول الغربية والاتحاد السوفييتي ، بوصفهم شركاء متباغضين بالضرورة مستربين بالطبيعة ، تجمعهم المقاومة للخطر المشترك فحسب . وبقدر ما استمرت الحرب ، انسدت الأستار

الموقرة على تلك الخصومة المتأصلة في عمق بين الغرب والاتحاد السوفييتي ، بحكم الحاجة التي لا مبدع عنها للعمل المشترك ، بينما ظلت هذه الخصومة راسية في القاعدة ، حتى قدر لها أن تقفز الى المقدمة مرة أخرى ، بمجرد أن وضعت الحرب أوزارها .

لقد ظهر هذا الوضع للوجود في ثلاثينيات القرن العشرين الى مسدى محدود ، ولكنه كان يومئذ بالغ التعقيد - وان يكن قد حجبته انقسام العالم الى جبهتين متعاديتين - بحكم قيام الفاشية بالتحدى الخطير لـكل من الاشتراكية والحكومة البرلمانية على السواء . فضلا عن هذا ، فقد كان ذلك التحدى يومئذ مباشرا وعاجلا ، بدرجة صرفت الاهتمام بعيدا عن الخصومة الجذرية بين الشيوعية والحكومة البرلمانية ، ووضعت فريقا من المؤيدين لكل النظامين ، في وضع التصميم على الانضمام للقوى المناهضة لهذا التحدى . فعند قريب في أواخر عشرينيات هذا القرن وبواكير الثلاثينيات ، كانت الخصومة بينهما على نحو أكثر وضوحا . اذ في خلال تلك السنوات ، كان الكومينترن تحت السيطرة الروسية الحازمة ، يوجه تعليماته في كل الدنيا ، باتباع سياسة « الجبهة المتحدة من أسفل » ، او يستخدم التعبير الذي عم استخدامه في كل مكان ، ذلك هو تعبير « طبقة ضد طبقة » . لقد كان هذا يعنى من الناحية التطبيقية ، استمرار الشيوعيين في محاولة ضم العمال الى جبهة متحدة تحت زعامة شيوعية ، وفي سحبهم بعيدا عن القيادات الاشتراكية الديمقراطية ، التي اتهموها بالنفاق ومحالفة البورجوازية ، ثم عادوا فوصفوها « بالاشتراكية الفاشستية » ، بعد ان أصبح التكتيل الشيوعي قائما على انكار أى خلاف حقيقى ، بين الاشتراكيين الديمقراطيين من ناحية والفاشيين من ناحية أخرى ، وعلى اتهام الاشتراكيين الديمقراطيين بالتعاون الإيجابي مع الفاشيين ضد الطبقة العاملة . لقد انتهج الشيوعيون في اصرار هذا النهج ، خلال الفترة التي كان النازيون يصعدون فيها لتسلم زمام السلطة في ألمانيا ، رافضين كل تصور للقيام بإجراء مشترك مع الاشتراكيين الديمقراطيين ضد النازية .

وفي الحق ، كانت هذه السياسة العريضة نفسها ، هي منهج أحزاب الكومينترن في كل البلاد التي كانت فيها هذه الأحزاب قادرة على التأثير في مجريات الأحداث ، سواء في الفترة التي كانت فيها الرأسمالية مفتوحة نامية ، او في الفترة التي عانت فيها الرأسمالية ازمتها العظمى في بواكير الثلاثينيات . ولم يغير الكومينترن من هذا المنهج ، الا بعد ان أيدت حركة الطبقة العاملة الألمانية تماما ، حيث تخلى عن تعبيره « طبقة ضد طبقة » وطرح سياسته في اقامة « جبهة متحدة من القاع » . ومن عجب ان أولئك الزعماء الذين دعوا لهذا التغيير السياسى في ألمانيا من قبل ان يقره ستالين قد طردهم الحزب ، أمثال ريميل ونيومان ، حيث خلصت الزعامة في ألمانيا للمدعن المستسلم تالمان .

وكذلك كان الشأن في حركات تطهير مماثلة في عدد من البلاد الأخرى ، وبخاصة طرد كيلبوم في السويد ، وإخراج آخرين في الولايات المتحدة . ولا شك إن الشيوعيين قد سلخوا خلال فترة أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات ، سياسة مدمرة تتحمل أكبر قدر من المسؤولية في انتصار هتلر بألمانيا ، وفي إضعاف مقاومة الطبقة العاملة - عبر الدنيا - لمحنة الكساد وكارثة النفوذ الفاشي ، على الرغم مما يمكن أن يبرر به هؤلاء الشيوعيون سياستهم ، إزاء اتجاهات الجناح اليميني للاشتراكيين الديمقراطيين .

وفي الاتحاد السوفييتي نفسه ، كان واضحا أن وصول النازيين إلى السلطة في ألمانيا ، وأن الشواهد غير المشجعة لعزوف الحكومتين البريطانية والفرنسية عن اتخاذ أى إجراء فعال ضد العدوان النازي في أوروبا ، قد أصبحت له آثار قوية في تطوير نظام الحكومة وفي مناخ الراي البولشفي . إذ لا جدال في أن محاكمات الخيانة العظمى التي جرت في أواخر الثلاثينيات ، وسقط فيها كثيرون من الشيوعيين ضحايا الاستبداد الستاليني ، إنما ترتبط تماما بالخاوف التي أثارها قيام النازية ، والإعلان العدائي الذي أصدرته دول المحور ضد الشيوعية . وسوف يظل دائما موضع الأخذ والرد ، مدى ما تتحمله شخصية ستالين من المسؤولية عن تحول الشيوعية في ثلاثينيات القرن العشرين ، أو مدى ما اضطر إليه ستالين من رد فعل كان لابد أن يسلكه غيره من الزعماء . ومع ذلك فإنه ليبذو واضحا ، أن رغبة ستالين ورغبته الجامحة في السلطة الشخصية ، كانتا عاملين هاميين في إذكاء الوسائل التي استخدمت بالفعل ، في تصفية الناقدين ، أو حتى من يحتمل أن يكونوا ناقدين لنظام الحكم . وفي نطاق هذا المدى ، يكون ما قيل عن ستالين منذ موته ، من سوء استخدامه وإفراطه في « عبادة الفرد » ، على شيء حقيقي من الإنصاف . ولكن يجب الإتيان إلى جانب ذلك ، أن التعصب وعدم التقيد بالقيود الأخلاقية التقليدية ، كانا منذ لحظة البناء الأولى ، يميزان سمات البولشفية حتى أيام لينين ، وأن لهما روايتيهما في أقوال ماركس نفسه ، لاسيما عندما كان يكتب إلى صديقه أنجلز . فلم يكن ستالين بأية حال مبتكر هذه الصورة للسلوك الشيوعي ، ولكنه قد أفرط كثيرا وكثيرا في مظاهر هذا السلوك . كذلك لم يكن نمو التفاوت الاقتصادي الذي ترتب على التخطيط السوفييتي في ثلاثينيات القرن العشرين ، هو النتائج الحتمية لآراء ستالين الشخصية ، إذ من المحتمل كثيرا أن تكون الاستاخاوفية ورغبة البواصت الاقتصادية التي اندفعت بمقتضاها مشروعات للسنوات الخمس ، هي التي حققت تقدما عاجلا بأكثر مما كان يمكن أن تحققه المشروعات لولا هذه الرغبة على الأقل . وفي هذا النطاق يمكن أن نقدر في انصاف ، رأى القائلين بأن نجاح المشروعات راجع إلى تفضيلها بالأولوية على كل ماعداها من ضرورات الحياة . ولا شك أن طبيعة ستالين المتشككة ، قد جعلت من البسير عليه أن ينتهج هذا السلوك ، إذ

جعلته هذه الطبيعة الشخصية غير عابىء بالقيم التى ضحى باهدارها من أجل بناء القوة السوفييتية فى مواجهة عالم متربص . ولكن حتى أولئك الذين يبالغون فى الترحيب بهذه القيم ، لابد أن يزونا الراى المنادى بتضحيتها فى سبيل المصلحة الحيوية المجردة للدولة السوفييت ، فان ستالين ، ماكان يمكن أن يمتضى فى نجاح على النحو الذى حققه ، اذا كانت أفعاله قد صدمت بحق وبعمق زملاءه فى الحزب الشيوعى ، بل ان الشواهد كلها لتظهر أنهم لم يكونوا ليصدموا ، وقد يكون مرد هذا هو عدم الفهم للظلم الجائر فى أساليبه ، أو قد يكون راجعا كذلك الى فهمهم الكثير من الوان هذا الجيف . فالظروف التى جرت فيها تطبيقات النظام الجماعى للزراعة ، لم تترك فى الواقع اى نافذة شك للفضاعة الشيوعية والقساوة المتحجرة فى شأن آلام البشر . ولم تكن هذه الصفات ماثلة فى ستالين وحده بذاته ، بل كانت ماثلة أيضا فى معظم اعضاء الحزب الشيوعى ، وكذلك الشأن فى أكثر التابعين سواء بسواء . ومع هذا ، فكم هو صعب أن نعتقد أن معظم اعيان ستالين كانوا يعرفون أو يعون تماما ، ذلك المدى الذى تمضى فيه محاكمات الخيانة العظمى ، لتحديد المناوئين وتزييف الدلائل ، ولو حتى أدرك الكثيرون منهايقينا ، أو على الأقل استشعروا ، أن معظم الاتهامات ماكان يمكن أن تكون صادقة . وكذلك كم هو صعب جدا على التقييمين فى الخارج من أمثالى ، أن يصوغوا تقييما موثوقا به لما كان يجرى بداخل روسيا فى الثلاثينيات ، بل انى لا أشك أن مثل هذا التقييم ليس بأيسر . شأننا ، حتى على الروس أنفسهم .

وبرغم هذا كله ، فقد بدا واضحا لأكثر الاشتراكيين ، حتى الذين كانوا منهم يخاصمون الشيوعية فى قوة ، انه لابد للثورة الروسية أن تعبث ، ولابد لمحاولة التخليط السوفييتى الكبرى أن تنجح . ومرجع ذلك فى أكثره ، انما هو المخاوف المتزايدة فى معظم الدنيا ، من احتمالات تقدم الفاشية فى أوروبا . وبرغم أن كثيرين من الاشتراكيين قد اضطروا الى نقد الفلسفة الشيوعية ، وانتقاد تطبيقاتها الواقعية فى الاتحاد السوفييتى ، فان هؤلاء الاشتراكيين لم يكونوا على استعداد لأن يمضوا فى تجريحهم ، الى المدى الذى يرون فيه الاطاحة بالنظام السوفييتى ، من طريق القوى التى كانت دأبة السعى الى تطويقه .

وكثيرون من الذين كانوا يعادون الشيوعية فى عمق ، لم يمنعمهم ذلك من الاعجاب بالأهداف الضخمة التى حققها الاتحاد السوفييتى ، فى أرساء قواعد الاقتصاد الصناعى ذى الدرجة العالية ، وفى تقديم فرص التعليم على نحو لايدانيه نحو فى أى بلد آخر ، ثم فى النهوض بالخدمات الاجتماعية الى مستوى تقدمى رفيع . ولقد لوحظ على هذه الخطوات انها انما تحققت على حساب الاستهلاك المحلى ، وانها تضمنت تضحيات ضخمة من جانب الجماهير ، ولكن كثيرين قد أخذوا الأمر على أن التضحيات ضرورة لايدمنها للنجاح الاقتصادى

وأنه عندما يؤتى النجاح ثماره ، فسوف يكون التعويض العاجل يومئذ ، برفع مستويات العيش ، وبتزادة حرية الفرد .

وفي ضوء هذه الظروف جميعا ، كان هناك ميل الى اغماض العين عن سقطات التطبيق ، فيما بزغ من اقتصاد اشتراكي ترمقه القلوب على رجاء . وكان هناك عزاء عن السيئات أو بالأحرى تجاهل لها ، خوفا من أولئك المخاصمين للشيوعية في لجاجة ، لا سيما المنفيون منهم ، الذين لم يتوانوا في انكار دعوى الاشتراكية على الشيوعيين في الاتحاد السوفييتي ، والذين كانوا على استعداد للاتفاق مع أى الناس أقدر على مظاهرة العداء للشيوعية في صلابة كافية . كذلك لم يكن الأمر في ذلك الحين يسيرا كما هو اليوم ، لتخطيط مسلك معقول بين أولئك القابضين على زمام كل شيء في الاتحاد السوفييتي تماما ، وهؤلاء المعادين للشيوعية على اطلاقها . ولكن الموازين قد رجحت كفتها خلال الثلاثينيات في جانب الاتحاد السوفييتي ، بنفس الحدة والقوة التي هاجمه الفاشيون بها ، وأحس معظم الاشتراكيين وبخاصة اليساريون منهم ، بالتقدير الخالص لما حققه من مراتب النجاح الاقتصادي .

وفوق كل هذا ، فإن عددا كبيرا من الاشتراكيين الذين كانوا يعارضون الشيوعية ، قد أعربوا عن شيء من الإعجاب بالحزب الشيوعي والنظام الذي يمارسه في أعضائه . فالبطل الذي يكرسه الشيوعيون لحزبهم ، كانت تقابله على الجانب الآخر ، تلك الميوعة وذلك التضارب بين الغالبية الكبيرة للاشتراكيين الديمقراطيين في تلبية مطالب أحزابهم . ولقد نسب هذا الخلاف الى ما قيل من أن الشيوعيين لهم فلسفتهم الأساسية التي يصدرون عنها ، بينما الأحزاب الاشتراكية الغربية لم يكن لها مثل هذا الرباط الوجدوى في الالتزام بعقيدة مشتركة . والواقع أن هذا ليس صحيحا على الإطلاق ، إذ أن الاشتراكية البرلمانية لها في حقيقة الأمر فلسفتها الخاصة ، التي تختلف تماما عن فلسفة الشيوعية ، والتي تركز أساسا على استمرار تقاليد الحرية في الغرب وليس انكارها ، ومع هذا فقد كان حقا أن الشيوعية لها من قوة الانزام على أعضائها ما يفوق الاشتراكية الديمقراطية، كما بدا أنها العقيدة الأكثر مثالية من حيث التطبيق ، برغم مجافاتها « للمثالية » ، وأنها تذكى المزيد من التكريس العملى والاستعداد للتضحية بالذات .

ففي البلاد التي لم تكن فيها الشيوعية على شيء من السلطان ، بل مجرد دعوة مستهجنة لا تلبى مضطهدة تسعى لقلب نظام الحكم ، كانت مهمة الايمان الشيوعي تؤدي غالبا الى الانخراط في توضحيات شخصية جادة ، استمرت موضع الترحيب من أجل الحاضر الشيوعي عن يقين . وفي الاتحاد السوفييتي نفسه ، كان لا يزال هناك جانب كبير من الايمان بالبحث المطلق ، الذي استطاع القادة أن يركنوا اليه ، برغم أن الشيوعية قد اجتذبت بلا ريب كثيرين من

للتفيعيين والمحبين لذواتهم . فضلا عن أن الجانب الأكبر من العمل الجوهري ، كان واجبا الى العاطفة الخالصة من أجل المجتمع الجديد ، الذي آمن الرجال بأنه قد ولد على ألم المخاض وقسوة المهاد . وحتى لو كان الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي خلال الثلاثينيات ، قد تحول الى بيروقراطية واسعة على نحو ما اعتقده تماما ، وتنكر للقدر الوفور من الديمقراطية الذاتية تحت وطأة النظام الذي مارسه ستالين ، فإن الحاجة الى بناء دولة السوفييت المناهضة الفاشية ، كانت تبدو لكثيرين أمرا مفضلا ، وكانت تثير المشاعر الاصلية نحو الرضا عن طوعية بقيام سيطرة مركزية الحزب .

فبرغم المظالم التي مارسها ستالين والتابعون له في ثلاثينيات القرن العشرين ، وبرغم القظامة التي جرت في المزارع الجماعية ، وافتقاد أبسط عناصر العدالة لأولئك الذين سموهم الكولاك ، وبرغم التجاهل المطلق للمعايير الاخلاقية في الاجراءات التي اتخذها ستالين لرصد خصومه ، من حقيقة او ظن وبرغم المدى الجيب الذي ذهب اليه الاتهام بالتروتسكية ، بل وتعقب تروتسكي بالذات حتى الموت ، برغم كل هذه الأشياء جميعا ، فاني أعتقد أن أولئك الذين بواصلون الدفاع عن الاتحاد السوفييتي ضد أعدائه ، هم بالضرورة مصيبون تماما . فما من شك في أن هتلر وستالين كانا متماثلين ، من حيث الاستبداد والأتوقراطية ، يطمحان فوق كل اعتبار الى السلطة دون اهتمام بالأساليب ، ومع ذلك فقد كان بينهما الخلاف العظيم في الغايات المتبانية ، التي من أجلها كانا يسعيان للسلطان . فهتلر وراء قومية عدوانية ركيزتها غزو العالم ، في سبيل السيادة المزعومة للجنس الألماني ، تلك السيادة الجامحة التي لا يمكن أن يحققها ، الا نصر مؤزر لحرب العدوان . وستالين وراء ثورة عالية واسعة لضحايا الاستغلال والقمع ، في الدول التي تمتد بجوار الاتحاد السوفييتي ، وتقف الى الجانب اليعيني من شئون العالم ، برغم الأساليب السيئة التي مارسها الرجل في سبيل ذلك . ولسوف يعترض من يعترض على هذا الرأي، بأن ستالين في الحقيقة لم يكن يسعى وراء ثورة عالمية في ثلاثينيات القرن العشرين ، بقدر ما كان يسعى وراء المصالح القومية للاتحاد السوفييتي فحسب . وهذا اعتراض صحيح الى حد كبير ، ولكن الاتحاد السوفييتي مع ذلك قد ظل بكل عناده ، الحصن الأكبر للاشتراكية ضد الفاشية طوال الثلاثينيات، وكان لابد من تفضيله عن جدارة برغم تخلفه المشهود في المظاهر الرقيقة للعيش !لتحضر .

ولقد كان معقولا للمرء أن يتوقع ، أنه لو أمكن ازالة التهديد الفاشي لكيان الاتحاد السوفييتي نفسه، ولو توقفت الحاجة الى التضحية بمستويات العيش من أجل ضرورات الأمن ، لتضاءلت قسوة الديكتاتورية السوفييتية رويدا رويدا ، ولاتسعت بالتدرج مراتب الحرية الشخصية تحت ضغط الجماهير . وليس معنى هذا بالضرورة أن الاتحاد السوفييتي كان سيتجه بمرور الزمن

الى انظمة الديمقراطية الحرة ، على النحو المفهومة به في الغرب ، ولكنه يعنى الاعتقاد الراجح ، بأن الروس كانوا سيشقون طريقا لأنفسهم للعيش في الوقت المناسب ، يكون أقل تضاربا مع المفاهيم الغربية ، من الصورة الراهنة لديكتاتورية الحزب الواحد . وكان لابد للحكومة السوفييتية أن تأخذ وقتا طويلا بلاذرب ، حتى تنحل وتذبل كما هو الرجاء الموعود ، ولكنها كانت سوف تبدأ يقينا في الذبول ، بمجرد أن تبرأ تماما من الضغط الواقع عليها بتصفية الفاشية من الوجود . وعلى كل حال ، فهذا الرجاء هو ماتوقفته ، بالاشتراك مع كثيرين غيرى من المراقبين للشئون العالمية ، خلال الفترة المضطربة لثلاثينيات القرن العشرين ، وانى اظن أنه رجاء له ما يبرره . وهانذا بعد العشرين الاخيرتين من السنين ، أى في الخمسينيات ، أوصل تقديم الرجاء نفسه ، معتقدا أن هناك بعض مايدل على ادراكه ، بما يتمثل من تراخ ملحوظ في السيطرة على التعبير عن الآراء ، وبالقدر الذى يتمثل به في اعطاء مزيد من الوزن لمطالب الاستهلاك عند الجماهير . ولاشك أن الزعامة السوفييتية لاتزال شديدة الجفاء ، وعلى كثير من الاسترابة في الغرب . ولكن ، اليس لهذه الزعامة أن تستريب حقا ، أزاء سجل السياسة الأمريكية ، وانطواء الغرب الأوربى تحت الاصرار الأمريكى ؟ وهل لقي الاتحاد السوفييتى أى استمالة كافية في السنوات الراهنة ، ليعدل عن ذلك الأسلوب الجافى الذى طالما أرغم عليه ؟ يقينا لم يحدث من ذلك شيء على التحقيق .

وبعد ، فكم أود في هذا الفصل ، أن أقصر نفسى بخاصة على ثلاثينيات القرن العشرين ، وليس على مجريات الأمور في يومنا الراهن . والذي أله في بيانه ، أنه خلال تلك الثلاثينيات ، كان صوابا من الاشتراكيين الغربيين أنه يظاهروا الاتحاد السوفييتى ضد أعدائه ، برغم السوءات التى أجترحها ستالين . وكان صوابا منهم أن يتلاقوا مع الاتحاد السوفييتى ، على ركيزة مشتركة ضد العدوان الفاشى . فلو أن الأمر قد جرى حقا على هذا النحو ، واضطر هتلر منذ البداية لخوض الحرب في جبهتين بدلا من واحدة ، لما كان هناك أى احتمال ليكابد الغرب مكابده في كارثة ١٩٤٠ ، ولكانت الهزيمة النازية امرا مقررأ منذ اندلاع الشرارة الأولى للقتال . ولكن اليسار على النحو الذى جرت به سياسة الأمور في الغرب بين عامى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ، كان أضعف من أن يصر على هذا الاجراء المشترك ، ولم يكن حتى على اتحاد يمكنه من مجرد السعى الى ذلك . فقد انقسمت المشورات بين الاشتراكيين في اوربا الغربية ، بقدر ماكان الانقسام في الاتحاد السوفييتى . وكانت هناك سياسة «التهدئة» التى جرفت اوربا الغربية الى حافة المحنة الطاحنة من قبل أن تستسلم لليأس تماما ، مخلفة من ورائها بريطانيا العظمى تحت قيادة جديدة ، تقاثل وحدها لفترة ، لم يتقدها خلالها الا حدثان جرت بهما الأيام ، هما دخول الولايات المتحدة في حومة المعركة ، واجتياح هتلر الجنونى للاتحاد السوفييتى . هذان الحدثان معا ، قد حققا الدمار للنازية ، ولكنهما لم يحققا أى تسوية بين الاتحاد

السوفييتى والغرب ، فيما عدا ذلك الفرض الحدود للقتال المشترك ، بحيث
قد مضى اليوم مايقرب من عشرين سنة ، والعالم لايزال فريسة حرب باردة ،
ترتد فرائصه من حرب عالمية جديدة ، فما هى الا الخطوة الطامة ، حتى تدمر
القوة المخربة كل ماحققه الانسان ، وتصبح تهديدا لذات كيان الجنس
البشرى .

الفصل الثاني

خسوف الاشتراكية في ألمانيا

لقد حاولت في المجلد الرابع من تاريخ الفكر الاشتراكي ، أن ارصد تاريخ جمهورية فايمار منذ قيامها ، حتى ظهور البداية الخطيرة للكساد العالمي . سنة ١٩٣١ ، وحاولت أن أصف الانهيار المتواصل للعناصر الديمقراطية في ألمانيا ، ازاء النمو السائد للقيادات العسكرية ، والمذ المرتفع للنزوع القومي . وما من شك في أنه كان هناك انتعاش اقتصادي سريع منذ سنة ١٩٢٤ وما بعدها . بفضل القروض الكبيرة لرؤوس الاموال التي اقترضتها ألمانيا من الولايات المتحدة بخاصة ، اذ أصبحت ألمانيا لفترة من السنوات حقلا خصيبا لاستثمار رأس المال الاجنبي ، بعد تثبيت العملة بمقتضى برنامج داو ، وبعد أن أصبح عدم الالتزام بمطالب الحلفاء الخيالية في التعويضات ، شيئا مفروغا منه . بحكم الواقع العلمي . بل لقد كان أمر الوفاء بمطالب التعويضات المتواضعة في الحقيقة ، متوقفا على مدى تدفق رأس المال الاجنبي بالقدر الوفور ، بحيث له يكن سداد التعويضات مرجعه الارصدة الاحتياطية في ألمانيا ، وانما مصدره تلك القروض التي يتدفق سيلها .

ومن هنا لم يكن الالمان هم الذين يسددون التعويضات ، وانما تسددها الاستثمارات الامريكية ، وبذلك ظل انتظام الدفع المتصل ، معتمدا تماما على استمرار هذه الارصدة الاجنبية فحسب . ومع ذلك فلم يكن هذا الامر جليا خلال الفترة التي كان يتدفق فيها سيل القروض ، اذ كان المساهمون في القروض الممنوحة لألمانيا يحصلون على ارباح أسهمهم ، بينما كانت أقساط التعويضات تسدد طبقا لبرنامج داو في انتظام ، وبذلك خطأ الانتاج الألماني وصادراته بسرعة متزايدة ، وارتفعت الاجور التي كانت منخفضة في البداية تدريجيا تحت ضغط نقابات العمال ، وأصبح هناك رجاء موثوق بأن القمة قد انقشعت سحابتها ، وأن ألمانيا قد وضعت قدمها على الطريق الصاعد نحو الانتعاش الاقتصادي الزدهر .

واستمر الحال على هذا النحو حتى عام ١٩٢٨ ، حيث بدأت تظهر أولى الدلائل على عدم الاستقرار الحقيقي ، فقد اخذ الامريكيون - وهم يلاحقون فترة الرواج المالي التي انبثقت في محيطهم الداخلي ، يستشعرون أن المضاربة

المحلية افضل لهم من الاستثمار الاجنبى ، واذا بسيل الارصدة الامريكية لالمانيا يتهدج ثم يكاد يتوقف تماما . وما كادت سنة ١٩٢٨ تؤذن بنهايتها ، حتى ظهر التيار العكسى ، اذ بدأت المؤسسات الامريكية بالفعل فى سحب القروض قصيرة الاجل التى اقترضتها للالمان ، حتى تستخدمها فى تحقيق ارباح المضاربات بأرض الوطن . واذا الالمان الذين كانوا ينتفعون بهذه القروض الامريكية قصيرة الاجل ، فى تمويل قروضهم طويلة الاجل لعملائهم فى اوربا ، يجدون انفسهم مجردين من وسائل سداد السلفيات بمقتضى اوامر الدفع ، وراحوا يبذلون كل جهد ممكن لتأمين الديون فى اى بلد آخر يسدون به الثغرة . ولكن البلاد الأخرى لم تكن بأسعد حالا ، اذ كانت تعاني من قصور الارصدة لديها ، نتيجة اندفاع الممولين فيها الى تصدير اموالهم للمشاركة فى ارباح المضاربة المالية بامريكا . ومع ان المانيا استطاعت ان تؤمن الديون الجوهرية بقروض من بريطانيا العظمى وغيرها ، الا ان المبالغ التى اقترضتها على هذا النحو ، قد أصبحت مجمدة لا تستطيع سدادها ، يوم بدأ الدائنون بلحون فى طلب السداد . وهكذا كان ظهور المتاعب الراهنة فى المانيا ، ليس نتيجة للكساد فى الولايات المتحدة ، وانما هو نتيجة لحدة الزيادة فى المضاربات المالية هناك ، تلك المضاربات التى ارتفعت بأسعار الأوراق المالية ، دون اى اعتبار لتقدير مكاسب العمل على نحو اصيل .

لقد أصبح الوضع المالى لالمانيا مزعزا تماما ، عندما توقف سوق المضاربة المالية فى امريكا توقفها المفاجئ فى خريف عام ١٩٢٩ ، وانهارت أسعار الاوراق المالية انهيارا حادا ، دفع المضاربين المتهورين الى الاندفاع فى الحصول على الارصدة السائلة ، بأى طريق يمكنهم من مواجهة خسائرهم ، وهكذا كان التحول فى المضاربة الى الكساد فى الولايات المتحدة ، أبعد ما يكون عن تيسير المصاعب فى المانيا أو اى بلد أوروبى آخر ، بل زاد ذلك من الحاح الأمريكيين فى الاندفاع الى استعادة المال المستثمر فى الخارج .

وما ان اقبل عام ١٩٣٠ حتى انأخت الازمة المطبقة بكلكتها ، وفى تلك الاثناء أعيد النظر فى شروط دفع التعويضات بمؤتمر لاهاى ، وجرت محاولة أخرى لانقار الاقتصاد الالمانى ، بمساعدة القرض الذى مول جانباً من مشروع « خطة يونج » . ومع ذلك ، فبرغم أن حدود هذه الخطة قد انقصت كثيراً من التكاليف الكلية ليقصر عبؤها على الالمان ، فقد ظلت الخطة غير واقعية على الاطلاق ، فيما عدا ما اقترضته من مواصلة التوسع فى طلب الصادرات الألمانية ، على مستوى طيب من الأسعار الثابتة . اذ قد وضح تماما ان الطلب على هذه الصادرات قد تناقص فى خطورة ، بحكم زيادة صعوبات ميزان المدفوعات ، بالنسبة للدول المشترية . وهكذا لم يكد يقبل صيف عام ١٩٣١ حتى كان الكساد العالمى الفظيع قد خيم فى يقين ، اذ كان انهيار بنك النمسا (كريدى انشتالت) بمثابة الدليل على الكارثة التى تداعت اليها دوائر المال فى

أوروبا . وواجهت حكومة العمال في بريطانيا أزمة مالية عصفت بها ، لتجرفها مججلة بالعار خارج الحكم في أغسطس ، وتنبه الأمريكيون أنفسهم شيئا فشيئا الى أهمية الكارثة الاقتصادية التي واجهت كثيرين منهم ، لتكون عقوبة لهم على المضاربات المسرفة في الأعوام الخالية .

لقد كانت الكارثة في بدايتها ، واقعة بانقل انتقالها على عاتق الألمان دون سواهم ، اذ كانت تموزهم الاحتياطيات التي يلجأون اليها ، فوق أنهم يواجهون ركلا من مطالب التعويضات ، التي لم تكن لهم حيلة في الوفاء بها . لقد أعادت ألمانيا بناء صناعتها فيما بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٢٩ ، بوسائل مستحدثة في الإنتاج ، اذ استطاعت أن تقدم انتاجها بتكاليف منخفضة ملحوظة الاعتدال ، يقدر ما كانت هذه الوسائل دائبة التشغيل . فلما تراجعت المبيعات وترنحت فرص التشغيل المطرد ، ارتفعت تكاليف الإنتاج في حدة صارخة . فضلا عن هذا ، فقد كانت الصادرات الصنافية الألمانية مركزة على قاعدة ضيقة ، ومعتمدة بصفة خاصة على مستوى عال من الطلب للسلع الانتاجية ، لا سيما منتجات الصلب والمحركات ، والكهريات والكيماويات ، ولكن هذه السلع في جانبها الأكبر لم تكن سلعا يمكن بيعها بالقروض المؤجلة ، وكانت على أية حال، من بين ما تعرض لتضييق الطلب عليه في زمن الكساد الاقتصادي . وهكذا وجد الألمان أنفسهم يواجهون زيادة مطردة في البطالة ، وعجزا محتوما في الوفاء بديونهم الخارجية على السواء .

وقد جرت محاولات في خضم هذه الظروف للدم الاقتصاد الألماني بأساليب وقتية متلاحقة . ففي ربيع ١٩٣١ صدر قرار هوفر لوقف الدفع الذي أجل سداد التعويضات سنة واحدة ، ولكن ألمانيا كانت لا تزال وقتئذ «طالباً بدفع أرباح ديون داووز وخطة يونج معا ، وفي خلال الشهور المتعاقبة صدرت سلسلة من اتفاقات التجميد ، التي سمحت بوقف سداد الديون الألمانية قصيرة الاجل . ولكن هذه التدابير التي كان لا بد من تجديدها كلما أدر عام بعد عام ، لم تكن ملائمة تماما لعلاج الأوضاع . وكذلك لم تكن اتفاقية لوزان التي وقعت عام ١٩٣٢ بقدرة على علاج المشكلة من جذورها ، وهي المعاهدة التي نزلت بتعويضات الحلفاء الى جزء مما كانت عليه في عام ١٩٣٠ ، ثم اذنت كذلك بالتوقف عن دفع التعويضات لأربع سنوات تاليات ، ولو ان كثيرين قد أدركوا في ذلك الوقت الذي وقعت فيه المعاهدة ، أن استئناف دفع التعويضات بعد هذا الوقف أمر غير مقبول على الإطلاق . بيد ان شيئا من ذلك كله لم يستطع أن يحول دون الانهيار الشديد في الصادرات الألمانية ، ولا أن يمنع البطالة في داخل ألمانيا من أن تبرز في نسب مغزوة ، ولا أن يوقف التدهور الجارف في أجور أولئك الذين ما زالوا يدورون في عجلة العمل .

لقد كانت هذه هى الضربات الاقتصادية الثقيلة ، التى نالت بها امة فى حالة واضحة من عدم الاستقرار السياسى ، والتى اودت بجمهورية فايمار الى نهايتها الثبائية ، لتحمل النازيين الى مدارج السلطة الكاملة .

ولقد حاول السياسى الكاثولىكى الرجعى برونينج ، ان يمسك زمام العاصفة بتدابير قاصمة من الانكماش والقيود على الواردات ، ادت بدورها الى انهيار عاجل فى مستويات العيش بالمانيا ، وهو انهيار لم يجدد الاشتراكيون الديمقراطية ولا نقابات العمال حيلة فى مقاومته ، فكانت النتيجة السياسية لنظام حكم برونينج ، هى التفكك السريع فى جبهة احزاب الوسط - التى من بينها الاشتراكيون الديمقراطيون بالضرورة - والزيادة العاجلة فى التأييد الذى منح للمتطرفين ، الذين يمثلهم الشيوعيون فى جانب ، والنازيون والقوميون فى الجانب الآخر .

ففى الانتخابات العامة لسنة ١٩٢٨ لم يكن النازيون بقادرين على ادخال اكثر من اثنى عشر عضوا فى « الرايشتاك » اى البرلمان ، واذا بهم فى انتخابات يوليو ١٩٣٢ يقتحمون البرلمان بمائتين وثلاثين عضوا ، صوت لهم ثلاثة عشر مليوناً وثلاثة ارباع المليون من المواطنين . صحيح ان الانتخابات الخاطفة التى أعقبتها فى نوفمبر ١٩٣٢ ، قد نزلت بغالبية أصواتهم الى احد عشر مليوناً وثلاثة ارباع المليون من المواطنين ، فنزل مجموع نوابهم المنتخبين الى مائة وستة وتسعين نائباً ، وصحيح ان كثيرين فى ذلك الحين ، اعتقدوا ان النازية قد زابت أوج مجدها ، وانها فى طريقها السريع الى الانحلال ، ولكن لم يكد يعضى شهران عندما اصبح هتلر مستشارا للدولة فى فبراير ١٩٣٣ ، ورغم التراجع الذى بدأ فى نوفمبر السابق ، حتى فغزت الانتخابات النازية بعدد الأصوات الى سبعة عشر مليوناً وربع المليون من المواطنين ، واصبحت للنازيين بعد طرد الشيوعيين من البرلمان ، أغلبية مطلقة فى الرايشتاك ، بضم حلفائهم القوميين الاثنتين والخمسين نائباً .

لقد سقطت الحكومة الائتلافية التى راسها الاشتراكيون الديمقراطيون فى مارس ١٩٣٠ ، عندما طالب شركاؤهم فى الحكومة باجراء تخفيضات خطيرة فى إعانات البطالة والخدمات الاجتماعية . ثم أعقبتها حكومة برونينج التى ظلت فى مقاعد الحكم حتى يونيو ١٩٣٢ ، حيث أقصيت لتحل فى محلها حكومة من الجناح الايمن للقوميين برئاسة فون بابن . ولقد استمر فون بابن فى الحكم حتى ديسمبر ١٩٣٢ ، عندما فقد الشئ الكثير من شعبيته ، ليخلفه فون شلايخر عضو الجناح الايمن القديم ، الذى قام بمحاولة بسيطة لتهدئة نقابات العمال ، ولكنه سرعان ما اقبل من جانب الرئيس هيندنبورج فى الشهر التالى لياتى بهتلر من بعده ، الذى اشترط عليه الرئيس ان يدخل فى تحالف مع القوميين . وان يأخذ معه فون بابن نائباً للمستشار . ومع ذلك فلم يكن

«تتحالف أبدا حقيقة قائمة من حيث الواقع العملى ، وأصبحت السلطة الكاملة بين يدى النازيين على الفور ، وسرعان ما اضطر زعيم القوميين هيجنبرج الى الاستقالة ، واندمج حزبه القومى عنوة فى الحزب النازى . وتحت حكم النازيين تمت الإبادة الكاملة للحزب الاشتراكى الديمقراطى ، ولقيت حركة النقابات العمالية نصيبها فى هذا المصير ، عندما اضطر العمال الى الانخراط قهرا فى جبهة عمالية جديدة تحت قيادة الحزب النازى وسيطرته . أما الحزب الشيوعى فكان قد انقضى بالفعل ، وانقلب الى حركة سرية بحث ، بينما صفيت الأحزاب البورجوازية كذلك بلا رحمة . ثم عمل النازيون تبعا لسياستهم فى «التوحيد الفكرى ، على اخضاع كل تنظيم ذى اثر فى المجتمع الالمانى للسيطرة النازية ، وإزالة كل بؤرة يمكن أن تكون فيها معارضة . ولقد فر الى الخارج رعماء الاشتراكية الديمقراطية ممن لم يمسمهم الاعتقال والتصفية ، ليحاولوا إقامة مركز لهم فى براج (عاصمة تشيكوسلوفاكيا) ، يمارسون منه الدعاية فى المانيا ، ولكنهم لم يفلحوا فى أن يقوموا بعمل ذى جدوى . وهناك فى معسكرات الاعتقال ، تكس الآلاف من الاشتراكيين والعماليين والنقابيين وحتى البورجوازيين الأحرار ، حيث قتل منهم من قتل وضرب فيهم من ضرب ، وعوملوا بأقصى ما تكون الوحشية النافرة . وكذلك هوجمت الكنائس البروتستنتية والكاثوليكية على السواء ، اللهم الا من امتثل منها للخضوع المطلق ، وأصبحت المانيا كلها وقد مضت فى سرعة خاطفة ، تزرع تحت ديكتاتورية أشد ضراوة واكمل احكاما ، من مثيلتها التى مارسها الفاشية فى إيطاليا .

على أن الامر قد زاد خطبا ، إذ أخلت النازية الالمانية تنفعل يوما بعد يوم بتلك المشاعر ، التى جعلت منها خطرا جسيما على بقية العالم . فبمقتضى تمجيدها لفكرة القوة والتفوق العنصرى للشعب الالمانى ، كانت النازية غير قادرة على قبول الحقيقة المائلة للهزيمة التى لقيتها جيوش المانيا بميدان القتال ، واستشارت النازية أسطورة « الخنزير من الخلف » لتفسر بها الهزيمة العسكرية ، بوصفها نتيجة تبعية لخيانة المدنيين للعسكريين ، أولئك المدنيين الذين إما أن يكونوا قد فقدوا أصابعهم من طول القتال ، وإما أن يكونوا خونة مفضوحين للكيان الالمانى .

وهكذا اعتبرت النازية كل من وافق على معاهدة فرساي خائنا ، تلك المعاهدة التى سموها «املاء فرساي» ، برغم أنها وقعت فى ساعة هزيمة طاحنة ، وكذلك كان الشأن فى كل من وافق بالضرورة على سياسة «الوفاء بالتعويضات» وفقا لمشروع داوز . وصارت جمهورية فايمار تعتبر فى تقدير النازيين منطوية على ذلك الاتجاه الزرى للامتثال والخضوع ، وهو أمر يتعارض جوهريا مع احتياجات الشعب الالمانى ، لنظام ينبثق عن مشاعره فى الاستعلاء القومى

وتأكيد الذات . لقد كانت المتاعب التي يلقاها أى المانى مخلص ، وكل عقبة تعترض سبيله في تحقيق طريقة تلائم حياته ، وكل فشل مهما تكن طبيعته . . كانت كل الرزايا جميعها ، ينسبها النازيون الى اجهزة الشر لاولئك الرجال الذين جعلوا من انفسهم سادة للمجتمع الالماني ، واستخدموا سلطانهم في تحقير الامة وافسادها . لقد قالوا للخاملين ، ان النسب في قصورهم عن وسائل كسب العيش الكريم ، انما مرجعه الى المساعات التي يمارسها اعداء الشعب ، الذين يقيمون ابراج القصور في بلخ واسراف . ولقد شهبوا برجال البنوك لرفضهم المساهمة في القرض الذي ارادوه باسم دعم الاستقرار النقدي ، واتهموا اصحاب المحال والاتحادات التجارية بالتآمر على ائفال كاهل المستهلكين ، وعززوا اغراضهم المسلحة ضد من سموهم مجرمين ، بدعوى انهم عناصر اجنبية شقت طريقها عنوة لتصل الى مراكز الصدارة في الاقتصاد الالماني ، وفي مقدمة هؤلاء جميعا اليهود ، الذين قيل انهم يحتكرون الحالات العليا للعالم والتجارة ، ليستخدموا نفوذهم بلا حسرج في تخريب وتوهين العناصر الامينة النوردية ، التي تكون حقيقة الشعب الالماني . ولقد كانت هذه الاتهامات للأشخاص والجماعات ذات السلطان في جمهورية فايمار ، تلقى في الغالب الأعم استجابة قوية ، أنزلت كثيرين من الرأسماليين وغيرهم من المرموقين في الطبقات المتوسطة . ولكن الوضع كان يتضمن كذلك حملة عارمة ضد حركة الطبقة العاملة ، التي هوجمت بدعوى طابعها المستسلم ، وارتباطها بالصور البرلمانية الديمقراطية ، المتعارضة مع مطالب القومية الجهادية ، والعمل من أجل استعادة الحقوق الألمانية . ولقد كانت المناهضة للسامية ذات جذور عميقة في المجتمع الالماني ، من قبل أن تحولها النازية الى مبدأ أساسى في منهجها ، وتجعل من وجود الدم اليهودى مبررا كافيا لاهدار أبسط الحقوق الأساسية للإنسانية في عمومها .

لقد كان البرنامج الرئيسى للحزب النازى ، الذى أعد أصوله المهندس جوتفريد فيدير سنة ١٩٢٠ ، يفتتح مواده الأربع والعشرين بالدعوة الى « وحدة الألمان جميعا في دولة الاتحاد الالماني » طبقا لحق جميع الشعوب فى تقرير المصير ، ولم يكن واضحا أن هذا الاتحاد الالماني يتضمن المناطق التي يمثل فيها الألمان مجرد اقلية بين السكان ، ولكن فكرة توحيد كل الألمان قد يبدو انها تعنى هذا الاتجاه ، حتى ولو كانت الإشارة الى تقرير المصير لكل الشعوب تنفى ذلك . وبطبيعة الحال لم يكن النازيون من الناحية العملية يهتمون ابدا بحقوق أى فرد غير المانى . ومع ذلك فلم تكن المادة الثانية من البرنامج تدعو لأكثر من أن يكون للشعب الالماني « حقوق متساوية مع سائر الشعوب » ووجوب إلغاء معاهدتى فرساي وسان جرمان . ثم طالبت المادة الثالثة بمجال حيوى من أجل بقاء الشعب الالماني ، والدعوة لحل مشكلة

التزايد المطرد للسكان ، وقد كان هذا تأكيدا جديدا لمطالب ألمانيا في التوسع الاستعماري .

ويمضى البرنامج أبعد من هذا ليصبح ببساطة مجرد برنامج قومي متطرف ، اذ يقضى في مادته الرابعة ، بأن الأشخاص ذوي الدم الألماني وحدهم هم الذين يمكن أن يكونوا مواطنين في الدولة الألمانية ، أو يمكن اعتبارهم رعايا ألمانيا . ثم ينص في صراحة صارخة على أنه لا يمكن اعتبار أى يهودى « رعية ألمانية » . وهكذا كانت المناهضة للسامية منذ البداية جزءا أساسيا في العقيدة النازية ، اذ لم ترد الإشارة الى عزل أى جنس آخر غير ألماني . ويعود البرنامج بعد ذلك في صورة نصوص عامة ، الى العلاقات بين الألمان وغير الألمان في المجتمع المقترح للاتحاد الألماني ، فقررت المادة الخامسة أن غير الألمان يمكن لهم أن يعيشوا في هذه الدولة بوصفهم أجانب ، وخاضعين للقوانين الخاصة بالأجانب فحسب . وتقرر المادة السادسة حقوق التصويت للمواطنين (أى الألمان) ، وتحرم كل من ليسوا ألمانين من تقلد أى وظيفة عامة ، سواء كانت مركزية أو إقليمية ، أو حتى بلدية ، كذلك تعرب المادة عن رفضها لديمقراطية الحكومة البرلمانية ، بحيث يلى المناصب من يوليه الحزب ثقته ، دون اعتبار للمؤهل أو الكفاءة .

وتأتى بعد ذلك في المادة السابعة ، الدعوة الى « التزام حكومات الولايات بتأمين الفرصة العادلة لكل مواطن في العيش الكريم وضمان حياته الرفيدة » مع النص في دلالة واضحة على أنه « اذا ثبت استحالة توفير هذا الرغد لجميع السكان تحتم طرد الأجانب من البلاد » . وتمضى المادة الثامنة من البرنامج في المطالبة ، لا بمجرد منع المزيد من هجرة غير الألمان ، بل كذلك بطرد كل الأجانب الذين دخلوا ألمانيا منذ أغسطس ١٩١٤ . ثم تأتى الدعوة في المادة التاسعة الى التسوية بين الحقوق والواجبات لجميع المواطنين ، كما تقرر. المادة العاشرة اعتبار العمل - عقليا كان أو بدنيا - واجبا أوليا على كل مواطن ، وأن المواطن لن يقوم بأى عمل يكون ضارا للمجتمع ، بل سيكون عمله مساهمة في الصالح العام .

والواقع أن هذه المواد العشر ، تشكل نوعا من الديباجة للمطالب الأكثر خصوصية وتفردا فيما يلى ذلك . وأول هذه المطالب ، يكفى إبرازه فيما تضمنته المادة الحادية عشرة ، حيث طالبت بإلغاء كل الدخول غير المكتسبة من عمل ، كما طالبت المادة الثانية عشرة بالمصادرة الكاملة القاطعة لكل أرباح مستغل الحرب ، مع النص على اعتبار كل المكاسب الشخصية التى نتجت عن الحرب خيانة للشعب ، ثم دعت المادة الثالثة عشرة الى مطالبة الحكومة بالاستيلاء على كل الاحتكارات . ونصت المادة الرابعة عشرة على وجوب مساهمة الدولة

فى ارباح كل الصناعات الكبرى . ونادت المادة الخامسة عشرة بزيادة كبيرة جدا فى معاشات الدولة المسنين .

وتأتى بعد ذلك المادة السادسة عشرة للمطالبة بخلق طبقة متوسطة ذات صوت مسموع ، يعقبها مطلب صارخ بضرورة تحويل المتاجر الكبرى الى ملكية عامة ، وأن تؤجر أساسا لصغار التجار ، ووجوب تفضيل هؤلاء التجار الصغار فى كل العقود الخاصة بالتوريدات الحكومية .

وتعود المادة السابعة عشرة الى اصلاح الزراعى ، فتطالب بنزع ملكية الاراضى التى يحتاج اليها فى الأغراض القومية دون أى تمويض ، والغاء ايجارات الارض ومنع جميع المضاربات . أما المادة الثامنة عشرة فقد كانت عامة مطلقة ، اذ طالبت بالإجراءات الصارمة ضد الذين يعملون على العبث بالصالح العام ، والعقاب بالموت لكل « الخونة والمرايين والمستغلين » ، وهلم جرا « دون اعتبار للعنصر أو العقيدة » . وتطالب المادة التاسعة عشرة بإلغاء القانون الرومانى الذى « يخدم النظام المادى للعالم » ليحل فى محله قانون جرماني عام .

ولقد عالجت المادة العشرون موضوع التعليم والثقافة ، فنصت على أنه « من أجل التيسير على كل المائى قادر مجد للحصول على مزيد من التعليم ، ومن ثم الحصول على فرصة الارتقاء الى المناصب الهامة » ، فان الدولة سوف تنظم تماما كل الجهاز الثقافى للامة « . وعلى هذا النحو ، وجب اعداد جميع المعاهد التعليمية طبقا لاحتياجات الحياة العملية ، ووجب أن تلقى « فكرة تهجيد الدولة » فى المدارس منذ اللحظة الأولى . أما الأطفال ذوو الواهب الخاصة من أبناء الفقراء ، فيجب أن يتلقوا تعليمهم على نفقة الدولة . وقد ألقت المادة الواحدة والعشرون على عاتق الدولة واجب النهوض بمستويات الصحة العامة ، باعداد المراكز لرعاية الامومة ، ومنع تشفىيل الأحداث ، واقامة دورات للالعاب والرياضة ، ودعم الجماعات المعنية برعاية النشء بأعظم قدر ممكن من التشجيع .

ثم تأتى بعد ذلك المادة الثانية والعشرون لتطالبه بإلغاء الجيش المحترف ليحل محله « جيش وطنى » . وأعقب هذا ما تناولته المادة الثالثة والعشرون من سلسلة للمطالب التى تعالج الصحافة . فلا بد من اجراء ضد كل الذين استخدموا الصحافة لترويح ونشر « الأكاذيب السياسية » ، ولا بد أن يكون المحررون والصحفيون فى الصحف التى تطبع فى ألمانيا من المواطنين الألمان ، ولا يسمح للصحف غير الألمانية أن تطبع فى ألمانيا الا بتصريح خاص من الدولة ولا أن تكون بلغة غير اللغة الألمانية ، ولا يسمح لغير الألمان أن تكون لهم مصالح مالية أو نفوذ فى أى صحيفة ألمانية ، وتصادر الصحف التى تتعارض مع الصالح العام ، ثم يتخذ الاجراء القانونى ضد « أى تأثير فى الفن أو الأدب ينطوى على التأثير الضار بحياة الجماهير » وتصفى أى منظمة تغذى هذه الاتجاهات .

وعالجت المادة الرابعة والعشرون مسألة الدين ، فطالبت بالحرية لكل العقائد الدينية في الدولة ، ما دامت لا تهدد كيان الدولة أو تعمل ضد الشعور المصنوي والخلقى للنصر الألماني ، ثم قررت أن الحزب النازي « يمثل المقام الأسمى للمسيحية الإيجابية » دون أن يربط نفسه بأي مذهب خاص « ثم مضت لتعلن معارضة الحزب للروح اليهودية في الداخل والخارج على السواء . ولتعلن أن الانعاش الدائم للشعب لا يمكن أن يتحقق الا من الداخل ، طبقا لمبدأ « صالح الدولة قبل صالح الفرد » .

وأخيرا طالبت المادة الخامسة والعشرون من أجل ما نودى به في كل تلك المواد « بخلق سلطة قوية مركزية في الدولة ، ورقابة غير مشروطة للبرلمان المركزي السياسى على الدولة كلها وجميع منظماتها » ثم طالبت بتشكيل لجان مهنية ولجان ممثلة لمختلف أقاليم الدولة ، لتضمن تنفيذ القوانين التي أقرتها السلطات المركزية في كل اقليم من اقاليم الاتحاد الألماني . وقد جاء في الكلمات الختامية للبرنامج ، أن زعماء الحزب قرروا النهوض بانجازه « بأي ثمن حتى لو قضت الضرورة بتضحية حياتهم » .

ان هذا البرنامج الذي أعلن هتلر بعد ذلك بست سنوات ، انه غير قابل للتغيير ، والذي تغير في الواقع عند تسنن النازين للسلطة ، انما يتميز بأربع سمات بارزة : اذ هو برنامج لاتحاد جرمانى ، مناهض للسامية ، مركزى السلطة ، يستند الى البورجوازية الصغيرة . واوضح ما فى هذا البرنامج من حيث السلبية ، هو خلوه من الإشارة الى « زعيم » له مقام خاص فى صياغته أو انفاذه . - والحق أن تاريخه يبدأ من فترة تسبق انفترة التي نصب هتلر فيها نفسه زعيما . - فقد كان البرنامج نتاجا جماعيا لمجموعة لم يقدر لواحد منها باستثناء هتلر ، أن يلعب دورا رئيسيا فى التطور الكامل بالنازية . وكان فى ذات نصوصه واضح الارتباط بالموقف الراهن يومئذ بالمانيا ، خلال السنوات التي أعقبت عام ١٩١٨ ، سنوات الحطام الاقتصادى والاجتماعى البالغ ، والبطالة المتفشية ، والنقد المضطرب ، ومطالب الحلفاء المفرطة من أجل التعويضات التي كانت فوق مستوى قدرة المانيا تماما .

حقا ان القومية العدوانية للاتحاد الجرمانى لتبدو فى اصول هذا البرنامج ، ولكنها كانت بعيدة عن ذلك الطراز من القومية الارستقراطية للطبقة الحاكمة السابقة ، وهى فى اتجاهاتها الاجتماعية والاقتصادية مناهضة للرأسمالية بنفس الحدة التي تناهض بها الاشتراكية . ثم ان تأكيد البرنامج لمطالب التاجر الصغير بأكثر من عناجه بمشكلة الفلاحين ، ليبرز فيه بوضوح خصائص البورجوازية الصغيرة بالضرورة ، ويظهر فيه الارتباط بالمناهضة المطلقية للسامية بحكم واقع السيطرة اليهودية السابقة على الشؤون التجارية . وأخيرا فالبرنامج فى مظهره العام ، صاخر الدعوة لتمجيد الدولة ، والمركزية والتسلطية ، متضمن

لاصول سياسة الوحدة الفكرية التي انطلق النازيون في تطبيقها عندما تسلموا مقاليد السلطان . فهو برنامج اشتراكي فقط ، من حيث انه يطالب بارتباط الفرد الكامل بالتزامات الدولة ، وينادى بمسئولية الدولة في تنظيم وتخطيط التوجيه للشئون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على السواء . ولكنه تطبيقا لهذا البدا ، يعنى مواصلة الاستمرار للمشروع الخاص ، باعتباره القاعدة الرئيسية في رعوس الأموال ، ولو انه لا يطالب بتفتيت الصناعات الكبرى ، وانما يطالب بمجرد مشاركة شعبية في ارباحها . ثم هو برنامج مناهض لقطاع الأرض ، ويهدف الى اختفاء جميع صور الدخل غير المكتسب عن طريق العمل ، ولكنه لا يذهب حتى الى مجرد الاعلان عن تفتيت الاقطاعيات الكبيرة ، ولو انه يذهب الى الضاء ابيارات الأرض . ان هدفه ليس في اعادة النظام الذي انهار بشورة ١٩١٨ ، ولكن في السعى لخلق ألمانيا جديدة ، تتركز فيها السلطة بين يدي الشعب الألماني ، وتذكرها الدفعة القومية العارمة ، وبرودها العداء ضد الأجانب من كل جنس لا سيما اليهود في المقام الأول ، ومن بعدهم سائر الأجانب المقيمين ، والسلافيون منهم خاصة ، في الاقاليم التي يطالب بها الحزب باعتبارها جزءا من دولة « ألمانيا العظمى » .

فالنازية اذن ، مهما كانت المراحل التي تطورت اليها فيما بعد ، لم تبدأ باعتبارها الرمية الأخيرة للرأسمالية ضد المد الصاعد للاشتراكية ، ولكنها بدأت باعتبارها محاولة لتعنصر القومية في الطبقة الوسطى ، للاطاحة بكل مخلفات الحرب التي أعقبت هزيمة ألمانيا في الحرب ، ولاعادة بناء قوة الأمة الألمانية ، على أساس من السلطة المركزية القوية لحزب الدولة الواحد . وعلى أية حال فقد كانت النازية من حيث البداية الأولى ، الخصم الوحشي لحرمة الاشتراكية والطبقة العاملة ، اذ كرهت النازية كلا من الاشتراكية والاتحادات العمالية المرتبطة بها ، من أجل أسباب عديدة . وأول هذه الأسباب في نظر النازية ، أن غالبية الاشتراكيين كانوا مرتبطين بالدعوة للدولية والسلام ، وكانوا معارضين للأفكار العنصرية التي تعتبر القوة الأساسية وراء الحركة النازية . ولم يكن هناك الا عدد قليل من اليهود يحتل مراكز هامة في الحركة الاشتراكية ، ومع ذلك فقد كان من اليسير للنازية أن تعتبر اليهود ذوي تأثير في الحركة الاشتراكية ، بأكثر مما لهم في واقع الأمر ، ولو بتحكمهم في الحركة الاشتراكية من خلال التآمر السري الذي تدفعه أغراض شريرة . والسبب الثاني ، أن الشيوعية الألمانية كانت بكل تأكيد جزءا من حركة خاضعة للقيادة والتوجيه السلافي ، وكانت تتلقى أوامرها من موسكو باعتبارها صاحبة السلطة في اقرار السياسة الشيوعية ، ولم تكن هذه الأوامر تصدر في صورتها النهائية عن الحكومة السوفييتية ، أو الحزب الشيوعي السوفييتي ، وانما هي تصدر

عن الكومينترن ، الذى كان يعتبر ممثلا للطبقة العاملة فى كل أنحاء العالم دون أى اعتبار قومى . ولم يكن هذا مما يمكن أن تقبله النازية ، التى كانت تتخذ من القومية الألمانية العدوانية مثلها الأعلى ، ثم إن الأمر من حيث الواقع العمل كما هو معروف ، كان يقرر أن تكون قيادة الكومينترن فى أيدي الروس ، وأن تجرى قراراته وفقا لمصلحة الاتحاد السوفييتى .

حقا ، لقد عمل الشيوعيون الألمان والنازيون جنبا إلى جنب فى مناهضة جمهورية فايمار ، طبقا لأوامر صادرة إلى الشيوعيين الألمان من الكومينترن ، الذى تحمل وزير الخطأ الذى ساد يومئذ ، فى الاعتقاد بأن مؤازرة النازية فى القضاء على النظام الجمهورى القائم ، سوف يكون تهيدا للطريق أمام الثورة الشيوعية ، ومع ذلك فإن مثل هذا التعاون لم يكن ليؤثر فى التعارض الأساسى بين النازية والشيوعية ، ولم يحصل الشيوعيون الألمان على أى مغنم من استعذابهم لضم قواهم إلى النازية فى صراعها ضد جمهورية فايمار . ولقد كان موقف الاشتراكيين الديمقراطيين بطبيعة الحال مغايرا تماما فى هذا الشأن ، فقد كانوا معادين بشدة للشيوعيين ، وكانوا دائما المدافعين عن الجمهورية ، حتى يوم كانت تحكمها العناصر المعادية للاشتراكيين من أمثال برونيش وفون باين ، ولكن هؤلاء الاشتراكيين فى حين هتلر كانوا هم الماركسيين الملعونين ، وكانوا هم أس البلاء للمادة « اليهودية » ، بل كانوا هم الأعداء للروح الوطنية ، وتبعاً لذلك فقد كان لابد من اجتثاث جذورهم تماما كما هو الحال مع خصومهم الشيوعيين .

أما فيما يختص بالاتحادات العمالية ، فقد أحس النازيون بحاجتهم إلى أن يكونوا متلائمين مع الظروف ، حتى تنتهى السلطة السياسية إلى أيديهم على وجه اليقين . فبينما كان النازيون دائبى السعى لإقامة جماعات تابعة لهم فى أوساط العمال الصناعيين ، كانوا خلال سنوات كفاحهم من أجل السلطة هم أنفسهم الذين أوقفوا تماما أى محاولة لتأسيس نقابات عمالية ، تنافس الاتحادات العمالية الاشتراكية « الخرة » التى أقاموها ، أو تنافس الاتحادات العمالية المسيحية الصغيرة التى ترتبط أساسا بحزب الوسط الكاثوليكي . حقا لقد أسسوا عام ١٩٢٨ جهازا أطلقوا عليه اسم منظمة الخلية الوطنية الاشتراكية الصناعية ، ليعمل باعتباره أداة لتجديد لأنصار الحزب فى المصانع والتجمعات الزراعية ، ومرعان ما انتشرت فى معظم المصانع خلايا هذا الجهاز الذى أعيد تنظيمه عام ١٩٣١ تحت قيادة راينهولد ماخوف ، واستوعبت قدرا موفورا من الأعضاء . ولكنه مع ذلك كان مكتوبا عن أن يلعب أى دور فى اتفاقات الأجور ، أو مجرد المهمات العادية التى يؤديها الاتحاد العمالى . لقد إقتصرت مهمته على أن يكون مجرد وكالة سياسية لوصد الطبقة العمالية للنازية ، وتزويده بالجيش النازى الخاص من ذوى القمصان الرمادية بالمد من العمال .

مكروها من النازيين ، وادت الى الصعود بالجنرال فون شلايخر الى منصب المستشار على الرغم من افتقاره الى اى امكانية تجعله قادرا على حكم البلاد. الا اذا استطاع أن يضمن تأييد كل من الوسط والنازي على السواء . وقد أمقب ذلك فترة من التمرغ في الخديمة ، اذ انهزم جريجور شتراسر - الذى كان يريد الاتفاق مع شلايخر - فى داخل الحزب النازى ، وتم تجريده من كل مناصبه ، ولجأ شلايخر - فى سبيل الحصول على وسيلة للخلاص من متاعب المانيا الاقتصادية - الى تحدى هندنبرج والقوميين باقتراح اصلاحات زراعية ، تتضمن بعض التوزيع للاقطاعات الكبرى فى المانيا الشرقية . وفى الوقت نفسه رفض هندنبرج طلبه الخاص باعادة حل الرايشتاك واجراء انتخاب جديد .

لقد كان القوميون المتطرفون يريدون حل الرايشتاك ، ولكنهم لم يكونوا يريدون اجراء الانتخاب الجديد ، وبمعنى آخر كانوا يريدون انفسلابا تقوم بمقتضاه ديكتاتورية رئاسية تذهب بدستور جمهورية فايمار . ولكن هندنبرج الذى كان لا يثق فى هتلر الى حد بعيد ، كان يريد أن يعود فون بابن مستشارا ، ولكنه أدرك عدم وجود الامس الكافية لقيام مثل هذه الحكومة بدون تأييد النازى ، فعاد المحاوله لاقتناع هتلر بمنصب نائب المستشار فى وزارة فون بابن ، على نحو يصبح فيه يغير سلطان حقيقى ، وقد أصر هتلر على المستشارية. ولكنه رفض أن يقوم بأى محاولة للاستيلاء على السلطة بالقوة . أما هندنبرج الذى كان يحث على ضرورة قيام وزارة « حاشدة » تستند الى الغالبية فى الرايشتاك ، فقد رفض قبول هتلر مستشارا باعتباره زعيما لحزب ، وأصبح واضحا أن الأمور قد استحسكت أزمتها الى حد لا يمكن اجتيازها .

وأخيرا وجد الحل ، عندما تم اتفاق هتلر مع زعماء القوميين وأحزاب الوسط وفون بابن ، على أن يكون هتلر مستشارا ، وفون بابن نائبا له فى حكومة ائتلافية يكون فيها النازيون أقلية ، ووفق هذه الشروط ، اضطر هندنبرج الى قبول هتلر مستشارا ، مع النص صراحة على أن تعيينه فى منصب المستشار ليس باعتباره زعيما للنازيين ، ولكن باعتباره ممثلا « للحشد » الذى دعا اليه المصالح القومى . وبهذا ، وقع كل من هندنبرج وزعماء الأحزاب الأخرى فى وهم خاطئ ، حين حسبوا أنهم بذلك سيضعون النازيين تحت سيطرتهم ، وأن هتلر نفسه قد وعد ألا يستخدم سلطته فى أغراض حزبية . صحيح أن الزعيم النازى قد اضطر الى الموافقة على أن يكون فون بابن رئيسا للوزارة البروسية ، الى جانب منصبه نائبا للمستشار . ولكن النازى فريك قد أصبح كذلك وزيرا لداخلية الرايخ ، كنا تقلد جورنج المنصب المائل فى بروسيا. أما القومى هوجنبرج فقد عين وزيرا لوزراتين - التجارة والزراعة - فى الرايخ وفى بروسيا كليهما . أما المحافظ يارون فون فويراث فقد ظل وزيرا

للخارجية ، وأما المناصب الوزارية الأخرى فقد أعطيت لأصدقاء وأعوان هندنبيرج وفون بابن . وهكذا أصبح رجعيو النظام الهرم على ثقة من أنهم قد ناوروا هتلر ودعموا سلطانهم .

ولكن سرعان ما بدت خديعتهم ، فقد عمل جورنج من جانبه على استغلال منصبه وزيرا للداخلية برومبيا ، فأقال على الفور كل أصحاب المناصب الكبرى في البوليس ، ممن لم يكن النازيون يثقون فيهم ، وأحسّل محلهم آخرين من « فتوات » الحزب ، كذلك عمل على مد قوات البوليس بجموع غفيرة من « الكونستبلات » الذين جاء بهم من قوات العاصفة وفصائل حرس النازي . وإصدار سلسلة من الأوامر التي تخول للبوليس استخدام العنف ، متضمنة التأييد المطلق لكل مزيد من التدابير الوحشية ضد « أعداء الدولة » وبخاصة ضد الشيوعيين . بل لقد أعلن جورنج في أمره الصادر يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٣٣ ، « أن رجال البوليس الذين يستخدمون أسلحتهم النارية في أثناء أداء أعمالهم ، يمكن أن يلقوا كل تأييد ، دون اعتبار لما يترتب على تصرفاتهم من مسؤولية . » وهكذا لم تكن هناك من الناحية العملية أى حدود للعنف الذى يمكن أن يمارس ، لا ضد الشيوعيين وحدهم ، بل كذلك ضد الاشتراكيين الديمقراطيين ، بل حتى أولئك البورجوازيين المعتدلين الذين يمارضون عقيدة النازي .

لقد أعطيت للبوليس سلطة مطلقة غير محدودة لهاجمة وفض الاجتماعات ، وأصبحت الصحافة خاضعة لرقابة صارمة تمنعها من مجرد النقد الهين لسياسة النازي . وكذلك قتل كثير من الناس ، وآخرون كنيرون تعرضوا للضرب من عصابت الحزب ، سواء كانت هذه العصابات منخرطة في رجال البوليس أو تحت سمعهم وبصرهم على السواء . ولقد حاول الشيوعيون أن يدعوا لاضراب عام ، سرعان ما أخمد بوحشية على الفور . وحتى الاجتماعات حزب الوسط قد هوجمت وأوقفت ، بعد أن رفض هتلر مطالب الحزب باتخاذ إجراء لضمان الحرية الدستورية .

وقد صاحب هذه الحملات المنظمة للارهاب مجهود انتخابي ضخم من أجل الأمل في كسب الأغلبية بالرايشتاك الجديد الذى تقرر انتخابه مبكرا في مارس ، حيث حصل النازيون على ٢٨٨ مقعدا من ٦٤٧ مقعدا ، وبهذا أصبح الحزب أقوى مما كان عليه في انتخابات يوليو ١٩٣٢ ، ولكنه ما زال على وضع تعوزه فيه الأغلبية المطلقة .

ومع ذلك ، فقد كان هناك ٥٢ للقميين ، وكانت للحزبين الاثنى بينهما الأغلبية الواضحة . أما الاشتراكيون الديمقراطيون فقد كانوا برغم الارهاب الذى مورس على حسابهم ، لا يزالون قادرين على إعادة ١٣٠ نائبا ، بمقارنتهم مع ١٣٣ فى يوليو ١٩١٢ فى نوفمبر عام ١٩٣٢ . وكان الشيوعيون

٨١ ، بمقارنتهم مع ٨٩ ثم ١٠٠ في الانتخابات السابقتين ، وكان لحزب الوسط ٧٣ ، بالمقارنة مع ٧٥ ثم ٧٠ ، أما بقية الأحزاب فلم يكن لها قيمة بينها سوى ١٤ مقعداً . وحزب الشعب - حزب شتريسمان - الذي كان يوماً ذا قوة ، انكمش الى قلة قليلة بقدر مقعدين اثنين فحسب . وفوق هذا ، فإن الشيوعيين ، برغم تجاههم النسبي في مواجهة اضطهاد عارم ، قد حرموا في الواقع من كل نصيب في البرلمان الجديد ، اذ سرعان ما سجن مثلوه أو وضعو في معسكرات اعتقال أقيمت بمقتضى نظام جورنج الجديد . وشاركهم في هذا المصير عدد جوهري من الاشتراكيين الديمقراطيين . وقد أدت صور الحرمان هذه ، الى منح النازيين الأغلبية الواضحة التي أنكرها عليهم الناجون . ومكنتهم من ألا يبالوا بشركائهم في الحكومة الائتلافية بالاسم فحسب . وقد شرعوا في تقديم لائحة للتفويض في الرايشتاك ، تلتفي في الحقيقة معظم دستور نابمار ، وتفوض الحكومة في اصدار قوانين ملزمة دون اقرار الرايشتاك . وهكذا كان الانفاء في الواقع لمظهر الحكومة البرلمانية . وقد أصبح هذا الاجراء واجب النفاذ ب ٤٤١ صوتاً ضد ٩٤ صوتاً للاشتراكيين الديمقراطيين - أما تصويت الوسط والأحزاب الأقل ، وكذلك الشأن بالنسبة للقوميين ، فقد كان الى جانب النازيين تأييداً لهذا الاجراء . وقد تم إلغاء الحزب الشيوعي واعتباره خارجاً على القانون في فبراير ، قبل ان تبدأ الانتخابات ، ولو انه كان مسموحاً للناخبين أن يصوتوا اذا رغبوا لصالح مرشحي الحزب في انتخابات مارس . وقد انخرطت البقية من أعضائه في حركة مرية ، واعتقل بعض زعمائه في معسكرات الاعتقال ، بينما فر آخرون عبر الحدود ، وظلت قلة قليلة منهم تمارس نشاطها باعتبارهم هاربين من القضاء النازي ، أما الاشتراكيون الديمقراطيون باستثناء أولئك الذين اعتقلوا أو قتلوا ، فقد سمح لهم بدخول الرايشتاك الجديد ، واحتفظ الحزب بوجوده القانوني لفترة قصيرة رغم تعرضه للاضطهاد العنيف . ولقد بذل الحزب بحق جهوداً يائسة ليلائم بين نفسه والحكم النازي ، على أمل أن يحتفظ بوجوده وكيانه ، فاستقال زعيمه أوتو فلز من منصبه في المنظمة الدولية العمالية الاشتراكية عندما هاجمت تلك المنظمة الحكم النازي ، وانتخب الحزب في أبريل لجنة مركزية جديدة ، اسقط منها زعماءه الذين فروا بالفعل خارج البلاد ، ولكن هذا الاستسلام المتهاوي لم يأت بجديوى ، اذ احتل جورنج في ١٠ مايو مباني الحزب ومكاتبه الصحفية واستولى على أرصده المالية . ورغم ذلك فقد ظهر الاشتراكيون الديمقراطيون بعد ذلك بأسبوع في الرايشتاك ، حيث صوتوا في صالح بيان هتلر عن السياسة الخارجية ، لكن يتلقوا المكافأة عن هذا ! لصنيع في الشهر التالي ، بقرار من فريك (وزير الداخلية) يمنع أى نشاط الحزب ، ويطرد جميع أعضائه من جميع الأجهزة البرلمانية والحكومة المحلية ، وأخيراً تم اغلاق فروعه ووقف صحفه ، ومصادرة

مكاتب النشر الخاصة به ، وفي هذه الأثناء ، فر معظم زعمائه عبر الحدود ، أو اعتقلوا ، وأقام أوتو علز وأعاوناه قيادة للحزب في المنفى في مدينة براج .

وعلى وجه العموم ، كان النازيون قادرين على بناء نظامهم الجديد دون أى مقاومة . فكم كانت وسائل القوة تنفجر بين أيديهم ، وكم كانت القفازة التى تستخدم بها هذه الوسائل ، سواء كان استخدامها بعنف تحتمسه الضرورة ، أو عنف خارج على كل قانون . ولقد أظهر الاشتراكيون الديمقراطيون فى البداية شيئا من الشجاعة الشخصية بحضورهم اجتماعات الرابستاك ، وتصويتهم ضد قانون تفويض السلطة ، ولكنهم لم يبذلوا أى محاولة لمواجهة القوة بالقوة ، واستناموا لإبادة جيشهم الحزبى المسمى « حماة الرايخ » دون أى محاولة لاستخدامه ضد قوات العاصفة النازية . وليس من شك فى أن أى محاولة من هذا النوع كان مكتوبا لها الهزيمة ، حتى لو دفن الشيوعيون والاشتراكيون الديمقراطيون خلافاتهم ، وتأذروا سسويا على الدفاع عن الجمهورية ، الأمر الذى لم يكن أى الحزبين مستعدا للقيام به . لقد كانت هناك فرصة سانحة لمثل هذه المقاومة أن تحرز قدرا ضئيلا من النجاح ، فى تلك اللحظة التى أطاح فيها فون بابن بالحكومة الاشتراكية الديمقراطية ببروسيا فى يوليو ١٩٣٢ ، ومع ذلك فقد كان الأمل فى النصر يبدو ضعيفا . ذلك أن « حماة الرايخ » بتشكيلاتهم الوفيرة فى اعدادها ، كان أغلبهم بغير سلاح ، فى الوقت الذى أظهر فيه الشيوعيون بالغ الخصومة للاشتراكيين الديمقراطيين البروسيين ، الذين كانوا من ناحية أخرى تعوزهم الأغلبية فى المجلس البروسى ، ولم يكونوا يحتفظون بمقاعد الحكم الا لعدم وجود أغلبية قادرة على التضامن للوقوف ضدهم ، بينما كان الأمر على عكس ذلك فى الجانب الآخر ، إذ كانت تشكيلات النازيين مجهزة بالسلاح تجهيزا طيبا ، ولقد كان حتما للحكومة البروسية بزعماء أوتو براون وكارل سيفرينج أن تدروها الرياح لو أنها حاولت مقاومة فون بابن بالقوة ، بدلا من الخضوع له تحت ستار الاحتجاج باستمراض للقوة ، ومع هذا ، فقد كانت المقاومة فى تلك المرحلة لا تزال ممكنة بالكاد ، بينما كان احتمال ذلك فى أى مرحلة تالية قد اختفى فى الواقع العملى .

وما من شك فى أن هناك عنصرا هاما كان سببا فى تحويل الاتجاه ضد مقاومة انقلاب فون بابن ، ذلك هو الاتجاه الخاص باتحادات العمال ، التى راحت تحت زعامة تيودور لايبارت ترمى بثقلها فى جانب الاغضاء عن سياسة هتلر ، وسعى جورنيج للاستيلاء على السلطة . ولم يكن هذا الاغضاء ليمطى أى ميزة لزعماء اتحاد العمال ، الذين كانوا يأملون بسياساتهم هذه أن ينقذوا أرصدتهم وفروعهم من المصادرة ، وأن يسمح لهم بالبقاء على مجرد ظل لمنظمتهم ، ولكن النازيين لم يلبثوا فى أول مايو ١٩٣٣ أن حولوا العيد الاشتراكى للعمال الى احتفال نازى عظيم ، تحت ستار اقامتهم لجبهة العمال الجديدة ، وفى اليوم

التالى استولوا على ابنية الاتحاد العمالى ، واعتقلوا مئات من زعماء الاتحاد ، ثم حولوا اعضاء النقابات العمالية الى جبهة للعمال . وفى هذه الجبهة التى كانت تابعة يقينا للحزب النازى ، تحت قيادة دكتور لاي الذى كان بدوره على رأس منظمة الحزب ، وجد اعضاء مختلف النقابات العمالية السابقة الحرة والمسيحية أنفسهم مندجين قهرا فى اربعة عشر «اتحادا» ، كل واحد منها مرتبط بمجال معين من الصناعات . وقد حاول دكتور لاي فى البداية أن يعطى « جبهة العمال » صفة النقابات الانتماعية ، بادخاله المستخدمين الى جانب العمال ، ولكن هذه المحاولة كان مصيرها الفشل . غير أنه على الرغم من أن الجبهة قد أعدت لكى تقوم بتمثيل العمال ، فانها لم تكن ذات سلطان حقيقى تمارسه لصالح العمال . وفى ١٩ مايو عينت حكومة هتلر مجلسا عماليا أعلى ، لكل منطقة من المناطق الثلاث عشرة التى قسمت اليها المانيا ، وتم اختيار كل مجلس بمشاورات فى كل منطقة على حدة ، وأسندت الى هذه المجالس سلطة تحديد الأجور ، وشروط العمل بدلا من نظام الاتفاق الجماعى . فلم تكن وظيفة جبهة العمال أن تساو من مثل هذه الشئون ، أو أن تدافع عن امتيازات العمال ، وانما أصبحت مهمتها فكريس قوة الابدئ العاملة القومية لخدمة دولة النازى ، وهكذا صفيت الحركة العمالية تماما دون أى مقاومة ، وأرسل زعيمها لايبارت وجروسمان الى معسكرات الاعتقال رغم ادعائهما .

والآن علينا أن نتساءل ، ما هو الدور الذى لعبته خلال تلك الاحداث طبقة اصحاب الاعمال فى المانيا ؟

لقد مضى بعض كبارهم الى النازيين وفى مقدمتهم فريتز تيش ملك الصلب ، حيث ساهموا بسخاء فى تمويل الحزب النازى قبل الانقلاب بوقت طويل . وقد أراد تيش ومعه أولئك الآخرون الذين حذوا حذوه ، أن يستخدموا النازيين فى خدمة الرأسمالية الألمانية ، للقضاء على كل من الاشتراكيين والشيوعيين واتحادات العمال ، وكانوا يأملون أن تصبح لهم قدرة السيطرة على النازية لجعلها مددا قويا لاهداف الرأسمالية . وعندما مضت النازية فى تحديدها لجمهورية فايمار ، وأصبحت على قدر ظاهر من القوة والبأس ، تزايد عدد الرأسماليين الذين اقتنعوا بوجهة النظر تلك ، وأعلنوا ارتباطهم بالنازية يرغم ماينطوى عليه برنامجها من عناصر مناهضة للرأسمالية ، ومع ذلك فلم يكن هذا هو الاعتقاد الثابت بين زعماء طبقة اصحاب الأعمال ، حتى عندما أصبح هتلر مستشارا للرايخ ، اذ انقسم هؤلاء الزعماء من الناحية السياسية الى متناصرين لمختلف الاحزاب البورجوازية لاسيما حزب الوسط ، وقوميين فى صور رجعية اقرب الى الارتباط بالقوميين الالمان انصار هوجنبرج ، من الارتباط بالنازيين . ولقد كان تقلد هتلر لمنصب المستشار ، علامة للبدا فى سلسلة من النضال على السلطة داخل الوكالات المركزية للرأسمالية الألمانية ، وفى مقدمتها الاتحاد القومى للصناعة الألمانية الذى كان يرأسه كروب فون

يوهلن ، فقد طوّل كروب بالاستقالة ، كما حمل كستل مدير الاتحاد على الاستقالة من منصبه بالفعل . ومع ذلك فقد استطاع كروب أن يحتفظ بوضعه ، وفشل دكتور أوتو فاجنر المدير الاقتصادي للحزب النازي في محاولته لوضع الاتحاد تحت سلطان الحزب . فقد كان اتجاه فاجنر مع دكتور لاي هو إعادة تكوين الاتحاد ، باعتباره عنصرا ينضم الى جبهة العمال في تنظيم اندماجي يجمع المستخدمين والعمال ، ولكن الاتحاد لم يمتض في هذا الاتجاه ، واضطر هتلر الى العدول تحت نفوذ الاتحاد القومي للصناعة عن مشروعاته الخاصة بالمنظمات الاندماجية ، وترتب على ذلك اقضاء فاجنر ليحل محله فيلهلم كيلر ، الذي كان مقبولا من جانب رجال الصناعات ، ولم يكد يوتيو بشرق حتى عين واحدا من اشد انصار الرأسمالية ووزيرا للتجارة .

أما الوكالات الرئيسية الأخرى ذات التمثيل الرأسمالي في ألمانيا ، فكانت شركة صيانة المصانع الاقتصادية في أرض الراين ووستفاليا - المعروفة باسم « اتحاد الاسم الطويل » ، ثم شركة أصحاب الأعمال بالشمال الغربي ، التي تمارس نشاطها بخاصة في مناطق الفحم والصلب . وقد كانت الشركة الأولى تحت رئاسة الدكتور شلوخر ، الذي كان في حزب الشعب الألماني من قبل ، ولكنه ارتبط مؤخرا بالقوميين التابعين لهوجنبرج ارتباطا وثيقا ، وقد اضطر شلوخر الى الاستقالة سريعا ، وبعد فترة قصيرة حل محله تيسين ، الذي أصبح كذلك رئيسا لشركة الشمال الغربي ، وهكذا رفع الى أعلى مراتب النفوذ في صناعة ألمانيا الغربية .

وعلى وجه العموم ، فقد أفلح النازيون في اكتساب السلطة على المنظمات الأساسية للرأسمالية الألمانية ، ولكن تحت شرط واحد ، هو جعل سياستهم الاقتصادية ملائمة للمصالح الرأسمالية ، والتوصل من وعودهم باقامة منظمات اندماجية تزيل الخلافات الطبقية . وتحت هذه الأوضاع كان أغلب رجال الأعمال مستعدين تماما للعمل مع النظام النازي الجديد ، لا سيما بمد أن شهدوا الى أي مدى من القساوة مارست النازية سحقها لحركة الطبقة العاملة .

وفي الحقيقة ، لم يكن لكبار أصحاب الأعمال شيء من الاختيار ، فقد خضع جانب كبير من الصناعة الألمانية لسيطرة البنوك نتيجة للكساد العام ، وكانت هذه البنوك نفسها مدفوعة الى طلب العون من الدولة ، فكان من يمسك بزمام الدولة حينئذ هو صاحب اليد القوية في ضمان طاعتهم . ولم يكن النازيون من ذلك النوع الذي يقنع ، بل هم يستثمرون أية فرصة تسنح للعز يد من السلطان .

ومهما يكن من شيء ، فقد فرغ هتلر على أية حال من قبل عام ١٩٣٣ بزمين بعيد من الاهتمام بالعناصر المناهضة للرأسمالية ، التي كانت قد قامت بأعداد البرنامج النازي . لقد كانت هذه العناصر صالحة لاجتذاب الجموع بين

البورجوازية الصغيرة ، التى أمكن اغراؤها بمظاهر التنديد بالمصالح التجارية والصناعية الكبيرة . ولكن النازية بعد أن أفسحت من مجال دعوتها ، وأصبحت أكثر فاعلية فى الناطقة باسم القومية الشعبية المتطرفة ، قد أخذت حاجتها الى دعوة البورجوازية الصغيرة ضد العناصر الفنية تضمر قليلا ، تم ان حرب النازية ضد حركة الطبقة العاملة ، قد دفعتها الى التحالف مع كبار أصحاب الأعمال . ومع ذلك ، فحتى عام ١٩٣٣ ، كان كثيرون من صغار التجار وصغار أصحاب الأعمال ، المنظمون فى « رابطة النضال » للطبقات الصناعية المتوسطة ، لا يزالون ينظرون فى ثقة الى النازيين ، لانفاذ برنامجهم فى شجب الارتباطات التجارية الكبيرة ، وتسليمها الى « المواطن الصغير » . وفى مارس ١٩٣٣ ، بادرت رابطة انضال تحت اشراف النازيين فى جلاء ، باقامة مندمجات الرايخ للتجارة الألمانية برئاسة دكتور فون رينتلن ، وقد ظفر هذا الاتحاد بالاشراف على اللجنة الألمانية للصناعة والتجارة ، وهى الاتحاد المركزى للغرف التجارية المحلية ، التى اصبح فون رينتلن رئيسا لها كذلك . ومع هذا ، فسرعان ما وجدت هذه المؤسسات نفسها فى خلاف حاد مع دكتور لاي ، الذى كان يرغب فى ارساء البناء الجديد الاندماجي للرايخ النازي ، على جبهته العمالية بأكثر من ارسائه على منظمات البورجوازية الصغيرة . وفى الحال ، قوبل كلا المتنازعين بهزيمة متعاقبة ، عندما طرح هتلر فكرة الدولة الاندماجية ، بدلا من منح تأييده لأى منهما ، واتجه فى الحقيقة الى جانب الرأسماليين الكبار ضدهما معا .

وهكذا ، لم تكن النازية كما أثرت الى ذلك فى الفصل الأول ، أداة للرأسمالية الألمانية فى كفاحها ضد الاشتراكية ، بل ان نتيجة التحالف بين النازية والرأسمالية كان كسبا للنازية ، قبل ان تكون كسبا للرأسمالية ، لقد أمكن للرأسمالية الألمانية أن تنجو من متاعبها الملحة ، وأن تستأنف الحياة فى ظل النازية ، فأعطت للنازية عونها القوى خلال السنوات المتتابة بشكل رئيسى ، وهى فوق ذلك قد طوعت نفسها للزعامة النازية ، فى وضع « المدفع » قبل « الزبد » ، وفى اعطاء الأولوية للاتجاه النازي نحو إعادة التسليح والحرب ، قبل مصلحتها الاقتصادية بالذات .

على ان الحقيقة الماثلة ، فى كون هذه التسوية ذات قيمة طيبة للرأسماليين ، من حيث انها قزيل تهديد الاشتراكية وتمنح أصحاب الأعمال ميزة ضخمة فى التعامل مع العمال ، لم تكن أبدا لتوهن من صحة القول ، بان النازيين فى الرايخ الثالث - وليس بالآخرى الرأسماليون - هم الذين كانوا فى وضع من يضبط ايقاع اللحن . وهم الذين كانوا يطوعون الصناعة الألمانية لأغراضهم القومية بالذات .

اما بالنسبة لكبار ملاك الأراضي ، فلم يكن الأمر أقل يسرا للنازيين ،

اد كان هؤلاء الملاك معادين لآى تدبير يستهدف تفتيت الاقطاعيات الكبرى فى ألمانيا الشرقية ، وقد كانت لدى النازيين فى عام ١٩٣٣ حركة جديدة للفلاحين ، قائمة على جهاز الحزب المسمى الجهاز السياسى الزراعى ، تحت قيادة فالتار داريه وهو اقتصادى اشتراكى ارغنتينى المولد ، قفز بسرعة الى صدارة الحزب ، وأصبح فيه علما لاصراره على ضرورة خفض أسعار الفائدة الحقيقية الى ٢ فى المائة . معارضا بذلك كلا من هوجنبرج الذى كان يدعو الى اجراءات تستهدف زيادة الاسعار الزراعية ، وخبراء الحزب الماليين من امثال شميدت وشاخت . وقد عمل داريه بتأييد من هتلر على تنظيم كتلة الفلاحين 'الألمان فى شكل ' مندملجات الرايخ لمنتهجى ومستهلكى الغذاء ' تحت رقابته الشخصية ، وعلى وضع التشريعات التى تمنع بيع أرض الفلاح بالمراد ، وتحرم طرد الفلاحين من أجل الديون . وقد أعلن أن الفلاحين هم المؤسسون الحقيقيون للعظمة القومية والباعثون لروح الأمة ، وود أن يصبح قادرا على تحقيق مزيد من الاجراءات لمشكلة الفلاح بالنسبة للاقطاعيات الكبرى فى ألمانيا الشرقية . ولقد ادت هذه السياسة الى وضعه فى نزاع حاد مع هوجنبرج وكذلك الرئيس هندنبرج ، حيث يظهر كل منهما حقوق الملاك ، كما أنه فشل فى ضمان عون هتلر ، الذى أعلن أن مشكلة المجال الحيوى للشعب الألماني لا يمكن علاجها بالاستعمار فى أرض الوطن ' يقصد استصلاح رتعمير الأراضي ' بل يكون حلها بالضرورة هو غزو المناطق فيما وراء الحدود الراهنة للرايخ ، لاسيما فى شرق أوروبا . وقد اضطر داريه من أجل الاحتفاظ بسلطته ، الى الفاء مطالبته بخفض الفائدة الى ٢ فى المائة ، وإلى التمثل فى مشروعاته الخاصة بمشكلة الأرض فى ألمانيا الشرقية ، ومع ذلك فان هذه اللابسات لم تكن لتفيد هوجنبرج ولا مؤيديه القوميين ، ففى يونيو اجتاح النازيون نوادى القوميين ودوائرهم فى جميع ألمانيا ، واستولوا على ممتلكاتهم ، واعتقلوا منهم خلقا كثيرا . وقد قام هوجنبرج باحتجاجات فوية فى الوزارة ضد هذه الهجمات دون جدوى ، ثم استقال من منصبه فى ٢٧ يونيو . وقد رد هتلر على ذلك بالغاء الحزب الألماني القومى ، ولم يكدهمضى أسبوعان ، حتى أعلنت الوزارة قانونا جديدا ينص على أن يكون الحزب النازى هو الحزب السياسى الوحيد الذى له حق الوجود فى ألمانيا ، ويقضى بالغاء سائر ما عداه من احزاب .

وهكذا انتهت فترة الائتلاف المضطرب الذى كانت تحكم به ألمانيا خلال الشهور الستة الأولى لمسنشارية هتلر . فلم يكن الاشتراكى فى السلطة حقيقيا أبدا ، بالرغم من أن وجود هوجنبرج فى الوزارة قد حزم بعض الاتجاهات لا سيما فيما يتعلق باصلاح الأراضي . وقد كان الأثر الرئيسى لاقالة هوجنبرج من الحكومة ، هو تمكين هتلر من دعم قبضته على الرايشتاك ،

وبذلك استطاع تقليل اعتماده على قوات العاصفة ، التي كان زعيمها روم ، يرغب في ممارسة الضغط ببطش ثوري ، في صور تنهب الى حد الخصومة مع كل من موقف القوميين ، وموقف عناصر كبيرة رأسمالية وبورجوازية . وفي أغسطس ١٩٣٣ ، مضى جورننج في بروسيا الى شوط أبعد مدى ، بحل البوليس الخاص الذي كان يتكون بصفة أساسية من صفوف قوات العاصفة . وأصبح المسرح معدا للصراع الذي بلغ أوجه في عام ١٩٣٤ ، بالاطاحة بروم ثم مصرعه .

وقد أصبحت النازية بعد انفرادها بالسلطان على استعداد للتحويل من صورة الحركة القومية الموجهة ضد النظام القائم ، الى صورة المدافع عن النظام الجديد الذي جاءت به الى عالم الوجود . ومن أجل النكوص عن كثير من معتقداتها الاقتصادية الهدامة السابقة ، أصبحت النازية هي التي تكبح جماح أولئك الذين مازالوا يعملون وفقا لتلك الروح السالفة . ولا يعني هذا ان النازية قد أخذت تنمو لتصبح أقل نزوعا الى العنف ، وانما يعني أن الأغراض التي تمارس النازية ازاءها هذا العنف ، قد أصبحت واضحة المعالم محدودة المدى . فهي لم تتوان أبدا في اضطهاد اليهود أو الشيوعيين أو الاشتراكيين الديمقراطيين أو النقابيين « الأحرار » ، ولكنها أوقفت بالفعل توجيه عنفها ضد الرأسماليين الذين أقروا النظام النازي الجديد ، وضد أولئك الآريين الذين كانوا على استعداد للعمل مع النازية ، أو حتى مجرد القبول لنظامها في الحكم .

لقد كان طرد روم تم قتله في صيف عام ١٩٣٤ بمثابة الخاتمة لسحق جماعته باعتبارها قوة قادرة على العمل المستقل ، ومن ثم فهو يعني الإخضاع النهائي لجناح النازية اليساري .

وعلى أية حال ، فقد أصبح هتلر بعد ذلك قوميا خالصا أكثر منه زعيما « اشتراكيا » ، وطنيا للشعب الألماني ، وأصبح سندا قويا للعمل الرأسمالي ضد كل المناهضين للرأسمالية ، سواء كان ذلك لحساب الجماهير الشعبية أو عناصر البورجوازية الصغيرة ، التي ساهمت بقدر ضخم في وصوله الى السلطة . وكما رأينا ، فإن التحول في النازية قد بدأ وانتهى مند وقت مبكر ، اذ هو بدأ حقيقة قبل أن يصبح هتلر مستشارا ، منذ اليوم الذي أخذ فيه الحزب النازي يقبل التبرعات الضخمة من تيش وغيره من كبار الرأسماليين . وقد أصبح الأمر مشهودا بوضوح في خلال الشهور القليلة الأولى لتسلم هتلر مقاليد السلطة ، منذ اليوم الذي استقر فيه شخصيا على فكرة إعادة التسلح والتجهيز لحرب عدوانية ، فمن أجل هذه الأهداف كان يحتاج للعون والتأييد من أصحاب الأعمال الكبيرة ومن القوميين الألمان على السواء ، الذين أمكن اقناعهم بقبوله زعيما ، لا سيما أولئك الذين يشغلون

مراكز للنفوذ في أى حركة يمكن أن تخضع لعملية التوحيد الفكرى . فلما انتهى تماما احتمال المقاومة من جانب الحركات الاشتراكية الأصلية والثقابات العمالية ، لم يبق هناك أى احتمال للمعارضة ذات الخطر ، اللهم الا فى الكنائس ، التى أحس النازيون بضرورة علاج أمرها على نحو ملائم ، يختلف عما مارسوه مع خصومهم الآخرين .

لقد كانت الاشتراكية الألمانية بأسمها الماركسية ، حركة مناهضة للدين بحكم تقاليدها ، ومعادية لكل من البروتستنتية واللوثرية فى المناطق الشرقية بألمانيا ، والكاثوليكية الرومانية فى مناطق الراين ووسنغاليا وبافاريا على السواء .

وتحت تأثير هذه الاشتراكية ، لم يكن للدين أى أثر فى قطاع كبير من الطبقة العاملة ، كما أن الزعماء الاشتراكيين والعماليين كانوا يفتقون تماما بعيدا عن نطاق النفوذ الكنسى ، وكانت الاتحادات النقابية المسيحية المنافسة ، كاثوليكية فى مجموعها الرئيسى من حيث الزعامة والاتجاهات ، بالرغم من أنها كانت مفتوحة للبروتستنتيين على السواء ، ولكن هذه الاتحادات الكاثوليكية لم تكن تمثل الا أقلية صغيرة فى الحركة العمالية . أما النازية من ناحية أخرى . فقد كانت منذ البداية بعيدة عن الدين أكثر منها مناهضة للدين . فهى اذ تعتبر نفسها متحذثة باسم جميع الألمان الحقيقيين ، كان لزاما عليها أن تفتح جنتاتها للبروتستنت والكاثوليك معا ، وأن تمنح بقدر المستطاع كل ما يمكن أن يؤدى الى الانقسام بينهم . وقد كان هتلر نفسه كاثوليكيا منذ ولادته ، وظل فى هذه الصورة من الكاثوليكية على أية حال ، ولو أنه لم يكن يلقي اهتماما لاعتبارات الدين . أما الرئيس هيندنبرج فقد كان بروتستنتيا حقيقيا ، ونصيرا قويا للدعوة البروتستنتية فى فكرتها التى تنادى بتحالف الكنيسة مع الدولة . ولم تكن الكنائس البروتستنتية متحدة على مستوى الوطن بأسره ، بل كانت تقوم على قاعدة المناطق ، حيث لكل ولاية فى الرايخ كنيسة الخاصة ، فى ارتباط وثيق مع حكومة الولاية . ومن هنا كانت الكنائس مرتبطة الى حد ما بفكرة الإقطاع وبمنطق الحقوق اللدنية للولاية . وان كان هناك فى الواقع نوع من الأفضلية الممنوحة للكنيسة اللوثرية البروسية .

وإذ كانت النازية حركة مركزية تقوم على الإصرار القوى للوحدة الوطنية بين جميع الألمان ، فقد كان لابد من صراع حتمى بينها وبين إقليمية الألمان ، البروتستانت . ثم ان الحاج النازية على السلطة المطلقة لحكومة الرايخ ، إنما يعنى بالضرورة تبعية الأديان للسلطة السياسية التى تجرى على نسق يفاير الدعاوى الكنسية بسلطانها الروحى على المؤمنين . ولقد نادى بعض النازيين منذ زمن طويل ، بأن على المسيحية أن تتطور لتسير فى خط

الفكرة النوردية لانجيل النازية ، وذلك بأن تقر العنصرية باعتبارها قاعدة من قواعد الايمان ، كذلك نهضت حركة نوردية بروتستانتية بعد أن تزايد النفوذ النازي ، لتصبح في تطرفها على صورة تكاد تتعارض مع الروحية المسيحية بالذات .

وقد أصبح القس اللوثرى هاسينفيلدر ، الأس الأكبر « للمسيحية الألمانية » المزعومة ، وأخذ يعمل على توحيد اشراف الكنائس اللوثرية ، بإزاحة رؤسائها المكرسين من مناصبهم . وعلى الرغم من التقليد الخاص بخضوع الكنيسة لاشراف الدولة ، فقد أثارت حملة هاسينفيلدر معارضة منتشرة ، فأقاله هتلر من منصبه ، وعين في مكانه لودفيج مولر راعى كنيسة رايشسفر بشرق بروسيا ، رئيسا للمسيحيين الألمان . وقد أعقب ذلك في مايو ١٩٣٣ ، مؤتمر رسمى طوال أيام ثلاثة ، بين مولر وعدد من رجال الكنائس البارزين ، سلم فيه مولر بتحرر الكنيسة من وصاية الدولة ، وتأسيسا على ذلك ، انتخبت سلطات كنيسة برلين ، فريدريك فون بولشفينج - وهو أرثوذكسى لاهوتى ملحوظ - مطرانا للرايخ ، بمعنى أن يكون رئيسا للكنيسة اللوثرية الألمانية . ولقد كان هذا شيئا كثيرا بالنسبة لهتلر ، الذى رفض تعيين بولشفينج ، وأصدر تعليماته الى جورنج بوصفه رئيسا للحكومة البروسية ، بتعيين موظف مدنى ، هو جيجر بالذات ، قوميسيرا للكنيسة بسلطات عليا . وعندئذ عزل جيجر الرؤساء المكرسين للكنيسة البروسية ، وعين سولر رئيسا لاتحاد الكنيسة الانجيلية الألمانية . أما بولشفينج فقد طرد ، واحتل النازيون الكنائس البروتستنتية ، ورفعوا عليها الاعلام الخيرية . وقد أدى هذا التحدى الى اقحام الرئيس هندنبرج فى الأمر ، فاستدعى هتلر وطلب ضرورة اعادة الحرية للكنائس ، وأن تسوى الموضوعات بين النازيين ورؤساء الكنيسة بمفاوضة ودية . وقد استسلم هتلر على ذلك الحين ، فألقى أمر مولر الخاص بوجوب تعيين المسؤولين فى الكنيسة مستقبلا عن طريق الحكومة ، وأسقط ماكان يسمى « البند الآرى » الذى يقصر العضوية على ذوى العنصر « الآرى » ، فيما عدا العضوية بالنسبة للأكيرروس . أما الاشراف المستقل على العقيدة والعبادة للكنائس الدولة الإقليمية ، فقد أعيد تأكيده . ثم أقبِل جيجر من منصبه بوصفه قوميسيرا كذلك وضع نص لاعادة انتخاب الجمعيات الكنسية ، التى كان النازيون قد اخضعوها لعملية « التوحيد الفكرى » بقصد ادراجها نهائيا تحت الاشراف النازى . واستطاع هتلر أن يرفع الى الرئيس تقريرا بأن أوامره قد تم انفاذها ، وأن اتفاقا قد تم الوصول اليه بين الكنائس والدولة .

وحتى ذلك الوقت ، كان النازيون يبدون فى صورة من ووجه بهزيمة ظاهرة ، ولكنهم لم يضيعوا الوقت فى العودة لتأكيد مطالبهم ، فأجريت

الانتخابات للجمعيات الكنسية الجديدة تحت ظروف من الارهاب المنتشر ، وترتب عليها انتصار الحثالة من المسيحيين الالمان ، لا سيما في بروسيا . وعندئذ انتخب مولر مطران دولة لكنيسة الدولة البروسية انساثة ، ثم لم يلبث بعد ذلك بقليل ، أن اختير في سبتمبر ١٩٣٣ مطرانا للرايخ ، بواسطة المجمع القومي لرؤساء المذهب الديني في وبننبرج . وقد اذارت هذه التدابير احتجاجات صارخة من جانب الأتوذكس ، ذوق الفان من القساوسة على عريضة « ماريورج » للاحتجاج . ونشر كارل بارت رجل اللاهوت في بون رسالته المشهورة للمعارضة « انى اقول لا » . ولكن الاحتجاجات لم تكن ذات اثر ، ولم يتدخل هندنبرج الى أبعد من هذا . على أنه بالرغم من ذلك . فقد كسب رجال الكنيسة المناوئون شيئا ما ، اذ قد أمسك المسيحيون الالمان بعد أن أنذرتهم الأزمة ، عن تنفيذ سياسة « التوحيد الفكرى » الى أقصى مداها ، واستطاع مناوئوهم أن يحتفظوا بدرجة بسيطة من القسوة لتعزيد اتجاهاتهم المعارضة .

وفي الوقت نفسه كان النازيون يسعون حثيثا للوصول الى اتفاق مع الكنيسة الكاثوليكية . فقد سبق للاساقفة الكاثوليك قبل تسنم هتلر للسلطة في ألمانيا ، أن أعلنوا عن معارضتهم الرسمية للنازية ، ولكنهم أخذوا في تعديل موقفهم بعد الانتصار السياسى الذى حققه النازى . فى مارس ١٩٣٣ ، أعلن الاساقفة أنه مع عدم الإخلال بتحريمهم للدين الخاص والهرطقات الروحية التى قدمها النازيون « فان الأسقفية تعتقد أن لديها ما يبرر اعتبار نحربيتها وتحذيراتها العامة السابقة ، لم تعد ضرورية بعد » . وهكذا خطت خطوة واسعة نحو قبول النظام النازى . ومع ذلك فقد استمرت الكنيسة الكاثوليكية فى شجب ارتباطها بالمذاهب العنصرية المتطرفة للنازية ، وفى الاحتجاج ضد الأعمال العدوانية التى مارستها قوات العاصفة . وقد أقدم النازيون من جانبهم على تصفية حزب الوسط المسيحى وغيره من المناهضين على ذات النسق ، سواء فى ذلك حزب الشعب البافارى أو اتحادات العمال المسيحيين ، ولكن هتلر أرسل فون باين الى روما للتفاوض من أجل الوصول الى اتفاق كسى مع الفاتيكان ، وهو الاتفاق الذى تم توقيعه فى يوليو من ذلك العام . ووفقا لنصوص هذا الاتفاق أصبحت حرية العقيدة والعبادة مكفولة للالمان الكاثوليك ، وأصبحت كذلك ادارة الكنائس مستقلة .

وفى مقابل ذلك وافقت البابوية على منع القساوسة والرهبان من الاشتراك فى الشئون السياسية ، وعلى ضرورة مشاورتهم للسلطات المدنية فى تعيينات الاساقفة والبطاركة ، وعلى أن يقسم كل أسقف يمين الولاء للولاية التى يعارض فيها سلطانه الكنسية ، ويمين الولاء لحكومة الرايخ على السواء . وهكذا كان هذا الاتفاق دليلا واضحا على مدى الانتصار الذى

أحرزته النازية ، ودليلا مشهودا على عزوف البابية عن اتخاذ أى خطوة فعالة
ضد دعاوى النظام النازى .

وعلى أية حال فقد استطاع البروتستانت والكاثوليك ، أن يضمنوا من
النازية ممارسة نشاطهم ، فى مقابل موافقتهم على السيادة العليا للنظام
الجديد فى ألمانيا . ولكن اليهود التمسوا لم تكن لديهم مثل هذه الامكانية ،
فقد كانوا منذ البداية معرضين لسلب الحقوق القانونية ، بل لكثير من
الاساءة والاضطهاد الشخصى . ولم يكن من العملى طرد الأعداد الوفيرة لليهود
من مهنتهم على الفور ، كالأطباء ورجال القانون مثلا ، ولكن النازيين لم
يخفوا اهتمامهم بالتعجيل فى جعل هذه المهن وقفا على الآريين قدر المستطاع ،
وبلأوا فى تحديد عدد اليهود الذين يسمح لهم بالعمل فى تلك المهن تحديدا
صارما . كذلك لم يكن من العملى إغلاق المحال اليهودية دفعة واحدة ، أو
إقصاء كل اليهود عن الاشتراك فى أسواق التجارة والمال ، ولكن فرض
المقاطعة على المتاجر اليهودية ، واستخدام وسائل العنف والسباب فى أحكام
هذه المقاطعة يوما بعد يوم ، قد جعل لليهود فى خطر داهم من الاعتداءات
الشخصية والتخريب الاقتصادى .

والواقع انه لم يكن هناك فى عام ١٩٣٣ أى ادراك لخطر النازية المفرغ
ضد السامية ، على النحو الذى ظهرت به خلال الحرب العالمية الثانية ، ومع
ذلك فان ما حدث فى عام ١٩٣٣ كان على درجة من السوء ، بالقدر الذى
يكفى لاثارة احتجاج دولى قوى ، ولافلات الكثيرين من اليهود الألمان هارين
الى المنفى . ولقد كان كثيرون يأملون فى أن النازيين وقد كسبوا السلطة ،
سوف يتخلون عن كثير من عدوانهم ضد السامية ، الى جانب تخليهم عن
كثير من تعصبهم ضد الراسمالية ، ولكن الخطة سارت على تقويض ما كانوا
يأملون ، فقد أثبتت الدعوة العنصرية انها اعمق واقوى أصولا فى سبيل
وصولها الى السلطان ، ولم يلبث النزوع المعادى للسامية أن تزايد فى قوة
وفى وحشية يوما بعد يوم ، فقد كان اليهود الأغنياء يعاملون فى البداية بأفضل
مما يعامل به فقراؤهم ، ولكن الحكومة النازية سرعان ما ادارت أسلحتها
ضد أصحاب الاملاك اليهود ، بنفس القوة التى تواجه بها الفقراء منهم ،
وحتى ذلك الحين ، لم يكن يسمح لأغنياء اليهود أن يعبروا الحدود دون عودة،
فى مقابل ترك معظم املاكهم من خلفهم ، الى أن كانت شرارة الحرب ، التى قرر
النازيون على اثرها استئصال الأرومة اليهودية فى ألمانيا جميعا .

بيد أن النازية منذ البداية فى الغالب الأعم ، قد مضت عندما استأثرت
بالسلطة ، الى مدى يجاوز السياسة التى وضعتها فى برنامجها الأصلى ،
وهى السياسة التى كانت تأذن لليهود بوسائل كسب العيش ، بينما تجردهم
من كل الحقوق السياسية .

وبعد ، فقد كان اندحار الاشتراكية فى ألمانيا ضربة قاصمة للاشتراكية بوصفها حركة عالمية ، وكان أشد من اندحار الاشتراكية فى إيطاليا منذ استولى الفاشيون فيها على السلطة ، لا باعتبار أن ألمانيا كانت مجرد الدولة الأقوى فحسب بحيث تصبح قادرة على ممارسة نفوذ أكبر فى مجرى أحداث العالم ، بل باعتبار أن ألمانيا كانت فى الواقع هى المهد الذى قام فيه أقوى حزب اشتراكي ، ونهض فيه أكبر تفكير أساسى للعقيدة الاشتراكية الديمقراطية فى الغرب . وما من شك فى أن أثر صدمة الانهيار الألمانى على بقية العالم ، قد خفف من ذلك الفشل الواضح للثورة الألمانية فى عام ١٩١٨ ضد نظام هوبنزلرن ، ثم ذلك الانحلال الظاهر للحزب الاشتراكي الديمقراطي عبر السنوات التالية لهذه الثورة . فالواقع أن الاشتراكية الديمقراطية الألمانية ، قد سقطت من مقامها الذى تقلدته خلال الفترة السابقة على ١٩١٤ ، قبل أن تبلغ مرحلة التحطيم الكامل على أيدي النازيين بعد ذلك بسنوات ، لا بسبب انقسامها انقساماً حاداً الى جماعات شيوعية وأخرى اشتراكية ديمقراطية فحسب ، بل بسبب ما وضع لدى هذه الجماعات من عدم الأهلية فى مواجهة المشكلات الأساسية لألمانيا تحت ظل جمهورية فايمار . إذ أخزى الشيوعيون أنفسهم بفشلهم المشهود فى فهم الطبيعة الحقيقية للخطر النازي ، وباستعدادهم كلما سنحت الفرصة لوضع أيديهم فى أيدي النازيين ضد الاشتراكيين الديمقراطيين ، فى الوقت الذى استسلم فيه الاشتراكيون الديمقراطيون لقوى الرجعية من أجل « انتقاذ الجمهورية » وسمحو لمقامهم أن يكون موضع الازدراء المشين بمساوماتهم وتهافتهم على الألمان .

لقد كانت هذه الاتجاهات ظاهرة فى وضوح ، حتى قبل تفشى الكساد الفظيع الذى أسلم البلاد الى الكارثة الاقتصادية ، ومكن للنازيين أن يضموا من ورائهم كتلة الجماهير اليائسة الضائعة ، التى حملتهم فى النهاية الى ذروة الحكم . واستطردا على ذلك ، يمكن أن نذكر أن المقاومة الناجحة ضد النازيين عقب هذا الانهيار ، كانت أبعد ما تكون عن قدرة الحركة العمالية الألمانية أثناء ملايسات عام ١٩٣٣ ، ومع ذلك فقد كان الأمر صدمة عنيفة للاشتراكيين فى الدول الأخرى ، إذ يرون الاشتراكيين الألمان الذين كانوا يوماً أولى قوة وعزم ، قد أصبحوا مضطرين لأن يسمحوا بتصفية حركتهم ، دون محاولة توجيه ضربة واحدة فى سبيل الدفاع .

لقد انحصرت القوة المؤثرة للاشتراكية العالمية فى حدود ضيقة جداً ، بعد أن أزلت ألمانيا وإيطاليا كل لون من ألوان الاشتراكية على إطلاقها ، وأصبحت الدولية العمالية والاشتراكية فى الواقع منذ عام ١٩٣٣ وما تلاها ، أقل من مجرد ارتباط مهزوز بين الأحزاب البريطانية والفرنسية من ناحية ، وتلك الأحزاب المماثلة فى بعض الدول الصغيرة المعينة بغرب أوروبا من ناحية أخرى . وفقد

الفرنسيون الكيان الأساسي لحزب الطبقة العاملة بعد أن أسلموها إلى الشيوعيين ، بينما وجه البريطانيون بالهزيمة العمالية المرة في الانتخابات العامة لسنة ١٩٣١ . أما في أوروبا الشرقية فقد انطقت أضواء الاشتراكية الديمقراطية في معظم أقطارها ، وانخسفت كلية في الاتحاد السوفيتي . وهناك خارج أوروبا ، اختفت الاشتراكية تماما في الولايات المتحدة ، وفشلت في دق جدران عميقة لها في أي جزء من القارة الأمريكية . ولم يكن هناك أي وجود مؤثر لاية أحزاب اشتراكية في أي دولة بآسيا أو أفريقيا ، بينما لم تشهد استراليا ولا شيئا ضئيلا من الاشتراكية في مرحلة التكوين ، على الرغم من أن العمال فيها كانوا على قدر من النفوذ السياسي . ولم يكن هناك أي ميل لاجتاد رابطة مشتركة مع الاشتراكية في أوروبا الغربية . وحتى التقدم الاشتراكي الملحوظ ناما في اسكنديناوه ، والعناصر الاشتراكية البارزة في الحركة الجمهورية الأسبانية ، لم تكن إلا تعويضا ضئيلا بالنسبة لانحسار الاشتراكية الديمقراطية ، التي جرفها الانتصار النازي بألمانيا في جلاء إلى خمود .

ولم تكن الشيوعية بأسعد حالا ، فقد كان الكومينترن في واقع الأمر خاضعا تماما للروس ، ووجهت هذه الشيوعية بما بدا أنه هزيمة لها نكراه في الصين . ولم يكن لأي حزب شيوعي خارج الاتحاد السوفيتي أهمية حقيقية ، اللهم إلا الحزب الفرنسي على هون ما ، إذ بدت قدرته على التأثير في مجريات الأمور بفرنسا منعدمة في الغالب الأعم . أما الأحزاب الشيوعية السرية في أوروبا الشرقية ، وتلك الأحزاب الشيوعية الأجنحة في أمريكا اللاتينية (أي التي كانت كالجنين في بطن أمه في طور التكوين) فلم تكن في الواقع شيئا مذكورا . وبطبيعة الحال ، لم يكن هناك جديد في شأن الاشتراكية بتلك المناطق ، التي كانت مجرد حركة لاقلية ضعيفة في أغلب بلاد العالم خارج غرب أوروبا . ولكن حتى ذلك الحين ، وعلى ما كانت فيه الاشتراكية هناك من ضعف ، فقد بدا أنها كانت تتقدم وتكسب انصارا جددا ، إلى أن كانت سنة ١٩٣٣ حيث ظهر أنها قد أخذت تفقد الأرض التي كسبتها في كل مكان . وحتى في النمسا التي كرس الاشتراكيون فيها عزائمهم للكفاح ضد الرجعية ، سبقت الاشتراكية إلى التعهقر في صرامة لتواجه التهديد الجديد الموثق بانتصار النازية في ألمانيا .

وما من جدل في أن التراجع العالمي المدى لقضية الاشتراكية ، كان ملائما للإبقاء على الرأسمالية . ولكن يجب هنا أن أكرر مرة أخرى ، أن الرأسمالية لم تكن هي العامل الرئيسي في الوصول بالاشتراكية إلى هذا التراجع . فالحق أن النظام الرأسمالي عبر تاريخه ، لم تكن هيئته أبدا أهون شأننا مما كان عليه وضعه في عام ١٩٣٣ . لقد كان هذا هو أبرز ما في الوضع الرأسمالي بالولايات المتحدة ، حيث أقيمت مسئولية الكساد العارم بحق على بيوت الأعمال الكبرى ، وحيث تقدمت الراديكالية الاجتماعية - ولو أنها ليست هي الاشتراكية -

بخطوات سريعة غير مسبوقه ، تحت ضغط الافلاس المتواتر والبطالة الشاملة . وما من شك فى ان انكسار حكومة العمال فى بريطانيا العظمى عام ١٩٣١ قد حمل فى طياته النصر للقوى الرأسمالية ، ولكن حتى هناك فى بريطانيا ، كان الكساد هو الذى هبط بالهبة الرأسمالية . وأخيرا فى ألمانيا ، بالرغم من أن هتلر قد وأد الراديكالية الاقتصادية التى ظهرت بها النازية فى أطوارها الأولى ، وجعل من الرأسمالية الوطنية حليفا له فى القضاء على الحركة العمالية ، فإن النصر الجوهري هناك لم ينته الى الرأسماليين ، وإنما انتهى النصر الى القومية العنصرية ، التى أغرقت البلاد فى صراع عسكرى حتمى من أجل السيطرة العالمية، ذلك الصراع الذى كانت الرأسمالية فيه كاسبة فحسب ، بمقدار إخضاع أطماعها فى الربح للمطالب المنهكة لعنوان عنصرى .

وبالاختصار ، لم تكن الفاشية فى ثلاثينيات القرن العشرين ، حيث لعبت النازية دورها القيادى أولا وأخيرا ، لم تكن الفاشية هى « الرمية الأخيرة » للرأسمالية فى طور الغناء بكل تأكيد ، ولا هى تحقيق للتسلط الرأسمالى فى تشكيل السياسة القومية والدولية ، وإنما كانت الفاشية هى التعبير عن الفرائز القومية والعنصرية ذات الجنور الضاربة ، التى ارتفعت فورتها الى نقطة الغليان ، بحكم الضيق الاقتصاد الخائى ، والتى عبرت عن ذاتها فى استعلاء ، بأساليب تمارس فيها الدوافع الاقتصادية دورا ثانويا فحسب ، ولو أنه دور هام .

الفصل الثالث

بريطانيا العظمى في ثلاثينيات القرن العشرين

عندما منى حزب العمال البريطاني بالهزيمة المبررة في الانتخابات العامة لسنة ١٩٣١ ، كان واجبه الأساسي لأول مرة في تاريخه ، هو أن يواجه الائتلاف القومى الكبير لخصوم الحزب . فقد كان هناك فى معظم الدوائر عراك ناشب بين مرشح للعمال ومرشح للائتلاف ، حيث اتحدت الأجنحة الثلاثة لحزب الأحرار فى معارضة له على طول الخط . كذلك كان هناك انتقاص جوهرى فى أصوات الناخبين من جماعات الطبقة الوسطى ، وهى الجماعات التى كانت قد اتحدت مع حزب العمال فى عام ١٩٢٩ . وعلى الجملة ، فقد هبطت حصيلة العمال بمليونين اثنين ، بينما ارتفعت حصيلة المحافظين بأكثر من ثلاثة ملايين ، وفقد الأحرار - بكل جماعاتهم - ما يقرب من ثلاثة ملايين من الأصوات .

وكانت الأصوات التى أعطيت لاتباع ماكندونالد باسم « العمل القومى » ، والحزب الجديد للسير أوزوالد موزلى ، والشيوخيين الستة والعشرين ، ضئيلة للغاية ، إذ كانت حصيلتها العامة تقل مليوناً عما كانت عليه فى عام ١٩٢٩

وبتطبيق هذه النتائج على المقاعد المكتسوبة ، كانت الخسائر أبلغ دماراً ، فقد هبط النواب العماليون من ٢٥٩ نائباً عام ١٩٢٩ ، الى مجرد حفنة من ٤٦ نائباً عام ١٩٣١ ، ولكن بالإضافة الى ذلك ، كان هناك ستة من المستقلين ، نجح ثلاثة منهم تحت رعاية حزب العمال المستقلين ، والثلاثة الآخرون كان من بينهم اثنان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً فى الحقيقة بحزب العمال المستقلين . وفازت مجموعة « العمل القومى » بثلاثة عشر مقعداً ، بمعونة الائتلاف . أما الحزب الجديد الذى نزل بأربعة وعشرين مرشحاً بدلاً من أربعائة مرشح كان يعد بانزوالهم فى الميدان ، فقد فشل هو والشيوخيون فى الحصول حتى على مقعد واحد فى البرلمان . ومن بين الستة والأربعين نائباً الذين انتخبوا على مبادئ حزب العمال ، كان نصفهم بالكامل (٢٣) من مرشحي عمال المناجم ، وكان تسعة آخرون من المرشحين الرسميين لانتخابات العمال ، ولم يبق الا ثلاثة عشر من النواب المرشحين لأحزاب العمال الفرعية ، حيث كان بعضهم من النقابيين العماليين . وكذلك هبط نصيب الحزب التعاونى الى

ممثل واحد فحسب . وقد بلغت المقاعد العمالية المقنونة ٥٠ مقعداً في لندن و ٢٩ مقعداً في لانكشير و ٢٤ في سكوتلاند و ٣٣ في يوركشير . أما ويلز فقد كانت احسن نسبياً اذ خسر العمال فيها عشرة مقاعد من خمسة وعشرين مقعداً ، بينما لم تترك انتخابات عام ١٩٣١ لحزب العمال أى مقعد في جنوب انجلترا وخارج لندن ، اللهم الا مقعداً واحداً للسير ستافورد كريس في منطقة الغرب . ولم ينجح من وزراء الحكومة العمالية الا وزير واحد هو لانزبرى ، حيث كان ظهيراً في مجلس العموم الجديد هما آتلى وكريس . أما هندرسون وكلاينز ، ودالتون ، وجرينود ، وموريسون ، وشينويل ، وسوزان لورنس ، والن ويلكينسون ، ومارجريت بونفيلد فقد كانوا جميعهم من الخاسرين . بينما انتقل كل من ويب ونويل باكستون الى مجلس اللوردات .

وهكذا كان الممثلون لحزب العمال قلة ضعيفة العدد ، لم تلبث ان نزلت المزيد من جراحها بعد اشهر قليلة من الانتخابات العامة ، بانشقاق حزب العمال المستقل . ذلك ان حزب العمال المستقل كما اثرنا الى ذلك من قبل (في الفصل الواحد والعشرين من الجزء الرابع من هذه الموسوعة) قد بدأ منذ بعيد عراكه مع الحزب بصدد سياسة الحزب ونظامه ، ووصلت الامور الى الحد الذى كان فيه نواب العمال المستقلين ، يرفضون في البرلمان الاستجابة لتعليمات الحزب ، يأخذون انفسهم في الواقع بتنظيم خاص بهم في البرلمان ، على نحو كان مقلداً لزعامة حزب العمال .

وقد حركت زعامة ماكستون هذه الاتجاهات بعد الانتخابات ، بحيث لم يكن هناك بد في عام ١٩٣٢ من حدوث التصدع وعزل هؤلاء العمال المستقلين ، الذين كانوا مع ذلك اقلية دائبة السعى للبقاء في حظيرة العمال .

وقد كان ضعف حزب العمال في القدرة على المناقشات البرلمانية ، حوازياً لضعفه في النسبة العددية . ثم ان هندرسون قد أعيد انتخابه زعيماً للحزب ، ورغم عدم حصوله على مقعد في البرلمان ، ورغم وجوده معظم الوقت خارج انجلترا لرأس مؤتمر نزع السلاح ، الذى بدأ بتهامى نحو خاتمته المشؤمة ، فأصبح لانزبرى في غيابه رئيساً للمجموعة البرلمانية ، وأصبح آتلى نائباً للرئيس . وقد عاد هندرسون الى مجلس العموم في سبتمبر ١٩٣٣ ، ولكنه كان قد استقال من الزعامة بالفعل منذ عام مضى « تلك الزعامة التى حملها لانزبرى من بعده » .

وعلى وجه العموم ، كان الاثر الفوري لهزيمة ١٩٣١ هو دفع حزب العمال في الاتجاه اليسارى ، اذ كان هناك اعتقاد واسع المدى ، بأن سقوط الحكومة العمالية كان مرجعه الى « قبضة رجال البنوك » ، بتوجيه من مونتاجو نورمان محافظ بنك انجلترا ، وكان هناك تصميم قاطع على عدم وقوع للعمال مرة أخرى في مثل هذا الاسلوب ، وفي الوقت نفسه ، أو على الاقل

بعد أن بدأت تنحسر موجة الصدمة الفورية للكارثة ، أخذت المناقشات تجرى تُرى أن للكارثة أسبابا أبعد مدى ، حيث لم تكن هناك سياسة واضحة ولا برنامج محدد للحكومة العمالية الثانية ، وأنه لابد للعاملين عند عودتهم الى الحكومة بأغلبية كبيرة أو غير كبيرة ، من وجود مثل هذا البرنامج المفصل. كما أسلمت بعض هذه المناقشات الى فكرة انشاء المكتب الجديد للأبحاث الغاية ، الذى ستحدث عنه فى هذا الفصل .

لقد كان هناك اتفاق عام ، على أنه لا بد من تأمين بنك إنجلترا ووضعه تماما تحت رقابة الخزانة العامة ، وأنه يجب على حزب العمال أن يبدأ فى اعداد برنامج جديد يربط الحزب بعمل اشتراكى محدد ، يتضمن الملكية العمامة لصناعات الوقود والقوى ، بما فيها الفحم والكهربا ، وكذلك خدمات النقل الجوهرية ، على أن تقدم التقارير الخاصة بهذا الشأن الى مؤتمر الحزب . وعندما قدم التقريران الأولان من هذه التقارير الى مؤتمر ليستر عام ١٩٣٢ ، كان واضحا فيهما تماما ذلك الميل الى اليسار . أما التأمين الخاص بالمالية والبنوك ، فقد حث على تأمين بنك إنجلترا ، بينما توقف عن اقتراح تأمين البنوك الكبيرة الأخرى ، ولو أن تأمين هذه البنوك كان يعتبر عند كثير من الاشتراكيين أساسا لتهييط اقتصادى فعال .

وقد حدث بعد ذلك تعديل بأغلبية ضئيلة قضى بتأمينها ، وكانت النتيجة انتصارا للعصبة الاشتراكية التى تألفت حديثا . وكان الموضوع الثانى فى المناقشة خاصا بالتمثيل النقابى فى مجالس ادارة الصناعات والخدمات المؤممة ، وقد نص التقرير على اقتراح تشكيل المجالس كاملة بالتعيين من قبل الحكومة ، مما كان موضع انتقاد مثير . ولما كان مؤتمر النقابات لم يحسم الأمر بقرار محدد ، فقد طوى البحث فى هذا الشأن على أن يكون موضع النقاش فى وقت آخر .

وفى الوقت نفسه ، كانت هناك علامات ظاهرة على تزايد القلق فى البلاد . وخاصة فى المناطق الكاسدة والمدن الكبرى التى تعاني من قسوة البطالة ، وهى التى استمرت فى تفاقمها بعد تشكيل الحكومة القومية للبلاد . فقد نظمت فى عام ١٩٣٢ حركة جديدة يقودها الشيوعيون باسم « زحف الجوع » ، قابلها العمال بتأييد واسع النطاق ، كما كان هناك سحق كبير على الاقتطاعات التى فرضتها الحكومة فى الارباح والخدمات الاجتماعية . وقد استمرت حملات الزحف والاحتجاجات بين الحين والحين خلال العامين التاليين ، كمظاهرات « النعش الاسود » التى نظمها وال هانيجتون ، عندما رقد المتعطلون أرضا عبر الطريق فى شارع اوكسفورد ، سامة تزاحم الناس حين الانصراف ، وحملوا نعشا به دمية مع أسطورة دينية تقول « لقد منمت عنه معونة الشتاء » . ومع ذلك ، فقد كانت هذه المظاهرات محمولة بالعراك الدائر بين النقابيين العماليين

اليمينيين في جانب ، والشبوعيين والعماليين اليساريين في الجانب الآخر .
واخيرا في عام ١٩٣٣ بطل مجلس نقابات العمال محاولة لادراج المتعطلين في
حركة ذات صبغة رسمية ، تحت رعاية تلك المجالس العمالية المحلية ، التي
كانت مستعدة لقبول زعامته . ولكن المحاولة كانت غير حارة (بين بين) ،
فقوبلت بنجاح ضئيل ، في مواجهة حركة اللجنة القومية للعمال المتعطلين التي
يسيطر عليها الشيوعيون ، والتي كانت راسخة في المراكز الصناعية الرئيسية .

والواقع ان مؤتمر ليستر كان في عمومه نصرا لليسار ، ولكنه كان نصرا
عابرا ، اذ كان حزب العمال نفسه خارج البرلمان ، تحت قيادة رجال مرتبطين
اشد الارتباط بالحكومة العمالية السابقة ، من الذين كانوا قبل سقوطها على
استعداد للادعان لخصومهم الى مدى بعيد ، ولم يمض وقت طويل حتى
سيطروا على الحزب مرة أخرى .

ومع ان المعارضة السياسية كانت نشيطة ذات صوت مسموع ، الا انها
في الحقيقة لم تكن قوية ، اذ كانت تتكون بعمد عام ١٩٣٢ من فريق من
انثبوعيين ، ومن العصبة الاشتراكية بصفة خاصة ، ثم من المستقلين العماليين
المشلوحين من حزب العمال .

والعصبة الاشتراكية كانت في الواقع نتاجا لتجمع متعدد الاطراف .
ففي نهاية ١٩٣٢ عندما بدأ الكساد بنوء بكله ، وحكومة العمال ظاهرة العجز
في مواجهته ، بدأت جماعة من الاشتراكيين - بدعوة منى ومن زوجتى ، لكل
من لويد صاحب مجلة ستيتسمان ، وويليز وميتشيسون وبلير من الجمعية
التعاونية للبيع بالجملة وغيرهم آخرين - في الاجتماع بأبستن لودج في اسكس
بمقاطعة وارويك التي كان روبرت بلانشفورد قد حول شبابها للاشتراكية ،
حيث اقمنا جمعية جديدة للاستعلامات والدعاية الاشتراكية ، على اساس من
العضوية الفردية ، لتكون عاى ارتباط وثيق بحزب العمال . وقد ضمت
الجماعة ارنست ييفن رئيسا ، وآلف ووكريس وغيرهم أعضاء ، وتوفرت على
اعداد برنامج في صورة محاضرات ونشرات .

وقد دعمت الجماعة نفسها منذ البداية بمصادر متعددة ، كانت
اقواها مجموعة الاشتراكيين الجامعيين السابقين من امثل هيو جيتسكل ،
واخرين من الذين تقلدوا بعد ذلك مراكز في حكومة العمال الثالثة .

وبعد ذلك بوقت قصير تكونت جماعة أخرى من عناصر مماثلة ، باسم
المكتب الجديد للأبحاث الغابية ، كرست نفسها منذ ركود الجمعية الغابية الاولى
لاغراض البحث التي كانت تقوم بها تلك الجمعية في ابان نهضتها . وقد لوحظ
في اختيار اسم «الغابية الجديدة» تأكيد معنى الاستمرار لتقاليد الجمعية
السالفة ، فضلا عن انها قد حظيت بمساهمة المجلس التنفيذي السابق لتلك

الجمعية ، وتعفيد كل من هندرسون وهيوالتون وليونارد وولف خبر العلاقات الدولية وشئون المستعمرات ، ثم روبسون الأستاذ بكلية لندن للاقتصاديات ، وكذلك أسرة ويب . وقد قام كل من رودلف وروبسون وأنا (المؤلف) بأعداد برنامج شامل للبحث في قطاعات ثلاثة ، دولية وسياسية واقتصادية .

وكانت فكرتي تقوم على اعتبار كل من المكتب الجديد للأبحاث الفابية ، وجماعة الاعلام والدعوة الاشتراكية ، فريقين متكاملين ، بحيث ينهض المكتب بالبحث وتقوم الجماعة بالدعوة لنتائج هذا البحث . ولكن هذه الخطة لم تتحقق في الواقع العملي ، اذ اخذت جماعة حزب العمال المستقلة في صيف عام ١٩٣٢ بقيادة وايز ، في عرض اقتراحات تهدف لاندماجها مع جماعة الاعلام والدعوة الاشتراكية في صورة هيئة جديدة يرأسها وايز . وقد ووفق على هذا الاتجاه بعد مناقشة طويلة ، وافرت الأغلبية قرار الاندماج ، وه قرار غير سليم في تقديري ، ولو أنني في ذلك الوقت قد أذعنت له . ثم ما لبثت جماعة الاعلام والدعوة الاشتراكية أن انتهت وجودها نتيجة لذلك الاندماج مع الجماعة المستقلة . أما النتيجة الكبرى لذلك فقد تمثلت في استقالة يفن بطريقته فيها كثير من الضيق ، على نحو كان له تأثيره بعد ذلك ، في موقفه من المثقفين في الحركة الاشتراكية .

أما الهيئة الجديدة فقد اتخذت لنفسها اسم «العصبة الاشتراكية» أحياء لذكرى ويليام موريس ، ولم يلبث وايز أن توفي بعد عام من الاندماج ، حيث حل في مقعد الرئاسة ستافورد كرييس . وقد قدمت استقالتي في ربيع ١٩٣٣ بعد أن احسست ان الخط السياسي الذي اتخذته العصبة بزعامة وايز ، كان لا بد له أن يلتقي في صدام مباشر وغير مثمر مع الحزب الرسمي للعمال .

أما المكتب الجديد للأبحاث الفابية ، باعتباره منظمة منفصلة ، فلم يتأثر بهذا الموقف ، بل مضى في رسالته وفقا لبرنامجها الخاص . وقد بدأ صغيرا جدا في مرحلته الأولى ، حيث تولى سكرتيرته العامة جون باركر الذي انتخب لبرلمان ١٩٣٥ ، وكنت أنا السكرتير الفخري للمكتب خلال الثلاثينيات ، ثم نما في عدد أعضائه ، وتزايدت شهرته حتى بواكير الحرب العالمية الثانية ، حيث ضم اليه مزيدا من القوى ، من قدامى الجمعية الفابية . وهكذا بعث اسم « الجمعية الفابية » بتأريخها منذ خمسين عاما ، وكذلك بعثت الجمعيات الفابية المحلية ، التي انخفضت يومئذ الى أقل من أصابع اليد الواحدة ، ثم زادت الى أكثر من مائة خلال سنوات الحرب وظل ارتباطها قائما بحزب العمال . وقد أضيفت مادة جديدة الى دستور المكتب الجديد للأبحاث الفابية ، تقضى بالآ اتخاذ أى قرارات سياسية أو تطبع أى نشرات باسم جماعة الفابيان ، بل يكون كل ذلك باسم الأفراد أو المجموعات التي أعدت هذه القرارات أو النشرات . وقد

ترتبت على ذلك نتيجة هامة وعظيمة ، اذ جنبت هذه القاعدة جماعة الفايان ، أن تضع نفسها موضع المنافسة أو المعارضة داخل حزب العمال ، كما مكنت الاشتراكيين على اختلاف آرائهم ، من أن يتعاونوا ويعملوا فى نطاق هذا المكتب الجديد . ولم تكن ثمرة هذا التعاون وذلك البحث المتصل خلال السنوات الطويلة ، مقصورة على هذه القائمة المرفقة للنشرات ، وهذه الدراسات والمكتب والتقارير التى صدرت باسم المكتب الجديد للأبحاث الفابية ، ثم باسم جماعة الفايان بعد نشوب الحرب ، فحسب ، بل كذلك كانت الثمرة ماثلة فى عدد الفايين الذى أعيد انتخابهم لبرلمان ١٩٤٥ ، حيث أصبح أكثر من نصف الوزارة العالية وزراء فايين .

ولم يكن الحال كذلك كما سنرى ، فى قصة العصبة الاشتراكية .

ففى حزب العمال ، لم يكن هندرسون ليلعب الا دورا ضئيلا بعد عام ١٩٣١ ، برغم سكرتاريته الرسمية للحزب ، وذلك بسبب اعتلال صحته من ناحية ، وبسبب انشغاله بمؤتمر نزع السلاح من ناحية أخرى . ومن أجل هذا السبب ، ظل لانزبرى زعيما فى مجلس العموم ، ولو أنه كذلك وقع فريسة للمرض الخطير فى نهاية ١٩٣٣ ، ولم يستأنف زعامته حتى خريف العام التالى ، حيث كان آتى يقود الجبهة بمساعدة آرثر جرينود ، الذى عاد الى المجلس فى انتخاب فرعى . وقد توفى هندرسون عام ١٩٣٥ بعد أسابيع قليلة من مؤتمر برايتون ، الذى تمرد عليه حضوره لشدة المرض ، والذى انتخب فيه نائبه ميدلتون ليخلفه على أساس محدد مفهوم ، هو ألا تكون له الزعامة فى البرلمان . ولا ريب فى أن هناك بعض الظن بأن هذا التغيير فى الزعامة ، سواء فى البرلمان أو فى الخارج ، قد أدى الى مزيد من الفموض فى موقف ، هو فى واقعه غامض مبهم .

ذلك أن هذه الأحداث كلها قد جرت فى مواجهة ظروف من الكساد العالمى ، فبلغت البطالة مزيدا من الحدة فى عامى ١٩٣٢ و ١٩٣٣ - لا سيما فى صناعة بناء السفن ومراكز المحركات الثقيلة وحقول الفحم - بينما الحكومة القائمة لا تعرف شيئا يمكن به أن تعالج الأمر . ولم تكن التعريفية العامة التى حددتها ، بقدرة طبعها على أن تصنع شيئا لتجارة الصادرات ، التى كانت أسوأ ما طحنته المحنة . أما بالنسبة لأولئك الذين استطاعوا أن يحتفظوا بأصالهم ، أو أن يجدوا لأنفسهم أعمالا جديدة ، فقد خفف من آثار الكساد عليهم ، ذلك الانخفاض الكبير الذى دعا اليه الكساد فى أسعار المنتجات الأساسية ، والمواد الغذائية . وفى هذه الظروف ، انفتحت فترة بين هؤلاء العمال الموجودين فى مناطق وصناعات كاسدة ، وأولئك العمال الذين كان وضعهم أحسن املا . وقد حال ذلك دون تقدم الاجراءات الجماعية ، كما كان مفروضا على نحو آخر . بل انه ساعد تلك النقابات التى لم يكن أعضاؤها قد تأثروا كثيرا بالكساد ، فى

الابقاء على موقعها ، بينما منعها من الاتحاد فى تضامن لمعونة المتعطلين . وقد عينت الحكومة بالإضافة الى التخفيضات التى أجرتها فى اعانة المتعطلين عام ١٩٣١ ، لجنة ملكية قبل نهاية ذلك العام ، للتحقيق فى مشكلة التأمين ضد البطالة ، واعداد تقرير عن صور العلاج . ومن مناقشات هذه اللجنة ، صدر قانون التأمين ضد البطالة عام ١٩٣٤ . وقد صنف هذا القانون المتعطلين فى البراقع على مراتب ثلاث :

• أولها - أولئك الذين كان يمكن مواجهة احتياجاتهم بطريقة التأمين المعان .
• وثانيها - أولئك الذين كانوا فى حاجة الى مساعدة أكثر من الارصدة القومية بعد أن استهلكت مطلوباتهم التأمينية .

• وثالثها - أولئك الذين كانوا اما غير صالحين للادراج تحت هاتين المرتبتين ، واما قد استنفدوا مطلوباتهم المحدودة فى المرتبتين معا . وهؤلاء لم يكونوا صالحين الا للمعونة العامة على أسس محلية وفقا لقانون الفقر ، ويخضعون لاعانة العجز فى هذا القانون ، ولشروط تختلف من مكان الى مكان ، تبعا لوضع اللجان المحلية للمعونة العامة .

وقد شكل القانون مكتب مساعدة المتعطلين القومى ، لاجراء تنفيذ المادة الثانية من هذه الصيغ المتقدمة ، مع تعليمات للمكتب بان يقرر معدله الخاص من المعونة . وقد أصدر المكتب فى ديسمبر ١٩٣٤ معدله المقترح ، وأدرج اقتطاعات عام ١٩٣١ التى كانت قد أعيدت فى باكورة ذلك العام كوسيلة للانعاش من الكساد الكبير . وسرعان ما أصبح واضحا عندما أذيعت هذه المعدلات الجديدة ، أن كثيرين من العمال المتعطلين ، سوف يحصلون وفقا لهذه المعدلات على أقل مما كانوا يحصلون عليه وفقا للاجراءات السابقة المعمول بها . فأتبع ذلك قلق متزايد ، واضطر مكتب مساعدة المتعطلين الى سحب معدله المقترح وإعادة النظر مرة أخرى . ثم كانت النتيجة ايجاد معدل جديد فى عام ١٩٣٦ ، تخففت به اساليب الاختبار البقيضة الى درجة ملحوظة ، وهى التى كانت أصل المتاعب . وقد بدأت هذه التعديلات من نطاق اضطرابات المتعطلين ، حيث عنيت حركتهم بعد ذلك باللاحاح على تدخل الحكومة لمساعدة المناطق الكاسدة أكثر من عنايتها بالمطالب الخاصة بتحسين معاملة المتعطلين .

وقد بدأت مناطق الكساد فى تنظيم مظاهرات الجوع بين عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ تحت قيادة الشيوعيين على وجه الخصوص ، ولكن هذه المظاهرات لم تحظ بكثير من اهتمام الرأى العام ، بسبب التحسن الذى أخذ يطرأ على الأحوال الصناعية .

والواقع أن مركز الاهتمام فى ذلك الوقت قد تحول بصفة رئيسية من المشكلات المحلية الى الشؤون الدولية ، لا سيما ذلك الكفاح المناهض للفاشية ،

في صدد العدوان الإيطالي على أثيوبيا ، وفي صدد الحرب الأهلية بأسبانيا . وقد كان هذا التحول في الاهتمام طبيعيا ، عندما استولى النازيون على السلطة في عام ١٩٣٣ ، وحطموا حركة الطبقة العمالية الألمانية . وفي نهاية ذلك العام ، انتهت أسوأ مرحلة للكساد العالمي ، ومضى روزفلت بإجراءاته القوية المؤثرة من أجل تحسين الأحوال ، والتي تسمى بالنيوديل . وقد ظهرت بوادر التحسن في أسعار المواد الغذائية الأولية وكذلك السلع ، كما حظيت القيود التي حلت من سياسة التعريف الجمركية بتقدير بالغ ، في بلاد تعتمد على هذا النحو من التجارة الخارجية مثل بريطانيا العظمى . وهكذا كانت سنة ١٩٣٤ ، سنة تحسن اقتصادي بكل تأكيد ، وكانت تعنى بالنسبة لبريطانيا على الأقل ، انخفاض درجة التوتر الاقتصادي والسياسي . وكما رأينا ، فقد أعيدت في الربيع اقتطاعات عام ١٩٣١ ، التي أجريت في الخدمات الاجتماعية ، وفي انتخابات مارس عام ١٩٣٤ ، حصل حزب العمال لأول مرة على أغلبية واضحة بمجلس مقاطعة لندن ، وحصل على السلطة فيها منذ ذلك الحين .

وفي مواجهة هذه الاتجاهات المواتية ، كانت هناك تطورات غير مواتية تماما فيما وراء البحار ، ففي النمسا وقعت الحرب الأهلية في فبراير ، التي أطاح فيها الاشتراكيون المسيحيون من أتباع دولفوس بالاشتراكيين النمساويين ، ثم أقام دولفوس ديكتاتوريته الهشة ، ليغتال بعد ذلك في يوليو ويحل في محله شوشنيج ، الذي حاول مفاوضة موسوليني على أمل حماية النمسا ضد هتلر . وفي الشرق الأقصى نصب اليابانيون إمبراطورا ألوية في أيديهم على رأس الدولة المفتعلة ، مانشوكو ، ومضوا في إبريل يخرقون اتفاقية الدول التسع التي تنظم التدخل في شئون الصين . وفي مايو أقيمت ديكتاتورية في بلغاريا بطريق الهجوم الخاطف ، وفي يونيو وقع « حمام الدم » الذي نصبه هتلر على حساب روم وأوكرانيا . وبعد ذلك بثلاثة أشهر ، أصبح هتلر رئيسا لجمهورية ألمانيا بعد موت هيندنبيرج ، وظفر بالسلطة المطلقة في الشئون الألمانية .

وفي فرنسا ، على ذلك الحين ، أدت اذاعة فضيحة ستافسكي الى سقوط الحكومة الفرنسية ، حيث حلت في محلها حكومة أكثر رجعية برئاسة دوميرج . وقد أدى هذا في يوليو ١٩٣٤ الى أن يقر الشيوعيون الفرنسيون والاشتراكيون تشكيل جبهة متحدة ، كما أدت في شهر أكتوبر الى إعادة توحيد نقابات العمال الفرنسية في المؤتمر العام للعمل . وقبل وقوع هذا الحادث الأخير ، كانت الجبهة المتحدة قد انتشرت في سبتمبر ابتداء من فرنسا حتى أسبانيا ، وتبعها بعد ذلك في أكتوبر حركة إضراب واسعة شاملة ، كانت مقسمة للحرب الأهلية . وفي نوفمبر ، كسب الديموقراطيون من أتباع روزفلت انتخابات الكونجرس في الولايات المتحدة . وفي ديسمبر اغتيل كيروف في ظروف

غامضة بليننجراد ، كما ألغت اليابان معاهدة واشنطن البحرية فى الشرق الأقصى .

وهكذا بعد عام ١٩٣٤ عاد التقدم الفاشيستي فى الخارج ، والخطر المتزايد فى الشرق الأقصى ، ولكنه كان كذلك عام التركيز ضد الفاشية فى فرنسا وأسبانيا . وقد كان طبيعيا أن ينتهز الشيوعيون والعمال المستقلون فى بريطانيا العظمى هذه الفرصة للإسراع بخلق جبهة متحدة مماثلة ، ولكنهم ووجهوا برفض قاطع من حزب العمال ، الذى أعلن أن الجبهة المتحدة الحقيقية الوحيدة ، هى التى تتكون منه ومن مؤتمر النقابات العمالية والاتحاد التعاوني، وهم الذين يشتركون جميعا فى المجلس القومى للعمل ، ثم أعاد تأكيد عداوته لأى نوع من الديكتاتورية ، كما أعاد تأكيد ثقته فى « حكومة ديموقراطية ونظام انتخابى حر وجهاز برلمانى نشيط وكفء من أجل الوصول الى قرارات فعالة بعد اتاحة الفرص المناسبة للمناقشة والنقد » . وفى مؤتمر الحزب فى ذلك العام ، أقر المجلس التنفيذى لحزب العمال مشروع بيان جديد للسياسة العامة، الى جانب عدد من تقارير السياسة الاضافية حول موضوعات خاصة ، وهو بيان يديل لبيان « الاشتراكية والأمة » وممنون باسم « من أجل الاشتراكية والسلام » . وقد قدمت العصبة الاشتراكية تعديلات لا تقل عن ٧٥ تعديلا ، مقابلة لكل السياسة التى نادى بها المجلس التنفيذى ، وبذلك تكون قد تحدث الجميع ، مع أنها تأكدت عمليا انها لن تنجح فى تعديل مشروع البرنامج فى أية نقطة بعينها ، عن طريق إثارة رغبة بقية المؤتمر فى الدفاع عنها . وانى على يقين من أنها باتخاذها هذا الطريق ، تكون قد ارتكبت غلطة كبيرة . وقد اكتشفها فى النهاية أصحاب الجناح اليسارى ، الذين أرادوا الاستمرار فى العمل داخل حزب العمال بدلا من أن ينشقوا عنه . ولكن تحدى العصبة لسياسة المجلس التنفيذى جميعها ، وقبولها فى الوقت نفسه للجبهة المتحدة مع الشيوعيين فى مواجهة عدا المجلس التنفيذى ، كان من المؤكد أن يجعل وضعها داخل الحزب شيئا غير مقبول ، وذلك فى الوقت الذى كان هناك عطف كاف على بعض مقترحاتها ، التى كان مقدرا لها أن تنجح ، لو أنها قدمت مستقلة بذاتها ، بدلا من أن تكون جزءا من التحدى الشامل . والواقع أن بيان « من أجل الاشتراكية والسلام » لم يكن وثيقة رجيية ، ولكنه كان بالأحرى تقدما ملموسا عما سبقه بوصفه بيانا للأهداف الاشتراكية . وهو يبدأ بوضع خمسة مبادئ عامة ، يمكن أن تساعد الحزب فى تحديد أهدافه . وأول هذه المبادئ الخمسة « التزام الحزب بأن يعمل للسلام عن طريق إزالة الاسباب العميقة لأشكال النزاع الدولى ، ويكون سبيله فى ذلك بالتشاور والتحكيم ، وبالتخلي عن اعتبار الحرب أداة للسياسة القومية، وبنزاع المصالح،

وبالتعاون في نطاق عصبة الأمم ومع الدول التي لم تصبح بعد أعضاء في
العصبة (١) .

أما المبدأ الثاني فيقرر تأمين كل عضو في المجتمع على مستوى مرض
للعيش ، مع فرصة مساوية للرجال والنساء على السواء . وينص المبدأ الثالث
على تحويل الصناعة من صراع طائش من أجل الكسب الخاص ، الى اقتصاد
وطني مخطط يكون هدفه خدمة المجتمع . ويتناول المبدأ الرابع التوسع
الديموقراطي في التعليم والصحة والخدمة الاجتماعية الأخرى . وأخيرا يعالج
المبدأ الخامس التشريع الضرائبي الذي يجب تعديله ليتضمن النص اللازم لاقرار
وتحسين الجهاز القومي للصناعة (أى الاستثمار) ولاستخدام الفائض الذي
يخلقه الجهد الاجتماعي من أجل الصالح العام .

لقد بدأت العصبة الاشتراكية بتحدى هذه المبادئ ، ولم يكن ذلك لعدم
موافقتها عليها ، ولكن لأنها لم تكن واضحة لدرجة جعلها تشكل أى التزام محدد
لأى حكومة قادمة . فلم يكن هذا هو الهدف من هذه المبادئ ، اذ كان البيان
في صيغة توهم بالأهداف بعيدة المدى ، أكثر منه برنامجا لحكومة تنهض بأعباء
الحكم .

والحق ، ان هذا البيان كان يحتوى على عدد من الاقتراحات المفصلة ، ولكنه
اغفل عن عمد ، توضيح أى من هذه الاقتراحات سوف يدرج في البرنامج الراهن
لحكومة عمالية ، خلال دورتها الأولى في الحكم . ولقد كان البيان في جزئه
الختامي برلمانيا ودستوريا بكل تأكيد ، عندما أعلن عن تصهده بالفناء مجلس
اللوردات ، ووعده باتخاذ اجراءات الالغاء حالما يقف اللوردات لتعويق تنفيذ
برنامجهم . وكذلك الشأن عندما أعلن عن الحاجة الماسة لاصلاح مجلس العموم ،
الامر الذي تناوله تقرير خاص قدم في مؤتمر الحزب لعام ١٩٣٤ . أما ما كانت
تعترض عليه العصبة الاشتراكية ، فهو أولا ، عدم وجود برنامج محدد عاجل ،
وثانيا الالتزام الصريح بالوسائل الدستورية ، دون اعتبار لأى تصرف يتخذه
معارضو حزب العمال لهزيمة اجراءاته . فقد أرادت العصبة التزاما ليس فيه
نزاع لاتخاذ « تقدم حاسم في غضون خمسة أعوام ، نحو تحقيق الاشتراكية
في بريطانيا » ، ويتضمن تغييرا حاسما في « كل قاعدة الانتاج والتوزيع ، وذلك
حتى يمكن الانتفاع بطاقة الانتاج لتلبية احتياجات الشعب ، طبقا لاقتصاد
مخطط » . وقد قدم سير ستافورد كريس مقترحات العصبة للتعديل على هذا
الاساس ، بينما طالب دالتون عن المجلس التنفيذي ، بسحب التعديل ، ووعده
باصدار بيان أوضح ، يحتوى في طياته البرنامج العاجل لحزب العمال . ولكن

(١) وبلاحظ ان الاتحاد السوفييتي اشترك في العصبة في سبتمبر عام ١٩٣٤ بعد اصدار
هذا البيان .

العصبة رفضت سحب التعديل ، وهزمت بأكثر من عشرة الى واحد ، بعدما هاجم هربرت موريسون ما وصفه بالدافع الشيوعي وراء التعديل . ومع هذا ، فقد أصرت العصبة ، وراحت بعدد من التعديلات الأخرى ، تضي في هزائم مماثلة . وفي النهاية تم اقرار بيان « من أجل السلام والاشتراكية » دون أن يغير منه المؤتمر شيئاً . وقد تم معه اقرار بيان خاص عن « الحرب والسلام » وضع بإشراف المجلس القومي للعمل . ويعالج هذا البيان نظاماً مقترحاً للأمن الجماعي عن طريق عصبة الأمم ومنظمة العمل الدولية . وهو يبحث في تدويل الطيران المدني ، وادخال الاتحاد السوفييتي في العصبة ، بينما كان يتقدم خطوة خطوة للاتفاق مع الولايات المتحدة . وقد نادى بالمقاومة الفردية في أي حرب تشرع انتهاكاً لمبادئ العصبة ، ولكنه عارض الاضراب العام ضد الحرب باعتباره عملاً غير مناسب ، في مواجهة التحطيم الذي تلاقه الحركات العمالية الإيطالية والألمانية ، والذي حد من التزاماتها نحو السياسة التي تم اقرارها ، بشأن عقد مؤتمر خاص للثقابات العمالية لتقرير مايجب عمله ازاء خطر الحرب . ولقد لقي هذا البيان كذلك تحدياً من العصبة الاشتراكية ، التي نظرت الى عصبة الأمم على أنها مرتبطة ارتباطاً لازماً بمعاهدة فرساي ، وغير قادرة على أن تصنع شيئاً أكثر من اقرار الأمر الواقع . فطالبت في تعديلها باقامة أولئك الروابط مع الاتحاد السوفييتي ، ودعوة العمال في كل مكان لمقاومة الحرب بكل وسيلة ممكنة لديهم ، بما في ذلك الاضراب العام ، وقد هزمت العصبة الاشتراكية في التصويت على هذا الموضوع كذلك ، ولكن ٦٧٣٠٠٠ صوت من ١٥١٩٠٠٠ كانت ضد هذا البيان بصفة عامة ، وهي أصوات الجماعات اليسارية المتضامنة ، والجماعات التي تدعو لسياسة السلام .

لقد كانت العصبة الاشتراكية في هذه الشؤون تمثل رد فعل عنيف لكثرة عام ١٩٣١ ، ولكن رد الفعل هذا لم يكن كافياً لطردها من حزب العمال مع العمال المستقلين ، وإن يكن قد بلغ من القوة درجة تسلكها في عداد المعارضة الحادة للأوضاع الدستورية ، والبل إليها من جانب زعامة حزب العمال . وفي مؤتمر ليستر عام ١٩٣٢ ، كانت هذه الحالة منتشرة الى المدى الذي خول لها أن تحمل المؤتمر على اتخاذ قرار يدعو الى تأميم مجموعة البنوك المشتركة ، بتأييد من عمال المناجم ورجال السكك الحديدية . ولكن في عام ١٩٣٤ تبلد جانب كبير من رد الفعل اليساري ، اذ كانت زعامة الحزب في أيدي رجال أشد حزماً ، وهم الذين كانوا بارزين في الحكومة العمالية ، وارتبطوا بسياساتها الخاصة بالحل الوسط ، الى أن وقع الخلاف النهائي مع ماك دونالد . ولم يمنع من وقوع هذا ، أن يكون أغلب الزعماء القدامى - ومن بينهم موريسون ودالتون - غير أعضاء في مجلس العموم ، ذلك أنهم كانوا جميعاً أكثر قدرة على تكريس طاقاتهم من أجل احياء الحزب ، وصبغه ببرنامج مدرّوس ، أفضل من برنامج عام ١٩٢٩ أو عام ١٩٣١ . ولم تكن دروس ١٩٣١ ، كما عرّكها الرجال الأشداء من

أمثال موريسون ودالتون وبتيك لورنس ، لعنى ضرورة تخطى حـسـرب العمال عن سياسته القائمة على الدستورية التطورية ، على أنه يجب أن يكون خيرا من ذلك ، أن يكون الحزب مستعدا ببرنامـج عملـى تقوم بتنفيذه الحكومة العمالية التالية . لقد كانوا يحثون السعى من أجل اـغـلـبـية واضحة فى البرلمان ، تلك الأغلبية التى كان افتقارهم إليها فى دورة ١٩٢٩ - ١٩٣١ هو السبب فى كثير من متاعبهم ، حيث لم يكن يدور فى خلدـهم أن الأحزاب البورجوازية، سوف تكون مستعدة للإطاحة بالأوضاع الدستورية من أجل تعويقهم ، وما كانوا يعتقدون ظفرهم بأغلبية لو أنهم أقدموا على تحدى التقاليد البرلمانية . ومن ناحية أخرى فإن العصبية الاشتراكية التى تعزو سقوط حزب العمال ، الى استعداد معارضية للاستناد الى أى وسيلة لهزيمته . أصبحت تشعر بأنه من المؤكد أن هذه السياسة سوف تتكرر فى حانة انتصار العمال فى الانتخابات وأيقنت أن موقف التحدى النزى - وليس الحل الوسط - هو السلى بضمن المزيد من التأييد القوى . وهكذا كان هناك صراع حاد فى الآراء بين اليسار واليمين ، مع فوز الجناح اليمىنى بعد عام ١٩٣٢ ، بكتلة أصوات نقابات العمال - ضد اقتراحات اليساريين الشبيهة بالثورية .

وبعد مؤتمر حزب العمال فى ١٩٣٤ مباشرة ، أصدر حزب العمال سلسلة من التقارير الخاصة ، تتناول المناطق المصابة بالكساد ، وتدعو الى العمل على ازالة مظاهر البطالة المنتشرة ، والتى مازالت قائمة برغم التحسن العام . وقد أصدرت الحكومة القرار الخاص بالمناطق المصابة بالكساد ، لتعيين هيئات لمساعدة هذه المناطق ، ولكن سلطات هذه الهيئات كانت محدودة تماما ، ولذلك سعى حزب العمال فى البرلمان الى زيادتها دون جدوى ، مما دعا مكتب مساعدة المتعطلين الى اصدار مشروع للتنظيمات فى ديسمبر ، أشارت احتجاجا عاما ، وجعلت لجان البطالة المحلية تتوحد خلف حركة جديدة ، نالت التأييد من مجالس النقابات وفروع نقابات العمال . وانضم أعضاء مؤتمر النقابات العمالية الى حركة الاحتجاج عن طريق مجلس العمل القومى ، ولكنهم رفضوا الاعتراف بالحركة القومية للعمال المتعطلين التى يتزعمها الشيوعيون ، كما رفض حزب العمال طلبات عديدة للانضمام من الحزب الشيوعى وحزب العمال المستقلين . وفى فبراير ١٩٣٥ اذاع الحزب الشيوعى بيان سياسته تحت اسم يدعو الى التحلى ، ذلك هو « من أجل بريطانيا السوفيتية » كما اذاع لويد جورج أيضا برنامجه تحت شعار « الرخاء للنظم » دون سابق استشارة مع المجموعات الليبرالية الأخرى . وقد طالب لويد فى برنامجه بتشكيل مجلس اقتصادى أعلى ، تديره لجنة وزارية جديدة ، تقوم بتنفيذ برنامج واسع لتنمية الصناعات الكبيرة ، التى لا يزال جانبها الرئيسى فى قطاع الملكية الخاصة ، على أن تمولها الدولة عند الحاجة . كذلك عرض التعاون مع حكومة قومية لوضع هذا البرنامج موضع التنفيذ ، ولكن شيئا

من هنا لم يتحقق . وبدلاً من ذلك أطاح المحافظون بـرامزي ماكدونالد ،
وأعادوا تشكيل الحكومة التي كان جميع أعضائها من المحافظين تحت
رئاسة بلوين .

لقد أدت مشكلات السياسة الدولية وكذلك الشؤون الداخلية ، إلى
انقسام حاد في صفوف الاشتراكيين ببريطانيا المعظمي ، وكما رأينا ، فإن
حزب العمال ، كان يحيد السياسة الجماعية للأمن في نطاق عصبة الأمم ، ولكن
لم يكن في ذلك توجيه واضح للموقف الذي يجب اتخاذه إزاء انتسليج .
وقد واصل حزب العمال حديثه في نزاع السلاح ، طوال الفترة التي اكتنفت
حملة السلام عام ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ، بالرغم من الفشل الواضح لمؤتمر نزاع
السلاح في أحرار أي تقدم ، وبالرغم من سخريّة النازيين الواضحة من شروط
نزاع السلاح في معاهدة فرساي . ومهما يكن من أمر ، فقد كانت إيطاليا عام
١٩٣٥ مركز الاهتمام ، إذ كان موسوليني يقوم علانية بالاعداد لحرب ضد
الحبيشة . وفي مؤتمر ستريزا خلال شهر يونيو عام ١٩٣٥ ، وهو المؤتمر
الذي دعي للنظر في إعادة ألمانيا للتجنيد العسكري ، لم تجر أي إشارة إلى
الحبيشة ، بالرغم من أن لافال قد عقد حلفاً مع موسوليني قبل ذلك بخمسة
شهور . وقد تهدد مؤتمر نقابات العمال البريطانية بتأييد الإجراءات التي
تقضي بتضييق الخناق على الحكومة الإيطالية ، ولكن موسوليني الذي لم يعبأ
بتهديد عصبة الأمم ، مضى في طريقه إلى الحبيشة . وإزاء هذا الموقف ،
فرضت عصبة الأمم عقوبات اقتصادية على إيطاليا في أكتوبر ، ولكنها لم تكن
عقوبات جديّة ، ولم تحل دون إرسال البترول لتستخدمه القوات الإيطالية
في الغزو .

وفي نوفمبر ١٩٣٥ أجريت الانتخابات العامة التي زادت من نفوذ
دعوة السلام ، فاستطاع فيها بولوين أن يبدو في مظهر البطل ، من أجل
سياسته في إقرار الأمن الجماعي عن طريق عصبة الأمم ، وأمكن له أن يجدد
من أغلييته . وقد ظفر العمال بطبيعة الحال بعدد من المقاعد ، فحصلوا على
١٥٤ في مقابل ٤٦ مقعداً فقط في عام ١٩٣١ ، ولكنها كانت تنقص ١٣٤ مقعداً
عن عام ١٩٢٩ . وفي البرلمان الجديد ، كان المرشحون الذين آزرتهم نقابات
العمال القومية لا يزالون أقلية ، ولكن أغلب الزعماء الذين فقدوا مقاعدهم
في عام ١٩٣١ قد حصلوا عليها ثانية . كذلك أعيد انتخاب ماكدونالد
للجامعات الاسكتلندية في عام ١٩٣٥ ، بعد أن كان شينويل قد هزمه في
سيهام ، ولكنه توفي بعد ذلك بعام . ومن بين الذين انشقوا على الوزارة عام
١٩٣١ ، بقي توماس وحده حتى استقال بعد ذلك في عام ١٩٣٦ ، نتيجة
لفضيحة الميزانية . أما الأحرار المستقلون الذين كانوا خارج الحكومة في ذلك
الوقت ، فقد ناضلوا من أجل الحصول على ١٦١ مقعداً ، ولكنهم لم يكسبوا

الا ٢١ مقعدا فحسب ، فى مقابل ٣٣ مقعدا كسبها الأحرار القوميون بمساعدة المحافظين ، وبذلك حصل المحافظون على أغلبية واضحة . وعندما انتهت الانتخابات أذاع المحافظون برنامجا للتسلح ، لم تكن لديهم الجرأة فى عرضه على الناخبين . أما حزب العمال فقد صوت ضد الاتفاق الزائد على التسلح ورغم معارضته للفاشية ، وأصبح عليه أن يقرر ما إذا كان سيؤيد برنامج الحكومة أو يعارضه ، ولم يعد فى مقدوره أن ينتجى جانباً لواصله تأييده للتسلح داخل الحدود التى فرضها ، وهى الحدود التى تقضى بتكثيف كل القوى القومية الممكنة ضد أى معتد: كما تقضى برفض التفكير فى احتمال الحاجة لاجراء بريطانيا منفرد . ومع ذلك ، فانه لم يكن من السهل اتخاذ قرار ، إزاء الشك فى أن الحكومة تريد مزيدا من القوات ، لا من أجل دعم فاعلية العصابة ، ولكن لى تكون أساسا لاتفاق تطلق فيه يد المعتدين لتوجيه قواتهم ضد الاتحاد السوفيتى .

وفى الوقت الذى كان فيه موسوليني يواصل عدوانه على الحبشة ، دون أن نقف عصابة الأمم فى طريقه ، كان هتلر يواصل محاولاته مع الغرب ، ليؤكد له أنه لا يريد تهديد أمنه ، وأنه إنما يرغب فى السلام عن صدق ، وذلك فى الوقت الذى يواصل فيه حملته لحماية أوروبا الغربية من البلشفية. وفى الوقت نفسه ، طرد لانزبرى من الزعامة فى مؤتمر حزب العمال عام ١٩٣٥ ، بعد أن هاجمه أرست بيغن بسبب سياسة اللين التى يتبعها ، وخلفه آتلى فى زعامة الحزب .

والحقيقة أن لانزبرى كان محبوبا من الجناح اليسارى ، ولكن مهادنته جرت عليه غضب المعادين للفاشية ، دون أن يحصل على رضاء معارضيه من الجناح اليمينى ، ولم يعد فى وضع يسمح له بأن يعطى الزعامة ما تحتاجه . ولقد أثارت اتفاقية هور - لافال ، التى لم تحظ بشئ من القبول فى ديسمبر عام ١٩٣٥ ، كثيرا من غضب الشعب الى الحد الذى كان لابد فيه من رفضها . وكانت هذه الاتفاقية تقترح التسليم لىطاليا بامتلاك معظم المناطق التى غزتها . ومع ذلك فقد ظلت السياسة الخارجية البريطانية غير الامينة قائمة دون تعديل . وفى مارس ١٩٣٦ زحف هتلر الى منطقتة الراين ، وخرق معاهدات لوكارنو ، وأثار أزمة أوروبية جديدة .

وفى شهر يونيو من العام نفسه ، بدأت الحرب الأهلية الأسبانية بثورة الجنرال فرانكو فى شمال افريقيا ، فأنير بذلك التساؤل عما إذا كان من حق الحكومة الجمهورية الأسبانية شراء الأسلحة والحصول على مساعدة من الخارج . وقد سارعت الدول الفاشية الى تزويد اتوار بالمساعدات الكبيرة على نطاق واسع . وحاول الحلفاء الغربيون مقاومة هذا الوضع ، بأعداد

« ميثاق عدم التدخل » الذى ارتبطت به الدول الفاشية ، دون أن تكون لديها
النية لمراعاته .

أما حكومه الجبهة الشعبية التى كانت تحكم فرنسا تحت رئاسة ليون
بلوم ، فلم تكن مسعدة للعمل دون التأييد الكامل من جانب بريطانيا ،
بسبب قوة الشعور الفرنسى الذى ينادى بسياسة التهدة ، وبسبب
التأثيرات القوية التى كانت تؤيد الوصول الى اتفاق مع الألمان . كذلك كانت
الحكومة البريطانية تعادى الجمهوريين الأسبان . وهكذا أمكن للدول الفاشية
أن نعبث بميثاق علم التدخل ، بينما لم يكن فى قدرة الاتحاد السوفيتى
تقديم مساعدات كبيرة للجمهوريين الذين وقعوا تحت سيطرته بالرغم من
ذلك .

لقد كان هذا هو الموقف الذى كان يتعين على مؤتمر حزب العمال أن
يواجهه ، عندما انعقد فى أدنبرة فى أكتوبر عام ١٩٣٦ . وقد اتخذ المجلس
التنفيذى عدة قرارات فى الأيام الأولى للمؤتمر تؤيد سياسة علم التدخل ،
وأصر على أن يعمل بها الجميع . ولكن وفود الصداقة الإسبانية استطاعت
أن تجعل من خرق الفاشية للميثاق مادة للتشهير ، الى المدى الذى حمل
المؤتمر على تغيير رأيه ، وارسال أتلى وجرينود مبعوثين عن المؤتمر
للاحتجاج لدى الحكومة ، ثم اصدار قرار جديد بعد عودتهما يعتبر بمثابة
تأييد أكبر للجانب الجمهورى . وفى شهر مايو أصدر المجلس القومى للعمل
تصريحا باسم « الاشتراكية والدفاع عن السلام » يعلن فيه أن « العمال يجب
أن يكونوا على استعداد لقبول نتائج سياستهم » ، وأن « حركة تؤيد نظام
العصبة لا يمكن أن تتخلى عنها فى وقت الأزمة » وكان التأكيد لا يزال مركزا
على أن يكون الاجراء عن طريق العصبة ، والاهراب عن المعارضة للتسلح
الفردى . ولكن المعارضة قد انتقلت بذلك من معارضة مائعة ، الى
تأييد واضح القسما لسياسة التسلح ، فى الوقت الذى تركت فيه لحزب
العمال فى البرلمان مهمة تقرير الظرف الذى يصوت فيه مؤيدا او معارضا
لمقترحات الحكومة الفعلية . والحقيقة أن حزب العمال كان فى ورطة بين
قراره الخاص بتنظيم المعارضة ضد الفاشيين ، وخوفه من أن يكون التسلح
فى أيدي حكومة المحافظين ، ليس وسيلة لتأييد الأمن الجماعى بل وسيلة
لعمل ضد هذا الأمن .

وفى ثانيا هذه الورطة ، اتخذ كريس والعصبة الاشتراكية والعمال
المستقلون ، طريقا محددا يرفضهم تأييد التسلح مادام المحافظون فى الحكم ،
بينما كانت أغلبية الحزب تؤيد التسلح بالأسلحة الثقيلة على درجات
متفاوتة ، بالرغم من عدم ثقتها فى الحكومة .

ولقد صوت مؤتمر أدنبرة لصالح القرار الفامض بأغلبية تزيد على
اثنين الى واحد ، ولكن القرار الحقيقى هو ذلك الذى اتخذته الشعب

لبرلمانية للحزب . وفى الوقت نفسه ، ظل موقف زعامة الحزب غامضا بالنسبة لموضوع الحرب الأهلية الأسبانية ، كما كان فى الحقيقة مقصورا على تنفيذ ميثاق عدم التدخل . وقد ذهب وفد فرنسى برئاسة جان لونيغ الى لندن فى نوفمبر ١٩٣٦ ، ليسأل عما اذا كان البريطانيون سوف يؤيدون فرنسا فى انسحابها من الميثاق لتتدخل الى جانب الجمهوريين . ولكن الوفد لم يحظ الا بإجابة معتمة ، ازاء الخوف من ان يؤدى التدخل الى حرب . كذلك لم يكن الاتحاد السوفيتى مستعدا للتدخل الشامل ، ما لم يكن متأكدا من التأييد الفرنسى والبريطانى . وهكذا استمرت الحرب الأهلية ، وزاد التدخل الفاشى فى الحرب ، وكانت المعركة تسير ضد الجمهوريين بمرور الوقت ، على الرغم من ان مدريد قد حاولت الصمود حتى اوائل عام ١٩٣٩ ، عندما اعلنت انتهاء القتال مرحلة من الانتقام ، وحملة من الاضطهاد التام لحركة طبقة العمال الأسبانية ، التى عاشت فى المنفى بعد ذلك ، وعلى الأخص فى فرنسا والمكسيك .

وفى يوليو عام ١٩٣٧ ، أصدر المجلس القومى للعمال بيانا جديدا باسم « السياسة العالمية والدفاع » وكان هذا البيان يعتبر اذنانا لسياسة التسليح ، حتى ولو مارسته حكومة المحافظين ، ويعترف البيان ان عصبية الأمم قد « أصبحت فى هذا الوقت غير فعالة » ، وانه فى الوقت الذى يعمل فيه الحزب من أجل استعادتها ومن أجل مبدأ الأمن الجماعى ، فانه يصر على أنه لو عادت الحكومة العمالية الى الحكم فى هذا الوقت العالمى الراهن ، فانه يتعين عليها أن تكون قادرة لا على مجرد الدفاع عن البلاد فحسب ، بل تكون قادرة على أن تلعب دورها فى الأمن الجماعى ، وان تواجه أى تحد من الدول الفاشية ، وأنه لن يمكنها التخلص عن سياسة التسليح الا اذا استطاعت ان تغير من الموقف العالمى الى وضع أفضل .

وبالرغم من أن هذه السياسة لقيت هجوما قويا من أنورين بيفان ، الذى سرعان ما أصبح شخصية قيادية لليساريين ، إلا أنها لقيت التأييد بنسبة عشرة الى واحد فى مؤتمر الحزب بيورتموث على الأقل . وقبل هذا كان اليابانيون قد شنوا هجوما واسع النطاق على شمال الصين وعلى شينغهاى ، فاصدر المؤتمر قرارا يدعو الى العمل ، بالتعاون مع الولايات المتحدة ، لوقف العدوان اليابانى عن طريق الضغط الاقتصادى والمالى . وفى الوقت نفسه دعا المجلس القومى للعمال الى مقاطعة اليابان ، ولكن بالرغم من أن مؤتمر العصبة عقد فى بروكسل فى نوفمبر لبحث الموضوع ، إلا أنه لم يمكن الاتفاق على شيء فعال . والسبب حلت بالفعل ، أنه بينما كانت الاجتماعات تحضر تقديما ، كانت كل من ايطاليا وألمانيا واليابان توقع حلفا ضد الكومنترن ، وجددت محاولاتها للحصول على تأييد الغرب لخطتها ضد الاتحاد السوفيتى ، وفى هذا الجو انتهى عام ١٩٣٧ ، وبدأ عام ميونخ .

ففي بداية الأزمة التشيكية ، لم يكن هناك الا قليلون حتى في حزب العمال الذين راوا شيئا من القوة في مطالب السوديت ، وكانوا ياملون في ان يستطيع التشيكيون مواجهتها دون الاستسلام المطلق . ولكن المفاوضات خلال الصيف قد اقنعت غالبيتهم بان هتلر لن يكون راضيا الا بتحطيم دولة تشيكوسلوفاكيا ، حتى يتهيأ للقيام بأى مطالب أخرى يطالب بها بعد ذلك . وقبل مناقشات ميونيخ ، كان الرأي القومى الى جانب تأييد تشيكوسلوفاكيا مهما يكن الثمن . وبذلت محاولات لاقامة جهات متحدة من الحركات الاشتراكية والعمالية البريطانية والفرنسية ، ولكن الفرنسيين تراجعوا نظرا لخلافاتهم الداخلية وشعورهم بضعفهم . ولم ينعقد مؤتمر حزب العمال في عام ١٩٣٨ ، نظرا لأسباب فنية اقتضت تغيير تاريخ انعقاده . ولكن المجلس القومى للعمال أعد في سبتمبر بيانا باسم « العمال والموقف الدولى على حافة الحرب » وأعلن فيه أنه ليس من حق أية حكومة أن توصى بتشيكوسلوفاكيا بقبول مطالب النازية ، وقال « ان الوقت قد حان من أجل خلق قيادة ايجابية لا تخطئ الدفاع الجماعى ضد العدوان ومن أجل حماية السلام » ثم أضاف أنه « يجب ألا تترك الحكومة البريطانية أى شك لدى الحكومة الألمانية ، فى أنها سوف تتحد مع الحكومتين الفرنسية والسوفيتية لمقاومة أى هجوم ضد تشيكوسلوفاكيا » . ولقد كتب هذا البيان بطبيعة الحال قبل المراحل الأخيرة للأزمة ، ومن الممكن أن يفسر انه قد علق القرار على اشتراك فرنسا والاتحاد السوفيتى . ومع قيام الشرط الأخير ، فلم تكن هناك مشاورات سابقة ، كما لم تكن هناك محاولة لتنسيق الخطط العسكرية ولكن كان واضحا أن الحكومة السوفيتية التى تشعر بأنه ليست لديها القوة الكافية للتدخل وحدها ، كانت تنتظر قرارات بريطانيا العظمى وفرنسا ، وتقف على استعداد للتدخل اذا قامت الدولتان الأخريان بذلك .

وقبل مؤتمر ميونيخ ، كان اللبس فى بيانات العمال فى بريطانيا العظمى قد اختفى ، وأصبح واضحا أن حزب العمال البريطانى بأغليته الكبيرة ، يقف الى جانب الدفاع عن تشيكوسلوفاكيا ، فيما عدا مجموعات صغيرة من دعاة التهديم الذين كانوا لا يزالون معارضين . ومع ذلك ، فقد كانت هناك خلافات داخلية قبل الوصول الى هذا الذى يقرب من الاجماع ، وخصوصا فيما اذا كان يجب على حزب العمال أن يقف وحده ، على أن يبد لاجراء انتخابات عامة يمكن أن تعطيه أغلبية واضحة ، أم أنه يجب عليه أن يسعى للحصول على خلفاء للقيام بحملة ضد الفاشية ، وذلك داخل نطاق حركة الطبقة العاملة ، بقبول العروض المقنعة من الحزب الشيوعى وحزب العمال المستقل والعصبة الاشتراكية ، للتعاون فى جبهة عمالية متحدة ، أم أنه يجب أن يمتضى الى أبعد من ذلك ، بالدعوة لتعاون جميع أعداء الفاشية فى صورة جبهة شعبية ، تقسم الى حد كبير على مثال الجبهات الموجودة فى فرنسا

وأسبانيا • ولكن المجلس التنفيذي لحزب العمال ، يؤازره مؤتمر الحزب ، قد عارض معارضة شديدة هاتين الحملتين ، ودعا كل الرجال والنساء ذوي النيات الطيبة ، الى ان يتجمعوا حول الحزب وحده ، باعتباره الوكيل الوحيد الذى يقرر أى سياسة أخرى بديلة ، ثم جادل فيما اذا كان أى نوع من الجبهة المتحدة أو الشعبية ، يمكن أن يحظى بتأييد انتخابى أوسع مما لو وقف حزب العمال وحده من أجل سياسة يستمتعك بها •

وكما رأينا ، فإن العصبية الاشتراكية قد تحدثت زعامة الحزب حول شئون السياسة الداخلية ، مما أدى الى هزيمتها بشدة فى مؤتمرات الحزب المتعاقبة • ولكن منذ عام ١٩٣٦ فصاعدا ، كانت الخلافات مقصورة فى الغالب على ميدان الشئون الدولية ، وخاصة بعد اندلاع الحرب الاعلىة فى أسبانيا ، وفى مايو ١٩٣٦ قام الناشر فيكتور جولانز بمساعدة هارولد لاسكى وجون ستراتشى ، بافتتاح نادى الكتاب اليسارى ، الذى سرعان ما أصبح له نفوذ واسع الانتشار ، بواسطة جماعته المحلية وتوزيع كتبه ذات الميول اليسارية • وقد لقي استجابة خاصة لدى صغار الأعضاء فى الحركة العمالية وبين الطبقة المثقفة •

أما جون ستراتشى الذى ولد عام ١٩٠١ ، وأحد الفيلسوفين الاثنيين لنادى الكتاب اليسارى ، فقد أصبح فى المقدمة ، لأنه كان فى الأصل ينساق باصلاح السياسة النقدية ، ولأنه باعتباره عضوا فى مجلس العموم ، قد ساند أوزولد موزلى الذى انضم الى حزبه الجديد فى بدايته ، برغم أنه تركه بعد ذلك على الفور • وفى عام ١٩٣٨ ، فقد مقعده فى البرلمان ، ومضى اتجاهه السياسى يميل نحو اليسار أكثر فأكثر ، ولقيت كتاباته وخطبه استجابة قوية لدى الشباب ، وعلى الأخص رسالته « الصراع القادم من أجل الحكم » التى أصدرها عام ١٩٣٢ ، والتي ركز فيها على موضوعات الطبقة والحكم ، وجعلته واحدا من أقوى المبشرين بالجبهة المتحدة ضد الفاشية •

ومع ذلك ، فإن هارولد لاسكى (١٨٩٥ - ١٩٥٠) كان أهم المشاركين فى نادى الكتاب اليسارى ، من حيث الفكر الاشتراكي • وقد كان لاسكى يعمل أستاذًا للنظرية السياسية فى مدرسة لندن للاقتصاد ، كما كان منذ عام ١٩٣٧ عضوا فى المجلس التنفيذى لحزب العمال ، « اذ انتخبته احزاب العمال المحلية » ، حيث كان يعتبر فيه زعيما للاقلية المثقفة على وجه العموم • ولم يكن لاسكى شيوعيا ، بالرغم من ترحيبه بالعمل مع الشيوعيين • والحق أن المجلس التنفيذى كان يجعل منه فى مهارة ملحوظة ، متحدثا باسم المجلس فى مؤتمرات الحزب ، لمواجهة القرارات التى تصدر عن مصادر شيوعية ، حيث قام عن اقتدار باعداد بيانات بالغة الأثر • وقد كان مشهورا بوصفه كاتبًا منذ ان نشر كتابه الاول عام ١٩٣٧ ، وهو دراسة أكاديمية حول النظرية :

السياسية ، باسم « مشكلة السيادة » ، ثم هيا لنفسه شهرة في الولايات المتحدة بقدر ما بلغت شهرته في بريطانيا ، حيث اشتغل مدرسا لمدة سنوات في جامعات هارفارد وويل وغيرهما من الجامعات الأمريكية الأخرى . وهناك جسادف متصاحب خطيرة بتأييده العمال المضربين . ولقد لعب لاسكى كذلك دورا نشيطا في حركة منح المرأة حق الانتخاب ، كما كان كاتبها كبيرا في جريدة الديلي هيرالد التي يمتلكها لانزبرى قبل الحرب العالمية الأولى ، وفي خلال العشرينيات كان نشيطا بصفة خاصة فى الجمعية الفاية ، وفي عام ١٩٢٦ خلف جراهام ولاس في كرسيه بمدرسة الاقتصاد ، وعلى وجه العموم ، فقد بدأ لاسكى اشتراكيا معتدلا ، ثم تقدم في ثبات الى اليسار بعد حصوله على درجة الأستاذية ، واصبح ذا فاعلية متزايدة في حزب العمال . واذ كان مدرسا ومحاضرا ، فقد كان له تأثيره الكبير على تلاميذه ، الذين واجه بسببهم متاعب لا تنتهى . ولما كان هؤلاء من بينهم عدد كبير من الخارج ، سواء من المستعمرات البريطانية أو البلاد الأجنبية ، فقد طبقت شهرته الآفاق . ولا سيما خلال سنوات الكساد . وفي عام ١٩٢٥ نشر كتابه المعروف « قواعد السياسة » وفي عام ١٩٢٧ نشر كتابه عن « الشيوعية » الذى ميز ظهوره بوصفه المفكر اليسارى . وبعد ذلك أصبحت كتبه عن السياسات المعاصرة ، أبواق دعابة خاضعة للنفوذ الماركسى ، ولو أنه قد بقى فيها دائما ذا نزوع قوى الى المذهب النفى ، دون أن ينخرط هذا النزوع فى سلك متابعته للمفاهيم الماركسية . وقد كتب لاسكى كثيرا من الوصف النقدي عن الولايات المتحدة الأمريكية ، بعضها مبنى على الخبرة الشخصية ، وبعضها الآخر مبنى على اتصالاته بأصدقائه وتلاميذه الأمريكين العديدين ، ولما كان شخصية هامة فى نادى الكتاب اليسارى ، فقد كان من الطبيعى أن يلعب دورا بارزا فى الحركات التى ترمى الى خلق جبهة متحدة أو شعبية . ولكن بالرغم من أنه كان حليفا للشيوعيين فى هذه المعارك ، الا أنه بقى ناقدا لاذعا للتكتيك الشيوعى . كذلك ظل فى مكانه من حزب العمال ومن المجلس التنفيذي ، فى الوقت الذى طرد أقرب معاونيه من الحزب ، وهما ستافورد كريس وأوروين بيغان .

ويعزى أكثر نجاح نادى الكتاب اليسارى فى الثلاثينيات ، الى التأييد الكبير للشيوعيين والقريين الى الشيوعية ، الذين قدموا كثيرا من المواد للنشر ، كما أنهم شكلوا دوائر لتوزيع الكتب والجريدة الشهرية . ولكن فيكتور جولانز منشئ النادى ، مثله فى ذلك مثل الآخرين ، لم تكن معدته تهضم الحلف النازى - السوفييتى . واذ انتهى التأييد الشيوعى للنادى فقد بدأ يدوى ، بالرغم من التقارب بين الشيوعيين والاشتراكيين الذى أدى اليه غزو هتلر لروسيا .

وفى حوالى الوقت الذى أنشئ فيه النادى ، تحولت ملكية جريدة « رينولد نيوز » التى تصدر كل أحد ، الى الحركة التعاونية ، بعد أن أمضت

وقتا طويلا في الجانب الراديكالي ، وشنت حملة شعبية ضد الحكومة في قضية المناهضة للفاشية . وفي الوقت نفسه ، كانت اللجنة التنفيذية لحزب العمال مشغولة بصفة أساسية ، في حملة ضد عصبة شباب العمال ، التي كانت باعتبارها هيئة شبه مستقلة ، تطالب بالحقوق في نقد زعامة الحزب ، وفي استخلاص برنامج عاجل يلحق ببيان « من أجل الاشتراكية والسلام » بقرار فيه بتحديد أوضح ، ما الذي ستفعله الحكومة العمالية القادمة ، التي نفاهاها الأغلبية في البرلمان .

ولقد ظهر « برنامج العمال العاجل » بالفعل في مايو ١٩٣٧ ، ووافق عليه مؤتمر الحزب في أكتوبر ، ولم يكن لدى البرنامج شيء كثير يقوله في موضوع السياسة الخارجية ، ولكنه تعهد بأن يؤمّن بنك إنجلترا (وليس مجموعة البنوك المشتركة) . وصناعة النجم وعمليات النقل الكبيرة فيما عدا السفن ، وامتدادات الغاز والكهرباء ، كما اقترح أيضا إجراءات لتيسير الحصول على الأرض من أجل المنافع العامة ، وليس من أجل التأميم التام للأرض ، ولإعادة تنظيم الزراعة البريطانية وتموين الغذاء ، ومنح العمال اجازات بأجر ، وتحديد ساعات العمل بأربعين ساعة في الأسبوع مع بعض الاستثناءات ، ثم العمل على زيادة الأجور على أن يبحث ذلك مع نقابات العمال وحزب العمال المستقل . كذلك قدم البرنامج وعودا بإصلاح إجراءات الضمان الاجتماعي ، بما في ذلك المعاشات للمسنين ، مع تحسين الخدمات الصحية والنفاذ شروط الاختبار . أما في المسائل الخارجية ، فقد اكتفى بإعادة تأكيد سياسة العصبة من أجل الأمن الجماعي ، بما في ذلك تدويل القوات الجوية ، كما تعهد البرنامج بصيانة القوات المسلحة على النحو الذي يكفي « للدفاع عن بلادنا وتنفيذ التزاماتنا كعضو في الكومنولث البريطاني وفي عصبة الأمم » ، وبإنشاء وزارة للدفاع . وقد كان هذا برنامجا ملموسا ، ولم يكن يختلف كثيرا عما أرادت حكومة العمال عمله بالفعل في عام ١٩٤٥ ، ولكن لم نجر الانتخابات العامة التي كان مقررا لها هذا البرنامج ، وكذلك لم يقدم أي توجيه لمعالجة المشكلات الراهنة للعمال وهم في صفوف المعارضة .

وقبل صدور « البرنامج العاجل » كان الحزب الشيوعي وحزب العمال المستقل والعصبة الاشتراكية ، قد نشروا « بيان الوحدة » في يناير ١٩٣٧ . ووقعه كريس ولامسكي وآخرون ، كما وقع جاك تانر باسم الاتحاد الهندي المندمج ، وأرثر هورنر عن عمال المناجم ، وماكستون وجويت ، وبوليت ، وتوم مان . وقد اختلف «البيان» عن تصريحات حزب العمال ، وخاصة في لهجته العسكرية ، وفي تأكيده على الكفاح ضد الاستثمار في الهند والمحيطات ، وفي إصراره على عدم الانتظار حتى موعد الانتخابات العامة ، ورغبته في القيام بالكفاح فوراً لاسيما في الجبهة المحلية ، عن طريق ميثاق واضح مع فرنسا والاتحاد السوفيتي من أجل الدفاع عن السلام . وقد أجاب المجلس التنفيذي

لحزب العمال سريعا على « بيان الوحدة » بطرد العصبة الاشتراكية من صفوفه، وباعلانه أن الارتباط بعضوية هذه العصبة لا يتفق مع عضوية حزب العمال . ولقد وضعت هذه القرارات العصبة أمام اختبار صعب ، ذلك لأن الكثيرين من أعضائها قد ترددوا في معاناة الطرد من حزب العمال . وواجهت العصبة هذا الموقف بأن حلت نفسها ، وبهذا تركت أعضائها لايزالون أعضاء في حزب العمال ، ما لم يطردوا فرادى . ولكن المجلس التنفيذي للحزب ، في تصريح آخر صدر في مايو ، دعا أعضاء الحزب إلى عدم الاشتراك في أى نشاط مع الحزب الشيوعي أو حزب العمال المستقل ، وأن يركزوا أنفسهم على مقترحات الحزب نفسه ، أى « البرنامج العاجل للحزب » الذى كان قد صدر بالفعل .

وإذ كانت العصبة الاشتراكية قد حلت ، فقد اقتصرحت حملة الوحدة على الشيوعيين وحزب العمال المستقلين ، مع أعضاء العصبة الذين كانوا لا يزالون مشتركين في الحملة كأفراد . وقد شكل هؤلاء الآخرون لجنة لأعضاء الحزب العاطفين على الوحدة ، سرعان ما ألفها المجلس التنفيذي لحزب العمال تماما . وكذلك منع المجلس التنفيذي أيضا كل القرارات التى تصدر لصالح الوحدة . والمقترحات التى يرسلها الأعضاء المنضمون إلى المؤتمر السنوى ، على أساس أن هذه المسألة قد بحثت بالفعل ولا يمكن بحثها مرة أخرى قبل ثلاث سنوات طبقا للاتحة الاجراءات . وقد كان من شأن ذلك أن أصبح إعادة النظر في تقرير المجلس التنفيذي ، هو السبيل الوحيد لتحديد القرار الخاص بالأعضاء السابقين للعصبة . وعندما انعقد المؤتمر في أكتوبر قدم كريس هذا الاحتجاج نيابة عنهم . ودفع بأن قرار المجلس التنفيذي بمنع أعضاء الحزب من الاشتراك في لجنة الوحدة، عمل غير دستورى تماما. ثم تلاه لاسكى، ورد عليه كلانيس، وهوبرت موريسون، الذى قال أن المجلس التنفيذي كان حتى ذلك الوقت متسامحا ، ولم تكن لديه الرغبة في فرض المظهر الموحد عن طريق النظام الجماعى ، ولكنه سوف يكون مضطرا إلى ذلك إذا أصر الثوار على موقفهم . وقد وقف موريسون إلى جانب الثوار ، ما داموا قد اتجهوا إلى استقاط دعواهم ، والبقاء في الحزب « رفاقا صالحين » . ثم جاءت مرحلة التصويت أولا ومباشرة على طرد العصبة الاشتراكية ، ثم التصويت على مسألة الجبهة المتحدة ، فرفضت إعادة النظر في الحالتين كلتيهما بأغلبية كبيرة ضد أقليات تتراوح بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ . ومع ذلك فقد عدل مؤتمر ١٩٣٧ من دستور الحزب في نقطتين ، أولاهما إضافة عضوين في اللجنة التنفيذية من أحزاب العمال المحلية ، وثانيهما النص على أن هذين العضوين يجب اختيارهما مستقبلا من بين أعضاء هذه الأحزاب ، بدلا من أن ينتخبا عن طريق المؤتمر بأسره . وقد وافقت على التعديل الأول أغلبية ضئيلة - ١٤٠٨ - ١٣٤٠ في مقابل ١٣٤٠ - ، بينما تمت الموافقة على التعديل الثانى بنسبة

ملانة الى واحد تقريبا ، كذلك تغير موعد عقد المؤتمرات في المستقبل من أكتوبر الى « الهويتسانتايد » (١) ، وذلك لتجاشئ التعاقب السريع لمؤتمرات نقابات العمال السنوى ، ويرجع ذلك الى عدم انعقاد مؤتمر لحزب العمال في سنة ١٩٣٨ عندما حدث استسلام ميونيخ .

لقد وضعت هذه الأحداث نهاية للجهة المتحدة ، ورغم استمرار الدعاية لها ، وحلت في محلها الجهة الشعبية الى حد كبير في عام ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ، وهى تشمل أعضاء حزب الأحرار ، وربما بعض المنشقين من المحافظين . ولقد أدت هذه الحركة التى ساندتها صحيفة « رينولدر نيوز » فى قوة ، كما ساندتها محررها البيوت فى صورة حلف سلام متحد ، الى ضمان تأييد الحزب التعاونى ، حتى رفضها المؤتمر التعاونى فى يونيو ١٩٣٨ ، وهو المؤتمر الذى تولى السلطة النهائية فى الشؤون التعاونية . ولم تستطع حركة الجهة الشعبية مطلقا أن تنظم نفسها بنجاح على مستوى الأمة ، ولكنها اتخذت شكل عدد من الحركات المحلية ، ونجحت فى نوفمبر عام ١٩٣٨ فى كسب فيرنون بارليت اليسارى الليبرالى « التحررى » الذى انتخب عضوا فى مجلس العموم عن بريدجوتر ، عندما دخل فى معركة على المقعد مع أحد المحافظين ، وحصل على مقعده باعتباره « تقدميا مستقلا » . وقد كان دعاة الجهة المتحدة لا يزالون يعارضون التسليح ، فى الوقت الذى كان فيه تشامبرلين فى الحكم ، بينما كان أعضاء الجهة الشعبية يجادلونه ، وأصرروا على أن أية حكومة يسارية ، سوف تكون غير قادرة على مقاومة الديكتاتورين ، ما لم تكن مسلحة على نحو ملائم .

ولقد جاء انتصار بارليت فى بريدجوتر والمرشحين الآخرين للجهة الشعبية ، بعد أزمة ميونيخ . وحاول ستافورد كريس ، الذى بقى عضوا فى المجلس التنفيذى لحزب العمال ، أن يأخذ المركز القيادى فيه ، كرد فعل لهذا الانتصار . ووزع على المجلس التنفيذى مذكرة تدعو الى انشاء جهة شعبية مفتوحة لكل الجماعات المعارضة ، وطلب عقد اجتماع للمجلس التنفيذى لبحث مقترحاته تلك . وعقد الاجتماع ، ولكنه رفض اقتراحاته بسبعة عشر صوتا مقابل ثلاثة . غير أن كريس لم يذعن للهزيمة ، ووزع مذكرته على نطاق واسع تحت رعاية لجنة قومية طارئة للعرائض . فطلبت اللجنة التنفيذية للحزب منه أن يسحب مذكرته علنا ، وأن يعيد تأكيد ولائه لدستور الحزب ، ولما رفض كريس هذين الطلبين ، طردته اللجنة التنفيذية من الحزب ، وعندما استمرت الحملة بالرغم من قرارها ، هضمت فى اتخاذ المزيد من قرارات الطرد ،

(١) المقصود بتصميم الهويتسانتايد ، أيام عيد العنصرة عند المسيحيين ، وهى التى تبدأ بالاحد السابع بعد عيد الفصح .

بما فى ذلك سير تشارلس تريفيان وأنورين ييفان . وأعلن كريس عن عزمه على التوجه بندها الى مؤتمر الحزب ضد طرده ، ولكنه أخبر أنه لم يعد عضوا وليس هناك من يسمع صوته . وقد أثار ذلك ضجة حملت اللجنة التنفيذية على سحب قرارها ، ووافقت على ترك الموضوع الى الوفود لتقرر ما اذا كان يجب الاستماع اليه او لا يجب . وعندما اجتمع المؤتمر فى اعياد العنصرة ، صوتت اقلية صغيرة لصالح الاستماع الى كريس ، ولكنه استلذ كثيرا من العطف ، عندما ألقى خطبة قانونية دافع فيها عن حقه فى التصرف كما فعل من قبل ، وذلك بدلا من ان يؤيد الخلافات الحقيقية فى السياسة . وقد هزمت محاولة الرجوع فى قرار اللجنة التنفيذية بنسبة خمسة الى واحد ، اذ حصل كريس على ما يكاد يزيد على ٤٠٠ الف صوت .

والواقع ان هذه كانت نهاية الحركة الشعبية . وفى ذلك الوقت ، انتهت الحرب الاهلية الاسبانية بسقوط مدريد فى مارس ١٩٣٩ ، وتقدم الألمان نحو براج وعصفوا بدولة تشيكوسلوفاكيا ، واستولى الايطاليون على ألبانيا . وفى مارس ، غير تشامبرلين من لهجته ، عندما أعطى ضمانا غير عادى الى بولندا ودول شرق أوروبا الأخرى ، وهو ضمان غير عادى بمعنى أنه بعد سقوط تشيكوسلوفاكيا ، لم تكن لدى بريطانيا الوسائل اللازمة لتقديم المساعدة الى هذه الدول ، كما ان هذا الضمان قد أعطى دون استشارة الاتحاد السوفيتى . ولقد جرت المفاوضات فى موسكو خلال شهر مايو ، ولكن كان واضحا فى ذلك الوقت أن الاتحاد السوفيتى لم يعد لديه أمل فى الوصول الى اتفاق مرض مع الغرب . وطرد ماكسيم ليتفينوف من منصبه ، وهو الذى بلل غاية جهده فى الإبقاء على نظام العصبة . وبدأ ستالين فى توجيه اهتمامه الى فكرة عقد حلف مع النازيين ، يضمن به حماية الاتحاد السوفيتى ، ويطلق لهتلر يده حرة فى الغرب ، وكذلك يسمح للنازيين والاتحاد السوفيتى باقتسام بولندا بينهما .

وسرعان ما أوقع الحلف النازى السوفيتى ، الشيوعيين الغربيين فى مشكلة محرجة للغاية . ذلك لأنهم كانوا طموحوا فترة من السنين يقرعون الطبول من أجل الدعوة ضد الفاشية ، ويدعون الحكومات والشعوب لمقاومتها فى قوة ، فأصبح عليهم الآن اما أن يسحبوا كلامهم ، واما أن يواجهوا الطرد من السجل الشيوعى . لقد قبل قليلون جدا ذلك الحل الثانى ، ولكن اغلب الزعماء كانوا ملتزمين بالوقوف مع الاتحاد السوفيتى فى كل المناسبات ، ولذلك فضلوا الطريق الأول . وفى بريطانيا العظمى ، نشر هارى بوليت كتيباً يدعو فيه الى الحرب ضد الفاشية ، ولكن عندما تبرأ الحزب منه وطرده من منصبه كسكرتير للحزب الشيوعى ، عاد فخضع لنظام الحزب وتراجع عن كلامه . ومهما يكن من أمر ، فان عددا لا بأس به من عامة الشيوعيين قد تركوا الحزب ، وكانت معنويات المفكرين مرتفعة كثيرا ، وهم فى الغالب مناهضون

للفاشية أولا ، ثم هم يعطفون على الشيوعيين ثانيا . وقد كان يمكن أن تكون حركة الخروج من الحزب أشد ، لو أنه لم يتضح بسرعة أن « الديموقراطيات الغربية » تتراجع بدلا من أن تبذل أقصى الجهود لهزيمة هتلر ، وكان عام ١٩٣٩ - ١٩٤٠ هو فترة « الحرب الكلامية » التي انتهت بهزيمة فرنسا ، وكان على بريطانيا العظمى أن تختار بين أن تحارب وحدها تقريبا ، أو أن تقبل الهزيمة ، الأمر الذي كان كثيرون ينظرون اليه على أنه أمر لا مفر منه .

ولقد اختار الشعب البريطاني الحرب ، وأقصى تشامبرلين عن الحكم ، بالرغم من أنه كان لا يزال يتمتع بتأييد أغلبية المحافظين ، وحل في محله ونستون تشرشل على رأس وزارة ائتلافية ، ووجد حزب العمال نفسه مسئولاً بصفة أساسية عن « الجبهة الداخلية » ، كما كان كذلك مسئولاً عن إعداد الطاقة البشرية القومية لاختيار أرنست بيغن وزيرو للعمل والخدمة الوطنية . وصحيح أن تشرشل قد اعترض على إثارة الموضوعات السياسية والصناعية الخلافية ، حتى أنه رفض طلبه العمال في إلغاء أو تعديل قانون نقابات العمال لعام ١٩٢٧ ، الذي أقره المحافظون بعد الاضراب العام . ولكن هذا لا يغير الوضع أو يهز من جدية التحالف . وقد ظل تشرشل محتفظاً طوال الحرب بقيادة سفينتها ، وكان له الرأي الأخير في الشؤون الدولية ، بينما ترك أغلب الشؤون الداخلية في أيدي الوزراء العمال ، الذين لم يمسحوا على هذا التقسيم في الحكم . ذلك أنهم كانوا يستطيعون على أية حال أن يثقوا في أن تشرشل لن يتهاون مع هتلر ، وهذا هو ما كان يهمهم أكثر من أي شيء ، كما كان يهم أغلب أتباعهم كذلك .

ولم يقدم حزب العمال طيلة الحرب أي تحد انتخابي للمحافظين ، ولكن منذ عام ١٩٤١ فصاعداً ، كان الحزب مشغولاً تماماً في تجديد برنامجه . وقد بدت العملية ببيان عام عن السياسة صدر عام ١٩٤٢ باسم « العالم القديم والمجتمع الجديد » ، ولقي الموافقة بشكل عام في صورة قرار قدمه هارولد لاسكي في المؤتمر لذلك العام . ولم يكن هذا البيان كما سبقه : « العمال والنظام الاشتراكي الجديد » و « من أجل السلام والاشتراكية » . إذ هو لم يكن مصمماً باعتباره برنامجاً انتخابياً ، كما أنه لم يشر بالتحديد إلى ماسوف تفعله حكومة العمال إذا رجعت إلى الحكم . ولكنه كان بالأحرى بياناً عاماً بالأهداف طويلة الأجل ، وقد صيغ في قوة وعلى وتيرة اشتراكية . ويبدأ البيان بتأكيد الحاجة إلى النصر الكامل على الديكتاتورين الفاشيين ، وإلى إعادة تشكيل دول العالم في وجه العدوان بشكل تحترمه وتقبله شعوب الدول التي انهزمت . وقد تابع آثار كل من سياسة التهدة والديكتاتورية الفاشية ، إلى أن عرض شروط المجتمع الرأسمالي غير المخطط ، وطالب « بإنتاج مخطط من أجل استهلاك المجتمع » كشرط أساسي للحرية . كما دعا إلى صيانة وسائل السيطرة على الحرب ، خلال فترة انتقال لما بعد الحرب ، وإلى الاحتفاظ بالعمالة

الكاملة والتسويق المنظم في ظل الملكية العامة وإشرافها . وكانت نقط التأكيد الأربع الهامة ، تتركز على العمالة الكاملة ، وإعادة بناء بريطانيا على قدر من المستويات التي يستحقها مواطنوها في الخدمات الاجتماعية الواسعة ، وعلى قدر من التعليم بقصد إقامة مجتمع ديموقراطي . وقد اقتصر البيان في هذه الموضوعات على التعميم بصفة أساسية . واضعا في اعتباره تلك التفاصيل التي تضمنتها التفصيلات السليبية السابقة في نقاط معينة . وقد أفسح البيان للشئون الدولية قدرا أرحب من أي قدر احتواه بيان سابق ، محددا لبريطانيا العظمى دورا في الزعامة الديموقراطية بعد الحرب . أما فيما يختص بالهند ، فقد كان البيان على شيء من اللبس إلى حد ما ، إذ طلب لها الحكم الذاتي وليس الاستقلال . وفيما يختص بالمناطق المختلفة ، فإنه توقف عن الوعد بمنحها الاستقلال ، وذلك بالرغم من أنه استنكر كل أشكال التفرقة العنصرية ، كما طالب بفرض الوصاية كأساس تقوم عليه حكومة المستعمرة . وأخيرا فقد أكد البيان ضرورة الحاجة للوصول إلى تفاهم مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قبل انتهاء الحرب ، وكان واضحا أنه لم يقدر مدى الصعوبة في مثل هذا التفاهم المزدوج .

وعلى وجه العموم ، فقد كان هذا البيان وثيقة مثيرة بل صريحة ، بالرغم من أنها كانت تحمل بين طياتها ضعفا خطيرا وإهمالا بالغا .

أما الإهمال فقد أمكن إصلاحه إلى حد ما ، في السلسلة الطويلة من التقارير الخاصة التي وضعتها لجنة إعادة البناء الخاصة بحزب العمال في الثنين التالية . ويرجع هذا إلى العمل المتواصل ، الذي بدأه المكتب الجديد للأبحاث الفأية قبل الحرب . وكذلك الجمعية الفأية التي أعيد تشكيلها ، وهما اللذان سيقا الإشارة إليهما . ولقد أكدت العلاقة الوثيقة بين الحزب والجمعية أن التقارير والكتيبات التي نشرتها الجمعية ، لم يدرسها أعضاء لجنة إعادة البناء واللجان الفرعية فحسب ، بل أكدت أن الأعضاء الفأيين النشطين كانوا هم أنفسهم من بين هؤلاء الأعضاء ، قائمين بالرسالة التقليدية للجمعية الفأية ، في تقديم النصح والنقد وأعداد المشروعات . وفي عام ١٩٤٤ أصدرت اللجنة حوالي أربعة عشر تقريرا ، وكل من هذه التقارير يغطي ميدانا معينا في السياسة العامة بكثير من التفاصيل ، وبالإضافة إلى تقارير مماثلة وضعت قبل الحرب ووفق عليها ، كانت اللجنة تبني في الشئون الداخلية أساسا مناسباً تماماً للحكومة العمالية القادمة . ولكن الاهتمام بالمشكلات الدولية كان أقل من ذلك بكثير ، كما لم يكن هناك شيء يتناول موضوع التجارة الخارجية على نحو شامل ، بالرغم من أنه كان واضحا أن ثمت مشكلات كبيرة سوف تبرز في هذا الميدان . ومهما يكن من أمر ، فقد كان هناك قدر كاف تماما ، يختار منه المجلس التنفيذي ما يشاء ، عندما يبدأ في إعداد برنامج موز للعمل الراهن . وقد ظهر هذا البرنامج في أبريل عام ١٩٤٥

تحت عنوان « دعونا نواجه المستقبل » وأصبح بالفعل هو البيان الانتخابي لحزب العمال في ذلك العام . وعلى الرغم من أن برنامج « دعونا نواجه المستقبل » قد ابتدا وانتهى بقرارات عامة حول الآمال الدولية ، إلا أنه كان عليه أن يتناول الشئون المحلية بصفة رئيسية . ويقول البيان « إن الأمة تريد الغذاء والعمل والسكن » ثم مضى يوضح الطريقة التي سيوفر بها هذه الاحتياجات . وبعد البيان بأن تضمن حكومة العمال إيجاد العمالة الكاملة ، وتحقيق الإنتاج المرتفع عن طريق « الأجور الطيبة » ، والخدمات الاجتماعية ، والتأمين ، والضرائب التي لا تثقل كاهل « الفئات ذات الدخل المنخفض » ، وإن حكومة العمال سوف تعمل أيضا على الإشراف على الأسعار والإيجارات ، وكذلك على تحديد المراكز الصناعية ، وستخطط الاستثمار عن طريق مجلس الاستثمار القومي ، كما ستضع نهاية لحال المناطق الكاسدة ، وتؤمن بنك إنجلترا ، وتخلق « التوافق » بين عمليات البنوك الأخرى واحتياجات الشعب . وستؤمن الحكومة صناعات الوقود والطاقة والنقل البري والحديد والصلب ، وستحرم ممارسة القيود التجارية ، وتضع الاحتكارات تحت الإشراف العام . وستجعل الأولية للمنازل قبل الفيلات ، والضروريات قبل الكماليات في كل مبادئ الإنتاج ، فتخطط غذاء أوفر ، وتخطط الإنتاج من أجل منتجات أجود ، وتصور الخدمات الجديدة التي وجدت أيام الحرب ، بما فيها من المطاعم المدنية والكانتينيئات واللبين الرخيص من أجل الأمهات والأطفال ، وتعمل على استقرار أسعار الأغذية ضد القوى التضخمية ، كما ستنشئ وزارة للسكان والتخطيط – وتلك هي واحدة من الأشياء الصغيرة في برنامج حكومة العمال التي فشلت في وضعها موضع التنفيذ – وستقدم خدمات صحية على النطاق القومي ليستفيد منها الجميع . كما تقدم تشريعات في التأمين الاجتماعي ، وتتخذ الإجراءات من أجل « مزيد من السلطة للأسراع في نزع ملكية الأرض للمنافع العامة » مع تعويض عادل يمكن الطعن فيه قانونا لرفع قيمته ، وكذلك فهي سوف تقوم بتنفيذ قانون بثلر للتعليم تنفيذا كاملا .

لقد كانت كل هذه الوعود مباشرة ومفصلة إلى درجة كافية ، ولكن لم تكن هناك وعود معينة فيما يختص بالشئون الدولية ، باستثناء تشكيل منظمة دولية لحفظ السلام ، تقوم على أساس التعاون المستور لبريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، بالاشتراك مع فرنسا والصين ، والبلاد الأخرى التي ساهمت في النصر المشترك . ولم يصدر شيء عن العلاقات مع الحركات العمالية والاشتراكية الأخرى ، أو عن مشكلات الديموقراطية في أوروبا بعد الحرب أو باقي أنحاء العالم . ومما لا شك فيه أن من الصعب القطع في مثل هذه الأمور ، ولكن الخفة التي عولجت بها هذه الموضوعات أو مجاوزتها ، كانت نذيرا سيئا . فالحقيقة الواضحة أن حزب العمال قد خرج

من الحرب ، دون أن تكون له سياسة خارجية مدروسة جيدا ، وأنه سرعان ما قاسى نتيجة ذلك عندما وضعت السلطة بين يديه •

ومهما يكن من أمر ، فإن قلة فحسب ، هي التي أدركت ذلك خلال انتخابات ١٩٤٥ ، بالنسبة لما كان عليه بيان « دعونا نواجه المستقبل » من مقام مشهود •

الفصل الرابع

الإشراكية الفرنسية في ثلاثينيات القرن العشرين

لم يصب الكساد فرنسا في ثلاثينيات القرن العشرين الا مؤثرا بالنسبة لسائر البلاد ، وكان ذلك راجعا بصفة رئيسية ، الى أن سياسة بوانكاريه في تثبيت الفرنك عام ١٩٢٨ ، قد وصلت به الى درجة من الانخفاض ، كافية لمنع صادرات فرنسا ميزات لها وزنها في الأسواق العالمية ، بيد أنه على العكس من ذلك ، كانت صادرات فرنسا في اكثرها بضائع ترف ، بحيث تأثرت على وجه الخصوص بالتدهور في الطلب عليها . كذلك كانت فرنسا تعتمد كثيرا على الحركة السياحية التي انكمشت أيضا الى حد بعيد . ومهما يكن من امر ، فان انخفاض سعر التحويل للفرنك ، قد منح فرنسا مهلة الى حين ، ولو أن مالية فرنسا ، بصرف النظر عن الكساد العالمي ، كانت تعاني خلاا معيبا ، كما كان هناك قدر كبير من الضجر الاجتماعي .

وقد تمخضت انتخابات عام ١٩٢٨ عن انتصار بوانكاريه والأحزاب المسماة احزاب الوسط ، وهي احزاب الجمهوريين المحافظين ، ثم تعاقبت بعد استقالة بوانكاريه ، حكومات قصيرة الأجل ، بعضها راديكالي وان يكن أغلبها من الوسط واليمين ، فتولت الحكم برئاسة بريان ، فتارديو ، فستيج ، فشونام ، ثم لافال ، الذي كان في الحكم عندما أجريت الانتخابات التالية عام ١٩٣٢ . وقد تمخضت هذه الانتخابات عن فوز اليسار بما فيه من الراديكاليين ، الذين كانوا في واقع الأمر منقسمين تماما ، بين جناح يساري تحت زعامة دالادييه ، وجناح يميني كان أبرز زعمائه كابو ، ومالفي . وقد أعلن ليون بلوم باسم الاشتراكيين قبل الانتخابات ، أنهم على استعداد لتسلم زمام الأمور ، لو برزوا بوصفهم أكبر الأحزاب ، ولكن ذلك لم يحدث، ولو أنهم عادوا أقوياء الى مجلس النواب باحراز ١٢٩ مقعدا ، في مقابل ١٥٧ مقعدا للراديكاليين ، وأربعة عشر مقعدا فحسب للشبوعيين ، الذين كانوا قد قرروا خوض المعركة الانتخابية وحدهم ، تحت شعار «طبقة ضد طبقة» مما ترتب عليه التدهام الى الهزيمة في الاقتراع الثاني ، الذي خاضه الاشتراكيون والراديكاليون معا ضد اليمين . ومع ذلك ، فقد فشل هذان الحزبان في الاتفاق على برنامج مشترك ، يستطيع الاشتراكيون على أساسه

الدخول في الحكومة ، فتولى الراديكاليون الحكم دون مساهمة الاشتراكيين ، فيما عدا بول بونكور ، الذي انسلخ من حزبه ليصبح وزير الحرب ، ثم رئيسا للوزارة على الفور ، عندما استقال هيريو لفضله في حمل المجلس على قبول الاستمرار في دفع ديون الحرب للولايات المتحدة ، بعد أن كان مؤتمر لوزان قد قرر أخيرا خصم التعويضات التي تدفعها ألمانيا .

على أن بول بونكور وخليفته شيرون لم يستمرا في الحكم طويلا ، إذ اعتقهما الدلايديه ، الذي قدم للاشتراكيين عروضاً جديدة لدخول الحكومة ، ولكنه فشل للمرة الأخرى في الوصول معهم إلى اتفاق . وقد كان الاشتراكيون مع ذلك منقسمين بين أنفسهم تماما ، إذ كانت أقلية جوهريه منهم ، لا سيما بين النواب ، ترى أنه من الضروري احياء تكتل اليساريين لمصاولة المد الصاعد للفاشية في البلاد والدفاع عن الجمهورية ضد أعدائها ، وكان أبرز المنادين بهذا الرأي ، بيير رينو الزعيم القديم للجنح الاشتراكي اليميني ، وأدريان ماركيه عمدة بوردو ، ومارسل ديا رسول الاقتصاد الموجه من اقليم أوفيرن . غير أن هؤلاء الداعين للوحدة الجمهورية ، قد فشلوا في اقناع أغلبية الحزب . ويرجع ذلك في أكثره إلى أن دلايديه قد وضع ضمن تدابيرهم لمواجهة عجز الميزانية ، اقتراحا باقتطاع مرتبات الموظفين المدنيين ، الذين يشكلون عنصرا من أقوى عناصر الحزب الاشتراكي . وإلى جانب ذلك أصر المنسحقون على موقفهم ، وأصدروا بيانا أعقبه استبعادهم من الحزب . وعندئذ شكلوا من أنفسهم حزب الاشتراكيين الجدد ، الذي سلخ ما يقرب من عشرين ألف عضو من المائة والثلاثين ألف عضو للحزب القديم .

وفي ثانيا هذه الفترة لعام ١٩٣٣ وعقب انقلاب هتلر في المانيا كانت الحركة المناهضة للجمهورية في فرنسا ، تتزايد في سرعة بنسب خطيرة خارج البرلمان ، أو في باريس على أية حال ، وإن كان تمثلها أنموذج الفاشية الإيطالية ، أوضح كثيرا من تمثلها لأنموذج الفاشية الألمانية . وكان على رأس هذه الحركة منظماتان ، أولاهما « كامو دي روا » التي أوجت بها الدعوة الملكية « اكسيون فرانسيز » بقيادة شارل مورا وليون دوديه ، وأخرهما « كروا دي فو » التي كانت في الأصل منظمة للجنود السابقين بقيادة كولونيل دولاروك . وقد اشتركت هاتان المنظمات وأخرون فيهما مثل جماعة الشباب الوطنيات ، في مظاهرات صاخبة واضطرابات ، قيل ان البوليس تنافى عنها إلى حد ما . ثم زاد من اشتعال الموقف ، ظهور النصاب سيرج ألكسندر ستافيسكي ، الذي كان موضع الاتهامات منذ عام ١٩٢٧ ، ولكنه لم يقدم إلى المحاكمة حتى أثير موضوع عصابة الاحتيال في بابو في ديسمبر ١٩٣٣ ، وقد قيل عن ستافيسكي الذي انتحر بعد اكتشاف أمره ، أنه كان يتلقى الحماية من جانب هيئات سياسية عليا ، من بينها الوزير الراديكالي دالبييه . وضغط اليمينيون في البرلمان على ضرورة اجراء تحقيق كامل في

الفضيحة ، ولكن شوتام الذى كان لا يزال يومئذ رئيسا للوزارة رفض ذلك . وعندئذ زادت حدة الاضطرابات بين الجماهير ، واستقال شوتام ليخلى الطريق لوزارة جديدة يرأسها دالاديه الذى زاد من الاضطرابات بطرده جان كياب مفتش البوليس فى محافظة باريس ، وهو كورسيكى نشيط من انصار اليمين المتطرفين . وكان طرده شرطا أصر عليه الاشتراكيون لتأييد حكومة دالاديه .

وقد اطمأنت الحكومة بالأيدى الاشتراكي الى حصولها على الأغلبية فى البرلمان ، غير أن مثل هذه الأغلبية لم تكن كافية لحمايتها من عنف العصابات الفاشية ، فبينما كان دالاديه يلقي خطابه الرسمى باسم الحكومة فى مجلس النواب يوم ٦ فبراير ١٩٣٤ ، تجملت الجماهير الصاخبة عبر النهر على الضفة اليمنى ، وحاولت اختراقه والاستيلاء على المجلس . وقد أمكن صدعهم بصعوبة ، مع وقوع خسائر فادحة . وكان أهم هذه الخسائر ضياع هيئة الجمهورية ، فاستقال دالاديه ، ليخلفه دوميرج رئيس الجمهورية السابق ، على رأس حكومة تسمى حكومة « الاتحاد الوطنى » . وهكذا عاد الجناح اليمنى فى الواقع الى الحكم .

لقد كان من مضاعفات الاضطراب الذى أحدثته الجناح اليمنى فى ٦ فبراير ، أن قامت موجة من الاضرابات والمظاهرات القسيرة ، ولكنها لم تسفر عن نجاح ملحوظ . وكان العمال الفرنسيون فى ذلك الحين منقسمين بين حركتين نقابيتين متنافستين ، كانتا منظميتين على نحو كامل ، بينما الغالبية الأخرى من النقابات ليست كذلك ، وهما الاتحاد العام للعمل ، الذى كان مستقلا ، وإن يكن فى الواقع العملى حليفا للاشتراكيين ، ثم الاتحاد العام للعمل الموحد ، الذى كان الشيوعيون يسوقونه فى تبعية للحزب الشيوعى . ولكن أحداث ٦ فبراير وحركة الاضراب قد أدت الى حركة للتجمع بين الطوائف المتخصصة ، وانتهت الى التماس فى يناير ١٩٣٦ ، وصحبها ارتفاع محسوس فى العضوية ، وصل الى حوالى ٥ ملايين فى نهاية العام . وكانت هناك حركة مماثلة للتعاون السياسى بين الأحزاب الاشتراكية والشيوعية . وكانت موسكو قد بدأت تغير خطها نتيجة للأحداث التى وقعت فى ألمانيا ، وتابع الحزب الشيوعى الفرنسى الاتجاه الجديد للكومنترن ، وكان من قبل يندد فى شدة بالاشتراكيين عام ١٩٣٣ لتأييدهم للحكومات الراديكالية ، فبدأ يدعو بصراحة للوحدة ، ليس فقط مع الاشتراكيين ، ولكن مع أى واحد يكون على استعداد للتحالف ضد الفاشية . وكان هناك حزب صغير ، سمي أولا بالحزب الاشتراكى الشيوعى ، ثم سمي أخيرا باسم حزب الوحدة البروليتارية ، وكان قد خرج على الشيوعيين فى عام ١٩٢٣ ، وانضم الى مائتة القوى التى تمثل جماعات المنشقين . وقد نادى هذا الحزب منذ عدة سنوات ، بمحاولة توحيد

احزاب الطبقات العاملة المتنافسة ، ولكنه لم يصل الى نتيجة . وكان يتزعم هذه المجموعة الثالثة بول لويس مؤرخ الاشتراكية الفرنسية ، ولكنه لم يكن قويا بالقدر الذي يمكنه من اكتساب أكثر من حفنة من النواب ، حتى فى الانتخابات الحاسمة لعام ١٩٣٦ ، ومع ذلك ، فان احداث ١٩٣٤ قد اضطرت الحزب الاشتراكي الى قبول عروض الشيوعيين من أجل جبهة متحدة . ووضع الحزب الاشتراكي فى مؤتمر بولوني ، برنامجا ينص على شروطه للانضمام لجبهة شعبية مناهضة للفاشية ، تضم كلا من الشيوعيين والراديكاليين ، وقد اشتمل هذا البرنامج على حل المنظمات الفاشية بقانون ، وتأميم البنوك وشركات التأمين والصناعات الكبرى الخاضعة لسيطرة احتكارية ، والاقرار بحقوق المساومة الجماعية ، واقامة اشراف حكومي على أسعار الفحم واللحم ، بالإضافة الى ضرائب تصاعدية على رأس المال ، ثم اصلاحات واديكالية أخرى.

وفى هذه الأثناء أعقب فضيحة ستافيسكى اكتشاف مقتل ألبرت برنس فى ٢١ فبراير ١٩٣٤ ، وهو احد كبار الموظفين القضائيين الذين اشتركوا فى التحقيق ، ولم يعرف القتلة ، ولكنه كان من الواضح أن برنس قد قتل وسرقت منه الأوراق المهمة من أجل منع اظهار الحقائق التى تدمغ شخصيات سياسية كبيرة . ولم يكن هناك دليل على ذلك ، ولكن كان هذا هو الاعتقاد السائد فى ذلك الحين ، وقد شكلت لجان خاصة ، اقامها دوميرج للتحقيق فى قضية ستافيسكى من حيث جوانبها السياسية ، فكتشفت عن قدر معين من الفساد ، شمل عددا من النواب وقطاعا من الصحافة ، ولكنها برأت الشخصيات الكبيرة التى كانت قد وجهت اليها اتهامات . وقد تقدم دوميرج من جانبه باقتراحات تهدف لزيادة سلطان رئيس الوزراء والحكومة ، على حساب مجلس النواب . فاقترح أن يسلم النواب للوزارة حق التقدم بمشروعات تتعلق باتفاق الميزانية ، وأن يمنح الرئيس بناء على نصيحة رئيس الوزراء ، سلطة حل البرلمان دون حاجة لموافقة مجلس الشيوخ ، وهو المجلس الثانى القوى ، الذى يظفر فيه الراديكاليون وانصارهم الحاليون بأغلبية لها وزنها . لقد كانت اقتراحات دوميرج أمر من أن يستسيغها الراديكاليون فى حكومته (حكومة الاتحاد القومى) ، فأجبرت وزارته على الاستقالة فى نوفمبر ١٩٣٤ ، وحل فى محله من زعماء الوسط يبيراتين فلانندان ، وكانت مهمته تنحصر فى اخضاع العناصر الفاشية للقانون ، وفى الدفاع عن الفرنك الذى ظل مرتبطا بالذهب ، منذ أن خرجت بريطانيا العظمى على قاعدة الذهب فى عام ١٩٣١ ، وقد كان هذا الوضع الأخير ، يمثل مشكلة تتفاقم تدريجيا ، نتيجة للكساد العالمى الذى اجتاحت فرنسا ، واضطرها الى اتباع مزيد من سياسة الانكماش . وقد هيطت أسعار الأغذية بخاصة الى حد كبير فى السوق العالمية ، ووجد الفرنسيون أن الحل الوحيد لهذه المشكلة ، هو وضع حد أدنى لأسعار القمح

بقوة القانون ، واعداد قانون آخر لضمان مراعاة الفلاحين لهذه الأسعار ، ممن ظلت حبوبهم بلا بيع طبقا للسعر الرسمي . وقد زاد الطين بلة ، في الموقف المعقد بما فيه الكفاية ، أن ثارت موجة واسعة من السخط بين الفلاحين ، تزعمها السياسي المحافظ دورجير ، بينما قامت جماعة كروا دى فو بتساعدها جماعة كاميلود وروا بإثارة شغب في المدن لا نهاية له ، وضاعت قصة ستافسكى وسط زحام الأحداث . ولكن قامت ضجة صاخبة حول السلطات الكاسحة للثوبك ، لاسيما بنك فرنسا وهو ملكية خاصة وكان يعتبر أداة للمائت أسرة ، التي تسيطر على الاقتصاد الفرنسى ، والتي تعتبر مسئولة عن سياسة الانكماش، التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة . وفى الوقت نفسه ، كان هناك احساس شعبى قوى ضد أى مزيد من التخفيض في سعر الفرنك ، الذى كان بوانكاريه قد استقر به على خمس قيمته من الذهب فيما قبل الحرب منذ عام ١٩٢٨ . والفرنسيون بوصفهم شعب صغار المدخرين ، لا يريدون أن يروا مخزائهم تسلب قيمتها للمرة الثانية . انهم فى الحقيقة يريدون أشياء لا تقبل التصور ، اذ يرغبون فى أسعار مرتفعة للفلاحين ، وتكاليف معيشة منخفضة ، ثم الاحتفاظ بقيمة الفرنك على نحو ماكانت عليه فى عام ١٩٢٨ . أما النواب ، فقد كانوا على استعداد لتغطية الجزء فى المألية العامة بقبول مزيد من الضرائب والحكومة لا تستطيع أن تقدم على تحقيق الأمرين معا الا بالاستدانة ، مما وضعها فى أيدى دائئها ، وأدى الى دخولها فى صراع مع بنك فرنسا ، الذى كان يدعو الى التقشف والانكماش باعتبارهما العلاج البديل . وقد استقال فلانداى بدوره ، بعد أن عجز عن مواجهة الموقف ، وخلفه من بعده بيير لافال الذى كان يوما من الاشتراكيين ، ثم أصبح الآن حليفا بكل تأكيد للجناح اليميني ، فانحنى لبنك فرنسا ، ومضى فى سياسة الانكماش على نحو شامل .

لقد أعطى تكوين وزارة لافال ، الإشارة الى المزيد من اندلاع العدوان الفاشى ، وأعلنت جبهة دورجير من الفلاحين اضرابا ضاربا ضد الحكومة . أما اليسار فقد طالب بحل العصابات الفاشية ، التي كانت الحكومات متهمة بمعالمتها على نحو غير واجب . واضطر لافال فى مواجهة انسحاب الراديكاليين الذين كان يحتاج اليهم من أجل الحصول على الأغلبية ، الى بذل الوعد باتخاذ اجراء ضد العصابات ، فصدر قانون جعل المنظمات الشبيهة بالمسكوية منظمات غير قانونية ، ومنح الحكومة سلطة حلها ، واعتبر التحريض على القتل أو العنف جريمة يعاقب عليها . وقد كان القانون الجديد فعالا الى حد بعيد ، فتكسرت أجنحة منظمة كروا دى فو ، ولم تعد أكثر من مجرد وكالة انتخابية للجناح اليميني ، وكذلك توقف الخطر من وقوع انقلاب فاشى ، اذا كان حقا له وجود . ولكن وضع لافال السياسى كان قلقا فى هذا الصدد ، لأنه ما زال

يواجه ضجة كبيرة ضد سياسة التقشف وضد بنك فرنسا ، كما أن الموقف الدولي أصبح يتطور بسرعة في خطورة أشد . وقد كانت فكرة لافال الأساسية في هذه المرحلة هي أن يبعد بين ألمانيا وإيطاليا ، بملانية الإيطاليين ، الذين كانوا يعارضون في عنف أطماع هتلر في النمسا ، بغض النظر عن خططهم في أتيويا . وفي يوليو ١٩٣٤ فشل انقلاب نازي في النمسا ، ولو أنه قد ترتب عليه مقتل دولفوس ديكتاتور النمسا . وقرر لافال كسب إيطاليا إلى صف فرنسا ، وكان هذا يعني إطلاق يد الإيطاليين في الحبشة . وقد بدا أنه نجح في ذلك الوقت ، حين زار روما في يناير ١٩٣٥ ، وأجرى مفاوضات مع موسوليني بشأن عدد من المسائل البارزة ، تضمنت إفساح الطريق له في الصراع الخاص بالحبشة . وقد اعتقد لافال أنه يستطيع التأكد من تأييد بريطانيا في هذا الصدد ، لأنه أزاء فشل العصبة في التدخل ضد اليابان في منشوريا ، أصبح الأمل في تقديره ضعيفا بشأن اتخاذ العصبة لأي إجراء ضد الإيطاليين في الحبشة ، وخاصة أن البريطانيين كانوا يعارضون دخول الحبشة في عصبة الأمم ، وقاموا بمفاوضات مع إيطاليا عام ١٩٢٥ بشأن مناطق نفوذهم في تلك البلاد . ولكن بريطانيا العظمى ، التي انقلبت رأسا على عقب نتيجة لفشل العصبة في منشوريا ، كانت مقدمة في عام ١٩٣٥ على انتخابات عامة حول موضوع السلام ، أراد فيها حزب العمال أن يعالج الكارثة التي حدثت عام ١٩٣١ ، فلم تستطع بريطانيا أن تنبذ ميثاق العصبة قبل التأكد من انتهاء الانتخابات بسلام . وقد اتخذ السير صمويل هور وزير خارجية بريطانيا موقف الداعي لتوقيع العقوبات ضد إيطاليا ، بينما كان واضحا أن على فرنسا أن تختار بين الاستمرار في خطتها للتقارب مع إيطاليا ، أو ضمان مواصلة التأييد البريطاني . ولكن الحكومة البريطانية ، برغم أنها دعت لتوقيع العقوبات ضد إيطاليا ، كانت قانعة بالتدابير الهينة التي لم تقف في سبيل غزو الحبشة ، ولم تقم بأي محاولة لمنع إمدادات الزيت عن إيطاليا ، وهو إجراء كان يكون له أثره على الفور ، فيصبح على موسوليني أن ينسحب ويعترف بالهزيمة ، أو أن يدخل في حرب مع دول العصبة ، ويلقى بنفسه تماما في المعسكر الألماني . وفوق هذا ، فقد زار وزير خارجية بريطانيا باريس في ديسمبر . وناقش مع لافال ما عرف باسم خطة لافال - هور ، حيث سمح لإيطاليا بأن تقطع جزءا كبيرا من الحبشة ، وتحصل على امتيازات اقتصادية في بقية البلاد . وقد نشرت هذه الخطة في باريس عقب فوز حزب المحافظين في الانتخابات ، فخلقت ضجة في بريطانيا العظمى ، أدت إلى استقالة هور ، وحل في محله إيدن وزير الخارجية . واستمرت العقوبات الهينة ، ولكنها لم تستطع أن تمنع موسوليني من إكمال غزوه للحبشة ، بسبب ثقافة شأن هذه العقوبات ، بينما كان انشغال فرنسا وانجلترا بشئون إيطاليا ، قد أعطى هتلر فرصته للزحف على منطقة الراين المنزوعة السلاح في مارس ١٩٣٦ ،

وبذلك مزق نهائيا معاهدة فرساي ، واصبحت القوات الفرنسية في مواجهة القوات الألمانية على الحدود مباشرة .

وليس هناك شك في أن زحف هتلر على منطقة الراين ، كان خطوة حاسمة في الطريق الى الحرب العالمية . واذ كان ضعف العصبة ازاء إيطاليا واضحا ، فقد أجبرت هذه الخطوة الإيطاليين على التحالف مع الألمان ، وترتب على ذلك تحطيم كيان المحالفات الفرنسية في أوروبا . وقد أتبع هتلر سيره في إعادة تسليح منطقة الراين ، بوضع « مشروع سلام » لم يكن في الواقع إلا محاولة لفصل بريطانيا عن فرنسا ، وضمان عزل كليهما عن الاتحاد السوفيتي . وقد ردت دول ميثاق لوكارنو بمشروع مضاد رفضه هتلر ، معلنا أنه سيؤيد اقتراحات مضادة بعد إجراء استفتاء في ألمانيا ، الأمر الذي فعله على نحو ما يجب ، ضمنا الغالبية الكاسحة في تأييده بطبيعة الحال . وعندئذ وضع « مشروع سلام » مدلا ، يشبه كثيرا في أثره للمشروع الأول ، ولكن بتأكيد أشد ، على ما تتوقعه ألمانيا من إعادة النظر في المعاهدات القائمة ، إذا هي وافقت على الانضمام الى عصبة الأمم شريكا مساويا . ولم يعارض البريطانيون مشروع هتلر على الفور ، ولكنهم طالبوا بمزيد من التفسيرات ، بينما رد الفرنسيون بمشروع بعيد المنال . وفي يوليو ١٩٣٦ ، دعت الحكومة البريطانية فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وألمانيا الى مؤتمر في لندن ، لتقييم المشروع الألماني ، ولكن بات محاولتهم بالفشل ، وتحركت إيطاليا أكثر فأكثر نحو فلك ألمانيا ، لا سيما حين وقع هتلر في يوليو ١٩٣٦ اتفاقية مع النمسا ، لتأكيد عدم التدخل في شئونها الداخلية ، وأن يكون مفهوما أنها ستعتبر كأنها دولة ألمانية ، الأمر الذي لم يحافظ عليه بأكثر من محافظته على وعده الأخرى لصيانة السلام .

وفي هذا الوقت ، ظهر خطر جديد في أوروبا الغربية ، باندلاع الحرب الأهلية في إسبانيا . فقد رفع الجنرال فرانكو لواء الثورة في مراكش الإسبانية في يوليو ١٩٣٦ ، واصبحت هناك انتفاضات عسكرية ضد الحكومة في عدة أجزاء من إسبانيا . وبحثت الحكومة الإسبانية عن دول تشتري منها أسلحة تعوضها عن الأسلحة التي اغتصبها الثوار ، وكذلك سعى الثوار من جانبهم الى طلب العون من الدول الفاشية ، التي أبدت استعدادها لتقديم المعونة اللازمة . أما فرنسا وبريطانيا العظمى ، فقد تخاذلتا خشية قيام حرب أوروبية ، نتيجة للصراع الإسباني ، وراحتا تمددان للتفاوض مع إيطاليا وألمانيا ، وكذلك مع الاتحاد السوفيتي فيما يسمى بميثاق عدم التدخل ، الذي توقتا بمقتضاه عن مساعدة الحكومة الجمهورية . بينما لم تأبه الحكومتان الفاشيتان لوعودهما ، وأخذتا ترسلان الرجال والسلاح لمساعدة فرانكو في استهانة بالميثاق .

ولم يلبث الموقف أن تغير في فرنسا ، بتكوين الجبهة الشعبية من الاشتراكيين والشيوعيين والراديكاليين ، وبانتصارها الكاسح في الانتخابات العامة في أبريل - مايو ١٩٣٦ . وقد أدى ظهور التحالف الجديد بين اليسار الفرنسي ، الى قيام مظاهرات اشتركت فيها الشيوعيون تطبيعا لاتجاه موسكو الجديد ، وتلت ذلك مفاوضات رسمية من أجل العمل المشترك ، وفي ١١ يناير ١٩٣٦ نشرت أحزاب اليسار البرنامج المتفق عليه عن التجمع الشعبي . وقد اشتمل البرنامج على مزيد من القوانين المشددة ضد العصابات الفاشية ، وقوانين تجبر الصحف على كشف مصادر تمويلها ، وعلى انشاء صندوق قومي للبطالة ، وتخفيض ساعات العمل دون تخفيض الأجر ، وإعادة تقييم أسعار المحاصيل الزراعية دون ارتفاع في تكاليف المعيشة ، ثم اصلاح نظام الضرائب لمنع الاكتمال بين الطبقات الثرية .

لقد دخلت أحزاب اليسار الانتخابات العامة بهذا البرنامج المتفق عليه ، وكان انتصارها فيها أمرا مفروغا منه ، ولكن طبيعة انتصارهم كانت تعني تغييرا كبيرا في توزيع القوى ، حتى ولو أن اليسار الذي فاز بالانتخابات السابقة عام ١٩٣٢ ، لم يستطع أن يحصل الا على زيادة قدرها ٣٠ مقعدا اضافيا . أما الأمر الذي كانت له دلالة ، فهو أنه حيث فقد الراديكاليون من المقاعد بقدر ما كسبه اليسار في مجموعه ، فإن الشيوعيين الذين ساعدتهم يومئذ ذلك الاتفاق الانتخابي قد كسبوا ضعفي الأصوات التي ظفروا بها عام ١٩٣٢ ، وفازوا فضلا بالثنتين وسبعين مقعدا في مقابل اثني عشر . وكذلك فاز الاشتراكيون بمليونين من الأصوات وكسبوا ١٤٦ مقعدا ، وإن يكن ذلك أقل مما كان متوقعا . ومع ذلك فقد أصبحوا أكبر حزب ، وأخذوا بزعماء ليون بلوم يشكلون الحكومة الجديدة ، التي وافق الشيوعيون على تأييدها ، برغم أنهم رفضوا الاشتراك فيها . وبناء على ذلك شكل بلوم حكومة من وزراء اشتراكيين وراديكاليين ، وبدأ في العمل لا على أساس الاعتبار الاشتراكي ، الذي كان الراديكاليون يعارضونه في ضراوة ، بل على هدى البرنامج المتفق عليه ، والذي خاضوا معركة الانتخابات على أساسه . وقد كانت هناك أقلية من الاشتراكيين بزعماء مارسو بيفرت وزيرومسكي ، تعارض هذه الاتفاقات مع البورجوازيين ، ولكنها طردت خارج الحزب .

لقد قوبل مجيء حكومة بلوم ، في الوقت الذي كانت تشتعل فيه الحرب الأهلية في أسبانيا ، باندلاع كبير للاضرابات في فرنسا ، اشترك فيها العمال النقابيون وغير النقابيين . وقد استولى المضربون على المصانع في منطقة اتر أخرى ، لكي يمنحوا أصحاب الأعمال من شجب الاضرابات باستخدام الخارجين عليهم ، ولكنهم لم يبدلوا أي محاولة لاستمرار الانتاج ، على نحو ما فعل المضربون الإيطاليون في عام ١٩٢٠ ، بل جلسوا مشدودين في بساطة ،

وتحلوا البوليس أن يزحزحهم ، أو أن تجاب مطالبهم ، في انقاص ساعات العمل ، وزيادة الأجور ، والاقترار بالحقوق الكاملة في المساومة الجماعية . وقد رفض بلوم من جانبه اتخاذ أى إجراء لزحزحتهم ، لعلهم يمدى قوة الشعور الشعبى ، ثم دعا أصحاب الأعمال الى مكتبته في فندق ماتينيون ، وحثهم على توقيع اتفاقيات ماتينيون ، التي وافقوا بمقتضاها على رفع الأجور ، وأن يسلموا بالحقوق الكاملة في المساومة ، على أن تترك التفاصيل لتبريم باتفاقات خاصة في كل صناعة أو مؤسسة على حدة . كذلك مضى قدما في سنن تشريع لتحديد العمل الأسبوعى بأربعين ساعة ، ومنح إجازات مدفوعة الأجر . واذ كان أصحاب الأعمال فزعين من الاضرابات وحرارة الشعور الشعبى ، فقد أحسوا بأنهم فى وضع لا يسمح لهم بالمقاومة واستسلموا ، على الرغم من أن الصناعة الفرنسية بمعداتها التى طال عليها الأمد ، وتكاليفها الباهظة ، كانت فى وضع سيء لا يكاد يتحمل الأعباء الجديدة المفروضة عليها . وهكذا كسب اليسار شهرة من الناحية الصناعية ، أكثر منها شهرة فى الناحية السياسية ، وانطفئ العمال للانخراط فى نقابات العمال .

لقد كانت اتفاقيات ماتينيون ، وتحديد العمل الأسبوعى بأربعين ساعة ، مكاسب حقيقية للطبقة العاملة . وكذلك كان الشأن على ذلك الحين ، فى زيادة الأجور بنسبة ١٢ - ١٥ فى المائة ، التى اضطر أصحاب الأعمال الى منحها ، وفى سياسة الأشغال العامة التى وضعتها الحكومة لتوفر مزيدا من السالة . ولكن الاضطرابات سرعان ما ثارت بشأن التفاصيل الخاصة بهذه الاتفاقيات ، عندما التفت أصحاب الأعمال أنفاسهم فأخذت الأسعار ترتفع بسرعة فى عناد مضاد لجهود الحكومة ، حتى أصبحت زيادات الأجور كأنها لم تكن فى مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة . فضلا عن ذلك ، فقد كانت الحكومة لا تزال فى أزمة مالية حادة ، واضطرت الى الاحتفاظ بالفرنك على سعره الحال قدر ما تستطيع . أما الفلاحون فقد اطمأنوا حقا بانشاء مكتب القمح الذى عمل على استقرار سعر القمح ، بأن أصبح هو المشتري الوحيد لحصول الفلاحين من القمح . ولكن هذا قد أضاف أعباء مالية جديدة على عاتق الحكومة ، مما دفع حكومة بلوم الى تأميم بنك فرنسا ، والغاء مجلس المحافظين ، وانفرادها بتعيين محافظ البنك ، ولكن هذا لم يعطها مهربا من أزمته المالية ، فاضطرت أخيرا فى عام ١٩٣٦ ، ورغم عودها السابقة ، الى تخفيض الفرنك بتحديد سعر جديد أقل للتبادل ، بعد الاطمئنان الى وعود بريطانيا والولايات المتحدة بالا يتابعوا التخفيض ، ومع ذلك فلم تمض الحكومة فى تخفيضها ، الى الحد الذى يكفى لاغناء هذا السعر الجديد مهلة طويلة للمضى .

وفى أقل من مضى عام واحد على تولى الجبهة الشعبية للحكم ، أعلن بلوم حاجته لمهلة يدعم بها المكاسب التى تم احرازها ، تلك المكاسب التى بدأت فى

الواقع تدوى الى ضياع ، وأصبح واضحا لانصاره بقدر ما أصبح واضحا لاعدائه ، ان الحكومة انما تمضى الى تراجع حسي . فاضطر بلوم في يونيو ١٩٣٧ الى أن يطلب من البرلمان منح حكومته سلطات مطلقة ، بعد ان استقال الخبيران الماليان اللذان كان قد عينهما لتقديم المشورة اليه ، على أمل تهدئة طبقات المستثمرين . وبدأ رصيد فرنسا من الذهب يتدهور بسرعة مهولة ، وتسرب جزء كبير من الذهب عن طريق المهربين في الداخل والخارج على السواء ، ووجد مجلس الشيوخ فرصته ليرفض طلب بلوم للسلطات المطلقة ، وهو الذي كان منذ البداية أكبر الناقدين لسياسة الحكومة ، ولم يكن يقرأها الا تحت اثرغبة في تقوية الجبهة الشعبية فحسب . وعندئذ استقال بلوم ، وانتهت حكومة الجبهة الشعبية في يونيو ١ٹ٣٧ ، وحلت في محلها حكومة بزعامة الراديكالي شوتام ، التي قبل بلوم أن يضع نفسه في خدمتها . ولكن القوة الدافعة التي كانت موجودة في عام ١٩٣٦ قد تبددت ، ولم يكن ليتوقع من حكومة شوتام أى تقدم جديد .

لقد جنح بلوم طوال فترة وجوده في الحكم ، الى سياسة عدم التدخل في اسبانيا ، برغم الاحتجاجات الشيوعية الصاخبة ، وذلك لانه كان عليه ان يتبع القيادة البريطانية من ناحية ، ولانه كان واضحا من ناحية أخرى ، ان أى بديل لهذه السياسة سوف ينتهى الى المخاطرة بحرب أوروبية ، يحرص هو على الحيولة دون وقوعها بأي ثمن ، فضلا عن أنه كان يقال له دائما ، ان الفلاحين لن يخوضوا حربا من أجل اسبانيا . وكان الجناح اليميني في فرنسا يظهر فرانكو ، سواء في ذلك الفاشيون الفرنسيون ، وكثير من الكاثوليك ان لم يكن جميعهم ، بينما كان الجانب الأكبر من البورجوازيين لا يلقون بالا الى الصراع الاسباني . وقد كانت هناك روايات غريبة عن فظائع الجمهوريين الاسبان - وبعضها صحيح حقا - بقدر ما كان من فظائع اليمينيين الاسبان ومن معهم من الجنود المغاربة المرتزقة ، ولكن فوق ذلك كله ، كانت هناك رغبة من أجل السلام بأي ثمن على التقريب . وقد كانت دعوة المسألة قوية في صفوف الحزب الاشتراكي ، الذي كان اقرار السلام واحدا من بنود سياسته التقليدية . ثم انه كان مما يخالف طبيعة بلوم أن يصبح زعيم حرب ، بل انه لما يخالف أصالة الحزب الاشتراكي ان يقر الحاجة الى حرب ، اللهم الا ان تكون الملاذ الاخير اذا لم يكن سواها ملاذ .

ولقد يكون بلوم غير آسف على انصرافه عن منصب رئيس الوزراء في يونيو ١٩٣٧ ، عندما أصبح واضحا على التحقيق ، ان الدول الفاشية لا تراعى تنفيذ ميثاق عدم التدخل فحسب ، بل كذلك ان هتلر سوف يتقدم بمزيد من الطلبات الجديدة التي تعصف بالسلام . وكان شوتام سياسيا طالما اعتاد رئاسة حكومات انتقالية لا تقدم على شيء ، ثم سرعان ما ينفرط عقدها عندما

يظهر رجال اقوياء ، يكونون قادرين على ان يطوا في محطها . وكل ما فعله شوتام على تردد واستحياء ، او بالاحرى ما فعله وزير ماليته جورج بونه ، هو العودة الى تخفيض الفرنك مرة اخرى ، الذى وصل في ذلك الحين الى ما يقرب من ١٣٠ بالنسبة للجنيه الاسترليني ، ثم اخراج الاشتراكيين بعد ذلك من حكومته ، وتشكيل وزارة راديكالية خالصة في مطلع عام ١٩٣٨ . وبعد اقل من ثلاثة شهور استقال شوتام ، واذا بفرنسا تصبح على حال من الازمة السياسية ، بعدم وجود حكومة على الاطلاق ، في اليوم الذى زحف فيه هتلر على النمسا والحققها بالرايخ . وعلى الفور ، حلت وزارة بلوم ثانية في محل شوتام ، ولكن الخطا الاكبر كان قد وقع بالفعل على ذلك الحين ، واندمجت النمسا في الرايخ الالماني ، دون احتجاج يزيد على احتجاج غير ذى اثر من جانب لندن . وفي بريطانيا العظمى ، استقال اتونى ايدن من منصب وزير الخارجية في فبراير ١٩٣٨ ، احتجاجا على سياسة نيفل تشامبرلان الخاصة بالتهدة ، وحل في منصبه لورد هاليفاكس .

لقد كان واضحا ان هتلر انما يدبر لمطالب جديدة ، وبدا ان تشيكوسلوفاكيا هي الضحية القادمة لاندفاعه . وقد كانت تشيكوسلوفاكيا هي الطليقة الوحيدة التى بقيت لفرنسا على التقريب ، فبلدات حكومة بلوم الى اعطاء عدة تأكيدات ، بان فرنسا سوف تفي بشرف التزاماتها في الوقوف الى جانبها في حالة العوز . ولكن حكومة بلوم لم تلبث ان سقطت من الحكم في ابريل ، وتشكلت وزارة جديدة من الراديكاليين والاشتراكيين برئاسة دالديه . وفي مايو ١٩٣٨ قامت فرنسا وبريطانيا العظمى مشتركتين معا ، بحث التشيكيين على ضرورة اجراء تنازلات كبيرة من اجل قضية السلام ، وتبع ذلك وصول بعثة رانسيومان الى تشيكوسلوفاكيا في يوليو ، واصبح ظاهرا ان التشيكيين في خطر داهم من ان يخلدهم حلفاؤهم الغربيون . اما الاتحاد السوفيتي فقد وعد بمساعدتهم اذا اقدمت فرنسا وبريطانيا العظمى على مساعدتهم بالمثل . ولكن سياسة التهدة ، كانت هي صاحبة اليد العليا في توجيه الامور بالبلاد الغربية في ذلك العهد .

على هذا النحو اذن ، جرت الاحداث ، الى ان انعقد مؤتمر ميونيخ في نهاية سبتمبر ١٩٣٨ ، وهو المؤتمر الذى انتهى فيه تشامبرلان ودالديه اخيرا ، الى التفريط في تشيكوسلوفاكيا وتسليمها الى هتلر تسليما شائنا . وفي هذا الوقت ، كانت الجبهة الشعبية في فرنسا قد ماتت تماما ، ولو ان غالبيتها البرلمانية قد بقيت قائمة ، وظلت الحكومة الراديكالية في الحكم . وقد يستطيع الفرنسيون ان يجادلوا ، بان الطريق الوحيد المفتوح امامهم ، انما كان هو اتباع الخط البريطانى ، وان الزيارة الاولى لبعثة رانسيومان ، ثم الزيارة الثانية لتشامبرلين ، لكل من برخستجادن وجوديزبرج في سبتمبر ، قد اظهرتا بما لا يترك مجالا للخطا ، مدى ما كان يمكن ان يكون عليه الوضع قبل

اجتماع ميونيخ . والواقع ان هذا القول صحيح تماما ، ويعطى صورة للوضع على نحو ما كان عليه في عام ١٩٣٨ .

والسؤال الآن ، هو ما اذا كان الفرنسيون يستطيعون ان يفعلوا اكثر مما فعلوا ، للحيلولة دون هذا الوضع ، بمحاولة التعاون مع الاتحاد السوفيتي بمزيد من التوثيق ، بعد توقيع الميثاق الفرنسي السوفيتي لعام ١٩٣٥ ، وعلى ضوء اشتراك الاتحاد السوفيتي في العصبة خلال السنوات التالية . والجواب دون ريب ، هو انهم كانوا يستطيعون ان يفعلوا اكثر كثيرا ، ولكن ، ليس من غير الملائم الا نلاحظ ان الاتحاد السوفيتي في خلال تلك الفترة ، كان يجتاز أزمة داخلية عظمى ، شأنه في ذلك شأن فرنسا ، نتيجة لمصرع كيروف في ديسمبر عام ١٩٣٤ . ولقد كان للميثاق الفرنسي السوفيتي كثير من الأعداء العتاة في فرنسا على أية حال ، ولكنهم قد ازدادوا شأنا نتيجة للشكوك التي اكتنفت عدم الثقة في القوات المسلحة السوفيتية وقادتها ، الذين سوف يحتاج اليهم في اجراء المفاوضات . ولا شك في أن ليتفينوف وزير خارجية الاتحاد السوفيتي ، كان يبذل أقصى الجهد للوصول بالاتحاد السوفيتي الى تعاون أوثق مع العصبة ، في سياسة مقاومة العدوان الفاشي ، ولكنه كان مشكوكا في مدى سلطته ، وفي ماهية الطريق الذي يفكر ستالين في اتخاذه . وقد غير الكومينترن من سياسته بلا ريب ، وكذلك كان شأن الاحزاب الشيوعية في الغرب بناء على توجيهه . فلم يعد شعار « طبقة بازاء طبقة » قائما بعد ، واستبدل به تركيز الجهود على اجتذاب أي قادر على المشاركة في جبهات شعبية مناهضة للفاشية . وقد مضى الحزب الشيوعي الفرنسي بخاصة ، في سياسة وطنية من النوع المتطرف ، لم يكتف فيها بدعوة نقابات العمال الكاثوليكية بقدر دعوته للاشتراكيين فحسب ، بل دعا كذلك الطبقات الوسطى ، التي اعلن انها تستطيع انقاذ نفسها بالتحالف مع البروليتاريا ، لو انها اتحدت معه ضد « المائتي أسرة » ، وضد عصابة الاحتكاريين المستغلين والسامرة ، الذين يسمنون على حسابهم بقدر ما يسمنون على حساب العمال . والواقع ان الشيوعيين الفرنسيين ، كانوا أعلى من الاشتراكيين صوتا ، في صيحاتهم من أجل أوسع تحالف ممكن لمناهضة الفاشية . ذلك انه ، في الوقت الذي لا يستطيع فيه الشيوعيون عندما يتعاملون مع الاشتراكيين ، ان يجدوا فكلا من تفسير الجبهة المتحدة ، بأنها تعني حزبا واحدا منظما في قوة ، وحركة تخضع لسلطانهم المركزي ، فانهم يصبحون على العكس من ذلك عندما يتعاملون مع الحلفاء السياسيين من الطبقة العاملة ، فلا يقدمون مثل هذه التفسيرات ، بل يشعرون بالتححرر في المناداة بتعاون محدود ، يطوع لمثل هؤلاء الحلفاء ان يتركوا وشأنهم ، ليسلكوا سبيلهم في الوقت الراهن على أية حال .

وهكذا ، كانت مفاوضات الوحدة بين الاشتراكيين والشيوعيين التي جرت متقطعة ، ومصحوبة بكثير من العتاب المتبادل خلال هذه الاعوام ، تسلم الى كثير من الاهداف المتعارضة تماما . فقد كان الشيوعيون يريدون اندماج الحزب الاشتراكي معهم ، والقيمن من أنهم قادرون بطاقتهم المركزية وبتصميمهم ، على ارساء سيطرتهم على الحزب المتحد . بينما كان الاشتراكيون الذين يرفضون فكرة « الديمقراطية المركزية » وديكتاتورية الحزب ، انما يفهمون قوة الشعور الشعبي لتأييد الاجراء الواحد ، على أنه تأييد لصورة من التعاون بين الحزبين ، بحيث يكون كل منهما قائما بذاته . وقد ناز كثير من النزاع ، حول ما اذا كان من الواجب ان يبدأوا بوحدة تنظيمية أولا ، ام أنهم يبدأون بالعمل المشترك على الفور . وكان هذا في الحقيقة نزاعا بين الاندماجين من ناحية ، ودعاة التعاون الاتحادي المؤقت من ناحية أخرى . والواقع أنه لم تكن هناك أى فرصة ، لان يوافق الحزب الاشتراكي على اذابة نفسه في الحزب الشيوعي ، ولا أن يتحد معه في حزب واحد يتعرض للنفوذ الشيوعي ، على نحو ما جرى بالتبعية ، في اندماج الاتحاد العلم للعمل ، بالاتحاد العام للعمل الواحد ، في الميدان الصناعي . غير أنه كان لا بد من عمل شيء لضمان العمل الموحد ضد الفاشية ، وقد كان الشيوعيون برغم استمرارهم في الضغط من أجل التوحيد الكامل لقوى الطبقة العاملة ، على استعداد للذهاب الى أبعد من الاشتراكيين ، في الضغط من أجل جبهة شعبية كبيرة ، مفتوحة لكل من يمكن اغراؤه بالانضمام .

وقد ساعدت الخصومة بين الدولتين المتنافستين ، اللتين كان الحزبان الفرنسيان يظهرانهما ، على احباط المفاوضات من أجل الوحدة ، عندما استؤنفت بعد الانتهاء من تكوين الجبهة الشعبية . اذ أنهم الاشتراكيون الشيوعيين بمحاولة اقحام مطالب الكومينترن ، والاصرار على اطاعة املاءاته ، بينما طالب الشيوعيون الاشتراكيين بضمانات لقبولهم الالتزام بالاتحاد من أجل الدفاع عن الاتحاد السوفييتي . كذلك كان مما يضايق الاشتراكيين ، رفض الشيوعيين لاشتراكهم في حكومة بلوم الاولى ، في حين وعد الشيوعيون بتأييد الحكومة مع بقائهم خارجها ، فاصبحوا بذلك قادرين على الادعاء بالفضل في كل ما تحققة الحكومة من مكاسب ، بينما هم احرار في نقد ما تعجز عن تحقيقه . ولم يكن هناك اى ود متبادل بين موديس توديز الزعيم الشيوعي ، وبول فور الذي قام بالدور القيادي في المفاوضات من الجانب الاشتراكي . وقد تحسنت العلاقات خلال الشهور الاولى لحكومة بلوم الاولى ، ولكنها تدهورت سريعا عندما تعرضت الحكومة للمتاعب ، وعندما طلب بلوم « المهلة » ثم بدأ من بعدها في التقهقر .

والواقع أنه كان من الواضح أن حكومة بلوم مدفوعة بسير الاحداث ، بعد اتخاذها من السلطة قلدا أوفر مما كانت هي قادرة بالفعل على استيعابه ؛

وقد اضطرتها الموجة الكبيرة من اضرابات التوقف عن العمل ، التى قامت فور تشكيل الحكومة ، الى أن تنفذ للوهلة الاولى اسبوع الاربعين ساعة ، وأن تجبر اصحاب الاعمال على توقيع اتفاقيات مائتينون ، بينما هى كانت تفضل دون شك ، أن تتبنى وضعا أكثر مرونة لساعات العمل ، وأن تعدل تحسين الأجور فى حدود أضيق ، لأنه كان يجب عليها أن تكون يقظة ، لتعرف أن الصناعة الفرنسية لن تستطيع أن تتحمل الاعباء التى فرضت عليها ، لا سيما بعد الخفض العام فى ساعات العمل ، وأنه سوف تكون هناك مضاعفات ضخمة ، سواء فى تقديم النظام الجديد للعمل الاسبوعى ، او فى الممارسة التفصيلية لشروط المساواة الجماعية بوصفها حقا قانونيا .

ومن الناحية الأخرى ، لم يكن الشيوعيون ليترددون بالنسبة لهذه الأمور . فقد كان هدفهم هو اقتناص الحشد الأقصى من التنازلات على الفور ، لأنهم يدركون تماما ، أن اصحاب الأعمال سوف يبرأون من حالة الذعر اذا أتيت لهم الفرصة ، فتزداد مقاومتهم لمطالب العمال . ولم يكن الشيوعيون مسئولين أساسا عن الاضرابات التى حدثت ، والتى كانت فى أكثرها نتيجة للتفجّر العفوى فى مشاعر الجماهير . ولكنهم كانوا فى أحسن وضع للاستفادة من هذه الاضرابات ، وللضغط على الحكومة لتقديم أكبر قسط من التنازلات . والحقيقة أن فرنسا قد انخرطت فى كيان جديد من العلاقات الصناعية ، التى لم تكن على استعداد لها أبدا ، إذ كان التنظيم النقابى العمال فى أشد حالات الضعف ، خلال فترة انقسام النقابات الى حركتين أو ثلاث حركات متنافسة متصارعة . وكانت المساواة الجماعية لا تشغل الا جانبا صغيرا فى هذا المجال . وفيما انتشرت الحركة النقابية فى كل مكان على التقريب ، وأصبح لزاما على اصحاب الأعمال الذين لا يحصى عددهم ، والذين لم يتعاملوا مع النقابات من قبل ، أن يفعلوا ذلك للمرة الاولى . وقد استسلموا للوضع بداءة ذى بدء ، وقيلوا أن يكون اسبوع العمل أربعين ساعة ، وأن تكون أجازات العمال مدفوعة الاجر كذلك . غير أنهم لم يكونوا راضين من ذلك على الإطلاق ، فلم يكادوا يستمعون رباطة جأشهم ، حتى كان أول ما ألجأ اليه تفكير كثيرين منهم ، هو استرداد ما فقدوه .

والواقع أنه قد أصابتهم مظالم حقيقية ، تتمثل فى زيادة ثقيلة لتكاليفهم فى الاننتاج ، دون أى امهال لهم حتى يلائموا انفسهم مع الوضع الجديد . وقد كان صفدا أصحاب الأعمال على وجه الخصوص ، يضيّقون بنا ألقى على كواهلهم ، نتيجة للمفاوضات التى دارت بين الحكومة ونقابات العمال والشركات الكبرى المنظمة فى الاتحاد الكبير للاننتاج الفرنسى ، دون أى مشاور معهم .

وقد كان من نتائج الاضرابات أن اتسع نفوذ نقابات العمال ، وأقيمت لجان المؤسسات التى كانت تحت سيطرتها فى أغلب المؤسسات المهمة . ولكن

بقى كثير من الشركات الصغيرة دون تنظيم قائم ، وظل تطبيق اتفاقيسات مانييون على مثل هذه الشركات مصدرا لكثير من المتاعب منذ البداية .

اما التنازلات الكبيرة الخاصة بالاجور ، والتي جاءت نتيجة للاضرابات ، فلم يكد يمضي وقت طويل حتى ضلعت في خضم ارتفاع الاسعار . ولم تفلح الحكومة في الحد من هذا الارتفاع . وهكذا وجد العمال انفسهم في وضع لا يزيد من -حيث الاجور الحقيقية عما كان من قبل ، بل لعله يزيد سوءا ، بالرغم من انهم كانوا لا يزالون يتمتعون بمزايا العطلات المدفوعة الاجر ، وانقاص ساعات العمل الاسبوعي . وقد تواكب العمال في البداية على الريف ينعمون بمظلاتهم ، ثم لم يلبثوا بعد قليل ، ازاء ارتفاع الاسعار ، أن اتجه كثيرون منهم الى البحث عن اعمال ثانوية لزيادة اجورهم ، وكان على النقابات العمالية أن تتخذ اجراء لوقف هذا الاتجاه ، بسبب القصور في فرص العمل بالنسبة للآخرين . وقد حاولت الحكومة في البداية كما رأينا ، الاقدام على مشروع طموح للاشغال : 'مئة' ، حتى توفر فرصة المزيد من العمالة ، ولكنها كانت في حاجة ماسة للمال ، وكانت احتياطات الذهب تنزوي سريعا ، بتصديره أو باخفائه في خزائن خاصة . وكان فنسانت أوربول وزير مالية بلوم ، قد وعد بالحفاظ على قيمة الفرنك ، ولكنه عندما لجأ الى الاقتراض ، اضطر الى قبول الدفع على اساس القيمة المحددة للذهب . وحين اضطر أخيرا الى تخفيض قيمة الفرنك ، فشلت محاولاته لتحقيق ربح للدولة على حساب الذهب المخبوء ، واضطرت الدولة الى أن تسمح لمخزني الذهب بأن يحتفظوا به لانفسهم . وكان مجلس الشيوخ الذي أخذ الطريق أمام الحكومة في البداية ازاء مشاعر الجماهير ، إنما يتحسين الفرصة فحسب ، ليقلم أظافر الحكومة . وكان رفضه لمنح بلوم السلطات الخاصة التي طلبها - مع أنه سمح بها بعد ذلك لشوتام الراديكالي - قد أدى الى سقوط حكومة بلوم .

والواقع أنه كان من المستحيل على الجبهة الشعبية أن تفي بوعودها . أو تحقق مطالب العمال ، دون تغييرات جذرية كبرى في البناء الاقتصادي بأسره ، وهو ما لم يوافق عليه الراديكاليون بأية حال من الأحوال . ذلك أن الحزب الراديكالي ، برغم أن فيه جناحا يساريا ، كان في أساسه حزبا محافظا تماما ، يرتبط بمذهب حرية التعامل في الاقتصاد ، على اشد ما يكون عمق الارتباط ، ويؤيد المشروعات الخاصة بأقصى ما يكون التأيد . وكان تابعوه بصفة أساسية من بين البورجوازية الصغيرة وقطاع من المزارعين ، وهو لم يستغ على أي وضع ، تلك التنازلات التي تحققت منذ البداية لطبقات عمال لندن . ومع أن الحزب لم يتراجع عن تحالفه مع الاشتراكيين بأي شكل رسمي ، إلا أنه كان مصرا على ألا يخطو في المجال الاقتصادي أكثر مما اضطر اليه من حيث الضرورة . كذلك كان الراديكاليون علمانيين ، يعارضون مطالب الكنيسة

التكنولوجية في قوة ، ولكنهم لم يرضوا أبدا عن اى وضع يضطرهم للوقوف الى جانب العمال ضد أصحاب الأعمال من الكبار أو الصغار على السواء .

وهكذا انتهت « تجربة بلوم » الى الخيبة منذ البداية ، لأنها كانت محاولة لأمر متعارضة ، اذ هى تهجم كباكر الماليين والاحتكاريين ، ولكنها تتفاوض مع صغار أصحاب الأعمال ، وفي الوقت نفسه تلبى مطالب الطبقة العاملة . وقد كان عليها كذلك ان ترضى المزارعين الذين كانوا جامحين كثيرا الى حين ، غير انه لم يكن في وسعها أن تجد وسيلة لرفع الاسعار الزراعية ، دون أن تسمح فى الوقت نفسه بارتفاع تكاليف المعيشة . وقد نجح بالفعل مكتب القمح والمؤسسات الأخرى التى خصصت لمساعدة الفلاح ، ولكن ذلك قد أضر بالاستهلاك العام فى الوقت نفسه . الا أن الجبهة الشعبية لم تستطع أن تفلت من هذه التناقضات ، لأنها وعدت بمساعدة الرجل العادى دون مهاجمة الطبقات المستثمرة للمال ، فيما عدا الذين يصلون الى حد بالغ من الثراء . ولكنها لم تكد تمارس هذا الهجوم ، حتى أصبحت محاولاتها الإصلاحية حملا يضع الاقتصاد فى ورطة أشد .

فما هو فى الحقيقة وجه الخطأ فى الاقتصاد الفرنسى ، الذى لم يستطع أن يحمى حتى أهون الإصلاحات المثمرة ؟

لقد عانى الاقتصاد الفرنسى فى المقام الأول ، من عدم الاستقرار الزمنى فى المالية العامة ، بسبب التهرب بدرجة كبيرة من الضرائب ، لاسيما من جانب الطبقات الفنية والمزارعين ، ثم بسبب تردد مجلس النواب فى فرض الضرائب اللازمة لانجاز الغايات المقصودة . وقد كانت هناك فترة مربحة ، أعقبت استقرار بوانكاريه بالفرنك فى عام ١٩٢٨ ، ولكن عندما اجتاحت الكساد العالمى فرنسا ، استنفدت ميزات هذا الاستقرار ، وعاد العجز فى الميزانية من جديد . وفضلا من هذا ، فقد أصبح على فرنسا الآن أن تواجه المشكلات الاقتصادية يفقد مواجهتها للمشكلات المالية . فبدلا من أن يستثمر أصحاب رأس المال أموالهم فى رفع وسائل الانتاج ، راحوا يفضلون المضاربة حين تطيب الفرصة لذلك ، ويهرمون الى الاحتزان فى الداخل أو الخارج حين تسوء الاقدار . كذلك كان المدخرون يستمسكون بالقيمة الذهبية للفرنك ، عندما أصبح يزيد على تقييمه الرسمى ، بعد تخفيض العملة فى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، ثم لم يلبث المدخرون أن فقدوا أكثر من أربعة أخماس القيمة الاسمية لفرنكاتهم ، بالتخفيض الذى أجراه بوانكاريه ، فأخذوا يحرسون بعد ذلك على ألا يتكرر هذا الصنيع بالمثل .

وقد كانت حكومة بلوم مشدودة بين الرغبات المتصارعة لاصدقائها الاجراء ، ومطالب المستهلكين الذين كانت تريد أن تصطنعهم لنفسها اصدقاء كذلك ، بتخفيض الاسعار أو على الأقل بوقف ارتفاعها . ولم تكن هناك مع ذلك

أى وسيلة لارضائها مما ، لا سيما بالنسبة لحكومة تحتاج الى الاقتراض ، فيصبح لزاما عليها أن تصانع أولئك الذين لديهم المال للاقتراض . ولقد استمسكت الحكومة بالسعر المحدد للفرك ما وسعها الجهد فى ذلك ، على حساب الاستنفاد لايراداتها . وعندما اضطرت الحكومة للتخفيض ، أقدمت على ذلك متراوحة لا تجترى على خفض كبير ، حتى تتيح لنفسها مجالا أرحب .

أما فى الدول الأخرى ، فقد كانت نتائج تجربة بلوم موضع المراقبة باهتمام بالغ ، وكان لا بد أن تقارن بالنيوديل الثورى لروزفلت . غير أن الوضع الفرنسى كان يختلف كثيرا عن الوضع الأمريكى ، من حيث أن أسباب الكساد إنما حطت على فرنسا من الخارج بصفة أساسية ، فلم يكن من الممكن أن تعالج هذه الأسباب بتدابير محلية بحت ، أو على أية حال ، لم تكن لتعالج بتلك التدابير التى استطاعت الجبهة الشعبية أن تتفق عليها . ففى أقل من عام واحد ، كانت الجبهة الشعبية فى حال من التراجع الشامل ، عاجزة عن إلغاء تحديد العمل الأسبوعى بأربعين ساعة ، وعاجزة كذلك عن منع التنازلات الخاصة بالأجور التى أصبحت ملفاة بحكم ارتفاع الأسعار ، ثم عاجزة أخيرا عن وقف برنامج الأشغال العامة بسبب الحاجة الى وسائل الإنفاق عليها .

فما الذى كان يجب عمله إذن ؟ لقد كانت للجبهة أغلبية واضحة فى مجلس النواب ولم يكن أعضاؤها ينوون بأية حال ، أن يعيدوا لليمينيين السلطة التى كانوا قد حصلوا عليها فى انتخابات ١٩٣٦ ، لأن اليمين الفرنسى كان ضاريا فى رجعيته وعداؤه للجمهورية . أما الفاشيون فقد واصلوا نشاطهم تحت أسماء جديدة ، بعد أن صدر قانون بحل عصاباتهم . ورفضت جماعة دولاروك المسماة كروا - دى - فو أن تتحول الى حزب سياسى ، أو أن ترشح بعض أعضائها للانتخابات فى عام ١٩٣٦ ، ولكنها بقيت منظمة كبيرة ومؤثرة ، تضم شتات القوى المعادية لمفهوم الديمقراطية السياسية ، وتمثل الخطر المحتمل أن لم يكن الخطر الفعلى على النظام الجمهورى . ثم كان لا بد من وجود حكومة تمثل المنتصرين فى انتخابات ١٩٣٦ ، فلما أصبح شركاء بلوم غير قادرين على الاستقرار ، لم يبق الا احتمال وحيد ، هو تشكيل حكومة تحت زعامة الحزب الراديكالى ، يدخل الاشراكيون فيها أو يؤيدونها وهم فى الخارج ، إذ لم تكن أى حكومة قادرة على البقاء بدون تأييد الراديكاليين والاشتراكيين كليهما . وقد جريت الطريقتان ، فعمل بلوم تحت رئاسة شوتام ، ثم عمل شوتام بعد ذلك دون بلوم ، ولكن الاشتراكيين مضوا فى تأييد الحكومة بأصواتهم ، حتى ولو لم يكونوا على اتفاق معها ، لانه بغير ذلك ، ما كان يمكن لاي حكومة أن تحصل على أغلبية فى البرلمان . ولكن الجبهة الشعبية فقدت روحها ، برغم أنها ظلت قائمة من حيث الشكل ، حتى قبل استقالة بلوم فى ١٩٣٧ ، وأصبحت قاعدتها الوحدية قاعدة

سلبية ، إذ كانت تعرف الشيء الذى تعارضه ، ولكنها لم تكن تعرف الشيء الذى تريده . وكان لابد من حركة جديدة لها حماسها خارج البرلمان ، لتسير بروح ١٩٣٦ بوصفها قوة دافعة . ولكن التدابير التى اتخذت بعقضى هذا الضغط الخارجى ، لم يكن فى مقدورها أن تصبح فعالة فى اطار النظام القائم . فند راحت حكومة بلوم ، تحت مواصلة هذا الضغط ، تقضم أكثر مما كانت قادرة على مضغه ، فى حين بدأت سورة الضغط تخف وطاقاتها . ولم يكن لخلفائها من بعدها تحت زعامة الحزب الراديكالى ، الا مجرد التماسك هوناً ما ، على أمل فى مستقبل أفضل .

كان هذا هو الوضع فى الشؤون الداخلية . أما من الناحية الدولية ، فكانت الصورة أكثر تعقيداً . ذلك أن الجبهة الشعبية انما قامت ، وهى مخولة سلطة ضرب الفاشية فى الداخل والخارج ، ولكن مع الحفاظ على السلام كذلك . وإذا كان على الجبهة أن تواجه مواقف موسولينى وهتلر ، فلم يكن من الواقع العملي أن تمارس الحفاظ على السلام ، الا بالاستسلام المتصل للمطالب الفاشية واحداً اثر آخر

وفضلاً عن ذلك ، فقد كانت هناك قرحة الحرب الأهلية الأسبانية ، التى انسابت نزف طوال هذه السنوات الحرجة . وكان من سوء الحظ العاثر لحكومة بلوم ، أن يتوافق البدء فى الصراع الأسباني ، مع اللحظة التى تسنمت فيها الجبهة الشعبية ذروة الحكم . ذلك أن الحرب الأسبانية قد أثارَت عواطف قوية من أجل الجانبين . فهى بالنسبة للقوى الفاشية والتحمسين لها ، ضربة أخرى لادعاءات الديمقراطية ، وفرصة لامتداد الحكم الفاشي ، لا فى مجرد بلد آخر فحسب ، بل فى بلد يكمل الدائرة حول فرنسا ، ويعرض الفرنسيين لخطر قتل فى ثلاث جبهات . وهى بالنسبة لكثيرين من الكاثوليك ، كانت تعنى جهاد الكنيسة لاسترداد امتيازاتها التى اغتصبها الجمهوريون ، والتى كانت فى خطر داهم من الامتهان المتزايد . وفى مقابل كل هذا ، كانت الحرب الأسبانية تعنى بالنسبة للاشتراكيين والراديكاليين ، معركة من أجل العلمانية ضد الفيشية ، ومعركة من أجل حكومة دنيوية ضد قساوسة الكهنوت ، ثم معركة من أجل الجمهورية ضد الملكية . وهى بالنسبة للاشتراكيين والشيوعيين معا ، كانت تعنى حرب الطبقة العاملة ضد أعدائها البورجوازيين والأقطاعيين ، فهى حرب اليسار ضد اليمين ، تصطف فيها جبهة شعبية فى مواجهة تكتل من القوى الرجعية . لقد كان الفاشيون ينظرون الى الحرب ، باعتبارها جزءاً من الصراع ضد « المادية » ، وباعتبارها تأكيداً للسروح « الوطنية » ، بينما الامر على العكس من ذلك مباشرة عند الشيوعيين .

وعند اندلاع الحرب الأهلية الأسبانية ، كان يبدو من طبائع الأمور ، أن الحكومة الجمهورية لا بد لها أن تتمتع وفقاً للقانون الدولى العام ، بالحرية

الكاملة في شراء الاسلحة للدفاع . ولكن سرعان ما اتضح ، انه حتى اذا لم نحصل الحكومة على الاسلحة ، ولو بدفع الثمن كاملا ، فلن يكون من المستطاع وقف مساعدة الدول الفاشية للجنرال فرانكو ، برغم وضعه من حيث هو ثائر . كذلك سرعان ما اتضح ، انه لو اعطيت المساعدة في حرية لكلى الجانبين ، فسوف يصبح هناك الخطر في انتشار الحرب ، وتقساقل الدول الكبرى في حرب مباشرة على الارض الاسبانية . كذلك كان هناك خوف فيما لو تركت الحرية للجميع ، ان يلقى الفاشيون بنقلهم في الصراع على نحو اشد عنفا ، وهو الامر الذي كان موصولين يهدد بممارسته منذ البداية .

وقد كانت قصص الوحشية التي تثير الشعور بالالام ، تبسطها الصحف في فرنسا وبريطانيا على السواء ، مسلطة اضواءها على فظائع الجمهوريين ، لا سيما تلك التي ترتكب ضد الكنيسة . وعلى الرغم من ان فرانكو كان ثائرا دون ريب ، يستخدم قواه المغرية ضد الشعب المسيحي ، فان اغلب افراد الطبقات العليا وكبار البورجوازية كانوا في صفه ، وعلى استعداد تام لتصديق اقايصص الوحشية ، الواجهة ضد البرابرة الاميين ، الذين كانوا يشكلون العمود الفقري للجمهورية . وفي ظل هذه الظروف ، كان من الصعب مقاومة هؤلاء ، الذين يحثون على ضرورة اتخاذ الخطوات لعزل الصراع ، ولمنع التدخل الخارجي الذي يمكن ان يؤدي الى اتساع نطاقه ، حتى ولو لم يكن هؤلاء يظهرون فرانكو في تأييد صريح . ومن هنا نبئت فكرة ميثاق عدم التدخل ، الذي يمنع الدول الفاشية من مساعدة فرانكو ، في الوقت الذي يترك للحكومة الجمهورية ان تدافع عن كيانها . وقد كان الافتراض المتصور - او الافتراض الصوري على أية حال - هو ان الدول الفاشية سوف تراعى تنفيذ مثل هذا الميثاق فعلا ، لو امكن اغراؤها بتوقيعه . وعلى اساس هذا الافتراض ، كان البريطانيون والفرنسيون على استعداد لتجاهل حق الحكومة الاسبانية الشرعى ، في شراء الاسلحة للدفاع عن نفسها . اما الاتحاد السوفيتي ، الذي كان مشغولا في ذلك الوقت بمحاكمات الخيانة العظمى ، فقد وافق أيضا على الاشتراك في هذا الميثاق ، مع تحفظه بالاعلان عن عزمه على مراعاة تنفيذ عدم التدخل ، بالقدر الذي يراعيه به الآخرون وليس دون ذلك . وعلى هذا الأساس ، تم توقيع الميثاق من جانب الدول الخمس الكبرى المعنية بالامر . وعلى نحو ما كان متوقعا تماما ، لم يكن الاثر الوحيد لهذا الميثاق في البلاد الفاشية ، هو الامتناع عن التدخل ، بل كان الاثر هو العمل بقدر المستطاع ، على أن يتخذ هذا التدخل صورا يمكن بها انكار قيامه من حيث الشكل .

وقد كان الشيوعيون في كل من فرنسا وبريطانيا العظمى ، هم أبرز الاصدقاء للجمهوريين الاسبان ، الذين ظلوا طوال هذا الصراع يحتجون على مهزلة عدم التدخل ، ويدعون الى تجمع شامل اليسار ، من أجل قضية النظام

الجمهورى . وقد حصلوا فى هذا المجال على مساندة قطاع كبير من المثقفين والطلبة الشباب فى هذين البلدين ، وأصبح الصراع الاسباني هو النقطة التى يتجمع حولها أعداد الفاشيين من كل نوع على التقريب ، فيما عدا الديموقراطيين الاشتراكيين ، الذين رأوا هذا الصراع وسيلة رئيسية يستطيع الشيوعيون بواسطتها أن يفروا الانصار بالانضمام اليهم . ومن أجل هذا ، ظل هؤلاء الديموقراطيون الاشتراكيون فاقري الهممة فى هذا التجمع ، ولو أنهم لم يلمعوا دورا ايجابيا فى معارضة الحركات الجانبية ، التى اقيمت لاعتانة الاسبان وتجنيد المتطوعين من أجل القتال فى اسبانيا . أما بالنسبة للفرنسيين ، فقد كانت المسألة الاسبانية بالضرورة أكثر قربا وأكثر الزاما لهم ، مما هى بالنسبة للبريطانيين . ذلك أن اسبانيا تقع على الحدود الفرنسية ، ولا يمكن لفرنسا أن تتحمل مزيدا من الأعداء بين جيرانها . ولكن حتى فى بريطانيا العظمى ، كان للصراع الاسباني مظاهر فكرية وعاطفية عميقة الأثر ، ترسبت حتى الآن فى عقول كثيرين ممن كانوا يومئذ صغارا يسهل التأثير عليهم .

وفى اسبانيا ، مثلها فى ذلك مثل النمسا أو تشيكوسلوفاكيا ، غلبت سياسة « التهدة » بقضية مناهضة الفاشية ، بسبب العوز فى العطف على الجمهوريين من ناحية ، وبسبب الاستعداد للتخلى عن كل شيء تقريبا على أمل منع الحرب من ناحية أخرى ، أو ربما على أمل اقناع هتلر بتوجيه قواته الى روسيا بدلا من الغرب . لقد كانت قصة مخزية لاي اشتراكي ساهم فى جريمة هذا التواطؤ ، ولكن لابد من الاقرار بأنه كان من الصعب على الفرنسيين تماما ، أن يتخذوا أى اجراء لا يعتمدون فيه على التأييد البريطانى الكامل . وبذلك لا تقع المسئولية الكاملة على الاشتراكيين البريطانيين — حتى ولو كان لابد من تحميلهم بعض اللام — وإنما تقع المسئولية على عاتق حكومة تشامبرلين .

لقد وقعت أحداث كثيرة فى اسبانيا ، نوقشت بتفصيل أوفر فى فصل قائم بذاته . ولا بد لنا أن نسأل الآن ، عما كان يجرى فى فرنسا خلال الثلاثينيات فيما يتعلق بالفكر الاشتراكي . وانى لأخشى أن يكون الجواب غاية فى الضلالة . ذلك أنه فى ثلثيات النزاع المتصل بين الاشتراكيين والشيوعيين ، لم ينبعث عن الفكر الاشتراكي شيء جديد على التقريب . لقد عانى الحزب الشيوعي كما حدث فى بلاد أخرى ، من انقسامات متكررة ، بطرد جماعة متمردة حيناً ، وممارسة الانشقاق حيناً آخر . واستمرت هذه الحال من التبدل خلال عشرينيات القرن العشرين ، منذ أن استولى الحزب الشيوعي الفرنسى على جهاز الحزب الاشتراكي القديم . وكان الشيوعيون الفرنسيون دائماً فى عناد متصل مع الكومينتون ، الذى لم يطالب بضرورة استئصالهم لوسكو فى اقرار سياستهم فحسب ، بل كان يطالب كذلك بحقه فى أن يقرر من الذى يجب فصله من

الأعضاء ، ومن الذى يجب تعيينه فى مراكز السلطة بالحزب . ومرة بعد أخرى كان الحزب الفرنسى ينهض لاوامر الكومينترن ، متحملا عمليات الطرد والانقصال المتكررة ، ليجد بعد ذلك أن القيادة الجديدة التى أعجبت موسكو ، لم تكن لتكون أفضل من سابقتها ، ثم ليمضى بعد ذلك فى مزيد من الخضوع لنظام الكومينترن .

والغريب فى هذه الظروف ، أنه على الرغم من أن تغيير الأعضاء والتذبذب فى عددهم ، كان يجرى على نطاق كبير ، فإن الحزب الشيوعى الفرنسى ، كان سرعان ما يسجل أعضاء مجندين جدد ، يحلون فى محل أولئك الذين غادروا الحزب . وقد فقد الحزب تبعا لذلك النقابيين من أعضائه ، الذين انهموا بالفيدرالية والحكم النقابى الذاتى ، كما فقد أتباع تروتسكى ودورويى ، وعددا من الفئات الأخرى . ولكن على الرغم من أنه لم يستطع حتى عام ١٩٣٦ ، أن يحصل على أكثر من مجموعة صغيرة من الأعضاء فى مجلس النواب ، بسبب انزاله عن الأحزاب الأخرى فى التنظيمات الانتخابية ، فإنه قد استطاع الاحتفاظ بمجموعة نابضة بالحياة من الأعضاء الجهاديين فيه ، واستطاع أن يجنى ثمرة اشتراكه فى الجبهة الشعبية لعام ١٩٣٦ . وقد انضم كثير من المنشقين عليه قبلا الى الحزب الاشتراكى مرة أخرى ، واستطاع آخرون أن يتحدوا لعدة سنين فى صورة حزب اشتراكى شيوعى (١) . ولكن الحزب الشيوعى ظل طوال هذه التغيرات متماسكا ، بوصفه جماعة قوية بروليتارية فى أساسها ، لها قوتها الرئيسية فى باريس الكبرى وفى منطقة جيزرد الشمالية القديمة ، ولها خلايا فى المصانع وفى كثير من المنشآت الصناعية الكبيرة القائمة فى ربوع فرنسا .

وقد ظهر موريى توريز بوصفه الزعيم البارز فى الحزب الشيوعى ، وكان من قبل عامل منجم ينحدر من أسرة عمال مناجم فى المعقل الاشتراكى فى الشمال ، حيث عمل فى المناجم لمدة اثنى عشر عاما . واذ اتبع توريز قيادة موسكو فى اخلاص خلال جميع التغيرات التى حدثت ، فقد تحاشى الوقوع فى حركات التطهير المتعاقبة ، وظل رئيسا للحزب كما هو اليوم على الاقل من الناحية الرسمية .

وتوريز ليس مفكرا سياسيا بآية حال . فهو من الأعضاء الجهاديين فى الطبقة العاملة ، وترمرع فى أقوى مناطق فرنسا الاشتراكية ، وشعر بأنه وريث لتقاليد جول جيزرد ، التابع الأمين للماركسية الاشتراكية الديمقراطية ، والمعجب بالديمقراطية الاشتراكية الألمانية . وقد انضم معظم أتباع جيزرد فى الشمال الى الحزب الشيوعى اثناء مؤتمر تور فى عام ١٩٢٠ ، وظلوا مخلصين

(١) انظر المجلد الرابع - الجزء الثانى من ٤٨٥ .

له في اثناء كل التغييرات التي وقعت . اما توريز الذي كان اصغر من ان يمارس نفوذ جويزد ، فقد بدأ فترة الرجولة شيوعيا شديدا : الاخلاص ، وبدت عليه مخايل الزعامة لمقدرته الخطابية ولانتمائه للطبقة العاملة اصلا ، حيث كانت موسكو نصر في شدة على ان يتزعم الحزب الفرنسي العمال وليس المثقفون ، الذين كانت موسكو تمتلئ بالشكوك من جانبهم ، باعتبارهم خارجين على النظام ، ومحبين للحرية الشخصية اكثر مما يجب .

وفي الوقت نفسه ، فان الحزب الاشتراكي الذي اعيد تكوينه بعد الانقسام ، بنأييد اغلب النواب الاشتراكيين الذين لم يكونوا من بين اعضاء الحزب القديم ، قد افاق تدريجيا من الهزيمة التي لحقت به في تور ، ولكنه لم يستطع ابدا ان يستعيد وضعه القديم ، بوصفه حزب الطبقة العاملة . والواقع ان الاشتراكيين كانوا منقسمين على انفسهم ، ومرورا بعدد من حركات الانقسام والانفصال ، شانهم في ذلك شان الشيوعيين . وكانت اهم مسألة تشغل البال في صفوف الاشتراكيين ، هي درجة التعاون التي يمارسونها مع الاحزاب البورجوازية اليسارية - وخاصة مع الراديكاليين - سواء في الانتخابات أو في مجلس النواب . وحتى ظهور الجبهة الشعبية ، كانت الأغلبية الكبيرة من الاعضاء تعارض في التعاون الفعال مع حكومة بورجوازية ، ولكن كثيرين منهم رحبوا بعد ذلك بالتحالف في الانتخابات ، وخاصة في الانتخابات التالية عندما كانوا في الحكم ، كما رحبوا بالتأييد من الخارج للحكومة البورجوازية اليسارية .

وهكذا كان الاشتراكيون في ثلاثينيات القرن العشرين ، منهمكين في الغالب بتطويع انفسهم للظروف المتغيرة ، ولم يكن لديهم جهد كبير يبذلونه في الموضوعات الاساسية للاشتراكية . واذ كان الشيوعيون يتبعون في اخلاص الخطط الملتوية التي تملئها موسكو عليهم ، بدلا من ان يحاولوا التفكير في سياسات خاصة بهم ، فقد نتج عن ذلك امحال في التفكير الاشتراكي ، اللهم الا اذا عدنا الاشتراكيين الجدد ، الذين اختطوا طريقهم بسرعة في الحركة الاشتراكية ، ووقف بعضهم عند مرحلة التخطيط الاقتصادي ، بينما اتجه بعضهم الآخر من امثال ديا الى اليمين الفرنسي ، واصبح بمضى الوقت مؤيدا لفيشي بعد سقوط باريس عام ١٩٤٠ . وقد مر بعض الشيوعيين السابقين بتطور مماثل ، وعلى الاخص دوريو ، الذي لعب دورا قياديا في مفاوضات الوحدة عام ١٩٣٣ ، ولكنه عزل من الحزب انشيو في السنة التالية ، ثم اسس حزبه المسمى الحزب الشعبي الفرنسي في عام ١٩٣٦ ، ليصبح بعد ذلك اكثر الفاشيين ضغينة وحدا ، وانضم الى حزبه كثيرون من الاعضاء المتعصبين لجماعة كروادى فو ، الى جانب آخرين من « الفتوات والمشايد » من مختلف الانوان . وقد هرب الى المانيا في عام ١٩٤٤ حيث اغتيل في نفس العام ، ويقال ان قنبلة من قنابل الطفلاء انفجرت فيه . ومن ناحية اخرى ،

فقد عاش ديا حتى عام ١٩٥٥ ، وهرب من فرنسا الى المانيا بعد تحرير الاولى ،
وأصبح عضواً في « حكومة » سيجماوينجن هناك . وبعد الحرب ركن الى
حياة لندن ، وآوى الى دير في ابطنيا ، حيث عاش دون ان يمس حتى مات .
واذ كان مخططا في سنينه الأولى ، فقد أصبح في ظل فيشي أقوى فاشيستي معاد
للإشتراكية في الجناح اليسرى الفاشي ، أو بالأحرى على طريقة أوتو شتراسر
فيما يختص بالسياسة الاجتماعية . كذلك كان هناك « اشتراكي جديد » هو
مارك دي بورديو ، الذي أصبح أول وزير للداخلية في حكومة بيتان عام ١٩٤٠ ،
وكان صديقا حميما لبيري لافال . ومن بين هؤلاء الثلاثة ، كان دوريو أكثرهم
سوء سمعة ، وكان ديا أكثرهم ذكاء ، وجميعهم ساروا شوطا بعيدا خارج
نطاق حركة الطبقة العاملة في الثلاثينيات الأخيرة .

ولم يكن بين الزعماء المحافظين للحزب الاشتراكي ، أي مفكر اشتراكي
مرموق . فقد كان بلوم تلميذا متحمسا لجوريه ، وأضاف الى الفكر الفرنسي
بكتابته عن التنظيم الحكومي والإداري ، واستطاع أن ينفذ بعض آرائه في إعادة
تنظيم أدارات الحكومة عندما كان رئيسا للوزراء ، غير أن هذا ليس من اليسير
اعتباره عملا بارزا في الفكر الاشتراكي . وكان بلوم مفكرا يهوديا متقفا ثقافة
عالية ، ومخلصا للقضية الاشتراكية ، ولكنه لم يكن رجلا قويا أو عظيما .
أما الباحث الكلاسيكي الكسندر براك ، فقد كان أشد بروزا كمفكر اشتراكي ،
وكان اسمه الحقيقي ديروسو (١٨٦١ - ١٩٥٥) ، وهو أشهر بحاث فرنسي
ماركسي ، كما كان صاحب مؤلفات عن هيرودوت وسوفوكليس . وكان هو
كذلك ممن يكون الإعجاب العظيم لجوريه الذي سار على هدى خطاه ،
ولكن من الصعب اعتباره مفكرا اشتراكيا أصيلا . ثم هناك جان لوينجيه حفيد
ماركس ، وزعيم الأقلية الفرنسية في الحرب العالمية الأولى الذي مات عام
١٩٣٨ ، ولكنه كان قد اختفى من الصورة قبل ذلك بفترة طويلة ، ولم يكن
كذلك بطريا ذا شأن أبدا . أما بير رينو ، منافسه الكبير ، الذي انتهى بانفصاله
عن « الاشتراكيين الجدد » ، فقد مات قبله في عام ١٩٣٤ . أما الشباب من
أمنال جورموك وأندريه فيليب ، الذين أصبحوا مهمين بعد عام ١٩٤٤ ، فلم
يكن لهم تأثير كبير في ثلاثينيات القرن العشرين .

وعلى الجملة فقد كانت المساهمة الفرنسية في الفكر الاشتراكي خلال
الفترة التي سبقت الحرب ، شيئا لا وجود له في الواقع العملي المشهود .

الفصل الخامس

الحرب الأهلية في إسبانيا

وفي إسبانيا ، استقال الديكتاتور بريمو دي ريفيرا في يناير عام ١٩٣٠ ، وتبعه لمدة عام واحد ، الجنرال داماسو برنجور ، الذي أسلم مقاليد الحكم إلى الأدميرال أزنار ، وهو الذي حدد موعد الانتخابات البلدية في أبريل عام ١٩٣١ ، على أن تعقبها الانتخابات العامة بعد ذلك . ولكن انتخابات البلدية هذه لم تعلن نتائجها بالكامل ، بل ظهر اتجاهها جليا لمصلحة الأحزاب الجمهورية ، التي كانت قد ترابطت معاً في أغسطس عام ١٩٣٠ ، بالاتفاق المعروف باسم سان سباستيان .

وفي ديسمبر من هذه السنة ، فشلت ثورة للجمهوريين تم القضاء عليها بالقوة ، واعتقل زعمائها وحوكموا بتهمة الخيانة العظمى ، ولكن سراحهم أطلق على الفور عقب نجاح المرشحين الجمهوريين في المدن الكبرى ، برغم التزوير والتزييف المتعود عليه في الانتخابات الأسبانية .

وقد أعلنت اللجنة البرلمانية برئاسة نيسيتو الكالا زامورا ، الكاثوليكي المحافظ الذي تخاصم مع السلطات ، طلبها بتنازل الملك عن العرش ، استجابة للشعور الوطني المضطرب . ورفض الفونسو الثالث عشر نزوله عن العرش ، ولكنه وافق على تعطيل سلطته ، وترك البلاد لتجنب الوطن ويلات الحرب الأهلية ، على نحو ما قال . وتسميد الجمهوريون الموقف ، وأعدوا العدة لانتخابات جمعية تأسيسية تقرر شكل الحكومة المقبلة ، وجرت الانتخابات في يونيو ١٩٣١ وأسفرت عن أغلبية ساحقة للجمهوريين ، غير أن هذه الأغلبية الجمهورية الساحقة (٣١٥ من مجموع الأعضاء وعددهم ٤٦٦) كانت خليطاً من المحافظين والأحرار والراдикаليين من مختلف الاتجاهات ، ثم قطلونيين وآخرين ممن لهم ميول تقف الى جانب حكم الولايات حكماً ذاتياً ، بالإضافة الى قلة من الاشتراكيين المنتمين الى جناحى اليمين واليسار .

وقد نصح الفوضويون أتباعهم بالامتناع عن التصويت ، ولكن الأرجح أن فريقاً كبيراً منهم قد أدلوا بأصواتهم ، وإن لم يمثلوا بمندوبين في الجمعية التأسيسية لمجلس الكورتيز (البرلمان) .

وواجهت الجمهورية أول ما واجهت ثلاث قضايا شائكة هي : الإصلاح الزراعي ، والحد من السلطة المفرطة للكنيسة ، ومطالب مقاطعتي الباسك وقatalونيا بقدر كبير من الحكم الذاتي ، مع الدخول في نطاق اتحاد فيدرالي أسباني .

وكان أشد هذه القضايا إلحاحا ، هو مشكلة النفوذ الكنسي المتزايد ، التي اختلف بشأنها رئيس الوزراء الكالا زامورا مع غالبية زملائه ، مما أدى في أكتوبر إلى استقالته ومعه ميغيل مورا الجمهوري المحافظ ، بعد أن تكررت حوادث الهجوم على الكنائس ، وبعد أن قررت الحكومة اتخاذ خطوات ضد كنائس الكاثوليك . وأعيد تشكيل حكومة برئاسة مانويل أزانا زعيم الجناح الجمهوري اليساري ، ولكن الجناح اليميني للراديكاليين ، لم يلبث أن وقف منه في ديسمبر موقف المعارضة بقيادة الكسندر لبرو ، وتابعه في ذلك المحافظون إزاء سياسة الحكومة الاشتراكية الجديدة . وفي الوقت نفسه كان الكورتيز يدرس مسودة الدستور الجمهوري ، الذي كان يمضي في وضوح أكيد مع الديمقراطية البرلمانية ، مقرونا بالهجوم المركز على امتيازات الكنيسة الكاثوليكية . وقد أصبحت الكنيسة غير وطيدة الأركان بمقتضى النصوص الدينية في الدستور ، الأمر الذي دفع الكالا زامورا إلى الاستقالة ، كما أوقف دفع مرتبات رجال الاكليريوس من الأموال العامة . كذلك فرض حل الهيئات الدينية التي تلزم بالامتناع لسلطة غير السلطة الشرعية للدولة ، وصودت ملكيتها ، بينما فرض تسجيل بعض الهيئات الدينية الأخرى ، وحددت الملكية التي يمكن لها الاحتفاظ بها في حدود حاجاتها القانونية فحسب ، ثم منعت جميع الهيئات الدينية من الاشتغال بالصناعة أو التجارة أو التعليم .

لقد كان هذا ضربة لهيئة الجيزويت بصفة خاصة ، وهي التي كانت تمتلك ملكية ضخمة ، وتشغل على نطاق واسع بالمشروعات التجارية . كذلك كان هذا ضربة لأشراف الكنيسة على التعليم بصفة أعم وهو الاشراف الذي كان كاملا تماما على وجه التقريب . ولا شك في أن هذه القرارات العلمانية للدستور الجديد ، الخاصة بسلطة تشريعية من مجلس واحد لا شأن للكنيسة به ، عن طريق انتخاب سري يباشره الشعب كل أربع سنوات ، وتمنع فيه المرأة كالرجل حق العضوية والانتخاب . . . لا شك أن هذا كله قد اعتبر أحداثا في بلاد شديدة الرجعية ، حتى لقد دفع الجمهوريون في انتخابات عام ١٩٣٣ ثمنا غاليا لهذه البداية اليسارية المتطرفة .

لقد تخلصت حكومة أزانا الجديدة من المحافظين والراديكاليين اليمينيين ، واتضح اتجاهها اليساري ، ولكنها بقيت برغم ذلك في نطاق البورجوازية ، والبورجوازية الصغيرة المتطرفة ، مع قلة من الاشتراكيين في صفوفها وفي مجلسها التأسيسي . وكان رئيس الجمهورية بمقتضى الدستور الجديد ، ينتخب

من بين عدد من رجال الكورتيز ، بالإضافة الى عدد مساو من الشخصيات المختارة . وقد انتخب الكالا زامورا رئيسا للجمهورية ، على الرغم من اختلافه مع الكورتيز في قضايا الكنيسة ، باعتباره جمهوريا مخلصا ، الى جانب سمعته الطيبة واحترامه في داخل البلاد وخارجها .

واذ وضع الدستور الجديد موضع التنفيذ ، بدأ الكورتيز يواجه مشكلاته الكبرى الثلاث . ففي سنته الأولى أقر قانون الزراعة لعام ١٩٣٢ الذي ينزع الملكية مع التعويض ، لأراض شاسعة يملكها النبلاء ولا يستغلونها ، ثم جرى توزيعها على الفلاحين المعدمين . وبمقتضى هذا القانون أيضا أنشئت مؤسسة الإصلاح الزراعي ، لتمثيل كل من ملاك الأراضى والمستأجرين ، ولتنفيذ الاجراءات الخاصة بتصفية أراضى الاقطاع وتوزيعها . كذلك أقر المجلس قانون الحكم الذاتي لمقاطعة قطلونيا ، ففتحها السلطات التى سبق أن سلبتها الديكتاتورية إياها ، من حيث نظام الشرطة والتعليم والخدمات العامة وغيرها ، كما جعل اللغة القطلونية ، واللغة القسطلونية ، اللغتين الرسميتين في المنطقة .

ودخلت الحكومة الجمهورية فى سنتها الثانية ، لتبدأ التشريعات الخاصة بالكنيسة ، والتي لم تكن حتى ذلك الحين إلا مجرد صيغ دستورية فحسب ، فقضى قانون تنظيم الجمعيات الدينية ، بمنع أعضاء الكنيسة والتشكيلات الدينية ، من مزاوله أعمال التدريس بعد نهاية العام . وصدم هذا القانون المدارس التابعة للكنيسة صدمة عنيفة مباشرة ، فضلا عن أن الحكومة لم تكن لديها مدارس زمنية ، ولا مدرسون يحلون فى محل المدارس الدينية والمدرسين اللاهوتيين ، لمواجهة الاقبال المتزايد على التعليم ، وخاصة فى الأصقاع النائية .

أما رئيس الجمهورية الذى لم يترك له الدستور اختيارا ، فقد كان يرجى توقيع القانون حتى آخر يوم ممكن . وفى هذه الأثناء ظهرت نتائج انتخابات البلدية خلال شهر أبريل ، فكانت فى غير صالح الجمهوريين ، وانتخب فيها عدد كبير من أعداء الحكومة وأعداء الجمهورية على السواء . وفى الانتخابات العامة التى أجريت فى أواخر العام ، نقص عدد مقاعد الحزب الجمهورى اليسارى الى ٩٩ مقعدا فى المجلس الجديد ، بالمقارنة مع ٢٠٧ مقاعد لأحزاب اليمين ، و ١٦٧ مقعدا لأحزاب الوسط ، التى تمثل الجناح اليميني للحزب الجمهورى . وسقط أزانا ، وتلاه فى الوزارة عدد من الرؤساء لم يعمروا فى الحكم طويلا بقيادة ليرو ، وعدد من زعماء الوسط الجمهوريين الذين لم ينادوا بوقف تشريعات الجناح اليسارى فحسب ، بل عطلوا كذلك التشريعات التى سبق تنفيذها .

تلك كانت هي الأوضاع البرلمانية بين عامي ١٩٣١ و ١٩٣٣ ، ولكن الذي حدث في اسبانيا برلمانيا ، لم يكن إلا جزءا يسيرا مما كان يجري حدوثه بالفعل . فالبلاد لم تكن فيها تقاليد لحكومة برلمانية بالمعنى الصحيح ، كما لم يكن لديها استعداد للتجاوب مع برلمانها (الكورتيز) ، تحت الظروف التوزية ، سواء في ذلك الجديد منها والقديم . ثم ان القوى التي طردت الملك ودعت إلى الجمهورية ، لم تكن قوى برلمانية ، وانما كانت مجرد قوى تضرب جنورها في أعماق الجماهير ، فتعتبر بحركاتها عن هذا السخط الكامن في صفوف العمال والفلاحين على وجه الخصوص . وقد كانت اسبانيا - فيما عدا جزءا كبيرا من قطلونيا ، وفيما عدا قطاعا صغيرا من الباسك حول بيلباو - مجرد ولايات زراعية شديدة الفقر ، يحكمها النبلاء ورجال الكنيسة فيستغلونها بطرق بدائية ، ومجرد مساحات كبيرة مهجورة يرفض ملاكها زراعتها ، أو السماح للمعدين من الفلاحين بزراعتها ، ثم مجرد مساحات أخرى مثل جاليسيا ، يحتلها فلاخون معدومون يعيشون على كثاف الكثاف . وكانت هناك مناطق منتعشة نسبيا في مقاطعة الباسك ، وأودية الأنهار في الشرق حول فالنسيا وقطلونيا ، حيث يحتفظ الزراع بالأرض التي يزرعونها وفق نظام شبه اقطاعي ، يقسمون فيه الحصول مع الملاك . وقد أصبح هؤلاء الفلاخون ينتظمون تحت رئاسة فرانشيسكو لايرت وخلفه لويس كالفييه في تحالف مع الاسكويرا وهو الجناح اليساري للحزب البوزجوازي ، الذي قاده أولا الكولونيل فرانشيسكو ماسيا ، ثم تزعمه بعد وفاته لويس كومبانيز . بينما كانت المناطق العالية النائية ، ولا سيما مناطق أخرى كثيرة في أندلسية ، تعيش تحت نفوذ فوضوي أو شبيه بالفوضى . وكان من المألوف قيامها بثورات محلية عنيفة سرعان ما تنهار ، لأن كلا منها انما تنور منفردة وفي عزلة عن بقية المناطق الأخريات .

أما في المدن حيث توجد صناعات كبيرة أو صغيرة ، فقد كانت توجد نقابات عمالية ، ولكنها كانت منقسمة على نفسها في عدد من الحركات المنفصلة المتناحرة . وكان من أهم هذه الحركات « اتحاد تروباجو الوطني » الذي كان يقع تحت تأثير الفوضويين ، وكان أقوى ما يكون في قطلونيا حيث يتفوق على منافسيه عددا . وقد احتفظ هذا الاتحاد بنفسه بعيدا عن السياسة الحزبية ، فضلا نوعا من الشيوعية المتحررة التي تختلف عن الشيوعية المركزية للحزب الشيوعي . وكان زعماءه سواء اعتبرناهم فوضويين أو غير فوضويين ، يقفون صفا واحدا ضد فكرة الدولة ، ويؤيدون إعادة بناء المجتمع على أساس الكوميونات المحلية الحرة ، التي تتجدد فيدراليا دون التزام ، بحيث تترك السلطات الأساسية في أيدي الهيئات المحلية الحرة . والواقع أن الاتحاد كان منقسما داخليا بين الفوضويين والنقابيين ، الذين كانوا يهفون لتلك الأيام المجيدة لاتحاد اليساريين الفرستيين كمثل لهم ، ينتمى للفوضويون يهتبعون

آراء باكونين ومالاتسا . وهم أقرب الى الأفكار الإيطالية منهم الى الأفكار الفرنسية فيما قبل انتصار الفاشيست . وقد كان اتحاد تروباچو الوطنى عام ١٩٣١ اتحادا كبيرا ولكنه دون تنظيم ، بسبب عزوفه عن السلطة المركزية . وفى السنوات الأولى عقب الثورة الروسية عام ١٩١٧ ، أيد الاتحاد الكومينترن ، ولكنه سرعان ما صد عنه نتيجة لاصرار الشيوعيين على ضرورة النظام المركزى ، وضرورة خضوع النقابات للحزب . وكان أكثر زعمائه شهرة انجل بزتانا ، وقد ظل بعد اصطدامه بالشيوعيين يساريا على التحقيق ، بوصفه ممثلا للنقابية الثورية ، على الرغم من أن بزتانا قد انفصل مع فريق من الأعضاء عن مبادئه غير السياسية ، من أجل إقامة نوع من الحزب النقابى . الا أنه من الناحية العملية ، قد رمى بشغله كله ، الى جانب فكرة الثورة .

وفى الوقت الذى كان فيه اتحاد تروباچو الوطنى صاحب السيطرة بين العمال فى قطلونيا ، وظاهر القوة فى بعض المناطق الأخرى . . . كانت مدريد هى المركز القوى للحركة النقابية المنافسة ، المسماة الاتحاد العام للتراجاڭادور ، وهو الاتحاد الذى كان مرتبطا بالحزب الاشتراكى . وكان زعيمه فرانيسكو لارجو كابلليرو ، قد قبل منصبا استشاريا تحت رئاسة بريمو دى ريفيرا ، الا أنه سرعان ما اتجه الى اليسار عند اندلاع الثورة ، وانظم فترة مع الشيوعيين بعد قيام فرانكو . وقد كان الاتحاد العام للتراجاڭادور أكثر تنظيما من اتحاد تروباچو الوطنى ، وكان بالنسبة اليه يعتبر يمينا الى حد كبير . وكثيرا ما رفض الانضمام الى الاضرابات العامة ، التى كانت سلاحا معتادا للعمال الأسبان ، ولو أنه قد اشترك أحيانا فى هذه الاضرابات مع اتحاد تروباچو الوطنى . وبالإضافة الى مدريد ، كان الاتحاد العام للتراجاڭادور هو القوى الرئيسية فى بيلباو ، وبين عمال المناجم فى استورياس ، الذين يشكلون الجناح اليسارى . ولكن لم تكن للاتحاد سيطرة تذكر فى قطلونيا ، بل كادت سيطرته تكون معدومة فى برشلونة ، بالرغم من وجود أتباع كثيرين له فى جنوب أسبانيا ، وبرغم قدرته على ضم أعداد كبيرة من الأعضاء الجدد بعد الثورة ، حتى فى أجزاء أخرى من قطلونيا لم تكن واقعة تحت سيطرة اتحاد تروباچو الوطنى . أما الجناح اليميني من ذلك الاتحاد العام فقد كان على رأسه جوليان يستييرو ، الذى أصبح رئيسا للاتحاد . وقد كان مثل هؤلاء الأتباع - كما هو الشأن فى قطلونيا - يتكونون أساسا من موظفى الخدمات العامة وغيرهم من المستخدمين الكتابيين ، وليس من العمال اليدويين .

وفى خارج نطاق هذين الاتحادين ، كانت توجد اتحادات أخرى عديدة مفككة، ابتداء من الاسكويرا - راباسيراس فى قطلونيا، الى تلك التى كانت تسمى الاتحادات « الحرة » والتى كانت فى حقيقتها مجرد تنظيمات ضاربة ، مهمتها تعطيل الاضرابات العمالية ، وتتكون من « الفئوات » تحت اشراف أصحاب

الأعمال . ثم كان هناك كذلك بعد الثورة اتحاد شيوعي صغير ، أطلق عليه اسم الاتحاد العام للتراباجادوريين المتحدّين ، وقد اندمج بعد ذلك في الاتحاد العام للتراباجادور ، ولو أن فريقا منه قد خرج عليه وانضم الى اتحاد تروباجو الوطني ، في المناطق التي يسيطر عليها الاتحاد . كذلك كانت هناك اتحادات احتفظت بنفسها بعيدا كل البعد عن السياسة ، واتحادات أخرى ارتبطت بأحزاب سياسية للطبقة العاملة . ولكن الكيان الرئيسي للتنظيم العمالي ظل موزعا بين الاتحاد العام للتراباجادور ذي الصيغة الاشتراكية ، واتحاد تروباجو الوطني ذي الصيغة الفوضوية النقابية . ولم يكن من الممكن قيام حركة عمالية موحدة ، الا اذا استطاعا أن يعملوا معا .

وفي عام ١٩٢١ سيطر الحزب الاشتراكي على الأحزاب السياسية للطبقة العاملة . وكان الشيوعيون قليلي العدد ، غير ذوي أهمية ، إذ هم قد انقسموا الى عدة جماعات ، لينينيين ، وستالينيين ، وتروتسكيين وغيرهم ، وإن كان لهم بعض النفوذ . وقد وقف الحزب الاشتراكي بكل امكانياته في مدريد الى جانب المركزية ، مع التسليم لسكان قطلونيا والباسك بمطالبهم في الحكم الذاتي . وقد كافح بابلو ايجليزياس ، مؤسس الحزب الماركسي القديم ، ضد الفوضوية والشيوعية المتحررة طوال حياته ، ثم مات في خريف العمر عام ١٩٢٥ ، تاركا لارجو كاباليرو في مدريد ، وانداليسيو بريeto في أستوريا كزعيمين بارزين . ولم تكن بينهما مودة تذكر ، فقد كان لارجو كاباليرو على رأس الاتحاد العام للتراباجادور ، بينما كان بريeto على رأس الفرع المحلي للاتحاد في بيلباو . ولم يظهر الحزب الثالث للطبقة العاملة (الحزب العمالي للماركسمين المتحدّين) ، الا في عام ١٩٣٥ ، حيث نتج عن ذوبان كل من عمال جواكيم مورين ، وكتلة الفلاحين ، وجناح أندريه نين الشيوعي اليساري في حزب واحد ، تركزت قوته الرئيسية في قطلونيا . كذلك تكون الحزب الاشتراكي المتحد في قطلونيا عام ١٩٣٥ ، نتيجة ذوبان الأجهزة الرئيسية لكل من الاشتراكيين والشيوعيين في المنطقة .

وقد كانت هناك بين الحزب الاشتراكي الأسباني والفوضويين خصومة تقليدية ، يرجع تاريخها الى فترة الدولية الأولى . وحتى عام ١٩٢٧ ، لم يكن للتنظيم الفوضوي - المسمى الاتحاد الفوضوي الحر - وجود رسمي ، ولم تتوفر له الشرعية حتى اندلاع الثورة في عام ١٩٣٦ . وقبل عام ١٩٢٧ ، كان نشاط الفوضويين الأسبان نشاطا فرديا أو في نطاق مجموعات ضئيلة . وكان أغلب نشاطهم متصلا باتحاد التروباجو الوطني ، حيث كان لهم تأثير كبير ، برغم أن الفوضويين الخالص منهم ، كانوا يثيرون الشكوك حول اليسول النقابية للاتحاد ، وخصوصا فيما يتعلق بتحالف الاتحاد مع أي حزب سياسي . والفوضويون في بادئ الأمر ، لم يكونوا أصلا من أنصار القتل القنابل والارهاب ، ولو أن بعضهم قد أقدم على ذلك في وقت ما . لقد كانوا في

الحقيقة فئة من خاصة الأذكىاء ، المتحررين النظريين ، الذين يؤمنون بقدره الجماهير الفطرية ، ولم يكونوا معادين بشدة لفكرة الله والدولة فحسب ، بل هم كذلك يعادون أى شكل من أشكال البيروقراطية المركزية ، حتى أنهم يقعون ضد أى نوع من الأجر الحكومى ، وضد كل من يتقاضى أكثر مما يتقاضاه العامل من أجر ، ثم هم بعد ذلك يشجبون أى سلطه أو تنظيم أو إجبار . وقد جعلهم هذا الاتجاه فى موقف شديد التعارض مع الحزب الاشتراكى ، وحليفه الاتحاد العام للترباجادور ، بقدر معارضته للأحزاب البورجوازية والشيوعيين بالضرورة ، الذين ازدادت أهميتهم مع اندلاع نيران الحرب الأهلية .

ومن هنا نجد فى عام ١٩٣١ ، موقفا غامضا للغاية ومختلطا تماما . فالجمهورية لم تقم بفضل الاشتراكيين والشيوعيين ، وانما قامت على أكتاف تحالف واسع المدى بين المحافظين والأحرار والراديكاليين ، وغيرهم من مختلف الألوان . بل إن قيامها فى الواقع يرجع الى الحركة الشعبية العارمة التى لم يكن لها شكل محدد . وقد كانت شعبية الملك المفقودة تماما ، سببا مباشرا فى انقسام جانب كبير من الجيش للشعب ، بما فى ذلك الجنرال سانجورجو ، الذى آزر الجمهورية أولا ، ثم انقلب محاربا لها بعد ذلك . أما جهود الطبقة العاملة فى شأن قيام الجمهورية ، فقد كانت بعيدة عن حقل السياسات البرلمانية ، ولكنها أدخلت شكل موجات متتالية من الاضرابات ، التى لم تكن الحكومة الجديدة لتتقوى على كبتها ، حتى لو رغبت فى ذلك . وقام عمال الزراعة باعتصامات مصحوبة بشغب وفوضى ، انتهت فى بعض الحالات بوضع العمال أيديهم على الأرض . وقد نشب جانب من هذه المظاهرات بين العمال فى الصناعات الكبرى بقطالونيا وبيلباو ، وكذلك بين عمال المناجم . ونشب الجانب الآخر منها بين العاملين فى المشرعات الصغرى من الصناع الفيين ، وعمال الخدمات العامة مثل عمال المقاهى والحلاقين والكتبة وصغار الموظفين وأشباههم . وكل أولئك وهؤلاء كانت قيادتهم فى الغالب الأعم ، قيادة محلية بل وتلقائية حيث تتبع النقابات العمالية حركة الجماهير ، بدلا من أن تقودها وقد رمى اتحاد التروباجو بنفسه فى خضم الصراع تحت سيطرة الفوضويين . أما لاتحاد العام للترباجادور ، فعلى الرغم من صلته الوثيقة بالحزب الاشتراكى ، قد اندفع هو الآخر فى المعركة تحت تأثير الشعور العام ، الذى طغى على المنافسة التقليدية بين اتحادات النقابات .

ومن خلال هذا الشعور الملتهب ، كسب كل منهما عناصر جديدة ، وانضمت اليهما أعداد كبيرة من العمال ، الذين شكلوا ضغطا قويا بسبب المطالب المشتركة ، مما أدى الى تقارب الاتحادين المتعارضين . وازاء ذلك وجد السياسيون البرلمانيون أنفسهم — سواء أرادوا أو لم يريدوا — مضطرين للتسليم للاتحادين بتمثيل القوى الشعبية ، بأكثر من قدرتهم البرلمانية على تمثيل هذه القوى .

وقد كان من أكبر العقبات التي واجهتها الجمهورية ، أن قوتها السياسية لم تكن متكافئة مع الشعور الشعبي الجارف . والحق أن أزانا كان راديكاليا متعاطفا تماما مع الجناح اليسارى ، ولكنه لم يكن ذا تفكير واضح في السياسة الاقتصادية ، ولا في الاتجاه نحو حركة الطبقة العاملة . لقد كان أزانا سعيدا بهجومه على الكنيسة والانظمة الدينية ، وبالسعى الى تحقيق الحكم الذاتي في ولاية قطالونيا . ولكنه لم يكن بالحماس نفسه في هجومه على الاقطاع وكبار الملائنة . وكذلك كان شأنه في عدم مساييرته للمطالب الصناعية . ثم زاد من موقفه عسرا ، أن حصوله على السلطة كان يواكب أزمة الكساد العالمى ، التي اصابت الميزان الاقتصادى الاسباني بانهيار فى الأجور . والتي سرعان ماتعقبها الغزو الهتلري للحكم فى ألمانيا .

وهكذا كان واضحا أن مايغوز الاقتصاد الاسباني من آفاق واسعة ، لم يكن ليجد سبيله فى هذا الوقت غير الملائم . كذلك تم تكن للحكومة الجديدة خطة لتطويع الاقتصاد لهذا الوضع . وفى تلك الظروف كان لابد للحكومة أن تفقد كثيرا من شعبيتها التي بدأت بها . كما أن توالى انهجمات الطائفة على النادين ، واحراق الكنائس الذى حدث فى عدة مناطق ، قد نأى بالكاثوليك عن الجمهورية ، بعد أن كانوا مؤيدين لها من قبل . وكذلك لم تصادف الاضرابات المتلاحقة هوى فى صفوف البورجوازية التي سبق أن ناصرت الجمهورية . وقد بدأ الكالازامورا بالانخراط فى صفوف المعارضة للحكومة ، ثم أعقبه ليروا وزملاؤه الراديكاليون إقبل ختام عام ١٩٣١ . وكان تحرير المرأة بما له من فوائد فى المستقبل البعيد ، له صدها الى جانب الكنيسة فى المستقبل القريب . وأكثر من هذا ، كان توزيع الاراضى واصلاح التعليم على أسس دنيوية ، عمليتين معقدتين الى حد كبير ، بحيث لم يكن من الممكن أن يحققا نجاحا عاجلا لو أريد لهما أن يتما بطرق دستورية، اذ المدرسون يحتاجون لتدريب، والمدارس تحتاج لانشاء . أما مشكلة المشكلات ، فكانت ماثلة فى توطين الفلاحين الملمين بأراضى الاقطاع ، أو اصلاح حال أولئك الذين يشغلون بعض الأرض ، والذين كانت ملكياتهم لاتكاد تسد رقهم ، سواء كانوا مستأجرين للأرض أم ملاك لها . وقد تحسنت الأمور بشئ من السرعة ، عندما استطاع الفلاحون أن يستولوا على الأرض دون انتظار للمصادرة القانونية ، وكذلك كان الشأن نفسه بالنسبة لمدارس الكنيسة التي تم الاستيلاء عليها فى عدد من المناطق دون اذن الحكومة ، وإن يكن هذا الاجراء لم يزود المدارس بالعدد الكبير المحتاج اليه من المدرسين .

وهكذا أصبح على الجمهورية أن تواجه فى أغسطس ١٩٣٢ ، أول ثورة عسكرية للجناح اليميني ، وهى الثورة التي قادها جنرال سانجورجو فى سيفيل ، الذى سرعان ما أحبطت محاولته فى غير مقاومة تذكر ، حيث لم يتلق

أى معونة من الجماعات الرئيسية لخصوم الجمهورية . لقد كان انقلابه سابقا لاوانه وسيء التقدير ، وقد حكم عليه بالإعدام ، ولكن أكثر من مليوني شخص وقعوا التماسا يطلب العفو عنه . وشكل الجمهوريون بعد ذلك قوات بوليسية مسلحة باسم حرس أزالو لحماية الجمهورية . ولكن الأمور فيما عدا ذلك ، مضت فى طريقها وعلى سابق عهدها . وأما الحرس المدنى القديم ، فقد ظل قائما ، وإن لم يكن يعتمد عليه ، واستمر فى استعمال طرائقه المعتادة على نطاق واسع ، باستخدام القسوة فى تعامله مع الشعب .

وأخيرا جاءت انتخابات ١٩٣٣ ومعها الهزيمة المنكرة لأحزاب الجمهورية اليسارية . وفى السنتين التاليتين؛ توالى الحكومات واحدة وراء أخرى، وهى تتساقط كلما حاولت أن تقدم على إلغاء ماتم فى السنتين السابقتين ، دون أن يعمل مطلقا على وضع نهاية للجمهورية ذاتها . وقد نظم جيل روبلس كتلة من أحزاب اليمين ، تتكون من الاتحاد الأسباني ، والفالانج الأسباني ذى الميليشيا المساعدة ، والنقائبيين القوميين . كما شكل كالفوستيلو الملكى بكل تأكيد قوات على نمط الفاشست الإيطالية .

كل هؤلاء وغيرهم من اليمينيين ، انتظموا فى صيحة صارخة ضد الجناح اليسارى ، وضد ما يسمى بحكومات الوسط ، التى حلت فى محل أزانا بعد الانتخابات . وقد أخذوا يشكلون ضغطا على هذه الحكومات لدفعها بعيدا بعيدا ناحية اليمين ، كمقدمة لهم فى أن يحلوا فى محلها ، ولكنهم أدركوا أن وفهم لم يكن بعد .

ومضت الجمهورية تضطرب فى صماب متزايدة . وفى خريف ١٩٣٤ اندلعت الثورة فى قطلونيا وإستوريا وكانت اشارة البدء هى سقوط وزارة سامبر وتشكيل وزارة ليدو الجديدة ، متضمنة وزراء يمينيين من كتلة جيل روبلس . وعمت قطلونيا حالة من القوضى ، فاشتدت حدة النزاع بين جنرالية كامباني فى المنطقة ، وحكومة مدريد بقواتها العسكرية فى برشلونة . وانقسم الحرس الوطنى بين أتباع الدونكاس الذين ينادون بانفصال كاتالا ، وأتباع جنرالية كامباني . وقامت جبهة من الاشتراكيين والشيوعيين ونقابات العمال ضد الدونكاس ، ووقع الفوضويون تحت نير اضطهاد كل من الدونكاس والجنرالية . وعند بلوغ الأوضاع هذا المدى ، تكونت حركة ثورية فى وسط كامباني تحت ضغط من الدونكاس ، للمطالبة « باستقلال قطلونيا فى نطاق الجمهورية الفيدرالية - الأسبانية » ، ذلك الشعار الذى لم يحظ بتأييد من احد ، بل أقار ضده العسكريين الذين نزلوا بثقلهم من قلعة مونتيويك . وعبثا حاول العمال المطالبة بالسلاح للمقاومة ، ولكن بعد قوات الفرسة ، فاحتل الجنود الأبنية العامة ، أمام مقاومة متفرقة من جماعات غير مسلحة

سليحا متكافئا ، واضطرت كامباني للاستسلام . وهكذا جردت الجنرالية من سلطانها ، واخضعت قطلونيا لحكم رجعى تمارسه الوزارة الجديدة لليمينيين فى مدريد .

لقد كانت الثورة القطلونية كوميديا تراجيدية، اما ماحدث فى استوريا فقد كان مأساة تراجيدية بحت . اذ كان عمال المناجم فى استوريا أكثر العمال المنظمين صلابه ، وكانوا عام ١٩٣٤ يكادون يشكلون القطاع العمالى الوحيد ، الذى يحتل فيه الشيوعيون مكان الصدارة ، كما كانوا مرتبطين فى تحالف مع بعض المجموعات والاحزاب . وقد انتظم العمال تحت قيادة اقليمية متحالفه فى اوينيدو، ثم ثاروا ضد الحكومة واحتلوا اوفينيدو وعدة مدن أخرى، فتصلدت لهم على الفور قوات عسكرية كثيفة ، فى الوقت الذى كانوا هم فيه على حال يرئى لها ، نقصا فى السلاح وافتقارا للخبرة . وهجمت قوات الحكومة بلا رحمة على جيوب المقاومة المتناثرة ، وقضت على الثورة فى وحشية صدمت كل الذين سمعوا بها . فقد قتل الاف الضحايا واعتقل الاف غيرهم فى معسكرات الاعتقال ، حيث عوملوا بأسوأ ما يعامل به الإنسان . ولا شك أن الثوار قبل هزيمتهم قد ارتكبوا بعض الآثام ، ولكن الانتقام الذى احاط بهم كان فى مستوى أكثر بشاعة على اليقين .

وأعقبت القضاء على نوار قطلونيا واستوريا ، حملة اعتقالات لزعماء الجمهوريين على أوسع نطاق . وألقي القبض على أزانا وكامبانيز وغيرهم ، حيث قدموا للمحاكمة باعتبارهم ثوارا . وهكذا بدأ الجناح اليميني فى صورة المنتصر على أعدائه اليساريين ، لكنه كان لا يزال غير قادر على أن يتولى زمام الحكم ، بدون مساندة أحزاب الوسط التى تتحكم فى ميزان القوى بالكورتيز كما لم يكن قادرا على تثبيت وجوده بغير مساندة جيل روبلس واليمين المتطرف . والواقع أن ماجرى بعد أحداث ١٩٣٤، سرعان ما حول رأى الجماهير ثانية الى اتجاه اليسار ، مع تصميم هذا اليسار على نيل خلافاته الداخلية ، من أجل الحصول على الأغلبية فى الكورتيز ، وهى الأغلبية التى فقدتها عام ١٩٣٣ . فالتف اليساريون حول أزانا باعتباره رجل اليسار المحبوب ، وبدأت الجبهة الشعبية فى اعداد نفسها لخوض الانتخابات العامة لسنة ١٩٣٦

وفى تشكيل الجبهة الشعبية ، اصطف الاشتراكيون والشيوعيون والبورجوازيون الجمهوريون من اليسار ، ثم القطلونيون والباسك النادون بالحكم الذاتى ، وكذلك رجال النقابات العمالية (الاتحاد العام للتراباجادور) وعدة جماعات أخرى صغيرة . أما اتحاد تروباجو الوطنى المناهض للسياسة ، فلم يشترك فى هذه الجبهة ، ولكنه لم يصدر لأعضائه - لأول مرة - تعليمات

بالامتناع عن التصويت . وحتى الفوضويون أنفسهم ، قد اندمجوا الى حد كبير في هذه الحركة .

وعندما اجريت الانتخابات في فبراير ١٩٣٦ ، فازت أحزاب اليسار فوزا مبينا . وحصلت على ٢٥٦ مقعدا بأغلبية تزيد ٣٩ مقعدا على عدد مقاعد أحزاب اليمين والوسط مجتمعين . وحصل اليمين على ١٦٥ مقعدا ، وحصل الوسط على ٥٢ مقعدا فحسب ، مقابل ١٦٧ مقعدا كان قد حصل عليها من قبل في انتخابات ١٩٣٣ . وهكذا وجد اليسار نفسه في مركز يسمح له بأن يتخذ من الاجراءات التشريعية ما يراه مناسبا . ولكن قوة اليسار الحقيقية عقب انتصاره ، كانت خارج الكورتيز بأكثر منها في داخله . ففي داخل الكورتيز ، كانت الاغلبية الجديدة تعمل على عزل الكالازامورا من مركزه بوصفه رئيسا للجمهورية ، وفي مايو ١٩٣٦ انتخبت أزانا بدلا منه ، وأصبح سيزاريس كوبروجا رئيسا للوزراء ، ولكنه لم يؤثر تأثيرا يذكر في مجريات الامور .

مرة ثانية كما حدث في عام ١٩٣١ ، دبت الاضرابات والمناعب في كل مكان على التقريب ، مصحوبة بانفجارات متتالية ضد الكنائس ، وهجوم على المنظمات الدينية التي كانت قد استعادت كيائها ، في ثنايا السنتين اللتين حكمت الرجعية خلاهما . كذلك انتشر استيلاء الفلاحين على الاراضي ، بصحبه انهيار عام لقوى القانون والنظام . ولكم ارتكبت جرائم قتل كثيرة من الجانبين ، كان منها مقتل كالفوستيلو الزعيم الملكي الفاشستي وهو أكثر المعادين للجمهورية قسوة وصلابة .

لقد كانت هذه هي الحال في يوليو ١٩٣٦ ، عندما رفع الجنرال فرانكو في مراكش الأسبانية لواء الثورة العسكرية ، وقرر غزو أسبانيا بمعونة الفرقة الاجنبية الاسبانية وجيش من المراكشيين . وقد واجه بعض الضعوبات في نقل قواته من افريقيا ، إذ كانت البحرية تساند الجمهورية ، ولو أن مقتل الكثيرين من ضباط البحرية ، قد جعل الأسطول في موقف لا يقنى الجمهورية فتिला . على أنه كانت هناك كذلك انتفاضات عسكرية في أجزاء عديدة من أسبانيا ، واستطاع فرانكو أن ينقل قواته الى قادش عن طريق الجو الى حد ما ، ومع ذلك فقد فشلت الحركات العسكرية في كل من مدريد وبرشلونة ، حيث رفض الجنود الانصياع للضباط المتمردين على الجمهورية ، وانضموا الى الشعب .

وليس هذا المقام مقام سرد لقصة الحرب الاهلية من ناحيتها العسكرية التي سبق أن خاض فيها الناس كثيرا . وإنما ينصب اهتمامي هنا على الناحية السياسية فحسب .

فعى بداية الامر ، اتجه الجمهوريون الى التقليل من قيمة التمردات العسكرية ، لاسيما بعد أن أحبطت محاولات التمرد فى حاميات مدريد وبرشلونة وفالنسيا . ولكن لم يضى وقت طويل ، حتى بدت خطورة هذا التمرد ، وأصبحت هذه الخطورة موضع الاعتبار ، بعد سقوط توليدو فى سبتمبر ١٩٣٦ ، وتقدم قوات المتمردين نحو مدريد فى ختام ذلك العام - وقد سقطت مالقة خلال شتاء ٣٦ - ٣٧ ، وسيطر المتمردون بعد ذلك على اقليم الباسك فى صيف ١٩٣٧ ، بما فى ذلك مدينة بلباو ، ومدينة سانتاندر . وفى السنة التالية . تقدم المتمردون شرقا مخترقين قطلونيا ، وبوصولهم الى شاطئ البحر الأبيض ، انشطرت الجمهورية الأسبانية الى شطرين . وفى الوقت نفسه كانت مدريد محاصرة ، واسحبت الحكومة الى فالنسيا . وصمد الجمهوريون ببسالة عند نهر الابرو فى نوفمبر ١٩٣٨ ، الى أن اضطروا للانسحاب من قطلونيا غداة فبراير ١٩٣٩ . وفى الشهر التالى سقطت مدريد ، منفرة بسقوط الجمهورية بعد كفاح بطولى مرير ، ومؤذنة للحرب الأهلية أن تضع أوزارها . و هكذا بلغ فرانكو ذروة الانتصار ، واستقال أزانا من رئاسة الجمهورية بعد الانسحاب من قطلونيا ، وفر نجوين آخر رؤساء الوزارة الى المنفى .

ويوم بدأ التمرد فى يوليو عام ١٩٣٦ ، كان كويروجا قد استقال من رئاسة الوزارة ، وشكلت حكومة جديدة برئاسة جمهورى معتدل هو مارتينزاباريو ، بقصد ضم الصفوف لدعم الجمهورية . ولكن الكورتيز رفض باريو ، واضطر أزانا الى قبول جيزيه جيرال ، لرئاسة وزارة ليست اشتراكية بأية حال ، وإن تكن أكثر ميلا اليسار من حكومة باريو . وأكد الدستوريون - أو بالأحرى أولئك الذين اعتبروا أنفسهم كذلك - أن ما حدث قد قضى على الأساس الدستورى للحكومة ، مادام الدستور قد أعطى الحق لرئيس الجمهورية وحده فى تعيين رئيس الوزراء . ولكن يبدو أن هذا الوضع الدستورى قد فقد قوته ، إذ استمر أزانا رئيسا للجمهورية . وعلى أية حال ، فقد أصبح أزانا منذ تلك اللحظة تماما ، مجرد رمز فحسب ، بينما أصبحت القوة الحقيقية فى أيدي الوزارات المتلاحقة ، أو الجماعات التى أخذت تحرك الوزراء كالمرائس . ومهما يكن من أمر ، فقد كانت فترة جيرال فى الحكم قصيرة . وحل محله فى شهر سبتمبر لارجوكاباليرو ، وكان لارجو وقتئذ زعيم الحزب الاشتراكى والاتحاد العام للتراباجادور . مؤيدا التحالف مع الشيوعيين الذين ازدادت قوتهم ، منذ بدأ وصول المعونة من الاتحاد السوفيتى .

وعندما بدأ حصار مدريد ، انتقلت رئاسة الحكومة الى فالنسيا ، وحاولت تقوية جبهتها بتوسيع القاعدة ، فضمت ممثلين للسينديكاليين ،

الذين تنازلوا عن عزلتهم السياسية لمواجهة ضرورة الحرب ، وفي ذلك ما فيه من التحول الكبير بالنسبة لاتحاد تروباجو الوطني . بل ان كتيبسين من القوضيين ، قد ادرخوا الحاجة الملحة ، لرصد كل القوى الممكنة في صعيد واحد لحماية الجمهورية . ولكن برغم هذه الوحدة الظاهرة خلف حكومة كابليرو، كانت لا تزال هناك انقسامات خطيرة في صفوف الطبقة العاملة . وفي الشهور الأولى للحرب الأهلية ، تركزت القوة بصفة أساسية في أيدي لجان العمال المحلية ، التي كانت تقع تحت سيطرة القوضيين ، أو تتكون من ممثلين لجميع منظمات العمال المحلية ، وكان الجيش في مجموعه يتكون من وحدات من الميليشيا العمالية تنتمي الى حزب معين أو نقابة بعينها . واصبحت حاجة الجمهورية ملحة لانشاء جيش جديد على نسق ملائم من التدريب والنظام ، ولكن الجماعات العمالية المسيطرة على قوات الميليشيا ، كانت ترفض في شدة تسليم وحداتها للجيش الجديد ، برغم ما هو ظاهر من ضعف كفاءتها الحربية ، وكانت تأبى الموافقة على قيام هيئة منظمة من الضباط العسكريين يحلون في محل القادة المنتخبين للجماعات المتباينة . وهكذا كانت الصعوبة الدقيقة ، ماثلة في مشكلة الامداد بالسلاح ، ومشكلة تدريب جيش منظم على نسق عسكري خالص .

ويعتضى القانون الدولي ، كان يحق للحكومة الاسبانية ، ان تشتري السلاح من الخارج لاحباط تمرد داخلي قام في اراضيها . وقد كان التعامل مع فرنسا في هذا الصدد ، أمرا تكفله معاهدة قائمة بالفعل ، فضلا عن انه كانت في فرنسا يومئذ حكومة يسارية هي حكومة الجبهة الشعبية ، مما يتوقع معه ان تقف الى جانب الحكومة الاسبانية بكل جوارحها .

وبرغم ذلك رفض الطلب المشروع لحكومة الجمهورية الاسبانية لاستيراد السلاح ، ثم أعقب هذا بعد فترة من الوقت ، منع الحكومتين الفرنسية والانجليزية للمتطوعين من الذهاب الى اسبانيا ، للاتحاق باللواء الدولي .

والآن ، يجب علينا أن نتساءل عن الكيفية التي وصلت بالأمر الى هذا الوضع المحوظ . ان تفسير ذلك ، يتمثل بالضرورة ، في الحالة التي كانت عليها اتجاهات السياسة الأوروبية عند حدوث التمرد . أما إيطاليا ، فقد كانت خارجة لتوها من حريها في الحيشة خروج المنتصر ، وكانت مقاطعة عصبية الأمم لها أمرا مقررأ ، والمفاوضات بينها وبين ألمانيا من أجل اقامة محور روما - برلين ، قد تقدمت تقديما مطردا . وأما فرنسا ، فلم تسكد حكومة يلوم تتسلم السلطة ، حتى شغلت تماما بمشكلاتها الداخلية . وأما في بريطانيا ، فالمحافظون قد كسبوا الانتخابات العامة لسنة ١٩٣٥ ، وتسلموا زمام الامور بقديم راسخة ، بينما تنازل حزب العمال تماما عن

معارضته لاعادة التسليح . وأما بالنسبة لأسبانيا ، فلم يكن هناك شك في مساعدة الدول الفاشية للمتمردين ، الذين كانوا على اتصال وثيق بكل من ألمانيا وإيطاليا قبل القيام بحركتهم . وكانت حكومة فرنسا تخشى قيام حرب على حدودها ، تتدخل فيها إيطاليا وألمانيا الى جانب الفاشيين يقينا ، بينما أدى الاتحاد السوفيتي - الذي تحول في ذلك الحين الى سيادة الجهات الشعبية ضد الفاشية - كل ما وسعه من جهد لصالح الحكومة الجمهورية .

واذن ، ألم يكن من الصواب محاولة منع كل هذا بالتفاوض على اتفاق شامل ، لتترك الأسباب وحدهم يتصارعون فيما بينهم ، دون مساعدة خارجية لأى من الجانبين المتخاصمين ؟

لقد كان من الممكن مساندة مثل هذه السياسة لو أنها كانت سياسة عملية بالفعل ، ولو أنها وضعت موضع التنفيذ من جانب القوى الفاشية .

وكخطوة أولى ، وجه بلوم نداء الى الحكومة البريطانية ، التي أعلنت أنها على أتم استعداد للاتقاء . كذلك وافق الاتحاد السوفيتي ، مشرطا أن تلتزم الدول الأخرى بمثل هذا الصنيع ، وأن يكون تنفيذ الاتفاق موضع الرعاية من الجميع . ووافقت إيطاليا وألمانيا من الناحية الرسمية على النداء ، وحذت الدول الأقل شأنًا حذو الدول ذات الصدارة . وهكذا وقعت على الاتفاق سبع وعشرون دولة ، تضم فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا ثم الاتحاد السوفيتي ، وكذلك البرتغال ذات الحكم المطلق جارة أسبانيا . لقد وقع جميعهم الاتفاق ، ولكن بينما حرصت فرنسا وبريطانيا على تنفيذه وألزمت به رعاياها ، استمر التدخل الإيطالي والألماني دون هوادة . فأرسلت إيطاليا وحدها جيوشا ضخمة من المجندين ليحاربوا على أرض أسبانيا الى جانب المتمردين ، بينما تدفقت الفخائر والمساعدات الفنية والطائرات الحربية من ألمانيا ، تلك الطائرات الحربية التي كانت ذات قيمة بالغة لجيوش المتمردين . وتعاونت كل من الدولتين على مؤازرة فرانكو في محاصرة الثغور الجمهورية ، وهو الذي لم يكن يملك أسطولا يخوض به المعركة ، ومارست كلتاها أعمال القرصنة في أعالي البحار ، ضد السفن التي تحمل معونة أو مؤنة لأسبانيا الجمهورية . ومن الناحية الأخرى ، بدأ الاتحاد السوفيتي يعاون الجمهوريين ما وسعه الجهد ، بعد أن وجد الدولتين الفاشيتين تخفقان الاتفاق ، ولكنه لم يفضل أبدا الى المستوى الذي يكفي لمواجهة الصنيع الذي تمارسه القوى الفاشية .

وإزاء هذه الظروف ، كانت هزيمة الجمهوريين أمرا لا مرد له على طول المدى ، مهما تكن البسالة التي قاطبوا بها . لقد استطاعوا الى أمد محدود ، أن يكسروا شوكة المتمردين بمساعدة اللواء الدولي ، الذي دافع عن مدريد بجسارة ، وتحمل أقدح الخسائر في الأرواح . وكان اللواء الدولي مشكلا

من قوات تواكبت من اقطار عديدة تضم فرنسا وبريطانيا ، ولكن نواته الحقه ، كانت من الاشتراكيين والشيوعيين الذين فروا من الدول التي سيطر عليها الفاشيون ، وفي صدارتها ايطاليا والمانيا . كذلك كان يوجد فيه روسيون ، لا من رجال الحزب الشيوعى فحسب ، بل حتى من الجماعات التي تخاضعت مع الحزب ، وصارت من اشد النقاد بعداوة لستالين . كذلك كان الاتحاد السوفيتى ابان اندلاع الحركة الاسبانية ، قد اعلن لتوه دستور ستالين الجديد ، فانهكمت في متاعبه الداخلية العاتية ، التي نبعت من محاكمات الخيانة العظمى ، وانصرف اهتمام الشيوعيين الرسميين الى بذل اقصى ما يستطيعون لتهدئة التوتر المشحون .

لقد كانت سياسة عدم التدخل امرا مضحكا منذ البداية ، بل كان ذلك اوضح من أن يخفى على احد . ولكن الفرنسيين والانجليز استمسكوا به ، بلبتباره جزءا من سياستهم العامة في تهدئة الديكتاتوريين ، مؤملين في أن يكون ذلك درعا للحرب ، أو تحويلا لهناء الى الشرق بدلا من الغرب . اما الجمهوريون الاسبان ، فقد كانوا هم الضحايا . وقد بدا الى حد ما ، أن حكومة لارجو كاباليرو ، حققت قاعدة واسعة للاتحاد بين مختلف القوى الجمهورية . ولكن خلف واجهة هذا الاتحاد ، راح كل قطاع يعمل من اجل ذاته على هواه ، ولم يكن هناك على وجه التحديد ، أى تعاون فعال في مختلف جبهات القتال . واستثمر الشيوعيون هذه الفرقة المحتدمة ، وسرعان ما أصبحوا قوة صاعدة ، ووقفوا في صرامة ضد كل الذين كانوا يسمعون الى الضغط من اجل ثورة اشتراكية قبل كسب الحرب . وهكذا صار الشيوعيون في واقع الامر يمثلون جناحا يمينيا تماما في الشئون الاسبانية .

وفى روسيا نفسها ، دخلت الثورة في مرحلتها الستالينية القاطعة ، بالاصرار الجامد على التأكيد المطلق للسياسة الرسمية للحزب ، وشجب كل من تكتنفه الريية في الانحراف عن جادة الحزب . ثم تزايد التطبيق في هذا الاتجاه الى حد اعتبار كل من اولئك المنحرفين تروتسكيين ، سواء كانوا حقيقة من العساطفين على تروتسكى أو لم يكونوا كذلك . وقد كان هذا الوضع بالنسبة لاسبانيا ، يعنى أن الشيوعيين الرسميين على أشد العداء للشيوعيين المنشقين لخلاف فى رأى ، سواء منهم الاسبان أو الاجانب الذين رحلوا الى اسبانيا ليخوضوا معركة الدفاع عن الجمهورية . كذلك يعنى هذا الوضع ، أن يقف هؤلاء الشيوعيون الرسميون موقف المعارضة القوية ضد « التحرريين » من رجال اتحاد تروباجو الوطنى ، واتحاد ايبيريا القوضوى ، وغيرهم من منائر الجماعات التي كانت قنادى باجراء تغييرات ثورية ، ومن اجل مجهود حريى موحد ، هم له كارهون .

وقد درج العمال في انحاء اسبانيا ، على الاستيلاء على المصانع التي فتل اصحابها ، أو هربوا من البلاد تاركين أعمالهم في أعداد كبيرة . وكذلك كان الفلاحون يحتلون الأرض التي هجرها ملاكها . وقد أخذت هذه الأمور تحدث على صور مختلفة من مصنع الى مصنع ومن مكان الى مكان . وفي حالات كثيرة ، خصوصا في قطلونيا ، استولى العمال على المصانع ببساطة ، وانتخبوا لجانا لإدارتها ، واستمرت في الإنتاج على عهدتها السابق ، دون أحداث تغيير يذكر في مستويات الأجور .

وفي عدد آخر من المناطق البعيدة استقر الفلاحون في الأرض ، وأقاموا لأنفسهم مزارع تعاونية حرة ، وأبطلوا التعامل بالعملية النقدية . وممارسة الحصول على احتياجاتهم من الخارج عن طريق المقايضة . وفي بعض المناطق الأخرى كذلك ، استولت المجالس البلدية أو اللجان المحلية على المصانع والأرض الخالية ، واستمر الإنتاج تحت إشرافها .

أما الشيوعيون فقد وقفوا ضد المصانع التي وقعت تحت سيطرة العمال ، الذين كانوا يخضون بصفة رئيسية لاتحاد تروباجو الوطني . بل لقد استخدم الشيوعيون نفوذهم في منع وصول الخامات الى هذه المصانع . للضغط على عمالها بوضع أنفسهم تحت الإشراف الرسمي . وقد ترتب على ذلك في قطلونيا ، وهي المنطقة الصناعية الرئيسية ، التي كان معظم العمال اليديويين فيها ينتمون الى اتحاد تروباجو الوطني ، والتي كان فيها تأثير الفوضويين بينهم قويا ٠٠٠ حدوث صراع بين الشيوعيين ورجال الاتحاد ، أو بتعبير أدق ، وقوع الصراع بين هذا الاتحاد والحزب الاشتراكي المتحد في قطلونيا ، حيث اندمج الاشتراكيون والشيوعيون في كيان واحد ، نجح به الشيوعيون في أن تسود فكرتهم في مؤازرة الكومنترن .

وفي هذا الوقت ، كان يوجد باسبانيا الجمهورية روس كثيرون ، ليسوا بوصفهم جنودا ، وإنما بوصفهم خبراء في شتى الفروع ، وبوصفهم منظمين للجبهة السياسية ، ولم يكن الاتحاد السوفيتي يرسل جنودا نظاميين للاشتراك في الحرب الأسبانية ، ولكنه لما كان هو المصدر الرئيسي لتموين الجمهورية بالذخيرة ، التي كان مفروضا على الأسبان أن يدفعوا ثمنها ، فقد أصبح لوكالاته تأثير متزايد على السياسة الجمهورية .

وكان الذين يؤيدون الجبهة الشعبية بقلوبهم ، ومن بينهم الاحزاب الجمهورية البورجوازية وكذلك الاشتراكيون ، كان هؤلاء يساندون حكومة لارجو كابلير في بادئ الأمر ، وحتى بعد انضمام النقابيين لها . ولكن لم يمض وقت طويل ، حتى وقفوا منها موقف المعارضة ، مطالبين الحكومة باقامة سيطرة موحدة كاملة ، ووضع حد للحكم الذاتي ، الذي تتمتع به لجان العمال

والأحزاب والجماعات المنفصلة في داخل الجبهة العامة . وفي هذا الصدد ، وجد هؤلاء العاطفون أنفسهم أكثر تفاهما مع الأحزاب الجمهورية البورجوازية والجناح اليميني للحزب الاشتراكي ، بأكثر مما هم عليه مع أعضاء الجناح اليساري للحزب الاشتراكي أو رجال اتحاد تروياجو الوطني ، الذين كان لأرجو كاباليرو يحاول كسب صداقتهم . وقد كانوا مصممين بخاسة على اقضاء ممثلي اتحاد تروياجو الوطني من الحكومة ، ومنع الشيوعيين المنشقين والاشتراكيين اليساريين ، من الحصول على موطنهم قدم لهم في الحكومة . وكذلك كانوا حريصين جد الحرص ، على عدم السماح بوصول السلاح المرسل من روسيا ، الى أي جماعة من الجماعات التي يعارضونها . ومن هنا ، كانت جبهة أراجون التي تستمد امداداتها من قطلونيا ، في أشد الحاجة للسلاح الذي منع عنها ، طالما كان اتحاد تروياجو ممثلا للجماعة المسيطرة هناك . كذلك كان على الروس أن يناضلوا كثيرا ضد مشاعر العمال الأسبان المناهضة في جنون للأجانب ، برغم الخدمات الجليلة التي أداها اللواء الدولي في الدفاع عن مدريد .

ولم تكن الحكومة التي تواجهها الهزيمة العاجلة لو قطعت الامدادات الروسية عنها ، لتستطيع أن تعارض الروس بآية حال ، ولا أن تخالف لهم أمرا . كما أنه كان الى جانبهم في المناطق الجمهورية ، عدد متزايد من شبيبة الأسبان . وفي الوقت نفسه كان الفوضيون واتحاد تروياجو الوطني ، يفقدون الأرض التي يقفون عليها ، كلما ازداد الشيوعيون والاشتراكيون اليمينيون قوة . بل حتى الاتحاد العام للتراياجودور ، الذي ظل زعماؤه على ولائهم للأرجو كاباليرو ، قد مضى فريق منه الى جانب هؤلاء الشيوعيين والاشتراكيين اليمينيين .

وفي أكتوبر ١٩٣٦ ، أقر الكورتيز مرسوما باعطاء الحكم الذاتي للولايات الثلاث في الباسك . وكان الباسك الوطنيون ، برغم أنهم كاثوليك متحمسون ، يقفون الى جانب الجمهورية ضد الثوار ، وكانت هذه هي مكافأتهم . ومع ذلك ، فقد أحاط الشوار بليون وكاسثيل ونافار . وفي صيف ١٩٣٧ سقطت مدينة الباسك ، وسلمت بلباو للشوار في يونية ، وسلمت سانتاندر في أغسطس ، ثم سلمت جيجون في أكتوبر . وقد كان هذا الوضع يستتبع هجوما جديدا على مدريد ، لولا أن هجوم الجمهوريين الذي بدأ باعادة تنظيم جيش الجمهورية ، قد استولى على تبرول بمنطقة أراجون في ديسمبر ١٩٣٧ . غير أن عودة الثوار للاستيلاء على تيرول في فبراير ١٩٣٨ ، كان بداية الهجوم الذي مكن المتمردين من غزو قطلونيا ، وشطر أسبانيا الجمهورية الى شطرين ، وعزل برشلونة عن كل من مدريد وفالنسيا ، وأصبح الاتصال بين هذه المدن مقصورا على البحر فحسب .

ولكن حدث قبل ذلك منذ بعيد ، أن اتهم لارجو كالبالرو بتركيز سلطات كثيرة في يده ، وفي الوقت نفسه لم يبد همة تذكر لتوطيد الوحدة بين الإدارة والسلطة . وترتب على ذلك أن سقط من الرئاسة ، وحل في محله البرونيسور السابق جوان نجرين ، يسانده الشيوعيون بوصفهم اكبر المناصرين للوحدة والركزية . وفي مايو ١٩٣٧ ، بينما كان هجوم المتمردين في الباسك على أشده ، عانت الدعوة الجمهورية ضربة قاصمة ، بتجدد الصراع الداخلي في برشلونه .

والواقع أنه كان من الصعب تحديد موضوع الصراع في برشلونه ، بعد أن رصل إلى مرحلة بالغة من التعقيد والغموض . فقد كان العنصر المسيطر في حركة النقابات العمالية كما رأينا ، هو اتحاد تروباجو الوطني ، الذي كان على صلات وثيقة باتحاد أيبيريا الفوضوى . ولكن الخصم المقابل وهو الاتحاد العام للتراباجادور ، كان يضم أعضاء كثيرين مرتبطين بالحزب الاشتراكي المتحد في قطلونيا، وكان هذا الحزب المؤتلف ممثلاً في حكومة جنرالية المقاطعة ، مع الاسكوريا الخاصة بها ، وعدد من الجماعات التي بينها اتحاد نروباجو الوطني . ويقف خارج الحكومة كل من اتحاد أيبيريا الفوضوى ، والشيوعيين المنشقين ، والاشتراكيين اليساريين بزعامة أندريه نين ، وأعضاء آخرين يسمون أنفسهم أصدقاء ديوروتي وهو الزعيم الفوضوى الذي مات أو اغتيل في الجبهة عندما كان يوجه نداءات بالاتحاد ضد الفاشية . وعلى الرغم من أن اتحاد تروباجو الوطني كان ممثلاً في الحكومة ، فإنه كان في الحقيقة موزع الرأي بين تأييدها ومعارضتها . وكان الشيوعيون المنشقون والاشتراكيون اليساريون ، يطالبون بتمثيلهم في حكومة قطلونيا التي كانوا قد أبدعوا عنها ، بواسطة الحزب المؤتلف ، بدعوى أنه لا يمثل قوة مترابطة . والحق أنه كان وكيلاً عن الطبقة العاملة ، منادياً بصلايتها وتماسكها ، بغير استناد إلى البورجوازية اليسارية ، مع فكرة سيطرة العمال على المصانع . كما كانت له أقلية تتبعه في اتحاد تروباجو الوطني .

إن من الصعب أن نقرر ، من الذي بدأ الصراع في برشلونه . فقد انتشرت شائعات تشير بأن اتحاد أيبيريا الفوضوى دبر انقلاباً للاستيلاء على المدينة ، ولكن زعماء هذا الاتحاد واتحاد تروباجو كذلك ، قد أنكروا هذه الشائعات ، ووجهوا عدة نداءات من أجل السلام . وقد كانت البداية تشير إلى أن الصراع قد نشأ فيما يبدو ، بمشاحنة عند مبنى التليفونات ، بين شرطة الجنرالية ، ومندوبي العمال الذين يحتلون المبنى . ولكن قبل ذلك بأيام وقعت حادثة سخيفة ، تمثلت في معركة باحد الشوارع بين قوات الشرطة وجماهير العمال ، من اتحاد تروباجو الوطني ومن الشيوعيين المنشقين والاشتراكيين اليساريين . وتطور الأمر لدرجة

من الخطوة أدت الى استدعاء قوات من الجيش في الجبهة ، وشرطة من خارج قطلونيا ، وجنود من حكومة فالنسيا . ولم تنته المعركة الا باصرار اتحاد تروباجو الوطنى على عودة العمال الى اعمالهم . وتبع ذلك اعتقال زعماء الشيوعيين المنشقين والاشتراكيين اليساريين ، بما فى ذلك نين الذى قتل فى السجن . ثم اعيد تكوين حكومة الجنرالية بطريقة تدعم سيطرة عناصر الحزب المؤتلف والاتحاد العام للتروباجادور واتحاد تروباجو الوطنى ، وهى العناصر التى عارضت الشعب .

وقد كانت حادثة برشلونة هذه ، ضربة قاصمة للارجو كابليرو وحكومته فى فالنسيا ، التى وجدت نفسها تواجه مطالب من الحزب الشيوعى ، من أجل وحدة مركزية لتوجيه دفعة الحرب ، تحت وزارة تمثل كل الطبقة العاملة وأحزاب الجبهة الشعبية ، فى سبيل تنظيم موحد فعال . وتظاهر لارجو كابليرو بقبول هذه المطالب ، وتقدم بتشكيل وزارى تحت رئاسته ، يعتمد بصفة أساسية على الاتحاد العام للتروباجادور واتحاد تروباجو الوطنى ويبعد الأحزاب السياسية ، على اعتبار أن هذه هى أرسخ القواعد من أجل غاية الوحدة . وقد ساندته فى ذلك زعماء الاتحاد العام للتروباجادور واتحاد تروباجو الوطنى ، ولكن الأحزاب رفضته رفضا قاطعا ، فاضطر الى الاستقالة . وكذلك انسحب وزراء اتحاد تروباجو الوطنى ، وشكلت حكومة جديدة برئاسة نيجرين لتقوم بمهمة الوحدة . وكانت الوزارات الهامة تضم جيرال وهو من أتباع أزانبا ، فى وزارة الخارجية ، وبريتو أحد زعماء الاشتراكيين المتنافسين ، الذى نيط به العمل على إعادة تنظيم أداة الحرب . وعلى الجملة ، كان هناك ثلاثة وزراء من الاشتراكيين واثنان من الشيوعيين ، واثنان من الراديكاليين اليساريين ، ووطنى واحد من الباسك ، ثم قطلونى واحد من الاسكويرا . أى انها كانت أغلبية اشتراكية شيوعية بحت ، فى وزارة جبهة شعبية بالضرورة ، نهضت بأعبائها فى جد وعزم ، وقامت بما طالب به الشيوعيون ، ومضت سراعا فى إعادة تنظيم الامور على قاعدة الوحدة والسيطرة المركزية الحاسمة . ولكن ذلك اتما جاء متأخرا ، لخطف النصر من بين أنياب الهزيمة ، لا سيما أن الألمان قد اختاروا المناسبة لتشديد تدخلهم ، بضرب الأسطول لأليريا فى ٣١ مايو .

والآن نتساءل ، ماهو فى الحقيقة موضوع الصراع الحقيقى ببرشلونة فى مايو ١٩٣٧ ؟ لاشك أنه بين عديد من ألوان الخلاف الفاضلة ، كان الموضوع الذى يمثل مادة الخلاف بلا ريب ، هو السيطرة على العمال . ذلك أن القرار القطلونى المشهور ، الخاص بالتمليك الجماعى وسيطرة العمال الصادر فى أكتوبر ١٩٣٦ ، والقانون الذى الحق به فى الشهر التالى ، قد نص على وجوب تقسيم الصناعة الى مرتبتين ، هما الملكية الجماعية والملكية الخاصة . ففى طائفة الصناعات المملوكة للجماعة ، تكون المسئولية

والادارة في أيدي العمال ، الذين يمثلهم مجلس المؤسسة . وفي طائفة
الصناعات المملوكة للخاصة ، يكون المالك أو المدير خاضعا في مسؤوليته
لموافقة لجنة الاشراف العمالي . وقد خضعت الملكية الجماعية ، كل المؤسسات
التي تضم أكثر من مائة عامل ، وكل المؤسسات التي هجرها أصحابها ،
أو اعتبروا متمردين . كذلك يمكن للمؤسسات الأخرى أن تدخل في هذه
النطاق ، لو رغب ثلاثة أخماس عمالها في ذلك . وقد انتخبت مجالس
المؤسسات لمدة سنتين ، عن طريق جمعية لكل العمال ، وأعطيت لهذه المجالس
صلاحية إعادة الانتخاب ، وأصبحت مسئولة بصفة عامة أمام كل من
العمال والمجالس الصناعية التي نص القرار على تشكيلها ، كما أنها كانت
مسئولة كذلك عن الانتاج والخدمات الاجتماعية . وقد انتخب كل مجلس
مدير يقوم على تنفيذ مهمة المؤسسة ، وانضم اليه مفتش حكومي للتأكد من
انضياح المؤسسة للقانون . كذلك انتخبت لجان مائتة للاشراف العمالي في
المؤسسات ، التي لم يجر تملكها ملكية جماعية . وكانت المجالس الصناعية
العامة تتكون من اربعة مندوبين عن مجلس المؤسسة ، وثمانية مندوبين عن
النقابات العمالية (اتحاد تروباجو الوطني والاتحاد العام للتراپاجادور) ،
وأربعة فنيين معينين عن طريق الحكومة . أما مهمتهم فهي تخطيط البرامج
لمختلف الصناعات ، وكانت قراراتهم ملزمة لمجالس المؤسسات .

كان هذا هو القانون الرسمي ، ولكن تطبيقه لم يكن يسيرا في الواقع .
فالحقيقة كما رأينا ، أن المؤسسات قد جرى تملكها الجماعي أو تركت
بمفردها ، دون أي قاعدة موحدة ، بل طبقا لمختلف الاتجاهات والسياسات
المتعددة للعمال ذوي الشأن ، أو الأحزاب أو النقابات التابعة لها . ففي
ناحية ، كان هناك النقابيون أو التعاونيون الذين وضعوا المؤسسات ببساطة
تحت سيطرتهم ، وفي الناحية الأخرى ، كانت هناك مؤسسات مملوكة
للحكومة وتحت سيطرتها ، مع بعض المشاركة لنقابات العمال . وفي
ديسمبر ، أعلن اتحاد أيبيريا الفوضوي نداء من أجل اشتراكية كاملة ، لوقف
التباين الناشئ من تملك العمال للفائض في بعض المؤسسات . ولكن لم يكن
الاتحاد ولا الجبرالية كلاهما ، يقادرن على فرض قاعدة عامة ، وقد أيد اتحاد
تروباجو الوطني هذا القرار ، كوسيلة لاستخلاص النظام من الفوضى ،
بينما انتقد الاتحاد العام للتراپاجادور ذلك القرار ، لفوضوه من الناحية
المالية ، ولعدم كفايته ، مدلا على أن المنتخبين في اللجان ليسوا هم أحسن
المنظمين للاتحاد ، وإنما هم أحسن الديماجوجيين المعروفين .

ومن حيث الواقع ، كان القرار توفيقا بين السنديكاليين الذين يريدون
سيطرة العمال ومعارضون البيروقراطية المركزية ، والشبهوعيين والجناح
انيمبني من الاشتراكيين ، الذين لا يهتمون على الإطلاق بالسيطرة العمالية .

وانما ينصب اهتمامهم على منعها من التحول الى سعى للربح الاندماجي على قاعدة المصنع التعاوني . وفي هذا المضمار ، اتخذ الشيوعيون المنشقون والاشتراكيون اليساريون جانب السنديكاليين ، شأنهم في ذلك شأن اتحاد ايبيريا القوضوى ، ولكنهم لم يكونوا بطبيعة الحال ، أقل معارضة من الاتحاد العام للترباجادور والشيوعيين في موضوع السعى وراء الربح التعاونى . ولقد تمسك كثيرون بالمساواة في الأجور للجميع من أجل المثالية ، ولكن عددا قليلا هم الذين دعوا الى امكان تحقيق ذلك على الفور . أما الذين يعارضون السعى وراء الربح ، فقد طالبوا بأن تودع الأرباح في البنك الصناعى المركزى ، لمساعدة صناعات أخرى غير قادرة على مواجهة تكاليفها ، أو هي في حاجة الى مال نستثمره . ومع ذلك كله ، فقد ظل المضمون المالى للقرار متروكا فى غموض خطر .

وعلى أية حال ، فقد قضت ضرورة الحرب ، بالاتجاه نحو تركيز السيطرة الصناعية فى أيدي الحكومة ، وبعبدا عن سيطرة العمال على المؤسسات . وفي قطالونيا بعد عام ١٩٣٧ ، أبطلت السيطرة العمالية على نطاق واسع ، وحلت فى محلها ادارة رجل واحد تحت مسئولية الحكومة فى المصانع الحربية . ونفذ الشيوعيون وحلفاؤهم خطتهم على حساب اتحاد تروباجو الوطنى والنقابيين . أما القوضيون فلم يتأثروا بذلك مباشرة ، لأن كثيرين منهم كانوا يعارضون اجبار الأفراد ، سواء كان ذلك بواسطة لجنة المصنع أو بواسطة الدولة . ولكن نفوذهم قد وهن تماما تحت الوضع الجديد ، الذى قضى بالتنظيم المركزى ، وربط كل شيء بحاجات القتال .

وخلال السنوات التى تلت الانتخابات الجمهورية الطائفة فى ١٩٣٦ ، قامت حرب مريرة على صعيد الجبهة الايدولوجية . وكما هى العادة دائما فى السياسة الاسبانية ، كانت المعركة لا تقبل بين اليسار واليمين ، عما هى عليه بين الوسط فى جانب والأحرار فى جانب آخر . وهكذا انحاز الشيوعيون الذين تزايد نفوذهم مع تقدم الحرب ، الى جانب الوسط الاشتراكي والجناح اليميني برئاسة بريتنسو ، على أساس توحيد السيطرة ضد السنديكاليين من اتحاد تروباجو الوطنى ، وضد الشيوعيين المنشقين والاشتراكيين اليساريين ، الذين اعتبروا حاملين لرسالة الثورة فى الوصول الى المرحلة البروليتارية الكاملة . وكان لارجو كاباليرو يؤخذ على أنه يقف فى قمة الجناح اليسارى للحزب الاشتراكي ضد بريتنسو ، كما أنه قد أبدى استعدادا للتعاون مع اتحاد تروباجو الوطنى ، فلم يلبث بعد اتحاد الاشتراكيين مع منظمات الشباب الشيوعى ، أن وجد نفسه قد أطيح به ، عندما عارض اتخاذ اجراءات وحدة شاملة تهدد نفوذه الشخصى . وكان اتحاد ايبيريا القوضوى ، فى بسايرته المتطرفة نظريا ، منهكما فى مثالية عالية لا يدرى سبيلا للتوافق معها ،

حتى وجد رجاله أنفسهم مرتبطين تحت اسم الوحدة بالدفاع عن السيطرة المركزية ضد الاتجاهات الانقسامية ، وفقدوا بذلك نصف نفوذهم لصالح اتحاد بروباغو الوطني . ولم يكن لدى البورجوازيين الراديكاليين اليساريين من أتباع أزانو وبرايو سياسة نظرية مناسبة ، غير أنهم افضوا لفكرة الاتحاد من أجل دعم القدرة على الحرب . وهكذا فعل الاسكويرا ضد شعب الانفصاليين القطالونيين المختفين في استاكاتالا بقيادة دونكاس .

وقد كانت للشيوخيين المنشقين والاشتراكيين اليساريين ، دعاوهم بلاريب ، في أنهم هم اليساريون حقا ، اذ هم ينادون بتقدم فوري من الجبهة الشعبية الى الجمهورية العمالية ، التي تستقر على أسس بروليتارية خالصة . ولكنهم بدلا من توحيد العمال زادوهم انقساماً . كما أنهم فضلا عن ذلك ، لم يكن لديهم أى تأثير خارج قطالونيا ، حيث كانوا على نزاع مرير مع كل الآخرين تقريبا ، وكان أكبر زعمائهم تأثيرا جواكيم ماورين ، قد قطع عليه طريق العودة ، وأودع السجن في جاليسيا بمنطقة الثورة ، أثناء زيارته لها قبل اندلاع الحركة ، ولم يعد أحد يسمع عنه بعد ذلك . ويليه في القيادة نين الذي كان أقل منه تأثيرا ، وقد اعتقل وقتل في السجن بعد اضطرابات برشلونة في مايو ١٩٣٧ . أما الاشتراكيون ، فكان من بين شخصياتهم الهامة ، لارجو كاباليرو سكرتير الاتحاد العام للتراباجادور حتى سقوطه ، وانداليسيو بريتو من اقليم استوريا الذي مثل بلباو في الكورتيز ، وكان هو الشخصية القيادية بين الاشتراكيين في اقليم الباسك . كما كان بطبيعته وغيره من اصحاب الوسط ان لم يكن من اصحاب اليمين . غير أن قدرته التنظيمية وإيمانه بالمركزية قد جعلاه حليفا للشيوخيين في صراعهم ضد لارجو كاباليرو ، الذي لم يكن لينفق معه أبدا . وبريتو شخصية قوية ، وخطيب مقتدر ، ولكنه كان معتدلا في نظره العامة للأمور . وقد كان يشغل في الأصل وظيفة كاتب ، ثم تمكن من استثمار وضعه بين العمال المتعصبين في بلباو ، واستقرار مركزه بينهم بالرغم من وضوح أصله البورجوازي ، واعترافه بحميل الصناعي الكبير في الباسك هوراشيو اكفاريثا . ومن الزعماء الاشتراكيين الآخرين ، جوليان بستيرو رئيس الاتحاد العام للتراباجادور ، وكان معتدلا على وجه التحديد . ولويس اراكويستان فيلسوف الحزب الذي خرج من الوزارة مع لارجو كاباليرو . وآلفا لريزدل فايو المتخصص في الشؤون الخارجية ، وكان معظم الوقت خارج البلاد في باريس أثناء الحرب الأهلية . وأخيرًا جوان نيجرين الذي كان أستاذًا للطب ، وقد استدعى ليرأس الوزارة حينما طرد لارجو كاباليرو ، كما كان وزيراً للمالية في وزارة لارجو كاباليرو ، فأصبح على شيء من الخبرة في الشؤون الاقتصادية . أما الشيوعيون ، فكان من بين شخصياتهم القيادية ، جوان هيراندينز وزير التعليم في وزارة نيجرين ، وفيسنتي يوربا وزير الزراعة . وكان جيرمينال

دى سوزا سكرتيرا لاتحاد ايبيريا الفوضوى ، ومانريكو فاسكينز سكرتيرا لاتحاد تروباجو الوطنى . وقد قاد جوان كوموريرا الحزب الاشتراكى المتحد فى قطلونيا ، كما قاد جوان كازانوفا مقاطعة كافالا المرتبطة اسما بالاسكوريا تحت قيادة لويس كومبانيس .

لقد اتهم الشيوعيون بسيطرتهم على الحكومة الجمهورية الى مدى بعيد ، وكان ذلك صحيحا الى حد ما . ذلك أنه بعد انهيار سياسة عدم التدخل ، لم يصبح الاتحاد السوفيتى بالنسبة للجمهورية الأسبانية ، مجرد الدولة الوحيدة القريبة التى يمكن للجمهوريين التطلع الى عونها وعطفها ، بجانب المكسيك البعيدة فحسب ، بل كذلك كانت احتياجات الحرب تتطلب ادارة مركزية للقوات الجمهورية ، وتجاهلا للسلطات الاستقلالية التى تنادى بها مجموعات مختلطة متنازعة . اما المركزية والنظام الصارم ، فقد كانت هى السياسة الجوهرية للحزب الشيوعى بقيادة ستالين . ولم يجد الشيوعيون الرسميون أى عقبات تقف فى طريق هذه المركزية ، بل كثيرا ما كانت موضع الترحيب ، اذ كانت رسالتهم طبقا لسياسة الكومينترن الجديدة الخاصة بتكثيل الجبهات الشعبية ، تقتضى تكوين عصابة ضد الفاشية ، يشترك فيها أكبر عدد ممكن من الأعضاء ، ليكافحوا تحت رايها من أجل هزيمة الفاشيين ، ولا شيء غير ذلك . وهكذا أصبح مما يتنافى مع سياستهم ، أن تعتقد الأمور بكفاح من أجل الاشتراكية ، على حساب اضعاف الوحدة ضد الفاشية أو تعطيل المجهود الحربى . ذلك أنهم كانوا واثقين تماما بأن الاشتراكية والشيوعية كذلك ، سوف تعقبان هزيمة الفاشيين لا محالة ، بينما لا يمكن أن يتم شيء على التحقيق ، الا بالغلبة على الفاشية أولا ، وعلى هذا النحو ، لم تكن لديهم الرغبة لتحقيق مطالبهم ، بالضغط على أحزاب الجبهة الشعبية أكثر مما ينبغى ، من أجل الحفاظ على الوحدة فى العمل .

لقد كانت صيحتهم : اكسبوا الحرب أولا ، ثم ننظر بعد ذلك فى سائر الأمور . أما تفتيت الجماهير قبل كسب الحرب ، فذلك جرم الطائفية الأثمة ، مهما تكن مراتب الاستحقاق لموضوعات الخلاف . ومع ذلك فقد كانت بعض الموضوعات الطائفية تستحق الاهتمام من وجهة نظرهم على أية حال . ولم يكن الشيوعيون يفيدون من أمر السيطرة العمالية فى المصانع ، ويعتبرونها من أوام الحرية لدى البورجوازية الصغرى . كما لم يكونوا يفيدون من المثالية الفردية المتحررة لدى اتحاد ايبيريا الفوضوى ، ويعتبرونها مناقضة لنظام الطبقة ووحدة الطبقة . وقد استطاعوا أن يندمجوا مع الراديكاليين اليساريين من اتباع أازانا أو الاشتراكيين اليمينيين ، بسهولة أكثر من اندماجهم مع السنديكاليين أو الشيوعيين المنشقين والاشتراكيين

انيساريين . اذ كان هؤلاء منهم على ألد الخصام ، لأنهم كانوا لا يتفكون عن التشهير في الحاح ، بالانتكاس المبيروقراطي في الاتحاد السوفيتي تحت قيادة ستالين ، ولأنهم كانوا يضمنون بعض الشيوعيين المشفقين ، الذين نمردوا على الستالينية ، وانخرطوا في سلك المعارضة العاتية .

أما عن الاشتراكيين ، فقد كان تركيزهم الكبير للقوة في مدريد دائما . وكانت مدريد والأقاليم على عدااء متبادل بالطبيعة الى مدى بعيد . بينما كانت الاسكويرا على أية حال ، حزبا فيدراليا لا يرغب البتة في قطع الصلات بأقاليم أسبانيا ، ولا يرضى أبدا بإقامة ولاية مستقلة في قطلونيا ، بل هو يطالب بحكومة ذاتية كاملة للشئون الداخلية ، مع وحدة فيدرالية هينة . وكانت الاسكويرا تضم قطعا كبيرا من الذين يظهرون تماما الاتجاه الى الاستقلال التام . وقد قبل كومبانيز زعيم الاسكويرا مساعدة الحكومة الأسبانية ، لاحتياط المصيان في برشلونه ، وأقره معظم الجمهوريين في قطلونيا على زعامته . ولكن برشلونة التي أصبحت العاصمة الأخيرة للجمهوريين ، لم تكن أبدا على وفاق مع مدريد ، التي كانت دائما موضع الاسترابة ، في كل مخططاتها المركزية المشثومة . وحتى بعد هزيمة الفيدراليين المتطرفين والانفصاليين في عام ١٩٣٧ ، استمر هذا التوتر قائما . أما في اقليم الباسك ، فقد كان من العجب للوهلة الأولى ، أن يلقي الباسك الوطنيون بثقلهم مع الاشتراكيين الى جانب الجمهوريين ، حتى في مقابل الومود بالحكم الذاتي لاقليم الباسك التي تحققت في حينها بواسطة بريثو ، على الرغم من مساندته العامة لدعوة النظام المركزي . وقد كان اتخاذ هذا القرار في جانب منه ، نتيجة لانحياز جاره كارليست نافاريس الى صفوف المتمردين ، والعداء التقليدي بين اقليم نافار وقليم الباسك . وفي جانب منه كذلك ، نتيجة لقسوة الاشتراكية في بلباو ونفوذ الدستوريين المجاورين ، والذين كانوا لا يزالون ركيزة للجناح اليساري ، بالرغم من السكت المثير الذي عاناه اليسار بعد ثورة ١٩٣٤ . ولكن أقاليم الباسك لم تكن تحصل على الحكم الذاتي من الجمهورية ، حتى جرفها الثوار ووثدت خارج المعركة .

لقد كانت الحرب الأهلية الأسبانية عند نشوبها في ١٩٣٦ حربا بالضرورة بين الأسبان ، أو على الأقل بين الأسبان الجمهوريين والأسبان المتمردين ، يماونهم المغاربة والفرقة الأجنبية الأسبانية . ولكنها أصبحت على مر الأيام حربا دولية ، تدور رحاها على الأرض الأسبانية وفي البحار من حولها ، بين الفاشيين والمناهضين للفاشية في دول كثيرة . وقد تدفقت الدخيرة بادية ذي بدء من جانب الايطاليين ثم الالمان ، وأرسلت إيطاليا الجيوش الى جانب المتمردين . ثم رد الاتحاد السوفيتي على ذلك بإرسال

المؤن والسخائر ، ولكنه لم يوفد جنودا تخوض القتال . وجاء الرجال على أية حال من أقطار كثيرة ، ليلتحقوا باللواء الدولى . لقد جاءوا من إيطاليا وألمانيا وفرنسا وإنجلترا ، بل جاءوا فى الحقيقة من معظم بلاد الدنيا . وكان اللواء الدولى فى وقت ما ، هو القوة الوحيدة ذات الفاعلية التى تحارب الى جانب الجمهوريين ، حتى تم بعد طول انتظار ، تدريب جيش جمهورى موحد ، تأخر الزمان به فلم يصبح له تأثير حاسم فى الميدان . وقام اللواء الدولى بالدور القيادى فى الدفاع الرهيب عن مدريد ، وامتاز بسلوكه البطولى ازاء العوز. الظاهر فى الموارد الضرورية ، برغم الجهود المضنية التى بذلت فى ارسال المساعدات من جانب أعداء الفاشية ، او على أية حال من جانب فريق منهم فى فرنسا وبريطانيا العظمى . لقد كان هذا عملا مجيدا للجبهة الشعبية باعتبارها حركة دولية ، ولكنها تلقت الصدمة المذهلة فى بريطانيا . من جانب الحركة العمالية التى رفضت استراتيجية الجبهة الشعبية ، وفى فرنسا بسبب استمساك الجبهة الشعبية باتفاق عدم التدخل ، ذلك الاتفاق الذى لم يلتزم به الا فريق واحد ، والذى طالما املن الفاشيون بعد ذلك عدم التزامهم به .

وفى الظروف القائمة فى بريطانيا العظمى ، كانت صيغة المساعدة لاسبانية تصدر بصفة خاصة من جانب الشيوعيين الانجليز ، ومن جانب اليساريين الذين خفوا لنجدتهم ، بينما نات عنهم الصركة النقابية العمالية ، ورفض حزب العمال صحتهم ، لا من أجل اسبانيا ، ولكن خوفا من أن يقيموا فى أحبولة الشيوعيين . وقد نشأ موقف شبيه لذلك فى فرنسا ، بعد سقوط حكومة بلوم ، وأصبح الشيوعيون فى الواقع مبعدين عن البقية الباقية من الجبهة الشعبية ، وفى وضع المعارضة المتزايدة من جانب الحكومات التى كانت تحاول إحباط جهودهم .

وهكذا وقفت الجبهة الشعبية وحدها فى اسبانيا ، لتحافظ على حكومة يساندها الراديكاليون والاشتراكيون والشيوعيون الذين يعملون فى تحالف وثيق الى آخر المدى . ويرجع هذا التحالف فى جانب منه ، الى التطرف الرجعى فى معظم الأحزاب الاسبانية ، بما فى ذلك جناح الراديكاليين اليميني بقيادة ليرو ، اذ لم يترك هذا التطرف اختيارا للراديكاليين اليساريين . كذلك كان هذا التحالف فى جانب منه راجعا الى أن الشيوعيين والاشتراكيين قد صمموا على عدم الاختلاف مع حلفائهم البورجوازيين ، حتى لا يضعف هذا الاختلاف من دعوتهم فى الداخل والخارج . وإذا كان الشيوعيون قد حصلوا على نفوذ متزايد فى الشئون الاسبانية ، فمن المحتمل ألا يكون ذلك سببه اعتماد الجمهوريين على الامدادات الروسية ، ولا سببه رغبة الشيوعيين الاسبان فى التصدى لادارة دفة الأمور ، بل سببه تلك السياسة

التي كانت أكثر ملاءمة لضرورات الوضع ، بعد أن أصبح الموقف مبنوسا منه . في نظر الاتجاهات الطائفية للجماعات المتنسحةرة . وليس ذلك معناه أن الشيوعيين قد تصرفوا بحكمة في أسبانيا ، بينما أخطأ خصومهم الجادة . فلا شك أن الشيوعيين قد أفرطوا في عداوتهم للسنديكاليين ، وأولئك الذين ينعتونهم (تروتسكيين) إلى حد السخف ، كما أنهم كانوا في غاية القسوة والتسلط في أساليبهم . وأكثر من ذلك أن الاتحاد السوفيتي قد توقف عن إرسال امداداته قبل أن تضع الحرب أوزارها ، قبلت علام نفوذ الشيوعيين في سبيلها إلى التضاؤل .

لقد قيل دائما ، ان الأسبان بسبب امعانهم في الفردية والانزالية ، غير قادرين على توحيد الجهود التي يحتاج إليها في دعم الثورة . وصحيح أن قدرتهم على القيام بالثورة قد ثبتت أكثر من مرة ، ولكن أمر الاطاحة بحكومة بضيضة ، يختلف تماما عن موضوع اعداد النظام المغاير الذي يحل في محلها ، مع قدرته على البقاء . لقد أطاح الأسبان بحكم الفونسو الثالث عشر في ١٩٣١ ، والتفتوا على الفور إلى العمل البناء الملقى على عاتقهم ، ولكن حكومتهم الجديدة لم تستطع حكم البلاد ، بأكثر مما كانت عليه الحكومة التي استبدلت بها ، وشرعت مجموعات منفصلة لا تحصى ، وعصبيات أخرى مشاغية ، في اهتبال السلطة من الحكومة التي كانت تطيب خواطر الفاشيين بالاستسلام لهم . ومع ذلك ، فقد قطعت حكومة أزانا شوطا طويلا خلال سنتين في الطريق الصحيح ، على حساب جانب كبير من أنصارها الأوائل الذين تبعثروا ، لتعاني الهزيمة المرة عام ١٩٣٣ ، ثم تبع ذلك سنتان متواليتان ، للحكومات التي تسمى حكومات الوسط ، أخذت فيه كل حكومة تهدم قدر طاقتها عمل سلفها الذي ولى ، فمنحت بذلك الفرصة لأقصى اليمين كي يعيد تنظيم قواته في صورة كتائب جيل روبلس بعيدا عن الكورتيز ، على نحو التنظيمات الفاشية تماما ، مع مزيد من التطرف نحو اليمين ، والعمل جهرا في تحريض أعضائها على العنف . وفي هذه الظروف ، تحقق النصر الانتخابي للجهة الشعبية في بداية ١٩٣٦ ، لتتبعه حملات العنف التي قام بها الجناح اليساري إزاء العنف الذي مارسه الفاشيون ، وليواجه الدعوة للحرب الأهلية بعد شهور قليلة فحسب .

والى هنا كان الجناح اليساري قد اتحد ضد كتائب روبلس وضد الفاشيين ، ولكنه من الصعب أن نحدد الهدف الذي اتحد عليه الجناح اليساري . فهو في الحقيقة كان عبارة عن مجموعات ذات نفوذ ، كل منها يضبط من أجل أهدافه الخاصة ، ولم يكن هذا الوصف حركة متحدة من أجل البناء . وكما كان يسيرا على السياسيين أن يتفقوا شفويا على شروط خاصة بالحكم الذاتي في قاتالونيا والباسك ، أو حتى في

صدد مهمة تقابلات العمال ، على الرغم من انه لم يكن اى من هذين الموضوعين هينا . غير أنه كان من الصعب كثيرا على الحكومة ، أن تقنع أنصارها بأن يثق بعضهم فى بعض ، أو أن تستجمع هى مصادر القوة التى تخضع لسيطرتهم . فقد كان لكل حزب وفريق ، تشكيلات عسكرية خاصة به ، وجهاعات من الشعب يسيطر عليها ، كما كانت له كذلك تنظيمات حزبية مستقلة يثيرها أى تدخل . وحاولت الحكومة العمل على حصر الجماعات المتنافسة ، دون انخراطهم فى صف واحد ، ولكن مثل هذا الوضع كان مستحيل معه تكوين جيش جمهورى ، يغوى لمصاولة الفاشيين على قدم المساواة فى أرض المعركة ، وكان يستحيل معه تنظيم التعاون بين العصبية الحزبية ، حيث كانت كل فئة تستولى لحسابها ، على ما تضع يدها عليه من امدادات وموؤن .

وهكذا حتى لو كان السنديكاليون والشيوعيون المنشقون والاشتراكيون اليساريون ، على حق فى شكوكهم تجاه المركزية الستالينية ، فان معارضتهم لها فى ظروف الحرب الأهلية كان معناها الهزيمة التى لا مرد لها . وفى الحقيقة لا يوجد بديل لهذا رأى ، على الرغم من أن المرء قد يتعاطف مع هؤلاء الشيوعيين المنشقين والاشتراكيين اليساريين فى آمالهم ، ولكن محاولتهم تحقيق هذه الآمال ، فى ظروف الحرب عام ١٩٣٧ ، ليست على الأقل الا حماقة مجاوزة للمدى ، وليست الا اظهارة لعدم كفايتهم فى التحليل الواقعى ، على نحو يدينهم . والواقع انهم قد أدبنوا فعلا ، حين مضت غالبية الأسباب الجمهوريين ، فى تركيز كل الجهود من أجل الحرب ، وتأجيل الجدل الأيديولوجى الى مابعد الفراغ من كسب الحرب . ولكن هذا التحول نحو المنطق قد جاء متأخرا تماما .

وليست موافقتنا للشيوعيين فى هذا الأمر الموجه ، تعنى انكار أن الشيوعيين كانوا رفاقا متعبين للجمهوريين الآخرين ، حتى لأولئك الذين ظاهروهم فى هذا الشأن . ذلك انها علامة مميزة للشيوعيين دائما أبدا أن يدافعوا عن الاتحاد السوفيتى بالحق أو بالباطل ، ثم هم لا يعتبرون أبدا باحتمال حدوث أى لبس فيه أو أى خطأ فى سياسته . وقد كانت مثل هذه المصاولات الدفاعية ، عقيمة على الأخص عندما جرت محاكمات الخيانة العظمى فى الاتحاد السوفيتى ، وعندما أعدم كامينيف وزينوفيف ، وآخرون من الزعماء ابلاشفة السابقين ، ثم عندما وجهت اتهامات خطيرة ضد أشهر الجنرالات فى الجيش السوفيتى . ولقد كان الشيوعيون الأسبان ، شأنهم فى ذلك شأن جبلتهم ، يعتززون بأنفسهم وينظرون الى من عداهم فى ازدراء . ولكن ، لا أقل من أن خطوطهم السياسية فى تلك الظروف ، كانت صحيحة دون جدال .

أما بالنسبة للاروجوكاباليرو ، فم تكن غلطته في انه خطأ ، بل هي في افتقاره الى القوة التي تفرض تحقيق ما كان يراه صوابا . ذلك انه كان في الأصل زعيما نقائيا ، يملك أدواته المتمثلة في الاتحاد العام للتراباجادور ، ولكنه رأى ضرورة الارتباط باتحاد تروباجو الوطني ، الذي يتنوق عليه عددا في قطلونيا وفي الجنوب ، ويقل عنه كثيرا في مدريد وفي الشمال . وكان كاباليرو يريد للاتحادين أن يعملوا سويا ، مبدئا استعدادا لاجراء تنازلات كثيرة من أجل تحقيق ذلك . ولكنها كانت تنازلات طالما أدت في الواقع الى هزيمة هدف الوحدة الذي كان يسعى اليه ، ثم انه بوصفه اشتراكيا ، كان يعيل الى تأييد المركزية ، وأخذ في مبدأ الأمر جانب الجناح اليميني ضد التروباجو اليساريين ، ثم مضى قدما في اتجاه اليسار ، وظهر كزعيم للاشتراكيين اليساريين ضد كل من بريو وبستيرو . وعندما أصبح رئيسا للوزارة باعتباره من الجناح اليسارى ، أخفق في منصبه ، لأنه لم يكن يرغب في اجبار منطرقى الجناح اليسارى ، الذين يسعون للاحتفاظ بمطالبهم الطائفية . وأخيرا اضطر الى الخروج من الوزارة على رأس الاشتراكيين النقائيين، تحت ضغط الاشتراكيين اليمينيين، الذين ذهبوا مذهب الشيوعيين في الموضوع الاساسى ، الخاص بالسيطرة الموحدة . ولعله يجب أن نذكر ايضا، انه كان عجوزا متعبا بلغ السابعة والستين ، عندما أخرج من الوزارة فى عام ١٩٣٧ .

والحق ان الصراع الأسباني ، بكل ما فيه من تفكك ، قد أصبح رمزا للكفاح ضد الفاشية عند الشباب فى أخريات الثلاثينيات من هذا القرن . وإذا كان هؤلاء الشباب قد ووجهوا بذلك الركود الميت لسياسة التهدئة فى كل من فرنسا وبريطانيا العظمى ، فقد ألقوا بانفسهم فى أتون القضية الأسبانية طواعية واختيارا ، وفقد كثيرون منهم أرواحهم فى قتال مدريد ، بوصفهم أجنادا فى اللواء الدولى .

وقد انخدع بعض زعماء حزب العمال المستقلين البريطانيين من أمثال جورج أورويل ، فى أمر الأحداث التى جرت بقطلونيا ، فانحازوا الى جانب الشيوعيين المنشقين والاشتراكيين اليساريين ضد الشيوعيين فى الصراع الدائر هناك . ولكن أكثر العاطفين من الأجانب ، لم يكونوا فى وضع يسمح لهم بالانتقاد . فهم قد آزروا الأسبانيان فى بساطة ، لأنهم كانوا يحملون السلاح ضد الفاشية ، بينما كانت فرنسا وبريطانيا العظمى ترتعدان فرقا من الخطر الفاشى ، أو تبديان جانبيا من العطف على هتلر وموسوليني بوصفهما عدوين للييسار .

لقد أصبحت أسبانيا محط البصر من جانب المثالية السخية للشباب ، ولن يكون من اليسير لهؤلاء الذين خاضوا التجربة فيها من فتيان وفتيات ، أن ينسوها على تعاقب الأجيال .

وذلك كانت هي اعظم الأيام في بريطانيا العظمى ، لنساذى الكتاب اليسارى ومؤسسة فيكتور جولانز ، وهارولد لاسكى وجون ستراتشى ، بوصفهما مشاركين للنادى في تحرير كتب اليسار . وحتى لو انهم قد فشلوا في حمل الكيان الرئيسى للنقابات العمالية والحزب العمال على السير معهم ، فانهم قد ادوا مهمتهم في اعداد الراى العام الاشتراكى ، من أجل الحرب التى اندلعت وسط انهيار سياسة التهدئة في عام ١٩٣٩ . ثم هم لم يفعلوا ما فعل الشيوعيون ، فلم يغيروا مواقفهم عندما وقع الاتفاق النازى السوفيتى، بل واصلوا في حزم طريقهم المناهض للفاشية ، بين ثنايا الكوارث التى ادلهمت عام ١٩٤٠ ، حتى قاه الشيوعيون لصوابهم فعادوا اليهم ، بعد اجتياح هتلر للاتحاد السوفيتى عام ١٩٤١ .

حقا ، لقد فشلت الحركة العمالية البريطانية والحركة العمالية الفرنسية ككتاهما ، في اعطاء الجمهوريين الاسبانين التأييد الذى كان واجبا عليهما اداؤه ، ولكن اليسار البريطانى لديه من الأسباب ، ما يجعله يهتئ نفسه على أنه في هذا الشأن على الاقل ، قد فعل جهد ما يستطيع .

الفصل السادس

أفول الاشتراكية النمساوية

شهدت ثلاثينيات القرن العشرين أفول الحركة الاشتراكية في النمسا ، على نحو لم يكن كاملا وإن يكن بالغا في عهد دولفوس وشوشينج ، ثم أصبح كاملا بالفعل بعد الغزو النازي والحاق النمسا بألمانيا عام ١٩٣٨ . وكما رأينا من قبل في المجلد السابق من هذه الدراسة ، بدأ تراجع الاشتراكيين على الأقل في بواكير عام ١٩٢٧ . ففي ذلك العام وصل عنف القوات غير النظامية للهائيمفر الى أقصى مراتبه ، تشجعها وتحرضها حكومة دكتور سايبيل القس المشنوم ، حتى لقد أفرج أحد القضاة عن عدد من أعضاء عصاة هايمفر المدانين بتهم ثابتة ، في حوادث الاغتيالات التي وقعت أثناء مشاجرة شاتندورف في برجنلاند .

وقد أثار هذا الافراج شعورا جارفا بين العمال ، وقامت هيئات كثيرة بالتظاهر في الاحياء الداخلية لفيينا ، حيث أشعلوا النار في قصر المدالة عندما اعترضتهم قوات الشرطة . ولم يكن قيام هذه المظاهرة أمرا متوقعا ، كما أنها لم تكن من اعداد الاشتراكيين أو زعماء نقابات العمال ، ولذلك لم تستدع القوة العمالية المماثلة للقوة العسكرية ، والمعروفة باسم شوتزبوند ، للمساعدة على صيانة النظام . وقد كان أغلب المتظاهرين غير مسلحين ، ولكن العدد الكبير من رجال الشرطة كان قد لجأ الى اجراءات مشددة لتفريقهم ، فأطلق عليهم النار ، وسقط ٨٥ قتيلا من المتظاهرين أو من المتفرجين العابرين ، كما جرح الآلاف . وكان الغرض من هذه المناورة هو إثارة العمال وتهييجهم ، فقد كان المستشار سايبيل يؤيد الهايمفر علانية ، وهم الذين كان زعماءهم يهددون صراحة بالقضاء على الجمهورية الديمقراطية بالقوة المسلحة . أما سايبيل فلم يخف هزمه على الاطاحة بالدستور الديمقراطي .

وكان الاشتراكيون يسيطرون على فيينا من معاقلم ، كما كانوا اقوياء في المدن الصناعية الاخرى . إلا أن أتباعهم قليلون قلة ظاهرة في الريف ، ويبدو أنهم قد قدر لهم أن يظلوا على الدوام أقلية في البرلمان الوطني ، ضئيلة

القوى المتجهة الى جانب منافسهم الرئيسى ، وهو الحزب المسيحى الاشتراكى ، وحلفاؤه الهايفر ، والعصبة الزراعية ، والوطنيون الجرمانيون .

أما الحزب المسيحى الاشتراكى ، فكان يضم العناصر المستعدة للعمل فى ظل النظام البرلمانى ، ولكنها كانت تمضى يوما بعد يوم لتتقنع تحت سيطرة سايبيل ، وهو العدو الصريح للديمقراطية ، والذى أعلن عن نيته فى تحطيم الديمقراطيين ، وإعادة بناء المنظمات النمساوية على طراز جديد ، تستعيد الكنيسة بمقتضاه سلطتها الفعلية .

وقد كان يتعين على الاشتراكيين بعد مذبحه يوليو ١٩٢٧ ، أن يقرروا أى إجراء يتخذون ، ولم يكن فى استطاعة زعمائهم أن يفعلوا شيئا ، بينما كان الشعور قويا بين أتباعهم . وأصبح الموضوع هو ما اذا كانوا قد وصلوا الى المرحلة التى يمكنهم عندها أن يلجأوا الى القوة فى اشعال حرب أهلية .

ومهما يكن من شيء ، فقد كانوا مترددين فى اتخاذ هذه الخطوة ، وودوا لو كان هناك طريق قصير يتحاشون به الاستسلام . وفى الأيام الأولى للجمهورية ، عندما تسلم الاشتراكيون السلطة ، وتراجع معارضوهم فى المؤخرة ، كانوا قد بذلوا جهودا قوية لخلق جيش جديد موال للدستور الجمهورى ، ونجحوا فى ذلك لفترة ما ، ولكنهم كانوا خارج الحكومة الفيدرالية منذ عام ١٩٢٠ برغم أنهم ظلوا مسيطرين على فيينا ، التى تتخضع بحكومة ذاتية داخل الاتحاد ، فلما فقدوا سلطان الحكم ، هدمت الحكومات الفيدرالية التى يسيطر عليها المسيحيون الاشتراكيون ، كل ما كانوا قد فعلوه فى هذا المجال ، وعينت هذه الحكومات ضباطا تثق فيهم ليحلوا فى محل الضباط الاشتراكيين . وتأكد الاشتراكيون أن الجيش - كما كان العهد به فى عام ١٩٢٧ - سوف ينحاز الى جانب سايبيل ضد أى محاولة للثورة . وعلى الرغم من أن قوات الشوتزبونند الجمهورية كانت كثيرة العدد ، الا أنها تفتقر الى السلاح الجيد ويعوزها أن تمارس القتال ، بينما كانت قوات الهايفر غير النظامية مسلحة تسليحا أفضل ، وهى أشبه تمرسا على القتال . وفى هذه الظروف كانت احتمالات هزيمة الاشتراكيين متوقعة اذا هم أشعلوا ثورة ، وبحث الزعماء عن بديل ، له من قوة الكفاية ، ما يحول دون انفراد قطاع من أتباعهم بالسيطرة على الأمور .

وكان الحل الذى اتخذه ، هو الدعوة الى اضراب عام يلقى استجابة لدى الجماهير . وكان من الواضح أن الاضراب العام لن يستمر طويلا ، فاما أن يرغم حكومة سايبيل على الاستقالة ، واما أن يتطور الى حركة ثورية ، واما أن يفشل . واذ أدرك سايبيل هذا الوضع ، مع احتمال وثوقه من أن الاشتراكيين لن يلجأوا الى الثورة المسلحة، فقد سمح للاضراب أن يأخذ مجراه ، ورفض كل التنازلات . ثم سرعان ما عاد المضربون الى عملهم دون أن يحققوا شيئا .

وكان سايبيل الذى يستمتع بأعصاب قوية وتصميم عظيم ، قد استطاع أن يقوى من قبضته على الحزب المسيحى الاشتراكى ، وأن يواصل تعاونه الوثيق مع زعماء الهايغر ، بينما بدأ الحزب الاشتراكى بسياسة الحزم ، ثم حاول بهادنة التى انتهت بتعطيه كقوة علنية ، فى القتال الذى دأرت رحاه عام ١٩٣٤ . على أن هناك سببا آخر دعا الاشتراكيين الى الموافقة على انتكاس بالغ الخطر ، بدلا من اللجوء الى امتشاق السلاح . وكان هذا السبب ، هو الوضع الدولى القاسى فى النمسا ، حتى قيل أن يفقر الكساد العالمى فاه ، وقبل أن يزحف النازيون نحو السلطة فى ألمانيا ، اذ لم تكن الجمهورية النمساوية مجتمعا قادرا على الحياة من الناحية الاقتصادية ، بل كان عليها أن تطلب المساعدة من عصبة الأمم ، وان تقبل السيطرة الاقتصادية عليها . وكان الاشتراكيون على يقين من أن اللجوء الى السلاح من جانبهم ، سوف يقابل بالمعارضة القوية من عصبة الأمم . وحتى لو كسبوا الحرب الأهلية ، فأنهم سيواجهون مصاعب جملة فى اطعام الشعب بعد ذلك .

أما الجمهوريون النمساويون ، فقد طالما درجوا على اتهام الاشتراكيين النمساويين بأنهم ماركسيون ، يعملون على إخضاع البلاد للنظام الشيوعى . وما أكثر ما طُعن هذا الوحل أذهان الحاكمين فى الدول الأجنبية ، حتى لقد استقر فى اليقين أن قيام نظام اشتراكى فى النمسا ، سوف يقاوم من جانبهم بكل شدة ، لا سيما إذا انبعث هذا النظام من حرب أهلية .

والحقيقة أن الاشتراكيين النمساويين لم يكونوا بطبيعة الحال شيوعيين ، أو مؤيدين للشيوعية ، التى لم تنجح الا فى كسب تأييد غير ذى شأن بين العمال النمساويين . كما أن الحزب الشيوعى النمساوى لم يكن على قدر من الكفاية لكسب مقعد واحد فى البرلمان ، أو أن يحدث أى نفرة ذات دلالة فى الصفوف الحقيقية للاشتراكية الديمقراطية النمساوية . وكان للحزب الاشتراكى الديمقراطى جناح يمينى وجناح يسارى ، فى الوقت الذى كان فيه هذا الجناح اليسارى بزعامة إوتو باور أقدر على تحديد برنامجهم . ومع ذلك فقد كان محض خيال أن يعتبر باور أو دويتش شيوعيين مستترين . وكما قد رأينا ، كان الحزب النمساوى مؤيدا تأييدا قويا للدولية ، المعروفة باسم الدولية الثانية ونصف (١) والتى كان مقرها فى فيينا . وقد رفض الموافقة على تصريحات الدولية الثانية المنافسة ، التى ترى أن الديمقراطية التى

(١) الدولية الثانية ونصف : هى الدولية التى انحصر مهدها فيما بين عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٣ - وقد مررت بهذا الاسم للتفريق بينها وبين الدولية الثانية . ذلك ان « الدولية الثانية » التى أعلنت عام ١٨٨٩ اما كانت ارتباطا بين الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى جميع الاقطار ، بينما كانت « الدولية الثانية ونصف » ارتباطا بين الجناح اليسارى وحده لهذه الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية بالذات ، وهى تعتبر بهذا الوصف طريقا وسطا بين « الدولية الثانية » للاشتراكيين الديمقراطيين ، وبين « الدولية الثالثة » التى أقامها لينين للشيوعيين وحدهم عام ١٩١٩ ، والتى انتهى الامر بتصنيفتها بقرار من الحكومة السوفيتية عام ١٩٤١ -

تعنى تحقيق الأغلبية البرلمانية ، يجب اعتبارها فى كل الظروف شيئا لا يمكن الاستغناء عنه للتقدم نحو الاشتراكية . كما أصر على أنه قد توجد ظروف فى بعض بلاد بعينها ، تبرر قيام ديكتاتورية البروليتاريا ، باعتبارها الطريق الوحيد الذى ترك مفتوحا ، ليمضى الاشتراكيون على هديه . وعلى النقيض لكل من الدولية الثانية والكونغرس ، أيد الحزب النمساوى قيام دولية مفردة ، تضم كلا من الاشتراكيين الديمقراطيين والشيوعيين ، وظل على الاحتفاظ بكفاحه غير الموفق من أجل هذه الوحدة ، ما دام هناك أمل لديه فى النجاح . ولكن الاشتراكيين النمساويين كانوا قد استثمروا عهدهم القصير فى السلطة ، ليقوموا فى النمسا نظاما ليس موفيتيا على التحقيق ، بل هو نظام جمهورية برلمانية ديمقراطية تماما . وما من ريب فى أنهم كانوا يأملون فى قلدتهم على كسب الأغلبية وفق هذا النظام ، فضلا عن أنهم كانوا يرون فيه الوضع السليم عن صدق وإخلاص ، وقد كان شأنهم فى ذلك شأن الحزب المتحد ، الذى استند الى تأييد اليمينيين فيه واليساريين على السواء . وتأكيده لذلك أصرروا على أن تمنح فيينا ، قلعتهم الحصينة ، وضع وحلة فيدرالية أصلية فى نطاق الجمهورية ، التى تأخذ شكل الدولة الاتحادية برغم حجمها الضئيل وعدد سكانها القليل ، وأن تمنح سلطات الحكم الذاتى فى الشؤون الاجتماعية والصناعية على السواء .

وقد أدرك الاشتراكيون أن حصولهم على أغلبية اشتراكية فى البلاد عامة، يتوقف على نجاحهم فى الحصول على قلد ملاتم من التأييد بين الفلاحين . ولكن لم يتضح فى السنين الأولى للجمهورية الجديدة ، أن هذا الأمل كان رجاء غير معقول ، فقد كانت هناك عناصر فى الحزب المسيحى الاشتراكى ، الذى كان كثير من أعضائه فلاحين ، تقبل الديمقراطية كمبدأ ، وهى مستعدة للتعاون مع الاشتراكيين عمليا فى إدارة شؤون البلاد على هذا الأساس . كذلك كان الاشتراكيون يأملون فى أن تعمل سياسة الفلاح ، التى خططها لهم أوتو باور ، على كسب عدد كبير من الذين تحولوا عن أحزابهم . وقد ظلوا يتعللون بهذا الأمل فى عام ١٩٢٧ ، برغم أن الحزب المسيحى الاشتراكى فى ذلك الحين ،

= أما أولى هذه الدوليات ، فقد كانت هى « الدولية العمالية » التى أقيمت بتوجيه كارل ماركس عام ١٨٦٤ حيث كانت تعتمد فى عضويتها على الأفراد دون الأحزاب ، لتحتوى بين جنباتها كل الدوليين الاشتراكيين والشيوعيين على السواء ، ثم تحطمت نتيجة للصراع الذى اندلع بين الاشتراكيين والقرويين عام ١٨٧٢ .

وأما آخر هذه الدوليات ، فقد كانت هى « الدولية الرابعة » التى أكلها أرباح تروتسكى عام ١٩٢٦ ، ولكنها سرعان ما تفرقت الى عدة جماعات متعاركة ، لم تحقق واحدة منها أى نتيجة مرجوة على الإطلاق .

وجدير بالذكر ، أن نية الى أن هناك جماعات أخرى كثيرة ، تسمت باسم « الدولية » دون ارتباط بالمفهوم الاشتراكى ، كدولية الأحرار ودولية الفلاحين اللتين أقيمتا عام ١٩٢٧ ، ثم الدولية الخضراء والدولية السوداء اللتين عرفتا فى خلال عشرينيات هذا القرن .

« للترجم »

قد أصبح أكثر رجعية تحت نفوذ سايبيل ، وأكثر توددا لمطالب الكنييسة المسيحية المعادية للديمقراطية ، وكذلك كان الشأن نفسه بالنسبة لعصابة الفلاح . وبالإضافة الى هذه الأحزاب السياسية فقد كان عليهم أن يواجهوا التحلى المتزايد للهايمغر ، الذين كان يتزعمهم رجال من الازمستقراطية القديمة والضباط السابقين في الجيش الامبراطورى . وقد أعلن الهايمغر منذ البداية عدائهم للنظام الديمقراطى ، الذى هددوا علانية بالعمل على قلبه بالقوة المسلحة . كذلك وقعت اشتباكات مستمرة فى مزيد من العنف ، بين وحدات الهايمغر وحيئات الطبقة العاملة . وأصبحت هذه الاشتباكات مصدر خطر داهم عندما نظم الهايمغر مظاهرات تسير فى المدن التى كان للاشتراكيين فيها وضعهم المسيطر ، فى الوقت الذى رفضت فيه الحكومة تحريم مثل هذه المظاهرات ، أو حماية مناطق الطبقة العاملة من أعمال العنف التى انطلقت من خارجها .

وعلى الرغم من أن الهايمغر قد ردوا تصريحاتهم عن عزمهم على تحطيم الجمهورية الديمقراطية بالقوة ، فأنهم لم يحاولوا القيام فعلا بثورة مسلحة . وقد ترجع أسباب تكوّنهم فى جانب منها الى قلة عددهم مع افتقارهم الى تأييد مسيحي اشتراكي قوى . كما ترجع فى جانب منها كذلك ، الى الشعور بأن جيش الجمهورية - حتى بعد تطهيره من القيادة الاشتراكية - سوف يطبع الأوامر بأخماد الثورة اذلة اشتعلت ، غير أنه بعد عام ١٩٢٧ ، وكما حدث من قبل ، سمح للهايمغر بالاحتفاظ بأسلحتهم بل والحصول على أسلحة جديدة ، بينما تعرض الشيوتزبونذ الاشتراكيون للاغارات المستمرة والتفتيش عن الأسلحة ، التى صادرت الشرطة كميات كبيرة منها . ويرغم هذه الاغارات : فقد بقيت كميات كبيرة من الأسلحة فى حوزة الاشتراكيين ، ولكن تزايد هذه الاغارات قد عوق الشيوتزبونذ عن بناء مخازن جديدة . أما سايبيل فقد عقد أواصر الصلة الوثيقة بشتارهمبرج والزعماء الآخرين للهايمغر ، مستخدما اياهم وسيلة لتحويل الاشتراكيين المسيحيين والفلاحين الى مؤازرته مؤازرة قوية فى سياسته المعادية للثورة . وفى هذه المرحلة ، لم يكن سايبيل يحاول الاطاحة بالجمهورية الديمقراطية عن طريق القوة المسلحة ، ولكنه يسعى الى تعديل الدستور على نحو يؤدى الى ازالة العناصر الديمقراطية فيه ، ليحل فى محلها ما كان يراه هو فى اعتباره ديمقراطية « حقة » . وكان يريد بخاصة التوسع توسعا كبيرا فى سلطات رئيس الجمهورية ، الذى كان يومئذ مجرد رمز فحسب ، وذلك حتى يهيئ له أن يصبح الحاكم الأعلى فى البلاد ، له الحق المطلق فى تعيين الوزراء وإقالتهم ، وله سلطة الحكم باصدار القرارات فى غيبة البرلمان .

كذلك كان سايبيل يؤيد تعديل نظام التصويت ، بحيث لا يكون التمثيل للأغلبية الصديدة ، بل يكون لمجموعات ومصالح معينة تتفق وخطوط فوجلسانج

فى مشروعاته عن الدولة التعاونية ، التى تظهر حقوق الكنيسة فيها باعتراف كبير . ولم يكن هناك جسر ممكن للربط بين هذه الأفكار ، واستمساك الاشتراكيين بالديمقراطية البرلمانية . الا أن سايبيل وخلفاءه فى الحكم ، ظلوا يواصلون التفاوض مع الاشتراكيين باستمرار ، من أجل الوصول الى حل وسط يتطلب بعض التضحيات من جانب الاشتراكيين ، باسم الوحدة الوطنية . وقد كان دانييرج سكرتير الحزب الاشتراكي ، والعضو الكبير فى الجناح اليميني ، هو العضو الرئيسى غالبا فى هذه المفاوضات ، التى كانت تجرى دائما بصفة سرية ، دون أن يكون هناك أى أمل فى أن تحرز نجاحا نهائيا .

لقد بقى سايبيل عاما ونصف عام فى الحكم. بعد أحداث عام ١٩٢٧ . ثم استقال ليخلفه عضو من رجال الحزب المسيحي الاشتراكي أقل منه قدرة على الملازمة والمجاملة ، وإن يكن سايبيل قد واصل توجيه الأمور من وراء ستار . ومرة أخرى قفرت مشروعات تعديل الدستور الى المقدمة ، ودعى الاشتراكيون كذلك للمرة الثانية من أجل الوصول الى حل وسط . وقد توصلوا عام ١٩٢٩ فى هذا الشأن الى شيء من ذلك بالفعل على نحو ما . وكان واحد من مقترحات سايبيل ، يتمثل فى ضرورة اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الشعب بدلا من انتخابه عن طريق البرلمان . وقبل الاشتراكيون هذا الاقتراح ، مشترطين أن لا ينطبق هذا التغيير على الانتخابات القادمة - والتى كانت الأخيرة فى حقيقة الأمر - بل يقتصر تطبيقه على الانتخابات التالية لذلك . والواقع أن التغييرات الكبيرة الأخرى قد أسقطت ، لأنه كان من المستحيل دستوريا تعديل الدستور الا بموافقة أغلبية ثلثى البرلمان ، الأمر الذى لم يكن متيسرا بدون الاشتراكيين . وهكذا خرج الاشتراكيون سالمين من أزمة ١٩٢٩ ، ولكن سرعان ما هبت ريح اضطرابات جديدة . وفى عام ١٩٢٩ أصبح شوبر مستشارا للنمسا ، وهو الذى كان رئيسا للشرطة فى فيينا ، والذى كان مسئولاً الى حد كبير عن إطلاق النار عام ١٩٢٧ . وقد أخذ شوبر فى مفاوضات الاشتراكيين للوصول الى حل وسط فى موضوع تعديل الدستور . وبعد أن انتهى شوبر من ذلك ، بدأ فى مفاوضات ألمانيا لتكوين الاتحاد الجرمكي الذى عارضه الفرنسيون فى صرامة .

لقد كان الأنشولوس (١) جزءا من برنامج الاشتراكيين منذ عام ١٩١٩، ولكن ذلك كان محظورا تماما فى معاهدة السلام ، التى كانت تقتضى بقاء النمسا

(١) الأنشولوس : كلمة ألمانية *Anschluss* معنى الاتحاد . وقد استخدمت الكلمة شعرا فى فيما بين عام ١٩١٨ وعام ١٩٢٨ ، لدى النمساويين الذين ساء لهم معاهدات الصلح فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، تلك المعاهدات التى فرضت عليها تحكيم الامبراطورية النمساوية الهنجرية القديمة . وبمنذ ذلك الحين ، توافقت الاقاليم التى تقطعت أوصالها بحبال الألب - فى شكل دولة النمسا - على دعوة الأنشولوس التى تلح فى اعتبار هذه الاقاليم جزءا من الاتحاد الألماني الكبير . ولم تستطع دعوة الأنشولوس أن تصل الى غايتها ، الا فى مارس ١٩٣٨ ، حين زحف =

مستقلة. ومهما يكن من شيء، فما برحت الاتصالات بين الحركتين الاشتراكيتين ، الألمانية والنمساوية ، وثيقة الصلة تماما . إذ كان كاوتسكي نفسه ورودلف هيلفردينج نمساويين أصلا ، أما ألمانيا في ذلك الوقت فكانت لا تزال بلد جمهورية فايمار ، ولم تكن النازية برغم ما وصلت اليه من توطيد للقدم ، إلا مجرد حركة معارضة . وهكذا بدأ الاتحاد الجermاني أو الوحدة الكاملة مع الرايخ ، أمرين يمكن السعى اليهما على أساس الديمقراطية البرلمانية ، التي بدأ أنه يمكن أن تزيد قوتها في النمسا لو انضمت الى الرايخ ، سواء كدولة تأسيسية أو كولاية . ولكن ، ازاء الرفض الفرنسي الذي تؤيده الدول الأخرى الموقعة على المعاهدة النمساوية ، لم يكن من الممكن اجراء شيء من هذا .

وقد انهارت حكومة شوبر بعد الخلاف الذي وقع بينها وبين الهايملر ، الذين كانوا يحاولون ابعاد الاشتراكيين عن سيطرتهم على رجال السك الحديدية ، فطالبوا بتعيين مدير عام للسكك الحديدية يشتركهم الرأي في حملتهم . ولكن شوبر رفض طلبهم ، بناء على بعض ملاحظات خاصة حول ماضي هذا المدير المقترح ، فكان ذلك إيذانا باقصائه عن الحكم ، وإحلال نائبه فاوجوين في محله ، وهو الذي كان مؤيدا قديما للهايملر . ومنذ ذلك الحين ، حاول شوبر تشكيل طبقة وسط بين الكاثوليك والاشتراكيين ، تقوم على أساس الأحزاب الصغيرة . فطلب المساعدة الكافية لحرمان فاوجوين من أغلبته في البرلمان ، بالرغم من أن سايبيل نفسه قد وافق في ذلك الوقت على الانضمام الى وزارته ، بوصفه وزيرا للخارجية ، وبرغم أن زعيمين للهايملر من بينهما شتارهمبرج ، قد شغلا بعض المناصب فيها . ولم تكن الحكومة راغبة في مواجهة الانتخابات ، التي لم يعد فيها احتمال لتحقيق الفوز على شوبر والاشتراكيين ، ولكن هؤلاء هددوا باستعمال القوة ، اذا قامت أى محاولة للحكم بدون برلمان . وإزاء ذلك ، اضطرت الحكومة الى اجراء انتخابات لم تظفر فيها بأغلبية ، ولم يستطع الهايملر الذين دخلوا الحركة كحزب منفصل ، أن يحصلوا الا على ثمانية مقاعد فقط ، مما كشف أمر ضعفهم الشهود . فاستقالت حكومة فاوجوين ، وحلت في محلها وزارة أكثر اعتدالا ، هي الوزارة المسيحية الاشتراكية . ولكن الحزب المسيحي الاشتراكي الذي أصابته كثير من الخسائر الانتخابية ، كان على ذلك الوقت في حالة تفكك ظاهر . ولقد كان هذا الحزب يتمتع بقلد كبير ، من تأييد الفلاحين ، ولكن زعماء بما فيهم سايبيل ، قد

= هتلر بجيوشه النازية ليضم هذه الأقاليم الى دولة الرايخ الألماني ، فتم له ذلك بدون طلقة واحدة من الرصاص . ومعروف ان هتلر نفسه من أبناء هذه الأقاليم بالذات ، حيث ولد في مدينة براونو بالنمسا في أبريل ١٨٨٩ ، ومات في مدينة برلين بألمانيا في أبريل ١٩٤٥ ، كما هو خالف على أوجه الروايات .

« المترجم »

اصبحوا رجالا مهادين ، بسبب أحلافهم مع الهايمبر : مما ترك الحزب في حالة غامضة ميتوس منها . بينما كان شوبر الذي تعهد بعدم اجسراء أية اصلاحات دستورية الا بوسائل دستورية ، قد حظى بالتأييد الكافي ليصبح عقبة كاداه في طريق الهدف الذي يرمي اليه سايبيل ، وكان هذا يعنى فوق كل شيء ، انهيار الاشتراكيين كوسيلة لاسترجاع سلطة الكنيسة .

وحين أدرك سايبيل المازق ، واهاجه أمر شوبر ، عرض الدخول في حكومة ائتلافية مع الاشتراكيين ، الذين كان قد تعهد بتحطيمهم ، على أن يلى سايبيل منصب المستشار ، وأن يصبح بارو نائب المستشار فيها . وكيفما يكن الأمر ، فإن حكومة ائتلافية على هذا النحو ، لم يكن قيامها محتملا على الإطلاق . وسرعان ما يبادر الاشتراكيون الى رفض العرض فوراً . لقد حدث ذلك في ربيع ١٩٣١ ، وجرى هذا العرض في الوقت الذي انهار فيه بنك النمسا « كريديت انشتالت » ، الذي كان يسيطر عليه روتشيلد ، وكان البنك قد وقع في المتاعب حين اضطر اضطراراً الى امتلاك أحد البنوك الرجعية (بون كريديت آنشتالت) الذي كان قد انهار قبل ذلك بوقت قصير . وقد كان سقوط بنك كريديت آنشتالت ، الذي تلاحت له آثاره البعيدة في خارج النمسا ، هو الذي حدد البداية الخطيرة لتدهور الاقتصادى العالمى . ذلك أنه منذ عام ١٩١٨ سواء في الأوقات الطيبة أو السيئة ، كانت النمسا تعاني من بطالة عنيفة متصلة ، نتيجة لخسارتها الأسواق السابقة في الولايات المتعاقبة للامبراطورية النمساوية المجرية . وكان أول اجراء للاشتراكيين بعد انشاء الجمهورية غالباً ، هو وضع نظام للتشريع الاجتماعى والصناعى ، يتضمن اعانة عامة للمتطلين . كما أفادت فيينا من سلطاتها التشريعية الكبيرة ، بإضافة مزيد من الصلاحيات المحلية بوسائل مختلفة ، وخاصة بالإشراف على الإيجارات وبناء مساكن للمستأجرين . من الطبقة العاملة . ولم تستطع الأغلبية المعادية للاشتراكية أن تقسّد هذه الاجراءات التي كانت تهدف الى التأمين الاجتماعى ، والتي حظيت بتأييد العناصر الأكثر تقدماً في الحزب المسيحى الاشتراكى ، وذلك بالرغم من أن هذه العناصر المعادية للاشتراكية بذلت جهدها لترهق فيينا من الناحية المالية . ولكن الفزيرة الاقتصادية التي حلت بفيينا عام ١٩٣١ ، والتي استمرت في الغالب طوال عدة سنوات ، كانت من القسوة بدرجة لم تشهدا فيينا من قبل . كما أنها أضعفت من قوة النقابات العمالية في المساومة لدرجة خطيرة ، وذلك برغم أنها لم تؤثر في توهين قبضتهم على أغلب المناطق في البلاد . الا أن مشروعا صناعيا كبيرا ، هو الألبين مونتان حسيلشافت ، كان هو وحده الذى استطاع أن ينتهز الفرصة ، ليحطم النقابات العمالية الاشتراكية بين موظفيه ، ويعيد تنظيمهم في اتحادات للشركات مرتبطة بالهايمبر . وقد اشترى الراسماليون الألمان هذه الشركة الصناعية الكبرى ، وعندما تولى هتلر الحكم في عام

١٩٣٣ : وضع تلك الاتحادات تحت القيادة النازية ؛وبذلك أعطى النازيين النسائويين أول خطوة جوهرية في إقامة طبقتهم العاملة بعد ذلك .

لقد كان هدف سايل من عرض ذلك الائتلاف على الاشتراكيين هو توريثهم باسم الوحدة الوطنية ، في اجراءات صارمة لحل الأزمة الاقتصادية : كخفض الأجور وخاصة بالنسبة للعمال الحكوميين ، الذين ينتظم فيهم رجال السكك الحديدية ، وتخفيض مخصصات الخدمة الاجتماعية لاسيما بالنسبة للمتعطلين ، وهكذا . ولو أن الاشتراكيين كانوا قد وافقوا على الاشتراك في تنفيذ مثل هذا البرنامج ، لوجهت اليهم التهمة بخيانة العمال ، ولكانوا قد خسروا كثيرا من التأييد الشعبي . ولكنهم لم تكن لديهم الفرصة لتنفيذ أى برنامج آخر بديل ، حتى لو كان لديهم مثل هذا البرنامج ، ذلك ان أية محاولة لتكوين حكومة للأقلية الاشتراكية ، كانت ستدفع بجميع الأحزاب الأخرى للاتحاد فورا على هزيمتها . والذي حدث بعد ذلك هو تتابع وزارات اشتراكية مسيحية ضعيفة لانتمك الاغلبية ، مما ترتب عليه في الواقع العملى ، اخذت الديمقراطية النسائية تدوى في اطراد .

من هذه النقطة اذن ، بدأ عامل جديد ، ليصبح له تأثير ذو دلالة في خطط السياسة النسائية ، وكان هذا العامل الجديد ، هو المد السريع للنسازية بوصفها تيارا للرأى العام . ففي الانتخابات الإقليمية والبلدية التي اجريت في اغلب مناطق النمسا في ابريل ١٩٣٢ . ظهر النازيون سريعا كقوة غالبة في السياسة النسائية ، وهم الذين لم يكونوا بعد قد تولوا السلطة في المانيا . ولم تكن مكاسبهم العظيمة هذه على حساب الاشتراكيين الذين احتفظوا بمكاسبهم ، بل كانت على حساب المسيحيين الاشتراكيين الذين فقدوا فيينا مايقرب من نصف مقاعدهم وكسبها النازيون ، كما حول جانب من الهايمفر ولاهم من الفاشية النمساوية الى الفاشية الالمانية . ومنذ ذلك الحين ، أصبح هناك للفاشية تشكيلان متعاديان في ضراوة ، وبكافحان من أجل الوصول الى السلطة في النمسا ، وكلاهما مصممان على الاطاحة بالجمهورية الديمقراطية . ولكن اولهما اشد تعهد بالحفاظ على النمسا في ظل نظام رجعي ، يسيطر عليه رجال الجيش الامبراطورى القديم والطبقات المالكة للأرض ، واصحاب البنوك والاموال في فيينا . بينما الآخر قد تعهد بالعمل من أجل نداء الاتحاد مع المانيا ذلك النداء (آنشلوس) الذي صدر بصورة رسمية في يناير ١٩٣٨ تحت السيطرة النازية .

ولقد وقف الاشتراكيون ضد كل من الفريقين ، وهم الذين كانوا يؤيدون دائما فكرة الأنشلوس ، ولكنهم بدأوا يشعرون شعورا مخالفا تماما بازائها ، عندما أصبحت هذه الدعوة تعنى بالنسبة لهم ، اغراق النمسا في المانيا النازية بدلا من أن تصبح وحدة ذات حكم ذاتي في جمهورية فايمار . ووقف الحزب المسيحي الاشتراكي في شك بين هذه القوى المتصارعة ، وهو الذى أصبح في

ظل سايبيل حليفا للهايمفر . ولكنه كان يتكون غالبا من الفلاحين الذين لم تكن لديهم فكرة وانسجة من السياسات الوطنية ، فيما عدا فزعهم الشديد المتصل من الاشتراكيين ، الذين قيل عنهم انهم بلاشفة مصممون على الاستيلاء على اراضيهم .

وعند هذا الحد في عام ١٩٣٢ ، مات سايبيل خصم الاشتراكيين اللدود ، واصبح على المسيحيين الاشتراكيين ان يجدوا زميلا جديدا يحل في محله . لقد كان سايبيل ، سواء في الحكم أو في خارجه ، رجل النمسا القوي بلا جدال لعدة سنوات ، اذ جال بعد عدة سنين من سياسة التآمر التي لم يكن لها سوى هدفين : التحطيم التام للحزب الاشتراكي والنظام الديمقراطي الذي دسه هذا الحزب على الدولة النمساوية ، ثم اعادة السلطة والنفوذ في السياسة وشئون الحياة الوطنية كلها للكنيسة الكاثوليكية الرومانية . وكان هذان الهدفان هما اللذان اتبعهما خليفته الدكتور انجلبرت دولفوس الذي أصبح مستشارا ، والذي حاول ان يحصل في الوقت نفسه على وزارة بأغلبية صوت واحد في البرلمان ، وذلك لتكون غير قادرة مطلقا على ان تضع تشريعا مدروسا بصفة جادة . . وكان على الكاثوليك - من اجل تأمين هذه الاغلبية الأساسية - ان يعتمدوا على تأييد حفنة من أعضاء الهايمفر ، ولكن تقدم النازية النمساوية كان قد فتت تأييد الهايمفر في البلاد بشكل خطير ، كما ان التحالف مع البقية الباقية منهم خارج البرلمان تحت زعامة شتارهمبرج ومايور فاي ، قد أضاع كثيرين من المناصرين الذين أصبح احتمال خصومتهم أكثر من احتمال ولائهم .

ومهما يكن من أمر ، فقد كان دولفوس - ابن الكنيسة الكاثوليكية البار وخصم الديمقراطية اللدود - مشغولا في حماس بمشروعات سايبيل في تعديل الدستور ، بل انه أوغل فيها حتى جعل منها نسخة كتابية للفاشية ، مكرسا بانيانها على أساس « الضياع » لتحل محل التمثيل البرلماني ، ودولفوس هذا ، كان ابنا غير شرعي لفلاح ، وقد حظي بمساعدة مالية نظرا لنبوغه العقلي ، الامر الذي مهد له طريقه الى جامعة فيينا . واذا كان لا يرغب في ان يصبح قسيسا ، فقد اشتغل موظفا في المؤسسات الكاثوليكية ، وسرعان ما أصبح سكرتيرا للفرقة الزراعية في النمسا السفلى ، وأصبح معتمدا سرفا به خبيرا اشتراكيا مسيحيا في شئون الفلاحين . وقد كان في البداية منضمّا للجنح الديمقراطي في حركة الفلاحين ، ولكنه اتجه الى الجناح اليميني ، تأسيا بسايبيل في الغالب الأعم ، وأصبح داعية كبيرا للأفكار التسلطية ، وربما لم يكن دولفوس ديكتاتورا بالفريزة ، برغم انه مارس الديكتاتورية فترة من الزمن ، ولكنه قد عشق السلطان ، فصمم على أن يواصل النضال ضد الاشتراكيين بكل وسيلة تحت امرته .

ولم يبق دولفوس في الحكم طويلا ، حتى لاحت الفرصة من تلقاء ذاتها للتخلص من البرلمان النمساوي دفعة واحدة . ذلك ان الأزمة الاقتصادية التي

وجدت الحكومة نفسها فيها ، جعلتها تقرر دفع أجور رجال السكك الحديدية - الذين كانوا يعملون في خدمة الدولة - على ثلاثة أقساط بدلا من أدائها دفعة واحدة في أول الشهر . فدعا رجال السكك الحديدية الى اضراب لمدة ساعتين كاحتجاج رسمي ، وانتهزت الحكومة الفرصة لتقوم بحركة طرد واسعة لرجال النقابات العمالية من ذوى النشاط . وعندما عرض الأمر على البرلمان ، هزمت الحكومة بصوت واحد ، ولكنه اكتشف بعد ذلك أن أحد الاشتراكيين قد صوّت خطأ عن طريق بطاقة جاره الانتخابية وليس ببطاقته هو ، ونتج عن ذلك نزاع قوى حول ما إذا كان هذا الصوت سليما أو غير سليم ، وفي غمار التصفيق الذي اكتنف هذا الحدث ، استقال كارل رينر المتحدث الاشتراكي من منصبه وخلفه في المنصب زميله الكاثوليكي - أول نائب للرئيس - ورأى النائب الثاني للرئيس - وهو قومي - أن هذه فرصته فاستقال من منصبه ، ولم يخلف وراءه أحدا يستطيع بمقتضى الدستور أن يدعو المجلس للانعقاد . واذ وجدت الحكومة مهريا لها من هذا المأزق البرلماني ، ذهبت مفتبطة مذهب القتالين بأن المجلس لا يجوز له استئناف انعقاده ، وإنما يظل قائما من الناحية الاسمية فحسب ، ما دام أنه لم يحل ، ولا هو قد تأجل .

لقد نشأ هذا الوضع الغريب في ٤ مارس عام ١٩٣٣ ، بعد حريق الرايشتاك في برلين بأيام قليلة ، وقبل حصول هتلر على أغلبية الكاسحة في الانتخابات الألمانية العامة . وتداخلت مشكلة السكك الحديدية مع مشكلة أسلحة هيرتنبرج ، التي لعب رجال السكك الحديدية دورا هاما في إبرازها . وكانت هذه المشكلة خاصة بمصنع للأسلحة في هيرتنبرج ، الذي ظهر أنه كان ينتج غدارات (بنادق) لتصديرها الى المجر ، وفي ذلك خرق لاتفاقيات السلام ومخالفة للسياسة الرسمية للحكومة النمساوية . ثم تبين بعد ذلك أن أغلب الأسلحة لم تكن مصنوعة في هيرتنبرج ، وإنما كانت مستوردة من إيطاليا على عزم إرسالها الى المجر ، لامن أجل المجريين أنفسهم ، بل من أجل نقلها الى الثوار الكرواتيين ، الذين كانوا يعملون للثورة ضد يوغوسلافيا . ولما كان الإيطاليون على علاقة بالغة السوء مع اليوغوسلافين ، فقد أرسلوا الأسلحة الى هيرتنبرج لاصلاحها في طريقها الى كرواتيا . واذ تضايق موسوليني من الافصاح عما حدث ، فقد صمم على أن يقدم كل مساعدة ممكنة لتحطيم الاشتراكيين النمساويين ، الذين كان من المحتمل أن يفكروا مرتين قبل اذاعة هذا الموضوع ، لو أنهم عرفوا سلفا ما سوف يتمخض عنه .

وكانت استقالة رينر التي وقعت في الآتون المتهب لتلك الفترة ، خطأ تكتيكي بلاجدال . ذلك أن بصيره لم تنغل الى المدى الذي يرى فيه أن نالبي المجلس ، حين يمارسان صنيعه في الاستقالة ، إنما يخلقان مأزقا دستوريا ، لا يسمح للبرلمان أن يؤدي مهمته .

والواقع ان اثر ذلك قد تمثل في تحول دولفوس من مستشار لجمهورية ديمقراطية رسمية الى ديكتاتور . وهو لم يصبح ديكتاتورا لانه اراد ذلك ، وانما لانه لم يجد بديلا عن هذا السبيل . ويومئذ لم تكن هنالك قوتان متصارعتان فحسب ، بل ثلاث قوى كبيرة تسمى من اجل السلطان . تلك كانت هي : قوة الاشتراكيين الذين تماسكوا وان كانوا لم يحرزوا اى تقدم ، وقوة التحالف القائم بين رجال دولفوس المسيحيين الاشتراكيين والهايمفر الذين كانوا يفقدون الارض من تحتهم ، ثم النازيون الذين امتصوا أغلب الوطنيين القدامى او الجرمانيين وجانباً من الهايمفر ، والذين كانوا يكسبون بدرجة فائقة الاغلبية الساحقة في البلاد جميعا . ولم يكن فى استطاعة اى من هذه المجموعات الثلاث ، ان تحصل على الاغلبية في ظل اى نظام برلمانى ، ولكنه ايضا مما لم يكن موضعاً للبحث بأية حال ، أن ياتلف اثنان منهما معا ضد الثالث ، اذ كانت الهوة واسعة بين دولفوس والاشتراكيين ، كما أن التحالف مع الاشتراكيين كان يعنى تكتل إيطاليا وألمانيا ضد استقلال النمسا . كذلك التحالف مع النازيين الذين يعملون على محو النمسا كدولة مستقلة ، لم يعد امره ممكنا بعد ، منذ اللحظة التى انتصر فيها هتلر بألمانيا . وهكذا لم تبق الا ديكتاتورية الاشتراكيين المسيحيين ، رغم انه قد بات واضحا أن الاشتراكيين المسيحيين والهايمفر لم يحصلوا معا الا على أقل من ثلث مجموع الناخبين في الجمهورية .

لقد اعتمدت ديكتاتورية دولفوس اعتمادا كاملا ، على الانقسام القائم بين ألمانيا وإيطاليا في سياستهما ضد النمسا ، وكان هذا الانقسام بالفعل حقيقة قائمة . ولطالما عبر هتلر عن عزمه على ابتلاع النمسا في الرايخ الألماني الكبير ، بينما لم يكن موسوليني يرغب في أن يرى القوات الألمانية تتحكم في مهر برنر الذى يتصل بإيطاليا مباشرة . وتبعاً لذلك ، اعتمد دولفوس على التأييد الإيطالى في هجومه على الفاشية الكاثوليكية ، التى كانت مختلفة الى حد بعيد عن النازية الألمانية ، والفاشية الإيطالية ، اذ لم تكن تعتمد على تأييد حزب جماهيرى ، ولم يكن فيها ما يشابه ولو من بعيد ، ذلك الدور الذى لعبه الحزب او القورر او الدوتشى في ألمانيا وإيطاليا . وكل ما فى امر هذه الفاشية الكاثوليكية انه كان هناك تأييد عميق لأفكار فوجلسانج عن دولة مسيحية تعتمد في أساسها على « الضياع » مع فارق معين ، ذلك أنه بينما قدم فوجلسانج آراءه كوسيلة لمنع تطور الصناعة والمال على نطاق واسع ، فإن خليفته قد لعب دورا مهما في تأييده من جانب كبار رجال الصناعة وأصحاب البنوك ، وكذلك في مؤازرته من جانب الارستقراطيين المتخلفين عن العهد الامبراطورى القديم . أما النظام الذى دعا إليه دولفوس وسابيل ، فلم يكن مناسباً حقا لحاجات المجتمع الحديث ، الذى فقدت فيه الكنيسة تماما سيطرتها على العمال الصناعيين وجانب كبير من الفلاحين . كذلك لم يكن نظام الضياع (شتينده) نظاما

واقعا ، وهو النظام الذى اقترح لاعادة تنظيم السكان المقيمين بفض النظر. من
 الحواجز الطبقية . وهكذا ايقن دولفوس تمام اليقين ، انه لم يعد فى استطاعته
 ان يأمل فى تحقيق نظام « الضياع » الذى اراده ، الا اذا استطاع على نحو
 ما « تحطيم النقابات العمالية تحطيمًا كاملاً ، باعتبارها العمود الفقرى للحزب
 الاشتراكي ، وهو الامر الذى جعله يشرع فى استعمال كل الوسائل الممكنة
 للهجوم على هذه النقابات . ومهما يكن من شئ ، فقد كان عليه ان يحارب حربا
 متصلة فى جبهتين ضد النازيين والاشتراكيين ، وكان يعرف انه ولو ان الحزب
 المسيحى الاشتراكي يقف من ورائه فى صلابه ، الا انه كان يضم حركة نقابات
 عمالية كاثوليكية يحتاج الامر الى الاطاحة بها ، ويضم كثيرا من السياسيين
 الفلاحين الذين كانوا لا يؤيدونه بكل قلوبهم فى تحالفه مع الهاييغر .

وفى هذه الفترة كان الهاييغر ، الذين أصبحوا حزبا حكوميا ، مصغر
 صيق رئيسى للاشتراكيين ، برغم أنهم كانوا فى عراك مع النازيين أيضا . وقد
 قام دولفوس بجهود كبيرة لارضاء النازيين ، وخاصة باتخاذ اجراءات قوية
 ضد الاشتراكيين . ولكنه اقتنع فى ذلك الحين بعدم جدوى محاولاته للصلح
 مع حزب ، يلتزم التزاما صارما بفكرة « الانشλος » وقرار نصيب هتلر
 بوصفه الزعيم القائد . ورد النازيون على تحول دولفوس بحركة من القاء
 القنابل والعنف ، مما اضطره الى اتخاذ اجراءات انتقامية ضدهم . ومع ذلك
 فقد كان هجومه الرئيسى لايزال موجها ضد الاشتراكيين ، من أجل الاستيلاء
 على كميات كبيرة من الأسلحة التى كانت لا تزال فى ايدي الشوتزبوندي ، برغم
 عمليات البحث والاستيلاء التى تمت من قبل . ثم هو قد زاد من حدة اجراءات
 هذا البحث ، لتبلغ مداها بالاستيلاء على قيادة الحزب الاشتراكي فى لينز
 فى فبراير ١٩٣٤ . وهنا صمم الاشتراكيون فى لينز على ان يحاربوا دون انتظار
 الحصول على تصريح من فيينا ، وامتدت الثورة من لينز الى المناطق الأخرى ،
 وبالأحرى الى البلاد بأكملها . وعندما علمت اللجنة المركزية للحزب بالخبر ،
 قررت بأغلبية صوت واحد الدعوة الى اضراب عام ، الامر الذى كان خطوة
 مأمولة بلا ريب ، فى ضوء البطالة العارمة التى سادت البلاد . وحمل فريق
 من الشوتزبوندي فى فيينا السلاح ، ولم يكونوا الا فريقا منهم فحسب . اما
 الاضراب فكان مصيره الفشل اللدفع ، بينما اخذ ذلك الفريق من الشوتزبوندي
 الذى نهض بالثورة ، يحارب معركة خاسرة طوال أربعة ايام ، ثم لم يستطع
 مواصلة القتال ، عندما واجهته الحكومة بسلاح المدفعية التى نزلت بها الى
 الميدان . وكمن من الخسائر الفادحة لحقت بمعنى كارل ماركس ، ومساكن
 العمال التى بنتها البلدية ، وكمن من البطولات الرائعة أظهرها أولئك المقاتلون .
 ومع ذلك فهم لم يستطيعوا الصمود ، وبدأ مايور فاي - الذى أدار العمليات
 ضدهم - فى اطلاق النار على الأسرى منهم ، وفيهم واحد على الأقل من الرجال

الجرحى جراحا بالغة . ولم تصل المأساة الى ذروتها الا بعد شفق سبعة من الثوار ، الأمر الذى ترتبت عليه الاحتجاجات المنيعة من الدول الأجنبية .

وعلى الرغم من أن أغلب الاشتراكيين لم يشاركوا فى الثورة ، فإن الحزب الاشتراكي وتقايات العمال هما اللذان وقع على عاتقهما اللوم . فقرر حل الحزب والاستيلاء على مكاتبه ، كما لقيت نقابات العمال الاشتراكية مثل هذا المصير ، أما كبار الزعماء فيما عدا زعماء الجناح اليميني المتطرف ، فقد سجنوا أو نفوا ، واستطاع أوتو باور الفرار الى تشيكوسلوفاكيا ، حيث استقر فى برنو ، ومن هناك حاول مواصلة دعوته ، كما استطاع دويتش زعيم الشوتزبوند أن يهرب الى الخارج .

ولكن حل الحزب والنقابات العمالية ، لم يكن ليودى أبدا بالانثين ، فقد وجد الحزب زعماء جديدا واصلوا الدعاية فى الخفاء ، واستمروا على ولائهم للهيئة الرئيسية للعمال الصناعيين ضد دولفوس والنازيين . أما نقابات العمال المسيحية الاشتراكية التى سمح لها مؤقتا بالبقاء ، لئيلتها تنظيم جديد تحت الاشراف الحكومى ، فقد أصبحت بؤرة للأعضاء السابقين فى نقابات العمال الاشتراكية ، وخاضت معركة المساومة فى قضايا الساعة الخاصة بالأجور وظروف العمالة . فنشأ عن هذا الوضع مسمى « بالاتحاد الواحد » أو « أينهايتسجيفيركشافت » وهو وإن يكن قد بنى أصلا على النقابات الكاثوليكية إلا أنه قد أصبح منظمة عمالية عامة تخضع شيئا فشيئا للضغط الاشتراكي المتزايد .

والأمر الذى كان أكثر خطورة بالنسبة للاشتراكيين ، هو حل مجلس المدينة المنتخب فى فيينا ، والذى كانت للاشتراكيين أغلبية فيه ، ثم تسليم عهدة الإدارة الى مدير معين أصدر أوامر سريعة بوقف عملية بناء المنازل التى كانت البلدية تقوم بها . . كذلك كانت جلد المحاولات - وفقا لاعتبارات خاصة - من أجل اكتساب تأييد عمال فيينا ، وخاصة بتعيين دكتور أرنست فينتر ، المسيحي الاشتراكي نائبا للعمدة ، ولكن فينتر ، برغم أن براهه الشخصية كانت متقدمة الى حد ما ، فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية ، فإنه لم تكن لديه الا سلطات قليلة للتصرف . ثم سرعان ماتم عزله .

وفى الشهور القليلة التالية للثورة ، واصل دولفوس هجومه على الاشتراكيين ، وحنه على ذلك زعماء الهامفر « بالرغم من أن بعض وزرائه ومؤيديه لم يظهروا حماسا كبيرا لإجراءاته البالغة فى تطرفها ، ومن بين الذين انتقدوه الدكتور شميترز عمدة فيينا الجديد ودكتور فينتر وزير العدل فى وزارته ، ودكتور فون شوشنيج الذى كان يطالب باتباع سياسة اللين . . . ثم وقعت فى يوليو ١٩٣٤ محاولة الانقلاب النازية ، واحتلت الفرق المسلحة للنازيين مقر المستشارية ومخطة الإذاعة التى أعلنت عن طردها استقالة

دولفوس وتعيين رينتلين الزعيم المؤيد للنازية في مكانه . وقد عثر المتآمرون على دولفوس في مقر المستشارية فاعتقلوه ، بعد ان اصيب بجراح مميتة ، واحتجزوه دون عون من قسيس او طبيب ، ولكن قوات الحكومة حاصرت قصر المستشارية بعد لحظات ، ولم تظهر أية بادرة على قيام ثورات مؤيدة للنازيين .

وقام مايور فاي الذى قيل أنه اعتقل أسيرا ، بمفاوضة الثائرين على شروط الاستسلام ، وتم تسليم مقر المستشارية بالفعل ، ولكن بعد أن كان دولفوس قد مات . ومن المشكوك فيه ما اذا كان فاي قد وعد المتآمرين بالأمان اذا هم استسلموا ، فقد أكدوا هم ذلك ، بينما هو قد انكر . وعلى أية حال فان مثل هذا الوعد لم ينجز ، حيث اعدم قليل من كبار النازيين ، ولكن لم يكن هناك انتقام بالجملة . وبالإضافة الى محاولة الانقلاب تلك وقعت ثورات فى كارينثيا وستيريا ، حيث تم اخمادها بعد قتال عنيف ، وانسحب كثير من الثوار عبر الحدود الى يوغوسلافيا ، التى كانت فى ذلك الوقت حليفا وثيقا لمانيا .

وقد كان من بين الأسباب التى أدت الى فشل الانقلاب النازى : أن القوات المسلحة وقفت موقف الحزم من النازيين ، وانهم لم يكونوا يحظون الا بتأييد شعبي قليل في فيينا . وهناك سبب آخر ، ربما كان فعلا في الحد من انتشار الثورة ، ذلك هو أن موسولينى قد نقل لواءين ايطاليين من قواته الى الحدود عند ممر برينر . وقد شكل هتلر فرقة نمساوية مكونة من اللاجئين النازيين من النمسا ، وتحركت هذه الفرقة الى مقربة من الحدود النمساوية على استعداد لمبورها . وعندما علم هتلر بتحرك القوات الإيطالية ، خُفرت له افكار مغايرة . ذلك أن التسليح الألماني كان لا يزال في مرحلة مبكرة ، وقد تلقى النصح القوي بالا يخطر بالاشتباك مع إيطاليا ، حتى لا تشتمل حرب أوربية عاجلة . وعلى هذا النحو ، أرسل هتلر الفرقة النمساوية الى شرق بروسيا ، تاركا النازيين النمساويين يواجهون مصيرهم المحتوم .

وقد أدى موت دولفوس الى تعديل جوهرى في سياسة الحكومة النمساوية ، وكان خليفته فون شوشينج نبيلًا من التيرول السفلى ، وكان مسيحيا مخلصا ، يحمل بين اعطافه افكارا مشرقة عن مشكلات الفلاحين ، كما كان مترفا في شمائله الداتية ، وليست لديه أى مشاركة في تلك الخصال القاسية لشتار همبرج وفاي ، او الهايمفر بصورتهم العامة . ومع انه كان معاديا بالضرورة للاشتراكية ، الا انه لم يكن متحمسا لان يعدم أو يبيد هؤلاء الذين كانوا يؤمنون بمقيدة الاشتراكية . ولذلك فانه برغم استمراره في سياسة الديكتاتورية التى اتبعها دولفوس ، والتى لم تكن هناك سياسة أخرى بديل عنها ، فانه قد جنح بها لتكون أكثر ليانا ، ولم يحاول ان يوقف حركة احباط النقابات العمالية عن طريق الاينهايتزجيڤيركشافت . وكان شوشينج يمثل

في حقيقته السيد المهذب من ذلك الطراز القديم ، الذي يهفو الى النمسا القديمة في أقل اشكالها الرجعية . وكل ماسعى الى نشدانه منذ عام ١٩٣٤ ، انما هو الحياة في وداعه مطلقة . وسرعان ما طرد من حكومته مايور فاي ثم البرنس شتارهمبرج ، دون ان يثير أية متاعب عنيفة . والحقيقة أنه ادرك ان الهاييمفر والنازيين كليهما ، قد فقدوا الكثير من جاذبيتهما ، وأن مايور يده الرجال المتزنون انما هو أن يتركوا وشأنهم فوق كل اعتبار .

ومهما يكن من شيء ، فانه لم تكن هناك في النمسا عام ١٩٣٤ اى طبقة معتدلة من الارستقراطيين ، تصلح قاعدة لمثل هذه الحكومة على النحو الذى اراد لها شوشينج ان تكون ، وكل ماكان يستطيعه هو ان يظل رئيسا لدولة مستقلة مسيحية صغيرة ، تعيش بقدر مايتناظر أخطر اثنين من جيرانها ، المانيا وابطاليا ، أو بعبارة أخرى ، بقدر ماكان موسوليني عليه من الاستعداد لحمايتها من هتلر . ولكن ما كاد الديكتاتوران المتبدان يصلان الى تقاهم ، حتى أصبح انهيار النمسا بوصفها دولة مستقلة ، أمرا لا فكاك منه حين يعزم هتلر على مايرى من اجراء .

وفى هذه الفترة من عامى ١٩٣٤ - ١٩٣٥ كان الفرنسيون يعملون غاية جهدهم على التفرقة بين المانيا النازية وابطاليا الفاشية ، بل لقد سموا الى اقحام ايطاليا في جبهة معادية للنازية ، تركز بصفة اساسية على كل من فرنسا وبريطانيا العظمى . ولماذا كان من الضروري أن يستميلوا الايطاليين بالسماح لهم باعلان الحرب على الحبشة ، وضمها كلها أو جزء منها كميدان للاستعماريين الايطاليين . غير أن الهجوم على الحبشة ، كان معناه خرقا لمفضوحا ومباشرا لميثاق عصبة الأمم ، لاسيما أن الحبشة قد ووفق على اشتراكها عضوا في هذه العصبة . ولكن ذلك لم يكن ليمنع لافال من أن يفضى الطرف عن عدوان ايطاليا ريثما يضمن التأييد الايطالى ضد ألمانيا . بيد أن حلف هود - لافال الذى وقعه وزيرا الخارجية البريطانية والفرنسية ، قد أحدث احتجاجا شديدا في بريطانيا العظمى ، مما أدى الى ارغام السير صامويل هور على تقديم استقالته ، وكان على العصبة أن تدرس مسألة فرض عقوبات على ايطاليا لاجتياحها الحبشة . وبعد مناقشات عديدة ، طبقت عقوبات معينة ، ولكن العصبة كانت حريصة على عدم تطبيق العقوبة الوحيدة ، التى كان يمكن أن تكون عقوبة سريعة فعالة تلك هى منع وصول البترول الى القوات المسلحة الايطالية . ويرجع عدم فرض العصبة هذه العقوبة ، الى ما أعلنه موسوليني صراحة من أنه سوف يعتبرها بمثابة اعلان للحرب .

وعلى الرغم من أن العصبة كانت مذبذبة في موقفها من العقوبات ، فان تدخلها المتراوح فى حرب الحبشة ، كان كافيا لاقاء ايطاليا فى أحضان المانيا النازية . وایجاد الأساس لحدود برلين - روما ، وقيام الحلف المتاهض

الكومينترن . وسحبت إيطاليا مساعدتها الهايمفر بعد أن كانت تعدهم بالمال ، وأصبح واضحا أن هتلر يمكنه أن يهدم جمهورية النمسا حين يريد . والواقع أنه انتظر حتى مارس ١٩٣٨ ، إذ تقدم إعادة التسليح الألماني في ذلك الوقت الى مدى اوسع ، وأصبح واضحا أن فرنسا وبريطانيا كانتا مترددتين . في اتخاذ أى إجراء لوقف العدوان النازي يمكن أن يؤدي الى المخاطرة بالحرب . وكان هتلر قد بدأ يشن حملة مسمومة ضد تشيكوسلوفاكيا التي كانت صديقه حميمة للنمسا فترة من الزمن . والحقيقة أن السؤال الفريد كان يومئذ ، بدور حول أى الدولتين يبدأ النازيون بمهاجمتها أولا ، أ تكون تشيكوسلوفاكيا أم تكون النمسا ؟ ولقد قرر هتلر أن يزدرد النمسا أولا ، بعد أن تسحبت إيطاليا من أمر حمايتها تماما . ولقد استطاع شوشنيج أن يلمح تماما ذلك الخطر المحدق ببلاده ، ولو أنه لم يكن يعرف سلفا متى يبدأ الهجوم على نحو اليقين . ويومئذ في فبراير ١٩٣٨ ، قام هتلر باستدعاء شوشنيج الى برخستجادن ، وأمره أن يعين فون زابيس انكوارد النازي النمساوي رئيسا لحكومته ، بعد أن أطلعه على الأوامر الصادرة منه الى القوات الألمانية بالزحف على النمسا اذا لم يطع شوشنيج هذا القرار . ولقد اضطر الرجل الى أن يصدع بالأمر . وعاد شوشنيج الى فيينا ، وطلق يبحث عما اذا كان يمكن عمل أى شيء لاتقاذ البلاد . ولم يكن في تقديره أبدا أن يقاوم النازيين بإمكانياته الذاتية ، ولم تكن المصادر الباقية للمقاومة المحتملة ، إلا أولئك الهايمفر ، ثم تلك الحركة العمالية المنحلة والمفككة معا . وواضح أن الهايمفر الذين اختلف معهم شوشنيج كانوا قيثارة محطومة ، بينما كان الأمل الواحد المتبقى مائلا في التصالح مع العمال . وأجريت مناقشات مع ممثلي العمال ، وقبل نهايتها بأيام قليلة ، عقد مؤتمر كبير للطبقة العاملة بموافقة الحكومة ، حيث تعهد المؤتمر بالدفاع عن النمسا . وهكذا عند الرمح الأخير ، اضطر الكاثوليك الذين طالما حاولوا ضرب حركة الطبقة العاملة ، الى أن يسموا الى الاتفاق معها بوصفها القوة الوحيدة القادرة على تنظيم مقاومة واسعة المدى . ومع ذلك فلم يكن شوشنيج صادق العزم تماما . وعندما أهاب بالعمال للنصرة ، لم يوثق الوعد بأن حكومته سوف تحارب حتى النهاية اذا هم ساعدوها . وفي خلال الأيام الاواخر للاستقلال النمساوي ، كانت طرقات فيينا مملوءة بالنظاميين الاشتراكيين الهائفين ، وصيغ شوشنيج على إجراء استفتاء على الاستقلال أو الاندماج ، وكان هذا القرار هو الذي عجل بالانقلاب على الأرجح . ففي ١١ مارس ١٩٣٨ زحف النازيون ، واستقال شوشنيج في ذلك المساء دون أية محاولة للمقاومة من جانبه . لقد كان على يقين بأنه ليست لديه أية فرصة ، عندما تحدى هتلر نصيحة ضباطه الكبار وأصدر الأمر بالزحف . ولقد كان في ذلك محقا تماما ، إذ لم يكن لدى العمال في هذا الوقت إلا عدة محدودة من

الأسلحة . وكان من الواضح أنهم غير أكفاء للصمود أمام أى هجوم لقوات منظمة .

وهكذا انتهت الجمهورية النمساوية فى ١٩٣٨ ، ليعاد تشكيلها فى نهاية الحرب العالمية الثانية فحسب ، تحت ظروف الاحتلال المشترك ، التى أجبرت الاشتراكيين على الاشتراك فى حكومة ائتلافية ، وأن يظلوا شركاء فيها حتى الوقت الحاضر ، عندما قبلت النمسا التى جلبت عنها قوات الاحتلال ، أن تخلص الى الحياد فى الصراع الأوروبى . ولكن خطوط الحزب اليوم تختلف تماما عما كانت عليه فى ثلاثينيات القرن العشرين . فقد اختفت النزعات المادية للديمقراطية التى مثلها سايبيل والهايمفر . والاشتراكيون الذين أقروا بمعجزهم عن الحصول على اقلية مستقلة ، قد نزعوا الى العيش مع الحزب المسيحى الاشتراكى ، الذى لم يعد يهدف الى هدم الديمقراطية البرلمانية ، ولكنه على استعداد لتقبلها فى الظروف الراهنة ، باعتبارها النظام العملى الفريد . وكما قد رأينا ، فان الاشتراكيين الذين لم يكونوا أبدا ثوريين على النحو الذى عرفه خصومهم عنهم ، بل كان لهم على الدوام جناح دستورى يعنى قوى يراسه رجال من أمثال رينر ودانبرج ، هؤلاء الاشتراكيون ، قد تداعوا الى صورة جماعة للأوضاع الدستورية فحسب . أما المعاملة الخاصة بإيجاد ماركسية - نمساوية ، تنتصف الطريق بين اليسار واليمين ، فقد أقلع عنها .

لقد أصبح الحزب الاشتراكى النمساوى اليوم - كما كان دائما - حزب إصلاح اجتماعى ، ولكنه لم يعد يستند الى أى أساس نظرى مميز . ولا يزال بعض زعمائه القدامى على قيد الحياة ، ومن بينهم فردريك أدلر ، ولكن ليس لهم نشاط منذ بعيد . أما الرجال الأصغر سنا الذين كان لهم نشاطهم قبل عام ١٩٣٤ ، ولا يزالون على نشاطهم حتى اليوم ، فنذكر منهم أوسكار بولاك صاحب صحيفة الأربايتز تسايتونج ، وكذلك جوليوس براونثال (١) الذى اعتزل أخيرا سكرتارية الدولية الاشتراكية . أما أغلب الزعماء القدامى فقد ماتوا وحل فى معظمهم رجال جدد من الزعماء ذوى عقلية أقل مرتبة من الناحية النظرية . أما الماركسية النمساوية ، التى طالما اعتبرت تهمة عار عند النمساويين المعادين للاشتراكية ، وعند الشيوعيين الذين استنكروها باعتبار أنها تقوم على أسس فلسفية لمثالية « كانت » ، هذه الماركسية النمساوية قد انتهت تماما كنظرية حية ، تصلح لظروف الوقت الحاضر .

(١) جوليوس براونثال هو صاحب « التعريف » الذى كتبه من البروفسور كول بعد وفاته ، وهو التعريف الذى يراه القارئ منشورا فى مقفلة هذا الكتاب .

ومهما يكن من شيء فإن الاشتراكيين النمساويين ، قد اظهروا أكثر من مرة ، الدلائل الواضحة على مقاومتهم وقدرتهم المتصلبة في النضال ، ولم يهن عزيمهم في ثنابا السنوات التي مارس النازيون فيها الاضطهاد منذ بدأ عام ١٩٣٨ ولعلى اعتقد أنهم كانوا دائما ذوى رأيين ، وكانوا مترددين الى حد كبير ، في الايمان بأن المناسبة قد حانت لأن تكون المقاومة المسلحة هي وحدها السياسة التي تمنح فرصة النجاح . حقا لقد كان ترددهم راجعا الى أن فرصة النجاح لم تكن أبدا الا فرصة ضئيلة ، ولكن ، بينما سمحت الحركة الاشتراكية الألمانية العظيمة لنفسها ، أن تتلقى اللطمة في عام ١٩٣٣ دون أن ترد ولويضربة واحدة ، فإن الاشتراكيين النمساويين ، أو على الأقل جانباً رئيسياً منهم ، قد قاوموا بالسلاح في عام ١٩٣٤ ، وخلفوا شعورا بالغ المدى بأنهم أنقذوا شرف الاشتراكية في أحلك ساعاتها ، برغم هزيمتهم وبرغم السمة المتحيزة التي طبعت ثورتهم .

الفصل السابع إسكندرية وفنندا

كانت الفترة التي امتدت بين الحربين العالميتين ، هي الفترة التي ذاعت فيها شهرة الاشتراكية الديمقراطية الإسكندنافية ، بين كل من الاشتراكيين المعتدلين ، والجماعات الأكثر اعتدالا من المناهضين للاشتراكيين على السواء . ذلك أنها قد سلكت في نجاح ، طريقا وسطا بين الاشتراكية والراسمالية . وكان هذا يعنى في الحقيقة أن الاشتراكيين الديمقراطيين ، في البلاد الإسكندنافية الرئيسية الثلاثة - الدانيمرك والسويد والنرويج - قد استثمروا الفرصه التي خلقتها الحرب ، في ضمان ممارسة حق التصويت العام وما يشمله ذلك من أصوات النساء ، وفي تأمين ممارسة الإصلاحات الديمقراطية في الكيان السياسي . ثم مضوا في جعل هذه التغييرات أساسا لاجراءات طويلة المدى ، من أجل التأمين الاجتماعي والضريبة التقدمية وإصلاحات أخرى كثيرة . . وهكذا تهيأ للقطاعات العمالية التي تزايد عدد أعضائها ونفوذها ، أن تتخذ وضعاً ملائماً للقيام بالمساومة الجماعية الناجحة . ومن حيث الواقع العملي . لم يكن قد تحقق جانب كبير في ميدان الإصلاحات الاجتماعية حتى نهاية عشرينيات القرن العشرين ، إذ كان الاشتراكيون الديمقراطيون أقلية في برلمانهم المتعاقبة خلال هذه الفترة . ورغم ذلك شكلوا حكومات اشتراكية ديمقراطية . لم تعيش طويلا . وعلى النقيض من ذلك ، فإن أغلب ماحققة الاشتراكيون من ألوان النجاح الأساسي ، إنما كان في ثنابا كارثة الكساد العالمي العارم الذي نشب في خلال ١٩٣١ ، ومصاحبا للانتصار النازي في ألمانيا على مشارف عام ١٩٣٣ .

كيف حدث هذا ، لا في بلد واحد فحسب ، بل في البلاد الثلاثة جميعها إلى حد ما ، وفي السويد منها بخاصة ، حيث كانت تنهض فيها دائما حكومات اشتراكية ديمقراطية ، أو حكومات تستند في أساسها إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، باستثناء فترة بالغة القصر ، منذ عام ١٩٣٢ حتى اندلاع شرارة الحرب في عام ١٩٣٩ ؟

إن الذي لاشك فيه ، أنه كان هناك سبب واحد ، ذلك هو أن السويد كانت في وضع اقتصادي أفضل مما كانت فيه جاراتها . ورغم أن نسبة

البطالة قد ارتفعت كثيرا في السويد ، ودعت الى الالاح على اتخاذ اجراءات لمساعدة اولئك المتطلين ، فانه لم يكن هناك أى وقوع في هاوية الخراب التى سببته البطالة في كثير من البلاد الأخرى ، والحقيقة انه امكن الاحتفاظ بمستوى الصادرات الى حد ما ، لانها كانت تتكون في الغالب الامم من لب الخشب والورق ، اللذين ظلا يحظيان بالطلب الكبير على نحو ما ، ومن منتجات الغابات الأخرى كذلك ، بالإضافة الى الحديد ذى المرتبة العالية الذى يستخرج في شمال البلاد . ولذلك فان برامج اعادة التسليح في ثلاثينيات القرن العشرين قد قدمت معينا لابنضب على التحقيق ، خصوصا من جانب المانيا برغم صعوبة الحصول على الثمن من الألمان . وكانت الواردات السويدية تتكون غالبا من المواد الخام أو المواد نصف المصنوعة لاستخدامها في الصناعة ، حيث لم تكن السويد الا مستوردا ضعيفا للمواد الغذائية أو المنتجات الصناعية الكاملة ، التى كانت تصنع لديها في اشكال عديدة .

ومسبح انه قد حدث في الفترات الاولى للكساد العالمى ، ان هبطت التجارة بين المانيا والسويد هبوطا كبيرا ، وكان ذلك راجعا بصفة أساسية الى صعوبات في ميزان الدفع الألمانى . ولكن قيام النازية قد غير هذا الاتجاه ، بحكم الطلب الألمانى المتزايد لخام الحديد ، ولمنتجات الصلب التى كانت السويد قادرة على تزويد الألمان بها . وهكذا لم يتأثر السويديون كثيرا بالكساد ، وكان في مقدورهم أن يتخذوا الاجراءات الكفيلة بمقاومة هذا الكساد ، باعتبار ان السويد لديها احتياطات كبيرة من الذهب ، وتمتع بوضع طيب لميزان المدفوعات في صالحها ، فكانت بذلك قادرة على أن تنفق المال في الأشغال العامة من أجل توفير العمالة ، دون أن تقع في متاعب ينوء بها ميزان مدفوعاتها . . والواقع ان الحكومة السويدية الاشتراكية كانت قادرة على اعطاء الدلالة المشهودة لفاعلية سياسة الأشغال العامة ، باعتبارها وسيلة لقاومة البطالة ، في الوقت الذى كانت فيه الحكومات الأخرى تبدي قصورها في هذا المضمار ، بل حتى في الوقت الذى كانت فيه بريطانيا العظمى تنكر فاعلية هذه السياسة ، بدعوى باطلة تزعم فيها أن أى زيادة في فرص العمل تقدمها الادارات العامة ، سوف يتم ابطالها بحدوث نقص مساو لهذه الزيادة في فرص العمل التى تقدمها المؤسسات الفردية ، مما لايجمل الوضع في عمومه أفضل مما كان عليه من قبل . . . ولقد كان يمكن أن يكون الأمر موضع الجدل فيما اذا كان السويديون يستطيعون التصرف على النحو الذى فعلوا ، لو ان ميزان مدفوعاتهم لم يكن طيبا ، أو لو كان الكساد قد أصاب صادراتهم على نحو اشد . ولكن مهما يكن من أمر ، فان الفضل يرجع اليهم في انهم أول من رأى أن الأزمات الاقتصادية ليست من حسنع القدر ، بحيث لا تستطيع الدولة أن تدرا اوزارها ، وانما هى بالأحرى ميدان نسمح فيه فرص العمل . وقد كان ارنست ويجفورس وزير المالية في بلادهم ، مسئولوا الى حد كبير عن السياسة التى اتبعوها ، واليه يعزى كثير من الفضل

يوصفه رائدا لما أصبح الآن الطريقة المثلى لتصرف الحكومة ، من أجل الحفاظ على مستوى المعالة ، بدلا من السعى الى مخرج يؤدي الى الانكماش .

والى جانب هذا ، فقد كان اهم ماحققته الحكومات السويدية الاشتراكية يتمثل في مجال التأمين الاجتماعى . ذلك ان السويد كانت بلدا فيه الأغنياء قليل ، ولم يكن الفقر المدقع هناك الا على ندر يسير ، اللهم الا في اقصى الشمال فقد كانت مستويات المعيشة في الحضر على مرتبة عالية ، وكان جانب كبير من سكان الريف يتكون من صغار المزارعين الذين يتمتعون بالرخاء على نحو طيب ، والذين كانوا على رباط من المصالح المشتركة مع العمال الصناعيين الى حد كبير . اما العمال الزراعيون الذين كانوا اسوأ حالا فلم يكن عددهم كثيرا . كذلك كانت هناك طبقة وسطى من الحرفيين والتجار ، يتمتعون بمستوى معيشة افضل بكثير من العمال المهرة ، وقد انتظموا معهم في الحركة التعاونية القوية الدائعة للمستهلكين ، التى استطاعت تحت الزعامة الرشيدة لآلين جوهانسن ان تعلن الحرب على المحتكرين ، الذين حاولوا استغلال المستهلكين ، ودخلت في تنافس مباشر معهم في كل من تجارة الجملة والتجزئة والانتاج ، لاسيما في ميدان صناعة المصابيح الكهربائية وصناعة الآلات الحاسبة ، بل كذلك في ميادين أكثر اتساعا. ولقد حرصت هذه الحركة التعاونية للمستهلكين على سياسة حيادية جادة في الميدان السياسى الداخلى ، ولم تكن مرتبطة بالحزب الاشتراكى على اى نحو ، الا أن الأسر الاشتراكية كانت في العادة تابعة لها ، وكانت الصلات غير الرسمية بين الحركتين موثوقة في غير انقسام. وكانت جمعية كوبراتيفا فور بونديت التى خدمت التعاون بوصفها وكالة لتجارة الجملة والانتاج ، وهيئة لرسم السياسة العامة للتعاون والدعاية له ، تتفغل في قوة داخل المدن ، بل تنفذ كذلك الى المناطق الزراعية . ولكن الفلاحين كانت لديهم منظماتهم. التعاونية المنفصلة ، وبخاصة لتسويق اللبن والمنتجات الغذائية الأخرى ، وقد عملت هذه المنظمات كقاعدة عامة في توافق مطرد مع جمعية الكوبراتيفا فور بونديت .

وحين ولى الاشتراكيون مقاليد الحكم ، لم يبدوا حماسا من أجل التأمين وكان هناك في هذا الوقت ، جانب كبير من المشروعات العامة ، التى تشمل بالإضافة الى السكك الحديدية ، مناجم الحديد وعددا كبيرا من الفابلات العامة وأعمال التشجير . كذلك كان أكثر من ثلثي الطاقة الكهربائية يستمد من القوى المائية وهى مخصصة للاستهلاك العام ، أو هي أكثر من نصف الاستهلاك العام اذا اخذنا في الاعتبار أولئك الذين يولدون الكهرباء لاستعمالهم الخاص. وقد كانت اى محاولة لتأمين الأرض ، مصيرها المعارضة القوية من جانب الفلاحين صغارا أو كبارا على السواء ، كما أن الوضع القوى للحركة التعاونية ، لم يكن يسمح عمليا بأى مزيد من النشاط الحكومى في ميدان تجارة الجملة أو التجزئة. وكذلك لم يكن هناك أى ضغط للتأمين بين العمال الصناعيين ، الذين كانوا

بتنظيمهم القوى في نقابات عمالية مركزية ، قادرين على المساومة من اجل شروط متكافئة من اصحاب العمل ، باعتبارهم في وضع التكافؤ معهم والمساواة بهم .

وفي ثلاثينيات القرن العشرين ، كان الاضراب السويدي الذي وقع عام ١٩٠٨ ، قد طوى في عالم النسيان ، وأصبح هناك سجل طويل حافل بالتفاوض السلمى على الأجور وشروط العمل . وعلى أية حال ، كان الجميع راضين عن النتائج ، بل لقد اهتمت زعامة النقابات العمالية المركزية باتباع سياسة التوفيق والمجاملة على غير حق ، واتهمت بخيانة مصالح العمال . ولكن الجناح اليسارى للنقابات أخذ يتداعى الى الاضمحلال ، برغم أنه كان يتمتع بشيء من الأهمية لدى عمال الغابات . أما ميدان الصناعة على وجه العموم ، فقد احتلت فيه جماعة الوسط (المنظمات الوطنية) مركز الصدارة دون منازع .

لقد كانت الحكومة السويدية قبل وصول الحزب الاشتراكى الديمقراطى الى الحكم بزم طويل ، تركز اهتمامها على التأمين الاجتماعى . وقد ألزم اصحاب العمل منذ عام ١٩٠١ بالتأمين ضد المخاطر من أجل تعويض العمال ، وفرض التأمين الاجبارى ضد العجز والمرض في عام ١٩١٣ ، ومنذ الحرب العالمية الأولى ، مارست الدولة نشاطها الزائد على نحو متصل في ميدان الخدمة الاجتماعية . وفوق ذلك لم تكن الحكومة في السويد تعمل وحدها ، بل كانت تعمل بالتعاون مع السلطات المحلية والهيئات الأهلية المتطوعة ، وكان قليل من هذه الخدمات يقدم دون لقاء خلال الثلاثينيات الى المستحقين ، الذين كان يطلب اليهم أن يتحملوا جزءا من التكاليف ، وان يكن هذا الجزء في اكثر الحالات ضئيلا . وأبلغ من هذا ، أن كثيرا من الخدمات كانت تقدم طوعا ، وتقتصر على هؤلاء الذين يساهمون من اجلها بمحض ارادتهم ، ويكون ذلك عادة عن طريق بعض الجمعيات التى تخضع للإشراف العام كليا أو جزئيا ، أو الجمعيات المستقلة تماما عن الدولة ، بفرض النظر عما تمنحه لها من امانات .

وهكذا على الرغم من أن التأمين الصحى الاجبارى قد اقترح في عام ١٩١٩ فانه لم يصدر أى قانون لتنفيذه ، بل قام عدد من الجمعيات الصحية الخيرية المسلحة ، لإدارة شؤون التأمين الصحى ، بمساهمة مجلس معاشات الدولة : واعانات تتلقاها من الحكومة . وفي نهاية الثلاثينيات ، كان أكثر من مليون شخص قد أصبحوا تابعين لمثل هذه الجمعيات ، من مجموع السكان في مختلف الأعمار ، الذين يزيدون قليلا على ستة ملايين ونصف المليون ، وقد أمسك تنظيم المشروع في عام ١٩٣١ ، ليقوم على نوعين من الجمعيات : جمعيات محلية وجمعيات مركزية ، بحيث ينتمى كل شخص مؤمن عليه الى جمعية من كل من النوعين . أما الجمعيات المحلية فهى مسئولة عن المساعدة الطبية وعلاج المستشفيات واعانات المرض الى فترة محدودة المدى ، تقوم بعدها الجمعيات المركزية بممارسة العون الطبى الى امد غير محدود ، وممارسة علاج المستشفى

عند الحاجة اليه طوال سنتين أو ثلاث سنوات . ومهما يكن من شيء ، فقد كُتِبَ الإهتمامَ بتمطُّي جزءاً من تكاليف العلاج الطبي « وكان الخصم من قيمة اعانة المرض يتم لمواجهة هذه الاعتاب في حدود معينة . وخلافا للتأمين ضد المرض ، كان التأمين ضد العجز والشيخوخة اجباريا منذ بعيد في عام ١٩١٣ ، حيث كانت هذه الخدمات تقوم عن طريق لجان المعاشات المحلية ، بالتعاون مع مجلس المعاشات الملحق بوزارة الشؤون الاجتماعية . وكانت المساهمة السنوية في عام ١٩٣٧ تتراوح بين ٦ شلنات و ٢٠ شلنا ، وتكون من واحد في المائة من دخل المساهم الذي يزيد على هذا الحد الاقصى . اما المعاش الذي يمنح لمن بلغ السابعة والستين أو بلغ العجز الكلي ، فقد كان سبعين شلنا يضاف اليها واحد في المائة من مجموع المساهمة السنوية للعضو . كذلك كانت هناك معاشات اضافية تدفع للذين يقل مجموع دخلهم عن مستويات معينة ، وتحمل الدولة ومجلس البلدية فيما بينهما ، التكاليف الزائدة لهذه المعاشات الملحق ، ثم كان هناك مشروع خاص للمعاش ، يعرف « بمشروع المعاش الشخصي » يساهم بمقتضاه المستخدمون غير اليديوين في صندوق ، يديره ممثلون لمختلف المصالح المتعددة الخاضعة لاشراف الدولة . وقد بدأ هذا المشروع في عام ١٩١٥ واعيد تنظيمه في عام ١٩٢٩ .

اما التأمين السويدي ضد البطالة ، فقد كان يقوم على اسس اختيارية . عن طريق الجمعيات الخيرية التي تساعد الدولة ، والتي تشكلها نقابات العمال . وفي منتصف الثلاثينيات كانت هذه الجمعيات تنظم نحو مائة ألف شخص فحسب ، وكانت المساعدة الرئيسية للمتعمّل ، تأخذ صورة تشغيله في اعمال الاغاثة التي تخضع الى حد كبير لاشراف السلطات المحلية ، حيث يتقاضى الأشخاص الذين يشتغلون في اعمال الاغاثة هذه ، اجورا تقل نسبتها كثيرا عن النسب التي تدفع للعمال غير المهرة الذين يعملون بصفة منتظمة .

وكانت لجنة البطالة الحكومية مسئولة منذ عام ١٩٢٤ ، عن سياسته الاشغال العامة تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية . وكانت هذه الاعمال تستغرق عددا كبيرا من العمال ، وبرزها من الناحية العملية ، اشغال الطرق التي تتمثل في ثلاثة انواع ، منها نوع في يد الدولة مباشرة ، ونوع تنفذه السلطات المحلية بواسطة اعانة مالية من الدولة ، ونوع تنفذه السلطات المحلية لحسابها . اما المساعدة التقديرية فلا تقدم الا في حالة تعذر وجود العمل . وكان هذا النظام محتملا مادامت البطالة غير حادة . وفي عشرينيات القرن العشرين ، اُحِيلَ مايقرب من ثلث العمال المتعطلين والمسجلة اسمائهم الى اعمال الاغاثة . بينما تلقى مايقرب من عشرة في المائة أو اقل مساعدة تقديرية . غير انه حين استنفحل الكساد ، زادت نسبة المتعطلين زيادة كبيرة ، فزاد عدد الذين يتلقون المساعدات التقديرية في كثرة غامرة .

لقد كان هذا هو الحال عام ١٩٣٢ ، عندما حصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي على أكثر من ٤٠ في المائة من الأصوات في الانتخابات العامة للمجلس النيابي الثاني ، وأمكنهم تشكيل الحكومة ، رغم أنهم لم يحققوا أغلبية واضحة على الأحزاب الأخرى . وقد أجريت هذه الانتخابات وسط الكساد العالمي ، ودارت المعركة الانتخابية بصفة أساسية حول الإجراءات التي ستتخذ لمعالجة الكساد . وقد ساهم الاشتراكيون الديمقراطيون مع الأحزاب الأخرى في الاعتراض على تقديم المعونة النقدية بوصفها الملاذ الأخير ، ولكنهم اعترضوا كذلك على نظام أعمال الإغاثة التي تقل أجورها عن المستويات التي حددها اتحاد النقابات ، وطالبوا بدلا من ذلك « بخطة للأشغال العامة » يقوم العمل بمقتضاها وفقا لمستوى الأجور والظروف الراهنة : على أن تواجه النفقات بالاقتراض كلما دعت إلى ذلك ضرورة . وقد كان هذا يعني رفض الفكرة الجامدة ، التي ترى وجوب موازنة الميزانية عاما بعد عام ، وأن تحل في محلها فكرة سداد العجز في ميزانية سنوات القحط ، من الفائض في سنوات الرخاء . ولما لم تكن للاشتراكيين الديمقراطيون أغلبية واضحة في البرلمان ، فانهم لم يستطيعوا أن ينفذوا سياستهم بتمامها ، ولكنهم استطاعوا أن يضعوا سياسة نشيطة للأشغال العامة ، كان العمل في ظلها يقوم وفقا لمستوى الأجور والظروف الراهنة ، كما استطاعوا أن يرفعوا مستويات الدفع لأعمال الإغاثة إلى مستوى أجور العمال غير المهرة . ولم تكن الميزانية متوازنة ، ولكن كان هناك نص على تسديد العجز في السنوات التالية عن طريق الضرائب الخاصة ، وذلك هو ما حدث بالفعل . وعلى هذا النحو فإن السويد منذ سنة ١٩٣٣ وما تلاها ، لم تعالج الكساد بالانكماش المالي ، ولكن باصلاح ماحدث من ضعف في الاستثمار الخاص ، عن طريق زيادة الاستثمار في المشروعات العامة ، وبذلك حافظت على مستوى العمالة إلى أن انتهت الظروف الاستثنائية للكساد . وقد أمكن تحقيق هذا الأمر في سهولة واضحة ، لأن الصادرات السويدية كما رأينا ، قد توفر لها الاستقرار الكامل برغم الكساد ، ولأن ميزان المدفوعات كان في حالة طيبة ، ولكن الفضل الكبير يعزى إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي وإلى ويجفوردس وزير مالىته ، لنجاحه في قيادة السويد خلال الكساد ، مع عدم تأثرها إلا بأقل الأضرار التي لحقت بالدول الأخرى التي حاولت علاج هذه الآثار بأساليب الانكماش الجامدة .

لقد كانت ميزة الاشتراكيين السويديين ، أنهم اتموا أعداد خطتهم سلفا ، ولذلك فانهم كانوا يعرفون ماذا يفعلون ، ولم يكونوا محتاجين إلى ارتجال الوسائل . وفي نجاحهم الرد الكافي على تقادهم ، ففي السنين التالية ، سدوا المبالغ التي كانوا قد استدأونها لمواجهة الأزمة ، وأصرروا على وضع نفثام ضرائبي في مستوى يسمح بذلك . ومهما يكن من شيء ، فهم لم يسمحوا للاستثمار العام أن ينخفض إلى مستوياته الأولى في الوقت الذي استعاد فيه

الاستثمار الخاص وضعه القديم ، لأنهم أرادوا دائما أن يمتد نطاق الاستثمار العالم الى المشروعات القومية المرغوبة ، ثم جاهدوا أنفسهم على محاولة الاحتفاظ بالاستثمار الكلى ، سواء منه العام والخاص ، فى مستوى يمكن تحمله ، دون اللجوء الى مزيد من الافتراض لمواجهة الاتفاق الرأسمالى فى سنين الرخاء .

ولقد كان من تأثير هذه السياسة ، ان الحاجة الى المساعدة النقدية للمتعللين تناقصت الى حد كبير ، وانخفضت اعمال الاغاثة فى أهميتها الى مرتبة ثانوية . وبالإضافة الى ذلك احتفظ بمستوى الضرائب مرتفعا ، بدلا من ان يهبط بزوال الكساد ، حتى يمكن تقديم الأرصدة للخدمات الاجتماعية التى أجرى عليها التحسين ، لاسيما الإصلاح الخاص بالمعاشات فى عام ١٩٣٧ .

لقد كانت الحكومة الاشتراكية الديمقراطية فى سنة ١٩٣٢ ومثالها ، حكومة أقلية تتمتع بتأييد الحزب الزراعى ، وبعد الانتخابات النيابية لعام ١٩٣٦ ، التى زادت فيها قوة الاشتراكيين الديمقراطيين عندما حصلوا على حوالى ٤٦ فى المائة من الأصوات ، شكل رئيس الوزارة بير آلين هانسون حكومة جديدة تضم الزراعيين والاشتراكيين ، وبذلك حصل على أغلبية واضحة .

ومهما يكن من امر ، فان التحول الى الائتلاف لم يكن له اى تأثير ملحوظ على السياسة ، وأخذت الحكومة الجديدة فى التشريع من أجل تحسين المعاشات والتأمين ضد البطالة ، والأجازات بالأجر ، وعدد من الإصلاحات الاجتماعية الأخرى ، ولكنها لم تقم بأية محاولة نحو الاشتراكية ، باتخاذ أية اجراءات ضد المؤسسات الخاصة . وعندما اشتملت الحرب العالمية فى عام ١٩٣٩ ، أعيد تشكيل الحكومة على أساس ائتلاف وطنى برئاسة الزعيم الاشتراكى هانسون . وأعلنت السويد قبل عام ١٩٣٩ بعبء ، عن عزمها على أن تبقى محايدة ، ولكنها اتخذت عدة خطوات لتنظيم مراكز دفاعها فى مواجهة التوتر . وعندما اشتملت الحرب ، حافظت السويد بالفعل على حيادها ، ولكنها كانت مضطرة الى اجراء كثير من الانعاز لمانيا ، لاسيما بعد الاحتلال الألمانى للنرويج والدانيمرك. وفى الانتخابات العامة لعام ١٩٤٠ زاد الاشتراكيون الديمقراطيون من تحسين أوضاعهم ، ظافرين بأغلبية كبيرة فى جماع الأصوات وأغلبية مطلقة فى البرلمان . وعندما انتهت الحرب ، شكلت من جديد حكومة اشتراكية ديمقراطية خالصة برئاسة هانسون ، الذى خلفه تاج أرلاندر بعد وفاته فى عام ١٩٤٦ .

لقد مضى هانسون فى الحكم بصفة عملية من عام ١٩٣٢ حتى عام ١٩٤٦ ، رئيسا لوزارات اشتراكية أو ائتلافية . وفى خلال أيامه الأولى ، عندما كان زعيما لحركة الشباب الاشتراكى ، أصبح شخصية محترمة ومحبوبة تماما ، بوصفه خليفة لبرانتسج ، فاختير زعيما للحزب فى عام ١٩٢٨ . واذا كان هانسون رجلا معتدلا ، فقد عرف جيدا كيف يحافظ على وحدة الحزب ، وتعاون تماما

مع ارنست ويجفورس في تنفيذ السياسة المناهضة لازمة عام ١٩٣٢ ، وفي الاجراءات المتتابة للاصلاح الاجتماعى . لقد كان بحق ، هو الزعيم المناسب للسويديين الاشتراكيين ببرامجهم التقدمية من اجل الاصلاح الاجتماعى ... وكان الممثل لسواد الامة من المستهلكين الفقراء والمتوسطين ، باكثر من تمثيله للبروليتاريا في اى نزوع خاص او صراع طبقي . والحسب ان الاشتراكية السويدية كما كانت في ثلاثينيات القرن العشرين ، وكما هى حالها اليوم ، حركة اصلاحية بالضرورة ، ولا تتلقى وحيتها من اى شعور بالعداء الطبقي . ثم ان بناء المجتمع السويدى يسلم بالطبيعة الى تحالف بين صغار المزارعين والعمال الصناعيين ، كما يسلم ايضا الى تقارب كبير في النظرة بين العمال المهرة والمراتب الدنيا للمهنيين ، التى لا تفترق عنهم كثيرا فى مستويات المعيشة . والواقع انه كانت توجد خلافات صناعية حادة في السويد ، لاسيما في ايام الاضراب الشامل عام ١٩٠٨ ، عندما تصارعت حركة النقابات العمالية المترابطة ، مع الهيئة المركزية لاصحاب العمل ، ومنيت بهزيمة ساحقة . ولكن منذ ذلك الوقت ، اللهم الا في مناسبات نادرة جدا ، عرفت نقابات العمال ، وعرف اصحاب العمل ، كيف يتعايشون سلميا في ظروف طيبة ، كما عرفوا كيف يلائمون الاجور والشروط عن طريق عمليات وثيقة متآزرة ، للمساومة الجماعية ، ولا مراه في ان القوة الكبيرة لحركة التعاون ، بعياها السياسى وباهتمامها الخاص بمصالح المستهلكين ، تؤثر كثيرا على السياسة الاشتراكية لان الاشتراكيين لا يستطيعون مطلقا التشاجر مع التعاونيين ، الذين تؤيد غالبيتهم اجراءات الاصلاح الاجتماعى ، ولا يشعرون باى حماس لاجراء اشتراكى .

والاشتراكيون الديمقراطيون هم الحزب الماركسى من الناحية النظرية ، ولكن لا توجد على ذلك الا دلالة عابرة في اتجاههم بازاء المشكلات الاقتصادية ، وهم لا يبدون رغبة او عزم على القيام باى هجوم عام على الرأسمالية بوصفها نظاما قائما . ان موقفهم هذا ، هو في الحقيقة انعكاس للوضع الاجتماعى القائم الذى تشعر فيههم غالبيتهم بانه مرض في مظهره العام ، وان يكن قابلا لمزيد من التعديل عن طريق اصلاحات معينة . ولقد ظفروا في اوائل العشرينيات بالتأييد الانتخابى لثلث العدد كله الذى صوت في الانتخابات ، بمقتضى حق التصويت العام الذى تقرر في عام ١٩١٩ ، ثم زادت حصتهم من جماع الأصوات الى ٤٠ فى المائة فى عام ١٩٢٤ ، وظلت على هذا النحو كذلك أو أكثر قليلا ، فيما عدا نكسة واحدة مؤقتة في عام ١٩٢٨ ، عندما هبطت حصتهم الى ٣٨ فى المائة . ولكن حدث مرة واحدة فحسب ان ظفروا بأغلبية مطلقة على جميع الاحزاب الأخرى عام ١٩٤٠ ، ثم هبط التصيب بعد ذلك الى مايقرب من ٤٦ فى المائة ، في كل انتخابات عامة متعاقبة . ولقد كان يوجد في الحزب الرسمى دائما فريق من اليساريين يمثلون الفئات المنشقة ، ولكن هذه الفئات لم تكن كبيرة ، على النحو الذى تنحدى به نفوذ الحزب في اى اتجاه اساسى .

فلو كانت الاشتراكية لا تعنى سوى « دولة الرخاء » يصابها قدر كبير من التخطيط الاقتصادى ، اذن لكان يمكن للاشتراكية الديمقراطية السويدية ان تعتبر بحق ، الحزب الاشتراكى النموذجى ، وذلك هو ما يراه كثيرون بالفعل والواقع ان مستوى المعيشة للطبقة العاملة السويدية، من ارفع المستويات فى أوروبا . ومادامت لا توجد هناك طبقة كبيرة من الاثرياء بحق ، فانه لم يعد هناك حافز لاي تغيير اجتماعى جلى .

الدانيمرك

كانت الدانيمرك ، التي يتمتع كيانها الاجتماعي بديمقراطية واسعة المدى وارتفاع في مستوى العيش ، تساهم بكثير من السمات العامة في اشتراكيتها . المماثلة للاشتراكية السويدية في ثلاثينيات القرن العشرين . ومنذ بدأت الدعوة الاشتراكية في عام ١٩٢٠ . بولت شئون الحكم في الدانيمرك حكومة ائتلافية من الاشتراكيين والاحرار ، الى ان وقع الاحتلال الالمانى عام ١٩٤٠ ، وكان الاشتراكي شتاونينج رئيسا لوزارة هذه الحكومة ، التي اتبعت الى حد كبير . خطة مماثلة للخطة السويدية في تشريعات الرخاء الاجتماعى .

وفي الدانيمرك ، كما كان الوضع في السويد ، وجد الاشتراكيون الديمقراطيون عقب اقرار حق الانتخاب العام ، ان الامر ميسر نسبيا لاجتذاب مايزيد على ثلث الأصوات جميعا ، ثم زادوا نصيبهم من الأصوات الى ٤٦ في المائة . ومع ذلك فانهم لم يستطيعوا ان يفوزوا بأغلبية صريحة على الأحزاب الأخرى ، وظلوا مؤتلفين مع الراديكاليين ، الذين اتفقوا معهم أساسا في شئون الخطة الاجتماعية . ولم يكن شأن التعاون في الدانيمرك كشأنه في السويد . مبينا هو قوى في كلا البلدين . اذا هو في الدانيمرك يمثل أعظم القوى جميعا ، بوصفه حركة للفلاحين . ولو أن تعاون المستهلكين كان قوى الدلائل كذلك ، لاسيما في المدن . ومهما يكن من شيء ، فقد كانت الدانيمرك مماثلة للسويد في تمتعها بمستوى العيش الرفيع ، كما كانت لها تقاليدها القوية الأصلية في الأقاليم . ولهذا كان التحالف بين الاشتراكيين الديمقراطيين والراديكاليين ، يتجاوب مع الوضع الحقيقي للجماعة في مشاعرها ، بقدر ما يتجاوب في مصالحها .

والاشتراكيون الدانيمركيون كاخوانهم السويديين حزب ماركسى من الوجهة النظرية ولكنهم من الوجهة العملية ، لم يتأثروا الا قليلا جدا بالنظريات الماركسية التي اضطلموا بها ، ولما كانوا مسلمين في مظهرهم ، فقد ذهبوا مذهب التطرف في نزع السلاح وحدهم خلال ثلاثينيات القرن العشرين . وحين خرق حثرت ميثاق الحياد الذى عقده معهم منذ عام مضى فحسب ، واحتاج الدانيمرك عام ١٩٤٠ ، لم يكن في مقدورهم ان يقاوموا ، وسحقوا الالمان باحتلال الدانيمرك دون قتال ، ولكنهم قبل البقي عليهم ، كانوا قد أخذوا على عاتقهم تنفيذ برنامج واسع المدى للإصلاح الاجتماعى . وكان أهم

اجراء فريد ، هو قانون بتوحيد التأمين الاجتماعى ، وضعه شتاينكه الوزير الاشتراكى للشئون الاجتماعية عام ١٩٣٣ . وقد استتبع هذا القانون تجميع الاجراءات العديدة المنفصلة ، تحت الاشراف الموحد لمجلس شعبى فى كل منطقة كما زاد الى حد كبير من آفاق المخصصات العامة . وقد تتابع بعد ذلك مزيد من القوانين ، من بينها قانون للأجازات بالاجر ، صدر فى عام ١٩٣٨ ، كما اتخذت الخطوات ايضا لتحسين العلاقات الصناعية ، فى ظل المساواة الجماعية عن طريق التوفيق ، وكذلك اتسع فى عام ١٩٣٤ تطبيق نظام التوفيق فى المنازعات الصناعية ، الذى بدأ أصلا فى عام ١٩١٠ ، ونصح الى حد كبير فى منع التوقف عن العمل ، فى حالة انتهاء الأجل المحدد لاتفاقيات العمل الجماعى والحاجة الى تجديدها .

وفى بلاد مثل الدانمرك والسويد ، حيث يوجد مجال ضيق للأحزاب الرجعية الحقيقية ، وحيث لا تضمن أحزاب اليسار غالبيتها الا بقدر ماتستطيعه من العمل معا فى صف واحد ، يصبح من الواضح تماما مدى الصعوبة التى يعانيتها الاشتراكيون فى كسب أغلبية صريحة من الناخبين لمناصرة الحزب الاشتراكى ، مهما تكن قدرتهم فى تطوير سياستهم على النحو الذى تضمن به تأييد الجماهير .

ولقد حققت السويد ذلك مرة واحدة فحسب فى عام ١٩٤٠ ، حيث عادت فافتقدته ، وان لم يكن فقدانه على نحو كبير . ومن الواضح ان الاشتراكية الديمقراطية الدستورية ، تستطيع ان تصل فى سهولة الى المدى الذى يجعل من الصعب أو حتى من المستحيل ، قيام أى حكومة مستقرة ، على أساس ائتلاف مناهض للاشتراكية . ولكن يبدو كذلك واضحا ، ان هذا الوضع نفسه يجعل الحزب الاشتراكى غير قادر على النهوض بأعباء الحكم ، دون تأييد من حزب بورجوازى واحد على الأقل ، كشأن الزراعيين فى السويد أو الراديكاليين فى الدانمرك . ولست أعتقد ان هذا راجع الى أن الفئة الحدية من الناخبين يعترضون على أى شئ يضعه الاشتراكيون فى برامجهم الراهنة ، أو يعتزمون القيام به فى المستقبل القريب ، وانما هو راجع فى أكثره الى عدم الرغبة فى الارتباط بالاهداف الاشتراكية طويلة الأجل ، أو عدم الرغبة فى الارتباط باسم الاشتراكية بالذات . فالفلاحون بخاصة لا يمكن اجتذابهم بسهولة الى الحزب الاشتراكى ، حتى لو أعلن عن عزمه على ترك الأرض فى حوزة الملكية الخاصة ، وحمايته للزراعة ضد أخطار التقلب فى الأسعار العالمية ، ومما لا شك فيه إن كبار المزارعين الذين يظهرون التشريع الاشتراكى « لا يمكن اجتذابهم بسهولة الى المعسكر الاشتراكى ، حتى ولو كانت الأحزاب التى يسيطرون عليها مستعدة للعمل فى تحالف مع لاشتراكيين ضد الأحزاب الرجعية . وهكذا فى مثل هذه البلاد ، حيث البروليتاريا الصناعية والفلاحون كلاهما أقوياء ، وحيث يصعب أى منهما من الانفراد وحده بالحكم ، ينشأ ذلك النوع من السياسة

الديمقراطية ، التي تركز على التضامن من أجل « دولة الرخاء » واستخدام النظام الضرائبي التقدمي سبيلا لاعادة توزيع الدخل ، ومنع التفاوت الكبير في الثروات ، بالإضافة الى وقف أى محاولة للإطاحة بمشروعات الاستثمار الخاص ، أو أى محاولة لنقل ملكية الصناعات والخدمات للقطاع العام ، مع استثناء تلك التي يبدو فيها التأميم ، أو أى صورة أخرى من الإشراف الجماعى (كمشروعات الملكية التعاونية مثلا) ضرورة لازمة لمواجهة عيوب الاحتكار أو النقص في الكفاية ، أو لمواجهة طارئ طبيعى يعرض للخطة العامة من أجل الحلول دون البطالة . بل أن التوسع في الملكية العامة طبقا لمثل هذهالمبررات يصبح معرضا للتأجيل أو التخلي النهائي عنه « خوفا من أن يشير عداء ومقاومة الغلة الحدية من الناخبين » .

ولما كانت مثل هذه الدول تجعل من نفسها « دول الرخاء » بما تقدمه من مزيد الرعاية والخدمات الاجتماعية الشاملة ، فإنه يصبح من أشق الأمور على الأحزاب الاشتراكية فيها ، أن تبتكر مزيلا من برامج الإصلاح على ذات النسق .

والواقع أن هذه الصعوبة قد تواجه « دول الرخاء » الأخرى ، حين تفرغ من انفاذ اصلاحاتها الاجتماعية على أوسع مداها ، ولكن يبدو أن هذه الصعوبة تظهر بسرعة ، حين تصبح حدود الاجراء العملى ، مرتبطة بالحاجة الى عمل مشترك من العمال الصناعيين والزراعيين .

النرويج

إن للنرويج حركة عمالية ، يختلف تاريخها اختلافاً ينبئ من كل من السويد والدانمرك . ولقد رأينا في المجلد السابق ، كيف انخرط حزب العمال النرويجي في الدولية الثالثة لأول مرة عام ١٩١٩ ، تحت تأثير مارتن ترانميل ، تم انسحب منها بعد ذلك سريعاً ، حتى لا يوافق على قبول السير طبقاً لأوامر موسكو . ولم يكن ترانميل ولا معظم أتباعه شيوعيين حقيقة ، على النحر الذي تفهمه موسكو من اللفظ . وعندما انضمت هذه الجماعة إلى الكومنترن ، لم يكن الكومنترن يبتغي العون من الشيوعيين فحسب ، بل كذلك يسعى إليه في صراحة لدى النقابيين الصناعيين واليساريين من أي اتجاه ، على أمل ورجاء ، في أنه إذا استمالهم للاتحاق به ، فسوف يوافقون بالضرورة على زعامة الشيوعيين الذين يريدون فرضها على الجميع . ولقد رأينا الارتباط بموسكو ، قد أسلم إلى حدوث انشقاق ، وإلى قيام الناقدين بتشكيل حزب اشتراكي ديمقراطي يعني مستقل ، عاد إلى الاتحاد مع الأغلبية ، بعد أن انفصمت علاقتهم بموسكو . وفي مقابل هذا ، أدى الانفصال إلى تشكيل حزب شيوعي يمثل أقلية تدعى بالولاء مباشرة للكومنترن ، دون أن يكون لها أباح ذوو اعتبار . وفي هذه الظروف ، ظل حزب العمال النرويجي في منأى عن الدولية الثانية التي أعيد أحيائها ، وبعيدا عن الدولية العمالية والاشتراكية التي خلفتها . وصحيح أن الاشتراكيين الديمقراطيين المنشقين قد انضموا إلى هذه الأخيرة ، ولكن سرعان ما انفردت عقد هذا الاندماج ، حيث عاودوا الانضمام إلى حزب العمال النرويجي في عام ١٩٢٧ ، وبقيت الجماعة المترابطة بعيدة عن الدولية العمالية والاشتراكية حتى عام ١٩٣٨ ، عندما انضمت إليها أخيراً .

وفي عام ١٩٢٧ حصل الحزب المتحد على ما يقرب من ٣٧ في المائة من الأصوات في الانتخابات العامة ، وعاد إلى البرلمان بوصفه أكبر الأحزاب ، ولكن بينه وبين الحصول على الأغلبية المطلقة شوطاً بعيداً . وعندما دعوا إلى تشكيل حكومة برئاسة زعيمهم المسيحي هور نسرود ، لبوا النداء ، ولكنهم بدلا من أن يحاولوا إيجاد قاعدة لأغلبية عن طريق التفاهم ، راحوا يعلنون عن عزمهم على قيام ببرنامج اشتراكي كامل ، فأرغموا على الاستقالة أمام عاصفة المعارضة التي أثارها إعلانهم . ومع ذلك ، وبالرغم من تكتسهم اليسيرة في الانتخابات

التالية عام ١٩٣٠ ، التي هبطت فيها الأصوات الاشتراكية الى ٣١ في المائة ، فانهم قد عادوا الى الحكم عام ١٩٣٣ في ذروة الكساد العالي ، بأغلبية ٤٠ في المائة من الأصوات التي جعلتهم اكبر الأحزاب ، ووافقوا على تشكيل حكومة براسها في هذه المرة جوهان نيجاردزفولد ، الذي كان لا يزال في الحكم عندما اجتاحت الألمان النرويج في عام ١٩٤٠ ، فاصبح بعد ذلك رئيسا لحكومة التلافيية غادرت البلاد على الفور ، وأقامت في لندن الى أن استطاعت العودة في عام ١٩٤٥ . ويومئذ ترك نيجارد زفولد مقاليد الحكم ، ليخلفه في رئاسة الوزارة ابنار جيرهاردش السكرتير السابق لحزب العمال . الذي كان قد عاد من معسكر الاعتقال الألماني بعد الانهيار النازي .

وقبل ان يتولى نيجارد زفولد مقاليد الحكم عام ١٩٣٤ ، كان حزب العمال النرويجي قد وضع برنامجا خاصا للآزمة : كانت أول بنوده الاحتفاظ بعمالة كاملة . وفي الوقت الذي تسلمت فيه حكومة العمال زمام الأمور ، كانت اسنوا أزمة عالية قد انقضت غمتها ، واصبح من اليسير ايجاد معين من الأسباب ، التي تهيم لاعداد برنامج طموح للتشريع الاجتماعي ، وقد تابع البرنامج تلك الخطوات نفسها التي اتبعت في السويد والدانيمرك ، ولكن مع وضع الجانب الأكبر من الإدارة في أيدي الهيئات المحلية ، ومع قدر كبير من الاختلاف البين في مواضع أخرى . ولما لم تكن الحكومة اقلية مستقلة ، فقد اعتمدت على تأييد حزب أو آخر من الأحزاب البورجوازية ، واصبحت في الحقيقة مستندة خلال الفترة كلها حتى عام ١٩٤٠ ، على الزراعيين الذين يشكلون حزب الفلاحين الكبار والمتوسطين ، أو على الأحرار الذين كان لهم سجل طيب في التشريع الاجتماعي ، أو كانت تحظى بتأييد منهما معا ، ويشكل المحافظون وحدهم جانب المعارضة المتصلة على الدوام .

لقد كانت النرويج عبر عشرينيات القرن العشرين بأسرها ، منطقة للقلق الصناعي المستمر ، حيث قامت فيها الاضرابات التي اشتعلت في ضراوة مذكورة بين اتحادات أصحاب العمل وتقابات العمال . ولكن في عام ١٩٣٤ ، انتهت هذه المنازعات الدائمة بتوقيع اتفاقية عامة بين الجانبين ، تنص على المساومة الجماعية المنظمة ، والتسوية السلمية للخلافات . وقد نفذ جميعهم هذه الاتفاقية في هدوء طوال السنوات الباقية من تلك الفترة ، مما أدى الى تغيير ملحوظ في مواقف الطرفين ، وبسر كثيرا بين مهمة الحكومة العمالية في ميدان التشريع الاجتماعي . وقد أصبحت النرويج في الواقع هادئة ، مثلها في ذلك مثل السويد والدانيمرك ، وفقدت نظريات الجناح اليساري كثيرا من نفوذها الذي كانت تتمتع به في عشرينيات القرن العشرين ، وذلك بالرغم من أن ترانميل قد ظل في نشاطه ، باعتباره صحفيا وداعية ، واستطاع أن يحتفظ بكثير من النفوذ ،

فنلندا

في ثلاثينيات القرن العشرين ، لم تشهد فنلندا مطلقا هدوء السدول الاسكندنافية الثلاث ، اذ بعد استقالة تانر وحكومة الاقلية الاشتراكية الديمقراطية في عام ١٩٢٧ ، نشطت حركة لابوان موجة بصفة خاصة ضد الملكية ، واتبعت وسائل العنف التي أعادت الى الأذهان في بعض الأحيان ، تلك الايام الرهيبة للحرب الأهلية. لقد ظل الحزب الشيوعي بعد الحرب الأهلية منظمة محرمة ، ولو ان أنصاره حاولوا أن يعملوا عن طريق الأحزاب القانونية على معارضة الاشتراكيين الديمقراطيين ، كما حاولوا التسلل كذلك الى نقابات العمال ، التي نجحوا الى حد كبير في وضعها تحت السيطرة الشيوعية. ونجحت حكومة تانر في اطلاق سراح الذين كانوا لا يزالون معتقلين بسبب جرائم ارتكبت أثناء الحرب الأهلية ، ولكنها لم توفق في اصدار تشريعات اجتماعية هامة . ولم تبد الوزارة المعادية للاشتراكية والتي حلت في محلها ، أى حماس في إخماد حركة لابوان او حتى في الحد من تصرفاتها ، فتدهورت الأحوال حتى عام ١٩٣٢ عندما وقعت محاولة انقلاب قام بها أنصار لابوان ، وتبع ذلك الحل القانوني للحركة . وفي خلال أعوام الكساد ، وقع صراع عنيف، وتسلطت حركة نقابات العمال القديمة التي وقعت تحت السيطرة الشيوعية وأسس اتحاد فيدرالي جديد لنقابات العمال في عام ١٩٣٠ ، الذي أخذ يبنى قوته تدريجيا في الأعوام التالية .

أما الاشتراكيون الديمقراطيون ، الذين كانوا قد فقدوا شيئا من قوتهم لخصاب الشيوعيين ، فقد كان حظهم حسنا في الانتخابات العامة لعام ١٩٣٣ حيث كسبوا ١٢ مقعدا ، فزاد تمثيلهم الكلي في البرلمان الى ٧٨ ، ثم زاد رقمهم كذلك في الانتخابات التالية عام ١٩٣٦ ، وبعد انتخابات الرئاسة لعام ١٩٣٧ ، دخلوا مع الزراعيين في وزارة ائتلافية برئاسة كوجاندر ، وظلت هذه الوزارة في الحكم عام ١٩٣٩ ، عندما اشتعلت الحرب الأوربية ، وأعلن الفنلنديون حيادهم ، بعد أن كانوا قد اشتركوا عام ١٩٣٢ في ميثاق عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتي لمدة اثني عشر عاما . ولكن الاتحاد السوفيتي طلب منهم بعض تنازلات في أراضيهم ، من أجل حماية ليننجراد ضد أى هجوم ألماني ، وعندما رفض الفنلنديون ذلك ، اجتاحت السوفيت فنلندا بقواتهم التي احسدت

بالفنلنديين قبل مرور وقت طويل ، ولكي يساعد الحلفاء الغربيون فنلندا ، حاولوا اقناع السويد بأن تسمح للقوات المتحالفة باختراق السويد إلى فنلندا ولكن السويديين صمموا على البقاء بعيدا عن الحرب ، ورفضوا اعطاء الاذن للحلفاء ، الذين لم يستطيعوا تقديم مساعدة فعالة .

وهكذا كان على الفنلنديين ان يقبلوا الهزيمة ، حيث انتهت الحرب مبكرة في عام ١٩٤٠ ، بأن سلم الفنلنديون الأجزاء التي طلبها الروس من كاريليا وفايبورج وهانجو . وفي أثناء الحرب ، اعترف الروس بحكومة شيوعية حاولوا اقامتها العوية في ايديهم ، تحت رئاسة الزعيم الشيوعي القديم أوتو كوزين . ولكنهم تخلوا عن هذه المحاولة عندما عاد السلام . ومهما يكن من شيء ، فان الفنلنديين وقد أحسوا بالمرارة نحو الروس ، وانقطعت صلتهم بالغرب ، قد وجدوا أنفسهم تحت ضغط الاتفاق مع ألمانيا النازية ، حيث سمحوا للألمان في عام ١٩٤١ باستخدام أراضيهم قاعدة للعدوان على الاتحاد السوفيتي . واستطاعت القوات الفنلندية أن تستعيد كل المناطق التي خسرتها عام ١٩٤٠ ، وتوغلت في عمق داخل الأراضي السوفيتية ، وحاول الألمان اقناع مارشال مانرهايم لمواصلة تقدمه نحو ليننجراد ، وكان قد استأنف زعامته الوطنية ، ولكنه رفض ذلك محتفظا بقواته قرب الحدود القوية ، التي كانت عليها بلاده قبل عام ١٩٣٩ . وعندما انتهت الحرب بهزيمة الألمان ، تقدمت القوات الروسية في الأراضي الفنلندية واحتلت فايبورج ، فاضطر الفنلنديون إلى طلب تجديد الهدنة التي وقعت في عام ١٩٤٤ . وبمقتضاها تنازلت فنلندا عن منطقة كاريليا وفايبورج وبروكالا بدلا من هانجو ، ووافقت على دفع تعويضات ثقيلة تصل إلى حوالي عشرين ألفا من الدخول القومي لمدة ٦ سنوات وبعد الحرب وقع الاشتراكيون ضحية اتصالات خطيرة ، وطرد زعيمهم فاينو تانر إلى حين ، بتهمة أنه مسئول عن الحرب ، وأنه انحاز إلى الألمان ضد الاتحاد السوفيتي . غير أنه احتفظ بمقامه في رئاسة الحركة التعاونية ، وبعد ذلك طلب الاشتراكيون الديمقراطيون عودته إلى مكانه ، وواصلوا موقفهم المناهض في قوة للشيوعيين وأنصارهم . وعلى أية حال ، فان تلك المنازعات تخرج عن نطاق هذا التاريخ ، الذي يعني بالوقوف عند اندلاع الحرب عام ١٩٣٩ فحسب .

ايسلندا

واخيرا ، في ايسلندا ، حيث شكل الحزب الاشتراكي الديمقراطي عام ١٩١٦ ، ومثل في الائتنج (البرلمان) منذ ١٩٢١ ، تزعم جان بالدفينسون هذا الحزب الى أن توفي في عام ١٩٢٨ ، وخلفه ستيفان جوهر ستيفنسون حتى عام ١٩٥٢ ، وكان الحزب حتى عام ١٩٤٠ ، تديره هيئة تنفيذية مشتركة مع نقابات العمال ، التي انفردت بعد ذلك برئاسة خاصة بها . وفي عام ١٩٣٠ انشق قسم منه ليشكل حزبا شيوعيا لم يحصل على تأييد كبير ، ولكن في عام ١٩٣٨ وقع انشقاق أكثر خطورة ، وفي أثناء ذلك قام جناح اليسار بما فيه من زعماء كثيرين لنقابات العمال ، بالانضمام الى الشيوعيين ليشكلوا مع الحزب الشعب الاشتراكي المتحد ، بوصفه ممثلا للجهة المتحدة المعادية للفاشية . . . وكان هذا الحزب هو المعارضة الوحيدة عندما ائتلف الاشتراكيون الديمقراطيون في عام ١٩٣٩ مع المحافظين والتقدميين عند اشتعال الحرب . وفي الانتخابات العامة لعام ١٩٤٤ حصل حزب الشعب الاشتراكي المتحد ، على أصوات أكثر من تلك التي حصل عليها الاشتراكيون الديمقراطيون ، وانتخب عشرة من أعضائه في الائتنج ، من بين مجموع النواب البالغ عددهم ٥٢ عضوا . ولكن في انتخابات ١٩٤٦ ، كان الحزبان الاشتراكيان متساويين تقريبا ، ففاز الاشتراكيون الديمقراطيون بتسعة أعضاء ، بينما فاز حزب الشعب الاشتراكي المتحد بعشرة أعضاء للمرة الثانية . وقبل حدوث الانشقاق في عام ١٩٢٤ ، كان الاشتراكيون الديمقراطيون قد حصلوا على ٢٠ في المائة من مجموع الأصوات ؛ بينما لم يحصلوا في عام ١٩٤٢ على أكثر من ١٤ في المائة ، ثم تحسن الوضع فحصلوا في عام ١٩٤٦ الى حوالي ١٨ في المائة ، ثم هبطوا مرة ثانية الى ما يقرب من ١٦ في المائة . وهكذا حصل الحزبان الاشتراكيان فيما بينهما على نحو ثلث الأصوات جميعا في أوائل الثلاثينيات ، وأقر كلاهما بأنهما ماركسيان ، ولكن الأول عبر عن ماركسيته في ديمقراطية اشتراكية ، بينما عبر الثاني عن ذلك بالانخراط فورا في صراع موحد ضد الفاشية تحت زعامة بروليتارية .

الفصل الثامن بلجيكا وهولندا وسويسرا

ان بلجيكا واحدة من دول أوروبا الغربية ، التي كان الاشتراكيون فيها خلال ثلاثينيات القرن العشرين ، يمثلون أكبر حزب في البرلمان دون أن يحصلوا على الأغلبية المطلقة فيه ، بحيث لم يكن في مقدورهم تشكيل الحكومة. إلا إذا تحالفوا مع المسيحيين الاشتراكيين أو مع الأحرار ، وكان هذان الحزبان يشكلان معارضة قوية حين يرتبطان في اتحاد ضدهم ، ومن الناحية العملية ، كان حزب العمال البلجيكي يتراوح بين وضعين ، أما المعارضة ، وأما الاشتراك في حكومات اتحاد قومي . وفي عشرينيات هذا القرن ، من ١٩٢٥ الى ١٩٢٩ ، كانوا يشكلون أكبر حزب في حكومة الاتحاد القومي مع المسيحيين الاشتراكيين ثم بعد ذلك مع الأحزاب الأخرى ، ولكنهم فقدوا مكانتهم في انتخابات ١٩٢٩ ورجعوا الى صفوف المعارضة . وقد أصابت الأزمة العالمية بلجيكا في ضراوة ، وادت الى قيام مزيد من حكومات الاتحاد القومي ، اشترك فيها فاندنر فيلسد ودومان وسباك وأرثر ووترز . وعلى وجه العموم ، تواكب على بلجيكا فيما بين عامي ١٩١٩ و ١٩٤٠ مالا يقل عن تسع عشرة وزارة ، منها تسع تمثل كل الأحزاب ، وثمان للكاثوليك والأحرار ، واثنان للكاثوليك والاشتراكيين . أما الأحرار ، الذين كانوا دائما أصعب هذه الأحزاب الثلاثة ، فقد كانوا متاهضين بشدة للاشتراكية ، بينما الكاثوليك بما فيهم الجناح اليساري ، كانوا يستندون الى حد كبير على تقابلات العمال المسيحية ، التي كانت متعاطفة مع جانب كبير من برنامج العمل ، الذي تقرر بصفة أولية في كونجرس عام ١٨٩٤ ، ثم عاد كونجرس عام ١٩٢٣ ليؤكد من جديد ..

وفي عام ١٩٢٨ ، عندما مات فاندنر فيلسد عن عمر مديد ، بعد أن تزعم حزب العمال لأمد طويل ، خلفه في رئاسة الحزب هنري دومان ، الذي كان قد وضع في ثلاثينيات القرن العشرين برنامجا المسمى « خطة العمل » والسدى تبناه كل من حزب العمال ومؤتمر تقابلات العمال . وفي هذه « الخطة » بدأ دومان ، في محاولة لمراجعة المذهب الماركسي البائس في الحزب ، عن طريق وضع خطة من أجل تقييم عاجل لاقتصاد تختلط فيه الاشتراكية بالراسمالية حيث تتناول الأولى أعمال الائتمان والبنوك والخدمات العامة والصناعات

الاحتكارية ، وتتناول الأخرى سائر الصناعات الأخرى التي تركت للملكية الخاصة ، مع وضعها تحت الإشراف العام بالتوجيه والتنسيق . وقد أكد دومان الحقيقة القاطنة ، بأنه لا يمكن في الظروف الحالية ، أن نتوقع من البروليتاريا ، كما تسمى ، شمولها لأغلبية السكان جميعهم . ولذلك اقترح طلب التأييد لا من البروليتاريا فحسب ، بل من القطاعات الأخرى التي يمكن أن تتجمع ضد الماليين والاحتكاريين ، الذين سيطروا على الأوضاع في ظل الظروف الراهنة . وأثارت خطة « العمل » التي كانت بالضرورة وثيقة ضد الأزمة والتي وضعت لتحقيق الخلاص من الكساد السائد ، اهتماما كبيرا خارج بلجيكا وفي داخلها ، وكان حزب العمال البلجيكي هو الذي وضعها وتبنها في عام ١٩٣٣ ، كما أنها كانت الموضوع الرئيسي في المؤتمر الدولي الذي عقد في يوتيتني بفرنسا في العام التالي « وترجمت الى الإنجليزية ، وقامت الجمعية الغاية بنشرها في عام ١٩٣٥ . وكانت هذه الوثيقة لا تزال هي البرنامج الحاضر لحزب العمال البلجيكي حتى عام ١٩٤٠ ، وأصبحت في الأعوام التي تطلعت هذه الفترة ، أساسا لمحاولة قام بها الحزب للتوافق مع الجناح اليساري للحزب الكاثوليكي الذي تزعمه فان زيلاند ، وذلك على الرغم من قيام اضطراب شامل سنة ١٩٣٦ بدعوة من الحزب ، وعلى الرغم من أن النقابات العمالية قد اضطرت الحكومة الى اصدار قانون ينص على تحديد ساعات العمل الأسبوعي بأربعين ساعة فحسب . ولكن عندما غزا الألمان بلجيكا في عام ١٩٤٠ ، اعتقد دومان أنهم قد كسبوا الحرب ، وبقي في بلجيكا بوصفه مستشارا للملك تحت حكم النازيين ، وهكذا فقد نفذوه مع الاشتراكيين البلجيكيين ، الذين هرب معظم زعمائهم الى إنجلترا في فترة الحرب ، ثم عادوا بعد ذلك في عام ١٩٤٥ ليستأنفوا تشكيل الحزب باعتباره الحزب الاشتراكي البلجيكي ، ثم تبنوا « تصريح المبادئ » الذي صدر عام ١٨٩٤ ، دون إجراء أى تغيير فيه . وهكذا عاد البلجيكيون الى سياستهم القديمة في الاستقلال التام عن الأحزاب الأخرى ، وأصبحوا مرة أخرى في وضع لا يهوى لهم الا أقل من الأغلبية الواضحة في الانتخابات ، مجددين صراعهم مع الحزب الكاثوليكي الاشتراكي من أجل السيطرة في الوقت الذي حافظ فيه الأحرار على وضعهم حزبا ثالثا يمسك بميزان القوى .

وفي خلال السنوات الأخيرة للثلاثينيات ، تدامى هذا التوزيع الثلاثي للأحزاب الى حد ما بظهور الملكيين تحت زعامة ديجريل، وقيام حركة القومية الفلمنكية . وقد اتخذت كل من هاتين المجموعتين الجديتين اتجاهها فاشيا ، وتعاونت مع الألمان خلال فترة الاحتلال من ١٩٤٠ الى ١٩٤٤ . وهكذا فقدنا كثيرين من أتباعهما ، ولم تعودا ذاتي أهمية في فترة ما بعد الحرب . أما الشيوعيون الذين كانوا غير مهمين نسبيا في ثلاثينيات القرن العشرين ، فقد استطاعوا إعادة ثلاثة وعشرين عضوا منهم الى البرلمان في الانتخابات العامة

لسنة ١٩٤٦ ، اى بكسبهم أربعة عشر مقعدا جديدا ، بينما حصل الكاثوليك على ٩٢ مقعدا ، وحصل الاشتراكيون على ٦٩ مقعدا ، وحصل الأحرار على ١٦ مقعدا ، بينما كان الوضع فى انتخابات ١٩١٩ هو ٧٣ مقعدا للكاثوليك ، و٧٠ مقعدا للاشتراكيين ، و٣٤ مقعدا للأحرار .

والواقع ان بلجيكا كانت فى ثلاثينيات القرن العشرين مختلفة عن سائر الدول الأخرى ، لاسيما دول اسكندنافيا ، فى تقديم الخدمات الاجتماعية وفى مستويات المعيشة . ولكن قامت فيها بعد الحرب تحسينات لها قيمتها ، فلم يكن للمرأة حق التصويت حتى انتخابات ١٩٤٩ ، ونسج عن ذلك ان هبط نصيب الاشتراكيين فى الانتخابات الى اقل من ٣٠ فى المائة من العدد الإجمالى . ثم استعادوا القدرة على الوصول الى ٣٥ فى المائة فى العام التالى . وفى عام ١٩٥٤ وصل نصيبهم الى نحو ٣٩ ، ثم هبط فى عام ١٩٥٨ الى ما يتجاوز قليلا ٣٧ فى المائة .

وسواء اتفقنا مع دومان فى « خطة العمل » او لم نتفق ، فلا ريب فى انها كانت مساهمة كبيرة لاعادة التفكير فى المذهب الاشتراكى فى ثلاثينيات القرن العشرين ، ولما كانت هذه الخطة قد وضعت تحت تأثير الكساد الكبير ، وبروح الديمقراطية البرلمانية ، فقد كانت محاولة ليجاد مخرج من الأزمة الاقتصادية واعادة المتعطلين الى اعمالهم ، من طريق مقاومة السياسات السلبية للانكماش وبإحداث فرقة بين طبقة المالىين والاحتكاريين ، وبين الكيان الرئيسى للطبقات المتوسطة التى تشمل صفار أصحاب العمل ، وذلك لتوحيد هؤلاء الأخيرين مع الاشتراكيين فى حملة واحدة ضد الرأسماليين الكبار . وعلى أساس هذا التحالف ، كان لابد ان توضع أعمال البنوك والقروض فى يد القطاع العام وتحت سيطرته الكاملة ، التى كان يجب ان تمتد كذلك الى الصناعات والخدمات الخاضعة لسيطرة الاحتكار الرأسمالى . اما الصناعات الأخرى فقد تركت للملكية الخاصة ، ليدريها أصحابها الذين يخضعون لهذا الإشراف والتنسيق وفقا للاتجاهات العامة ، بقدر ما يبدو من حاجة الصالح العام فى كل حالة على حدة .

أما دومان ، ذلك الرجل الحاد فى ذكائه ، مع خبرة واسعة اكتسبها فى الولايات المتحدة والمانيا ثم بلجيكا ، فلم يكن يعتقد ان الرأسمالية توشك ان تنهار ، ولا ان ثورة البروليتاريا قريبة المثال . كذلك لم يكن يعتقد حتى فى حالة قيام تصويت عام ، ان تصبح البروليتاريا قادرة على تشكيل اقلية لها فى الانتخابات ، لتنهض بتحقيق الاشتراكية عن طريق الوسائل السلمية فحسب . . . ولكنه من ناحية أخرى ، كان يؤمن ان الأزمة الاقتصادية العالية بمسكن جعلتها فى نجاح ، بممارسة الطرق السلمية من بلد الى آخر ، ولتحقيق هذا الهدف فانه يتحتم على الاشتراكيين ان يجدوا لهم حلفاء . وكان يرى انه يمكن

تحقيق هذا في بلجيكا ، باجذاب الجناح اليسارى للحزب الكاثوليكي ، الذى كان يضم كثيرين من اعضاء نقابات العمال الكاثوليك ، الى الدخول في تحالف مع الاشتراكيين . ولكنه شعر بأنه لا يمكن تحقيق ذلك الجناح الا بانفاق الاشتراكيين على ترك الصناعات والأعمال الصغيرة للقطاع الخاص ، مع خضوعها للإشراف الذى يحتاجه الوصول الى تخطيط متناسق فحسب ، والى المدى الذى تعتمد فيه كل المشروعات على نظام الائتمان اشتراكى بحث .. وقد كان التأكيد في « الخطة » واضحا على المهمة الأساسية للقروض في الاقتصاد الوطنى ، وعلى الحاجة الى التوسع في سياسة الاقتراض توسعا لاستطيع أن تنهض به الا الدولة وحدها . وحتى فيما يتصل بوضع الصناعات والخدمات تحت اشراف القطاع العام ، فإنه قد أكد الاهمية القصوى للحيلولة دون ممارسة الوسائل الميروقراطية للسيطرة . ولهذا اقترح أن توضع الخدمات العامة في أيدي هيئات مستقلة الى حد كبير « حيث تقوم بإدارتها نيابة عن المجتمع بأسره . كذلك كان تأكيد « الخطة » واضحا ، على الاهتمام بالإشراف أكثر من التملك ، حيث كانت ترى في اعتبارها ، أن تحقيق التوافق بين أكثر المشروعات من ناحية ، والاحتياجات العامة من ناحية أخرى ، يمكن ضمانه عن طريق الإشراف ، دون حاجة الى تملكها للقطاع العام ، والتعرض لأخطار البيروقراطية (١) .

غير أن دومان لم ينجح في هدفه الرئيسى ، وهو كسب التأييد الكبير للطبقة المتوسطة لحزب العمال البلجيكي ، كما أنه لم ينجح في أحداث انشقاق في الحزب الكاثوليكي أو في قطاع نقاباته العمالية لكسبها . والحقيقة أنه في

(١) البيروقراطية : اصطلاح مشتق من الكلمة الفرنسية « بىرو Bureau » التى تعنى الحكم ، والكلمة اليونانية « كرات Krateiv » التى تعنى الطبقة . وهو اصطلاح قسّد به واضعوه ، السخرية من طبقة المسؤولين الكبار ، حيث شاع استخدامه في فرنسا خلال القرن الثامن عشر ، للتندر به على هؤلاء الذين منحوا القاب « النبالة nobility » في المجتمع الأرستقراطى .

غير أن التعبير قد تطور مفهومه بعد ذلك في فترة حكم نابليون ، حيث أصبح علما على نظام بعينه ، هو نظام تقسيم الحكومة المركزية الى وحدات ، يطلق على كل وحدة منها اسم « بىرو Bureau » . وقد اثنى هذا التطور في مفهوم الكلمة ، بسماة معينة يتميز بها هذا النظام البيروقراطى ، وهى البطم ، والآلية ، والجمود ، وسبيق الافق ، والمعجز من الإبداع ، ثم الاستبداد بسواد المواطنين ، في حين اترك المشايبون للسلطة هذه البصاات ، وراوا في النظام البيروقراطى جهرا ضروريا لأحكام الضبط ، وضمان النزاهة ، وعدم الميل أو الهوى ، لم تحقيق النظام مع الاستقرار ، وتوفير الخدمة العامة مع الأيثار .

ويمكن القول بسفة عامة ، أنه كلما زادت اعباء العمل في أجهزة الدولة ، والاسمت اتلق الإدارة لقطاعات النشاط الاقتصادي « ترب على هذه ولك بالتبعية ، مزيد من العناصر التى تثرى بالسلوك البيروقراطى . ومن هنا نبئت مياوة « تروسكى » المشهورة التى وصف فيها النظام الستالينى ، بأنه يهدف الى خدق ديكتاتورية البيروقراطيين ، بدلا من أن يسمى الى تحقيق ديكتاتورية البروليتاريين .

« الترجم »

الفترة التي بقيت من ثلاثينيات القرن العشرين ، قد تضاءلت احتمالات ظهور اقلية اشتراكية مستقلة ، في مواجهة كل من الملكيين وحركة القومية الفلمنكية على الرغم من انهما كانا يهددان الكاثوليك بأكثر مما يهددان الاشتراكيين ..

وفي الوقت نفسه ، كان « لخطّة العمل » من الناحية الدولية ، نفوذ مادي في الدول الأخرى ، التي تأثرت على نحو مماثل بالكساد الاقتصادي ، والتي لم تجد أبدا ولو قليلا ، في الحصول على أغلبية اشتراكية في بلادها . وينطبق هذا الوضع بصفة خاصة على الأحزاب الاشتراكية في هولندا وسويسرا ، التي أعدت كل منها خططا أو برامج لمقاومة الأزمة ، متفقة الى حد كبير مع خطة دومان ، وذلك برغم انها كانت أقل وضوحا في قبولها للاقتصاديات المختلطة ، التي قبلت انها تقدم أكبر أمل للانعاش الاقتصادي . وقد وجدت أفكار دومان في فرنسا استحسانا بصفة خاصة من جانب الاشتراكيين الجدد ، الذين تجمعوا حول ديا وماركيت ورينوديل ، ثم خرجوا أخيرا على الحزب الاشتراكي كمجموعة منشقة تمثل الجناح اليميني ، ولكنهم فشلوا في أن يضموا اليهم أكثر من مجموعة صغيرة من المؤيدين ، الذين فضل أغلبهم الانضمام الى « جبهة متحدة » مع الشيوعيين ، ثم ساروا في الوقت المناسب وراء تجربة بلوم .

ولاجدال في أن دومان نفسه لم يكن نازيا أبدا ، ولكنه كما رأينا ، قد سمح لنفسه في عام ١٩٤٠ تحت وهم الاعتقاد بكسب النازيين للحرب ، أن يتورط الى حد كبير مع الذين احتلوا بلاده . وهكذا عزل نفسه عن رفاق حزبه القدامى ، وخسر كل نفوذه ، وأصبح غير قادر على أن يعود الى بلاده بعد تحررها . ولقد حاول في كتاباته الأخيرة بعد الحرب « أن يدفع من نفسه تهمة التعاون ، ويكتب في أسلوب شيق عن التحدي للحضارة ، الذي يتمثل في الانتاج الكبير ، وفي ضياع الشخصية الذي يفرضه هذا الانتاج . ولكن احدا لم يهتم بهذه الكتابات الأخيرة ، بسبب ما فيه الشخصي الذي تردى فيه خلال الحرب ، وظل يعيش منفيا في سويسرا حتى قضى نحبه في حادث سيارة عام ١٩٥٣ .

هولندا

وفي هولندا، لم يحدث شيء كثير للحزب الاشتراكي الديمقراطي في ثلاثينيات القرن العشرين ، والتي حصل فيها على أقل من ربع مجموع الأصوات في الانتخابات العامة . ففي انتخابات عام ١٩٣٧ ، حصل على ٢٣ مقعدا من بين مائة مقعد ، وقد أعيد تشكيله بعد الاحتلال الألماني بضم مجموعات أخرى إليه مثل حزب العمال الهولندي ، وذلك كمحاولة لتجميع كل اتجاهات الرأي العام حوله ، واستطاع أن يكسب ٢٩ في انتخابات مابعد الحرب ، وفي ثلاثينيات القرن العشرين ، أمكن للحزب أن يعدل من سياسته ، محاولا الحصول على تأييد العناصر غير البروليتارية ، والبحث عن مهرب من الأزمة الاقتصادية . ولكنه لم يستطع أن يحرز تقدما كبيرا ازاء معارضة الكاثوليك والبروتستانت له . وقد امتد الخلاف حول مشكلة الاعتراف الكنسي الى نقابات العمال وصفوف الحزب ، وقامت حركات كاثوليكية وبروتستانتية منفصلة لنقابات العمال . كذلك بذلت محاولة للتوحيد بينهما بعد التحرر في عام ١٩٤٥ - ١٩٤٥ ولكنها فشلت ، برغم الوصول الى استعداد لتعاونهما مع نقابات العمال الاشتراكية والمستقلة . واستمر الوضع كذلك حتى عام ١٩٥٤ ، حين وضع الكاثوليك نهاية لهذا الخلاف .

وكما رأينا في المجلد الرابع من حلقات هذه الدراسة (١) ، كانت الاشتراكية الهولندية دائما حركة في غاية الاعتدال ، وكانت هناك انشقاقات عديدة على الحزب الرئيسي نحو اليسار ، بما في ذلك الانشقاق الذي قاده ايدوفيمن عام ١٩٣٢ ، والذي اضطر تبعا لذلك الى التخلي عنه ، حتى يحافظ على وضعه في حركة نقابات العمال ، بوصفه رئيسا لاتحاد عمال النقل الدولي . ولكن هذه الحركات الانفصالية اليسارية ، لم يكن لها الا تأثير قليل على الجانب الرئيسي للحزب ، الذي استمر في طريقه دون مطمح ، ودون أى حدث على وجه العموم ، بعد موت ترويلسترا عام ١٩٣٠ . وقد اهتم الحزب بالموضوعات العاجلة للاصلاح الاجتماعى أكثر من اهتمامه بالموضوعات الخاصة بالمبدأ الاشتراكي ، كما لم يستطع بالنسبة لأقليته أن يمارس نفوذا كبيرا حتى في ميدانه الخاص .

ولاشك أن نقابات العمال الاشتراكيين في ثلاثينيات القرن العشرين ، كانت هي أكبر القطاعات الأربعة التي انقسم اليها اتحاد النقابات الهولندي ، ولكنها لم تكن تمثل أغلبية واضحة للعمال المنظمين .

والحق ، أن نقابات العمال الاشتراكيين هذه ، وكذلك الحزب الاشتراكي الديمقراطي المشار إليه ، لم يكونا في وضع يأذن لهما بأن يتحدثا في جدارة بلسان طبقة عمالية متحدة .

(١) المجلد الرابع صفحة ٥١٢ .

سويسرا

لقد رأينا في المجلد الرابع من حلقات هذه الدراسة (١) ، كيف غير الاشتراكيون السويسريون خطهم ، وعادوا الى ولائهم للاشتراكية الديمقراطية وذلك بعد أن كانوا قد قرروا الانضمام الى الكومينترن ، مع الموافقة على تعديل برنامجهم بالإشارة الى النظام السوفيتي وديكتاتورية البروليتاريا ، وذلك بعد فترة توقف فيها الجناح اليساري المنشق عن الانضمام الى الحزب الشيوعي السويسري ، الذي لم يحظ مطلقا الا بولاء جانب ضئيل من الطبقة العاملة السويسرية . وفي ثلاثينيات القرن العشرين ، حصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي على أقل من ٣٠ في المائة من مجموع الأصوات في الانتخابات العامة المتتالية . ولما كان كثير من الناس قد تأثروا بظهور النازية في ألمانيا ، فقد أعاد الحزب النظر في برنامجهم عام ١٩٣٥ ، وأعلن تأييده للدفاع القومي ، والأرصدة المطلوبة لهذا الغرض ، ومحا من برنامجهم البنود التي تتناول النظام السوفيتي والديكتاتورية ، كذلك حدد الحزب من أطماعه العاجلة في إنشاء اقتصاد مخطط . وتأميم الصناعات التي يشرف عليها الاحتكاريون الرأسماليون ، بينما أعلن عن برنامج تقدمي للتأمين الاجتماعي . وفي عام ١٩٤٣ ، أعاد النظر مرة أخرى في برنامجهم ، وبعث بأول وزير اشتراكي لينضم الى الحكومة الوطنية التي ظل مشتركاً فيها حتى عام ١٩٥٣ ، عندما انسحب منها احتجاجاً على الاتجاهات الرجعية للحكومة . وفي عام ١٩٥٥ حصل على ٢٨ في المئة من مجموع الأصوات وطلب أن يخصص له مقعدان في الحكومة الوطنية . وعندما رفضت الأحزاب البورجوازية هذا الطلب . قرر أن يظل في المعارضة .

وفي خلال الكساد الذي عم ثلاثينيات القرن العشرين ، كان الاشتراكيون السويسريون من بين الأحزاب التي وضعت برامج خاصة لمواجهة الأزمة ، وتدعو هذه البرامج الى بذل الجهد القومي ، لتحطيم البطالة ، وإعداد اقتصاد مخطط . ويرغم أن خط الحزب الاشتراكي السويسري كان معادياً للفاشية ، الا أنه رفض كل المحاولات لتكوين جبهة عامة مع الشيوعيين ضد الفاشية ، وفضل التحالف مع المجموعات اليمينية المادية للفاشية بمثل مجموعة «صغار الفلاحين» ومنظمات العمال المهرة « ذوى الياقات البيضاء » . وعندما أصبح عضواً في اتحاد فيينا ، ارتبط بالدولية العمالية الاشتراكية في عام ١٩٣٢ .

(١) المجلد الرابع صفحة ٥٠٩ .

نظرة عامة

لقد كان لكل من هذه الأحزاب الاشتراكية الثلاثة تاريخ مختلف ، ولكنها كلها أدت بنتيجة متماثلة الى حد كبير « تلك هي أن الأحزاب الثلاثة ، قد اختلفت مع اجنحتها اليسارية ، التي انضم أكثرها بعد ذلك الى الحزب الشيوعي ، ثم انشق أغلبها عنه فيما بعد . ووضعت الأحزاب الثلاثة خططا طارئة في أيام الأزمة الاقتصادية الدولية ، وهكذا قامت بمحاولة للتودد الى المجموعات الاشتراكية الأخرى ، بالإضافة الى البروليتاريا .

وفي سويسرا عرضت الخطة الاشتراكية للاستفتاء ، ولكنها لم تحظ الا بثلاث وأربعين في المائة من الأصوات . ولم تنجح أية محاولة في تحقيق الأغلبية التي كانت تأمل فيها الأحزاب الاشتراكية ، أو في شجب الاستجابة لمناسيتهم البورجوازيين . وقد خرجت الأحزاب الثلاثة من تجارب الحرب العالمية الثانية على شيء من القوة مؤقتا ، وهي التجارب المريعة التي وقع فيها بلدان من البلدان الثلاثة تحت الاحتلال النازي . ولكن كان هناك اتجاه للتراجع الى وضع لا يحصلون فيه على أغلبية مطلقة ، حتى لو ظلوا هم الأحزاب القوية الوحيدة في بلادهم ، أو كان في مقدورهم الانفراد بتشكيل حكومات مستقلة ، دون اعتماد على الأحزاب الأخرى . وفي ظل هذا الوضع ، لم يكن هناك شك في قدرتهم على أن يحرزوا تقدما ملموسا في ميدان التشريع الاجتماعي ، وفي الاعتراف بالتزايد بحقوق المساواة الجماعية ، ولكن لم يكن في مقدورهم أن يحاولوا إعادة بناء النظام الاشتراكي الاقتصادي ، على المدى البعيد .

وحتى في مسألة « دولة الرخاء » كانوا متخفين الى حد كبير ، عما حققه الاشتراكيون الاسكندنافيون ، الذين انجزوا ما أنجزوه ، في ضوء نصيبهم من الأصوات التي اجتذبوها الى تأييدهم . ويرجع هذا في حالتين اثنتين بصفة أساسية ، الى القوة المدعومة للأحزاب الكنسية ، وخاصة الكاثوليك . أما في الحالة الثالثة ، وهي سويسرا ، فيرجع ذلك الى التضامن الكبير المطبقات المتوسطة ، كما يرجع الى قوة الكاثوليك الذين انتخبوا ثلاثة وأربعين عضوا في البرلمان الفيدرالي عام ١٩٤٣ ، في مقابل ٤٧ للديمقراطيين المتطرفين ، و١٥ للاشتراكيين الديمقراطيين ، الذين أصبحوا بذلك أقوى الأحزاب للمرة الثانية وان كانوا لا يزالون بعيدين عن الحصول على الأغلبية .

الفصل التاسع أوروبا الشرقية

كانت ثلاثينيات القرن العشرين في أوروبا الشرقية ، هي فترة السكفاح السرى والقمع المتزايد بصفة رئيسية . فقد أقام البلد فيها تلو الآخر أنظمة ديكتاتورية تحت الاشراف الرجعى . أما مابقى من الحركة الاشتراكية ، فقد أصبح في الغالب الامم حركة سرية ، وكانت هذه الظروف بصفة اساسية في صالح الجناح اليسارى والشيوعيين بخاصة ، الذين كانوا افضل بكثير في النشاط السرى من الاشتراكيين الديمقراطيين ، حيث استنم اغلب هؤلاء للاضطهاد الهين المحدود الذى فرضته النظم الرجعية ، او نقلوا قياداتهم الى الخارج ، فلم يمد لهم اتباع كثيرون في داخل بلادهم . وتشيكوسلوفاكيا هي الدولة الوحيدة من دول أوروبا الشرقية ، التى أمكنها النجاة من ديكتاتورية الجناح اليمىنى حتى عام ١٩٣٨ ، لكى يجتاحها النازيون بعد ذلك ، فيدمروا منظماتها الديمقراطية . أما في البلاد الأخرى ، فقد قامت فيها ظروف لديكتاتورية الشاملة على نحو أو آخر ، فى تواريخ مختلفة ، لم تكن فيها ديكتاتورية من قبل . وكانت لبعض هذه الديكتاتوريات صيغة فاشية متزايدة وخاصة تحت النفوذ الألماني ، حيث تركز على حركات جماهيرية رجعية قومية مناهضة للسامية . أما فى حالات أخرى ، فلم تكن هذه الديكتاتوريات فاشية حقا ، ولكنها اعتمدت على التحالف بين الارستقراطية القديمة والطبقة الرأسمالية الناشئة ، مثلما حدث في المجر وبولندا الى حد كبير .

وكانت دول أوروبا الشرقية لاتزال في ثلاثينيات القرن العشرين دولا زراعية في الغالب ، ولكن يمكن تقسيمها الى دول كانت ملكية الأرض موزعة فيها على نطاق واسع بين صغار المزارعين ، ودول كانت الضياع فيها لا تزال بأيدي كبار الملاك دون تقسيم . أما في دول البلقان فقد كانت ملكيات صغار المزارعين هي الصيغة السائدة ، كما هو الحال في بلغاريا والصرب ، او هي قد تفرقت بعد عام ١٩١٨ كما هو الحال في رومانيا . ومن ناحية أخرى كانت الضياع الكبيرة في المجر وبولندا هي السائدة ، حيث توقف توزيع الأراضي الأرضى كية مثلما حدث في المجر ، أو كان يسير في بطء شديد مثلما حدث في بولندا . أما في بلغاريا فقد كان مصير مجموعة اصحاب المصالح الزراعية التى

فظمها ستامبوليسكى على أساس جماهيرى ، الإندحار فى عمليات الصراع التى نشبت عام ١٩٢٣ ، ولم تستطع أن ترفع رأسها بطريقة فعالة مرة أخرى ، برغم أنها بقيت قائمة بوصفها حركة جماهيرية سرية .

لقد أصاب الكساد العالمى اقتصاديات أوروبا الشرقية أصابة بالغة ، ظهرت آثارها بخاصة فى الأسعار الزراعية . كذلك أصاب الكساد الصناعات الباهظة التكاليف التى كانت فى طور الإنشاء . ولم تصنع الحكومات الرجعية شيئا شيئا كثيرا لمساعدة الفلاحين المدقعين فى محتهم ، بل إن الحركات التعاونية التى ساعدتها الحكومات هونا ما ، لم تكن مفيد فى الغالب إلا الفلاحين الأثرياء . وعلى وجه العموم ، لم تتقدم القوة الانتاجية الزراعية ، إزاء العجز المطلق لمعظم الفلاحين فى ممارسة الطرق الحديثة ، بل إن هذه القوة قد تهاوت إلى حد ما ، عندما تفتت الضياع الكبيرة . وقد عانت دول البلقان بالذات ، من زيادة السكان فى الريف بالنسبة لمستوى الكفاية الانتاجية لديهم ، على الرغم من أن عدد سكانها قليل بالمقياس إلى عدد سكان دول أوروبا الغربية ، فلم يكن إنتاج القمح لهكتار الأرض المزروعة ، يزيد على ثلث إنتاج الأرض فى الدانمرك . كما كان هناك عدد كبير من الأشخاص يعيشون على فلاحاة الأرض ، ويزيد عددهم على عدد الذين يمكنهم العمل فيها بانتظام . وبرغم أن الصناعة كانت تتقدم فى اطراد حتى ظهور الكساد ، فإنها لم تقدم فرصا للعمل تكفى للتأثير على زيادة السكان فى المناطق الزراعية .

وفضلا عن ذلك ، فإن صفار الفلاحين والمعلمين من العمال الزراعيين ، قد ظل أكثرهم فى غير تنظيم . أما النقابات العمالية والأحزاب الاشتراكية التى كانت تعاني من تعذر قيامها إلا على نحو سرى ، فقد حيل بينها وبين تنظيم صفوفها فى القرى ، وظلت محصورة فى المدن فحسب ، دون أن يكون لها فى أغلب الحالات أى سلطان إلا على العمال الحرفيين الحضريين وحدهم . وأما أحزاب الفلاحين التى كانت فى مشربنيات القرن العشرين ذات اتجاهات بيروقراطية واضحة ، فقد كانت مكتظة بالرعايا حينما ، ثم تحولت إلى رجعية متزايدة لتسلل الطبقات الأخرى إلى قيادتها . إذ كان المثقفون وليس المزارعون الفعليون ، هم الذين تزعموا أغلب أحزاب الفلاحين . ولما كانت سائر الدول المختلفة قد وقعت تحت شكل أو آخر من أشكال الحكم الديكتاتورى ، فإن حقيقتها كحركات للمزارعين قد تفتت أكثر فأكثر . وفى ثلاثينيات القرن العشرين ، كان أكثر من ثلثى المزارعين فى شرق أوروبا بصفة عامة ، من أصحاب الملكيات الصغيرة الذين لا تكفى أراضيهم لسد احتياجات أسرهم ، فكان على بعض أفراد هذه الأسر أن يسعى للعمل لدى أصحاب الملكيات الكبيرة أو فى المدن . وقد كان يمكن علاج هذا الوضع ، باتخاذ إجراءات طويلة المدى من التعليم الفنى ، والتسليف الزراعى للفلاحين المعدمين ، وإنشاء الطرق والسكك

المعدية ، ثم التصنيع المخطط . ولكن الحكومات لم تكن تميل مطلقا لاتخاذ مثل هذه الاجراءات ، كما ان التصنيع لم تكن الظروف مواتية له في ثلاثينيات القرن العشرين على أى نحو ، بسبب اختفاء الاستثمار الأجنبي ، وتردد اصحاب رؤوس الأموال الوطنيين في تحمل مخاطر الاستثمار في الأسواق المحلية الضئيلة التى تعتمد على السكان الفقراء المدمين . وبدلا من ان تحاول الحكومات دفع التقدم الصناعى أو الزراعى ، راحت تعتمد الى اتخاذ الاجراءات للمزيد من قمعها ناظرة الى كل مطلب للإصلاح الصناعى أو الزراعى على أنه نزوع الى البلشفية بل مضت في اضطهاد تلك الجمعيات التعاونية التى حاولت أن تسد احتياجات الطبقات المعوزة .

وفي تشيكوسلوفاكيا ، التى كانت أكثر دول شرق أوروبا تصنيعا ، والتى كان أكثر من نصف سكانها يعتمدون مباشرة على الأرض في كسب قوتهم ، كانت الحكومة البرلمانية قد حافظت على كيانها ، الى أن حطم الألمان دولة تشيكوسلوفاكيا فيما بين عامى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ، ولكن الطبقة المعالية ظلت في خلال الثلاثينيات منقسمة الى فئات شيوعية وأخرى اشتراكية ديمقراطية ، بحيث لم تكن قوية بدرجة تستطيع فيها أن تتولى الحكم بعد انشقاق عام ١٩٢٠ .

وهكذابقى حزب المزارعين ، سواء وحده أو متآلفا ، على رأس الحكومة طوال هذه الفترة . وقد تلقى الاشتراكيون الديمقراطيون هزيمة مرة من الشيوعيين فور الانشقاق ، ولكنهم بعد ذلك ظفروا بشئ من القوة النسبية ، ولو أنها لم تكن كافية على الإطلاق لاستعادة تفوقهم السابق . وكان حزب المزارعين التشيكي في البداية حزب المزارعين القادرين نسبيا بصفة أساسية ، ولكنه تحول في ثلاثينيات القرن العشرين ، فأصبح حزب الطبقات الرأسمالية الى حد كبير ، وحل في محله حزب كرامر الوطنى الديمقراطى ، الذى كان محافظا على غير أساس في الشؤون الاجتماعية ، وفي الوقت نفسه تنسوب الاشتراكيون التشيكيون دخول وزارات حزب المزارعين أولا ثم معارضتها ، ولكنهم لم يكونوا في وضع يسمح لهم بأن يؤثروا على السياسة الوطنية الى أى حد كبير ، بازاء انقسام قوى الطبقة العاملة الى أحزاب متصارعة . وفي الجزء السلوفاكى من دولة تشيكوسلوفاكيا ، كان الفلاحون أكثر فقرا وأكثر تأخرا من أقرانهم في بوهيميا أو مورافيا ، وكانوا يخضعون لنفوذ الكنيسة الكاثوليكية وقد كانوا يؤيدون بصفة أساسية حزب الشعب السلوفاكى ، الذى تزعمه قس اسمه الأب هليнка ، وهو حزب كان يعيل في قوة نحو الفاشية . وفي الوقت نفسه ، وبعد فترة من الصراع الداخلى الحاد ، والانشقاقات المتكررة مع الكومينترن خلال العشرينيات ، انطوى الشيوعيون التشيكيون تحت لواء الكومينترن ، ولكنهم لم يصبحوا مطلقا أقوىاء الى الحد الذى يمكنهم من تحدى

قيادة حزب المزارعين للبلاد . وقد تمت تصفيتهم بطبيعة الحال في تلك الفترة عندما سيطر النازيون على البلاد في عام ١٩٣٨ ، ولكن زعماءهم التجأوا الى روسيا ، حيث عادوا مع القوات الروسية في نهاية الحرب العالمية الثانية . وقد صحبهم في منفاهم كثير من زعماء الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، كان من بينهم زدانك فيرلينجر ، الذي أصبح بعد ذلك رئيس الوزارة في حكومة إيتلافية تحت سيطرة الروس ، وظل على رأس الأحداث الى يوم حدوث الانقلاب الشيوعي في عام ١٩٤٨ .

وفي الوقت نفسه ، كان ييلسودسكي قد قبض على ناصية الأمور في بولندا ، قبل الانقلاب الرئاسي عام ١٩٢٦ بوقت طويل . ولم يكن الاشتراكيون قد اتخذوا ازاءه اتجاها معينا منذ البداية ، ثم اتخذوا بعد ذلك على معارضته . وفي عام ١٩٢٨ فازوا بخمسة وستين مقعدا في البرلمان ليفقدوا اكثرها في انتخابات عام ١٩٣٠ ، عندما تدهو العدد الى ثلاثة وعشرين مقعدا ، في مواجهة الظروف الارهابية التي اجريت الانتخابات في ظلها . وفي عام ١٩٣٣ وفي ظل الارهاب كذلك ، نجحوا في انتخاب ٤١ عضوا ، ولكن اغلب زعمائهم قد قبض عليهم ثم سجنوا لاتهامهم بالتهديد بقلب الحكومة بالقوة . وفي الوقت نفسه ، كان الشيوعيون يعتبرون خارجيين على القانون ، ولكنهم نجحوا في انتخاب عدد قليل منهم ، بوصفهم ممثلين لجبهتهم المسموح بها قانونا المسماة حزب العمال والفلاحين . وبعد سنتين ، حل البرلمان عام ١٩٣٥ ، واجريت الانتخابات بمقتضى قانون جديد عزل كل احزاب المعارضة . وعندئذ واصل الاشتراكيون معارضتهم خارج البرلمان ، حيث لم يستطيعوا تحقيق شيء يذكر ، الى ان احتل الالمان والروس البلاد في عام ١٩٣٩ . وبعد ذلك قاموا بجانب من النشاط في حركة المقاومة خلال الحرب ، وبخاصة في وارسو ، حيث اعدم الالوف الكثيرون من الاشتراكيين الجهاديين على ايدي النازي . وفي ذلك الحين اعدم الروس عام ١٩٤٢ اثنين من زعماء الاشتراكيين ، هنري اهرليش وفيكتور آلتر ، اللذين لعبا ادوارا فعالة في حركة المقاومة ، كما اعدم الروس الى تصفية قيادة الشيوعيين البولنديين ، الذين كانوا قد التجأوا الى الاتحاد السوفيتي ، ثم اعادوا تشكيل الحزب الشيوعي البولندي تحت قيادة زعماء جدد ، كانوا على استعداد اكثر لاطاعة اوامرهم ، وكان في مقدورهم ازجاء السلطة لهذا الحزب الجديد ، عندما اندحر النازيون .

وفي ذلك الحين ، كان الحزب الاشتراكي في المجر قد ظل على ضعفه وعدم فاعليته بعد هزيمة عام ١٩١٩ . ولم تكن ديكتاتورية هوردي التي اقيمت في ذلك الوقت ، قاشية ابدا على وجه اليقين ، اذ هي لم تركز على تأييد أى حركة جماهيرية بدفعها ملهف فاشي، ولكنها كانت بالاحرى ديكتاتورية الطبقة القديمة الحاكمة ، تتلقى وحيها في قوة من الافكار القومية والمناهضة

للديمقراطية . وهكذا سمحت بوجود حزب اشتراكي ديمقراطي معتدل ،
تحتله بشق النفس ، وبشرط ألا يحاول القيام بدعايته في المناطق الريفية .
كذلك لم تضغط تملدا على النقابات الخاصة بالعمال المقيمين في المدن . ومع
ذلك فلم تكن للحركة الاشتراكية فاعلية على الاطلاق . ففي عام ١٩٣٩ ، لم
تستطع النظر الا بخمسة مقاعد من بين ٣٢٣ مقعدا في المجلس النيابي
للبرلمان المجري .

اما الشيوعيون الذين كانوا يعتبرون خارجين على القانون ، فقد زاولوا
اثارتهم برغم الاضطهاد ، ولكن كثيرين من زعمائهم قاسوا السجن الطويل .
ومن بين هؤلاء ماتياس راكوزي الذي كان قد اشترك في حكومة بيسلاكون
الشيوعية ، التي لم تعيش طويلا عام ١٩١٩ . وعندعودته من روسيا الى المجر
عام ١٩٢٤ ، ألقي القبض عليه وظل في السجن طوال الست عشرة سنة التالية .
الى ان اطلق سراحه على سبيل التبادل في عام ١٩٤٠ ، ليصبح بعد ذلك واحدا
من زعماء الحزب المجري الجديد ، الذي اقامته القوات الروسية بعد الحرب
العالية الثانية .

وقد ظهرت الديكتاتوريات بدول البلقان في تواريخ مختلفة . ففيرومانيا
حيث ألقي الحزب الشيوعي منذ ١٩٢٤ ، مارس الاشتراكيون الديمقراطيون
وجودهم المحتمل بالكاد ، واستمروا كذلك حتى بعد قيام ديكتاتورية الملك
كارول عام ١٩٣٨ . ثم انتهوا بعد ذلك الى التصفية على أيدي النازيين ، الذين
أجبروا الملك كارول على التنازل في عام ١٩٤٠ ، وعهدوا للحرس الحديدي
الفافي بالسلطة ، حيث انتقلت الى الجنرال انطونيسكو ، الذي حل بدلا منهم
في السنة التالية ، بعد أن أثبت رجال الحرس الحديدي عدم كفايتهم ، بقدر
ما اظهروا من ضراوة . وعلى الرغم من أن ديكتاتورية كارول ، كانت لها سمات
الحركة الفاشية على طول مداها ، إلا أنه كان يعوزها تعلق الجماهير بها . وقد
كشفت عن قرط صلابتها ، بالفاء الحرس الحديدي ، الذين اعتقل كارول
زعماءهم في عام ١٩٣٨ ، وقضى باعدامهم « عنديا كانوا يحاولون الهرب » ، في
نهاية تلك السنة .

أما في يوغوسلافيا ، حيث كان الاشتراكيون الديمقراطيون مطاردين منذ
باكورة عام ١٩٢١ ، وحيث تعرضوا بعد ذلك للاعدام في ثبات مع الشيوعيين ،
غدت الاشتراكية الديمقراطية عاجزة عن أن تكون قوة ذات تأثير ، قبل ثلاثينيات
القرن العشرين بعيد ، وراح الجانب الرئيسي من قوى العمال يتبع نوعا ما :
القيادة السرية للحزب الشيوعي ، الذي مر بمراحل تغيير في قيادته وتوجيهه
قبل أن يعاد تنظيمه في عام ١٩٣٧ تحت زعامة جوزيف بروز تيتو ، الذي
ساعده على استعادة كثير من شعبيته خلال السنتين التاليتين ، ثم أصبح على
رأس المقاومة اليوغوسلافية وصدارتها في مواجهة الألمان خلال الحرب .

وفي الوقت الذي اتى فيه الحزب الشيوعي عام ١٩٢١، كان أبرز زعمائه يومئذ ، هو سيمون ماركوفيتش ، الذي كان من اكبر الناقدين لدعوة القومية، والذي عارض مطالب القومية الذاتية للجماعات المختلفة في يوغوسلافيا ، باعتبارها مطالب بورجوازية لايعنى بها الشيوعيون ، الامر الذي اخذه على عاقفه بتوجيه من الكومينترن عام ١٩٢٢ ، وقد وقع صراع طائفي حاد بعد ذلك لبضع سنوات داخل الحزب الشيوعي اليوغوسلافي ، الذي تقسّل مراكزه وقيادته الى خارج البلاد ، حيث عقد عدة مؤتمرات متعاقبة . وفي عام ١٩٢٦ شس ستالين عن طريق الكومينترن هجوما عنيفاعلى الشيوعيين اليوغوسلافيين لوقوفهم من قضية القومية . ومنذ ذلك الحين غير الحزب من لهجته ، وأصدر تصريحاً بتأييد حق تقرير المصير القومي ، ولكن الصراع الطائفي استمر قائماً . ومنذ عام ١٩٢٦ حتى عام ١٩٢٨ ، قامت اضرابات عديدة للاحتجاج على الأحوال التي كانت تزداد سوءا بين العمال اليوغوسلافيين . ولكن هذه الاضرابات لم تصلح من الأمور ، حيث جرت مقاومتها في عنف ، وفقد الزعماء في المنفى ، روابط الاتصال بالعمال داخل البلاد . وفي عام ١٩٢٨ وجه الكومينترن خطاباً مفتوحاً الى جميع اعضاء الحزب اليوغوسلافي ، بشأن اتجاهاته الانقسامية . وطرّد الحزب خلال انعقاد مؤتمره بدمسك في ذلك العام ، كلا من زعماء «الجناحين اليميني واليساري ، واختار زعيماً جديداً هو جوريك جاكوفيتش الذي قتلته البوليس في العام التالي . ومن عام ١٩٢٩ الى عام ١٩٣١ حيث قامت الديكتاتورية الملكية ، كان هناك ارهاق بوليسي قتل فيه كثيرون من الشيوعيين ، وهرب الزعماء الباقون مرة أخرى الى خارج البلاد ، وعلى رأسهم راتكو ماريتينو فيتش ، ومن هناك أشعلوا الثورات المسلحة داخل يوغوسلافيا ، فأخذت باراقة الدماء ، ونتج عنها التفكك الكامل للحزب على وجه التقريب في ذلك الوقت . ثم عاد الحزب لينتعث من جديد في عام ١٩٣٢ عندما نصب الكومينترن له قيادة جديدة مؤقتة برئاسة ميلان جوركيتش ، بعد أن طرد منها ماريتينوفيتش وجماعته .

وفي العام التالي ، أُميد تشكيل الخلايا الشيوعية والمنظمات الاقليمية في داخل البلاد . وبلغ الحزب الشيوعي من القوة في عام ١٩٣٤ ، ما هباً له أن يعقد مؤتمراً كاملاً في داخل يوغوسلافيا ، صدق على اختيار جوركيتش لرعايته ولكن جوركيتش اتهم في عام ١٩٣٦ بالدخول في علاقات وثيقة العسري بالبورجوازية اليسارية ، فاختلف مع أغلبية اللجنة المركزية للحزب .. وفي العام نفسه ، نقلت القيادة التنظيمية الى الحزب داخل يوغوسلافيا ، بينما كانت الزعامة السياسية لازال في يد جوركيتش بالخارج ، وفي عام ١٩٣٧ عزل جوركيتش من منصبه كزعيم ، وأعيد اسناد السيطرة الكاملة للحزب على الاراضى اليوغوسلافية ، حيث برز تيتو كزعيم رئيسي . وبعد ذلك أجريت تصفية عاجلة لمن كانوا يسمون العناصر الانقسامية ، ومن بينهم أولئك الذين

نددوا بهم بوصفهم تروتسكيين أو فوضويين . وصرعان ما أقام تيتو سلطانه على الحزب الجديد الودوى ، متبعا خط الكومنترن ، فى السعى لتجميع القوى فى جبهة شعبية مناهضة للفاشية تحت زعامة الحزب الشيوعى ، الذى كسب مزيدا من القوة ، بمقدار مازاد الضغط الألمانى على يوغوسلافيا . وقد أرسل الشيوعيون اليوغوسلافيون بكتيبة قتال فى الحرب الأهلية الأسبانية ، وأعلنوا عن استعدادهم عام ١٩٣٨ ، لإرسال متطوعين للحرب باسم التشيكيين إبان أزمة ميونيخ ، ولا جدال فى أن الشيوعيين اليوغوسلافيين قد نجحوا خلال هذه الأعوام ، فى أن يجعلوا من سطوتهم القوة المعارضة الرئيسية فى البلاد . . وفى انتخابات عام ١٩٣٨ ، تحالف حزب الشعب العامل فى كرواتيا ، الذى أسس عام ١٩٣٧ ، مع الائتلاف الكرواتى الديمقراطى ضد الحكومة ، رغم استنكار أغلب الشيوعيين اليوغوسلافيين لهذه السياسة ، إذ كانوا يفضلون أن يرشح الحزب مرشحيه باسمه هو . وعلى وجه العموم فقد كان الشيوعيون فى كرواتيا أضعف منهم فى أى جزء آخر من البلاد باستثناء مقدونيا ، حيث طرد الزعيم المحلى سارلو فى عام ١٩٤١ ، عندما رفض الانضمام الى أتباع تيتو ، فى المقاومة المسلحة للفرقة الفاشيين وأعوانهم فى الداخل .

والحقيقة أن تولى تيتو الزعامة فى عام ١٩٣٧ ، كان مظهرا جليدا به الشيوعيون فى داخل يوغوسلافيا ، تأكيد حقهم فى تصميم سياستهم ، بعد أن فشل زعمائهم السابقون فى فرض زعامتهم من قيادات المنفى . وقد وقع حزب الزراعيين بكرواتيا ، فى أيدي رجال الأعمال الكرواتيين والثقيفين من الطبقة المتوسطة ، بعد مصرع ستيفان راديتش فى عام ١٩٢٨ ، وهو الحزب الذى كان راديكاليا فى جوهر سياسته ، وعلى استعداد للتحالف مع العمال المشتغلين فى المدائن والأمصار ، أما زعيمه الجديد ماجيك ، فكان معاميا . ثم أن الحزب قد ظهر فيه جناح يعينى يؤيد الفاشية ويعارض الراديكاليين اليساريين فيه ، بينما حاول الوسط أن يحتفظ بتوازنه بين الجناحين ، بوصفه الداعية الأكبر للقومية الكرواتية ضد المركزية الصربية للملكية اليوغوسلافية . ومن ناحية أخرى مارس الجناح اليسارى تحت زعامة البروفسور دراغولياب يوفانوفيتش سياسة راديكالية فى الإصلاح الاجتماعى ، وسمى الى التحالف مع المزارعين الصربيين دون جدوى على الإطلاق .

وفى بلغاريا ، انضم الجناح المعتدل للمزارعين بزعامة جيبيديف ، الى الائتلاف الحر بزعامة مالىنوف فى عام ١٩٣١ . ولكن قيام الديكتاتورية عام ١٩٣٤ ، قد ألغى الأحزاب ونقلها الى نشاط سرى . ومع ذلك فقد استطاع الشيوعيون أن يصنوا تنظيمهم السرى ، لاسيما فى المدن ، وأن يحصلوا على كثير من عطف الشعب لسياسة الجبهة الشعبية . وهكذا أصبح فى بلغاريا كما كان الشأن فى يوغوسلافيا عام ١٩٣٩ ، حزب شيوعى له من احتمالات

القدرة ، ما يجعله على استعداد لتولى زمام الأمور ، ينمسا الاشتراكية الديمقراطية ، لم تعد موجودة عمليا كقوة منظمة ، فيما عدا أحزابا صغيرة في النمى .

وفي اليونان ، كان الحزب الشيوى ناميا بصفة رئيسية في المراكز الصناعية ، بكل من ييرأوس وسالونيك وكافاللا ، في خلال ثلاثينيات القرن العشرين ، فاحتل لفترة من الزمن مركزا مرموقا بين المجموعات الملكية والجمهورية المنقسمة تقريبا على سواء ، ولو أنه كان بطبيعة الحال أصغر بكثير من أيهما . وفي برلمان عام ١٩٣٥ ، شغل ١٥ مقعدا . وكانت المخاوف الزعومة من الشيوعية قد اتخذت تبريرا لقيام ديكتاتورية ميتاكساس في عام ١٩٣٦ ، تلك الديكتاتورية التى عانى منها الحزب كثيرا ، وأن يكن قد استطاع أن يحتفظ بقبضته على عمال المنطحات ، وأن يحافظ على شئ من تأييد بعض المثقفين ، وكان هذا يرجع إلى حد كبير ، لفشل الأحزاب البورجوازية والديكتاتورية ، حتى فى محاولة حل المشكلات الاجتماعية للبلاد .

وهكذا في الثلاثينيات ، اختفت الاشتراكية الديمقراطية من البلاد فيما عدا تشيكوسلوفاكيا ، حيث احتفظت ببعض مكائنها التى كانت قد فقدتها لصالح الشيوعيين ، وفيما عدا بولندا إلى حد ما ، حيث كانت تمارس خارج البرلمان بعض المقاومة للديكتاتورية . ومن ناحية أخرى ، كانت الشيوعية ممنوعة في كل مكان ، ولكنها استطاعت أن تحتفظ بتأييد كبير لها على نحو ما ، رغم اضطهادها عبر السنين التى سبقت اندلاع الحرب مباشرة في دول البلقان حيث كانت تمثل فيها قوة تقليدية أقوى من الاشتراكيين الديمقراطيين ، الذين تهاونوا مع منظمى الانقلابات الديكتاتورية في حالات عديدة على نحو سيئ . وفي ثلاث من هذه الدول فقط ، هى بولندا والمجر ورومانيا ، أصبحت المناهضة للسامية قضية أساسية ، حيث كان الألمان يفذونها بطبيعة الحال نظرا لقوتهم ، ويساهمون بجانب كبير في إقامة حركات الفاشية المحلية ، وبخاصة تلك الحركات التى نظمت على الطراز الألمانى . أما في إيطاليا فقد كانت قوة عدد السكان اليهود من أبناء إيطاليا ، حائلا دون أن يلعب الشعور المناهض للسامية دورا كبيرا . بينما كان للحركات المناهضة للسامية في بولندا والمجر ورومانيا جذور تقليدية ، وزاد من إشعالها الكساد العام ، الذى أصاب هذه البلاد مع غيرها في عام ١٩٣٠ والواقع أن الكساد هو الذى يجب اعتباره سببا أساسيا في الغالب للاتجاه إلى الديكتاتورية ، واضطهاد أحزاب الطبقة العاملة وتقابات العمال . ذلك أن الكساد قد منقطع الامداد برأس المال الخارجى ، بقدر ما خفض من الأسعار الزراعية إلى حد كبير . كما أن الامحال الذى يشبه المجاعة ، قد غذى جماهير المستائين ، مما جعل من المستحيل على الحكومات البورجوازية أن تحتفظ بسلطانها بالوسائل الدستورية . تملوذ الطبقات المالكة بالعون من جانب القوة المسلحة .

ولقد جرى عرف في أواخر الثلاثينيات بخاصة ، لتسمية كل الحكومات الرجعية التي حكمت في بلاد أوروبا الشرقية ، باسم الحكومات الفاشية ، بينما الحقيقة أن بعض هذه الحكومات كانت لها طبيعة ديكتاتورية الأوليجاركية من الطراز القديم ، التي لا تؤيدها أية حركة جماهيرية ، على النحو الذي استطاع هتلر أن يفعله في ألمانيا ، أو حتى موسوليني في إيطاليا .

وكما رأينا ، فإن الفاشيين الحقيقيين في رومانيا - وهم الحرس الحديدي - لم يصلوا إلى الحكم إلا بعد تنازل الملك كارول مكرها بقوة الألمان في عام ١٩٤٠ ، ثم لم يتركوا في الحكم إلا قليلا ، ليخلفهم بعد ذلك الجنرال انطونيسكو بديكتاتورية عسكرية أقل عنفا . كذلك لا يمكن بجدارة أن تعتبر الديكتاتوريات البولندية أو المجرية فاشية بأي معنى حقيقي ، حيث كانت تموزها النظرية الفاشية على أي وضع محدد . ولكنها مع ذلك كانت معادية للديمقراطية تماما ، كما كانت معادية للاشتراكية والشيوعية قدر إمكانها ، وكانت تحسب الشيوعية قابضة وراء كل محاولة للصلال من أجل تنظيم الحماية لأنفسهم . كذلك كانت لهذه الحكومات سمات مشتركة مع الفاشيين في مناهضة السامية ، حيث كانت تواجه بعدد كبير من السكان اليهود ينافسونهم من أجل العيش ، كشأن التجار على أية حال ، الذين يمارسون هذا السباق بنجاح كبير . فضلا عن ذلك ، فقد كان لليهود وضع به اعتباره بين العمال الصناعيين ، وفي القبائل الاشتراكية والشيوعية ، وكان من الميسور دائما اتهام اليهود بأنهم مسئولون بصفة رئيسية عن إثارة القلاقل ولم تكن ظروف مثل هذه ، مواتية للفكر الاشتراكي البناء . فأصبحت الحركات الاشتراكية والشيوعية ، مشغولة كلها بالكفاح اليومي من أجل البقاء . ومع هذا فقد كان قلة من المفكرين البارزين ، من بين الدارسين للماركسية ، وعلى الأخص جورج لوكاتش في المجر ودوروجانو جيريا في رومانيا والآخر هو المؤسس النظري للاشتراكية في رومانيا ، كما كان بالجوف مؤسسها في بلغاريا . ولكنه كان من الصعب في طبيعة الأمور ، أن ينبعث فكر اشتراكي جديد في ثلاثينيات القرن العشرين ، في الوقت الذي كان فيه الاشتراكيون الديمقراطيون يتفرون على العناية بتحديد اتجاهاتهم إزاء الديكتاتوريين ، وفي الوقت الذي كانت الأحزاب الشيوعية فيه مضطرة في أكثرها ، إلى ستر وجودها تحت ضغط سياسة الإرهاب البوليسي المتصل . وصحيح أن ذلك لم يمنع الشيوعيين من أن تمزقهم الحروب الطائفية المريرة ، التي نشأت بخاصة من علاقاتهم بالكومنترون وسياساته المتلونة ، إلا أنه لم ينبعث عن هذه المصاومات شيء جديد له صلة بالسياسة الدولية للشيوعية ، أكثر من صلته بالسياسة الداخلية ، في كل بلد على حدة .

ومما لا شك فيه أن تحول الكومنترون إلى سياسة الجبهة الشعبية في منتصف الثلاثينيات قد أفاد الأحزاب الشيوعية في شرق أوروبا ، التي كان في

استطاعتها أن تبني باتباع هذه السياسة ، قاعدة أوسع لتأييد المعارضة الوطنية في البلاد المختلفة ، وأن تواصل جنى ثمار هذه السياسة عندما اشتعلت الحرب في عام ١٩٣٩ . وقد بهت كثير من هذه الأحزاب الشيوعية بالمشاق النازي - السوفيتي لعام ١٩٣٩ ، ولكن السلوك الألماني باجتياح بلادها واحتلالها ، قد أعاد اليها مقاليد الزعامة التي افتقدتها الى حين . كما أن مصاولات المقاومة في الحرب ، قد أعدت الشيوعيين للاستيلاء على السلطة ، تحت الرعاية الرومية المسلحة ، فيما عدا يوغوسلافيا بين عامي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ لم هم قد استقروا بعد ذلك تحت لواء حكومات الجبهة الشعبية في بلادهم ، التي يسيطر عليها الشيوعيون ، وأصبحوا قادرين على إجبار الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الضعيفة نسبيا ، للانضمام اليهم ، أو إخضاعهم عندما رفضوا ذلك .

وهكذا تمت التصفية النهائية للحزب الاشتراكي الروماني في عام ١٩٤٨ . بعد عقد اتفاق بالاندماج مع الحزب الشيوعي ، وطرد زعمائه الذين رفضوا الاندماج الى المنفى . كذلك تمت تصفية الاشتراكيين الديمقراطيين اليوغوسلافيين أو نفوا ، عندما أبدوا ميخايلوفيتش بدلا من تيتو خلال حرب المقاومة . أما التشيكيون فقد زج بهم في أحضان الحزب الشيوعي تحت زعامة فيرلينجر . وقد حافظ البولنديون وحدهم على حزب اشتراكي ديمقراطي دستوري في المنفى ، بينما مارس البلغاريون تقاليد بلاجوف وسياسته المتزمتة فانتموا تصفية الاشتراكيين الديمقراطيين البلغاريين دون رحمة ، بعد أن كانوا قد ساهموا بدور مشترك مع الزراعيين في انتخابات عام ١٩٤٦ ، والتي القبض على زعمائهم وممثليهم في البرلمان « حيث حكم عليهم بالسجن أو معسكرات الاعتقال . وقد قتل واحد من زعمائهم ، كريستين باستوكوف ، في السجن ، بينما مات تزفيتي ايفانوف في معسكرات الاعتقال . أما الأحياء فقد هربوا الى الخارج ، وشكلوا بعد ذلك قيادة للحزب في المنفى بنيويورك . وكانت الأحزاب السياسية كلها قد ألغيت بعد انقلاب كيمون جورجيف في عام ١٩٣٤ ، كما ألغيت كذلك نقابات العمال لصالح حركة جديدة تحت إشراف الدولة . . بيد أن النشاط السياسي قد استمر بصيغة سرية ، ودعا الاشتراكيون الديمقراطيون بسرعة مؤتمريهم في عام ١٩٤٤ غداة سقوط الديكتاتورية ، ودخلوا في الوزارة الائتلافية ، التي بدأت في تسلم زمام الأمور ، وكان أكبر ممثل لهم فيها ، ديميتروف نيكوف ، وزيرا للاقتصاد الوطني ، وهو الذي ظل باقيا في الحكومة عندما تركها معظم الاشتراكيين الديمقراطيين عام ١٩٤٥ ، ثم انضم بعد ذلك الى الحزب الشيوعي .

الفصل العاشر

الولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية

لم تكن ثلاثينيات القرن العشرين بالنسبة للولايات المتحدة فترة اشتراكية ، ولكنها كانت فترة الكساد العام ، وفترة « النيوديل » للرئيس روزفلت ، ذلك العهد الجديد (نيوديل) الذي وضع نهاية لأسلوب الاتحادات صنيعة الشركات ، والذي خلق حركة نقابات عمالية قوية للغاية ، مع اتجاه اجتماعي جديد ، ومع افساح المجال للعمل الأمريكي في المفهوم العام على نحو لم يكن أبدا ليحصل عليه من قبل . ولو أمكن تعريف الاشتراكية بأنها تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ، أو حتى بأنها التقدم الكبير في اتجاه دولة الرخاء ، إذن لاعتبرت الثلاثينيات فترة للتقدم الاشتراكي لم يسبق لها مثيل . ولكنها كانت الى جانب ذلك فترة ، لم تواصل فيها الحركة المنظمة للاشتراكية في الولايات المتحدة انهيارها فحسب ، بل انها قد توقفت كذلك عن الحياة على وجه التقريب .

ففي عام ١٩٣٨ ، كان الحزب الاشتراكي الأمريكي قد اضمحل ، حتى لم يزد عدد أعضائه على ٧٠٠٠ عضو في مقابل ٢٣٠٠٠ عضو في عام ١٩٣٤ ، ثم لم يلبث في العام التالي أن درست معالمة بالكاد . كذلك لم يحصل الشيوعيون الأمريكيون على تأييد أي جماعة لها وزن في الطبقة العاملة ، برغم الضجة الكبيرة التي اثاروها . أما أتباعهم فكانت جمهورتهم من بين المثقفين الذين اظهروا مهارة فائقة في الانضمام الى منظمات « الجبهة » المتعددة الألوان ، باسم مناهضة الفاشية والحملة ضد الحرب . وكانت نقابات العمال في عام ١٩٣٥ قد استجمعت قواها لتشكل لجنة المنظمة الصناعية ، وانسلخت على الفور من اتحاد العمل الأمريكي ، لتصبح هي مجلس المنظمات الصناعية ، وقد نجح هذا المجلس لأول مرة في كسب عضوية الجانب الرئيسي من العمال في صناعات الانتاج الضخم ، كصناعات الصلب والسيارات والزيوت وما إليها . واتخذ هذا الأسلوب الجديد للنقابية ، سياسة تختلف في جوهرها عن سياسة الاتحاد الأمريكي للعمل ، وكانت أكثر قربا الى سياسة حركات العمال في أوروبا الغربية . . . ولكن ، بينما كانت أغلب نقابات العمال في أوروبا متحالفة تحالفا وثيقا ، أو حتى مرتبطة من الناحية التنظيمية بالأحزاب الاشتراكية السياسية ، فان مجلس المنظمات الصناعية لم تكن له مثل هذه الارتباطات . وبدلا من أن يحاول

اقامة حزب عمالي مستقل او حزب اشتراكي ، فانه القى بثقله شيئا فشيئا الى جانب روزفلت والديمقراطيين تأييدا لسياسة « النيوديل » ، وذلك عن طريق لجنته الخاصة بالتنظيم السياسي .

وبينما كان الاشتراكيون والشيوعيون مشغولين بالتنديد بسياسة النيوديل ، باعتبارها مؤامرة تهدف الى معاودة النظام الرأسمالي المفكك وقوفه على قدميه - وذلك في الحق واحد من مقاصدها - اذ بالاشتراكيين الذين كانوا اعضاء نشطين في نقابات العمال ، يجدون انفسهم مجبرين يوما بعد يوم ، على ان يختاروا بين مطالب نقاباتهم العمالية ، في التأييد القوي لسياسة روزفلت الجديدة عن طريق مجلس المنظمات الصناعية ، او صيغ التهيج الاشتراكي التي ينشرها الحزب الثالث والتي لم يكن يتوقع لها النجاح ، بل تقضى على المكاسب التي تحققت عن طريق التعاون مع رجال النيوديل . . . والرجال الذين واجهوا هذا الاختيار ، من امثال والتر رويتر « استقالوا من الحزب الاشتراكي ، ولم يستطع زعيمه نورمان توماس الذي حصل في عام ١٩٣٢ على ٩٠٠٠٠٠ صوت في انتخابات الرئاسة ، ان يفوز بأكثر من ١٠٧٠٠٠ صوت عندما رشح نفسه مرة أخرى في عام ١٩٣٦ .

لقد نشب الكساد في اوائل الثلاثينيات ، ليصيب الولايات المتحدة بأضرار جسيمة لم يلحق مثلها بأي بلد آخر . وكان أول انذار واضح لما هو مخبوء في ضمير الغيب ، هو الانهيار في بورصة الأوراق المالية عام ١٩٢٩ . ولكن قليلين هم الذين ادركوا عدم سلامة وثبات الرواج السائد ، وكثيرين هم الذين كانوا يحسنون الظن في ثقة بالانتعاش العاجل ، فعضوا في مضارباتهم ساذجين .

وصحيح انه كانت هناك صحوة يسيرة بعد الأزمة الأولى ، ولكن لم يمض وقت طويل حتى استأنف الاتجاه النزولي في البورصة انهياره بضخامة أشد ، وقامت حالة من الهفة على تصفية الأوراق المالية للحصول على المال السائل . وانخفض الانتاج والعمل كلاهما الى مايقرب من النصف في عام ١٩٣٢ ، وهبطت الأجور المكتسبة الى حد الكارثة ، ثم غلقت البنوك أبوابها .

وفي الوقت الذي تسلم فيه الرئيس روزفلت زمام الحكم في باكورة ربيع ١٩٣٣ ، كان النظام الاقتصادي قد هوى خطاما « وانهار مقام الاقتصاد الأمريكي تماما . لقد كان واضحا انه يتعين على الدولة أن تتخذ اجراء صارما لتنقاذ الموقف ، ولكن ماالذي كان عليها أن تفعله ؟

ان تقليد الاقتصاد الأمريكي يركز على الثقة في مقدرة رجال الأعمال على ادارة شئونهم بأنفسهم ، دون أن تتحمل الدولة أي مسؤولية في صيانة مستوى المعالة . وحفنة قليلة من الاقتصاديين (الهراطقة) هم وحدهم

الذين ظاهروا أى صورة من صور التخطيط الاقتصادى ، أو أدركوا أن هناك صلة بين الاجراء الحكومى ، ومستويات الطلب على البضائع والخدمات ، ولم يكن معظم الأمريكيين يتصورون موقفا يسفر فيه انعدام الثقة فى حقن الأعمال انى تضائل الاستثمار لحد الكفاف ، والى طرد ملايين العمال الذين لا يعملون أى ضمان من الخدمات الاجتماعية . وليس يبدو أن الرئيس الجديد نفسه ، كانت لديه أى فكرة واضحة عما كان يحتاجه الأمر من صنيع ، بصرف النظر عما قيل من أنه قد نودى به قصدا لإقالة الأمة على أى نحو من عثرة الكساد العارم . فالاجراءات التى لجأ إليها كانت اجراءات مرتجلة ، لم يقصد بها الا معالجة الخطر الداهم فحسب ، دون أن يكون وراء هذه الاجراءات علاج راجع الفكر فى وضوح ، بحيث يقوم على أساس من التفهم الحقيقى للأوضاع ... والواقع أن بعض هذه الاجراءات كتنفيض القيمة الذهبية للدولار لم تكن معقولة ، بالنسبة للوضع الاقتصادى الدولى لأمريكا . ومع ذلك فقد كان واضحا ان هناك حاجة الى اجرائين ، وكلاهما قد اتخذ بالفعل . اولهما أنه كان من الضرورى بمكان ، أن تندفق الاموال العامة تدفقا واسعا بطريقة أو أخرى لتزيد من مستوى الطلب فى مجموعه ، وثانيهما أنه كان من الضرورى بمكان أيضا ان يوقف ذلك الخفض الفظيع فى الأجور الذى كان يزيد الوضع سوءا .

وفى فترة هذا الانهيار ، كان جانب كبير من الصناعة الأمريكية ، لا يزال يرفض الاعتراف بأية حقوق فى المساواة الجماعية،من جانب العمال المشتغلين فيها . وقد تجمعت النقابات الخاصة بصناعات معينة ، فى الاتحاد الأمريكى للعمل على صورة حازمة ، وكسبت الحق فى المساواة على أساس جماعى . . ولكن الاتحاد الأمريكى للعمل ، لم ينجح الا فى تنظيم اقلية صغيرة من القوة العاملة فحسب ، تقوم أساسا على العمال المهرة ، ثم فشل تماما فى تنظيم عمال صناعات الانتاج الكبير تنظيما فعالا ، تلك الصناعات التى كانت عاطلة من أى تنظيم على الإطلاق ، أو كانت تسيطر عليها اتحادات الشركات التى تقع تحت سيطرة أصحاب العمل ، حيث كان هؤلاء يتخذون منها وسيلة ، للإيقاع بنقابات العمال الحقيقية فى الفخ . ويمقتضى قانون الانعاش الاقتصادى ،وضع العهد الجديد نظاما أدى الى القضاء العاجل على خفض الأجور الصناعية والأسعار . وقد قضت المحكمة العليا بعد ذلك بأن قانون الانعاش الاقتصادى غير دستورى ، ولكن بعد أن تم انفاذه بالفعل . ويمقتضى قانون العلاقات الصناعية ، حصل العمال على الحق المشروع فى تشكيل النقابات العمالية والانضمام إليها ، متحررين من سيطرة مخدميههم ، وكذلك الحق المشروع فى فرض التفاوض على أصحاب العمل . لقد انهار الكيان الكلى « لاتحادات الشركات » وما كان يسمى « بالمتجر المفتوح » ، ولأول مرة فى تاريخ الطبقات العاملة الأمريكية على اطلاقها ، أصبحت لها الحرية فى إقامة نقاباتها العمالية

بدواتها ، وتنظيمها دون خوف من الدولة ، أو القانون الذى طاملا اخمدهما باسم الحرية .

لقد كان هذا كسبا ضخما ، افادت منه نقابات العمال على الفور. وعادت المكاسب على النقابات المرتبطة بالاتحاد الأمريكى للعمل ، بقدر ما عادت على النقابات التى نمت فى ظل مجلس المنظمات الصناعية التى أسست حديثا . . وفى عام ١٩٣٣ كان عدد أعضاء الاتحاد الأمريكى للعمل ٢٣٠٠.٠٠٠ عضو ، فزاد الى ٣٧٠٠.٠٠٠ عضو فى عام ١٩٣٨ ، بينما كان لدى مجلس المنظمات الصناعية مايقرب من ٣٥٠.٠٠٠ عضو ، فضلا عن مليون آخر أو نحو ذلك تابعين لجمعيةات اخوان عمال السكك الحديدية وغيرها من النقابات غير المتربطة . وأكثر من هذا ، ان النقابية التى كانت تعتبر يومئذ عملا « غير أمريكى » قد ظفرت نتيجة لسياسة النيوديل بوضع معترف به لم تتمتع به أبدا من قبل . بيد ان الأمر لايزال على شئ من الاسترابة ، اذ لم تكن الطبقة الرأسمالية تفيق من فزعها ، وتعود الأمور الى شئ من حالتها الطبيعية قبل الأزمة ، حتى ندد كثيرون من أصحاب العمل فى صراحة ، بتلك الإجراءات نفسها التى أثابت اليهم رشدهم ، وراحوا يسعون فى البحث عن وسائل تعود بهم الى اتجاهاتهم القديمة ، فى مناهضة نقابات العمال . الا ان النقابات فى ذلك الوقت كانت قد حصنت أنفسها على درجة من القوة ، لم يعد معها من اليسير أرجاعها الى وراء . ووجد أغلب أصحاب المصانع أنه من الأفضل الوصول معها الى اتفاق « بدلا من المخاطرة بإحداث صدع صناعى جسيم . لقد كانت الطبقة الرأسمالية على عهدا فى أواخر الثلاثينيات ، مفعمة الحس بما فقدته من مقام مرفة باعتمادها على الدولة فى صون كيائها ، ولو أنها كانت لا تزال على كراهية مريرة لليد التى أطمعتها .

وقد كان الاشتراكيون على حق الى حد ما ، عندما ذهبوا الى ان سياسة النيوديل للرئيس روزفلت ، انما كانت تهدف فى جوهرها الى تزويد الرأسمالية الأمريكية بدفعة جديدة من الحياة ، والا ، فأى شئ آخر كان روزفلت يستطيع ان يفعل ، فى غيبة أى بديل مقبول كأساس للبناء الاجتماعى ؟ ذلك أنه على الرغم من السخط الاجتماعى الذى ذاع فى أثناء الكساد ، فانه لم يكن هناك أى تحد فعال للرأسمالية ، بل لم يكن هناك من ينادى بطريق آخر لتنظيم الشؤون الاقتصادية للأمة . فالنقابات العمالية ، سواء منها التابعة لمجلس المنظمات الصناعية أو التابعة للاتحاد الأمريكى للعمل ، لم تكن تنادى بأى تغيير فى أساس النظام الاقتصادى ، وانما كانت تسعى فى الواقع من أجل مزيد من الأجور وتحسين فى شروط العمل مع درجات أوسع من الضمان الاجتماعى ، من طريق الدولة فى جانب منها ، وعن طريق التفاوض أحيانا كثيرة فى صدد مزايا ثانوية ، تعمل على زيادة المجال الذى تترجح فيه المساومة الجماعية . صحيح أنه كان يوجد فى أثناء الكساد ، تراحم كبير فى مشروعات التحسين

«الاجتماعى» ، كبرامج المعاشات ومشروعات الجماعات التعاونية ، وغيرها كثير ، ولكن اغلب هذه الافكار قد تخافتت ثم خبت ، بمجرد ان افاق الاقتصاد من سواة الكساد ، واصبح معظم العمال ولو لم يكن جميعهم ، قادرين على ان يجدوا لهم اعمالا .

ومن امثلة هذه الامور ، حركة ابتون سنكلير فى عام ١٩٣٣ ، والتي كانت تسمى « اقضوا على الفقر فى كاليفورنيا » ، اذ قد حظيت باستجابة واسعة لدى الجماهير الى وقت قصير ، ثم سرعان ماهاقت هذه الاستجابة ، عندما بدأت سياسة النيوديل تؤتى ثمارها . لقد كانت امريكا الجديدة فى الثلاثينيات الاخيرة ، تختلف اختلافا بينا عن امريكا القديمة فى بعض اوضاعها الحيوية ، ولكنها لم تكن اقل رأسمالية ، حتى ولو كانت رأسماليتها هذه ، قد تحملت مزيدا من المسئولية ، وعנית كثيرا باحترام الراى العام .

وفى مطلع الكساد ، حققت الاشتراكية الأمريكية بالاشتراك مع الحركات الساخطة الأخرى ، مكاسب موقوتة الى حين . فارتفع عدد أعضاء الحزب الاشتراكي الى خمسة عشر ألفا فى عام ١٩٣٢ والى ثلاثة وعشرين ألفا فى عام ١٩٣٦ ، بعد ما كان هذا العدد قد هبط الى سبعة آلاف وثمانية آلاف فى عام ١٩٢٨ . أما زعيمه البارز موريس هيلكويث فقد توفى عام ١٩٣٢ ، ولم يترك وراءه من « الحرس القديم » للحزب من يخلفه فى هذا المركز ، فاصبح الحزب بعد زواله مرتعا أكثر من ذى قبل ، لخلافات طائفية بين جماعات قليلة الوزن ، ولقد كان هيلكويث الذى اشتهر بأنه مثقف ماركسى ، محاميا يهوديا فى نيويورك ، ذا عصبية قوية من الانباع المحليين ، وكثيرا ما كان يلقي الهجوم العنيف من الشيوعيين ، مع أنه برغم ما قالوه عنه ، كان اشتراكيا يساريا ذا آراء تقدمية ، بعيدة فى مداها عن الجناح الاشتراكي اليميني للديمقراطيين البرلمانيين ، بقدر ما هى بعيدة عن الشيوعيين أنفسهم . ولكنه كان يتمتع بالهبة والنفوذ اللذين مكنا له من أن يحتفظ بوحدة الحزب . وبموته سرعان ما فقدت الزعامة القديمة ، أو مابقى منها كل سيطرة على الحزب .

وفى عام ١٩٣٤ ، استولى اليسار المتطرف على جهاز الحزب الأمريكى الاشتراكي ، وطرد الجبرنون لى وبعض الأشداء القدامى الآخرين، حتى وصلت الامور الى انشقاق محقق ، وانفصل الجناح اليميني تماما . وفى ذلك العام دخل الحزب الأمريكى الاشتراكي والشيوعيون فى مفاوضات من أجل القيام بعمل مشترك ، ولكن هذه المفاوضات قد فشلت ، ويرجع فشلها بصفتها رئيسية الى أن الحزب الشيوعى قد غير من سياسته ، فساند روزفلت ، الذى كان الحزب الأمريكى الاشتراكي لا يزال يعارضه فى قوة ، وقد انضم الأمريكيون التروتسكيون بزعامة جيمس كانون وماكس شاختمان الى الحزب الأمريكى الاشتراكي فى ذلك العام . وكان هؤلاء قد طردوا من الحزب الشيوعى فى عام

١٩٢٨ ، وظلوا منذ ذلك الحين محافظين على كيانهم في صورة حزب صنفير منفصل . على أن هذا الاندماج لم يستمر طويلا، وبعد عشرة أشهر من التعايش غير السعيد ، طرد التروتسكيون من الحزب الأمريكي الاشتراكي في عام ١٩٣٧ واستأنفوا وجودهم كحزب قائم بذاته .

ومنذ ذلك الحين ، أصبح نورمان توماس هو الشخصية الواحدة تقريبا، التي بقي لها بعض الذكر في الحزب الأمريكي الاشتراكي . وكانت سياسته في غالبيتها ، هي النأي بالولايات المتحدة عن الحرب بأى ثمن ، حتى أنه في السنين التي سبقت عام ١٩٤١ تماما ، أصبح الحزب الأمريكي الاشتراكي في واقع الأمر ذا نزوع الى الانعزالية المسالمة ، بأكثر من كونه حزبا اشتراكيا على أى نحو ايجابى . ولعله من الانصاف أن نقرر حقا ، أنه لم تعد هناك أهمية لمعرفة الخط الذى يسلكه هذا الحزب ، إذ هو قد أصبح عاطلا تماما من كل نفوذ .

أما الشيوعيون من جانبهم ، فقد أبدوا نشاطا أكثر على أية حال ، وقد مروا كما رأينا في عشرينيات هذا القرن ، بحركات انفصالية متتابة ، وكانت كل مجموعة منشقة تشكل حزبا جديدا ، يكن العداء للحزب الرسمى الذى يعترف به الكومنترن ، وكان لبعض هذه الأحزاب المنشقة شئ من الأهمية المحلية الى حين ، واستمرت بعض هذه الأحزاب قائمة حتى ثلاثينيات القرن العشرين ، ومثال ذلك حزب البروليتاريا فى ديترويت بزعامة جون كيراش ، وهو الحزب الذى لعب قاده دورا له بعض الأهمية فى خلق نقابة عمال السيارات . ولكن بعض هذه الأحزاب اختفت سريعا ، أو اضمحلت الى حد العدم تقريبا . ولو أن التروتسكيين بزعامة كانون قد استطاعوا الحفاظ على كيانهم فى نطاق ضيق ، باعتبارهم جماعة قادرة على إثارة الشغب . ومن هذه الأحزاب أيضا تلك الجماعة التى كانت تسمى المعارضة الشيوعية تحت رئاسة جاى لافستون وبنجامين جيتلو ، اللذين طردا من الحزب الشيوعى فى عام ١٩٢٩ ، وقد استمرت هذه الجماعة قائمة حتى عام ١٩٤٠ ، حيث انضم لافستون وجيتلو بعد ذلك تماما الى الصفوف المناهضة للشيوعية ، وأصبح لافستون سكرتيرا للجنة اتحاد العمال الحر عام ١٩٤٧ ، وهى اللجنة التى أقامها الاتحاد الأمريكى للعمل .

وفى عشرينيات القرن العشرين ، انقسم الحزب الشيوعى الى طوائف متنازعة ، يرأس جانبها منها فوستر وإيريل براودر ، ويرأس الجانب الآخر تشارلس روتنبرج ، الذى تدخل الكومنترن من أجله فى عام ١٩٢٥ ، عندما هدد بالطرد ، غير أن روتنبرج قد توفى عام ١٩٢٧ . وفى العام التالى طرد كانون وأتباعه التروتسكيون ، وفى عام ١٩٢٩ طرد لافستون وجيتلو ، وأعيد تنظيم الحزب الأمريكى الشيوعى بتعليمات مباشرة من موسكو . أما فوستر الذى كان يطمح فى أن يصبح سكرتيرا عاما للحزب ، فقد تخطوه لصالح تابعه إيرل

براورد ، الذى احتفظ بعد ذلك بوضعه الى ان اقصى منه في عام ١٩٤٥ . وقد تابع الحزب الأمريكى الشيوعى منذ عام ١٩٢٩ فصاعدا ، كل تغيير سياسى أمثله عليه موسكو ، مما جعله ينخرط طوال السنين التالية في سياسة «الجبهة المتحدة من القاع» التى كانت تعنى معاملة الاشتراكيين بوصفهم الأعداء الأساسيين للعمال ، وتعنى السعى الى تحطيم تنظيمهم بكسب الصفوف الدنيا للاشتراكيين واستلابهم من زعمائهم . وقد استمرت هذه السياسة خلال فترة الكساد والانتصار النازى فى ألمانيا ، ولم تنته الا في صيف عام ١٩٣٥ حيث استبدلت بها سياسة مختلفة تماما ، هى سياسة الجبهة الشعبية التى نظمها ديمتروف السكرتير الجديد للكونترن . وسرعان ما غير الحزب الأمريكى الشيوعى شعاره ، وراح يعمل على تجميع الشعب الأمريكى في حملة مناهضة للفاشية ، تستند الى أكبر قدر ممكن من التأييد . على أن تغيير الخط لم يحسن من العلاقات مع الاشتراكيين ، بل ادى الى تعاون الحزب الشيوعى مع مجلس المنظمات الصناعية ، وبذلك ادى بطريق غير مباشر الى مساندة روزفلت والحزب الديمقراطى ، الذى كان الاشتراكيون لا يزالون يعارضونه في قوة .

وقد تسلل الشيوعيون الى عدد من نقابات مجلس المنظمات الصناعية ، ونجحوا فى الاستيلاء على بعض منها ، قبل أن يدرك زعماء المجلس طبيعة هذا التحدى ، فینقلبوا على حلفاء الأملس القريب ليطردوهم بعيدا . كذلك غير الحزب من خطه على الفور ، بمجرد توقيع الميثاق النازى السوفيتى عام ١٩٣٩ ، ليعود الى تغييره مرة ثانية بعد ذلك ، عندما شن هتار هجومه على الاتحاد السوفيتى في عام ١٩٤١ .

على أن كل هذه التغييرات لم تكن تعنى شيئا بالنسبة للسياسة الأمريكية المحلية ، ذلك أن كل هذه القطاعات الاشتراكية والشيوعية جميعا ، كانت أضعف من أن يكون لها مقام يؤثر فى مجريات الأحداث . كذلك كانت الطبقة العاملة الأمريكية ، تقوم بدورها فى السياسة الأمريكية جهد طاقتها المحدودة ، فتمارس نشاطها ذلك عن طريق مجلس المنظمات الصناعية والاتحاد الأمريكى للعمل ، بدلا من أن تمارسه عن طريق القطاعات الاشتراكية أو الشيوعية .

وكما رأينا ، فان مجلس المنظمات الصناعية لم يكن مشغولا الا بتأمين مكاسبه التى حصل عليها بمقتضى النيوديل ، ويدعم قوته باعتباره وكالة للمساومة الجماعية ، دون أن يشغل بأى أهداف موضوعية أخرى أبعد من ذلك . وراحت لجنة العمل السياسى التابعة للمجلس ، تعمل غاية جهدها فى تكتيل اصوات النقابات العمالية لصالح الرئيس روزفلت عام ١٩٣٦ ، وطرحوا جانباً كل المحاولات المقرية لتشكل حزب ثالث فى البلاد ، ولو أن ذلك لم يمنع

قيام حزب منفصل للعمال الأمريكيين في نيويورك عام ١٩٣٦ ، استطاع أن يمارس نفوذا ملحوظا في السياسات المحلية الى حين . وفي عام ١٩٣٧ - ١٩٣٨ . قام التروتسكيون بدعاية ضخمة لنشر تقريرين كانت لجنة مستقلة قد وضعتهما عن تحقيق نزبه أجرته برياسة جون دبوي ، في الاتهامات التي وجهها الشيوعيون الى تروتسكي . ولكن هذا النجاح في ميدان الدعاية ، ولو أنه ساعد في التقليل من قدر ستالين والكومينترن لدى الراي الأمريكي العام ، لم تكن له صلة بمجريات الاحداث السياسية في البلاد . وهكذا مرت التطورات الاجتماعية الكبيرة على الاشتراكيين في الولايات المتحدة من الكرام ، في اواسط الثلاثينيات وَاخراها ، دون أن يكون للاشتراكيين أو الشيوعيين أي دور فعال فيها . ومع ذلك فقد تأثر المجتمع الأمريكي في هذه السنين تحت وطأة الكساد ونتيجة لسياسة النيوديل ، بثورة في العلاقات الطبقية غيرت من كيانه الاقتصادي بصفة رئيسية ، اذ جعلت منه كيانا يعمل من أجل صالح الطبقات العاملة ، على الرغم من انها تركت هذا الكيان الاقتصادي دون تغيير في جوهره بصفة عامة . فلم تحقق هذه الثورة الاطاحة بالراسمالية ، التي لم يكن يوجد بديل لها ، وانما حققت تغييرا في صرامة الاستغلال القائم على قوة اقتصادية غير منتظمة الى نظام آخر تلقى فيه المسؤولية الاجتماعية تقديرا ملحوظا على نحو ما .. كذلك لم تجد المشكلات الاجتماعية في أمريكا حلا لها ، بل هي لا تزال حتى اليوم تفتقر الى العلاج . ولكن ، قد اقيم انموذج للعلاقات الاجتماعية يمكن احتماله ويبدو أنه من اليسير بقاءه ، مادامت البلاد تستطيع على الأقل أن تتحاشى تواتر الكوارث التي هبطت اتغالها عام ١٩٢٩ ، وماتلاه من أعوام .

وفي مثل هذا الموقف ، يكون من العبث أن نبحث عن أي تطور كبير في عالم الافكار الاشتراكية . فالشيوعيون ، لم يكن امامهم الا أن يرددوا في اخلاص مايريد موسكو منهم أن يقولوا ويفعلوا ، أو أن يشجبوا الزعامة الستالينية ، ليجدوا أنفسهم موزعين بين حشد من الطوائف الصغيرة المتصارعة ، التي كانت تموزها الآراء البناء على وجه اليقين . والاشتراكيون ، لم يكن امامهم الا أن يتبعوا نماذج التفكير الأوربي الاشتراكي الديمقراطي دون ابداع من جانبهم أو أن يتدعوا لهم سلوكا خاصا ، فيتورطوا في حروب طائفية ، يحاولون فيها أن يتلمسوا فيها سياسة تميزهم عن الشيوعية ، وتمكنهم في الوقت نفسه ، من أن يتخذوا لهم طريقهم مستقلا . ومن سوء حظهم ، أنه لم يكن هناك راى عام ذو وزن مقدور ، يمكن لهم أن يتوجهوا ببندهاتهم اليه . ذلك أن نقابات العمال الناهضة لم تكن تهتم بمثل هذه الأمور ، فتركهم ماضين في خلافاتهم لطائفية ، دون أن يكون هناك من هو على استعداد للاستماع اليهم . صحيح أنه لم يمر وقت طويل حتى بدأ تضامن نقابات مجلس المنظمات الصناعية في الانهيار ، حيث رفض دافيد دوينسكي أن يتابع المجلس في قطع العلاقات نهائيا مع الاتحاد الأمريكي للعمل ، وعاد الى حظيرة هذا الاتحاد ، بعد أن هزم

الشيوعيين الذين كانوا قد استطاعوا السيطرة على منظمته القوية ، المعروفة باسم نقابة عمال ملابس السيدات . وصحيح أن جون لويس المؤسس الفعلي لمجلس المنظمات الصناعية ، قد اختلف مع المجلس ومع روزفلت ، وقاد عمال المناجم الى وضع مستقل عن كل من الحركتين المتنافستين . وصحيح كذلك أن المجلس قد انقلب على الشيوعيين الموجودين في صفوفه ، ومنع النقابات التي يسيطر عليها الشيوعيون من الانضمام اليه . ولكنه على الرغم من كل هذا ، فإن المجموعات الرئيسية في مجلس المنظمات الصناعية قد ظلت متماسكة ، واستطاعت أن تجد مجالا جديدا في حقل المساومة الجماعية ، واستطاعت أن تكون رائدة لتوثيق العلاقات مع الحركة الدولية لنقابات العمال . وهكذا عند حلول عام ١٩٤٠ ، كانت الولايات المتحدة ، من الناحية العملية، بلدا خلو من حركة اشتراكية ، ولكنها في الوقت نفسه ، كانت بلدا احرزت فيه الافكار التي اعتبروها اشتراكية بصفة عامة تقدما كبيرا الى حد بعيد .. وأصبحت الأرض مهيأة لتعاون أشد وثاقا مع حركات الطبقة العاملة في الدول الأخرى ، على نحو يزيد على ما كان يبدو عليه منذ اثنى عشرة سنة سلفت . وحين اجتمع في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، اشتراكيو أوروبا الغربية وزعماء نقابات العمال بولتر رويتر وزملائه في مجلس المنظمات الصناعية ، تبينوا أنه قد أصبح التحدث اليهم في تفاهم مشترك ، أيسر كثيرا مما كان عليه الأمر في الاتصالات السابقة . ولم يكن ذلك أساسا لأن الأوروبيين قد أصبحوا أقل اشتراكية عن ذي قبل ، وإنما هو بالأحرى راجع الى أن الأمريكيين ، قد توصلوا الى مرحلة في العلاقات الاشتراكية والاقتصادية ، تقترب الى حد كبير من المرحلة التي كان يمر بها زملاؤهم الأوروبيون ، وهي مرحلة لم تكن موجودة قبل النيوديل.

وفي كندا ، كان يوجد بعد الحرب العالمية الأولى حزب تقدمي يتكون في غالبه من المزارعين ، وهو حزب يتميز بأنه لم يكن يطالب بأي مذهب سياسي واضح . وقد أدى الكساد العارم في بواكير الثلاثينيات الى ظهور حزب جديد يقوم على التحالف بين المزارعين وعمال المدن ، تحت اسم « اتحاد الكومونوت التعاوني » وتم تشكيل هذا الحزب بالفعل في عام ١٩٣٣ .

وعندما انهار التقدميون في عام ١٩٢٥ ، ظهر في غرب كندا كل من حزب العمال المستقل والرابطة السياسية للفلاحين ، لينهضا بالحوة لحزب جديد ، يعارض كلا من الأحرار والمحافظين . وفي يوليو عام ١٩٣٢ عقد حزب العمال المستقل مؤتمرا في ساسكاتشوان ، ووضع برنامجا سياسيا . وفي الزمان والمكان نفسه ، عقد المزارعون المتحدون في كندا — ولم يكونوا وقتئذ حزبا سياسيا — مؤتمرا خاصا بهم ، ووضعوا هم أيضا برنامجهم السياسي . واذ كان هذان البرنامجان متشابهين على وجه التقريب ، فقد اقترح المزارعون المتحدون

أن تجتمع الهيئتان لمناقشة العمل معا . وتمثلت نتيجة هذا الاجتماع في قرار
بإنشاء حزب للعامل والفلاح ، وكانت هذه الحركة مقصورة في الغالب على ولاية
ساسكاتشوان .

وقد عقد بعد ذلك في كالاجارى بناء على طلب الحزب الجديد ، مؤتمر
كبير كان الجانب الرئيسى من شهوده من غرب كندا ، وذلك في اغسطس ١٩٢٢
وقد قرر المؤتمر ان يصبح اتحاد الكومنولث التعاونى حزبا قوميا بأهداف
اشتراكية واسعة ، وكانت برامجه الاصلية تكاد تقترب من برامج الأحزاب
الاشتراكية الديمقراطية ، وأحزاب العمال في أوروبا الغربية ، فيما عدا انها
كانت تلح كثيرا في الحديث عن الحاجة الى مساعدة الدولة للفلاحين ، باتخاذ
اجراءات يكون من شأنها تحقيق تناسب معقول بين الأسعار الزراعية والصناعية
.. كذلك كانت هذه البرامج تحت في قوة بالغة ، على ضرورة اعداد تشريع
التأمين الاجتماعى ، لصالح كثيرين من الذين تسبب الكساد في تعطيلهم . وقد
أصدر اتحاد الكومنولث التعاونى في مؤتمر عقده بريجينا ، بيانه المعروف باسم
« اعلان ريجينا » ، وفيه يوضح سياسته بالتفصيل ، حيث طالب باقتصاد
اشتراكي موجه ، لانهاء الكارثة التى حلت بالاقتصاد الكندى فى ظل الرأسمالية
ويقوم فيه الشعب بمهمة المالك المسيطر والمدير للمصادر الطبيعية والوسائل
الرئيسية للإنتاج . كذلك دعا البيان الى التطبيق الاشتراكي ، فى شئون المالية
والبنوك ووسائل النقل والمواصلات والقوة الكهربائية ، وجميع الصناعات
الأخرى والخدمات اللازمة للتخطيط الاشتراكي ، ومن أجل ضمان ملكيات
الفلاحين يجب تشجيع تعاونيات المنتجين والمستهلكين ، واستعادة التناسب
بين الأسعار الزراعية والأسعار الأخرى ، وتنظيم التجارة الخارجية من طريق
مجالس الاستيراد والتصدير . ودعا البيان كذلك الى ايجاد قانون للعمل
بضمن حرية التنظيم ، والمشاركة الفعالة للعمال فى الادارة الصناعية ، وعلى
نطاق واسع تطبيق تشريعات الضمان الاجتماعى ، والخدمات الصحية العامة .
كما دعا الى تعديل قانون شمال امريكا البريطانية ، لاعطاء المزيد من السلطات
الكافية لحكومة الدومينيون . ثم دعا كذلك الى الحرية العالمية فى التعبير
والاجتماع ، وانهاء التفرقة بين الأجناس والأشكال السياسية الأخرى . ونادى
باجراء اصلاح شامل فى الكيان الضرائبى ، ووضع برنامج عاجل يقوم على مبدأ
ضمان العمل للجميع . وأخيرا الاتفاق العام على الإسكان والأعمال الأخرى
المفيدة ، وتمويل مثل هذه البرامج عن طريق القروض القائمة على أساس الثروة
القومية .

وقد اختير وودزورث رئيسا لاتحاد الكومنولث التعاونى ، الذى نما
بسرعة فى غربى كندا خلال الأعوام التالية . وكان وودزورث قد انتخب عضوا
معماليا فى البرلمان عام ١٩٢١ . وظهر أول نجاح انتخابى لاتحاد الكومنولث
التعاونى فى عام ١٩٢٤ ، عندما انتخب خمسة من أعضائه فى المجلس التشريعى

الاقليمى لساسكاتشوان ، وارتفع هذا الرقم الى احد عشر فى عام ١٩٣٨ . ثم ظفر اتحاد الكومنولث التعاونى فى عام ١٩٤٤ بسبعة واربعين مقعدا من بين اثنين وخمسين مقعدا ، فتولى الحكم باغلبية ساحقة تحت زعامة دوجلاس ، الذى لايزال يحتل هذا المنصب كرئيس للاقليم . اما الاقاليم الاخرى فقد كان تقدمه فيها بطيئا . ومع ذلك فقد استطاع اتحاد الكومنولث البريطانى ان ياخذ وضع الحزب الثالث ، وان يتحدى الاحرار والمحافظين اللذين تبادلا الحكم فى الدومينيون . بيد ان اتحاد الكومنولث البريطانى كان لايزال ضعيفا فى الشؤون السياسية الخاصة بالدومينيون . اذ كان له فى عام ١٩٤٠ ثمانية اعضاء فحسب فى مجلس العموم الكندى ، ثم نما بسرعة اكبر فى خلال الحرب ، وخاصة فى اونتاريو ، اذ فاز فى عام ١٩٤٣ بثلاثة واربعين عضوا فى المجلس التشريعى الاقليمى ، واصبح بذلك يمثل الحزب الكبير الثانى فى الاقليم ، باعتباره حائزا لأكثر من ثلث عدد المقاعد .

وقد كان اتحاد الكومنولث التعاونى فى ذلك الوقت ، هو حزب المعارضة الكبيرة فى المقاطعات الكندية الأربع . وعندما مات وودزورث فى عام ١٩٤٢ ، خلفه فى الزعامة كوليدويل المهندس الانجليزى المولد ، وهو من اقليم ساسكاتشوان ولايزال يتزعم الحزب ، برغم انه لم يعد يتزعم ممثلى الحزب فى البرلمان ، بعد ان خسر مقعده عام ١٩٥٨ . ومن بين العناصر التى شكلت اتحاد الكومنولث البريطانى ، الى جانب العمال والفلاحين ، مجموعة كبيرة من الاكاديميين الذين تجمعوا حول البروفسور سكوت الاستاذ بجامعة ماكجيل ، والذى شكل عصبه لاعادة البناء الاجتماعى ، ونشر تقريرا هاما بعنوان « التخطيط الاجتماعى لكندا » . وقد اصبح اغلب الذين شاركوا فى هذا التقرير مؤيدين نشطين لاتحاد الكومنولث البريطانى . والواقع ان هذه الهيئة ، كانت تعطى منذ البداية اهمية كبيرة للتخطيط الاقتصادى ، باعتباره ضرورة لازمة لمنح الفرصة العادلة لكل من المدينة والريف على السواء ، وضرورة لازمة لربط العناصر المختلفة فى سميت من المتوافق الجماعى .



وهناك فى ذلك الوقت ، فى أمريكا اللاتينية ، حيث المصادر الكثيرة غير المستثمرة ، وحيث الصراع المتصل بين ارسنقراطيات الكريول من ناحية ووبين مجموعات مختلفة من الحركات الديموقراطية الشعبية ، التى تسيطر عليها البورجوازية المحلية فى المدن من ناحية اخرى ... كانت حركات الطبقة العاملة ، التى لم تزال محدودة فى نطاق الاقليات الصغيرة ، نتيجة للظروف المتخلفة فى الصناعة ، منخرطة فى معارك طائفية متصلة ، وبقيت فى اغلب الاحوال معزولة تماما عن العمال الريفيين الذين شكلوا الاغلبية الكبيرة للسكان فى كل بلد من القارة تقريبا . ففي الأرجنتين وأوروغواى وكوستاريكا فقط ، كان البيض يشكلون غالبية الشعب . اما فى البلاد الاخرى ، فكانت

أغلبية الجماهير ، أما من الهنود أو الزوج ، أو من اشخاص من أصول مختلفة . وفى أواخر الثلاثينيات ، كان كل الهنود والزواج يشكلون ١٦ مليوناً من بين المجموع الكلى البالغ عدده ١٣٠ مليوناً على نحو التقريب . وكان ثلث سكان البرازيل من الزوج ، بينما كان أكثر من نصف سكان جواتيمالا وبوليفيا ، وأكثر من أربعين فى المائة من سكان بيرو واكوادور ، من الهنود ، وأقل من ثلاثين فى المائة أو أكثر من سكان المكسيك ، من الهنود أو الأجناس المختلطة . .

أما الأرجنتين فكانت هى وحدها التى تتمتع بمستوى معيشة ، يمكن مقارنته فى شتى الناحى بمستويات المعيشة فى الدول المتقدمة . ومع ذلك فقد كان متوسط مستويات المعيشة فيها أقل بكثير من مستوى المعيشة فى بلاد أوروبا المتقدمة . وقد اعتمد التصنيع فى الغالب على تدفق رأس المال الأجنبى الذى كان يأتى معظمه من الولايات المتحدة ، بالرغم من أن المشروعات الأوربية والبريطانية بخاصة ، كانت لاتزال ذات السيطرة على خدمات المنافع العامة فى عدد من هذه البلدان ، وعلى الأخص فى الأرجنتين . . وكان تسلسل الولايات المتحدة ، يتركز أكثره فى أمريكا الوسطى ، حيث توجد شركة الفواكه المتحدة ، التى كانت حكومة الولايات المتحدة تظاهرها فى قوة ، فاحتلت وضعا قويا . للغاية ، وتحالفت كالمادة مع العناصر الرجعية تماما ، وهم الملاك المحيطون للضياح الكبيرة .

وكما رأينا فى المجلد الرابع من هذه الدراسة (١) ، فقد أسس هابا دولاتور حركته المسماة بحركة أبريستا فى عام ١٩٢٤ ، والتى كانت تدعو الى الوطنية الهندية الأمريكية ، والسمو فوق الطوائف القومية ، كما كانت تدعو الى وحدة الطبقات المتوسطة والطبقات العاملة والفلاحين ، وضد التسلسل الاستعماري الخارجى . وقد وقعت هذه الحركة فى صراع عنيف مع الشيوعيين ، الذين كانوا يعارضون بشدة مثل هذه الوحدة بين الطبقات ، وكانوا يسعون الى تكوين حركة بروليتارية متحدة تحت سيطرتهم ، وإدراج العمال الزراعيين تحت زعامة البروليتاريا . ولم تكن للحركات الاشتراكية المختلفة عن الشيوعية ، قوة كبيرة الا فى دول قليلة مثل الأرجنتين وشبلى . ولكن كانت هناك طبقة عاملة كبيرة ، تتبع أنواعا مختلفة من السندبىكالية القوضوية ، التى تقوم على نماذج أوروبية .

وفى المكسيك ، بعد أن أحرزت الثورة نجاحها الفورى إيام الحرب العالمية الأولى ، عادت فانكسبت فى صراع مرير مع الكنيسة ، فلم تحرز مزيدا من التقدم ، الى أن تولى الرئيس كارديناس السلطة فى عام ١٩٣٤ . فقد أعطى كارديناس دفعة قوية للنقابات العمالية ، بأحيائه مشروعات توزيع الأراضى ، وتشجيع نمو منظمات الطبقة العاملة .

وفي عام ١٩١٩ ، اقام مورون حزبه المسمى حزب العمال ، واستمر في زعامته طوال العشرينيات ، مع شيء من النجاح المتواضع فحصل .. ولكن المحامي اليساري لومباردو توليدانو ، الذي كان في بدايته زميلا لورون ، قد أصبح في عام ١٩٣٦ ، سكرتيرا للاتحاد الكونفيدرالي للعمال المكسيكيين ، الذي أسس حديثا . ومن هذه الخطوة المؤتية ، مضى لومباردو في انشاء الاتحاد الكونفيدرالي للعمال في أمريكا اللاتينية ، عام ١٩٣٨ ، وهو الاتحاد الذي مارس نفوذا واسع النطاق الى حين . وقد انكر توليدانو دائما انتسابه لتحزب الشيوعي ، ولكن مما لا ريب فيه ، أنه كان يتمتع بتأييد هذا الحزب ، وعمل معه في تعاون وثيق ، بقدر ما كان يعمل مع كارديناس ، بوصفه مستشارا له في شئون العمل . أما الحزب الشيوعي المكسيكي ، فقد اقامه اصلا مبعوث باباني للكونغرس ، يدعى صن كاتاياما ، تحت زعامة مواطن من الولايات المتحدة ، يدعى وولف ، في عام ١٩٢٢ ، ولم يكن الحزب يتمتع بالنفوذ ضئيل . وقد عزل وولف من الحزب في عام ١٩٣٠ ، ومعه الممن المشهور ديجوريفيرا . ومن ثم ، أصبح الحزب انعكاسا صادقا للتقلبات في سياسة الكونغرس ، فاتجه في طوعية للمناداة بجهة شعبية بعد عام ١٩٣٥ ، ومنح تأييده لاصلاحات كارديناس ، على الرغم من منحه ترويسكي حق اللجوء الى المكسيك ، حيث اغتيل فيها أخيرا على يد مبعوث لستالين في عام ١٩٤٠ . ولكن عندما انتهت رئاسة كارديناس ، وخلفه كاماتشو في عام ١٩٤٠ ، تلاشت القوة الدافعة في احياء الحركة الثورية ، ورضخت المكسيك في تنميتها الاقتصادية للحكم البورجوازي .

لقد كان هناك نمو كبير في الصناعة والتجارة ، كما كان هناك في الريف تطوير للمزارع الكبيرة والمتوسطة ، التي تستعمل الأساليب الزراعية المتقدمة ، أما الابعيدوس ، او كوميونات القرية ، التي بلل كارديناس جهدا كبيرا في النهوض بها ، فقد فقدت طابعها باعتبارها وكالات مجتمعة ، وأصبحت في بساطة ، مجرد قرى زراعية تقع تحت أشكال فردية تماما ، من حيث الملكية والاشراف على السواء . ثم لم يمض وقت طويل ، حتى انقسمت تقسيمات العمال على نفسها ، ودخلت في خلافات طائفية ، وفقد توليدانو نفوذه شيئا فشيئا ، حتى طرد أخيرا من الاتحاد الكونفيدرالي للعمال المكسيكيين في عام ١٩٤٨ ، محتفظا بمقامه فحسب ، على رأس الاتحاد الكونفيدرالي لعمال أمريكا اللاتينية ، الذي لم يعد أكثر من مجرد اسم تاريخي ، بعد أن فقد كل نفوذه في البلد الذي انشئ فيه . وحتى عندما كانت حركة نقابات العمال المكسيكيين في أوج اقتدارها ، فانها حرصت على عزلتها الكاملة تماما عن المزارعين ، ولم تفعل شيئا لتساعدهم في نضالهم ضد أصحاب الأملاك وضد الكنيسة ، التي كانت تمثل أكبر أصحاب الأراضي قاطبة .

لقد نجح عمال المدن في المكسيك ، أو العمال المهرة على أية حال ، في أن يخلقوا لأنفسهم - الى حين - وضعاً ماديا طيباً ، كاستقرارية عمالية إبان

رئاسة كارديناس ، ولكنهم منذ عام ١٩٤٠ فصاعدا ، قد أخذوا يفقدون الأرض من تحتهم ، بالرغم من أن ظروف عمال البترول بخاصة ، قد استمرت في حالة أظيب مما كانت عليه قبل تأميم البترول أيام كارديناس في عام ٣٧ - ١٩٣٨ .

وهكذا بدت النقاية العمالية في المكسيك ، خلال النصف الثانى من ثلاثينيات القرن العشرين ، كأنما هى البطل فى حركة على صعيد الثورة الواسعة ، لتضم العمال الصناعيين فى أمريكا اللاتينية ، ثم اذا هى تسقط بعد ذلك سراما ، حين أذن عصر كارديناس بالانتهاء فى عام ١٩٤٠ . أما فى البلاد الأخرى ، فقد اتبعت حركات الطبقة العاملة لأمريكا اللاتينية ، طريقا يتراوح بين الصواب والخطأ ، ولكنها بصفة عامة ، قد أسلمت زمامها للدكتاتوريين ، الذين لا يكادون يتسلمون السلطة ، حتى يبادروا الى طرد اليساريين . ففى شيلي مثلا ، فى يونيو ١٩٣٢ ، عندما أهاجت آثار الكساد العالمى سخط الجماهير ، قامت جمهورية اشتراكية تماما لفترة لم تتجاوز أسبوعين ، برئاسة الكولونيل مارمادوك جروف ، حيث أبعدت الدكتاتور السابق أيبانيز ، وارهضت بإدخال إصلاحات جديدة بعيدة المدى ، فلم تلبث حتى عجل بالإطاحة بها انقلاب عسكري . ومع ذلك فلم يكن نتاج الانقلاب تجديدا للدكتاتورية ، بل كان استدعاء الرئيس الليبرالى (الحر) السابق اليساندري لتولى زمام الأمور ، وإقامة نوع من الحكم النيابى الذى أجرى تقدما اجتماعيا ملحوظا . وكان من الواضح أن الثورة الاشتراكية فى شيلي لم تكن ناضجة ، إذ كانت خطط الوزراء غامضة وغير متسقة ، ولكن كان يقف وراءها شعور شعبى ضخم . وبالرغم من فشلها ، فقد كان لدى شيلي أقوى حزب شيوعى فى أمريكا اللاتينية ، وأشدّها صلابه ، كما كان قادرا على صون حركة نقابية عمالية رائعة ، مهدت الطريق للانتصار الحاسم للجبهة الشعبية فى عام ١٩٣٨ .

وبعيدا عن شيلي والمكسيك ، كانت كولومبيا هى الدولة الوحيدة فى أمريكا اللاتينية ، التى تمتعت فى أواخر الثلاثينيات بنظام يمكن أن يسمى ديموقراطيا ، حيث عاشت فترة تحت حكم نيابى حر ، ذا امتصلا حتى عام ١٩٤٩ ، أما فى البلاد الأخرى ، فقد نجح الدكتاتوريون المتعاقبون فى تنصيب أنفسهم على دست الحكم ، حيث قام تروجيلو بجمهورية الدومينيكان ، وفارجاس بالبرازيل فى عام ١٩٣٠ ، وجورج أيبكو بجواتيمالا فى عام ١٩٣١ . وكارياس بهوندوراس فى عام ١٩٣٣ ، والكولونيل تورو ثم الكولونيل بوش ببوليفيا فى عام ١٩٣٧ . وفى الوقت نفسه ، قامت فى بيرو ، حركة أريستا التى دعا إليها هايا دولاتور ، والتى كانت قد أنشئت فى المكسيك عام ١٩٢٤ ، وظفرت بنفوذ بالغ على الرغم من غياب زعيمها فى المنفى ، الى أن سقط لوجوريا فى عام ١٩٣١ ، فاستطاع العودة الى بلاده لينتخب رئيسا للجمهورية ، ثم عوجل بانقلاب عسكري طرده من الحكم وألقى به فى السجن . وعندما اغتيل كارو زعيم الانقلاب فى عام ١٩٣٣ ، أطلق سراح هايدولاتور واستأنف نشاطه ،

ولكن سرعان ما اعتقل مرة ثانية ، وبذلك أصبح على حركة أبريستا أن تواصل عملها بصفة سرية ، وإن تكن قد ظلت قوية على نحو جعلها قادرة على مقاومة كل الجهود لاختادها . وأخيرا في عام ١٩٤٦ ، انتخب المرشح المعتدل باستامينتاريغيرو رئيسا بتأييد من أبريستا ، واشترك في الوزارة بعض أعضاء الحركة ، ولكنهم لم يكونوا قادرين على اقرار كثير مما يهدفون اليه ، في مواجهة المعارضة القوية للدوائر الرجعية ، واستمر الوضع على هذا النحو حتى عام ١٩٤٨ ، عندما وقع انقلاب عسكري آخر ، تبعته إجراءات عنيفة ضد حركة أبريستا .

وكما رأينا في المجلد الرابع من هذه الدراسة (١) ، فقد بدأ اتباع أبريستا في ثانيا المشرئبات الى حين ، كأنما هم أقوى جناح يسارى ، ليس في يبرو وحدها ، ولكن في سائر أمريكا اللاتينية على الاطلاق . ومع ذلك ، فها نحن اولاء نراهم اليوم ، يعوزهم النجاح في أن يصبحوا حركة جماهيرية ، اللهم الا في يبرو فحسب . وقد كان الشيوعيون يعارضونهم بشدة لسببين متعاقبين : أولا ، لأنهم كانوا ينادون بتآلف الطبقات المتوسطة والعاملة والفلاحين ضد الاستعمار ، ويعملون من أجل تحرير أمريكا اللاتينية من الاستسلام للتغافل الأجنبي لا سيما الولايات المتحدة ، في الوقت الذي كان فيه الشيوعيون يعملون تحت لواء الشعار المعروف « طبقة ضد طبقة » ، ويصرّون على ضرورة زعامة البروليتاريا في الحركة الثورية . ثم عارضوهم أخيرا ، لأنه حين مضى الشيوعيون في سياستهم الجديدة من أجل الجبهة الشعبية ، تنافست الحركتان معا على زعامة العناصر ذاتها التي ستكون الجبهة .

وعندما طالب الشيوعيون أهوان أبريستا بأن ينضموا الى الجبهة الشعبية المعادية للفاشية ، كان جوابهم أنهم هم الذين يشكلون حركة الجبهة الشعبية ، وأن على الذين يقفون خارجها أن ينضموا اليها « تلافيا لوقوع الانقسام في القوى الشعبية . كذلك كان أهوان أبريستا يعارضون بشدة ، القوميات المنفصلة لدول أمريكا اللاتينية ، ويسعون الى أن يستبدلوا بها مفهوما اوسع افقا لقومية قارية تسمو على حواجز الجنس والدولة ، وتهيب بالعناصر الريفية والصناعية أن يقفوا جبهة واحدة ، ضد الأمريكيين وزعمائهم الرجعيين . . . وعندما غير الرئيس روزفلت في عام ١٩٣٣ من السياسة التقليدية للولايات المتحدة ، سياسة اليد العليا القوية في التعامل مع أمريكا اللاتينية ، وأعلن بدلا منها سياسة حسن الجوار ، أصبح ماترب على ذلك من تهدئة للتوتر مع أمريكا الشمالية ، يؤثر تأثيرا مناهضا لسياسة أبريستا ، التي قامت على معاداة الولايات المتحدة بالذات ، فتحول تيار الرأي الشعبي من فكرة المعاداة لأمريكا الشمالية ، الى فكرة قومية الدولة .

(١) المجلد الرابع - الجزء الثاني صفحة ٧١٥ .

لقد حصل أموان ابريستا على تأييد كبير من جمهرة المثقفين خارج بيرو، ولكنهم لم يظفروا بتأييد الطبقات العاملة ، على الرغم من البرنامج الاشتراكي الواسع الذي طرحوه . والحق انهم كانوا في جوهر معتقداتهم ، بعيدين تماما عن الوصول لاي شيء يمكن أن يكون أساسا يستندون اليه في جذب الجماهير ذلك ان مشروعاتهم في التطبيق الاشتراكي على أساس الملكية الدولية العامة ، كانت بالضرورة تفتقر الى الواقعية . وكانت جماهير العمال الزراعيين المعلمين الذين سعوا الى اجتذابهم ، غير قادرة تماما على القيام بعمل موحد على مستوى قارى . كذلك كانت أساليب دعاة الأبريستا أساليب تسلطية ، تهدف الى بناء حزب مركزى متماسك يخضع لتنظيم رئاسى قوى ، الأمر الذى لم يمكن فرضه على العناصر المتباينة تباينا كبيرا ، ممن كانوا يسعون الى الحصول على تأييدها فى السياسة العامة . وقد كان الشيوعيون حتى عام ١٩٣٥ يمثلونهم فى هذا العوز ، ولكنهم فى تلك السنة ، عندما مضوا فى سياسة الجبهة الشعبية ، اظهروا مزيدا من القدرة فى تلاؤمهم مع الظروف المتغيرة لدول أمريكا اللاتينية المختلفة ، وكانوا أكثر استعدادا للتوافق مع الاتجاهات القومية المنفصلة . وهكذا فشل الأبريستيون على وجه العموم فى سباقهم مع الشيوعيين ، باستثناء الوضع فى بيرو ، حيث نجحوا فى بناء حركة تلقى تأييدا كبيرا من الهنود فى القرى ، الذين لم تمسسه من قبل أى محاولات تنظيمية سابقة ، وقد بالغ الشيوعيون فى كراهيتهم للأبريستيين ، الى المدى الذى ظهروا فيه مستعدين للتعاون ضدهم مع العسكريين المفاشرين ، واستمرت هذه المنافسة لايهدأ أوارها حتى فى السنوات التى أعقبت الحرب .

لقد كان هناك كثير من وجوه الشبه فى نواح بعينها ، بين العقيدة الماركسية بعد ان راجعها ماوتسى تونج فى الصين ، وافكار بعض الثوريين فى أمريكا اللاتينية . ولو ان هؤلاء الثوريين لم يلحوا كما الحماوتسى تونج من قبل فى ضرورة التمييز بين ثورة « الديمقراطية الجديدة » التى كانت هدفه العاجل ، و « الثورة الاشتراكية » التى كان يعتقد أنها ستتبعها دون مقاومة . ولم يكن هذا التشابه أمرا يدعو الى الغرابة ، ذلك ان ماوتسى تونج قد قدم نظريته على النحو الذى يمكن به تطبيقها ، لافى الصين وحدها ، بل كذلك فى الدول الأخرى التى تعاني من الأنظمة الاستعمارية أو شبه الاستعمارية . ولم تكن المشكلة التى برزت بأمريكا اللاتينية بشأن وضع جماهير الفلاحين فى الثورة ، أقل من المشكلة المماثلة التى عانت الصين منها .

كذلك كانت الشيوعية فى مراحلها الأولى بأمريكا اللاتينية ، بعيدة عن الأحزاب الاشتراكية ذات التفكير الحضرى . فى الدول المتقدمة نسبيا ، كما هو الشأن فى الأرجنتين وأرجواى وشيلي ، ولقيت مصاعب جمة فى إقامة أى اتصال لها بالفلاحين ، الذين لم يكن أمام الحركات الاشتراكية ما تقدمه لهم . وعلى

اية نحال ، برعان مالدرك الكومنترون ، انه لا يمكن عمل اى شىء فى معظم اجزاء امريكا اللاتينية ، دون تأييد الفلاحين . فبدات الأحزاب الشيوعية تبعاً لأوامر الكومنترون ، فى انشاء كتل متحدة للعمال والفلاحين ، تحت زعامة البروليتاريا وسيطرتها .

وفى الوقت الذى كانت فيه الحملة المعادية للاستعمار والمعادية للأمريكيين فى أوج قوتها ، نجحت هذه التكتيكات فى خلق حركة شيوعية كبيرة أو حركات تنزعها الشيوعية فى بعض بلاد المزارعين . وقد كانت هذه الحركات فى البداية موجهة ضد الرأسماليين من أهل البلاد والطبقات المتوسطة والفرياء على السواء ، ولكن عندما اتخذ الشيوعيون هذا التغيير الحاسم نحو الجبهة الشعبية ، فى عام ١٩٣٥ ، أصبح من الضرورى تعديل هذه التكتيكات ، بتوسيعها الى المدى الذى تشمل فيه الطبقات المتوسطة ، بل تشمل فيه جزءاً من الطبقة الرأسمالية المحلية . لقد كان يمكن أن يؤدى هذا الى مزيد من حرارة الحملة ضد الاستعمار ، ولكن سياسة « حسن الجوار » التى اتبعها روزفلت فى الوقت نفسه ، كانت تعمل على التقليل من حدة الشعور المناهض لأمريكا الشمالية ، فتحول الشعور فى حقيقته من معاداة الاستعمار الى معاداة الفاشية لا سيما تحت تأثير الأحداث فى أسبانيا ، التى كان لها اثر كبير فى تجميع الرأى العام ، من أجل قضية الحكومة الجفهورية الأسبانية ، وفى شحذ الشعور المناهض للنازيين والإيطاليين .

وقد جعل الشيوعيون من أنفسهم خلال الأعوام التى سبقت عام ١٩٣٩ ، زملاء للحملة المعادية للفاشية ، التى انتشرت حتى احتوت القارة كلها ، ثم غيروا الواجهة بعد ذلك فجأة ، كما حدث فى أماكن أخرى ، غداة توقيع الحلف النازى - السوفيتى فى عام ١٩٣٩ ، متبنيين سياسة جديدة معادية للحرب ، وهى السياسة التى كان لابد لهم من تغييرها على النحو المفاجئ ذاته ، عندما هاجم النازيون الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٤١ . أما كيف أن هذه التغييرات المتكررة فى السياسة ، لم تلحق الا الضرر الهين بالشيوعيين فى أمريكا اللاتينية فذلك راجع فى الغالب الأعم ، الى بعد الصراع الأوروبى عن الشؤون التى كان يهتم بها اتباعهم بخاصة .

وكما رأينا ، فقد أصبح ماوتسى تونج فى الصين ، مشجعاً للحركة القومية القائمة على التجمع الوطنى للطبقات المعادية للاستعمار ، لا سيما اليابان . ومن هنا راح الشيوعيون فى أمريكا اللاتينية ، يسعون لتحقيق تجميع مماثل للطبقات ضد التدخل الاستعمارى ، الذى تمثله فى أوضاعهم ، سيطرة الأمريكيين وتأيدهم للعناصر الرجعية من سكان أمريكا اللاتينية . ولا تزال هاتان السياستان متشابهتين الى أمد بعيد ، ولكنها كانت معقدة فى أمريكا اللاتينية بصورة أشد منها فى الصين ، وذلك لوجود الاختلاف فى الأجnas ، وتقسيم

المنطقة الى عدد كبير من الدول المنفصلة ذات السيادة . وما من شك في أن صعوبة التفرقة بين الأجناس لم تكن موجودة في الأرجنتين أو أورجواي ، ولكنها كانت موجودة بشكل حاد في اغلب أجزاء القارة بما فيها المكسيك ، حيث اقامت حواجز حادة بين عمال الحضر الذين كان اغلبهم من اصل اوروبى والجانب الرئيسى من الشعب ، الذى كان أغلبه تجرى في عروقه الدماء المختلطة . بما فيه من كتل كبيرة للهنود الخالص والزنوج الأقحاح . ولقد بذل الشيوعيون غاية جهدهم لتجاهل الحواجز بين الأجناس ، والأعراب عن مناهضتهم لجميع اشكال التفرقة العنصرية . ولكن هذا الصنيع الذى ساعدهم في بعض البلاد ، قد وقف حجر عثرة في سبيلهم ببلاد أخرى ، تضم المكسيك وأورجواي . والأرجنتين . ومع ذلك فقد كان لهم تأثير كبير على الراى العام ، برغم أنهم كانوا في العادغير قادرين على ترجمة هذا النفوذ الى صورة التنظيم الجماهيرى . ولم يكن لكثير من نقابات العمال التى انشأوها أو وضعوها تحت سيطرتهم ، الا وجود موهوم يفتقر الى التأييد الحقيقى للجماهير . كذلك كان نفوذهم الفكرى أبعد كثير من قوتهم التنظيمية ، اذ هم شأنهم في ذلك شأن الأبريستيين . قد ظهوروا برسالة تتحدى في خصومتها الدولية كل العناصر الرجعية والمسيطرة . التى استمرت في الامساك بزمام السلطة الاقتصادية والسياسية في اغلب البلدان . ولكن عند مقارنتهم بالأبريستيين ، نجد أنهم قد تمتعوا بميزة تفرق بينهم ، ذلك انه كان في مقدورهم الظهور كزملاء للحركة الطبقة ، وكمثليين . محليين لقوة عالمية تنهض بالثورة ضد الاضطهاد الراسمالى والاقطامى .

وفي أواخر الثلاثينيات ، عندما تجمعوا لتأييد الرئيس كارديناس رئيس المكسيك ، وعندما ساعدوا في خلق حركة لنقابات العمال تشمل القارة كلها من قاعدتها في المكسيك تحت زعامة توليدانو ، بدا الى حين من الزمان ، أنهم على وشك أن يقوموا بحملة فعالة ضد الاستعمار تضم القارة بأسرها . ولكن كما قد راينا ، ذابت هذه الحركة عندما دخل الاستعماريون الاقباليين والإمريكيون الشماليون في الحرب ضد الدول الفاشية ، ولم تستطع الحملة المعادية للاستعمار أن تبدأ عملها بشكل فعال الا بعد عام ١٩٤٥ .

لقد كانت كل من الأرجنتين وأورجواي - ومعظم سكانها من اصل اوروبى - هما الدولتان الوحيدتان من دول أمريكا اللاتينية ، اللتان حافظتا باستمرار على الأحزاب الاشتراكية ، التى قامت على النموذج الأوروبى ، أو التى كانت لها صلة رسمية بالدولية الثانية قبل عام ١٩١٤ . وإلى جانب هذه الأحزاب ، نمت حركات نقابات العمال ، التى كان جانب منها يرتبط ارتباطاً واهياً بالأحزاب الاشتراكية ، ويقع جانب آخر منها تحت نفوذ السنديكالية الفوضوية ، كما كان الشأن في نقابات اف . او . آر . اى . في الأرجنتين ، ومثيلاتها نقابات اف . او . آر . يو . في أورجواي . وقد كانت نقابات اف . او . آر . اى . في الأرجنتين ، خلال العشرينيات ، مساوية في عدد

اعضائها على وجه التقريب ، لجماعة يو . جى . تى . الاشتراكية ، ولكن ظهرت في عام ١٩٢٩ هيئة جديدة باسم سى . جى . تى . ابتلعت جماعة يو . جى . تى . وبعضا من نقابات اف . او . آر . اى . واتخذت وضع السيطرة الذى احتفظت به الى مابعد الحرب العالمية الثانية . ولقد عانى الحزب الاشتراكي في الأرجنتين من انفصال الجناح اليساري بعد الثورة الروسية ، وتحول الحزب الاشتراكي الدولي ، الذى انشق عن الأغلبية أخيرا ، الى حزب شيوعي . وفي عام ١٩٢٧ عانى الحزب الاشتراكي من انشقاق آخر . ولكنه لم يكن من اليسار هذه المرة ، وانما كان من مجموعة يرأسها انطونيو دى توماسو ، الذين اعتبروا سياسة الحزب غير قومية بدرجة كافية . وقد أحرز الحزب الاشتراكي المستقل الذى شكل على هذا النحو ، نجاحا كبيرا في انتخابات عام ١٩٣٠ حيث حصل على ١٠٩.٠٠٠ صوت ، وفاز عشرة نواب منه بعضوية البرلمان ، وذلك في مقابل ٨٣.٠٠٠ صوت ومقعد واحد للحزب الاشتراكي القديم . لقد حدث هذا في مطلع الازمة الاقتصادية العالمية ، التى هزت الأرجنتين هزا عنيفا ، وأدت الى حركة اضراب كبيرة ، حاولت الحكومة المتطرفة اخمادها . وقد أدى هذا الاجراء بالاضافة الى الكارثة التى احدثتها الكساد ، الى تقويض شعبية الحكومة ، حتى اذا كان سبتمبر ١٩٣٠ ، قام القادة العسكريون بعزل الرئيس اوريبيورو وسجنه . وقد ساند الاشتراكيون المستقلون الانقلاب ، وصوتوا لزعيمه جترال جوستو كمرشح للرئاسة ، فانتخب رئيسا للجمهورية بـ ١٦٦.٠٠٠ صوت ضد ١٢٧.٠٠٠ صوت ، ظفر بها المرشح الديموقراطي المحافظ الذى حصل على تأييد الحزب الاشتراكي القديم .

وبعد ذلك خسر الاشتراكيون المستقلون مكانتهم، ووقعوا فريسة الصراع الداخلى ، مما أدى في النهاية الى حل الحزب . لقد كسب الحزب الاشتراكي كثيرا في بدايته ، واستطاع ان يزيد من عدد نوابه المنتخبين الى ٤٦ نائبا ، ولكنه بدوره وقع فريسة الشجار حول مسألة الجبهة الشعبية ، التى اثارها الشيوعيون . وفي انتخابات عام ١٩٣٨ فقد معظم مقاعده ، وهبط عدد نوابه الى سبعة نواب فحسب . كذلك قاسى الحزب من شقاق أبعد خطرا ، عندما انفصل شبيبة الحزب عنه ليشكلوا حزب العمال الاشتراكي ، الذى انضم الى الجبهة الشعبية تحت الزعامة الشيوعية . وبعد ذلك أمداد الحزب الاشتراكي القديم بناء نفوذه بالتدرج خلال الحرب العالمية الثانية ، ولكنه ظل مجموعة أقلية ، لا سيما بالنسبة لازدياد قوة القومية الأرجنتينية ، التى انبعث منها يبرون زعيما ذا شأن .

وفي الوقت نفسه ، استولى الشيوعيون فى اورجواى على الحزب الاشتراكي القديم فى عام ١٩٢٠ ، واقتنوه بالانضمام الى الكومنترن . وشكل

المنقسمون حزبا اشتراكيا منافسا ، انضم في عام ١٩٣١ الى الدولية العمالية الاشتراكية ، ولكنه لم يحصل الا على تأييد شعبي قليل . وادت الأزمة العالمية الى وقوع انقلاب في أورجواي ، حيث نصب جابريل تيرا نفسه في الحكم على نحو غير دستوري ، ولجا اميليو فروجوني الزعيم الاشتراكي الى الأرجنتين : وفي عام ١٩٣٨ عندما رشح الجنرال بالدوني نفسه في الانتخابات خليفة لتيرا ، وقف فروجوني ضده ، ولكنه انهزم في خصومته له هزيمة ساحقة ، ومع ذلك مبدا من أن يتابع بالدوني سياسة سلفه تيرا ، في الخضوع للمصالح الأمريكية الاستعمارية ، راح يسعى الى اعادة اصدار القوانين التي صدرت في عهد الرئيس باتل قبل ذلك بعشرين عاما ، وحصل على تأييد الاشتراكيين في اجراءاته تلك . وقد حاول واحد من الرجعيين اغتيال فروجوني في البرلمان ولكنه لم ينجح ، واصبح الحزب الاشتراكي مسموحا له أن يواصل نشاطه في حرية ، دون أن يعاني من الضغط الذي وقع على الأحزاب المشابهة له في البلاد الأخرى .

وفي البرازيل ، حيث كان الشيوعيون هم مجموعة الطبقة العاملة السائدة في عشرينيات القرن العشرين ، وحيث كان نشاطهم يجري في معظم الأوقات بصفة سرية كمنظمة غير قانونية ، انشئ حزب عمالي جديد في عام ١٩٢٩ . وقد ظفر في العام التالي بعضوية ١٣.٠٠٠ عضو . وفي عام ١٩٣٤ أصبح هذا الحزب جزءا من حلف التحرير الوطني ، وهو ائتلاف شكل بقصد معارضة السلوك الديكتاتوري المتزايد لجيتليو فارجاس .

وفي صيف عام ١٩٣٥ ، أصدر الحلف تصريحاً يدعو فيه الى سياسة تقدمية للاصلاح الاجتماعي ، وبعد ذلك بمدة شهور ، أعلن الاضراب العام ضد نظام فارجاس ، واستطاع فارجاس أن يهزم الاضراب ، ورد على ذلك بأن أعلن حل جميع الأحزاب السياسية ، وانشاء نوع من الدولة الاندماجية ، التي حافظت على كيانها الى أن استقال فارجاس في عام ١٩٤٥ .

وازاء هذه الخلافات الواسعة من منطقة الى أخرى ، يكون من المستحيل وضع أي تقارير عامة عن الحركات الاشتراكية في أمريكا اللاتينية . ولا يرجع ذلك الى أن كل بلد اتخذ له طريقا خاصا لا يتأثر فيه بما كان يجري في البلاد الأخرى ، وانما يرجع ذلك الى أن تيارات الرأي ، مهما تكن سعة نفوذها ، قد اتخذت اشكالا مختلفة تماما ، وفقا للبيئات التي كان يتعين عليها أن تجد فيها وسائل للتعبير . وقد كانت معظم التيارات المنتشرة للمذهب من اصل أوروبي أكثر منها من أمريكا اللاتينية على أية حال . ولكن هذه التأثيرات الأوروبية قد أخذت تنقلص عبر الثلاثينيات ، باستثناء النفوذ الشيوعي وعلى الاخص منها . ذلك التأثير السنديكالي النقضوي الذي كان على نحو من القوة في يوم من الأيام ، والذي وفد بصفة أساسية من اسبانيا وإيطاليا وفرنسا الى حد ما ، تم أخذ بهتافت بقدر تضاؤل عدد المهيجين الوافدين اليه من تلك البلاد ، وبقدر انضمام قطاعات كبيرة منه الى الشيوعيين خلال الحرب الأهلية في اسبانيا .

كذلك كان نفوذ الاشتراكية الديمقراطية الأوربية آخذاً في الإضمحلال .
لمثل هذه الأسباب بالذات في الغالب الأعم . ولكن الشيوعيين مروا بتجسيرة
قاسية ، ليحققوا مفهومهم الخاص بنظام حزب مركزي يتقبله الأمريكيون
اللاتينيون ، الذين لم يعتادوا الا على صور باهتة من التنظيم ، والذين درجوا
بخاصة على اعادة تشكيل نقاباتهم العمالية كل بضعة سنين ، ليجعلوها ملائمة
للتيارات المتقلبة لمشاعر الجماهير .

لقد كانت الأبريستا حركة للقومية الاقليمية ذات الدلالة القارية الواسعة
ولكنها لم تواجه المعارضة من الشيوعيين فحسب ، بل واجهتها كذلك من
القوميات الخاصة التي كانت تحصل على مزيد من القوة في عدد من البلاد .
لاسبما في الأرجنتين ، حيث اكتسحت الشيوعيين فيها الى حين . كذلك اتخذ
كاردناس في المكسيك سياسة تقوم على اساس الظروف المحلية ، واذ كان هو
منذ البداية مصالحا زراعيا ، فقد عمل في اتصال وثيق مع توليدانو ومشروعاته
الطامحة ، من أجل تنظيم نقابات العمال على مستوى القارة كلها . ولكن
الثورة المكسيكية - بعد كاردناس - تحولت الى مزيد من حركة نهوض
اقتصادي ، تقوم فيها الدولة بتشجيع الاساليب البورجوازية للتنمية الاقتصادية
الامر الذي ادى الى اختفاء العناصر التعاونية في قرى الريف .

وهكذا كانت الخصائص المشتركة الرئيسية لحركات الطبقة العاملة في
أمريكا اللاتينية على وجه العموم ، هي عدم النضوج من الناحية النظرية ،
والقشل بأغلب الأحوال في خلق اية روابط فعالة بين عمال المدن والمزارعين ،
الذين استمر الجانب الأكبر منهم يعيشون في مستوى معيشة منخفض ،
بالتقاسم الى مستوى المعيشة لأهل المدن ، الذين كانوا محجوبين عنهم في حالات
كثيرة بحواجز التفرقة في الجنس واللون .

وقد أخذت هذه الحواجز في الانهيار التدريجي ازاء تقدم التصنيع ،
لاسيما في مناطق التعدين . ولكن عدد العمال الصناعيين في ثلاثينيات القرن
العشرين ، كان لا يزال صغيرا فيما عدا الأرجنتين ، اذا قورن بعدد المزارعين
الذين لا يزالون في الغالب غير منظمين ، وهم مخالف القطط في أبدي الزعماء
الرجعيين لكنيسة الكاثوليكية ، باستثناء أولئك المزارعين الذين أغرتهم بعض
التنظيمات الشيوعية ، أو افترتهم حركة أبريستا كما حدث في بيرو .

الفصل الحادى عشر

الاتحاد السوفيتى

مذبذبة المشرع الأول للسنوات الخمس

فى المجلد الرابع من هذه الدراسة ، وقف بنا رصد الأحداث فى الاتحاد السوفيتى عند مطلع الخطة الخمسية الأولى ، وانغماس الريف فى التملك الجماعى الكبير لأراضى الفلاحين . ثم رأينا بعد ذلك كيف نجح ستالين فى تصفية تروتسكى أولا ، ثم عزل زينوفيف وكامينيف من منصبيهما فى الحزب الشيوعى ، واتجه بعد ذلك الى بوخارين والجناح اليمينى السابق .

كذلك رأينا كيف مارس ستالين محاولته لتقوية قبضته على الحزب ، حتى يجعل من نفسه ديكتاتورا فعليا لسياساته ، مع مكتب سياسى خاضع له ، ولجنة مركزية على تمام الاستعداد لتنفيذ ارادته . وأكثر من ذلك ، رأينا كيف أن ستالين بعد أن بدأ معارضا لتروتسكى فى التخطيط الشامل والتعجيل بالتصنيع ، قد تغير فجأة ، ليصبح أكبر داعٍ للإجراءات التى كان يهزأ بها من قبل . وكيف أنه نفذ تبديلا مائلا فى السياسة الزراعية على وجه مفاير ، عندما شن حملة كبيرة للملك الجماعى ، والهجوم الساحق على من يسمون بالكولاك ، كبار الملاك .

والآن يجب علينا أن نبحث بشئ من التفصيل ، ما اشتملت عليه هذه السياسات بالفعل ، ثم كيف جرى تنفيذها .

انه مما يتفق عليه الجميع ، أنه فى خلال عشرينيات القرن العشرين ، وبعد أن انتهت الحرب الأهلية ، ووقفت السياسة الاقتصادية الجديدة على قدميها ، ظهرت تهدئة واضحة فى التوتر الداخلى ، واستطاع الشعب الروسى برغم فقره الشديد ، أن يحيا حياة أفضل الى حد ما ، وأن يعيش تحت ظروف عسكرية قاهرة ، أخف وطأة مما كان عليه الحال فى السنين الأولى بعد عام ١٩١٧ . ولم يكن ستالين فى خلال هذه السنين يقينا ، على رأس الجناح اليمينى المتطرف للحزب ، ولم يكن يردد نصيحة بوخارين الى الكولاك « بالافادة من السياسة الاقتصادية الجديدة » فى اثرأ أنفسهم ، كما أنه لم يعارض التصنيع بشكل ايابى .

ولكنه عارض اتجاه تروتسكى نحو التعجيل بالتنمية الصناعية الى أقصى حد ممكن ، ووقف ضد فكرة تروتسكى فى اعتبار الانتاج المرتفع هو وحده القاعدة الممكنة للاقتصاد الاشتراكى ، ذلك الانتاج الذى يريد عما يمكن تحقيقه فى ظل أكثر النظم الرأسمالية تقدما . وكذلك فى اعتبار الانتاج المتزايد للبضائع الصناعية من أجل التبادل مع الريف ، هو الطريق الوحيد للتغلب على الصراع القائم بين رجال المدن والمزارعين . وقد راح تروتسكى فى تأكيده هذه الفكرة ، يراوج بينها وبين الاقرار بأن القوة الإنتاجية الروسية ، لابد لها أن تمضى شوطا بعيدا حتى تلحق بالقوة الإنتاجية فى أكثر الدول الرأسمالية تقدما .

ثم انتهى الى القول بأن نجاح الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ، يعتمد على انتصار الثورة فى بلد أو أكثر من هذه البلاد ، وأن الاشتراكية فى دولة واحدة « ليست سياسة عملية بل هى مناقضة لذاتها » وفى هذا الصدد ، ندد تروتسكى بستانلين ، واعتبره خائنا لقضية الثورة العالمية ، بسبب ما أعلنه من أن اشتراكية البلد الواحد غاية يمكن انفاذها . ولقد كان ستانلين يعمل أيضا على تصنيع روسيا بأسرع ما يمكن على نحو سليم ، ولكنه طوال نزاعه مع تروتسكى ، كان يهتم بالاستعداد لاثارة سخط المزارعين ، عن طريق الإسراع الزائد فى التصنيع ، مع عدم وجود القروض اللازمة لراس المال من الخارج . وقد تمسك ستانلين بالسياسة الاقتصادية الجديدة ، إذ لم تكن لديه الرغبة فى إثارة حرب طبقية بالقرى ، إزاء ضعف الحال الذى كانت عليه الصناعة فى الاتحاد السوفيتى ، واعتماد المدن على ما يقدمه لها المزارعون ، وخاصة من الفلاحين ذوى اليسار الرائد .

وفى ظل خطة السنوات الخمس ، زاد الانتاج الصناعى الأساسى بنسبة لم يسبق لها مثيل . وتم انتاج الفحم والصلب والبترول والكهربا بمستويات تزيد كثيرا عما كان مقررا لها فى مشروع الخطة ، التى كانت تتميز بالتركيز الكبير على انتاج البضائع الهامة ، دون أن تحظى البضائع الاستهلاكية إلا بأهمية ثانوية .

وكذلك كان الشأن بالنسبة للنقل وحتى سياسة الإسكان ، إذ كان هناك نقص فظيع فى مراكز السكان الذين كانوا يتزايدون بسرعة . وكانت الرغبة متجهة الى التقدم بأسرع ما يمكن فى الصناعات الأساسية ، التى تشكل الأساس اللازم للقوة الصناعية ، وعندما أمكن رفع هذه الصناعات الى المستوى اللازم ، أصبح ممكنا مواجهة طلبات المستهلكين من أجل مستوى معيشة أفضل .

كذلك لم يكن بعيدا عن الحسبان ، أن الصناعات الأساسية سوف تقدم الانتاج اللازم للقوة فى الحرب ، وأن الحاجة الأولى كانت تتركز فى جعل

الاقتصاد السوفيتي على أكبر قدر مستطاع من القوة ، لمواجهة الهجوم العسكري الذي يحتمل وقوعه من جانب الدول الرأسمالية ، التي كانت تشدد البكر في عزم على الإطاحة به .

ولم يكن هناك شك في أن الموقف في الاتحاد السوفيتي ، قبل البدء في الملكية الزراعية الجماعية ، كان موقفا خطيرا غير مستقر . وقد بدا أن التصنيع السريع ، في ظروف الوضع الراهن للصناعة السوفيتية ، يستلزم الاستيراد الواسع للبضائع الرئيسية ، التي لا يمكن دفع ثمنها إلا عن طريق زيادة صادرات المنتجات الأولية - وخصوصا القمح .

غير أن إعادة توزيع ملكيات الأرض بعد الثورة ، قد هدم قاعدة تصدير القمح على نطاق ما قبل الحرب ، إذ كانت الزراعة الروسية في أيام قيصر ، تكاد لا تقيم إلا الأود فحسب ، بينما الصادرات الكبيرة لا تأتي في الغالب إلا من المزارع الرأسمالية الكبيرة ، وليس من القطاع الخاص بالفلاحين المزارعين . فعلمت الثورة على تقسيم هذه المزارع الكبيرة ، وأراد الفلاحون الذين أخذوا هذه المزارع ، استهلاك جزء كبير من إنتاجها دون تسليمه للتصدير أو إمداد المدن به . وكان هذا في الواقع من طبائع الأشياء . حتى عندما كانت الأرض تدر محاصيل طيبة ، كانت الحكومة تجد من الصعب اقتناع الفلاحين بتسليم الفائض من الغلال ، فإذا ما ساءت المحصولات كان فائض التصدير يخسفي قماما ، بحيث كان من المحتوم ممارسة التبادل الأجنبي - على ضالته - في استيراد الغلال من الخارج . وفضلا عن ذلك ، فقد كان على الحكومة إذا لجأت إلى إجراءات العنف للضغط على الفلاحين ، سواء بخصولها على الفائض أو بشراؤه بأسعار بالغة الانخفاض ، أن تواجه رد الفعل من جانب المزارعين ، الذين لا يقتصرون على رفض تسليم محاصيلهم فحسب ، بل كذلك الحد من إنتاج الحبوب ، سواء بترك الأرض دون زراعة ، أو بتحويل الاهتمام إلى المحصولات الصناعية ، حتى يحصلوا على أثمان أفضل . وفي عام ٢٦ - ١٩٢٧ ، نجحت الحكومة في تصريف الأمر على نحو ما ، وأمكن لها تصدير قدر ملموس من الغلال ، ولكن حدث نقص خطير عام ٢٧ - ١٩٢٨ في كمية الغلال التي أمكن جمعها ، وقلت القدرة على شراء البضائع الصناعية من وراء البحار ، مما أوقع آثارا بالغة السوء على التنمية الصناعية .

وقد كانت خطورة الأزمة أمرا معترفا به في صورة عامة ، وأصبح السؤال يدور حول ما يجب عمله لدفعها . فكانت السياسة الوحيدة الممكنة عندئذ هي تقديم المساعدات للفلاحين ، وذلك باعطائهم أسعارا أعلى ، والسماح لهم ببيع منتجاتهم على مدى أوسع في السوق الحرة .

ومهما يكن من أمر ، فإن مثل هذه السياسة كانت تفيد الفلاحين ذوي اليسار على وجه الخصوص ، إذ هم الذين لديهم قدر كبير من الفائض .

كذلك كانت هذه السياسة مدعاة لتقوية الاتجاه الذي كان موجوداً في القرى ، وهو الاتجاه الذي ينحو الى تنمية اقتصاد الكولاك ، والقائم على أساس استئجار الفلاحين الأثرياء لأرض الفلاحين الفقراء ، وزيادة العمالة بين العمال الأجراء .

ولقد أثبتت كلمة « الكولاك » في الاتحاد السوفيتي على ذلك العهد : انها كلمة مطاطة . فقد كان يبدو أصلاً انها تعنى الفلاح القادر نسبياً على استخدام بعض العمال فضلاً عن أسرته في الحقل . وهو على هذا النحو يعتبر مستقلاً ، سواء كان رأسمالياً بالفعل أو بالمثل ، لأنه يحصل على فائدة من طريق تشغيل العامل الأجير . وهو غالباً ما يكون مزارعاً لأرض يستأجرها الى جانب قطعة الأرض التي يمتلكها ، والتي تكون في العادة قطعة أو أكثر من الأرض المتدانية في الصغر والباقية في الضعف ، بحيث لا تكفى أصحابها ليعيشوا على زراعتها . ثم ان الكولاك الى ذلك ، قد يتعامل في إنتاج الآخرين ، إذ هو يشتري غلاتهم التي يريدون بيعها للحصول على ثمن فوري ، ليستطيع بذلك الاستفادة من التقلب الكبير في الأسعار عبر اختلاف الواسم . ولكنه يمكن أن يكون « كولاكاً » أيضاً حتى دون ذلك ، اذا ارتكب خطيئة استخدام أي عامل ولو كان واحداً ، في سبيل نفقه الخاص على أي نحو ، بشرط أن يمارس هذا الاستخدام بصفة منتظمة دون أوقات الحصاد فحسب . غير أن التجديد لمعنى الكولاك لم يكن واضحاً ، إذ لم يكن هناك وصف قاطع يصبح به المزارع المتوسط « كولاكاً » الى الحد الذي جعل لفظة « الكولاك » كما سنرى ، يضيق مداها أو يتسع نطاقها ، طبقاً لسياسة الذين يدهم الأمر ، ووفقاً لهيوى ذوى الجيرة في كل محطة بعينها .

أما الزعماء السوفييت فلم يكونوا على استعداد لزيادة الإنتاج على النحو الذي يسمح للفلاحين الأثرياء بأن يكونوا في وضع يمكنهم من فرض شروطهم على المدن ، بل واحتمال العودة بالأوضاع الرأسمالية الى ما كانت عليه ، وقد اتبع ستالين في ذلك خطاً وسطاً بين تروتسكي اليساري وبوخارين اليميني ، حتى عام ١٩٢٩ .

ثم على حين غرة ، وبعد أن شنت ستالين شمل متقديه ، اذا به يتحول عن هذا الخط الذي كان يسير عليه ، وأعلن إعادة النظر في استثمار رأس المال على نحو بالغ الصرامة ، في انفاذ المشروعات الأولى لخطة السنوات الخمس ، وبدأ في شن حملة كبيرة من أجل الزرعة الجماعية . وبدلاً من أن يجعل هذه الجماعية في حدود ٢٠ أو ٢٥ في المائة على الأكثر من المزارعين الملاك في خلال الأعوام الخمسة التالية ، أصدر أوامره بالضي في الزرعة الجماعية بأقصى سرعة ممكنة ، ونشر في ربوع الريف عصبة من رجاله ، يحملون الأوامر ببذل غاية الجهد في تنفيذ هذه السياسة على الفور .

وليس هنالك شك في أن هذا التمييز الشامل ، إنما يرجع بصفة مباشرة إلى شيوع الاكتناز بين المزارعين على نطاق واسع . فقد رفض المزارعون ، لا سيما القادرون منهم ، بيع غلاتهم إلا إذا ارتفعت أسعارها ارتفاعا كبيرا ، حتى واجهت المدن احتمال وقوع المجاعة . ولم يكن هناك إلا رد واحد على هذا الموقف ، هو التسليم بالأسعار المرتفعة التي كانوا يطلبونها .

أما الرد الآخر ، فهو اعلان الحرب على « الكولاك » والاستيلاء بالقوة على المحاصيل . ولكن كان لابد من تحاشي الموقف الذي يتحد فيه المزارعون في صراع ضد الحكومة ، وكان لابد من تكتيل أكبر عدد ممكن من المزارعين المدقعين في فقرهم ، لتأييد الحكومة في سياستها الرسمية . وهذا هو ما فكر سنالين في إمكان تحقيقه ، لو أمكن منحهم الأمل في الاستيلاء على أرض الكولاك وماشيئتهم ، بادخالها في نطاق المزارع الجماعية الجديدة .

لقد كان الزعماء السوفييت يؤمنون إيمانا عميقا بالقوة الانتاجية الفائقة للزراعة الجماعية ، مما سوف يساعدهم على اتخاذ إجراءات واسعة النطاق ، في ممارسة الاستخدام الآلي والتكنيكيات من أجل إنتاج أعلى ، وقد سعوا إلى الإعراب عن ذلك ، بإنشاء مزارع الدولة الواسعة وصوامع الفلال الرئيسية ، على الأراضي العذراء على وجه الخصوص . غير أن هذه الإنشاءات لم تكن تشمل إلا جزءا صغيرا جدا من المساحة الكلية المنزوعة ، وذلك بالإضافة إلى أن النتيجة كانت مخيبة للآمل ، بسبب الافتقار في الغالب إلى فلاحين قادرين على إدارة هذه الأعمال الزراعية الكبيرة من ناحية ، وبسبب عجز الصناعة السوفييتية لسوء اعدادها عن تزويدهم بالآلات الضرورية من ناحية أخرى .

ومع ذلك ، فلم يكن هذا ليهدم العقيدة الماركسية البعيدة الأفوار ، في ميزات الزراعة الواسعة المدى ، ولكنه أصبح من المحقق كذلك ، أنه يستحيل التوسع في رقعة مزارع الدولة بالسرعة الفائقة ، أو تحويل الملكيات الزراعية الفردية إلى مزارع كبيرة للدولة ، في مواجهة التضخم الكبير للسكان الزراعيين ، الذين يزيدون على ما يمكن للحقول أن تستوعبه منهم . ومهما يكن من أمر ، فقد كان هناك انتشار سريع جدا في التعاون الزراعي ، سواء من أجل شراء مستلزمات الزراعة ، أو من أجل التسويق وتقديم القروض ، ولو أنه لم يكن من أجل الزراعة التعاونية بالفعل . كذلك كان من القدر لهذه التجربة أن تعد أذهان كثير من الفلاحين للمزيد من الأساليب التعاونية في ميدان الإنتاج .

وقد تقرر طبقا لذلك ، ومن أجل الحلول دون وقوع أزمات جديدة ، التركيز على خطة فسيحة المدى في الزراعة الجماعية على أساس تعاوني ، بإقامة حقول تعاونية يدمى فيها الفلاحون للمساهمة بالأرض وبالعمل ، وللمشاركة بأدواتهم وماشيئتهم في صندوق مشترك ، بل ويدعون للمزيد من إقامة كوميونات يعيشون ويأكلون فيها معا إذا رغبوا في ذلك ، ولو أنه كان من

التوقع ان معظمهم سوف يفضلون التوقف عند هذا الحد ، ويحتفظون بمساكنهم وانظمة عيشهم على حدة .

وكانت « الكولخوز » المقترحة على هذا النحو ، تعنى ان سيكون بمثابة سويقة تعاونية مماثلة لسويقة المنتجين الحرفيين ، التى كانت سائدة فى الصناعات على نطاق صغير ، ولكنها لا تعنى تماما ان تكون كومبونا ذا سلطة كاملة .

غير ان هذه الكولخوزات ، كانت تتمتع بكل مزايا الانتاج واسع النطاق : وتلقى العون بأسرع ما يمكن وبأكبر قدر مستطاع ، من المدد الآلى ومحطات الجرارات الآلية التى تقام تحت اشراف الدولة . وبالإضافة الى ذلك : كانت هذه الكولخوزات تحصل على الفرصة الطيبة ، بتمكينها من البدء فى الاستيلاء على اراضى الكولاك وماشيتههم وادواتهم ، أولئك الكولاك الذين كانت تنزع املاكهم بالقوة ويطرودون منها ، بل كان يرفض السماح لهم بالاشتراك كاعضاء فى الكولخوزات .

لقد كانت هناك آمال عريضة - فى ان التغيير سوف تنتج عنه زيادة كبيرة فى الانتاج الجماعى على نحو عاجل ، وأنه سيكون من الممكن أيضا تحقيق ذلك . الى جانب الافلال كثيرا من عدد المشتغلين فى الزراعة ، والزيادة الكبيرة فى القوة البشرية التى تنخرط فى الصناعة .

وقد تحققت بعض هذه النتائج ، ولكن بعضها الآخر لم يتحقق ، اذ نزع عدد كبير الى المدن سعيا وراء العمل فى المصانع ، حيث كان هناك عدد كبير جدا من القرى ، يزيد فيها عدد السكان عما يمكن استخدامه فى فلاحه الأرض ، الا فى مواسم العمل على مدار السنة ، بينما أسرعرت خطة السنوات الخمس بالتصنيع ، الذى سرعان ما تطلب زيادة كبيرة فى القوة الصناعية العاملة . ومن جهة أخرى ، لم تكن هناك زيادة سريعة فى انتاج الهكتار من الأرض المنزرعة ، بل كان هناك انخفاض هائل فى عدد الماشية التى تعمل فى الحقول ، وذلك راجع بطريقة مباشرة الى الأساليب التى اتبعت فى الزراعة الجماعية ، والتوسع الكبير فى مفهوم لفظة الكولاك .

واذ كان لابد من تجريد « الكولاك » ، واستيلاء المزارع الجماعية على ممتلكاتهم ، فقد كان الأفراد واضحا لتضخيم عدد هؤلاء الكولاك ، حتى تزيد بذلك ممتلكات المزارع الجماعية . وتحت ضغط جمهرة الثبان الشيوعيين المتحمسين ، الذين أرسلوا الى القرى للحث على تنفيذ المزارع الجماعية ، لم يكن هناك شك فى ان نظام الجماعية قد فرض فرضا ، على الكثيرين ممن لم يظهروا حماسا لهذا النظام ، وعلى المزارعين المتوسطين الذين ألصقت بهم تسمية « الكولاك » ، لا باعتبارهم قد ارتكبوا الم الاستغلال ، وإنما لمجرد شعور

فردى بكرامتهم لعمليات التنظيم الجماعى .. ولا ريب فى أنه كان مفروضا أن تكون هذه العملية كلها محض اختيار ، ولكن هذا لم يكن يعنى أن أى فرد من الزارعين يمكن له أن يرفضها ، لو أن أغلبية قريته أو مجموعة من القرى ارادتها ولو أنه امكن اقناعها تحت ضغط الدعاية بالتصويت لصالحها . وعلى وجه اليقين ، لم يكن من يسمى بالكولاك يستطيع أن يقف ضد قرار جيرانه . بل أنه لو حكم عليه بأنه « كولاك » ، لما أصبح له أى حق للمشاركة فى هذا القرار .

وكما هو معروف تماما ، فإن هؤلاء الذين جردوا باعتبارهم كولاكا ، قد ناسوا من الشدة ألوانا . فقد طردوا جماعات من أراضهم ، وصودرت ممتلكاتهم ثم نفوا الى معسكرات من الخشب بعيدة جدا ، وفى مشروعات انشائية مثل القنوات الضخمة ، حيث عملوا مرغمين تحت ظلال من العبودية الجائفة ، ووقعوا تحت هذه المعاملة غير الانسانية ، الى المدى الذى هلكت فيه الألوف العديدة منهم ومن أسرهم تحت وطأة البؤس . ولم يعبر أحد - أو أى أحد فى الغالب - عن الشعور بأدنى عاطفة ازاءهم ، ولم يجهد نفسه بالسؤال عما آل اليه مصيرهم بعد طردهم . ولم يبد من الأهمية فى شيء أن يسأل سائل كم منهم قد مات من هول المشاق التى لاقوها ، ولقيتها معهم عائلاتهم . أفلم يكونوا « أعداء الطبقة » الذين كانوا سيعودون بالاتحاد السوفيتى القهقرى فى طريق الرسالية ، لو أنهم تركوا وسيلتهم ؟ ثم ألم يكن لثل هؤلاء « أعداء الطبقة » أى حقوق أساسية على وجه التقريب ؟ ان الشيوعيين يقررون بأنه ليس لهم فى ذلك أى حق .

وهكذا كان من الممكن التنبؤ بالنتيجة على الفور . لقد قتل الضحايا البائسون ماشيتهم بدلا من أن يسلموها ، وانخفض عدد الخيل والبقر والغنم والماعز والخنازير فى الاتحاد السوفيتى دفعة واحدة ، مما أدى الى مجاعة عامة فى اللبن واللحم .

وزيادة على ذلك ، فإن هؤلاء الذين طردوا دون رحمة ، كان من بينهم عدد كبير من الزراريين التقدميين ذوى المهارة ، وذلك يعنى أن المزارع الجماعية الجديدة قد أصبح ينقصها الأشخاص ذوو الكفاية فى الخدمة الإدارية ، مما ترتب عليه قدر كبير من العجز الإدارى .

لقد كانت نتائج الزراعة الجماعية التى نفذت دفعة واحدة ، خطيرة الى المدى الذى اضطر فيه ستالين الى اصدار رسالته الشهيرة « متاعب النجاح » دائما فيها الى التوقف ، ومعاودة تأكيد بان القصد من الزراعة الجماعية هو أن تكون بمحض الاختيار ، ثم القى اللوم على حماس الموظفين الزائد على الحد فى تنفيذ الأوامر الصادرة اليهم .

وعندما وجهت الدعوة الى التوقف ، خرج كثيرون من هؤلاء الذين انضموا الى الزراعة الجماعية ، وواصلوا انتاجهم الفردى . وعدلت الزراعة

الجماعية. نظامها. بالسماح للزراعيين الأعضاء. ان يحتفظوا بملكية قطعة صغيرة، وأن يعملوا فيها بالإضافة الى عملهم في المزارع الجماعية ، كما سمح لهم بالاحتفاظ بعدد صغير من الماشية على أن تكون ملكا خاصا بهم ، بشرط: ألا يصلوا الى المستوى الذى يصبحون فيه « كولاكا » . ولكن بعد قليل من التمهّل ابيتؤنفت عملية الزراعة الجماعية مريعا ، حيث أصبح الجزء الأكبر من الأراضي المزروعة في الاتحاد السوفيتى تحت سيطرة المزارع الجماعية ، وتلقت تأكيدا قانونيا بأن ملكيتها الجديدة سوف تستمر دون قيد . وهكذا لم تصبح الأرض ملكا للدولة السوفيتية ، ولكنها أصبحت الى الأبد ملكا للآلاف من المزارع الجماعية المنفصلة . على أساس من الملكية التعاونية . ولما لم يكن هناك عمل كاف على وجه القريب فى المزارع الجماعية ، بحيث يشغل الوقت الكامل لكل أعضائها ، فقد أمكن لعدد كبير منهم أن يستثمر وقته فى الأرض الصغيرة والماشية التى أمكنهم الاحتفاظ بها لأنفسهم ، كما ترك كثيرون منهم الأرض للبحث عن عمل لهم فى المدن .

ومما لا شك فيه ان حركة الانتقال فى العمل من القرى الى المدن ومن الزراعة الى الصناعة ، كانت أمرا مواتيا لتقدم الإنتاج السوفيتى . ولم يعد وجود فائض كبير من السكان بالنسبة للأرض موضع سؤال ، ذلك الفائض الذى امتصته العمالة على نحو آخر . أما الصناعة التى كانت تهددها البطالة بشكل خطير قبل وضع الخطة ، فقد بدأت تمضى فى طريقها ، وسرعان ما أصبحت فى حاجة الى مزيد من القوة العاملة . وكانت الصناعة ، شأنها فى ذلك شأن المزارع ، تعاني نقصا فى العمال المهرة والخبراء والمديرين المدربين فنيا ، إذ كان الاتحاد السوفيتى لا يزال فى بداية نشاطه الواسع بميادين التعليم والتدريب الفنى والتكنولوجى . وكان القادمون من القرى مزارعين غير معتادين على نظام المصالح ، وغير قادرين على تقديم المهارات المطلوبة ، أو على الأقل كانوا كذلك حتى أمكن تدريبهم . وقد بذل جهد كبير فى الإسراع بنسبة التدريب وتوسيع نطاقه ، وفى التأكد من ان المزارعين السابقين وأولادهم قد حصلوا على قدر كبير منه ، وقدمت لهم فرص طيبة أو أفضل للاستفادة منهم ، على نحو يزيد عما حصلت عليه أية طبقة أخرى ، فيما عدا البروليتاريا الصناعية .

وقد أظهر الاتحاد السوفيتى فى هذا المجال على أية حال ، أنه حريص على ان يعمل غاية جهده لتكوين مجموعة جديدة تقوم بالتوجيه ، وتتكون فى الغالب من جناعات البروليتاريا أو من أصل زراعى ، وبدا أنه يفضل مثل هؤلاء المبتدئين على أولئك الذين ينحدرون من أصول طبقية يسترب فى أمرها .

ومهما يكن من أمر ، فإن هذا التفضيل قد صاحبه انقلاب خطير فى الاتجاه الذى كان سائدا طوال السنين السابقة على الخطة ، وهو الاتجاه الذى

كان يسعى الى تقريب الفوارق بين الأجور ، والحفاظ على المساواة الاقتصادية النسبية على الأقل ، باعتبارها في ذاتها هدفا اشتراكيا مطلوباً . وقد جعل ستالين من نفسه في هذا الشأن ، أكبر المنادين بالمذهب الجديد ، الذي قال فيه انه مأخوذ عن ماركس . ذلك أن ماركس في كتابه « نقد برنامج جوتا » يقول انه يجب أن تكون بين الرأسمالية والشيوعية فترة انتقالية ، لا يكون فيها الشكل السليم لتوزيع الدخل هو « من كل وفق قدرته لكل وفق حاجته » بل يجب أن يكون بالأحرى « من كل وفق قدرته لكل وفق خدمته » وبذلك يعتبر عدم المساواة في الأجور شيئاً مناسباً للفترة الانتقالية . ومن الواضح أن هذه الصيغة قد تعنى أشياء مختلفة ، طبقاً للمقياس المستعمل في تقييم الخدمات إذ كيف يمكن قياس أنواع مختلفة من الخدمات ، بنسبة الواحدة منها الى الأخرى ؟ لقد كان من البساطة تماماً الوصول الى ذلك ، باعتبار أن العمل وليس الوقت الذي يحتاجه هذا العمل ، هو أفضل طريقة لتقدير الأجر . ولكن هذا الوضع لم يحل مشكلة المستويات النسبية ، لأجر الأشخاص الذين يشتغلون في أعمال مختلفة تماماً . وحتى لو كان ممكناً اقرار النسب التي تعتبر ملائمة للأنواع المختلفة من الصناعات اليدوية ، فكيف يمكن ربط مثل هذه الأجور بالنسبة لمكاسب التكنيكين والمشرفين والمديرين والإداريين ؟ .. لقد فرضت في السنوات الأولى للثورة قيود شديدة جداً ، على ما كان مسموحاً به لأعضاء الحزب الشيوعي أن يكسبوه ، بغض النظر عن العمل الذي كانوا يؤدونه .

ومما لا شك فيه أن ماركس قد أفقد الثناء على كوميون باريس ، لأنه لم يدفع لأعضاء الحكومة أجوراً أكثر من أجور العمال ، وبذلك شجبت الفكرة التي تذهب الى اعتبار الحكوميين والإداريين ، طبقة عالية من الأشخاص المميزين ، الذين يقفون بعيداً عن رعاياهم . ولكن هل تتمشى هذه الإجراءات مع الحاجة الملحة للاتحاد السوفيتي ، في تقديم أكبر قدر من التشجيع للانتاج الكبير ؟ ألم يكن من المهم جداً تقديم كل تشجيع للانتاج المرتفع والخدمة النشطة ؟ لم ألا ترتب على ذلك الزيادة وليس النقصان ، في عدم المساواة القائمة في الأجور ، بين الرجل والرجل وبين المجموعة والمجموعة ؟

يقول ستالين ان هذا هو ما حدث بالفعل . وقبل حركة الاستاخانوفية عام ١٩٢٥ بوقت طويل ، زاد العمل بالقطعة زيادة كبيرة ، وحصل العمال الذين يعملون بسرعة على أجور عالية لتفوقهم على زملائهم الذين يعملون بسرعة بطيئة . والحقيقة أن العنصر الجديد الذي قدمته الاستاخانوفية ، لم يكن هو العمل بالقطعة ، على نحو موات للعمل السريع فحسب ، وإنما هو فوق ذلك ، تزويد الاستاخانوفيين بعون خاص ، مصمم على النحو الذي يجعله قادراً على تركيز كل جهوده في عمله الضروري ، وبذلك يكون قادراً على انجاز الانتاج الباهر الذي كان يستحيل تحقيقه تماماً دون هذا العون . وفضلاً عن ذلك ،

فانه الى جانب التوسع المتعمد في فروق الأجور ، قد حدث انقلاب في الحدود الضيقة التي كانت مفروضة وقتئذ على دخول اصحاب الأراضي ، والتي كان ينظر اليها على انها اعمال ارفع . حتى لقد أصبح من المشكوك فيه ، ما اذا كان توزيع الدخول المكتسبة ، اقل مساواة في الاتحاد السوفيتي منه في الدول الرأسمالية الأكثر تقدما . ولكن بقيت بطبيعة الحال حقيقة قائمة ، تلك هي انه لا يمكن لاحد في الاتحاد السوفيتي ان يمتلك وسائل الانتاج ، او ان يصنع ثروة عن طريق استخدام عامل اجير . على انه ما دامت هناك دخول مكتسبة ، فلم يعد هناك على أية حال اختلاف كبير في التوزيع بين الاتحاد السوفيتي وبريطانيا العظمى ، او حتى الولايات المتحدة .

والواقع ان هذا قد حدث ، لا لأن ستالين كانت له رغبة شخصية في تفضيل هذا التباين الكبير في المساواة ، بل لأن السياسة السوفيتية تحت تأثيره ، كانت موجهة في الغالب وبصورة خاصة ، لتشجيع اعلى انتاج مستطاع . ومهمة الاتحاد السوفيتي كما صورها ، كانت هي اللحاق اولا بالدول الرأسمالية الكبرى ، في الانتاج الضخم للبضائع الصناعية المتقدمة ، مثل الفحم والصلب والزيوت والكهرباء ، والمواد الكيماوية على وجه الخصوص ، ثم التفوق عليها . بعد ذلك في الانتاج بالنسبة للفرد .

وعندما بدا العمل في خطة السنوات الخمس ، لم يكن الرجاء مأمولا فحسب ، في الزيادة الكبيرة للانتاج الكلي ، لا سيما الصناعات الثقيلة التي يمكن صنعها بالفعل ، بل كذلك كان مأمولا في هبوط الأسعار بعد تخفيض تكاليف العمل ، نتيجة لارتفاع الانتاج الذي لم يكن من الممكن تحقيقه على اى نحو في المراحل الأولى . ولا شك ان السبب في عدم انجاز ذلك يومئذ ، كان راجعا في جزء منه الى وجود كثير من العمال الجدد غير المعتادين على عمل المصنع ، والى انه كان لابد من تشغيل كثيرين من المشرفين والمديرين غير المدربين ، كما يرجع في جزء آخر الى ان المنشآت الصناعية الجديدة ، قد أخذت وقتا كبيرا في اقامتها اطول مما كان متوقعا ، حتى تبدأ في الانتاج . ثم انه كان يحدث في الغالب ، انه عندما يصبح واحد من هذه المنشآت مستعدا للعمل ، يكون الآخر الذي يعتمد عليه في المواد او المصنعات ، غير مستعد ولا بد من انتظاره .

وهذا القول ينطبق بطبيعة الحال على الخطة الأولى للسنوات الخمس بصفة رئيسية ، أكثر مما ينطبق على الخطط التي تلتها . ذلك انه في الوقت الذي أمكن فيه السير قدما في هذه الخطط ، كان كثير من الآلام المتزايدة قد انجابت غمتها ، واصبح من المستطاع وضع الخطط على نحو اقرب الى الدقة الواقعية ، وعلى أية حال ، فقد كانت المصائب الكبيرة في المراحل الأولى بالغة القسوة ، وكان لا يمكن تحقيق زيادة في الانتاج الكلي ، الا باضافة عدد كبير

جدا الى قوة العمل الضئيلة . ولقد حال دون الانخفاض المتوقع في التكاليف عاملان آخران متداخلان تماما ، هما الزيادة الكبيرة في ميزانية الاجور ، بسبب عدم المساواة المتزايدة من ناحية ، وارتفاع الاسعار من ناحية أخرى ، ثم الزيادة العاجلة كذلك في توزيع النقد المتداول .

وقد كان لابد لهذا العامل الثاني ان يتزايد بطبيعة الحال بحكم الضرورة الى طرح كمية اكبر من النقد في صورة اجور ، ولكنه تزايد بأسرع مما لو كانت زيادته من أجل هذا الاعتبار وحده ، على أساس أن الحصول على أعلى إنتاج مستطاع ، كان هو الهدف السامى ، بغض النظر عما يتطلبه ذلك من تكاليف .

لقد رأينا أن مشروع السنوات الخمس ، في مسودته الأولى التى وضعت قبل التغيير الكبير في السياسة ، كانت في أغلب أجزائها عملا متواضعا ، يهدف الى زيادة يسيرة جدا في الإنتاج الصناعى فحسب . ومهما يكن من أمر ، فإن كل مراجعة للخطة قد زادت من الأهداف ، التى تراجعت عندما اقترح اتمام الخطة في أربع سنوات بدلا من خمس . ولقد أمكن تحقيق معظم الأهداف الأولى ، حتى في الصناعات الثقيلة التى تركز عليها الخطة في الغالب . أما الصناعات الخفيفة الاستهلاكية ، فانها لم تجد حتى من يلتفت اليها ، ذلك أنه بينما بدأ تنفيذ الخطة فى ظل ما يمكن أن يسمى ظروفًا مواتية تماما في الداخل والخارج ، كان عليها في الحقيقة أن تواجه مجموعة من الاعتبارات المضادة ، التى كان يمكن جدا أن تؤدي الى تحطيمها . وأول هذه الاعتبارات هو الكساد العالمى ، الذى انهار فى شدة بالغة بالأسعار العالمية للمواد الغذائية ، وبكثير من المواد الخام الأساسية . وقد أدى هذا الانهيار الى انقلاب حاد فى ظروف الاتحاد السوفيتى ، باعتباره مصدرا للمنتجات الأولية بصفة أساسية ، وباعتباره مستورداً محتملاً للبضائع الرئيسية . فكان لابد من انقاص البضائع المزيج استيرادها ، لتناسب النقص في التبادل الخارجى . وكان لابد للتنمية الصناعية من التحول لتنفع بكثير من المواد المنتجة محليا . ولقد يكون هذا نعمة للاتحاد السوفيتى على المدى الطويل ، إذ هو قد أجبره على مضاعفة بحثه عن المواد التى ينتجها محليا ، والتى كان الاتحاد السوفيتى يتمتع بمصادر كثيرة لها . ولكنه على الرغم من ذلك ، قد كان في المدى القصير عملا هاما من عوامل التمويق . ثم ان الخطة المترامية قد وضعت على أساس اقتراضات متفائلة عن الإنتاج الزراعى ، ولم يكن أحد يتوقع ذبح الماشية على نطاق واسع ، ولا المجاعة في اللبن واللحوم التى نتجت عنها . وزاد الطين بلة ذلك القشل اللربع في محصول عام ١٩٣١ - ١٩٣٢ ، الذى سبب مجاعة في أوكرانيا والمناطق الأخرى التى تأثرت بها ، وأحدث نقصا خطيرا في البلاد كلها . . صحيح أن هذه المصيبة الكبيرة قد تقلصتها سنتان طابت فيهما المحصولات الى حد ما ، ولكن هذه المحصولات كانت قد استنفدت ، فلما وقعت الواقعة ، لم يكن هناك فائض مخزون لمواجهة . لقد مات الآلاف ، بل ربما نفقت الملايين

من المجاعة في المناطق التي تفشت فيها . وما كان يمكن إلا يكون للجماعية تأثيرها على المدن وعلى الصناعة أيضا ، ذلك أن برامج التصنيع كانت تستند في مرجعها الأخير إلى خصيلة الانتاج الزراعى . ولم يكن أمرا يعفو إلى الداهية أن تبدل جهود كبيرة لمنع انبعاث هذه الكارثة من الشعب وبقيّة العالم ، بل أن ينكر فى اصرار مجرد وقوعها ، بادعاء أن ما حدث لم يكن مجاعة مرجعها إلى العوامل الطبيعية ، ولكنه يرجع فى الغالب إلى الفقر المنتشر ، الذى أخذت فيه معارضة « الكولاك » المتعمدة ، ومناوأة الآخرين للزراعة الجماعية ، الذين بذلوا جهودهم لمنع بلر الحقل ، أو تركوا أفلال حتى تعفنت عن قصد . وكان من الصعب انكار أن المناطق التى كان يعتقد أنها ارتكبت أعمال التخريب ، قد تركت لتعانى من جراء صنيعها ، دون عمل أى شيء لتخفيف مصاعبها ، حتى لو شغل ذلك أعدادا كبيرة من الذين ماتوا من الجوع رهيب .

لقد لجأ الأستاذ ويب وزوجته - على سبيل المثال - إلى هذا التفسير فى بحثهما الكبير عن « الشيوعية السوفيتية » ، وانكروا وقوع مجاعة بمعنى الكلمة ، وأكدوا أن المقاومة الكبيرة للجماعية ، كانت هى السبب الرئيسى للفقر المدقع ، فى أوكرانيا والمناطق الأخرى ، ولم يظهر إلا قليلا من العطف إلى المصائب ، متهمين الزعماء الوطنيين مثل أوركانيان ومازيبا من بنفاه فى باريس بأنهم بذلوا غاية جهدهم لاحداث « المجاعة » لأسباب سياسية ، وقد يكون صحيحا أن النقص يرجع إلى حد كبير أو أساسى لمعارضة الفلاحين « الكولاك » وغيرهم للجماعية المفروضة بالقوة ، ولكن من العسير أن يكون فى هذا تبريرا لتلك الضراوة ، لأن أغلب المعارضين قد انارتهم الإجراءات القهرية ، وإلى أن كان مفروضا أن تكون اختيارية فى جوهرها .

وبرغم ذلك ، فإن الخطأ قد لطف من حدة العاصفة ، وانجز الإبحار السوفيتى زيادة كبيرة فى انتاج الصناعات الثقيلة على حساب التخلي عن أهدافه فى الصناعات الخفيفة إلى حد ما ، وتأجيل أغلب مشروعاته لتجهيز السكك الحديدية المثقلة بالأعباء ، والاسكان الكافى للقطاعات الكبيرة من سكان المدن الجديدة . وكان التصميم فى خطة السنوات الخمس ، يهدف إلى إيمان تحسين مستويات المعيشة ، بنسبة أقل مما كانت تتوسع به الصناعات الثقيلة . ولكن الواقع أن كثيرا من البضائع الاستهلاكية ، قد نقصت بالفعل على الرغم من الزيادة الكبيرة فى عدد المستهلكين بالمدن . وأنه لمن الشكوك فيه ، أن يكون مستوى الاستهلاك لدى قطاع كبير من الشعب قد ارتفع . وقد وضع للحاجة اللازمة نظام متقن لاختلاف الأسعار بالنسبة للجماعات الثابتة من المستهلكين ، فتعطى الأفضلية للعمال اليدويين ، الذين كان فى مقدورهم شراء أقل كمية من البضائع الضرورية بأسعار خاصة مخفضة ، بينما مجموعات أخرى من المستهلكين تشتري طبقا لحصص أقل ، أو تكون مضطرة للشراء بأسعار مرتفعة أكثر .

وقد ترتب على هذا التصنيف في شكل الأسعار ، أن أصبح من المستحيل معرفة المستوى الذي ارتفعت اليه تكاليف المعيشة خلال الخططة الأولى للسنوات الخمس ، ولكن لامجال لتكرار أن عدد المستهلكين في المدن والريف قد قل كثيرا . ومع ذلك ، فبيما يتعلق بموضوع الغذاء ، قد بذلت جهود كبيرة لافتتاح أكشاك صناعية ومشارب لبيع المربطات ، يستطيع العمال فيها شراء الوجبات المغذية بأسعار مخفضة نوعا ما ، وقد أدى هذا الى تخفيض الضغط على البروليتاريا الصناعية ، برغم أنه لم يؤثر في تخفيف الضغط على المزارعين او على بقية السكان من غير الصناعيين ، باستثناء قلة ضئيلة .

ان المرء ليدعش ، عندما يتطلع خلفه الى ما وراء تلك الأيام ، كيف كان معظم الاقتصاديين على ثقة في ذلك الحين ، من أن خطة السنوات الخمس، مآلها الى الفشل ، وأن الكيان الكلي للاتحاد السوفيتي سوف ينهار دفعة واحدة على اليقين . واني لأذكر بوضوح ، أنني قرأت كتابا للبروفسور فون مايرس ، يقطع فيه صراحة بأن مثل هذا الكيان لايمكن أن يعيش ، بل لا يستطيع أن يصون نفسه على الأقل ، لانه طوح بجميع المبادئ والقوانين الاقتصادية المعقولة . . ويعني البروفسور فون مايرس بكلمة « المعقولة » بطبيعة الحال ، تلك التي تخضع لقوانين السوق ، التي لا أراها أنا « معقولة » بأية حال . ولكن المهم أن البروفسور فون مايرس قد نظر إليها على ذلك النحو ، ولم يستطع أن يعتقد في دوام أى شكل قائم على تحديها ، الأمر الذي شاركه فيه كثيرون . أما انه كانت هناك بعض قوانين للسوق ، لم يستطع الاتحاد السوفيتي أن يجد منها فككا ، فذلك أمر يعرف زعمائه أسبابه على التحقيق . فالاتحاد السوفيتي على سبيل المثال لم يكن يستطيع أن يستورد أكثر مما يستطيع دفع ثمنه من الصادرات ، اللهم الا اذا كان في مقدوره أن يقنع الأجانب بأن يقرضوه المال . ولكم باع بالفشل محاولات الاتحاد السوفيتي في السعى من أجل ذلك باقراء الأجانب عن طريق تخويلهم امتيازات أجنبية ، دون جدوى . وبقدر ما كان الاتحاد السوفيتي يفقد الأيمان بقوانين اقتصاديات السوق ، فانه كان يتشدد في الالتزام بها في معاملاته الخارجية . ولو انه لم يفعل ذلك ، أفلا يصبح مضطرا عندئذ للالتزام بها في شئونه الداخلية ؟ فيخفض من استثماراته الى الحد الذي يمكن أن يشجع المستهلكين على التخلي عن طريق الاستهلاك المعجل وبذلك يبدؤ آماله في التنمية الصناعية ؟ لقد كان هذا صحيحا على نحو ما ، ولكن الذي فشل أغلب الاقتصاديين في رؤيته ، هو أنه قد بقى له سبيل مفتوح ذلك هو احتمال تحديد هدف أعلى للاستثمار ، وبذلك يجبر مواطنيه على أن يقصروا استهلاكهم على مايتبقى بعد تحديد هذا الهدف .

والذين وضعوا خطة السنوات الخمس في الصورة التي انتهت إليها أخيرا ، انما تصرفوا في الواقع على هدى تلك الروح . فقد خصصوا نسبة كبيرة جدا من مصادر القوة الإنتاجية لمشروعات التنمية ، التي لم تكن تدر

الا عاندا آجلا من البضائع ، واجبروا مواطنهم على ان يعيشوا قدر الامكان على مثل هذه البضائع الاستهلاكية ، التي يمكن الحصول عليها باستمرار وفقا لبرنامج الاستثمار . أما على اى نحو من الجودة وعلى اى نحو من الرداءة ، تكون عليه مستويات المعيشة تبعا لذلك ، فهذا امر يتوقف على نجاح الجهود لرفع الانتاج الى اعلى مستوى ممكن ، لا في القطاعات التي حولت اليها اكبر وسائل الاستثمار المالى فحسب ، بل كذلك نوعا ما في القطاعات الأخرى التي كان يمكن ان تموت جوعا لافتقارها الى المال ، لو ان الصناعات الثقيلة حصلت من هذا المال على ما يكفيها من قدر . وفوق كل شيء كان لا بد من توفير الغذاء الكافي لبقاء المنتجين على قيد الحياة وفي صحة جيدة ، ومع هذا ، كان يمكن انفاق القليل من المال على الزراعة ، برغم وضعها المهم في الصراع من أجل النجاح .

وقد تركز الامل في زيادة الانتاج الزراعى على نجاح الجماعية ، ولكن الجماعية نفسها تطلبت استثمارا كبيرا في آلات الزراعة . وخاصة الجرارات التي لا يمكن بدونها تنفيذ الزراعة على نطاق واسع بشكل فعال . ولم يكن من المستطاع الحصول على جرارات كافية الى حين ، فكان لا بد من بذل غاية الجهد في الاستفادة من الأشياء التي يمكن الحصول عليها ، وذلك بالتركيز على محطات الجرارات الميكانيكية ، والانتفاع منها الى أقصى درجة ممكنة .

ولقد واجه البلاشفة في الحقيقة ، اختيارا عظيما بين أمرين : اولهما اقتناع المزارعين لانتاج المزيد من طريق الحوافز التقليدية ، التي كانت تجعل الاستثمار في الصناعة بنسبة عالية امرا مستحيلا ، وبذلك تزيد من قوة القرويين القادرين . وثانيهما تجميع القرويين أو أغلبيتهم في جمعيات تعاونية يعملون فيها سويا ، مع تقديم المساعدة الآلية بقدر ما يمكن استخدامها ، على أمل أن تزيد القوة الإنتاجية العالية للعمل الجماعي من حصة الانتاج الكلى ، وفي الوقت نفسه توجه العمال الزائدين على حاجة العمالة الزراعية الى العمالة الصناعية . ولقد وقع الاختيار على ثاني هاتين السياستين ، بما ترتب عليها من النتائج التي لاحظناها . وقبل المجاعة بفترة ، انخفض عدد المزارع الجماعية - التي كانت قد وصلت الى ١٤ مليونا - حتى بلغت ٦ ملايين ، بعد رسالة ستالين عن « متاعب النجاح » وبدأ العدد في التزايد السريع ، مرة ثانية ، فعاد الى ١٤ مليونا ، أو ٨.٠ في المائة من أسر المزارعين في بداية عام ١٩٣٣ : حيث كانت هناك ٢٠٠.٠٠٠ مزرعة جماعية ، تغطي ثلثي المساحة الكلية المزروعة غاللا .. ويجب ان نضيف الى ذلك ، مزارع الدولة الواسعة الملى ، وان تكن اقل عددا ، حيث اشتغل فيها حتى عام ١٩٣٣ مليون عامل ، وضمت لثك مساحة الأرض المزروعة غاللا . فضلا عن ذلك ، فان مزارع الدولة كانت تمتلك أكثر من نصف العدد الكلى للجرارات ، ووصل عددها الى ما يقرب من ٥٠٠ اطلق عليها « مصانع الغلال » الضخمة كما كانت تسمى ، وكذلك اشتملت

على عدد أكبر من مزارع صغيرة معينة لإنتاج محصولات خاصة ، مثل الشاي والتبغ ، أو البنجر ، أو العلف اللازم لربى الماشية . وهى لم تكن من الناحية الاقتصادية على قدر كامل من الكفاية ، ولطالما وجه النقد الى ادارتها السيئة ، ولكنها دعيت كثيرا من امتلاك الدولة للحبوب فى فترة حرجة ، برغم أن الجدل قد انقضى فى عام ١٩٣٢ حول ما قيل من أنها قد انشئت على أساس مساحات أكبر من القدرات الفعلية للإدارة ، بينما لم يبدأ الاهتمام قليل جدا بنتائج استثمار الأرض فى الإنتاج المباشر لمحصول واحد ، كالقمح مثلا . ومن أجل ذلك قسم كثير منها إلى وحدات تولى المزيد من الإدارة ، ثم حولت لتزرع بطريقة مختلفة يتنوع المحصولات على طريقة الدورة الزراعية الى حد ما .

لقد تمثل التأثير المشترك لمزارع الدولة والمزارع الجماعية على كل حال ، فى زيادة كمية الفلال التى تحصل عليها السوق ، وبهذا أصبح من الممكن تغذية السكان الصناعيين الذين كانوا يتزايدون بسرعة . وعندما انتهت سنين المحصول الشحيح ، انتقل الاتحاد السوفيتى بكل تأكيد ، الى وضع ضمن فيه الزيادة السريعة للبروليتاريا الصناعية ، مع الوسائل اللازمة لتزويدها بالاغذية الأسلحة واللبان واللحوم . ولكن التعديلات التى أجريت على الخطة الأولى للسنوات الخمس لمواجهة الصعوبات المؤثرة ، كانت سببا الى حد ما ، لأن يصبح المستهلكون أقل شأنا : فى اعتبار آخر . فقد حافظ الإنتاج على مستواه فى الصناعات الثقيلة على حساب مزيد من تخفيض المخصصات القليلة فجسب ، لإتاحة التجارة الاستهلاكية لا سيما المنسوجات .

وفى أثناء السنين الحرجة ، كان النقص فى الملابس بالغا على وجه اليقين ولو أن تموين الأحذية الطويلة كان أفضل بشكل واضح . ومهما يكن من أمر ، فإنه من الممكن المضى بقلة قليلة من الملابس الجديدة دون عناء شديد ، ولكن ليس الشأن كذلك فى الأحذية الطويلة لا سيما اذا كانت رقيقة النوع أو رديئة الصنع أو عسيرة . وعلى أية حال ، فسواء كانت مستويات المعيشة قد ارتفعت فى عمومها أو انخفضت خلال سنوات الخطة الأولى ، فإن الشعب قد اجتازها دون كارثة - فيما عدا « الكولاك » بطبيعة الحال ، وضحايا المجاعة الذين لم ينجوا إلا القليل من الأشفاق - وكان لدى الشعب إيمان عظيم متزايد فى قدرته وفى القيم الرفيعة للكيان الذى كان يشارك فى بنائه .

ولقد ظهر واضحا إمكان بناء الاشتراكية فى بلد واحد ، دون أية مساعدة من أى بلد راسمالي متقدم . وصحيح أنه لم يكن قد تم بناؤها بعد ، ولكنها بدأت مشهودة على الطريق ، ولم يعد قيام الثورة العالمية ، أو انتشار الثورة البروليتارية فى الغرب ، ضرورة لازمة لتحقيق النجاح . لقد كان الاعتقاد السائد بين البلاشفة فى يوم ما ، أن نجاح الثورة لا يمكن أن يدوم فى روسيا المتخلفة ، ما لم تخف لمساعدتها دولة أو أكثر من الدول التى تقدمت شوطا بعيدا . كذلك

كانت فكرة « الاشتراكية في بلد واحد » قد طرحت باعتبارها حلما لا يمكن تحقيقه . . ولكن يوم انتهت الخطة الأولى للسنوات الخمس عام ١٩٣٢ أصبحت هذه الفكرة شيئا باليا على وجه اليقين . والذين احتفظوا بالاصرار عليها هم وحدهم « التروتسكيون » الذين نظروا الى الوضع الجديد ، باعتباره نزوعا للقومية القطرية فحسب ، ومضوا في ارساء آمالهم في الاشتراكية على أسس تكنولوجية ، ارفع مما يسهه نطاق القدرة السوفيتية (١) .

والحقيقة ان الخطة الأولى للسنوات الخمس لم تكن قد انتهت تماما في خلال السنوات الأربع والنصف ، التي طوعت الخطة لتنفيذ خلالها . فقد كان الانتاج في القمح والصلب والحديد الزهر اقل بكثير مما كان مقدرا له ، اذ بلغ انتاج القمح مايقرب من خمسة وستين مليون طن في مقابل خمسة وسبعين مليونا ، وبلغ انتاج الصلب اقل من ستة ملايين في مقابل عشرة ملايين وبلغ انتاج الكاثر الحديدية ستة ملايين ومائتي الف في مقابل عشرة ملايين . ولكن صناعات البضائع الانتاجية ، تضاعفت بصفة عامة بمقدار مرتين ونصف مرة ، وهو اكثر قليلا مما كان مقدرا لها . ومن بين هذه الصناعات ظهرت الآلات بزيادة أربعة أضعاف ، وهو اكبر بكثير مما كان مقدرا لها ، وبالرغم من ان الكهرباء لم تحقق الزيادة التي كانت مقدرة لها ، فان انتاجها قد تضاعف مرتين ونصف مرة .

ويرجع التأخر في القمح والصلب والحديد الزهر الى الإبطاء في انشاء المصانع الجديدة ، التي لم تكن مستعدة لبدء الانتاج في الموعد المحدد . وقدمت عانت صناعة البضائع الاستهلاكية ، فيما عدا الأحذية العادية والأحذية الطويلة من هذه المصاعب ومن عراقيل أخرى ، وذلك بعد تخفيض مخصصاتها من رأس المال والمواد الخام ، ازاء المصاعب التي واجهتها الخطة في الداخل والخارج .

(١) الأسس التكنولوجية التي يشير اليها المؤلف ، وأردت بتفصيل كامل في كتاب تروتسكي الذي أصدره عام ١٩٢٨ تحت اسم « Revolution... Betrayed » بمعنى « الثورة .. خائنها »

وفي هذا الكتاب تنبأ تروتسكي أن السيادة الإيطالية ستؤدي الى قيام بيروقراطية سوفييتية ذات طابع قومي ، يناهض الثورة اللينينية على الصعيد الدولي . وتأسيسا على ذلك ذهب تروتسكي الى القول بان هذا الحكم البيروقراطي ، سوف يجبر من الإنهاء باحتياجات الدولة السوفييتية من ناحية ، لم يتفصل حتما من ركب الثورة البروليتارية من ناحية ثانية ، وهنا لابد من انبعاث ثورة جديدة على المدى البعيد ، سواء من داخل روسيا أو من خارجها ، للامطاحة بالاساليب الستالينية ، واقامة الشيوعية على أسس ماركسية خالصة ، تستمد ايدولوجيتها من حماية الصراع الطبقي وضرورة الثورة العالمية للعمال .

اما التروتسكيون الذين يشير اليهم المؤلف ، فهم الذين اطلقوا « الدولة الرابعة » في مؤتمر باريس عام ١٩٣٦ ثم من بعده عام ١٩٤٨ ، وقد ظهرت بعد الحرب العالمية الأخيرة ، على سواها اجازب عملي الجناح اليساري للشيوعيين الثوريين ، في جنوب الشرق الاسيوي على وجه الخصوص ، وفي سيلان واندونيسيا واوربا على وجه الخصوص .

« المترجم »

ولكن صناعة الأحذية العادية والطويلة ، سجلت زيادة قدرها أربعة أضعاف ، وذلك على حساب انتاج الحرف الصغيرة الى حد ما . ويقال ان الانتاج الكلى للمصنع من البضائع الاستهلاكية قد تقدم بنسبة ٨٧ فى المائة ، بينما كانت المنسوجات هى الأكثر تخلفا ، وذلك راجع فى الغالب الى النقص فى القطن والصوف .

وعلى وجه العموم ، فانه حتى لو لم تنفذ خطة السنوات الخمس فى أربعة أعوام ونصف عام بالرغم من كل الصعوبات ، فانه قد ظهرت بالفعل أكبر ظاهرة مؤثرة للقوة الانتاجية فى الاتحاد السوفيتى . وصحيح أنه لم يمكن تحقيق هذه النتائج الا بزيادة فى القوة العاملة ، أكبر بكثير مما كان مقدرا لها فى الخطة ؛ اذ ان العدد الكلى للذين يتفاوضون الأجور والمرتبآت قد تضاعف ، فبينما كانت الخطة تقدر زيادة كلية قدرها ٥٨ فى المائة فى بند الصناعة وبند الانشاءمجتمعين اذا بالقوة العاملة فى الانشاء وحدها قد زادت أربعة أضعاف ، وهذه اشارة واضحة الى التركيز الهائل فى بناء المصانع والمشروعات المماثلة . وهكذا استمرت القوة الانتاجية المنخفضة ، برغم الانتاج الكلى الهائل . كذلك كانت الزيادة الكبيرة فى الأجور بسبب ندرة العمال فى المناطق النائية ، تزيد من تكاليف الوحدة فى الانتاج زيادة كبيرة فى أغلب الحالات . والحق أنه ربما قد سبب هذا بعض المبالاة الكبيرة فى تقدير الزيادات الفعلية فى الانتاج ، التى كان مفروضا أن تقاس بأسعار ٢٦ - ١٩٢٧ ، فيما عدا المنتجات الجديدة ، التى كانت تقدر الى حد كبير على أساس تكلفتها الفعلية عند عرضها لأول مرة فى السوق .

ومع ذلك ، فانه حتى اذا كانت الأرقام المعلن عنها فى تنفيذ الخطة : قد غالت كثيرا من نتائجها فى ميادين معينة ، فان هذه النتائج تظل ذات دلالة كبيرة ، بالنسبة لما كان يحدث فى بقية أنحاء العالم على وجه الخصوص . ذلك انه فى عام ١٩٣٢ قد أصبح الاتحاد السوفيتى دولة بدون بطالة ، فى الوقت الذى كانت فيه كل الدول الأخرى تعيش على درجات متفاوتة من الكساد ، سواء الدرجات العالية من الكساد فى الولايات المتحدة وألمانيا ، او درجات الكساد البسيط نسبيا فى فرنسا وبريطانيا . والأمر المعترف به ، ان القوة الانتاجية للاتحاد السوفيتى ، كانت منخفضة بالنسبة للقوة الانتاجية فى الدول الغربية . ولكن الاتحاد السوفيتى قد أوضح الزيف المطلق ، لما كانوا يتنبأون به عن الاقتصاد الاشتراكى - من عدم مقدوره على التوفير - اذ كان هذا الاقتصاد يضع نسبة عالية لم يسبق لها مثيل من الدخل القومى ، فى السلع الانتاجية التى كان يمكن أن تعطى مائتا آجلا فى البضائع الترفية والخدمات . اما الذين لم تكن لديهم الرغبة فى الاعتراف بذلك ، فيفسرون الأمر بطبيعة الحال ، على اعتبار أنه راجع الى ضغط رجال الحزب الديكتاتوريين على الشعب ، ومن ثم ، فقد تنبأوا بان يقوم الساخظون المضطهدون بثورة سريعة .

ثم لا تم تشب الثورة ، زعموا أن الطغيان قد حال ببطشه دون قيامها ، ومضوا في التنديد بالاتحاد السوفيتي ، على أنه ضحية اضطهاد القلة البيروقراطية للجمهير ، والاستخاقونية مثل على ذلك دون جدال (١) .

لقد كان هناك سخط عام بين المزارعين - وليس بين الكولاك وضحايا المجاعة وحدهم - كما كان هناك بعض السخط بين عمال الصناعة . ولكن يبدو أن الشعور السائد بين العمال الصناعيين ، كان شعور الفخر بالانتصارات الضخمة للنظام ، والبناء غير العادي الذي كان قد نهض على قدميه . ولقد أدى هذا الفخر الى جعل نقص البضائع الاستهلاكية سهل التحمل ، كما أدى الى الحيولة دون نمو شعور عدائي للاستثمار الانساني ، أو حتى في تركيزه على الصناعات الثقيلة مما يعرقل المجالات الأخرى ، كمجال الإسكان مثلا . ولقد أظهرت الحالة في هذه السنين بوضوح ، أن الإنسان لا يعيش بالبضائع الاستهلاكية وحدها ، كما أن الشبان والشابات الذين كانوا يجولون البلاد ، داعين الى الانتاج المرتفع والزراعة الجماعية ، إنما كانت تحفرهم على ذلك حثالة مخصصة ، حتى ولو أنهم كانوا المتحدثين باسم البيروقراطية الحزبية ، لأولئك الفلاظ ذوي الرؤوس الجامدة ، وزعيمهم ستالين .

كذلك لا يبدو أن أغلب العمال في المدن أو الريف ، كانوا يشعرون بأنهم ضحية طغيان ، وكان كثيرون من المشتركين في المزارع الجماعية يشعرون بزيادة في السلطة ، وخاصة عندما منحت امتيازات الملاكات الفردية والماشية . وعندما سمح لهم بالعمل لأنفسهم عند الانتهاء من المزارع الجماعية . ومما

(١) الاستخاقونية التي تواتر ذكرها في هذا الفصل وحده بالذات ، ليست من الاصطلاحات المدوية في شئ ، ولا هي من مصطلحات الاقتصاد السياسي . وإنما هي في الواقع مجرد حكاية « مدبرة » في عهد الأدهاب الستاليني ، قصد بها صلتوها الى ابتزاز كل طاقة بشرية لزيد من الانتاج ، دون أدنى نظر لحدود هذه الطاقة البشرية في الواقع المشهود . وبين ذلك ، أنه في شهر سبتمبر من عام ١٩٣٥ حدثت « معجزة » في منطقة تصدين الفحم بحوض الدونتر ، إذ استطاع عامل اسمه « ستاخانوف » أن يستعلن من الفحم في نوبة واحدة ، مائة طن كاملة بل جاز عليها طنين .. فكان انتاجه بذلك يعادل الانتاج القياسي لأربعة عشر عاملا في كل نوبة !

وقد شاع في ذلك الحين ، أن المخابرات الستالينية هي التي دبت « المعجزة » المتفلة ، لتقتنص من مصيدة هذه الطاقة المروعة للانتاج الملل ، كل من يمتدح على برامج العمل أو طرائق التنفيذ ، فتزج به في قائمة المتهاجمين والكسالى ، تحت شعار « أملاء العقيدة الاستخاقونية » ، ليلقي من صفوف الطلاب ما تشييب لهوله الولدان .

وهكذا أصبحت الاستخاقونية في المفهوم السوفيتي البحث ، معنى السرفة اللاهثة في العمل لتحطيم الأرقام القياسية المفروضة للانتاج ، دون أي ملحظ لامتبارات الجهد الإنساني المحدود .

وقد وردت التفاصيل الكاملة لمرحلة الاستخاقونية ، في الفصل الثالث عشر من كتاب فيكتور كرايتشكو ، الذي عرف عالميا باسم « أكثر الحرية » . وترجمه الى العربية استاذنا الدكتور زكي نجيب محمود ، بالاشتراك مع فقيه الترجمة الرفيعة الاستاذ الروحم محمد جدران ، وطبعته لجنة التأليف والترجمة والنشر عام ١٩٤٨ .

« الترجم »

لا شك فيه ، انه قد وجد كثيرون من الذين كانوا يكرهون المزارع الجماعية ، وكانوا يتحسرون على فقدان ملكياتهم الفردية ، ولكن هؤلاء - باستثناء الكولالك - كانت لديهم فرصة العمل المجزى الى حتما في المصانع المتزايدة ، او في الأعمال العمرانية ، ومن هنا فان معارضتهم للزراعة الجماعية قد تحولت الى نوع من الحياء نتيجة للتحول في الوضع الذي اصبحوا يشغلونه . وفي الوقت نفسه ، كانت الآمال عريضة بالنسبة لعمال المدن القدامى والجدد ، للتحسين الفردي عن طريق زيادة التفرقة في المكاسب ، كما كانت الآمال كبيرة في الترقية ، كذلك فان العمل الصناعي ، قد ادى الى مزيد من التقدير ، والميزات الاجتماعية المعترف بها ، على النحو الذي هي جديرة به ، كذاكر الأكل للحصول على وجبات رخيصة في الاكشاك الصناعية ، ورحلات الاستجمام والأجازات المجانية او المعانة . وهكذا ببساطة ، لم تكن الطبقة العاملة السوفيتية في وضع العبد الأجير الذي يضطرم بالثورة المكبوتة ، بل على العكس ، كان جزء كبير من هذه الطبقة يشعر بالفخر العميق فيما كان يقوم بعمله ، وكان على استعداد تام للرضوخ للحد من حريته في الكلام والتصرف ، اذا رأى زعماءه أن هذا ضروري لحمايته من قيام « ثورة مضادة » .

ولكن هذا القول ليس كافيا لتبرير الكبت او القسوة التي صاحبته ، ولكنه يعنى بصفة عامة ، أنه لم يكن هناك شيء يعترض عليه من الجميع ، أكثر من إيجاد نفرة للقوى الثورية المناهضة . وعندما انتهت المجاعة ، رضى المزارعون في الريف بالزراعة الجماعية المعدلة ، التي سمحت بنطاق متزايد باستمرار للجهد الفردي . أما في المدن ، فقد كانت فرص العمل طيبة لدرجة ترضى اغلب المنتجين ، مخلفة وراءها الجماعات الرجعية من البورجوازية السابقة والبورجوازية الصغيرة ، التي كانت لديها أسباب كثيرة للشكوى .

وهكذا مضى الاتحاد السوفيتي من خطة السنوات الخمس الأولى الى الخطة الثانية ، وهو على اليقين ، في وضع يهين نفسه عليه بالتفاجأ الذي أحرزه ، ومصمم على دم ما أمكنه تحقيقه والمضي في سبيله بأسرع ما يمكن . ووضعت أهداف الخطة الثانية ، للأعوام من ١٩٢٣ الى ١٩٢٧ ، على نحو أيسر بصفة عامة مما كانت عليه أهداف الخطة الأولى ، مع نقص في الاستئصال الكلي عاما بعد عام ، من ٢٤ في المائة الى ١٩ في المائة في الدخل القومي ، ومع تخصيص رموس أموال أكبر نسبيا من أجل الصناعات الاستهلاكية . ولقد احتفظ بالتركيز الكبير على السلع الانتاجية ، ولكن كانت اغلب هذه البضائع أدوات لصنع البضائع الاستهلاكية - كالمخارل والمناسج وماكينات الأحملية والأغذية المحفوظة وهكذا - وكذلك كانت آلات تصنيع الآلات او المواد الأساسية . . وكانت النسبة السنوية النهائية عام ١٩٢٤ في جميع الصناعات فردا في المائة ، وفي البضائع الرئيسية ١٤ في المائة وفي البضائع الاستهلاكية ١٨ في المائة . ولم يمكن تحقيق الأهداف كلها تقريبا بالفعل في المرحلة الأولى للخطة

الثانية ، وكانت الزيادة الكلية في الإنتاج ٦ في المائة ، ولكن نسبة الزيادة ارتفعت كثيرا في عام ١٩٣٤ و ١٩٣٥ . وقد زادت القوة الانتاجية أكثر من الأجور في عام ١٩٣٣ ، حتى أن التكاليف قد بدأت تأخذ في الانخفاض . والحقيقة أن القوة الانتاجية أصبحت أكثر أهمية عندما بدأت المصانع الجديدة في العمل ، ولو أنها في الغالب قد بدأت متأخرة . وطبقا للخطة ، فإن أربعة أخماس الإنتاج الصناعي الكلي كان يتأتى في عام ١٩٣٧ من الأعمال الجديدة التي انشئت ، أو من الأعمال القديمة التي أعيد انشاؤها ، بمقتضى الخطة الأولى أو الثانية . . وكان مقروا أن تترك الخطة الثانية الاتحاد السوفيتي في وضع يمكنه بالاستغناء عن أغلب أنواع الآلات المستوردة ، وأن يكون قادرا على تصنيع الآلة على أوسع نطاق ممكن ، وأن يعتمد في الغالب على مواد الخام التي تفتحت لها حقول جديدة . فكان المطاط الطبيعي ، الذي يحتاج اليه في الاستيراد ، يحل في مطه المطاط الصناعي، وكان توسيع نطاق الصناعات الكيماوية في الاتحاد السوفيتي يحل محل الاتحاد السوفيتي من الاعتماد على الأسمدة المستوردة .

أما النقل ، فقد كان هو الذي لا يزال متخلفا في الخطة الثانية بدرجة سيئة ، لاسيما الطرق والسكك الحديدية ، والحقيقة أن مشكلته تزايدت حتى أصبحت مثل عنق الزجاجة ، وأصبحت تعد بدرجة خطيرة من احتمالات النمو الصناعي ، وخاصة عندما كان إنشاء المراكز الصناعية الجديدة النائية بضعة عامة ، يزيد من المسافة التي كانت تنقل عبرها المواد والأغذية والبضائع المنتجة بواسطة السكك الحديدية . وقد نفذت مشروعات كبيرة لتطهير القنوات ، بأجبار العمال على العمل فيها تحت ظروف سيئة للغاية . ولكن لم تكن للسكك الحديدية ولا لإنشاء الطرق ، أولوية في الخطتين الأولى والثانية بل سمح لها بأن تكون أقل من مستوى الأعباء الملقاة على عاتقها ، حتى أنه في عام ١٩٣٩ ، كانت الاستفادة من كل ميل من طرق السكك الحديدية في الاتحاد السوفيتي ، تزيد في نسبة الأطنان التي تحملها بمقدار الضعفين ، عما يتحمله كل ميل من هذه الطرق في الولايات المتحدة ، ومع ذلك فإن البضائع نقلت على أية حال دون تأخير كبير ، مما قلل إنتاج المصنع وأدى إلى نقص محلي ، حتى عندما كان هناك ما يكفي من المواد الإجمالية لتسيير الأمور .

وعندما بدأت الخطة الثانية تثنى طريقها ، كان الكساد العالمي قد وصل إلى أحلك ساعاته ، وكان هتلر على وشك الاستيلاء على السلطة في ألمانيا ، وتحطيم حركة الطبقة العاملة فيها . ولكن الخطة بطبيعة الحال قد نفذت قبل الإطاحة النهائية بجمهورية فايمار ، ودون أي محاولة لتقدير تأثيرات مثل هذا الحدث . ذلك أن الزعماء السوفييت كما رأينا ، قد أساءوا تماما فهم طبيعة الفاشية الألمانية ، وقدروا تقديرا زائفا نتائج تسنها للسلطة ، ولم يكونوا حتى عام ١٩٣٤ فحسب ، على استعداد لتقدير الخطر الفاسي كما هو على حقيقته . ولكنهم عندما أدركوا ما كان ينطوي عليه هذا الخطر ، غيروا

المجرى بسرعة في كل من اتجاههم السياسى وفى تعديل خطتهم الاقتصادية . -
فمن حيث الاتجاه السياسى ، تحولوا أولا الى الانضمام لعصبة الأمم فى عام
١٩٣٤ ، وحمل الأحزاب الشيوعية فى كل البلاد على القيام بحملة مشتركة ،
لاغراء كل أحزاب اليسار على الدخول فى جبهات شعبية ضد الفاشية . ومن
حيث الخطة الاقتصادية ، عدلوا فيها لرصد اعتمادات أكثر من أجل التسليح ،
ومن أجل التوسع فى الصناعات التى يمكن أن تتحول بسرعة لصنع العتاد
الحربى .

وهكذا كان هناك توسع كبير فى الاتفاق على التسليح خلال الخطة الثانية
التي انتهت عام ١٩٣٧ . ومنذ بدأ الاتحاد السوفيتى فى وضع الخطة الثالثة
لتبدأ فى عام ١٩٣٨ ، كانت الحاجة الى مثل هذا التحول لا تزال على مزيد من
الالاحاح ، وتضاعفت ميزانية الاتفاق على الدفاع عام ١٩٣٨ ، وجعلت احتياجات
الدفاع من اللازم الاحتفاظ بدرجة كبيرة من التركيز على تطوير الصناعات
الثقيلة ، وخاصة ببناء مراكز جديدة للإنتاج فى جبال الأورال بآسيا ، بعيدا عن
نطاق ضرب الطائرات الألمانية . وقد كان لهذا التغيير فى أمكنة الصناعة ،
الذى نفذ على نطاق أكبر فى سنة ١٩٤١ وما بعدها ، اثره فى تناول مشكلة
النقل بالسكك الحديدية على أساس جاد ، وذلك بمد خطوط جديدة .
ومضاعفة وتغيير الخطوط القديمة ، وإعادة تصميم التسهيلات عند نقط
النهاية والتبادل . وقد بدأت هذه العمليات أثناء الخطة الثانية ، ولكنها
تأخرت بعد ذلك . والحقيقة أن مشكلة تطوير السكك الحديدية كانت مستعصية
على الحل حتى أمكن التغلب على نقص الصلب ، ذلك أن عمليات انشاء
السكك الحديدية تستهلك قدرا بالغا من الصلب ، ولم يكن هناك صلب كافه
الا فى نهاية الخطة الثانية ، بحيث صار من الممكن معالجة المشكلة فى كثير من
الجد ، وازاء الطلبات المتزايدة للدفاع والنقل ، بدأت صناعة البضائع
الاستهلاكية تأخذ مكانا ثانويا ، بالرغم من أنه قد أصبح من اليسير يؤمّد
انتاجها بالآلات صنعت فى المصانع الجديدة . كذلك أصبح للزراعة مقام ثانوى
ازاء المطالب الطارئة . ولكن هذا الوضع قد بدأ أقل خطورة ، لأن الطعام
الاساسى فيما عدا اللحوم والالبان كان متوافرا . كذلك فإن عدد الجرارات
أصبح كافيا لسد احتياجات مزارع الدولة والمزارع الجماعية .

وإذا أقبل عام ١٩٣٧ ، بدأ أن محنة الآلام المريعة فى الكيان الاقتصادى
قد أذنت بزوال . ومع ذلك ، فلم يكن هذا هو الوضع تماما ، بغض النظر عن
التعديلات التى دعا اليها برنامج الدفاع ، وذلك لان التطهير فى عام ١٩٣٧
وعام ١٩٣٨ قد وقع بشدة على صفوف المديرين الصناعيين ، وسبب فى
هاتين السنتين نقصا خطيرا فى تنفيذ الخطة . كذلك لم يكن ممكنا حتى عام
١٩٤٠ ، التغلب بشكل فعال على آثار التطهير ، وعلى الصعوبة التى أحاطت

بالصناعة السوفيتية ، حين دفعت الى كارثة الحرب ، واصبح لامندوحة من الاجلاء الجماعى فى سرعة بالغة من الاقاليم الغريبة .

بيد انى لست ارى ضرورة لايارد سجل التطورات السوفيتية خلال هذه الفترة ، التى وقفت عند صحوه عام ١٩٤٠ - ١٩٤١ ابتداء من انتكاسات عام ٣٨ - ١٩٣٩ ، وهى الانتكاسات التى نتجت بصفة أساسية من الانار الحتمية لحرركات التطهير ، ومن ضرورات الارتجال والعجلة فى تنظيم القيادات الادارية الجديدة .

والحق انه لا يبدى ما يكون عن التصديق ، أن يصبح الاتحاد السوفيتى قادرا على المقاومة والمضى قدما ، على النحو الذى فعله عام ١٩٤١ ، بعد الاضطراب الكبير الذى أعقب التطهير . ولا أحد يستطيع القول بالضبط ، كم من الناس الذين شغلوا مناصب هامة فى الاتحاد السوفيتى ، أو كم من مرؤوسهم ، تأثروا بهذا التطهير . ولكنه قد قيل ان أكثر من نصف ، أو ربما ثلثى العدد الكلى لهؤلاء الأشخاص ، قتلوا أو نفوا أو على الأقل أقصوا من مناصبهم . ولذلك كان لابد من شغل كل فرع - مدنيا كان أو عسكريا - بزعماء جدد . لقد صفى ثلث رجال السلك الدبلوماسى السوفيتى من سفراء ووزراء ومستشارين للسفارات أو المفوضيات اما باعدامهم أو اختفائهم بكل بساطة . ولم يكن مصير زعماء الجيش أقل قسوة . ومن بين الضباط العظام الثمانية الذين كانوا قضاة اضايفين فى محاكمة توخاشفسكى فى يونيو ١٩٣٧ ، لم يمش الا ضابط واحد هو المارشال بودنى بعد التطهير الأخير وقد مات واحد من السبعة الآخرين فى الفراش ، بينما تمت تصفية الستة الآخرين . وفى عام ١٩٣٤ انتخبت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى ٧١ عضوا فلم يكذباً يبدأ عام ١٩٣٩ حتى كان ٢١ عضوا فقط هم الأعضاء العاملون ، حيث مات ثلاثة منهم ميتة طبيعية ، واغتيل سيرجى كبروف ، وانتحر آخر وأعلن عن اعدام التاسع ، اما الستة والثلاثون الآخرون فقد اختفوا . وفى المبدن الرئيسية . طرد أكثر من نصف أعضاء الحزب الشيوعى ، فى عام ١٩٣٤ كان لدى الحزب أكثر من مليونين من الأعضاء المنتظمين و٢٠٠.٠٠٠.٠ من الأعضاء المرشحين ، فاذا به فى عام ١٩٣٧ ، يبلغ عدد أعضائه ومرشحيه معا مليوناً ونصف مليون فحسب . وفى صيف ١٩٣٨ ، وبعد قبول نصف مليون من الأعضاء الجدد والمرشحين ، كان العدد الكلى لا يزال أقل من مليونين اثنين .

لقد كان التطهير على مثل هذا النطاق ، حريثاً بأن يسبب اضطراباً خطيراً لانه حتى هؤلاء الذين سلموا من التطهير ، كان لابد أن يكون تأثيره عليهم بالغ القسوة ، بعد أن أصبح الرجل لا يستطيع أن يثق فى جاره ، وبعد أن انتشرت موجة الاتهامات فى كل مكان .

و الواقع ان المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق وزارة الداخلية (تكفيدا)
التي ضمت اليها ادارة البوليس السرى (اوجيو) تحت رئاسة ياجودا أولا ثم
بعد ذلك يزوف ، الذى بقى على رأسها حتى ديسمبر ١٩٣٨ ، ولكن بعد ان
نزعت منه بعض سلطاته فى أغسطس . حين عين برياً نائب وزير تحت رئاسته .
والحق انه فى أغسطس ١٩٣٨ ، تغيرت الاجهزة تماما ، ومن بعدها خبيدت
حركة التطوير ، وامكن لهمة اعادة بناء الكيان المهدم فى المجتمع السوفيتى ، ان
تلقى الاهتمام الجاد .

انه لمن العسير على المرء ان يؤكد حتى الآن ، كم من الآثار المادية خلفها
ذلك التخطيط الضخم لهؤلاء الذين كانوا زعماء فى الثورة الكبرى لعام ١٩١٧
وقى خلال العشرين سنة التى أعقبتها . فعلى طرف من هذا الموضوع ، أكاد
اعتقد انه يمكن ان يكون هناك قليل من الشك فى صحة المؤامرة المزعومة
لتوخاشفسكى بالجنرالات ، وفى الاستعداد للقيام بانقلاب عسكرى . وعلى
الطرف الآخر القصى ، فانى أجد من المستحيل الاعتقاد بان تروتسكى كان حقا
زعيماً وموحياً لحركة متهدمة فى الإتحاد السوفيتى ، او كان على أى نحو
يعمل فى الخفاء مع النازيين . لقد كان تروتسكى دون شك قادراً تماماً على
التآمر مع العناصر المعارضة داخل الاتحاد السوفيتى للاطاحة بـ ستالين .
ولكنه من المستبعد جداً ان يشجع او يتعاون مع التآمريين المزعومين فى
الأعمال الطائشة للتخريب داخل الاتحاد السوفيتى . كما انه غير قادر
بالأكيد على أن يبيع نفسه لمؤامرات النازيين ، الذين كان يعاديهم على الأقل
بشدة مماثلة لعداوته لستالين وبطانته . ومن بين هاتين المجموعتين من
الادعاءات ضد توخاشفسكى وضد تروتسكى ، يمتد مجال فسيح من القول
فى أنهما أصعب تأكيداً .

فهل كانت هناك فى الحقيقة مؤامرة مدنية بقدر ما هى عسكرية ؟ وهل
زينوفيف وكامينيف ، ثم بوخارين وراديك ، ثم سوكولنكوف وسائر رجبيل
المعارضة التى صفيت ، هل هؤلاء حقا كانوا خائنين ، يعملون بالتآمر منسج
النازيين ؟ أو أنهم كانوا فى بساطة نقادا أمناء ومعارضين لسياسة ستالين ، ثم
اضطروا الى العمل السرى والقيام بنشاط تآمري ، نتيجة لحرمانهم من حق
التقيد العلنى ، دون ان يكونوا مدنيين باى تعاون مع الأعداء الخارجيين للاتحاد
السوفيتى ؟

يبدو أنه ليس هناك مجال لانكار ان أغلبهم كانوا فى الحقيقة متآمريين .
يستمدون للقيام بمعارضة ستالين الى ابعد مدى . ولكن ليس هناك أى دليل
يعتمد عليه فى أنهم كانوا عملاء ، أو حتى متعاونين بمشاعرهم مع النازيين .
وعندما نقول هذا ، فائنا لاننكر ان النازيين كان لهم فى روسيا عملاء ماجورون
يعملون جهدهم لاجداث الاضطراب فى الاقتصاد السوفيتى ، وبلد التفسقة

الداخلية انما وجدوا لذلك سبيلا . ولقد كان امرا مستغربا به ان بعض المتهمين ربما كانوا ضحايا دون وعي للعلماء النازيين ، وانهم عملوا منهم دون ان يعرفوهم او يعرفوا مقاصدهم .

ثم ماذا عن الاعتراف أثناء المحاكمات ؟ اعتقد انه لا أحد في القالب يؤمن الآن ان هذه الاعترافات قد اخذت باستعمال عقاقير سرية او حتى باستعمال التعذيب في أقصى حدوده . وربما كان الخوف على اصدقائهم وعائلاتهم قد لعب دورا في احداث هذه المظاهر غير العادية للانهيال النفسى ، ولكن حتى هذا لا يعد عاملا هاما . اننى اعتقد انه لابد من قبول هذه الاعترافات على اساس انها حقيقة الى حد كبير ، بمعنى ان هؤلاء الذين ادلوا بها ، قد اجزئوا اغراضهم او شجعهم على الاعتقاد في ذنبهم ، بل وفي الأشياء التى لم يملأوها في الواقع او ارادوا فعلها . واذا وجدت بالفعل مؤامرة عسكرية ، وانى اعتقدنا ان هذا قد حدث ، ومؤامرة للمدنيين قام فيها العملاء النازيون بدور المحرضين والمعاونين للمتآمرين المحليين دون علم هؤلاء الآخرين على وجه اليقين ، فانه يصح من المفهوم ان المتآمرين غير المدنيين تماما في تواطؤهم عن قصبته مع النازيين ، كان يجب ان يحملوا على اكثر مما عقدوا النية على فعله ، وكان يجب ان يدفعوا بتأنيب الضمير ، عندما وجدوا الى اى مدى قد غرر بهم ، وانهم على هذا النحو قد سعوا الى انتقاد ارواحهم بالاعتراف المهين . ان هذا لم يكن ليحدث في بلد توجد فيه ولو حرية بسيطة للتعبير والنقد . ولكن لم تكن مثل هذه الحرية موجودة في الاتحاد السوفيتى خلال الثلاثينيات ، وكذلك لم يكن هناك اى تقليد لها فيما مضى من عهد . ومع هذا فقد بقيت الاعترافات شيئا غير عادى ، ولكن ليس من اللازم محاولة شرحها ، باقحام تفسيرات لذلك التفرد الذى تتميز به « الروح الروسية » ، اللهم الا بمعنى ان تكون كلمة « الروح » ليست الا اشارة الى التقليد المعين والجو السائد للسياسات الروسية .

ويبدو ان قلة من الناس الآن ، يشكون في ان عددا كبيرا من ضحايا التطهير الكبير في عام ٣٦ - ١٩٣٨ ، كانوا ابرياء تماما من التهم الموجهة ضدهم وانهم كانوا معتقلين على الاكثر لخطيئة « الذنب بالتضامن » او حتى يفير اساس على الاطلاق ، اللهم الا ان واحدا رأى انهم مناسبون للاتهام . لقد كان هناك على الأقل قسط كبير جدا من السخط الداخلى ، الذى كان تروفسكى يعمل على تنظيمه وتقليده من الخارج ، ويحتمل ان يكون هذا السخط كبيرا لدرجة تشكل خطرا حقيقيا على النظام . ولقد كان للتطهير اثره الكبير المضاد للرأى العام السائد فى الغرب عن روسيا ، وشجع الاعتقاد بان النظام قد ينهار قريبا ، وسبب انخفاضا كبيرا فى تقدير قوة الجيش الاحمر والاعتماد عليه . ولقد كان لهذا الاثر لدى الرأى العام فى الخارج دون شك ، تأثير كبير على الاجبايات البريطانية والفرنسية من أجل الوصول الى اتفاق مع الروس

لتنسيق المقاومة للنازيين ، كما ساعد على تجاهل التام للروس خلال المناقشات حول تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٣٨ . ولكن في مقابل هذا ، نجح ستالين دون شك في تحقيق هدفه الأساسي ، وهو الاستئصال الكامل للمعارضين له ولحكمه داخل الاتحاد السوفيتي ، وتثبيت حكمه الديكتاتوري .

ان المعارضة داخل الاتحاد السوفيتي لم تسحق تماما ، ولكنها استؤصلت بطريقة تمنع التروتسكيين والنقاد الآخرين في المنفى من الاتصال بالقوى الموجودة داخل البلاد . كذلك فان سكان الاتحاد السوفيتي لم يصلوا الى حالة الخضوع الذي يشل نشاطه ، بل على العكس ، قد اظهرت الاحداث عندما امكن التغلب على الاضطراب ، ان ستالين قد أصبح ابا غير منازع للشعب الذي بذل اعظم جهد رائع في الدفاع والتنظيم الجماعي . ولذلك فان رصيد الحماس للخدمة طوع اوامر ستالين بعد عام ١٩٤١ ، ربما كان اكبر من اي رصيد في اي بلد آخر . ولكن هذا لا يبرر التطهير ، وليس اقل منه المظالم التي ارتكبت في ظله ، وخاصة في المراحل الأخيرة . وانما هذا يعني ، انه اذا كان الحكم هو الشيء الوحيد الذي يوضع في التقدير ، دون اعتبار للمثاليات ، فان التطهير يمكن أن يعتبر نجاحا ، ولو أنه نجاح قد دفع فيه الثمن غاليا بافراط .

وفي الوقت نفسه ، كانت خطة السنوات الخمس ماضية في طريقها .. وقد اعيد النظر فيها قبل بداية التنفيذ في عام ١٩٣٤ ، وذلك لاعطاء أهمية اكبر لمطالب الدفاع ، بالاسراع بتطوير الأسلحة الثقيلة ، وبوضع أكبر عدد ممكن من المصانع الجديدة بعيدا عن مدى وصول قاذفات القنابل الألمانية .. ولقد عانت الخطة - ولم يكن يد من ذلك - بعض الاضطراب ، بسبب ازالة جانب كبير من الذين كانوا ينهضون بمعبء تنفيذها أثناء التطهير ، ولكنها مع ذلك كانت ناجحة في تحقيق اهدافها الرئيسية . لقد كان من حسن حظ الروس ، ان مصانع الجرار التي كانت لازمة باعداد كبيرة لنجاح الزراعة الجماعية ، كان من الممكن أيضا تحويلها وبسرعة عند الحاجة ، لانتاج الدبابات والعناد الحربي ، كما أمكن تحويل أغلب مصانع المواد الكيميائية الخاصة بانتاج الاسمدة الى سائر الاستعمالات الحربية ، وأصبح من المستطاع كذلك انشاء نظام عسكري للدفاع ، يكون في أساسه وثيق الصلة بالاستقرار الزراعي .. وهكذا أمكن الحد من الضرر الذي وقع على الانتاج الخاص بالمستهلك في اضيق الحدود .

اما الخطة الثانية للسنوات الخمس التي بدأت من ١٩٣٣ الى ١٩٣٧ ، فلم تحقق اهدافها المقررة لها في جميع النواحي ، بل قد أجرى تعديل على برنامجها الى حد كبير ، بزيادة الاهتمام بشئون الدفاع ، وذلك بالرغم من أنها زادت من اهدافها بزيادة كبيرة في مجالات معينة . فقد زاد انتاج الفحم أكثر

من الضعف في الفترة ما بين ١٩٣٢ ، و ١٩٣٧ ، ولكن في عام ١٩٣٧ كان الانتاج ١٢٨ مليون طن فحسب ، وكان مقررا له ١٥٢ مليونا من الأطنسان . وقد تضاعف انتاج الركائز الحديدية ايضا حتى وصل يقينا الى الحد المطلوب . ومن ناحية أخرى زاد انتاج الصلب من ٦ ملايين في عام ١٩٣٢ الى ١٧ر٦ من المليون في عام ١٩٣٧ متجاوزا الهدف ، بينما تضاعفت صناعة الآلات الى ثلاثة أضعاف في مقابل الضعفين المقررين . وكان انتاج البترول من بين الصناعات الأساسية المتخلفة كثيرا ، حيث كان مقداره ٣.٥٥ مليون طن فقط ، بينما كان مقداره ٤٧ مليون . ولكن قيل بصفة رسمية ، ان هذه الصناعات لو اخذت جملة ، فانها تكون قد وصلت الى المستوى المطلوب ، بينما عجزت السلع الاستهلاكية في مجموعها عن تحقيق ذلك . وقد كان مقررا أن بتضاعف انتاج البضائع القطنية ، ولكنها ارتفعت الى ٤٢ في المائة فقط ، كذلك كان مقررا للصناعات الصوفية أن بتضاعف انتاجها ، ولكنها لم ترتفع بأكثر من ٢٢ في المائة ، ذلك لأن انتاج الصناعات الخفيفة قد تضاعف في الفترة ما بين عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٧ ، في حين أنه كان مقررا لها أن تتضاعف مرتين ونصف مرة . . وقد كان هناك نمو ملحوظ في الصناعات الجديدة بالخطة الثانية ، لإسبعا في المواد الكيماوية الثقيلة واستخلاص اللافلزات ، وفي صنع الطائرات والسيارات وجرارات الزراعة والآلات الأخرى (١) . وقد زودت المزارع الجماعية الجديدة بما يكفيها من الآلات ، فتضاعف عدد الجرارات ، وزادت مساحة الأمسكة المخصصة للسيارات ثعاني مرات . وفي عام ١٩٣٧ جاء أربعة أخماس الانتاج الصناعي في مجموعه ، من المصانع التي بنيت حديثا أو أعيد بناؤها الى حد كبير منذ عام ١٩٢٨ .

والآن دعونا نسأل : ماذا يعني التطهير في الفكر الاشتراكي أو الشيوعي ؟

انه يعني أولا التخلي عن تأثير فكرة الثورة الواحدة للبروليتاريا العالمية ، والتي كانت الثورة في روسيا جزءا منها . وقد كان هذا المفهوم أساسيا عند التروتسكيين ، لأنه يمكن بذلك على حد تعبيرهم ، بناء الاشتراكية على أساس ارقى المستويات التكنيكية الانتاجية ، التي تم الحصول عليها في ظل الرأسمالية

(١) المقصود باللافلزات ، هو تلك المواد الأولية البسيطة من العناصر غير المعدنية ، التي تتميز من دون العناصر المادية العروقة في الطبيعة ، بأنها شديدة المقاومة لتوسيل الحرارة ، ومقاومة للتيار الكهربائي بسبب أيوناتها السالبة . وهي موجودة على أشكال غازية تضم احد عشر عنصرا كالإندروجين والأكسجين ، وعلى صورة سائلة تقتصر على عنصر واحد هو البريوم ثم على هيئة أجسام صلبة تضم تسعة عناصر كالفلورين واليود والكبريت .

ومعروف أن هذه اللافلزات ، ذات قيمة أساسية في التطوير الصناعي ، ومن هنا كانت الضرورة لرصد طائفات انتعاجها في كل تخطيط اقتصادي سليم ، على النحو الذي جعل المؤلف العلامة - ومقامه ملحوظ - يحرص على متابعة نموها في الخطة الخمسية الجديدة للاتحاد السوفيتي .

« التمرج »

والتي تعطى مزيداً من الإنتاج بالنسبة لتقدم هذه المستويات ، وقد بدا لهؤلاء التروتسكيين أن روسيا المتخلفة غير قادرة على تزعج الطريق إلى الاشتراكية . حتى لو فعلت ما في وسعها لتصنيع نفسها بسرعة ، ذلك أنها لا تستطيع أن تأمل لفترة طويلة ، بل قد لا تستطيع أن تأمل على الإطلاق ، في اللحاق بالقوة الانتاجية للدول الرأسمالية المتقدمة على نطاق كبير ، تلك القوة التي يهيو توفيرها وضع نهاية لصراع الطبقات . وطبقاً لما يراه تروتسكي ، فإن فكرة «الاشتراكية في بلد واحد» فكرة لا يمكن الأخذ بها ، وهي بالأحرى كذلك إذا كان البلد بموضوع الحديث مختلفاً في استخدام الفنون التكنيكية الحديثة .

وكما يرى تروتسكي ، فإن الاشتراكية تعني رفاهة الجماهير بقدر ما تعني القوة ، بينما هي عند ستالين لا تعني إلا القوة ، أو على الأكثر لا تعني إلا القوة التي تعارض باسم البروليتاريا . وقد كان عليه أن يثبت أن القوة دون رفاهة الجماهير أو دون المساواة أمر يمكن أن يحققه بلد متأخر لديه مصادر طبيعية عظيمة ، إذا نظم بدرجة يمكنه معها أن ينتفع على نحو غير مسبوق . بقدر كبير من القوة الانتاجية في زيادة الاستثمار ، حتى ولو على حساب التدهور في مستويات المعيشة . ولم يكن يهم ستالين في شيء ، أن يظل الناس كلهم فقراء ، مادام الاتحاد السوفيتي قد أصبح وزنه كبيراً في الشؤون العالمية بأن يكون قادراً أولاً على الدفاع عن نفسه ضد أعدائه ، ثم قادراً بعد ذلك على فرض إرادته أكثر ، فأكثر على الآخرين . أن ستالين لم يتخل عن آماله في ثورة عالمية ، فذلك الثوبة أمر يوقن هو بأنها سوف تأتي في الوقت المناسب ، عند انهيار الرأسمالية الذي يعتبره أمراً محققاً على المدى البعيد .

على أنه قد طرح رغبته في إشعال ثورة عالمية فوراً ، كوسيلة منه لتقوية الثورة التي تحققت في روسيا بالفعل . وقد اعتقد أنه يستطيع أن يسير دون مثل هذا الاضطراب إذا استطاع أن يجعل روسيا قوية بدرجة كافية لمنع التدهور في حيز . وفي الوقت نفسه رأى ستالين أن يكون النعم الداخلي للاتحاد السوفيتي هو الخطة السياسية المثلى ، ولم يكن من المهم عنده أن يترتب على ذلك مزيد من الفروق الاقتصادية بدلاً من الأقلال ، ولا أن يترتب عليه نمو طائفة حاكمة جديدة أشبه ما تكون بالطبقة الجديدة في المجتمع ، مادام على يقين من أن هذه الطائفة الحاكمة الجديدة لم تكن لتثور عليه .

كذلك لم يكن يهمه أن يظل جانب كبير من الشعب مفتقراً إلى وسائل المعيشة المرضية ، مادامت هذه المصائب لن تجد لها منفذاً في حركات اللسخط تؤدي إلى قيام ثورة محتملة . ولما كان يعرف تماماً أن الشعب عند ما يمنح حرية الاختيار ، سوف يتطلع إلى ظروف معيشة أفضل ، بدلاً من النسبة المرتفعة لتراكم رأس المال ، فقد كان عليه أن يستأصل كل بؤرة للمعارضة ،

وان يصغى كل النقاد لسياسته ، وهو لم يتراجع عن هذه السياسة أبدا ، مهما يكن ماتحملة في طياتها . فضلا عن ذلك ، فانه مثل اغلب الرجال الذين يفكرون بمقالية القوة ، قد أحب السلطة وتركيزها في يديه ، ووقع تحت نزعة القوة الشخصية باعتبارها هدفا في ذاته .

على ان هذا لم يكن يعنى ان ستالين كان مخطئا تماما ، او ان تروتسكى كان على حق في الجدل الدائر بينهما ، قبل عزل ستالين لتروتسكى من القيادة أو بعد ذلك ، لسبب واحد ، هو ان تروتسكى أيضا كان مفكرا أشد خطرا بالنسبة لنزوعه الى ثورة عالمية ، كما كان حال ستالين في تصميمه على بناء الاتحاد السوفييتى بناء شامخ القوة تحت سلطانه الشخصى . والتروتسكيون الذين ظهروا في شكل مجموعات صغيرة منظمة ، كانوا في العادة عقائدين نظريين ، يعملون من أجل الثورة العالمية بغض النظر تماما عن احتمالات نجاحها ، ويصرون في صرامة على أساسها البروليتارى بغض النظر عن ضالة الطبيعة الثورية التى أظهرتها البروليتاريا نفسها . لقد يقال انه توجد دائما في كل المواقف جماعات صغيرة من هذا اللون - ثوار بالطبيعة ومثاليون عقائديون لا يحسبون حسابا للرجال عندما يصممون على تحقيق أهدافهم ، ولا يسمحون كذلك بالمساومة في مثلهم العليا على نحو يلائم الظروف القائمة ، ومن المحتمل ان يكون مثل هؤلاء الأشخاص قد انجذبوا بطبيعتهم الى المسكر التروتسكى .

وهذا لا يغير من الحقيقة البادية في ان الإنجيل التروتسكى ، قد كان أو قد أصبح واحدا من ركائز الثورة البروليتارية العالمية ، الذى تتبع تعاليمه على أى وجه تكون ، والذي يكتنفه التنديد بـ ستالين في خصوص ، على اعتبار انه قد « خان الثورة » بانحرافه بها عن مسارها الطبيعى للأهداف الإيديولوجية الاشتراكية ، الى مجرد السعى وراء السلطان ، دون اعتبار للأهداف التى يجب ان يمارس الحكم من أجلها .

ولكنى اعتقد ان هؤلاء الذين أدخلوا بهذا الرأى في ثلاثينيات القرن العشرين ، قد أساءوا فهم ستالين الى حد ما . ذلك ان ستالين لم يكن في الحقيقة يمارس الحكم من أجل القوة فحسب ، بل انه قد اعتقد مطلقا ان من المهم ان يقيم الاتحاد السوفييتى نفسه ، بلدا قويا يعتمد عليه في الشؤون الدولية ، وان من المهم ان يتنفض المجتمع في الاتحاد السوفييتى ، على أساس من الملكية الجماعية ، يمكن بها تصفية السعى للربح الخاص ، باعتباره مصدرا للدخل غير المكتسب . وبذلك تستقر الفروق فى الدخول والمراكز الاجتماعية ، كبيرة كانت أم صغيرة ، على أساس من خدمات الفرد ، وليس على أساس الاستغلال بالمعنى الرأسمالى .

وقد يبدو ، للكثيرين منا ، انه لا يهم كثيرا ما اذا كانت الدخول الكبيرة والتفوق في المراكز الاجتماعية ، يعتمدان على شيء أكثر من اعتمادهما على

شيء آخر ، مادام ذلك موجودا بالفعل . ولكن فيما يتعلق بستانلين ، فاني أعتقد ان الاختلاف بين الوضعين كان يمثل أمرا جوهريا للغاية . وفي مقابل هذا كانت الحرية الشخصية بالنسبة لستانلين شيئا لا أهمية له ، لانه عندما يقدر القيم البشرية ، انما يقدرها على أساس ان الطبقة وليس الفرد ، هي مصدر الحقوق . وحتى بالنسبة للطبقة ، فقد كان يفكر في الطبقة بوصفها جماعة كلية وليس بوصفها أفرادا يكونون هذه الطبقة ، ويؤمن بأن مصالحها تتطلب ان يقوم بتحديثها وانفاذها فريق من القادة ، وليس كل أعضائها جميعا . لقد كان ستالين رجلا مركزيا وليس ديموقراطيا ، ولكن مركزيته كانت ترجع الى ايمان حقيقي ، وليست مجرد نتيجة لسعيه الى القوة على هذا النحو . ولقد يكون هذا الاعتبار قد توقف عن أن يكون كذلك ، عندما استمتع الى حين بحلاوة الممارسة الفعالة للسلطة المطلقة باسم المجتمع بأسره .

ولكن مهما يكن ما أصبح عليه في سنواته الاخيرة ، فاني أعتقد انه على ضوء ما كان عليه في ثلاثينيات القرن العشرين ، انما كان مؤمنا متحمسا لرسالة روسيا وشعبها ، الذي سعى الى توحيد الدستور الجديد لعام ١٩٣٦ . وقد لعب هذا الدستور على أية حال ، دورا ملحوظا في توحيد الجماعات القومية واللغوية والثقافية للاتحاد السوفييتي ، حول فكرة الدولة الروسية الواحدة العظمى ، حيث يكون الجميع فيها متساوين ، برغم الاختلاف في الجنس والثقافة ، وقادرين على التمتع بثقافتهم المتعددة على أساس يتفق مع تلك الوحدة . وقد عبر عن الوحدة أيضا في البناء الوحدوي للحزب الشيوعي الذي يدين بالطاعة لمذهب مشترك ، ولم ينقسم الى أحزاب منفصلة للجمهوريات المتعددة ، او للجماعات القومية والثقافية التي تكون الشعب السوفييتي في مجموعه ، بينما كان الحزب في الشؤون التي تخرج عن نطاق السياسة ، ينهض على التنوع في نطاق الوحدة . وانه لمن الصعب انكار ان الحزب بتصرفه هذا ، قد حقق قدرا كبيرا من النجاح .

ومع ذلك ، فليس من التناقض القول بأن ستالين ، مع كل صفاته كزعيم واداري ، كان رجلا رذيلًا للغاية ، اذ هو خبيث الطوية ، حقدو الطبع ، لئيم الخصال في وسائله ، من حيث ضراوة القسوة وشهوة التعذيب (السادية) ، ثم هو لا يطبق بكل تأكيد أي شخص يعتقد انه من المحتمل أن يتحدها في سلطانه .

ونتيجة لذلك ، فان الاشتراكية التي تصدى هو لبعثها ، قد أصبحت مجردة من أغلب السمات التي بشر بها معظم رسل الاشتراكية ، الذين كانوا في أغلبهم رجالا طيبين ، يصدرن في وحيهم عن عاطفة قوية للعدالة الاجتماعية والحرية ، ويقفون ضد المعاناة والظلم . لقد كان ستالين لا يعبأ بالمساواة او الحرية ، ولم يكن يثيره الألم او يعقت الظلم ، مالم يكن هذا الظلم ظلما طبقياعلى

النحو الذى يعده ، وقد كانت الاشتراكية تعنى بالنسبة له ، تصفية الطبقات على النحو الذى يستطيع هو به أن يميز وجودها ، دون أن يهتم بمدى مايعانيه الميزولون «أعداء الشعب» ودون أن يلقى بالالظلم المترتب على الاختلافات البالغة بين الأوضاع الاجتماعية والدخول ، التى تمكن المجتمع الجديد من أن يزيد من قوته الجماعية . وانى لاعتقد إن حكم البشرية عليه ، هو خليط من الثناء واللوم معا . فبدون زعامته ، كان هناك شك فى أن يستطيع الاتحاد السوفييتى التغلب على الصعوبات التى تجبه استمرار بقائه . ولكن روسيا الجديدة ، التى لعب دورا كبيرا فى بعثها ، قد خرجت من بين يديه حطاما من حيث المفهوم الانسانى ، بمقتضى أساليبه فى التصرف ، وعدم قدرته على الافادة المثلى ، من القوة العظيمة التى ساعدها على الظفر بها . ولست على استعداد الحكم فيما اذا كان ستالين قائدا عسكريا عظيما أو حتى صالحا ، ولكنى أعتقد أن هذا الحكم على جانب كبير من الصلاحية ، دون اعتبار لخصوصية ذلك السؤال فى ذاته . ثم اننى أعتقد أنه كان رجلا عظيما دون جدال ، ولكن العظمة والطيبة لا توجدان بالضرورة معا ، سواء فى الحياة الخاصة أو العامة .

أما من حيث المقارنة بستانين ، فقد كان تروتسكى شخصية انسانية جدلية ، وأعتقد أنه يجب أن يسمى أيضا رجلا عظيما . فلقد كان بالتأكيد منظما عظيما وخطيبا رائعا ، ولكن مساوئه تظهر على السطح أكثر من محاسنه فلا يوجد رجل يمكنه أن يرتكب من الأخطاء أكثر مما فعل تروتسكى فى صراحه ضد ستالين ، وربما كانت أكبر غلطة ارتكبها فى حياته ، هى عدم امكانه ، ولو كان مريضا ، الظهور فى جنازة لينين ، التى كان يمكنه الظهور فيها بكل تأكيد فى الوقت المناسب ، بل أنه أراد أن يبذل مجهودا . ففى هذه المناسبة ، كما فى المناسبات الأخرى ، بدا أنه يسمح لسلوكه أن يتحكم فيه مزاجه الوقتى ، معتقدا أنه قادر على أن يسوس الأمور بحكم شخصيته دون تنازلات من جانبه . وفى المعركة التى تلت من أجل الحكم ، سمح لستانين دون شك ، أن يصنع من حوله الحيل ، عندما رفض مقابلة غريمه على أرض المعركة بنفس سلاح الدسائس التى حاكها وراء الأستار ، وكان فخورا جدا الى ما بعد قوات الاوان ، بأنه لايبذل أى جهد ليكون لنفسه أتباعا خصوصيين . لقد كان عائيا جامدا فى التصرف ، وكان معرضا تماما لأن يحترق زملاءه الذين يحصى هو فى نفسه التفوق الثقافى عليهم .

صحيح أنه كان رجلا يوحى بالاخلاص العميق ، ولكنه لم يكن صالحا أبدا للعمل مع الآخرين على قدم المساواة . وإذا كان مخلصا لتصوره فى أن الاشتراكية إنما هى مرحلة فى التطور الاجتماعى ، يختفى فيها الصراع على الأنصبه فى لقمة العيش بغير ضرورة ، فقد نادى بثورة دائمة لا تتوقف أبدا عن هذا الهدف لآى اعتبار . ولما كان غير قادر على أن ينادى بالأمل فى انعام

مثل هذه الثورة في روسيا المتخلفة وحدها ، فقد أصبح الكاهن الأكبر للثورة العالمية ، في اللحظة التي أقر فيها الآخرون ، بأن وقت هذه الثورة قد مضى ، على الأقل بالنسبة للمستقبل القريب . وإذا كان واحدا من الذين صنعوا ثورة ١٩١٧ ، فإنه لم يستطع أن يقول أن الثورة كانت شيئا خاطئا ، ولا أن يعترف بأنه لا توجد فرصة حقيقية لتوسيعها السريع ، في الدول المتقدمة بالعالم الرأسمالي ، وبدلا من ذلك ، كان عليه أن يسعى وراء هدفه ، حتى لو لم يكن هناك أمل في النجاح ، فراح يلوم ستالين في عدم مواصلة الثورة ، وفي إصراره على محاولة بناء نوع من الاشتراكية المجردة من الروح الحقيقية للاشتراكية في بلد واحد متخلف .

لقد قال تروتسكي كثيرا في نقد روسيا الستالينية ، وعلى الأخص بيروقراطيتها ودور ستالين في خلقها . ولكن ستالين قد استعاز إلى حد كبير ، سياسات تروتسكي الفعلية ، في الوقت الذي طورها فيه لتخدم هدفا مغايرا ، بينما لم يكن لدى تروتسكي ما يقدمه بدلا عن ذلك ، وإذا كان مقطوع الصلة بالباشرة بالاتحاد السوفيتي ، فقد كان لا يدرك إلا القليل مما كان يدور هناك ، لم فقد بعد التطهير الكبير الاتصالات التي كانت لديه من قبل . أما ما يقال من أنه تعامل عن وعى مع النازيين ، فهو افتراض سخيف ، ولا يوجد أقل دليل يؤيد ذلك . ولكن لاشك في أنه استغل كل ماله من فرص لخلق المتاعب الستالين داخل الاتحاد السوفيتي . ولذلك أمكن لستالين أن يجعل منه رمزا للشر ، حتى أنه أصبح اليوم من المستحيل تقريبا ذكر اسمه دون اللعن . وقد أزيل من الذاكرة الدور الكبير الذي لعبه في الثورة والحرب الأهلية ، وذلك بالتزيف المتعمد للتاريخ ، الأمر الذي لا يزال قائما حتى الآن في هذا الصدد

لقد كان تروتسكي يحوى الإرادة قوى الشككية ، ثم كان مغرورا بقواه الذاتية ، ولكن هذا لا يمنع أنه كان رجلا عظيما ، وقد يتحتم على أن أتورد في سميته رجلا صالحا كذلك ، ولكنه على أية حال ليس كريها مثل ستالين . وأنى لأشعر أن كتابه « تاريخ الثورة الروسية » كتاب عظيم حقا ، برغم أنني لست مستعدا لقول الشيء نفسه بالنسبة لكتبه الأخرى ، حتى هذه الكتب البديعة : « دوس اكتوبر » و « المسار الجديد » .

ثم إن لديه من الفهم الغرب والافكار الغربية ، ما يفوق ستالين ولينين ، وإن يكن قد رفض هذه الآراء . وأخيرا فإنه في تعامله مع الناس كان يعتمد إلى التوفيق ، برغم عنوه وتهوره ، لأنه على وجه العموم ، كان ينظر إلى الفروق على أنها أشياء يمكن التغلب عليها بالمناقشة المتفهمة ، وليس بالدخول في مجالات من الصراع على مبادئ لا تربط بينها جسور .

لقد كانت تلك هي إحدى رذائله ، في نظر البلاشفة القدامى ، الذين لم يكن واحدا منهم ، ولكنها بالآخرى كانت إحدى مزايه السامية ، ولو أنه

استعملت سلاحا لاستقاطه . ولو أن تروتسكى هو الذى بنى روسيا الجديدة بدلا من ستالين ، لكان هناك شك كبير فى أن تمضى روسيا بمعارك الصراع الى وضعها الحالى فى القوة العالمية ، ولكنى على يقين ، من أنها لو بقيت ، لكانت قد بقيت فى أيد أكثر نظافة . لانه مهما تكن مساوىء تروتسكى ، فانه كان يكره القسوة والاضطهاد ، مادامت لاتوجد حاجة اليهما ، وكان يؤمن بالعدالة الاجتماعية كهدف اجتماعى لا يمكن الاستغناء عنه .

اما بالنسبة لبوخارين ، الضحية الكبرى فى عام ١٩٣٨ ، فلسوف يكون مذكورا أن لينين فى وثيقته المشهورة ، قد أسبغ على بوخارين ثناء رفيعا بوصفه عضوا فى اللجنة المركزية ، ثم القى فى الوقت نفسه ظلال الشك على فهمه للماركسية . واتى لاطن أنه كان يعنى بذلك ، أن تفسر بوخارين للماركسية لم يكن تفسيره هو بالذات ، فيما اختص به البروليتاريا من نصيب أقل قدرا ، وفيما ألح به على معاملة الفلاحين معاملة أكثر عدلا ، وأنه - أى لينين - انما كان يرغب فى دفع السياسة الاقتصادية الجديدة الى مرتبة أبعد مدى .

لقد ظل بوخارين طوال العشرينيات والثلاثينيات فى الجانب اليميني المتطرف للحركة ، ولكنه لم ينحرف بعيدا عنها الى ما بعد قيام النازيين ، عندما أصبح مرتبطا بزينوفيف وكامينيف ، ثم مرتبطا بتروتسكى اخيرا الى حد ما ، نتيجة الكراهية المتزايدة لستالين . ولكنه يكون محض هذيان أن يعتبر الرجل صنيعا مأجورة ، للنازيين او للاستعمار البريطانى على السواء . ولقد يكون بوخارين مفشيا للسر ، ولكن أى شيء آخر كان يمكن للرجل أن يكون ، الا اذا كان على استعداد للاستسلام تماما - الامر الذى لم يكن هو كذلك ؟

اما بالنسبة للكثيرين الأقل قدرا ، من البلاشفة المناوئين الذين تمت تصفيتهم معه ، فلم يكن معظمهم على كل احتمال ، قد جنوا شيئا على الإطلاق . وكيفما كان شأنهم ، فلم يكن أبعد من مجرد ثرثرة عابرة ، حتى لو كان الامر كذلك . لقد جرى التخلص منهم ، لانهم كانوا بالحق او بالباطل ، موضع الاسترابة فى أن ولاءهم لروسيا الستالينية ، أقل من مائة فى المائة ، ولا شيء سواه .

الفصل الثاني عشر الشيوعية في الصين خلال الثلاثينيات

في المجلد الرابع من هذا التاريخ ، تناولت الشيوعية الصينية منذ بداية الزحف الطويل ، الذي سبق على اثره ماوتسى تونج ، من قاعدته في جنوب الصين ، واضطر لتقل مقر قياداته الى الشمال الغربى ، حيث اقام حكومته السوفيتية الجديدة بمدينة يينان في مقاطعة شنشى . وسأضطر هنا الى الاحاطة بجلودر الاحداث ، حتى اربطها بالتطورات التى حدثت في يينان خلال السنوات الاخيرة من الثلاثينيات .

لقد رأينا كيف أن الشيوعية الصينية فى عامى ١٩٢٧ و ١٩٢٨ ، قد تحطمت تماما تحت هجمات شيانج كاي شيك وانصار الكومنتانج .

وفى سنة ١٩٢٨ ، حاول الحزب الشيوعى الصينى أن يضع خطة جديدة للعمل ، تتفق مع الظروف التى جلت ، وذلك فى اثناء المؤتمر الذى عقد بدوسكو تحت اشراف الكومينترن . وقد اعتبر الحزب سبب هذه الكارثة ، فيما عدا استمرار وجود جناح شيانج كاي شيك بالكومنتانج - وهو الجناح اليميني - واجبا الى الأخطاء التى ارتكبتها قيادة الحزب ذاتها ، برغم أنه كان من الواضح تماما أن جميع تصرفات الحزب فى شتى النواحي ، إنما كانت تجرى تحت اشراف الكومينترن . ولم يعد من الممكن الاصرار بعد ذلك على خطة التحالف أو التسلل الى صفوف الكومنتانج ، بعد أن أدت هذه الخطة عمليا الى طرد الشيوعيين من صفوفه ، والقضاء على المنظمات العمالية ، التى كان يشرف عليها الشيوعيون ، كما أدت كذلك الى اعدام الزعماء الشيوعيين الذين أمكن اقتناصهم جملة وفراى .

وقد اضطر الشيوعيون بعد عام ١٩٢٧ الى العمل السرى فى المدن ، وذلك بعد أن أبعدوا تماما بوصفهم قوة منظمة ، وبعد أن فقد الحزب الشيوعى الصينى جميع أعضائه من العمال الصناعيين . وقد أدت الانتفاضات المتفرقة فى عدة مدن - لاستعادة الوضع القديم - الى مزيد من الانتكاس ، وأصبح كل ما تبقى من الحركة الشيوعية فى الصين ، لا يعد بضعة مراكز قليلة

للفلاحين في أطراف المدن ، وبعض الخلايا السرية من المثقفين في المدن ، وهي بطبيعتها قليلة الصلة بجماعير الشعب .

وفي هذه الظروف وحدها ، اضطر أعضاء مؤتمر الكومنترون في موسكو ، الى الاعتراف بالاهمية الكبرى لمشكلة الريف واصلاح الارض . ولكن كان يعرقل سعيهم للبحث عن الطول ، ايمانهم « الدوجماسي » العقائدي الجازم ، بأن القيادة الثورية لابد ان تنزعها البروليتاريا الصناعية ، التي لن يكون للفلاحين بدونها اى قدرة او دور بناء في الثورة . كذلك كانت تمرق لهم خصومتهم العميقة في جذورها للفلاح الزراعي ، ومعاداتهم للاتجاه الذي تمضي فيه حركات الفلاحين الاشد فقرا ، الذين يأخذون على عاتقهم اعادة توزيع الارض بانفسهم ، بين عائلات الفلاحين على قدم المساواة .

لقد قرر المؤتمر ان الصين لم تنهيا بعد التهيؤ الكافي لقيام ثورة اشتراكية فيها ، وأنه يجب ان يكون الهدف الراهن هو الاعداد لثورة تمهد لمرحلة البورجوازية الوطنية ، وعلى هذا النحو ، لن يتمكن الشيوعيون من المطالبة بتأميم عاجل ، ولا حتى المطالبة بمجرد تجميع زراعي كما يفعل الروس الان ، لان مثل هذين الاجرائين يعدان من صميم الثورة الاشتراكية ، وليس من اجراءات الثورة البورجوازية الديموقراطية . كذلك لم يستطع الشيوعيون ان يأخذوا بناصر فقراء الفلاحين ازاء الفلاحين الاخرين الذين هم أسعد حالا ، حتى لا يؤدي ذلك الى تحطيم وحدة الحركة بين صفوف الفلاحين في مناطق كثيرة ، وبناء على ذلك ، فلم يكن في استطاعة مؤتمر موسكو ان يعطى توجيها واضحا في مسائل الارض ، وان يستمر في اصراره النظري على اعطاء الاولوية للبروليتاريا ، وانكار الدور البناء الذي يقوم به الفلاحون في الثورة .

ولقد كانت الظروف الواقعية من القوة ، بحيث لم يكن من الممكن مقاومتها على أسس من النظرية الماركسية البحتة . (١) وكان أمام اليسوعيين بعد أن طردوا من معظم المدن ، اما ان يستسلموا تماما ، واما ان ينتهزوا الفرص التي كانت لا تزال مفتوحة أمامهم في الريف ، وبخاصة في تلك المناطق

(١) النظرية الماركسية البحتة : وردت في الاصل الانجليزي هكذا Orthodox Marxist Theory . والمعروف ان كلمة الاورثوذكسية وما اشتق منها ، انما تعني في الاصل الثوري صحة المعتقد واستقلته الرأي . وقد ترجم بعض المترجمين المحدثين الاورثوذكسية بكلمة « التمسكية » ، ولعلهم فصلوا الاستمسك بالثروة وليس التمسك ، وهو الصحيح في لغة العرب ، اذ يشير القرآن في اكثر من موضع ، الى الذين يستمسكون بالعروة الوثقى ، ولم يقل ابدا يتمسكون ، لان التمسك معنى مغايرا لمعنى الاستمسك المراد في مقامنا هذا . وفي بيان ذلك كلام كثير لمراجع اللغة فارجع اليه ان اردت .

ومهما يكن من شيء ، فاني اؤكد استشعر بالتلويح الخاص ، ان كلمة « البحت » في هذا الوضع بالذات ، الصق بالمعنى واوضح للفهم واسلم في العبارة ، من كلمة « التمسكية » المفروضة .

«ترجم»

الريفية التي كانت لا تزال توجد بها تيارات من السخط الريفي ، والتي كانت صعوبة الطبيعة تحول دون وصول قوات الكومنتانج المسلحة وأمرء الحرب اليها .

في ظل هذه الظروف ، قامت بداخل الصين حركات في عدد من المناطق الصغيرة والكبيرة على السواء ، حيث ثار الفلاحون على أصحاب الأرض الظالمين ورفضوا دفع الإيجارات وفوائد الديون وصادروا الأرض التي يملكها أقطاعيون لا يتمتعون بشعبية ، بل كذلك ، أراضي الاقطاعيين عموما ثم أعادوا توزيعها . وفي حالات كثيرة وقعوا غرامات وجزاءات على الاقطاعيين والمرابين ، وفي حالات أخرى قطعوا رؤوسهم ، وفي بعض المناطق الأخرى ، كانت تتخذ اجراءات واحدة تقريبا ضد الفلاحين الاغنياء ، الذين يستخدمون عمالا في أراضيهم التي يملكونها أو يؤجرونها . وفي حالات أخرى ، اتخذ الفلاحون اجراءا واحدا ضد جميع الاقطاعيين والمرابين بوصفهم طبقة واحدة ، وعلى الرغم من عدم توفر المعدات العسكرية للفلاحين ، اذ كانت كل اسلحتهم من النوع البدائي فان ذلك لم يمنع من نشوب قتال غير منظم بين عصابات الفلاحين والحراس المسلحين ، الذين كانوا مستخدمين لدى الاقطاعيين أو الحكومات المحلية . وكذلك ظهرت قوات « الحرس الأحمر » في كثير من المناطق ، والواقع أن جميع هذه الانتفاضات ، وان تكن قد أحرزت نجاحا قصيرا ، فانها في حالات قليلة ، قد تمخضت عن تنظيمات سوفيتية محلية ، وهي التنظيمات التي حلت نهائيا في محل سلطات الحكومة السابقة . وقد حدثت هذه الانتفاضات في عام ١٩٢٠ « أي في العشرينيات » أثناء الفترة التي كان الشيوعيون يتعاونون فيها مع الكومنتانج ، ولكن هذه الإنتفاضات قد اتخذت بعد عام ١٩٢٧ طابعا جديدا ذا أهمية خاصة ، وأصبحت خاضعة لسيطرة الحزب تماما . وقد كانت أهم هذه المناطق السوفيتية في إقليم كيانجسي وأقليم هونان ، والأقاليم المجاورة في جنوب الصين التي أصبحت تحت سيطرة قوات ماوتسى تونج ، وهناك في هذه المناطق الجبلية والمناطق الصعبة استطاع ماوتسى تونج أن يسيطر على منطقة واسعة ومزدحمة بالسكان ، وقام بطرد الاقطاعيين منها وإلغاء إيجارات الأرض ، أو خفض جزء كبير منها . وهكذا بدأت تتكون نواة الجيش الأحمر المنتظم جنبا الى جنب مع قوات الفلاحين غير النظامية ، وبدأ الجيش الأحمر في العمل على تدريب ضباط جدد لخدمة الثورة ، ثم في دعم كيانه وتعميق فهم أفراده للمبادئ الثورية . وقد صمم الجيش الأحمر برغم الظروف الحادة التي كان يعانيها ، وبرغم تأثيره العميق بفكرة المساواة ، على ربط النظام العسكري الصارم ، بالمساواة الاجتماعية والمساواة المتكافئة ، في مواجهة المصاعب بين الجند والضباط والاداريين المدنيين .

وقد اهتم شيانج كاي شيك ، بعد أن دعم قوته في معظم المدن الكبرى عام ١٩٣٠ ، بتوجيه ضربة نهائية لهذه المناطق النائية عليه ، ونجح في حالات كثيرة وبدون مشقة كبيرة ، في القضاء على السوفييتات المحلية ، ولو أن ذلك لم يكن ليحطم المقاومة الاسرية في مناطق الثورة . أما في منطقة كيانشي - هونان ، وهي المنطقة التي يسيطر عليها ماوتسى تونج بقواته ، فقد توالى عليها هجمات الحملات العسكرية الكبيرة ، واحدة بعد أخرى ، وأحرزت قوات شيانج كاي شيك فيها انتصارات وقتية ، سرعان ما تلاشت تحت وطأة قوات ماوتسى تونج ، التي أبادتها وغنمت كمية كبيرة من أسلحتها ، ثم ضمت عددا كبيرا من الفارين الى الجيش الأحمر . وقد كانت استراتيجية ماوتسى تونج في هذه الحملات تقوم على الانسحاب المنظم قبل الهجوم ، ثم الرجوع التدريجي الى المواقع الممنة داخل مناطق السوفييت . ونظرا لطول خطوط مواصلات العدو ، وازدياد صعوبات العمل في المنطقة المعادية ، فقد كان الجيش الأحمر ينتهز الفرصة ليشن هجوما مضادا ، يطرد به العدو ويسترد منه المنطقة المفقودة . فاذا تحسنت ظروفه ، قام بمطاردة القوات المدحورة في المناطق التي لم تدخل بعد تحت سيطرة السوفييت . والواقع أن خطة الانسحاب هذه ، المصحوبة بالهجوم المضاد ، كانت ناجحة الى مدى بعيد . وقد نجح الجيش الأحمر بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٢ ، في صد أربع حملات شنها شيانج كاي شيك على نطاق واسع متزايد ، بقوات هجومية يتراوح عددها بين مائتي ألف ونصف مليون جندي أو أكثر . وفي أثناء الهجوم المضاد ، لم يحاول ماوتسى تونج أن يستولى - أو على الأقل أن يحتفظ - بالمدن الرئيسية ، واضعا في اعتباره أن قواته غير ملائمة للقيام بهذه العمليات ، فيما عدا المدن التابعة لهم إذا كانت الظروف ملائمة تماما لخطة الدفاعية فحسب . وقد كانت هناك معارضة دائمة لهذه السياسة من جانب الشيوعيين ، الذين كانوا يتعجلون الاستيلاء على المدن الكبرى ، لاعتقادهم أن القوة الدافعة للثورة ، تحتاج الى توجيه من العمال الصناعيين في تلك المدن ، ولكن ماوتسى تونج قاوم بانزاع هذه الفكرة . كذلك كان هناك شيوعيون يعارضون فكرة الانسحاب المبني ، بسبب التضحية المؤقتة بالمنطقة التي كانوا يحتلونها ، وكانوا يريدون أن يقاوم الجيش الأحمر بحزم للاحتفاظ بالأراضي التي كسبها ، حتى ولو واجه قوات أكبر منه في العدد والعتاد . ولكن ماوتسى تونج وقف ضد كل هذه الآراء ، مصرا على ضرورة الانسحاب حتى تتفرق قوات العدو الى مجموعات صغيرة ومتباعدة ، بالقدر الذي يمكن الجيش الأحمر من تركيز الويته في قوات كبيرة ضد كل مجموعة على حدة .

وأخيرا ، في الهجوم الخامس الكبير الذي شنه شيانج كاي شيك عام ١٩٣٣ ، كان ماوتسى تونج قد اضطر للعدول عن خطته ، وبدلا من الانسحاب ،

بذلت محاولة لمقاومة الهجوم دون تسليم المنطقة ، فكانت النتيجة ان طرد الجيش الاحمر ، واصبح عاجزا عن تجميع قواته للقيام بهجوم مضاد ناجح .

ومع أنه استطاع صدالهجوم ، فانه لم يتمكن من استرجاع الارض المفقودة بالنجاح المطلوب . ومع ذلك فقد عانى الجيش الاحمر خسائر فادحة . وفي هذه الظروف ، نجح شيانج كاي شيك بهجومه السادس عام ١٩٣٤ ، في جعل القواعد الرئيسية لمنطقة السوفييت غير قادرة على التماسك ، فتقرر الجلاء عن الاقليم بكامله . وبرغم ذلك ، فشل شيانج كاي شيك في تطويق الجيش الاحمر وابطادته ، بحث أصبح هذا الجيش قادرا على القيام بالزحف الطويل ، والتغلب على جميع الصعوبات التي لا يمكن تصورها ، لاعادة تنظيم نفسه في شمال غرب الصين ، حيث دعم قوات المصائب الموجودة هناك ، وانتظمت هذه القوات في جمهورية سوفيتية ، كانت قيادتها في ينان باقليم شنشى منذ عام ١٩٣٧ ، وكانت قادرة على البقاء برغم كل جهود شيانج كاي شيك للقضاء عليها .

وقبل ذلك بعامين ، اى في عام ١٩٣٥ ، أصبح ماوتسى تونج رئيسا للجنة المركزية للحزب الشيوعى ، التي أسلمت اليه سلطتها المطلقة منذ ذلك الوقت ، وكان قد انتخب عضوا للجنة المركزية في مؤتمر الحزب الشيوعى بموسكو عام ١٩٢٨ . ولكنه حتى عام ١٩٣٥ تم يكن الا واحدا من قادتها ، ولم يكن بعد قد أصبح ذلك العضو ذا التأثير الخطير في مجالسها العامة . والواقع أنه كان موضع الكراهية من زملائه الزعماء في أكثر من مناسبة ، لانتقاده انحرافات كل من جئانجى اليمين واليسار ، فيما اعتبره هو بالسياسة السليمة للماركسية الصينية ، التي كان ينظر اليها منذ البداية ، على أنها يجب أن تختلف في بعض النواحي الحيوية ، عن تلك التي تمارس في الاتحاد السوفيتى أو بعض الدول الأخرى . وقد اختلف ماوتسى تونج بعد كارثة عام ١٩٢٧ ، مع وجهة النظر التي كانت ترى أنه من الأوفق قبل أى شئ ، البدء باعادة بناء الشيوعية الصينية في صورة حركة حضرية ، تستند بصفة أساسية الى تأييد الكتلة الرئيسية للبروليتاريا التي تقيم في المدن ، ولإتمام ذلك ، كان يجب القيام بهجوم على المدن الرئيسية لانتزاعها ، ومحاولة الاحتفاظ بها كقواعد ضد الكومنتانج . والذ كانت هذه المحاولات في نظر ماوتسى تونج ، لا تبشر بأى أمل في النجاح في ظل الظروف السائدة ، فقد عارض هذا الاتجاه ، واصفا إياه بأنه مجرد مفامرة خرقاء . ومن أجل هذا السبب كان موضع السخط من لى لى سان . أثناء فترة توليه السلطة في مجالس الحزب . وحتى عندما أجبر لى لى سان على الاستقالة من الكتب السياسى في نوفمبر عام ١٩٣٠ ، بعد أن انتقده الكومينترن ووجه اليه اللوم لانحرافاته وارتداده عن المذهب وأعادته الى موسكو في العام التالى . . وكذلك حتى ذلك التاريخ الذى قبض فيه على السكرتير

العام للحزب الشيوعي الصيني هسيانج شنج فا وأعدم بشسفتهاى فى يونيو ١٩٣١ . . حتى ذلك العهد ، لم يكن ماوتسى تونج غير مجرد زعيم واحد ضمن زعماء كثيرين . ولكنه انتخب فى نوفمبر عام ١٩٣٠ لرئاسة أول مؤتمر لجميع سوفيات الصين فى جويشن ، حيث قام بدور قيادى فى اعلان الجمهورية الصينية السوفيتية ، وعلان دستورها وقوانينها الاساسية . وبعد ذلك تولى منصبا أكثر مسئولية ، وهو منصب رئيس اللجنة المركزية التنفيذية للجمهورية الجديدة .

وفى سنة ١٩٣٢ ، عندما توقف شين تشاو جو عن الاستمرار فى شغل منصب السكرتير العام للحزب وسافر الى موسكو ، لم يخلفه ماوتسى تونج ، ولكن خلفه شين يانج هسين . وعندما انعقد المؤتمر الثانى لجميع سوفيات الصين بجويشن فى يناير عام ١٩٣٤ ، انتخب ماوتسى تونج رئيسا للمرة الثانية ، ولكن شيانج وان شن ، أصبح خلفا لشين فى منصب السكرتير العام . ولم يجمع ماوتسى تونج ، بين رئاسة الحزب الشيوعي والكتب السياسى الا فى يناير ١٩٣٥ ، اى بعد الجلاء من منطقة كيانبسى الذى بدأ فى اكتوبر عام ١٩٣٤ . ولم يقتصر السخط على ماوتسى تونج من جانب لى لى سان وغيره من الممارين فى الجناح اليسارى للحزب ، بل كذلك تعرض للسخط من جانب المنحرفين فى الجناح اليمى ، الذين جادلوه فى ان الوقت ليس ملائما للقيام بعمل يغلب عليه طابع الفامرة ، مناقضين بذلك موقف اليساريين ، وداعين الى التحرك فى بء ، والانتظار حتى تأتى الفرصة السانحة .

لقد كان امتناع ماوتسى تونج عن الفامرة التى تجره الى الهزيمة ، راجعا الى انه كان متأكدا من أنه لا يوجد شيء يمنع قوات الكومنتانج وحلفائه من الاحتفاظ بالمدن الكبرى ، بينما كانت هذه القوات أعجز من أن تستطيع السيطرة الفعلية على المناطق خارج هذه المدن ، وهى المناطق التى كانت تفتى بالسخط والشكوى من الاقطاعيين والرايين وجامعى الضرائب وأمراء الحرب المحليين ، فضلا عن وقوفها ضد جميع أشكال الاستقلال للاستعمار الأجنبى ، الذى كان يمارس شروره فى كل مكان . ولهذا فكر ماوتسى تونج فى استخدام هذا السخط السائد بين الفلاحين ، لا لجرد تحريك ثورات محلية سرعان ما تخدم ، بل لطردهم الاقطاعيين والرايين ، واقامة سوفيات محلية فى بعض المناطق ، التى يمكن ان تحافظ فيها على كيانها بنفسها لمدة طويلة فى عزم وصلابة ، ثم الانتشار فى مناطق اوسع بالأطراف النائية ، حتى تتمكن من زعزعة نفوذ شيانج كاي شيك ، وتمهد الطريق لقيام انقلاب سوف يكون من القوة ، بحيث يتمكن ماوتسى تونج من استئناف هجومه على المدن ، واكتساب البروليتاريا الصناعية لصفوف الثورة . ولاهتمام ذلك كان من الضرورى اجابة مطالب الفلاحين فى طردهم الاقطاعيين وتقسيم الارض بين الفلاحين ، ثم رفض

جميع المحاولات - فى ذلك الحين ولفترة تالية أخرى - لتنظيم الفلاحين فى مزارع جماعية أو جعل الأرض ملكية عامة . ولكن ماوتسى تونج كان مستعدا للقيام بتحقيق تلك الأهداف فيما بعد ، لو استطاع أن يوجه لأعداء الثورة ضررته القاضية . والحق أن التصرف بهذا الأسلوب ، لم يكن من وجهة نظره تزييفا بلئى حال للماركسية أو الشيوعية ، إذ أن نقطة البدء فى تفكيره بشأن السياسة الراهنة على ذلك الحين ، كانت تقوم على اعتبار أن الصين لا تزال غير ناضجة ولا مهية للقيام بثورة اشتراكية ، وكان من الضروري أولا اتمام الثورة البورجوازية الديمقراطية ، والتي سوف تقف فيها الطبقات المتوسطة ومعها المثقفون ، الى جانب العمال والفلاحين ، ضد العناصر الاقطاعية والعسكرية فى المجتمع القائم . ولهذا ، فقد بدأ فى العمل بالاشتراك مع عدد من الزعماء الآخرين ، أمثال كل من بنج باى وتشوته ، لإقامة مناطق مستقلة تقع بصفة أساسية فى البلاد الجبلية التى يصعب عبورها ، وتخضع لحكم السوفيتات المحلية التى يديرها الفلاحون ، وتكرس نفسها لاصلاح أنظمة الزراعة والضرائب وتكوين قوات لحرب العصابات فى سرعة وصلابة ، لا بوصفها مجرد ميليشيا حمر ، بل بوصفها قوات نظامية مدربة لجيش أحمر ، وبحيث ترتبط هذه القوات عقائديا بالشيوعية . كذلك تعمل هذه السوفيتات على تجميع الانتصار الذين سيتزايدون بضم الهادين من قوات شيانج كاي شيك .

ومن الانصاف أن نقرر ونجس نصف مايدور بخلد ماوتسى تونج ، أنه كان يصر دائما على أن الفلاحين سيعملون دائما تحت التأثير المذهبي للبروليتاريا الصناعية ، وأن البروليتاريين يستطيعون وحدهم أن يكونوا طلائع للثورة الاشتراكية . كذلك هو يصر أيضا ، على أنه برغم أن المهمة الراهنة تتركز فى اتمام الثورة الديمقراطية ، وليس فى القيام بالثورة الاشتراكية ، فإن الثورة الاشتراكية يجب وضعها فى الاعتبار ، على أساس أنها تمثل الهدف الذى سينتجق فى المدى البعيد ، وأن على الحزب الشيوعى أن يحافظ على استقلاله حتى يتمكن من الإعداد لهذه الثورة الاشتراكية ، ويجب عليه تماما ألا يسمح لنفسه بالانغماس مع حلفائه ، فى تمضيد الثورة الديمقراطية بوصفها خاتمة البطاف . ومع ذلك فإنه من الصعب التأكد من المعنى الذى يقصده ماوتسى تونج ، فى افراذه البروليتاريا الصناعية بهذا الوضع الهام . ذلك أنه انما كان يتحدث من البروليتاريا الصناعية . والحزب الشيوعى الصينى على نفس النسق ، كما لو كان كلاهما فى وضع له تأثير متماثل ، حتى فى الوقت الذى لم يكن فيه الجانب الرئيسى من أعضاء الحزب الشيوعى الصينى وزعمائه ، أصلا من العمال الصناعيين ، الذين كان منهم عدد قليل فى صفوف الحزب ، طوال الفترة التى أعقبت كارثة ١٩٢٧ .

وقد كانت وجهة نظر ماوتسى تونج ، أن الحزب مهما تكن العناصر التى يضمها ، يجب أن يكون هو طليعة البروليتاريا الصناعية ، باعتبارها أكثر

الطبقات تقدا من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ، فمهما تكن الضخامة العددية للفلاحين والحرفيين المخترطين في سلك الحزب ، فان العمال الصناعيين هم بلا منازع ، الطبقة التي باسم ايدولوجيتها سوف تنتصر الثورة الاشتراكية ، والحزب الشيوعي الصيني هو الطليعة لهذه الطبقة ، حتى ولو كانت عناصره لاتضم منها الا اقل القليل .

واعتقد انه من الانصاف أن نقرر ، أن ماوتسي تونج حين أعلن عقيدته الفكرية كان لايتسم بوضوح التفكير ، وكان يستخدم كلمات يحتاج تفسيرها الى تأويلات متعددة . ولكن لاشك أن ماوتسي تونج كان يعتبر الحزب الشيوعي الصيني هو القائد المسئول عن الثورة ، سواء في المرحلة البورجوازية أو في المرحلة التي تليها وهي مرحلة الثورة الاشتراكية ، وكان يرى أن السوفيات التي أقامها هو وباقي القادة في كيانجسي وهونان ثم في شنسي والشمال الغربي ، ليست أكثر من تنظيمات اقليمية أولية ، سوف تفقد دورها القيادي عندما يصبح الشيوعيون في مستوى من القوة ، يسمح لهم باستئناس سيطرتهم على معظم المدن ، وضم الكتلة الكبرى للعمال الصناعيين الى صفوفهم ، أو في منظمات تابعة مثل نقابات العمال ، التي يستطيع الشيوعيون أن يسيطروا عليها سيطرة ايجابية . ومع هذا ، ففي ذلك الوقت الراهن ، كان الدور القيادي في الثورة لا يزال في أيدي الفلاحين ، وكان من الضروري الاستفادة تماما من الفرص التي قدمتها المناطق لمساعدة الثورة في أثناء محنتها . وفي بداية عام ١٩٣٥ ، تحولت قيادة الحزب الشيوعي على الأقل الى وجهة النظر تلك تماما ، وامتلك ماوتسي تونج بعد ذلك بالزام كله ، بوصفه الزعيم ايدولوجي والفعل مع للشيوعية الصينية . لقد استقر في أعماق تفكير ماوتسي تونج . ما ترتب بالضرورة على إقراره أن الصين ليست دولة متقدمة اقتصاديا ولا مستقلة سياسيا ، وإنما هي ضحية الامبريالية الأجنبية ، واليها يرجع تأخرها واستمرار سلطان العناصر الاقطاعية فيها . ذلك أن الاقطاعيين كانوا هم الحلفاء الطبيعيين للاستعمار وصنائمه ، وبدون معاونتهم لا يستطيع الاستعمار أن يحتفظ بتفوقه وسيطرته على الشعب الصيني . وبعبارة ذلك ، فقد كان الاقطاعيون دائما على استعداد لخيانة الشعب من أجل المستعمر ، وتجنيد انفسهم لتلبية أوامره . ومع ذلك ، فإنه لحسن حظ الصين ، كان يوجد شقاق في صفوف المستعمرين . ذلك أن الاستعمار الياباني ، الذي كان يعتبر أكثر المستعمرين خطورة خلال الاحداث التي جرت منذ عام ١٩٣١ ، كان يخوض أحيانا في صراع مع الاستعمار الأمريكي والبريطاني ، بل أن الآخرين كانوا كذلك يختلفان أحيانا فيما بينهما . وقد كان من الضروري محاربة جميع الاستعماريين ، ولكن كان من المهم كذلك في الوقت نفسه ، الاستفادة من خلافات الاستعماريين بقدر الامكان ، الى حد استغلال اخطأهم خطورة في محاربة

اشدهم خطرا . وقد كان الاستعمار الياباني خلال الثلاثينيات ، هو اخطر المستعمرين بلا منازع ، ذلك ان اليابان قد شنت هجوما على منشوريا عام ١٩٣١ ، لتأخذ عقب ذلك مباشرة في توسيع نفوذها ويسطه على الصين كلها حتى كان عام ١٩٣٧ ، فامتد عدوانها على نطاق حربي كامل ، شمل جميع المناطق الرئيسية في الصين . ولقد كان فشل عصبة الامم عام ١٩٣١ ، في اتخاذ تدابير فعالة لوقف هذا العدوان الياباني على الصين ، يؤكد بوضوح وحدة الاستعمار بوصفه عدوا يهدد الشعب الصيني . وقد لقي الاستعمار الامريكى والاستعمار البريطانى نفس القدر من اللوم ، وان يكن استياء الشعب الصينى وغضبه قد انتصب مباشرة على الاستعمار الياباني ، الذى ظهرت نيته في وضوح ، وبدا هدفه في اخضاع الصين بتمامها . وقد اعلنت جمهورية الصين السوفيتية الناشئة الحرب على اليابان في فبراير ١٩٣٢ ، ودعت جميع الفئات والطبقات في الصين للانضمام الى صفوف مقاومة العدوان الياباني . ولكن ، لما كانت القيادة السوفيتية لا تكاد تبرح اقليم كيانجسى ، فقد انزلت الجمهورية السوفيتية عن الالتحام المباشر باليابانيين ، واقتصرت الامر على حرب العصابات في نطاق ضيق ، ضدهم ، في المناطق التى احتلها اليابانيون في الشمال . ولم تشتبك القوات السوفيتية في صراع منظم مع اليابانيين الفزاة ، الا بعد ان انتقلت القيادة السوفيتية الى الشمال الغربى عام ١٩٣٥ ، بعد الزحف الطويل ، حيث بدأت تلعب دورا قياديا في الحرب ضد اليابانيين .

وفي ديسمبر عام ١٩٣٥ ، اعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى نداءها الاول ، لتكوين جبهة وطنية متحدة ضد اليابانيين ، ودعت الكومنتانج للمساهمة في تنظيم حركة المقاومة الوطنية .

اما هذه الدعوة للعمل المشترك ، التى فرضتها السنوات التالية ، فقد تربت عليها تغييرات جذرية في سياسة الحزب وفي شروح ماوتسى تونج ، للقضية الشيوعية . فبعد مرحلة التعاون السابق الذى قام بين الحزب والكومنتانج ، والذى تحطم تماما في عامى ١٩٢٧ و ١٩٢٨ كان الشيوعيون قد كشفوا البورجوازيين باعتبارهم خونة للثورة ، وبدأوا يسمون الى تنظيم حركتهم بوصفها طبقا للفلاحين والفقيرين والبورجوازية الصغيرة تحت قيادة البروليتاريا الصناعية ، او تحت قيادة الحزب الشيوعى باعتباره طبقة لهذه البروليتاريا . ولكن منذ منتصف الثلاثينيات ، اصبح من الواضح ان معارضة التغفل الياباني فى الصين ، لم يقتصر امتدادها على هاتين الطبقتين فحسب ، بل هى امتدت كذلك الى قطاع كبير من البورجوازية الوطنية . وفى هذه الظروف ، اضطر ماوتسى تونج والحزب من ورائه الى الاعتراف بما سميها البورجوازية الوطنية - تميزا لها عن العناصر الرجعية - باعتبارها شريكة في

الكفاح ضد الاستعمار الياباني. كما اضطر كذلك الى الحث على تكوين جبهة وطنية
متحدة واسعة ، تشملهم وتشمل جميع الطبقات الاخرى التى وجهوا اليها
النداء ، للاشتراك فى مقاومة اليابان .

لقد قيل الكثير فى الصين ، لتبرير هذه العودة الواضحة الى سياسة
التعاون الطبقي التى كانت قد تحطمت بقسوة فى عام ١٩٢٧ . وفى هذه المرة
كانت خطة الجبهة المتحدة تتفق بطبيعة الحال مع السياسة الجديدة للكمينترن
وهي السياسة الخاصة بانشاء الجبهات المتحدة ضد الفاشية فى أوروبا . وفى
صيف ١٩٣٥ دعا المؤتمر الدولى السابع للكمينترن ، الى تكوين مثل هذه
الجبهة فى الصين لمقاومة اليابان . وكان السؤال المطروح يومئذ هو ، الى اى
مدى ستتسع الجبهة ؟ وما هى الاسس التنظيمية التى يجب ان ترتكز عليها ؟
ولقد كان هناك كما رأينا ، احساس واضح بتأييد الشيوعية دائما للجبهة
ولكن مفهوم هذه الدعوة يتراوح بين معنيين : اولهما « الجبهة المتحدة من
اسفل » التى تعتبر فى واقع الامر ، دعوة من الاحزاب الشيوعية للجماهير ،
بان تترك زعماءها الاصلاحيين ، وتنضم تحت لواء الشيوعية ، وثانيهما « الجبهة
المتحدة من اعلى » ، تلك الدعوة التى تنادى بالتعاون مع هؤلاء الزعماء انفسهم
فى حملة مشتركة من اجل هدف معين . وفى عام ١٩٣٥ اجتاز الكمينترن ،
بعد ان تنبه الى الخطر الفاشى الذى لم يسبق ان قدره حق قدره فى المائيسا
بخاصة ، اولى هذه المراحل « مرحلة طبقة ضد طبقة » ، منتقلا الى مرحلة
اخرى تالية ، يؤازر فيها اى فئة يامل فى ضمها الى حرب صليبية ضد
الفاشية . وقد كانت الصين باعتبارها دولة شبه محتلة ، تختلف فى وضعها
عن دول الغرب . فقد كانت الجبهة المتحدة ضد الفاشية فى الخارج تقابلها فى
الصين جبهة متحدة ضد اليابان ، باعتبارها اخطر ممثل للاستعمار ، وباعتبارها
« العدو الراهن للاستقلال الوطنى للشعب الصينى » . وقد كان من الممكن تجميع
الشعور القومى ، الذى اثاره العدوان اليابانى ، فى حركة عامة للمقاومة ، ثم
التنديد بشيانج كاي شيك وعزله هو وانصاره ، الذين بدأوا يوجهون كل طاقاتهم
لمحاربة الجمهورية الصينية السوفيتية برجاء تحطيمها ، بدلا من ان يوجهوا
جهودهم ضد اليابان العدو الرئيسى للبلاد . ولا شك ان العمال الصناعيين
والفلاحين والمثقفين وافراد البورجوازية الصغيرة ، كانوا جميعهم على استعداد
لا جدل فيه للاستجابة لهذه الدعوة . ولكن ماذا كان وضع البورجوازية
الكبيرة التى انضمت الى شيانج كاي شيك ، فى الحاقه الهزيمة بالثورة عام
١٩٢٧ ؟ لقد كان كثير من افرادها ضد اليابانيين فى عنف ، وكانوا يمانون من
ضغط الاستعمار اليابانى ، بحيث كان من الممكن دعوتهم للانضمام الى الجبهة
المعادية للفاشية ، لا سيما وقد اخذت الشكل القومى العام للجبهة الوطنية
الصينية ضد الاجانب الاشرار . وتأسيسا على هذا الوضع ، أعد ماوتسى تونج

ورفاقه تحليليا جديدا للبناء الطبقي فى الصين ، ظهرت فيه البورجوازية القومية باعتبارها واحدة من الطبقات الوطنية ، المتدرجة فى عداد الجبهة المناهضة لليابان . وهكذا لم تعد خارج الجبهة الا تلك القطاعات العليا من البورجوازية وطبقات الاقطاع ، التى كانت قد كشفت فى وضوح عن استعدادها التام للتعاون مع اليابانيين ، أو سعيها لشجب الكفاح ضد اليابان ، بحرب اهلية ضد سوفيات الصين . وبهذا المفهوم ، كانت الجبهة الوطنية تعنى استعدادا مشروطا للتعاون مع الكومنتانج ، بل والتعاون مع شيانج كاي شيك نفسه . وهذه الشروط تتمثل فى وجوب الاقلاع عن الحرب الاهلية ، وتركيز جميع الجهود والقرى الممكنة لمحاربة اليابان ، وأن يوافق الكومنتانج على اقامة نوع من الديمقراطية ، والمشاركة فى عقد جمعية وطنية تضع برنامجا يتفق عليه من أجل المستقبل ، وكذلك منح امتيازات للعمال والفلاحين باجراء تحسينات عاجلة فى مستويات معيشتهم .

وقد أعلن الحزب الشيوعى ، أنه بمجرد الموافقة على هذه الشروط ، فانه سيكون مستعدا على الفور ، لوقف مصادرة اراضى الاقطاعيين ، وضم الجيش الاحمر الى قوات الكومنتانج ، ووقف استخدام تسمية «السوفييت» ، واقراره تصفية الانظمة المستقلة فى مناطق السوفييتات ، وضم هذه المناطق كلها فى اطار البناء الديمقراطى لجميع الصين . ولكن هذا الاعلان الذى اصدره الحزب الشيوعى الصينى ، ووضع فيه برنامجا للعمل يطلبه موافقة الكومنتانج عليه ، لم يظفر من الكومنتانج بأى رد ، فاستؤنفت الحرب الاهلية من جديد . ولكن الشيوعيين لم يكادوا يفرغون فى مارس ١٩٣٧ ، من اقامة حكومة سوفيتية فى شنشى - كانسو - نينجشيا التى جعلوا قيادتها فى يينان ، حتى شنوا حربا صريحة ضد اليابان فى الاقاليم الشمالية الغربية ، ودعموا حملتهم من أجل الجبهة المتحدة . وفى اغسطس ١٩٣٧ ، اصدر الحزب الشيوعى مقرراته العشرة الكبرى ، لمقاومة اليابان والتحرر القومى ، وفى سبتمبر أعلنت الحكومة المركزية منشور الحزب الذى عرض فيه التعاون مع الكومنتانج ، وهو المنشور الذى كان قد ارسل من قبل الى الكومنتانج فى يوليو . وكذلك فى الشهر نفسه ، تقدم الجيش الاحمر الذى سمي جيش الطريق الثامن ، الى هوبى وشنشى لمقاومة اليابانيين ، وقدر اسم حكومة السوفييت فى شنشى - كانسو - نينجشيا الى « اقليم الحدود » ، ولفظت الحكومة كلمة « سوفيت » . وفى ديسمبر ، أقيمت حكومة الحدود الجديدة فى اقليم شنس هوبى شاهاى ، وقبل ذلك تم اعداد جيش رابع جديد من الشيوعيين والعناصر الاخرى فى كيانجسى وفوكين ، وتحرك الى كيانجسى وانويى لاقلاق المؤخرة اليابانية .

لقد كان موقف الحزب الشيوعي في مواجهة الحرب العنيفة بين الصين واليابان ، التي بدأت في يونيو ١٩٣٧ ، يبدو أكثر وضوحا في مقرراته العشرة الكبرى ، التي أعلنت في الشهر التالي . فقد كانت هذه المقررات : ١ - هزيمة الاستعمار الياباني ٢ - التعبئة العسكرية العامة للشعب ٣ - التعبئة الجماعية للأمة بأسرها ٤ - اصلاح النظام السياسي « بمقد جمعية وطنية تضع مسودة لدستور ديمقراطي ، وإقامة حكومة للدفاع الوطنى تضم العناصر الثورية من كل الأحزاب والفئات ، مع إبعاد العناصر الموالية لليابانيين » ٥ - تأييد معسكر السلام ومعارضة معسكر المعتدين الذى يضم اليابان وإيطاليا ٦ - اصلاح النظام الضريبى ومصادرة أراضي الخونة والتوسع فى الإنتاج ومنع البضائع اليابانية من الأسواق ٧ - تحسين الظروف الاقتصادية للعامل والفلاحين وموظفى الحكومة والمدرسين والجنود الذين يحاربون ضد اليابان مع تخفيض الإيجارات وأسعار الفائدة ومنح إعانات ضد البطالة ٨ - إقامة نظام تربوى جديد عام اجبارى مجانى مع مناهج تعليمية جديدة لانقاذ البلاد ومقاومة اليابانيين ٩ - القضاء على الخونة والصنائع والعملاء للاستعمار الياباني ١٠ - فيما يتعلق بأمر التعاون المطلق بين الكومنتانج والحزب الشيوعي ، تقوم جبهة وطنية متحدة من جميع الأحزاب والجماعات والطبقات والجيش بقيادة الحرب ضد اليابان ومواجهة الأزمة القومية فى وحدة صادقة .

وقد أكد الحزب فى برنامجة المتقدم ، موافقه على « المبادئ الثلاثة » التى وضعها صن يات سن (الوطنية ، وحقوق الشعب ، ورفاهة الجماهير) وهى المبادئ التى كان الكومنتانج قد وافق عليها رسميا ، وفى الوقت نفسه أعلن أن هذه المبادئ الثلاثة ، موافقة تماما لوجهة نظر الشيوعية ، ومتسقة مع مطالب الشوعيين فى مرحلة الثورة البورجوازية الديمقراطية . ولم يحاول الشيوعيون أن يخفوا نيتهم فى تجاوز هذه المرحلة الى مرحلة الثورة الاشتراكية ، ولا نيتهم فى المحافظة على استقلال تنظيمهم ، لإعطائه مجال العمل فى حرية من أجل هذه المرحلة القادمة ، عندما يحين لذلك الحين . ولكنهم أوضحوا فى تأكيد ، أنهم لا يعملون حاليا من أجل الاشتراكية ، ولكن من أجل مرحلة انتقال ديمقراطية ، سوف تتطور بالضرورة فى الاتجاه نحو الاشتراكية . ولقد كان هذا هو انجيل ماوتسى تونج الذى أورده بكتابه « الديمقراطية الجديدة » المطبوع فى عام ١٩٤١ ؛ وإن يكن هذا الرأى قد ظهر فى كتاباته خلال السنوات السالفة . فلم يكن كتاب « الديمقراطية الجديدة » مجرد تجسيم مفهوم للتصريحات والمنشورات ، التى تفسر وتشرح فكرة الجبهة الوطنية منذ عام ١٩٣٥ . فحسب ؛ بل هو يعتبر إضافة جديدة للنظرية الشيوعية ، على النحو الذى مورست به فى الصين ، ووفقا للظروف الصينية بالذات . فالى ما قبل عام ١٩٣٥ ، كان الكومينترن يضع سلسلة من المقررات ، لاعداد خطة عامة

تناسب مع ظروف الصين ، وهى مقررات مخصصة للصين بسماتها التاريخية المميزة . ولكن منذ عام ١٩٣٥ وما تلاها ، وبعد ان ايد الكومينترن فكرة الجبهة الوطنية فى الصين وفى المناطق الاخرى ، توقف الكومينترن عن اصدار الخطط من جانبه للحزب الشيوعى الصينى ، ذلك الحزب الذى انطلق يعمل فى ميدانه الخاص ، وفقا للاتجاه العام للجبهة الوطنية . ولقد كان هذا هو ما يجاهد ماوتسى تونج فى اقراره بصفة جوهرية .

وكتاب « الديمقراطية الجديدة » هذا ، يبدأ بتأكيد وضع الصين باعتبارها دولة شبه مستعمرة ، تعيش فى ظروف الاقطاع طوال ما يقرب من ثلاثة آلاف عام . ثم يعرض بعد ذلك هدفه الاسمى بالنسبة للصين ، وهذا الهدف هو الثورة التى تنقسم الى مرحلتين : مرحلة ديمقراطية ثم مرحلة اشتراكية ، تختلف كلتاهما فى طبيعتها عن الاخرى . ولكن الثورة الديمقراطية التى تمثل المرحلة الاولى ، انما تهدف الى اقامة ديمقراطية جديدة ، تختلف اساسا عن الديمقراطية القديمة ، كاختلافها تماما عن الاقطاع . والثورة الديمقراطية فى الصين ، ترجع بدايتها الى حرب الأفيون بين عامى ١٨٣٩ و ١٨٤٢ ، ولكنها من هذه النقطة وحتى نشوب الثورة الروسية عام ١٩١٧ ، قد ظلت رهينة بفلك الثورة البورجوازية العالمية القديمة ، باعتبارها جزءا منها . ومنذ عام ١٩١٧ ، دخلت الثورة الديمقراطية الصينية فى تلك الثورة الديمقراطية البورجوازية الحديثة ، واصبحت جزءا من الثورة الاشتراكية البروليتارية العالمية . وهذا يعنى ، أنه برغم أن الهدف الراهن وقتئذ ، كان لا يزال هو الثورة الديمقراطية البورجوازية ، فانه حتى فى هذه المرحلة ، لم يعد ذلك الهدف يأخذ الطابع القديم تحت قيادة البورجوازية ، التى تسمى لبناء مجتمع راسمالي تحكمه ديكتاتورية البورجوازية ، بل اتسم بطابع جديد من الثورة التى تقودها البروليتاريا كليا أو جزئيا ، بقصد اقامة دولة جديدة على الفور ، تنهض على الديكتاتورية المشتركة لجميع الطبقات الثورية . ويعنى آخر ، دخلت الثورة العالمية منذ عام ١٩١٧ مرحلة جديدة ، أصبحت فيها تلك الثورة ثورة الاشتراكية البروليتارية العالمية ، التى تستند فى قوتها الرئيسية الى البروليتاريا فى الدول الرأسمالية ، وإلى الاهالى المضطهدين فى المستعمرات وشبه المستعمرات بوصفهم حلفاء لها . وبالنسبة للفئة الاخيرة (أى الاهالى المضطهدين فى المستعمرات) فان جميع الطبقات الثورية ، سواء منها ما يسمى الثورة أو ما لا يسمىها ، تصبح جزءا من الثورة الاشتراكية العالمية ، وحليفة البروليتاريا فى مؤازرتها . وهكذا ، تصبح الثورة البورجوازية فى هذه الدول ثورة ديمقراطية بورجوازية من نوع جديد ، تختلف اختلافا جوهريا عن ذلك النوع القديم .

واذ كانت البورجوازية الصينية عاجزة عن قيادة مثل هذه الثورة ضد الاقطاع والاستعمار ، فان المسؤولية تقع على البروليتاريا الصينية ، والفلاحين والمتقنين وسائر عناصر البورجوازية الصغيرة ، تلك الطبقات التي استيقظت أو هي في سبيلها لليقظة ، والتي ترابطت باعتبارها القطاعات الرئيسية لهيكل الدولة والحكومة في الجمهورية الديمقراطية للصين ، وهي وحدها التي يمكن أن تشكل « دكتاتورية الجماهير المناهضة للاستعمار والاقطاع » . وهكذا تختلف الديموقراطية الجديدة في جوهرها عن ذلك الشكل القديم المتهاافت تحت ظل دكتاتورية البورجوازية . فهناك اذن ثلاثة اشكال من الدولة يمكن تصنيفها في الاطار العام للجمهوريات : تتمثل في أولئك الذين يدعون بدكتاتورية البورجوازية ، وأولئك الذين يخضعون لدكتاتورية البروليتاريا ، ثم أولئك الذين يعملون في ظل دكتاتورية مشتركة من الطبقات الثورية في المجتمع ، وهذه الفئة الثالثة هي الشكل الانتقالي في المناطق المستعمرة وشبه المستعمرة . وفي مثل هذه الجمهورية ، سوف توجد خطة اقتصادية تتلاءم مع البناء السياسي ، فالبنوك والصناعات الكبرى وبقية اشكال الأعمال الكبيرة ، بما فيها المشروعات الأجنبية السابقة ، سوف تكون ملكا للدولة التي تعيد تنظيمها . اما سائر الاشكال الأخرى للمشروعات ، فسوف يسمح بوجودها ما دامت لا تستطيع ممارسة التأثير على حياة الجماهير . والذين يحرقون الأرض سوف يملكونها ، أما اراضى كبار الاقطاعيين فسوف تصادر ويصاد توزيعها بين الفلاحين ، ولكن الفلاحين الموسرين سوف يسمح لهم بالاستمرار في ملكياتهم .

ويتحدث ماوتسى تونج عن وضع الفلاح في الثورة الديمقراطية الصينية ، فيقول : « ان الثورة الصينية في جوهرها ثورة المزارعين . وحرب المقاومة التي خاضها الفلاح هي في أساسها حرب مقاومة للمزارعين . وسياسة الديمقراطية الجديدة في جوهرها ، هي نقل السلطة الى المزارعين . أما المبادئ الثلاثة الجديدة الخالصة ، وهي التحالف مع الاتحاد السوفيتي ، والتحالف مع الشيوعيين ، وتأييد الفلاحين والعمال ، فانها في حقيقتها مبادئ ثورة الفلاح . . والحرب المناهضة لليابان هي في حقيقتها حرب الفلاح . . وكل شيء نفعله هو من أجل المزارعين » . ولكن ماوتسى تونج قد أضاف الى ذلك ، أن هذا ليس معناه أن نفرض الطرف عن الطبقات الأخرى ، ولو أن أكثر من ٨٠ في المائة من سكان الصين مزارعون . « ففوة المزارعين هي القوة الرئيسية في الثورة الصينية ، ولكن هناك عدة ملايين من العمال الصناعيين ، الذين يعتبر وجودهم ضروريا بالنسبة لحياة الجماهير ، وبدونهم لا يمكن للثورة أن تفوز ، لان واقع الأمر انهم هم قادة الثورة ، وهم الذين يملكون الروح الثورية العالية » وهكذا يعود ماوتسى تونج بعد أن أكد أولوية الفلاحين في الثورة ، الى الرأى الذى ينصب الى اعتبار العمال الصناعيين قادة ضروريين للثورة . ولكن ، هل هو حقيقة يقصد بالبروليتاريا الصناعية فئة العمال ، أم هو يقصد الحزب

الشيوعي باعتباره طليعة هذه الفئة من العمال ؟ اننى اعتقد أن فى هذه النقطة عروضاً ، ولكن من الواضح أن كلا منهما متميز فى ذهنه تمييزاً محدداً .

ثم يمضى ماوتسى تونج ليتحدث بعد ذلك عن الثورة الثقافية ، التى تمكس افراض الثورة الاقتصادية والسياسية وتعمل فى خدمتها . فهو يقول ان الثقافة الاشتراكية مستحيلة فى الوقت الراهن ، لانها يجب ان تمكس سياسة اشتراكية واقتصادا اشتراكيا ، وهما الأمران اللذان لم يوجدأ بعد . ولهذا فانه من الضرورى توسيع نطاقا العناية للفكر الشيوعي ، ودراسة تعاليم الماركسية اللينينية ، لانه بدون ذلك لن تنجح الثورة الاشتراكية فحسب ، بل لن تنجح الثورة الديمقراطية كذلك . فيجب على الشيوعيين اعداد الجماهير للمرحلة الاشتراكية القادمة ، ولكن يجب أن يحرصوا على أن يكون هذا الاعداد شيئاً متميزاً عن موضوع بناء ثقافة شعبية جديدة تلائم المرحلة الديمقراطية . ذلك ان جوهر المرحلة الديمقراطية هو طابعمها القومى : « فهى تنتمى الى امتنا وتجعل ملامح امتنا » . والثقافة الجديدة لا بد لها ان تمتص قدراً كبيراً من ثقافات الشعوب الأخرى ، ولكن يجب أن تتجنب امتصاص هذه الثقافات بالجملة ، « ومن هنا تصبح مسألة الاخلا (بالتقليد الغربى على اطلاقه) وجهة نظر خاطئة » ، تماماً كما لو يأخذ الجسد الطعام ، فانه يفرد مايمكن له امتصاصه عن جسدا الذى يلفظه فى فضلاته ، وذلك هو النحو الذى يجب على الصين ان تتناول به موضوعات الثقافة الأجنبية . فالقوالب الماركسية غير ذات جدوى للصين ، الا أن تتوافق مع القالب الوطنى الملائم للثقافة الصينية ، والثقافة الجديدة لا بد كذلك أن يقلب عليها الطابع العلمى ، فتنبذ جميع ألوان الفكر الاقطاعى والقبلى ، وتبحث عن الحق من خلال دراسة الوقائع المحددة . ثم هى يجب أن تقر بعظمة التقاليد الثقافية للصين ، وتأخذ منها ما ترى فيه السمة الديمقراطية أو الثورية ، مهما يكن شأنه كثرة أو قلة ، ولكن على ألا تمتصه أبداً دون تمييز . وأخيراً فالثقافة الجديدة يجب أن تكون شعبية . وان تتجه مباشرة الى الجماهير ، فلا تمزق نفسها أبداً عنهم فى برج عاجى . ولهذا فانه من الضرورى اصلاح اللغة وتبسيطها واستخدام الكلمات الميسرة ، ذلك ان بناء السياسة الديمقراطية الجديدة ، والاقتصاديات الديمقراطية الجديدة ، والثقافة الديمقراطية الجديدة ، انما هو ذاته جمهورية الديمقراطية الجديدة .

وبعد ، فلا شك أن هذا تلخيص غير واثق لمنطلق ماوتسى تونج ، ممسا لا يجعل جميع جوانبه واضحة تماماً ، وان كنت أحسب أنه تلخيص يعرض جوهر الموضوع فى عدالة ، والعنصر الرئيسى الجديد فيه ، هو تأكيد قدرة الصين وحاجتها الى ديكتاتورية تشارك فيها عدة طبقات . واذا لم يكن بد من الإقرار بالديكتاتورية على أى نحو ، فقد كانت النظرة الى الديمقراطية فى

العالم الغربي ، تقوم في بساطة على مجرد اعتبارها مسودا لديكتاتورية
اليورجوازية . ولكن ، بينما كان الشيوعيون على ذاهبهم في القول بضرورة قيام
اى شكل من أشكال الدولة ، على ديكتاتورية طبقة معينة ، يورجوازية كانت أو
بروليتارية . . . بينما ذلك كذلك ، كان ماوتسى تونج قد فرغ من تطوير نظرية
الديكتاتورية ، الى نوع تشترك فيه جميع الطبقات المساهمة في الثورة ، فتتسع
بذلك لجميع الطبقات ، ما عدا التحالفين مع الاقطاعيين والراسماليين . ومع
ذلك ، فقد كان ماوتسى تونج لا يرى ان مثل هذه الديكتاتورية ، تستند الى كل
الجاهير دون اعتبار لطبقتهما ، بل كان ينظر اليها على اعتبار انها تستند الى
الاشتراك في السلطة بين الطبقات . هذه هي السمة الرئيسية لدييمقراطية
ماوتسى تونج الجديدة ، في وضع لا يلائم كل دول العالم ، ولكن يلائم الدول
التي لم تنتهيا بعد للاشتراكية ، وبخاصة تلك الدول التي تخضع للاقطاع
والاستعمار مثل الصين . لقد كانت هذه الديمقراطية بالضرورة فترة انتقال ،
لان تلك الدول كانت محمولة على ان تنتقل من مرحلة الديمقراطية الى مرحلة
الثورة الاشتراكية ، واصبح على عاتق الاحزاب الشيوعية ان تنهض بمهمة
مزدوجة هي القيام بدورها في المرحلة الديمقراطية ، ثم تهيئة العقول في
الوقت نفسه لتقبل الثورة الاشتراكية . ومن هنا وجب على الشيوعيين الا
يفقدوا استقلالهم اثناء الاشتراك مع العناصر الاخرى في الجبهة المتحدة ، والا
يسمحوا لانفسهم بالاندماج الى الحد الذي يعيث بفاثتهم على المدى البعيد .

لقد هاجم ماوتسى تونج اليمينيين الذين كانوا يعملون على التعميل
بامتصاص العناصر الاخرى ، بنفس القدر الذي هاجم به اليساريين الذين
اتكروا شرعية التعاون مع الطبقات الاخرى في العمل الراهن لدعم الثورة
الديموقراطية ، مركزا هجومه بوجه خاص على التروتسكيين الصينيين ، الذين
اقاموا تنظيمهم منفردا برئاسة شين توشين (١٨٨٠-١٩٤٢) وذلك في مؤتمر
مقد في شنغهاي عام ١٩٢١ ، وكان الكومنتانج قد قبض على رؤسائهم وسجنهم
في العام التالي لمقدمهم ذلك المؤتمر . وقد اعتبر ماوتسى تونج هؤلاء
التروتسكيين ، ومعهم الاستعماريون ، الاعداء الاساسيين للثورة ، وذلك في
تقريره الذي رفعه للحزب الشيوعي في نوفمبر ١٩٤٨ ، عندما كشف امر
الجبهة الثالثة لهان لين فو بصورة قاسية . واقد كان التروتسكيون الصينيون ،
الذين ما فتئوا يواصلون الحاحهم في اعتبار كارثة ١٩٢٧ ، نتيجة لازمة
للتحالف مع الكومنتانج ، هم اشد المنتقدين للجبهة الوطنية ، ولديموقراطية
ماوتسى تونج الجديدة . وقد هاجمهم ماوتسى تونج وندد بهم في قسوة بالغة ،
على نفس النحو الذي هوجم به اتباع تروتسكي المزعومون في أوروبا .

لقد رأينا من قبل ، ان الشيوعيين قد تقدموا عام ١٩٢٧ بمرض وفق
شروط معينة ، يتخلون فيه من حكومتهم السوفيشية المستقلة ، وينبلسون

استخدام كلمة « سوفيت » ، ويدمجون الجيش الأحمر فى جيش وطنى موحد ضد اليابانيين ، ويوقعون مصادرة الاراضى واعادة توزيعها فى المناطق التى يسيطرون عليها . وذلك كله كجزء من الاتفاق العام مع الكومنتانج ، من أجل العمل المشترك ضد اليابان . ولكن ، الى أى مدى تحققت هذه الشروط ؟ لقد طرأت بعض التغييرات على علاقات الحزب مع الكومنتانج ، بعد حادثة ميان فى ديسمبر ١٩٣٦ ، عندما استطاع شانج هسوه ليانج أن يختطف شيانج كاي شيك ، ثم أطلق سراحه بناء على نصيحة الحزب الشيوعى . ولم يصدر الكومنتانج أى رد رسمى على مقترحات الحزب الشيوعى عام ١٩٣٧ من أجل الجبهة الوطنية ، ولكن جرت مفاوضات بين الحزبين ، وهذات الحرب الاهلية بين الجيشين فترة من الوقت ، ثم بدأوا جميعا يعملون معا فى مقاومة اليابان . وفى عام ١٩٣٧ و ١٩٣٨ تحسنت العلاقات بين الحزبين بصفة جوهرية ، من حيث الظاهر على اقل تقدير . وبعد ذلك ، عقب سقوط هان كاو فى اكتوبر ١٩٣٨ ، بدا هناك تدهور تدريجى ، وأخذ الصراع يظهر واضحا بعد هجوم الكومنتانج على الجيش الرابع فى يناير ١٩٤١ . وقد رأينا فى أثناء فترة تحسين العلاقات ان الشيوعيين قد أجروا تغييرا بالفصل فى تخطيط مناطق السوفييت . وفى يوليو ١٩٣٨ ، قامت جماعة من الحزب الشيوعى يرأسها شو اين لاي ، بالاجتماع مع قادة الكومنتانج لاجراء مفاوضات فى شنج كنج ، غير أن شيانج كاي شيك قد أصدر امره فى صيف ١٩٣٩ بفرض حصار مطبق على المناطق التى يسودها الشيوعيون فى شنشى وكانسو . ومع ذلك استمر الشيوعيون فى جهودهم من أجل العمل المشترك ، مقدمين بذلك نظاما جديدا فى المناطق التى تقع تحت سيطرتهم ، هو النظام المسمى « الثلاث الثلاث » حيث اقاموا فى يوليو ١٩٤٠ حكومة ائتلافية ، بأعداد متساوية من الشيوعيين والكومنتانج والمستقلين . وقد استمرت هذه الفكرة قائمة ، حتى بعد ان هاجم قائد جيش الكومنتانج الجيش الرابع فى يناير ١٩٤١ ، وأسر قائده وقتل نائبه قائده فى المعركة ، ثم شنت القوة بأجمعها ، واضطر الجنود الذين أفلتوا منها ، الى الهرب والانضمام للشيوعيين فى كيانجسو وشانتونج . مثل هذه الأحداث قد استمرت: تمضى فى مزيج من التعاون فى بعض المناطق ، ومن القتال الفعلى بين المتنافسين فى مناطق أخرى ، الى قرابة نهاية الحرب العالمية فى أوروبا .

ولقد انعقد بعد ذلك فى أبريل ١٩٤٥ ، المؤتمر السابع للحزب الشيوعى فى يينان ، وهو المؤتمر الذى قام بمراجعة دستور الحزب ، وتلقى تقريرا من ماوتسى تونج عن الحكومة الائتلافية . وفى أثناء مراجعة الدستور ، أدخل المؤتمر عليه مقدمة تحتوى وصفا بارزا لأفكار ماوتسى تونج ، باعتبارها المبادئ الرائدة للحزب ، ثم باعتبارها القاعدة الأساسية لتحديد خط الثورة الصينية.

بالإضافة الى التعاليم الاساسية للماركسية اللينينية . وقد وصف الحزب الشيوعي نفسه بأنه تنظيم راسخ موحد يقوم على اسس من المركزية الديمقراطية ويتنض على نظام يلتزمه كل الأعضاء عن وعى وبصيرة ، وعن طوعية واختيار . وهكذا ، ارتفع الحزب الشيوعي الصينى بماوتسى تونج ، الى مكانة متكاثفة مع ماركس ولينين ، ووضعه فى مقام اعلى من انجلز وستالين ، فاسند الحزب بذلك شرفا الى قائده ، ان لم يكن لكونه صاحب نظرية اصيلة ، فعلى الاقل بوصفه استاذاً فى التكتيك والاستراتيجية ، عرف كيف بطوع مذهب ماركس ولينين ، لظروف دولة الصين شبه المستعمرة التى يحكمها الاقطاع ، وربما بطوعه ايضا بالنسبة لظروف أخرى مماثلة . ولكن ، هل كان ما قدمه ماوتسى تونج ، لا يزيد فى واقعه على مجرد تطويع العقيدة الماركسية اللينينية لظروف الصين ؟ لقد اجاب ماوتسى تونج نفسه عن ذلك بالنفى ، لانه أعرب - بما لا يقل شأنًا عن ماركس ولينين - من أنه ينظر الى البروليتاريا الصناعية باعتبارها الطبقة المقدر لها قيادة الثورة ، لا فى المرحلة الاشتراكية التى ينظر اليها بوصفها مرحلة حتمية فحسب ، بل كذلك فى المرحلة السابقة عليها وهى مرحلة الديمقراطية الجديدة . واذا اخذنا كلماته بنصها الحرفى ، فانها تعنى ان الثورة منتجع فى كلتى المرحلتين ، تحت قيادة البروليتاريا وحدها . ثم هو قد قال ايضا ، ان مرحلة الديمقراطية الجديدة ، من المفروض اساسا أنها ثورة الفلاحين ، وأن عمله الرئيسى هو قيادة وتنظيم ثورة الفلاحين . ثم انه بعد ذلك على اقل تقدير ، قد كان لديه خاطر فى ذهنه ، بأن الفلاحين برغم وجوب قيامهم بالثورة فى مرحلتها الاولى ، فانهم مع ذلك لن يستطيعوا ان يقودوها الا بتوجيه . وهو يمتقد تماما ، انهم لن يستطيعوا بآية حال ان يصنعوا اثورة فى مرحلتها التالية - مرحلة الاشتراكية - ومن هنا ، فان ما سماه اتقياة البروليتارية كان ضروريا فى كلتى المرحلتين ، وكان مهما فى المرحلة الاولى لضمان الاعداد للمرحلة الثانية . والحزب فى تقديره لا يجب أن يسمح له بان يتحول الى مجرد حزب للفلاحين ، أو ان يندمج مع القوى الأخرى التى يحتاج الى التحالف معها فى الوقت الراهن .

وعلى هذا الاساس ، اصّر ماوتسى تونج بكل قوته ومن اعماق تجربته ، على الات تكرّر أخطاء العشرينيات ، وعلى الا ينضم الحزب الشيوعي الى الكومنتانج حتى لا يفقد قدرته على العمل المستقل ، فى وضع الخطة للتعاون منه او مع الطبقات التى يسعى الى الالتقاء بها . وقد رأى ماوتسى تونج استحالة قيام قيادة فعالة للطبقة العاملة ، بالمعنى الراهن لقيادة حزب جماهيرى يتنض على العمال الصناعيين ، بينما المدن الكبرى سيطر عليها الكومنتانج . بل ويستحيل ذلك الى أن تصبح البروليتاريا اكبر حجما واكثر تركيزا ، من خلال تقدم التصنيع فى البلاد . ولكنه كان مستعدا من زاوية افتناعه الخاص ،

لإعادة الوضع القيادي السابق للفلاحين في الكفاح الثوري ، وافتقاد الأثر الكبير للحزب الشيوعي بين العمال الصناعيين ، وذلك لفكرته التي تنادي بأن الحزب الشيوعي ، هو القائد الحقيقي والطبيعي ، وهو طليعة البروليتاريا الصناعية ، حتى ولو لم ينضم إلا عدد قليل من عمالها للحزب ، أو كانوا قادرين على الإيفاء بالشروط الضرورية للقيام بدور حيوي في نشاط الحزب ، وذلك باعتبار أن أفكار الحزب الشيوعي والبروليتاريا الصناعية ، مرتبطة إلى الدرجة التي تجعل من المحال تصور أحدهما بدون الآخر .

لقد كان هذا التفكير هو جوهر الفلسفة الماركسية اللينينية عند ماوتسى تونج ، إذ كان من الضروري في ذلك الوقت يومئذ ، التحالف ضد الاستعمار الياباني ، باشتراك كل طبقة وكل فئة تستطيع أن تقوم بدور في الجبهة الوطنية ، لتحقيق الديمقراطية الجديدة . ولكن الديمقراطية الجديدة ، لم تكن إلا مرحلة انتقال على الطريق إلى الثورة الاشتراكية . وعندما يحين الوقت للثورة الاشتراكية ، سوف تكون أعباء القيادة ملقاة على الحزب الشيوعي وحده ، باعتباره الطليعة والمتحدث باسم العمال الصناعيين . ومن هنا كان أمرا ممكنا أن تقوم ديكتاتورية مشتركة بين عدة طبقات في مرحلة الثورة الديمقراطية ، ولكن ماوتسى تونج لم يذكر ، أو فيما اعتقد لم يفترض استمرار ديكتاتورية الطبقات في مرحلة الاشتراكية التالية . فكيف إذن افترض ماوتسى تونج في مرحلة الثورة الديمقراطية الأولى ، أن يكون للفلاحين حق الملكية الفردية أو المائلة للأرض ، ثم كيف يمكن أن يعبروا هذه المرحلة إلى المرحلة التي تليها ، وهي مرحلة الاشتراكية . ؟ ان المقطوع به أن ماوتسى تونج ، لم يكن يعتقد أن الزراعة التي يمارسها الفلاحون بشكل فردي ، يمكن أن تكون قاعدة للاشتراكية ، أو حتى أساسا ملائما لوظيفة المجتمع الاشتراكي . ولكنه تكلم عن جميع شروط الانتقال من الديمقراطية الجديدة إلى الاشتراكية ، مع تأكيد بانها ستأتي في مرحلة حتمية . ويبدو في الواقع أنه فكر مثل ماركس ولينين ، في ميزة الانتاج الواسع المدى ، والارتباط الوثيق بين هذا النوع من الانتاج والاشتراكية ، وأن هذه الميزة لا يمكن للثورة الاشتراكية أن تحققها بصفة أساسية ، إلا بإزالة كابوس الاستعمار تماما .

ولقد كان ماوتسى تونج قويا في دفاعه عن التطور الصناعي ، الذي أصبح أكثر وضوحا عن ذي قبل ، عندما شن الحزب الشيوعي حملته لزيادة الانتاج في فبراير ١٩٤٣ . ولكن كيف تتحول زراعة الفلاحين إلى مرحلة الزراعة الجماعية أو المزممة ؟ ذلك موضوع لم يكن ماوتسى تونج يرى فيه ما يدعو إلى الشرح ، وإنما كان يركز اهتمامه على أمرين اثنين: أولهما مستلزمات الاستراتيجية الثورية الحالية ، وثانيهما صيانة الحزب الشيوعي بمقائمه الأساسية عن التأثير بما تتطلبه تلك الظروف الراهنة من مساومات . وفي هذه النقطة الأخيرة كما

رأينا ، يقف ماوتسى تونج دائما موقف الاصرار الى أقصى مراتب الاصرار ، وفى دفاعه عن التحالف مع العناصر المعادية للاستعمار ، لم يخف ، ولم يرد للحزب الشيوعى أن يخفى ، أهدافه الاشتراكية القادرة ، بل على العكس من ذلك ، كان يعتبر الحزب الشيوعى مدرسة للاشتراكية والشيوعية ، لا تقل فى قيمتها عن اعتباره القوة ذات الصدارة فى الشئون الجارية ، وكان يوجه اهتماما كبيرا فى كل الأوقات ليؤكد أهمية الدور التعليمى « التربوى » للحزب ، وواجبات أعضائه فى ضرورة تمرسهم على المبادئ الماركسية اللينينية . كذلك كان ماوتسى تونج يصر أيضا على ما سماه الديمقراطية المركزية باعتبارها وسيلة ضرورية لتنظيم الحزب وإدارته ، ويصر على أن سياسة الحزب يجب أن يقوم الأعضاء بتنفيذها بطريقة منظمة ، بمعنى أن تصدر هذه السياسة عن المنظمات المركزية للحزب ، بعد أن تصل إليها أولا من أدنى المستويات . ولذلك فهو قد أكد ضرورة إجراء المناقشات الكاملة بين جميع الأعضاء لخطه الحزب أو سياسته ، التى لم يصدر فيها قرارات رسمية نهائية بعد . ولكنه أكد أيضا أن هذه المناقشات ، يجب أن تجرى داخل الحزب وبين أعضائه لحسب ، وأنه ليس هناك أى حق فى منح حرية المناقشة خارج الحزب ، وقد كانت لهذا التقييد أهمية خاصة ، عندما دعى الحزب للتعاون مع العناصر الأخرى فى جبهة متحدة .

وقد أدخلت هذه النصوص ضمن دستور الحزب الذى تم إقراره عام ١٩٤٥ ، على أساس أن معظمها قد تم الاتفاق عليه فى مؤتمر موسكو عام ١٩٢٨ حيث ركز الدستور الجديد على نقطتين اثنتين : هما السلطة المركزية لسياسة الحزب ، وأهمية النظام فى المناقشة الحرة المكفولة للأعضاء داخل الحزب . ونصت المادة الخامسة والعشرون على أن الأولوية لسلطة اللجنة المركزية ، أما سائر المنظمات المحلية التابعة للحزب ، أو المسئولون عنها ، فيجب أن يناقشوا المسائل ذات الطابع القومى بين أنفسهم ، أو يرفعوا اقتراحاتهم الخاصة بهذا الشأن إلى اللجنة المركزية . وهناك نصوص تتعلق بالديمقراطية داخل الحزب ، فيما يتصل بالمواد التى تعالج أمر المنظمات الإقليمية والمحلية ، إلا أننا فى الفصل الخاص بهيكل التنظيم الحزبى بهذه الكلمات : « إن هيكل الحزب قد نظم على أساس الديمقراطية المركزية » ، ثم يضى الفصل ليرس نوعا من الرئاسة القدسة ، التى تسيطر على أجهزة الحزب المختلفة ، حتى تبلغ مستوى المؤتمر الوطنى باعتباره أعلى سلطة فى الحزب . وقد نص دستور الحزب أيضا ، على أنه فى كل جهاز على حدة ، تصبح اللجان التى انتخبت هى السلطات العليا فى جميع مستويات التنظيم الحزبى ، وذلك فى أثناء الفترات الفاصلة بين انعقاد الدورات . وظاهر أن هذا يركز السلطة العليا فى اللجنة المركزية ، اللهم إلا فى أثناء عقد البطشات الدورية للمؤتمر الوطنى ، فالمؤتمر

الاقليمى على سبيل المثال ، ليست له حقوق تتعارض مع اللجنة المركزية ، اذ أن منظمات الحزب المحلية قد منحت حق اتخاذ القرارات التى تتعلق بالمسائل ذات الطابع المحلى ، ولكن هذه اقرارات لا يجب أن تتعارض مع قرارات اللجنة المركزية أو التنظيمات الأعلى . أما خلايا الحزب ، فهى الأجهزة الأساسية فيه ، وهى جوهره ونواته ، وهى موجودة فى مرافق الحكومة واتحادات العمل وجمعيات الفلاحين والتعاونيات ، وسائر المنظمات الجماهيرية التى يحتل المناصب المسؤولة فيها ثلاثة أو أكثر من أعضاء الحزب ، ولكن هذه الخلايا تخضع لتوجيه لجان الحزب على مختلف المستويات ، وليست لها سلطة مستقلة . وأخيرا هناك بنود لتنظيم وضع الأعضاء الذين يخالفون نظام الحزب ، تبدأ من الإنذار الى حد التصديق على قرارات الطرد من الحزب ، كذلك هناك إجراءات مشددة بشأن اعتراض منظمات الحزب أو أعضائه على أى تصرف يسهم ، وقد نص الدستور على أن الهدف من الإجراءات التنظيمية، انما هو حذف تروبو ، الغرض منه دعم مبدأ العقوبة الجماهيرية داخل الحزب ، وقد منعت منظمات الحزب تماما من اتخاذ أى موقف متصلب . وعلى وجه العموم ، كان الإنذار والنصيحة يعتبران الطريقة الملائمة - وليس الطرد - لمعاملة الذين يخالفون تعليمات الحزب لأول مرة . ولا شك فى وجوب توافق جميع أعضاء الحزب ، مع القرارات التى تنتهى إليها اللجنة المركزية ، أو التى تصل إليها المستويات الأدنى فى الحزب . كذلك ليس هناك شك فى انبعاث السياسة من مستوى القمة ، وانتقالها الى المستويات الأدنى ، وليس العكس صحيحا ، بانبعاث الفكرة من الأعضاء والفروع لتنتقل الى المركز .

لقد رأينا عندما أعلن الحزب برنامج الجبهة الوطنية ، مدى استمداه لوقف مصادرة الأراضى التى كان يعيد توزيعها على الفلاحين . وقد حدث ذلك فى اثناء الحرب الصينية اليابانية وبعدها ، تلك الحرب التى بدأت عام ١٩٣٧ . ولكن ليس معنى ذلك أن يحرم الحزب نفسه من دعوته الرئيسية للفلاحين ، فقد ظل فى دعوته طليقيا ، بينما ترك ملاك الأراضى ماضيين فى تملكهم ، فيما عدا المناطق التى يمكن طردهم منها باعتبارهم خونة للقضية الوطنية . كذلك اتخذ الحزب قرارات بانقاص الإيجارات وسعر الفائدة على الديون ، وتخفيض الضرائب الموهقة للفلاحين . وقد عرضت اللجنة المركزية فى القرار الذى أصدرته فى يناير ١٩٤٢ ، سياستها بشأن الأرض بالتفصيل ، وذلك فى المناطق الرئيسية التى تخضع للشيوعيين . وتقضى هذه السياسة بتخفيض الإيجارات الى حد كبير ، وكذلك انقاص سعر الفوائد على الديون . ولكن ملاك الأرض الذين قبلوا الإيجارات المخفضة - وكذلك فعل أعيان الإقطاع - قد أعطوا تأكيدا بالحصول على المبالغ المخفضة المستحقة لهم ، وأن تبقى فى حوزتهم أراضيه وأموالهم .

وقد دعا الحزب أعضائه الى الاعتراف بأن معظم ملاك الأرض يناهضون اليابان ، وأن بعض المتنورين من الوجهاء يحبذون الإصلاح الديمقراطي . ونبعا لذلك ، فإن خطة الحزب الشيوعي الصيني ، هي مساعدة الفلاحين في تخفيف الاستغلال ، وليس تصفية الاستغلال الإقطاعي كلية ، ولا مهاجمة الفئة المتنورة التي تؤيد الإصلاح الديمقراطي . ومن هنا ، فإنه بعد أن تم تخفيض قيمة الإيجار وفوائد الديون ، كان لابد من ضمان تحصيلها . وقد نص دستور الحزب بالإضافة الى حماية الحريات المدنية والسياسية والاقتصادية للفلاحين، على حماية الحريات المدنية والسياسية والاقتصادية للملاك الأرض كذلك ، من أجل ضمان تحالف طبقة ملاك الأرض معهم في نضالهم ضد الاستعمار الياباني . أما سياسة تصفية الاستغلال الإقطاعي ، فقد اتبعت مع الغونة وحدهم ، وأما الخلافات والمشكلات بين ملاك الأرض والمستأجرين ، فقد حلت حيثما كان الى الحل سبيل ، وذلك عن طريق الصلح . أما نظام الحكومة « الأثلاث الثلاثة » ، فكان لا بد من تطبيقه بحسب ودقة ، في المجالس والحكومات على مختلف المستويات ، حيث أن قرارات الحكومة لا يجب أن تكون متحيزة ، ولكنها كانت تنطبق على الفلاحين ، بقدر ما تنطبق على ملاك الأرض .

وما من شك في أن الأسس المعتدلة التي سار عليها الحزب الشيوعي في سياسته الخاصة بالأرض ، قد مكنته من الاستمرار في التمتع بتأييد الفلاحين . وهو اذ مضى في ذلك ، لم يعتمد على المكاسب الحالية التي أحرزها فحسب ، بل كذلك اعتمد الى حد كبير على مخاطبة الاحساس الوطني، فخذ اللحظة التي بدأ فيها الحزب يدعو الى الجبهة الوطنية ضد الاستعمار الياباني ، كانت نداءاته كلها تتسم بطابع الوطنية . أما الدولية التي كانت إحدى سماته المميزة في اتجاهه السابق ، فقد أخذت تتراجع الى الوراء أكثر فأكثر .

لقد كان الهدف المتكامل الذي تهدف اليه عقيدة ماوتسي تونج ، هو افراد حالة الصين والدول الأخرى المشابهة لظروفها (أي الدول التي تخضع للاستعمار) افرادا تاما عن الدول الأخرى ، وبالفرضية عن الاتحاد السوفيتي ، لا سيما أن تجربة الاتحاد السوفيتي لم تعد شيئا نهائيا يمكن أن يحتذى بحذوه ، وأن حاجة الصين للعمل من أجل سياسة تنال مع ظروفها، قد أصبحت حاجة ملحة . أما من حيث الأساس ، فلم تكن العقيدة عقيدة قومية ، إذ أنها قد وضعت من أجل جميع الدول المستعمرة وشبه المستعمرة ، وليست موضوعة للصين فحسب . ولكن السؤال كان يدور دائما حول الكيفية التي تستطيع بها الصين أن تتصرف في ظل ظروفها ، مما يجعل مسألة وضع استراتيجية ملائمة للصين أمرا ضروريا للغاية . ولذلك عينا أصبحت الأولوية لموضوع تحالف جميع القوى في الصين ضد الاستعمار

الياباني ، لم يعد هناك اختلاف قائم بين سياسة الشيوعية الصينية والوطنية الديمقراطية الصينية ، وقد أصبحت هذه القومية جزءا من السياسة الرسمية للحزب الشيوعي الصيني ، وبذلك انسحق الحزب عن الكومينتون ، برغم دفاع الأخير عن الجبهة الوطنية ضد الفاشية . والواقع من الناحية العملية ، أن الكومينتون لم يعد يتدخل في الشؤون الصينية ، حتى قبل أن يلغيه ستالين عام ١٩٤٣ . وقد استمر ماوتسى تونج في تأكيد مبادئ العمل الخاصة بالتحالف مع الاتحاد السوفيتي ، والنظر الى الثورة الصينية في كلتي مرحلتها ، بوصفها جزءا أساسيا من ثورة البروليتاريا العالمية . ولكن هذا لا يعني أنه يتلقى التعليمات من موسكو ، ولا معنى التحرك نحو الثورة العالمية ، في الوقت الذي لم تستكمل فيه مرحلة الثورة الديمقراطية في الصين أهدافها . ثم ان الحزب الشيوعي الصيني في نداءاته الوطني ، وفي دعواته لبعت أمجاد تاريخ الثقافة الصينية ، إنما كان يتبع في ذلك منهجا يتعامل مع منهج الاتحاد السوفيتي - على الأقل بعد عام ١٩٤١ - وكذلك الأحزاب الشيوعية الأخرى ، كالحزب الفرنسي في الثلاثينيات الأخيرة . ولكن هذا المنهج الذي اتبعه الحزب الصيني ، كان نابعا من ظروف الصين ، ولم يكن مفروضا عليه من موسكو .

ومن الواضح أن كل ما حدث في الصين خلال الثلاثينيات ، وخاصة تحت توجيه ماوتسى تونج وتأثيره ، إنما كان يعد من صميم الشيوعية الصينية ، التي أسند أكبر دور فيها للفلاحين ، على نحو يزيد عما سلكته الشيوعية في معظم الأقطار الأخرى . وعلى الرغم من أن زعامة البروليتاريا الصناعية ، قد ظلت مؤكدة من حيث المبدأ ، إلا أنه كان ينبغي أن يعرف أن الثورة كان لا بد لها أن تكون قبل كل شيء ثورة فلاحين ، خلال ذلك الوقت الراهن وإلى فترة معقولة أخرى من الزمن . أما القيادة الاسمية للبروليتاريا ، فلم تكن أكثر من قيادة الحزب الشيوعي للفلاحين . وقد كان ماوتسى تونج ، يرى أن الفلاحين يجب أن يكونوا العناصر الرئيسية في اتمام الثورة الديمقراطية ، والتي يجب على الحزب الشيوعي أن يعمل في إطارها ، لا من أجل تحقيقها كهدف فحسب ، بل لاعداد تفكير الجماهير للثورة الاشتراكية ، التي تمثل المرحلة التالية لها . وأكثر من ذلك ، ففي وضع الصين باعتبارها شبه اقطاعية وشبه مستعمرة ، كان ماوتسى تونج يرى أنه من الضروري ضم أي فرد الى صفوف الثورة ، للمساهمة في مناهضة الاستعمار ، وإن بقل الحاجة لبناء اجتماعي وسياسي ديمقراطي . وقد تبلور هذا التفكير في أصراره على الوحدة الوطنية .

ولكن ، الى أي مدى تحول الحزب الشيوعي الى القومية نظريا على الأقل ؟ ليس من السهل أن نقول أنه قد أصبح أكثر وطنية من الناحية العملية ، ويجب ألا نتجاهل أن وحدة النظرية والتطبيق ، هي إحدى المبادئ الماركسية

التي اكدها ماوتسى تونج بشدة . وقد القى ماوتسى تونج عام ١٩٣٧ مجابرة عن التطبيق ، أكد فيها أن الماركسية ليست عقيدة بل هي دليل للعمل ، وأن كل مساهمته في الفكر الاشتراكي إنما تتفق مع هذا التأكيد .

لقد تناولت الشيوعية الصينية في هذا الفصل ، ولم أتحدث عن باقي أشكال الاشتراكية في الصين عام ١٩٣٠ . والواقع أن التطورات التي حدثت خارج الحزب الشيوعي قليلة ، وخاصة بعد أن أفاق الحزب من كارثة ١٩٢٧ . واحتكر مهمة الدفاع عن الاشتراكية ، ومضى وحده يعمل من أجلها . لقد كانت خارج الحزب الشيوعي دائما جماعات تعارض الجبهة ، وتدعو إلى سياسة بروليتارية محدودة ، تقوم على التحالف بين العمال والفلاحين وحدهم ، وأن يتم التعرف على قضية العالم بوصفها شيئا منفصلا عن الثورة الصينية . هذه العناصر هي التي ندد بها ماوتسى تونج ، باعتبارها نصيرة للبروتستانتية . وينتمى إلى هذه العناصر ، الأشخاص الذين اشتركوا في مؤتمر شنغهاي عام ١٩٣١ ، وأقساموا لجنة مركزية منافسة لزعامة شين توهسين ، بوصفه سكرتيرا عاما لها ، من أمثال هان لى - فو (الجبهة الثالثة) ، وليوجين شيانج (جبهة لينين) الذي هاجمه ماوتسى تونج عام ١٩٣٧ ، وآخرين غيرهما من هؤلاء المعارضين . وقد ندد ماوتسى تونج بمن وصفهم هجائمين ومفكرين ، أولئك الذين اتبعوا زعامة لى لى - سان عام ١٩٣٠ ، قبل جحوده ثم إبعاده إلى موسكو في العام التالي . كذلك كان هناك منشقون من الجناح اليميني ، الذين اتهموا باعتبارهم انتهازيين ، من أمثال تان ينج - شان ، الذي طرد من الحزب في نهاية عام ١٩٢٧ ، من أجل التعاون المستمر مع الكومنتانج ، ونظم بما لذلك « حزبا ثالثا » ، ثم كو شان - شنج الذي انضم إلى الكومنتانج بعد اعتقاله في عام ١٩٣٢ .

وبعبارة عن هؤلاء المنشقين ، كان هناك في الصين عدد كبير من المثقفين المتعاطفين مع الاشتراكية ، ولكنهم غير مرتبطين بالحزب الشيوعي الصيني ، ولا بفروعه المنشقة . وقد كانت سياسة الجبهة المتحدة لمناهضة اليابانيين ، ذات جاذبية قوية بالنسبة لمعظم هؤلاء المثقفين ، الذين كانوا على استعداد للتعاون مع الحزب الشيوعي الصيني ، بل وقبول زعامته للسياسة الراهنة ، دون أن يكون في ذلك استحسان منهم للشيوعية بالذات . وقد كانت هذه العناصر - إلى قيام العصبة الديمقراطية بعد عام ١٩٤٥ - تقتدر إلى منظمة مركزية يمكن أن تلتف حولها ، فكان أكثرهم يعضى إلى العمل في الجبهة المتحدة أو يصبح ذا نشاط في تلك الهيئات غير السياسية كالعصبة التعاونية ، أو إن يمارس الأمورين كليهما بطبيعة الحال . ومع ذلك ، فلم يكن المثقفون غير الشيوعيين يملكون أى كتلة من الأتباع في أى وقت ، ولم يكونوا قادرين على إبداء أى نفوذ ملحوظ ، ولا هم اظهروا خصوبة في ميدان الفكر الاشتراكي ،

برغم ما بذله بعضهم من محاولة ما ، لتطبيق المذهب التعددى الاشتراكى الأوروبى (١) على ظروف الصين ، وبرغم استمرار نفوذهم فى الحركة التعاونية كفنصر أساسى حتى عام ١٩٤٩ ، وبخاصة خارج المناطق التى تخضع للإشراف الشيوعى .

ومهما يكن من أمر ، فإن ماوتسى تونج هو الشخصية الواحدة ذات النزلة الاشتراكية الحق ، التى انبثقت فى الصين بين الحريين العالميتين ، بوصفه المعلم المرشد المنوط به التنفيذ العملى ، لاتجاه شيوعى مختلف فى واقعه المشهود . حيث قد أفسح المكان بأكثر مما يسمح به الشيوعيون فى أى مجال آخر ، لكل من الفلاحين والوطنيين المنضمين الى الجبهة المتحدة ، فى أمة شبه إقطاعية وشبه مستعمرة ، ثم هو قد سعى الى أن يجعل من هذه الأمة ، الحليف لكل من الاتحاد السوفيتى والحركات الديمقراطية الوطنية فى البلاد الأخرى ، التى تتعرض للتسلل الاستعمارى .

أما كيف تطورت هذه السياسة ، بعد أن تسنم الشيوعيون السلطة عام ١٩٤٩ ، فذلك موضوع يخرج عن نطاق البحث المرصود فى هذا الجزء من الكتاب .

مراجع الفصل الثانى عشر :

✽ « تاريخ ميثاق للشيوعية الصينية » وهو مجموعة طيبة من المصانيد الجهرية المترجمة ، تأليف كل من برانندت وشفارتز وفيربانك - طبعة هارفارد ١٩٥٢

✽ انظر أيضا « الشرق الأقصى » تأليف سلايد - طبعة نيويورك ١٩٤٨
✽ « الولايات المتحدة والصين » تأليف فيربانك - طبعة هارفارد ١٩٤٨

(١) قول المؤلف « المذهب التعددى الاشتراكى الأوروبى » مأخوذ من فكرة التعددية Pluralism التى تنهض على أساس أن المجتمع بالضرورة متعدد الفئات ، وأنه لا بد من مراعاة النسبة العددية لكل فئة من هذه الفئات ، عند تشكيل التنظيمات السياسية المختلفة للدولة . وقد بدأت الفريسة الفكرية لهذا المذهب فى بريطانيا خلال السنوات السبع الأولى من القرن العشرين ، وكان البروفسور كول - وهو المؤلف نفسه - ثالث ثلاثة لإعطاء الدعوة لهذا المذهب ، واطلقوا عليه اسم الاشتراكية الطائفية أو اشتراكية الفئات . Guild socialism وكان الذى حدا بهم الى هذا التفكير ، هو الرغبة فى تحاشي البيروقراطية عند تأميم الصناعات وذلك بأن تقوم النقابات العمالية نفسها بممارسة هذا التأميم . ولكنهم عادوا فجعلوا النقابات العمالية مجرد عنصر واحد ، من عناصر أخرى تشارك فى ممارسة التأميم ، إذ جعلوا الدولة هى التى لإم وسائل الإنتاج ، ثم جعلوا الهيئات المهنية هى التى تدير العمل فى وحدات الإنتاج . وهكذا ألتفتوا من السنديكاليين الذين يدعون لاشتراكية النقابة وليس اشتراكية الدولة ، كما التفتوا من الانتماجيين الذين يدعون للتمثيل الهنى فى البرلمان وليس التمثيل القائم على وحدات السكن . وقد انتعشت هذه الفكرة طوال السنوات العشرين الأولى ، وعالفت لها مصبة دولية فى المحيط الأوروبى ، ولكنها سرعان ما خبت ثم قوت ، حتى انحلت المصبة نهائيا فى عام ١٩٢٥ .

« الترجمة »

- * « العقدة الصينية » تأليف فيز — طبعة برينستون ١٩٥٣
- * « مأساة الثورة الصينية » تأليف ايزاكس — طبعة ستانفورد ١٩٣٨
- * « ديموقراطية الصين الجديدة » تأليف ماوتسى تونج ، الترجمة الانجليزية — طبعة نيويورك ١٩٤٥
- * « كتب مختارة » في مرحلة الاصدار ، المجلد الاول ، ١٩٥٤
- * « موسكو والشيوعيون الصينيون » تأليف نورث — طبعة ستانفورد ١٩٥٣
- * « الصين بين الدول » تأليف روز — طبعة نيويورك ١٩٤٥
- * « الشيوعية الصينية وظهور ماو » تأليف شفاوتز — طبعة هارفارد ١٩٥١
- * « الأرض والعمل في الصين » تأليف تاو نى ، ١٩٣٢
- * « ستالين والصين » أحاديث ستالين — طبعة بومباى ١٩٥١
- * « حزب الماوتسية في الصين » تأليف شتاينر — طبعة لوس انجلز ١٩٥٢
- * « الأعوام الثلاثة للحزب الشيوعى في الصين » تأليف هوشياومو — طبعة بكين ١٩٥١
- * « الكومنمانج والنخبة الصينية الشيوعية » تأليف نورث — طبعة ستانفورد ١٩٥٢
- * « النجم الأحمر فوق الصين » تأليف ادجار سنو ، ١٩٣٨
- * « العلاقات الأمريكية الروسية في الشرق الأقصى » تأليف تيرير — طبعة نيويورك ١٩٤٩
- * « تقرير عن الصين الخاصة بماو » تأليف موريز — طبعة نيويورك ١٩٥٣
- * « مطامح الصين الشيوعية » تأليف روستو ، ١٩٥٤

فصل الختام

نظرة بينت الماضى والمستقبل

تنتهى هذه الدراسة عن الفكر الاشتراكى فى عام ١٩٣٩ ، عند نشوب الحرب العالمية الثانية . ذلك أن التطورات التى وقعت بعد الحرب لا تزال حديثة العهد ، الى الدرجة التى لا تسمح للمؤرخ أن يصوغ لها التقييم وهو واثق من هذا العمل . ولكننى لا أستطيع أن أنهى هذا الموجز ، دون أن أقوم بمحاولة تقدير للمدى الذى وقفت عنده الحركة الاشتراكية فى عام ١٩٣٩ ، أو ما بدا من آمال تطلعت اليها فى ذلك الحين .

لقد انضمت الحركة الاشتراكية - لمدة تربو على عشرين عاما - الى حركتين متنازعتين ، هما الشيوعية والديموقراطية الاشتراكية . وقد سيطرت الحركة الاولى سيطرة كاملة على الاتحاد السوفيتى ، بينما تمثلت الثانية فى الحكومة الدستورية بالدول الاسكندنافية الثلاث ، دون أن تحظى بتأييد أغلبية ظاهرة من الناخبين ، فى أى واحدة من هذه الدول الثلاث . ولقد أمحت الشيوعية والديموقراطية الاشتراكية فى إيطاليا وألمانيا وأسبانيا ، وأغلب دول أوروبا الشرقية ، باستثناء بعض ألوان النشاط المعين فى صورة حركات سرية . وكانت توجد فى فرنسا اقلية شيوعية قوية بقدر ما كان للديموقراطية الاشتراكية كذلك . بينما كان حزب العمال فى بريطانيا العظمى ، التى لا تجد فيها الشيوعية الا قليلا من الأتباع ، قد بدأ يفقد رويدا رويدا من كارثة عام ١٩٣١ ، وأخذ فى تحدى سيطرة المحافظين التى كانت لا تزال قائمة بعد انتخابات عام ١٩٣٥ .

أما فى الولايات المتحدة ، فقد انتهى الحزب الاشتراكى الذى لم يكن ابدا قوة حقيقية منذ عام ١٩١٤ ، الى التدامى فى انحلال بالغ المدى ، بينما زادت نقابات العمال من قوتها بمقتضى سياسة النيوديل . وفى أمريكا اللاتينية ، كانت الشيوعية عقيدة الاقليات النشطة ، وان تكن اقلية غير كبيرة فى معظم الجمهوريات ، بينما كانت الاشتراكية الديموقراطية يومئذ هى القوة المسيطرة ، وكانت كلتا الحركتين على خصام مع حركة ابريستا التى كانت قوية فى بيرو ،

بينما بذل الرئيس كارديناس في المكسيك غاية جهده للسير قدما على منهج الثورة الزراعية الأولى .

وكانت الحكومات العمالية تحكم في استراليا ونيوزيلاند ، حيث حققت الأخيرة تقدما ملحوظا لاقامة دولة تظلها الرفاهة . (١) وفي كندا كانت الأحزاب التقليدية لا تزال تحتل مكان الصدارة ، ولكن الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي التعاوني للكونولث ، كان قد بدأ يتحدى سلطانها وبخاصة في ساسكاتشوان . أما في جنوب افريقيا ، فقد كانت الحركة العمالية لا تزال على حال من الانحلال ، بينما كانت القومية العنصرية المتعصبة هي القوة الصاعدة . وفي الهند ظهر حزب الكونجرس الاشتراكي ، ولكنه كان لا يزال يعمل داخل اطار حزب المؤتمر ، في تنافس حطرد مع الحزب الشيوعي .

اما في اليابان ، فقد افل نجم الاشتراكية بجميع أنواعها ، اذاه نمسوا العسكرية القومية . وفي الصين ، أرسى ماوتسى تونج دعائمه في مجالس الحزب الشيوعي ، ووضع نفسه على رأس الجبهة الشعبية لمقاومة التدخل الياباني الاستعماري . بينما كانت الحكومة المركزية لا تزال في أيدي شيانج كاي شيك والكونمينتانج . وقد كانت هناك حركات شيوعية واشتراكية ناشئة في عدد من دول الشرق الأوسط ، ولكنها كانت لا تزال صغيرة دون فاعلية . وأخيرا كانت هناك في الدول الأوروبية الصغيرة مثل بلجيكا وهولندا وسويسرا ، أقلية اشتراكية ديمقراطية كبيرة ، لم تكن تبلى أى احتمال في أن تصبح أغلبية ، بينما كانت البرتغال تزح تحكم حكم سالازار الديكتاتوري . أما تشيكوسلوفاكيا ، فقد كانت فيها أقليات شيوعية واشتراكية ديمقراطية قوية ، دون أن تكون على قدر كاف للسيطرة على البلاد . ووقعت بولندا تحت حكم شبيه بالديكتاتورية للعسكريين الذين تعاقبوا عليها من بعد ييلنودسكى ، بينما كان الغسل مصير الاشتراكيين في فنلندا على ذلك الحين .

(١) دولة الرفاهة وليست دولة الرفاهية : هذه هي الترجمة العربية الواردة لكلمة Welfare state التي استعملها المؤلف هنا . ولكن لى رأيا آخر في الترجمة العربية اسرقة للقارئ اقتراحا . ذلك أن الرفاهة معنى انما يرتبط في العصر اللغوي بالسعادة ، ومن هنا لا يكون الواقع المادي شرطاً لازماً للرفاهة بمعنى السعادة ، بل قد تكون الرفاهة على هذا النحو مرتبطة بأوضاع وجدانية خالصة . اما الذي يرتبط حتما بالواقع المادي فهو « الرخاء » .

فماذا علينا لو ترجمنا Welfare state دولة الرخاء وليس دولة الرفاهة ، التزاما بوجه الاشتراكية العلمية التي تقيم مجتمع « المدينة الفاضلة » على المادية البحت ... يضاف الى هذا ان الكلمة الانجليزية نفسها ، تعنى في بعض معانيها اللغوية : الخير والتوفيق والائمال ، الى جانب السعادة والرفاهة مما .

« المترجم »

فلو أخذنا الأمور على جيلتها ، لكان هذا وضعاً مخيباً للآمال بالنسبة للاشتراكية باعتبارها قوة عالمية . ذلك أن الثورة الشيوعية العالمية التي كان هناك من يتنبأ بها في بواكير العشرينيات ، لم تفشل حتى في مجرد قيامها فحسب ، بل لقد استبعدت من الأذهان تماماً في الوقت الحاضر ، بفضل أبطالها الروس الذين مضوا تحت قيادة ستالين ، يكرسون جهودهم لبناء « الاشتراكية في بلد واحد » ويلقون بثقلهم الى جانب الجبهة الشعبية ، التي أقيمت من أجل حماية الاتحاد السوفييتي من أخطار العدوان النازي . وفي الوقت نفسه ، فإن الاشتراكية الديمقراطية قد أظهرت ميلاً ملحوظاً للاستقرار على وضعها ، باعتبارها أقلية كبيرة دائمة في أغلب دول الغرب ذات الحكومات الدستورية . وذلك بالرغم من أن مؤيديها في قليل من هذه الدول ، قد استطاعوا أن يحرزوا تقدماً ملموساً في سبيل إقامة دولة الرفاهة . وحتى عندما كانت الاشتراكية الديمقراطية تستولى على الحكم ، فإنها لم تكن تبدي إلا حماساً ضئيلاً للتقدم الحثيث في طريق الاشتراكية ، باعتبارها قاعدة بديلة للرأسمالية من أجل التنظيم الاقتصادي للمجتمع .

ولو أن الحركات الاشتراكية الديمقراطية والحركات الشيوعية لعام ١٩٣٩ كانت تعارض كل منها الأخرى في ضراوة ، إلا أنها قد أثبتت أنها جميعاً تستلهم وحيها بصفة رئيسية من مصدر مشترك . فقد كان كل من الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين ، أتباعاً بحكم المنطق للمركس ، الذي كانت عقائده الأساسية موضع التفسير من جانبهم ، على مذاهب مختلفة اختلافاً جوهرياً ، وذلك بامتثال الوضع في بعض الدول وخاصة في بريطانيا العظمى ، حيث لم تكن العقائد الماركسية تحظى إلا بقدر يسير .

وقد عبرت كلتا المدرستين عن رأيهما في النظريات الماركسية عن القيمة وفائض القيمة ، واتفقتا على الرأي في أن الطبقات المالكة قد استغلت طبقة البروليتاريا ، بشراء قوة العمل - وهي سلعة - بثمن يقل عن قيمة إنتاجها . كما أمنت كلتاهما بالتفسير الاقتصادي للتاريخ ، الذي ينطوي على الأمل المستقبلي ، في أن تصبح البروليتاريا هي الطبقة الحاكمة للمجتمع ، وفي أنها ستستخدم سلطانها لإلغاء نفسها ، بقدر الغائها للطبقات الأخرى ، في مجتمع قادم بلا طبقات . كذلك أمنت كلتاهما بأن الرأسمالية ، التي كانت يوماً هي رائدة الأساليب المتقدمة للإنتاج ، مقدر لها أن يخلفها نظام تكون فيه الملكية لوسائل الإنتاج ملكية عامة ، بحيث يختفى استقلال الإنسان للإنسان ، ويصبح الهدف من الإنتاج هو الانتفاع به وليس الربح من ورائه .

أما مجال الاختلاف بينهما ، فيدور حول ما أعلنه الشيوعيون من ضرورة الثورة ، والحاجة الى ديكتاتورية بروليتارية ، بين يدي نوع جديد للدولة على

أساس جوهري ، حيث تعمل فيما بعد على إلغاء وجودها ، وتحل أدلة الأشياء في محل حكومة البشر . (١) أما الاشتراكيون الديمقراطيون ، فيرون أنه يمكن تحويل الدولة الموجودة الى أداة ديمقراطية للبناء الاشتراكي على مراحل ، وبذلك لا تكون هناك ضرورة للاطاحة بها ، اذ يمكن الاستيلاء عليها بكسب أغلبية ناخبها الى النصف الاشتراكي .

وقد أعلن الاشتراكيون الديمقراطيون أن الديمقراطية البرلمانية وحكم الأغلبية ، أساس لا مجيد عنه للاشتراكية . ومعظم هؤلاء الاشتراكيين ، تقوم تنظيماتهم في البلاد التي تمتعت بعد عام ١٩١٨ بحق الانتخاب العام ، أو على الأقل بحق الرجال وحدهم في انتخاب المجلس التشريعي الأساسي . أما الشيوعيون فلا يفكرون بعقلية الأفراد الناضجين أو الأغلبية ، وإنما يفكرون بعقلية الطبقات المنظمة باعتبارها مستودعات للقوة . وهم مهياؤن تماما لاهدار حق التصويت لأفراد الطبقات المعارضة ، ويؤسسون آمالهم على الديكتاتورية التي سوف تحرم كل «الأعداء الطبقيين» من المشاركة في أي نفوذ سياسي . وهؤلاء الشيوعيون ، تقوم تنظيماتهم بصفة أساسية ، في البلاد التي تفتقر الى وجود ديمقراطية برلمانية . ومع ذلك ، فقد كانت الديكتاتورية التي ينادى بها الشيوعيون دائما ، ديكتاتورية طبقة واحدة هي البروليتاريا ، أو ديكتاتورية مزيج من طبقات العمال والفلاحين التي تعمل تحت القيادة البروليتارية . وهكذا أصبحت ديكتاتورية الطبقة هي ديكتاتورية حزب الطبقة ، باعتبار أن هذا الحزب وحده هو الممثل المحتمي لطليعة الطبقة ، حيث تنطوي فيه آمال الطبقة في مجموعها ، ومن هنا أصبح مخولا أن يحكم باسمها .

ومن ناحية أخرى ، فإن الاشتراكيين الديمقراطيين قد أنكروا أن ماركس دعا الى الديكتاتورية ، بهذا المعنى الذي يصوره بها الشيوعيون ، وقالوا ان حارس إنما قابل بين ديكتاتورية البروليتاريا وديكتاتورية البورجوازية فحسب ، بمعنى أن يقوم حكم الأغلبية مقام حكم الأقلية ، وبمعنى أن تعتبر البروليتاريا تشكيلا يتكون من الغالبية العظمى للشعب بأسره ، حيث تضم أحسن الريف المستغلين ، بقدر ما تضم سكان المدن المنخرطين في سلك الصناعة الحديثة . بينما كان الشيوعيون من جانبهم ، يستعملون كلمة « البروليتاريا » بمعنيين مختلفين ، الأول يشمل الطبقات المستغلة في مجموعها ، والثاني يشمل العمال الصناعيين وحدهم ، أو حتى هؤلاء الذين يعملون في الصناعة الواسعة المدى فحسب . أما موقف الشيوعيين من الفلاحين ، فكان يصدر من اعتبارهم أن

(١) المقصود بهذه العبارة عند المؤلف ، أن المهمة ستكون مقصورة على مجرد إدارة وسائل الإنتاج ، وليست مجرد التحكم في علاقات الأفراد .

الكتلة الفقيرة من المزارعين الفقراء والعمال الزراعيين المعدمين ، حلفاء طبيعىون للبروليتاريا ضد الطبقات الأكثر غنى ، كذلك يصدر من نظرهم الى المزارعين ، بوصفهم أفرادا يخضرون فى أشكال متدنية للإنتاج على نطاق صغير ، بحيث يتعين اخراجهم من بدائيتهم عن طريق التصنيع للأساليب الزراعية ، تحت القيادة البروليتارية الحازمة وشرافها .

ومنذ بداية الحركة الشيوعية ، ظهر خلافها مع الاشتراكية الديمقراطية بوضوح فى شكل حاد ، عند تناول موضوع الأقاليم المستعمرة تحت حكم القوى الامبريالية . فقد حثت أكثرية الاشتراكيين الديمقراطيين ، على الحاجة فى مثل هذه الأقاليم ، الى نوع أفضل من المعاملة للوطنيين ، والى تطوير تدريجى لأجهزة الحكم الذاتى ، نحو حكومة ذات استقلال داخل كامل ، تضى فى توافق مع سياستهم المحلية ، على تدرج مراتبها . بينما كان الشيوعيون باعتبارهم الأعداء الظاهرين للامبريالية والاستعمار ، يسرون قدما لاشعال الثورة فى المستعمرات ، والتصفية النهائية للحكم الاستعمارى . وهكذا تعارضت السياسة الإصلاحية مع السياسة الثورية تماما ، فى أى منطقة مستعمرة استطاعت الحركة الشيوعية أن تدق فيها جذورا .

ولو نظرنا الى الموضوع نظرة عالمية شاملة ، تكان من اليسير أن نرى ، أنه لم يكن للشيوعية ولا للاشتراكية الديمقراطية فى الحقيقة ، رسالة عملية للممارسة فى كل البلاد . فمن ناحية ، لم يكن هناك أى احتمال مطلقا ، فى أن دولا معينة مثل اسكنديناو أو بريطانيا العظمى ، قد ترغب فى مطاوعة الثورات الشيوعية على الاطاحة بنظامها القائم ، التى يمكن على أية حال تعديلها تعديلا ملموسا ، لو كانت غالبية شعوبها على استعداد للتصويت من أجل تسليم أحزابها الإصلاحية زمام الحكم . ومن ناحية أخرى ، لم يكن هناك فى روسيا قبل عام ١٩١٧ ، أى طريق مفتوح غير طريق الثورة ، لأن ارادة الأغلبية من أجل الإصلاح لم يكن مفترقا بها منذ البداية ، ولأنه لم يكن يوجد كذلك أى أسلوب دستورى للنهوض بتقدم ديموقراطى . وقد وقعت بعض الدول وبخاصة ألمانيا ، فى منتصف الطريق بين هذين الموقفين المتعارضين ، ذلك أنه كانت لديها برلمانات منتخبة فى حرية واسعة ، وبسلطات ذات قدر موفور ، ولكن لم يكن لهذه البرلمانات إشراف على الحكومة التنفيذية ، التى ظلت فى أيد غير مسئولة ، فكان لا مناص عند وقوع صدام حيوى بين المجلس الشعبى والحكومة التنفيذية ، من تسويته عن تفاهم ، أو إقراره باستعمال القوة . أما فرنسا ، فقد وقعت كذلك متراوحة بين الطرفين لأسباب مختلفة ، ذلك أنها كانت ذات تقليد ثورى مستمد من انتفاضة ١٧٨٩ ، ولأن هذا التقليد كان يضم بين طياته ، عناصر كبيرة لم تكن لتقبل انظمة الجمهورية البرلمانية على الإطلاق . وقد اتخذت إيطاليا موقفا غامضا

كذلك ، بسبب الضعف فى تقليدها البرلمانى ، وبسبب الخلاف الذى طال احتدامه بين الكنيسة والدولة ، بحيث لم يبين لها اتجاه بين الديمقراطيات البرلانية والبلاد الخاضعة لحكم مطلق . اما الأحزاب البرلانية فى اليابان ، فلم تهيم لنفسها أبدا ما يخولها اصدار الأوامر للقوى العسكرية ، أو الحد من سلطات الحاكم المؤله ، الى وضع يتمثل فيه حكم الملكية الدستورية .

ولقد كان البيان الذى أصدرته الدولية الثانية التى أعيد أحيائها عام ١٩١٩ فى اجتماع برن ، منعقولا فى جلاء من حيث النظرة العالمية ، فهو لم يكن يحمل اية رسالة الى الروس أو الصينيين أو اليابانيين ، كما لم يكن ينطوى الا على القليل بالنسبة للألمان أو الطليان ، باستثناء التجاوب مع تنظيمات جمهورية فايمار الجديدة ، التى لم تكن قد قامت بعد . ولكن البيان المثير الذى أصدره الكومينترن المنشأ حديثا ، بعد شهر أو أكثر فى موسكو ، كان على الأقل متحيزا بقدر ما استند اليه من اصرار عقائدى ، يعلن فيه أن أمام البروليتاريا فى جميع الأقطار واجبا ظاهرا ، لتعضى على هدى موسكو فى كل الميادين — الأمر الذى لم يكن فى الحقيقة عمليا بالنسبة لبريطانيا للعظمى أو اسكتلندا ، أو الولايات المتحدة ، بل لم يكن أقل كثيرا فى ذلك بالنسبة لاطاليا وفرنسا ، أو بالنسبة لجمهورية فايمار على النحو الذى أظهرته الأحداث — دون أن يذكر البيان شيئا من استراليا ونيوزيلاند ، وعن كندا والمكسيك ، أو فى الحقيقة عن الهند وسيلان . ولقد كانت أحزاب الوسط فى فيينا ، التابعة لدولية « الاثنين ونصف » (١) ، هى وحدها التى استطاعت أن ترى كم هو عبث حقا ، أن يوضع أسلوب واحد للتطبيق فى كل الأقطار ، دون اعتبار لظروفها وتقاليدها ، ودون تقدير للفرص المتاحة أمام شعوبها . اما محاولة فيينا للتوفيق بين المتنازعين ، على أساس الاعتراف بوجهتى النظر كليهما ، للتطبيق على نحو محدود ، فقد طرحها جانبا دعاء التعصب المتناحرون .

والآن ، دعونا نلتفت لحظة الى ولاء على عمق أبعد . ونحاول أن نرى كيف تطور الفكر الاشتراكى منذ بواكيره الأولى فى نهاية القرن الثامن عشر ، الى حركات برزت فى سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية . ونحن نحتاج فى هذا الاسترجاع ، الى أن نسجل ملاحظة عن أول مصمم اشتراكى ، وهو جراكوس بابوف ، ومؤامرته فى عام ١٧٩٦ ، مؤامرة الأكفاء ، ذلك أنه ولو أن كلمة « الاشتراكية » لم تكن قد ولدت بعد ، فان بابوف له من الصدارة المشهودة ، ما يهيئ النظر اليه بوصفه أول مفكر اشتراكى ، وضع نفسه على رأس حركة لها

(١) دولية الاثنين ونصف ، هى الدولية الثاقبة ونصف التى عاشت فيما بين عامى ١٩٢١ و١٩٢٣ ، وقد كتبنا عنها بمزيد من الشرح فى ملخص سابق بالفصل السادس من هذا الكتاب .

غرض اشتراكي واسع النطاق . ثم ان معا له دلالة ، انه بدأ بوصفه متآمرا ثوريا ، يسعى الى قيادة الثورة الفرنسية الكبرى ، نحو مزيد من مرحلة المساواة . وقد انبثت عن بابوف ومؤامراته ، صف طسويل من المتآمرين الاشتراكيين : بلانكي وباربيه ، فالجنح اليساري المتطرف من السكارتيين البريطانيين ، فكوميون باريس ، ثم زعماء الثورة البلشفية نفسها لعام ١٩١٧ في ملامح معينة ، بالرغم من ان اتهام لينين بالتبعية لبلانكي ، كان كثيرا مايقابل بالنفي القاطع . ومن بين عدة تقاليد يزخر بها السجل الاشتراكي ، هناك تقليد لاجدال في امره ، ذلك هو الانتفاضة المتمردة لنخبة ممتازة من الجماعة المتحمسة من الثوريين ، الذين يهدفون بانتفاضتهم الى جذب الكتلة الخاملة من خلفهم نحو المجتمع الجديد ، بقوة الاحتذاء بالقذوة كما هو الشأن في قوة الاحتذاء بالسنة . وقد حدث في كثير من الاحيان وفي عديد من البلدان ، ان كانت هناك مجموعات من الأشخاص ، الذين كان تصورهم الغريزي للثورة الاشتراكية يتفق مع مثل هذه الانتفاضة .

ولقد يظل الامر على هذا النحو ، حتى في البلاد التي لا تسنح فيها الفرصة لمثل هذا الاستعلاء المتمرد ، لان مثل هذا النزوع للتمرد ، انما هو مسألة طبع في الغالب ، ثم هو يتعلق بالمعز الخلقى عن التفكير على اى وجه آخر ، ولو انه توجد بطبيعة الحال اوقات واماكن ، يضطر فيها أشخاص كثيرون ممن لا يكونون على هذه الشاكلة ، الى الالتجاء للتمرد في ظروف خاصة ، باعتبار هذا التمرد سلاحا سياسيا .

اما التيار الثانى للتقليد الاشتراكي ، فهو مختلف فى أساسه . وقد تمثل بزوغ هذا التيار فى الرأئدين الأولين للمجتمع ، روبرت أوين وشارل فوريه ، بمشروعاتهما من المجتمعات الصغيرة ، بعد أن تسحبا من التطاحن حولها ، ليتابعا الحياة الطيبة فى الجماعات الصغيرة للمنتجين والمستهلكين ، الذين يتمتعون غالبا بالاكثفاء الذاتى ، ويتعاونون فى كسب سبل العيش بدلا من القتال عليها . وكان الاثنان متشبعين بالفلسفات الاجتماعية عن الرغبات الطيبة المتبادلة . ومما لاشك فيه ، أن دعوة فوريه الى الميول الانسانية الطيبة ، ودعوة أوين للمبدأ الأخلاقى فى التضامن الاجتماعى ، كانتا مختلفتين تماما ، وتتناولان مجموعتين متباينتين فى المجتمع . وقد كان لأوين ارتباط وثيق بحركة الطبقة العاملة ، فى مرحلة معينة من مراحل تطورها ، الامر الذى كان يفتقده فوريه ، ولكنهما كليهما كانا يوتويين ، اذ هما يسعيان الى اعادة تشكيل المجتمعات القائمة ، على أساس من الارتباط وجها لوجه فى المجتمعات الصغيرة ، التى كان كل منهما يأمل على مر الزمن ، فى أن تعم الأرض بأسرها . وهما يسعيان الى أن تركز العلاقات على أساس فيدرالى واسع ، فتصبح مشكلة السلطة بأسرها مشكلة غير ذات موضوع ، ولا

معنى لها فى مواجهة الحرية الشاملة التى يتمتع بها كل من هذه المجتمعات التأسيسية . أما خليفتها كايه ، فقد اختلف عن كل منهما ، اذ انه سعى الى انشاء مجتمع أكبر ، تترابط فيه الجملة وفقا لتنظيم أكثر جدية فى المساواة ، حيث تنتهى فيه الاختيارية التى نادى بها اوين وفورييه ، لتقوم فى مقامها عصبية من الترابط على نطاق اوسع . ولكن كايه ، كان ينتمى كذلك الى معسكر اليوتوبيين (المثاليين) الذين كانوا يتصورون أن المجتمع الجديد ، سوف ينبعث نتيجة انسحاب اختياري ، مما كان يسميه اوين « العالم القديم غير الأخلاقى » ، التمداعى فى تطاحن ، للدخول فى توافق من الترابط القومى يستند الى استئثار الصفات المثلى فى طبيعة الانسان (١) .

أما المدرسة الثالثة المبكرة ، فكانت فى جوهرها متباعدة عن المدرستين الآخرين ، ذلك أن هنرى سان سيمون ، لم يكن ثائرا يطلب المساواة ، ولا هو صاحب نظرة يوتوبية ، بل كان مخططا ذا عقيدة لها وزنها فى التطور التاريخى وقد رأى أن مهمة القرن التاسع عشر ، هى تحرير الجنس البشرى من حكم « المتبطلين » ، وهم أولئك الملوك والأرستقراطيون والعسكريون ، الذين

(١) اليوتوبيا : كلمة مركبة من لفظتين يونانيتين ، ابتدعها ابتداء السيسى الإنجليزي مير توماس مور (١٤٧٧ - ١٥٣٥) لتكون عنوانا لكتابه المشهور من مجتمع المدينة الفاضلة ، الذى يقوم فى تقديره على أساس الحكومة الديمقراطية والاقتصاد الشيوعى ، فسمى هذا المجتمع يوتوبيا ، وسمى أفرادها بالفروية يوتوبيين .

أما المعنى اللغوى الاصيل للفظتين اليونانيتين « يو - توبيا » فهو بالإنجليزية Nowhere وبالعربية « ليس فى مكان ما » .

ولما اشتهرت هذه الدراسة للمفكر الإنجليزي ، توافع الدارسون من بعده على تسمية كل محاولة لتصميم مجتمع مثالى ، باسم يوتوبيا . ومن هنا نبت الوصف المعروف لليوتوبيين الاشتراكيين ، من أمثال فيخته الفيلسوف الألماني ، وفورييه الاشتراكى الفرنسى ، وأوين المصلح البريطانى . والواقع أنه لم يخل عصر فى عصور التاريخ ، من هؤلاء المفكرين الذين يدفعون بخيالهم مجتمع الكمال الانسانى ، وكان أبرزهم فى العصور القديمة الفيلسوف اليونانى أفلاطون بكتابه « الجمهورية » الذى قسم فيه المجتمع الى ثلاث طبقات ، تجرى حياة أفرادها المتباينين على نظام شيعى بحت ، وكان أهمهم فى العصور الوسيطة الفيلسوف الإسلامى الغزالى ، بكتابه « آراء اهل المدينة الفاضلة » الذى انفرد فيه بفكرة المجتمع العالى لدولة واحدة ، فكان أسبق المثاليين الى تجربة الأمم المتحدة اليوم .

وهكذا كانت كلمة « يوتوبيا » عند الفرنجة ، هى مثالية « المدينة الفاضلة » عند المسلمين ، ومع ذلك ، فقد دمج المترجمون الحدوث فى ترجمتهم لكلمة يوتوبيا ، على افعال الممارسة العربية السلبية للمدينة الفاضلة ، وانتحلوا كلمة مستحددة هى « الطوبية » ، نسبة الى طاب الشوق يطيب ... فطوبى لك به .

ولم يقينى أن هذا افتعال لستا بحاجة اليه ، لأن كلمة يوتوبيا كما قد رأينا ، اسم علم على كتاب يمينه ، فلما اشتهر أصبح اصطلاحا منقطع الصلة بالثقافة اللغوى ، وهنا يتجتم التهرب وليس الترجمة ، والفرق بين التريب والترجمة قد أوضحناه ، فى هامش الفصل الاول من هذا الكتاب .

وإذن ، دع عنك كلمة الطوبية ، وقل كما نطقها أصحابها يوتوبيا ، وإن شئت لها مزيدة من البيان العربى ، قلل هى مثوى الكمال عند البشر .

« المترجم »

سيطروا على الأمور قبل الثورة العظمى وبعدها على السواء ، لتحل في محلهم طبقة « العلماء » وهم أولئك الرجال ذور النظر العلمى ، الذين سوف يعملون بناء الوحدة المقفودة ونظام المجتمع ، بتطوع وسائل الإنتاج لخدمة المجتمع ، وخدمة الطبقة الأكثر عددا وأشد فقرا ، قبل سائر الآخرين . وفى نظر سان سيمون ؛ أن الذى سوف يتأتى ، ليس هو صراعا طبقيًا بين العمال وأصحاب العمل ؛ وإنما هو تعاون بينهما لوضع حد للحرب والاستغلال معا ، وخلق اقتصاد مخطط يتقدم إنتاج الثروة في ظلّه تقدما واسع الخطى . وفى ظل هذا الحكم الخير ، تظهر مسيحية جديدة « تصفو فيها العقيدة اللاهوتية كلها من الشوائب ، وتشرف فيها الحقيقة العلمية وحدها » .

وقد أضاف تلاميذ سان سيمون الى عقيدة « المعلم » تصريحاً بعدم شرعية كل الثروات الموروثة ، والحاجة الى منح الوظائف الاجتماعية والاقتصادية . وفق ضوابط جادة لكفاءة الرجال ، يجعلها ذات نفع للمصالح العام . ولكن بعضهم ، لا سيما أنفانتان ، قد مضى فى تفسيرات غامضة غريبة عن العقيدة الدينية للمعلم ، وهى تفسيرات قللت من شأن الحركة وبساعتدت على هدم أهميتها الاجتماعية . غير أن الفضل يرجع الى سان سيمون وأتباعه ، فى تلك المسحة من التفكير الاشتراكى ، التى تسلك الاشتراكية مع دعاة الاقتصاد المخطط ، ومع ذلك الاتجاه الذى يسلكها فى عداد التقدم التكنولوجى والصناعة الكبرى ، بوصفها الأسس الضرورية لنظام اشتراكى .

أما التطور الرابع الكبير فى الفكر الاشتراكى ، فقد جاءت به دراسة لويس بلانك ، التى طورها فيما بعد فردينان لاسال ، على نحو معين من اتجاهاتها . وقد كانت أعظم مساهمة قام بها بلانك فى هذا الشأن ، هى فكرة « حق العمل » بوصفه الواجب الملقى على عاتق الدولة ، فى إتاحة فرصة العمل لجميع العاملين الراغبين ، على نحو ما عبر عنه فى كتابه « تنظيم العمل » ، الذى نشر لأول مرة فى عام ١٨٣٩ . لقد كان بلانك يدعو الى نظام يحكم فيه العمال مراكز العمل القومية حكما ذاتيا ، على أن تقوم بإنشاء هذا النظام وتمويله دولة اصلاحية ديموقراطية ، وتترك فيه الحرية لهم يدبرون شئونهم الخاصة ، ولا يخضعون الا لاشراف عام على التنسيق والتخطيط ، يقوم به ممثلو الشعب بأسره . وقد طبق لاسال هذه الفكرة فى ستينيات القرن التاسع عشر على ظروف بروسيا ، مطالبا بأن تقدم الدولة البروسية رأس المال ، لتنمية جمعيات المنتجين التعاونية بإدارتها الذاتية ، وأن تعمل الدولة وفق نظام سياسى ينهض على حق الانتخاب العام ، ويحول الدولة من عدو للجماهير ، الى الاداة الجوهرية فى تحريرهم من الرق .

وقد ساهم كل من بلانك ولاسال ، فى نمو الفكرة التى تذهب الى أن الاشتراكية تتطلب تدخل الدولة ، لالمجرد تنظيم الأحوال الاجتماعية والصناعية

بل لتجعل الدولة مسئولة بالفعل عن تدبير الصناعة عن طريق روابط العمال ،
تتكون وتتلقى التشجيع تحت رعاية الدولة . ومع ذلك ، فإن هذا المفهوم
للاشتراكية ، يجرى في تعارض مباشر ، مع كل من « الاشتراكية العلمية »
الجديدة التي نادى بها ماركس وإنجلز في أربعينيات القرن التاسع عشر ،
والمذهب المغاير أصلا الذي نادى به برودون في الوقت نفسه على التقريب . ذلك
أن ماركس وإنجلز قد قدما في كتابهما عن « التصور المادي للتاريخ » ، مذهبا
خلصا فيه الى أن تاريخ الجنس البشرى ، هو سجل للحركات المتعاقبة في ألوان
الصراع الطبقي ، التي تناقصت في آخر مراحل هذا التاريخ الى طبقتين اثنتين
فحسب ، هما الرأسمالية والبروليتاريا ، اللتان سوف يستمر الصراع بينهما
في حدة أشد ، الى أن يطاح نهائيا بالبورجوازيين الرأسماليين ، في ثورة
تنبعث من أفراد طبقة البروليتاريا الذين استغلهم هؤلاء ، ثم يعاد تنظيم
المجتمع على أساس متحرر من الطبقات ، ومن التناقضات الاقتصادية
والاجتماعية . ويرى ماركس أن كل الطبقات الأخرى دون ذلك ، إنما هي في
سبيل الاختفاء تحت ضغط التقدم التكنولوجي ، إذ قد حل الرأسماليون في محل
القطاعيين شيئا فشيئا باستيلائهم على مقاعد الحكم ، ثم خرجت من السوق
طبقات البورجوازية الصغيرة ، وأصحاب الحرف الصغيرة والمزارعون ، بحكم
الإنتاج الكبير ذي القدرة الاقتصادية الفائقة . وهكذا كانت الرأسمالية الكبيرة
في تقدير ماركس ، تعتبر الى حد معين ، عاملة بالضرورة من أجل التقدم ، ولكنها
كانت تحمل تناقضات بين طياتها ، حالت نهائيا دون تقدمها الى ما وراء هذا
الحد المعين ، ودفعت بالبروليتاريا التي تضاعف نموها ، الى الميدان في
مواجهتها ، بوصفها قوة يتزايد تهديدها يوما بعد يوم . ويقرر ماركس أن
النتيجة يمكن التنبؤ بها على يقين علمي ، تلك هي الاطاحة بالرأسمالية ، وتطوع
وسائل الإنتاج للاشتراكية تحت إشراف البروليتاريا .

ونما لاشك فيه ، أن ماركس كان يتوقع أن تحدث هذه الخاتمة في وقت
قريب جدا ، بوصفها نتيجة محتومة لواحدة من الأزمات المتواترة ، التي كانت
تعرض لها الرأسمالية على عهده . وقد غمط ماركس قدر كل من الصلابة
الرأسمالية وامكانية الدول المحكومة رأسماليا ، في المسارعة لأنقاذ الطبقة
الرأسمالية المهددة . كذلك بالغ ماركس في تقدير قوة تضامن البروليتاريا ،
وفي احتمالات الانطواء تحت راية البروليتاريا ، من جانب طبقات المجتمع التي
تكون قد تداعت اليها بحكم تقدم الرأسمالية الكبيرة ، ومن جانب الفلاحين الذين
يكونون قد ازدادوا فقرا بحكم التصنيع التقدمي للزراعة . ولكنه كان على
حق في تنبؤه بأن الصراع بين العمال والرأسماليين ، هو الصراع البارز للقرن
التاسع عشر المنصرم ، في الدول الرأسمالية المتقدمة . وكذلك كان على حق
في تنبؤه بزيادة الميل نحو الإنتاج على نطاق واسع فأوضح .

ولقد أحدثت الاشتراكية الماركسية أول تأثير كبير لها على العمال في الدول المتقدمة ، أيام الدولية الأولى في ستينيات القرن التاسع عشر . وفي عام ١٨٦٧ نشر أول جزء من مؤلفه الكبير « رأس المال » وفي العام نفسه ، أسس أتباعه حزب الأيزناخ الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا ، لمعارضة « الرابطة العامة للرجال العاملين الألمان » التي أسسها لاسال قبل ذلك ببضعة أعوام . وقد كانت العناصر الكبرى للتعارض بين الماركسيين واللاساليين خلال السنوات التالية ، تتصل أولا بالقانون الحديدي الخاص بالأجور ، الذي أبداه اللاساليون بينما رفضه الماركسيون ، ثم الاتجاه الذي يسلكه الاشتراكيون في تعاملهم مع الدولة الأمر الذي كانت له دلالة مباشرة على نحو كبير . وفي هذا الصدد ، بينما تطلع اللاساليون الى الدولة ، التي أعيد تشكيلها على أساس من حق الانتخاب العام ، لتعمل بوصفها المشجع للمشروعات المنتجة للعمال في مواجهة الرأسماليين ، اذا بالماركسيين يعلنون ضرورة استئصال الدولة الرأسمالية جذورا وفروعا ، وبناء دولة جديدة على أنقاضها ، تستند في رسوخ الى حكم العمال .

لقد كان هذا تباينا صارخا بين المذهبين ، ولكنه لم يحل دون اندماج الأحزاب الألمانية الماركسية واللاسالية في مؤتمر جوتا لعام ١٨٧٥ ، على أساس برنامج متفق عليه ، ندد به ماركس في صراحة ، باعتباره اذمانا كبيرا لوجهه النظر اللاسالي ، في شأن الدولة على وجه الخصوص . ورغم ذلك فإن أتباعه الألمان تجاهلوا احتجاجه ، ومضوا قدما في الاندماج ، الذي اعتبروه ضروريا للكفاح المؤزر ضد حملة بسمارك المناهضة للاشتراكية . أما الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني المتحد ، الذي انبثج بنجاح من هذا الكفاح ، فقد أصبح بعد ذلك نموذجا للأحزاب الاشتراكية في أغلب أوروبا ، باستثناء بريطانيا العظمى ، حيث لم يحصل الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي الذي أسسه هيندلمان الا على تأييد ضئيل للغاية ، وسرعان ما اخذ يدوي ليصبح غير ذي شأن تماما ، يحكم نمو الأحزاب غير الماركسية ، وهي حزب العمال المستقلين بزعامة كير هاردي عام ١٨٩٣ ، ثم لجنة تمثيل العمال لعام ١٩٠٠ ، التي أصبحت بعد ذلك حزب العمال في عام ١٩٠٦ . ولكن الأحزاب الماركسية الاشتراكية الديمقراطية ، في معظم أقطار غرب أوروبا ، وهي اسكتلندا وهولندا وبلجيكا وإسبانيا وإيطاليا والنمسا معا ، قد بدأت في ثمانينيات القرن التاسع عشر وتسعينياته ، تلعب دورا مهيمنيا في سياسات الطبقة العاملة ، بينما كان الميدان في فرنسا وروسيا منقسما بين الأحزاب الماركسية واللاماركسية ذات الطابع المختلفة .

وهكذا أصبحت الماركسية ، في شكلها الذي أعطاه لها الحزب الألماني الاشتراكي الديمقراطي ، ذات النفوذ المسيطر في الدولية الثانية ، التي أقيمت في فرنسا عام ١٨٨٩ ، واستمرت على هذا النحو حتى نهاية الدولية

الثانية فى عام ١٩١٤ . ومهما يكن من أمر ، فان هذا النفوذ الماركسى لم يسلم من التحدى فى كل نقطة منه ، ولو أنه كان يبدو صاحب الغلبة ، مرة بعد مرة ، على القوى المناهضة له . أما التحدى الأساسى حقا ، فقد ووجهت به الماركسية فى الدولية الأولى نفسها ، خلال الأعوام الستينيات من القرن التاسع عشر ، حين كان على ماركس أن يدخل أولا فى معركة مع تلاميذ برودون ، ثم مع المعارضة الجسيمة ليمخائيل باكونين الروسى ، الذى كانت سيطرته قوية على قطاعات معينة من الدولية ، بحيث جعلت ماركس يقضى عليها القضاء المبرم ، ينقل مقر قيادتها الى الولايات المتحدة ، بدلا من المخاطرة بوقوعها فى ايدى انصار باكونين .

وكثيرا ماتكتل برودون وباكونين معا ، حيث كان اتباعهما متساوين فى معارضتهم لماركس ، ولكنهم فى الحقيقة كانوا مختلفين تماما فى نظرتهم ، ولو أنهم كانوا يشتركون فى العداء العنيف للمركزية والدولة ، بوصفها آلة للتحكم البيروقراطى . وكان برودون مؤمنا فى الحقيقة عن يقين ، بغضائل الكيان الاستقلالى للفلاحين ، الذى يقوم على صفار المنتجين الذين يزرعون أرضهم بأنفسهم ، وأصحاب الحرف الصغيرة الذين ينتجون السلع بالمثل على أساس فردى ، فى تعاون من أجل السوق الاستهلاكية مباشرة . وكان يريد أن يقوم بنك شعبى بتقديم قروض سخية لمثل هؤلاء المنتجين ، فيضمن لهم بذلك وسائل العمل . كذلك أراد برودون أن يحصل كل منتج على مكافأة ، تتفق مع النجاح لمجهوده الشخصى أو العائلى ، على أساس ارتباط حر . وقد عارض انصار برودون فى الدولية الأولى ، تبعا لذلك ، الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، بما فى ذلك الأرض ، وناصروا المشروع التعاونى الحر ، الذى لا يتلقى المساعدة من الدولة ، بل يتلقاها من بنك التسليف تحت اشرافها بالذات . والواقع أنهم كانوا فوضيين أكثر منهم اشتراكيين ، اذا كانت الاشتراكية تؤخذ على أنها تشمل ملكية الدولة . وقد كانت هزيمتهم فى الدولية الأولى على ايدى دعاة الملكية العامة ، أول تعريف فى الواقع ، لتحديد الاشتراكية الماركسية على هذا النحو الواضح من الملكية .

ولكن لم يكد انصار برودون يهزمون ، حتى سرعان ماتبدى انصار باكونين فى معارضة جديدة لماركس ، تظاهرها كتلة اتباع الدولية من الأسبان والطيان ، ويؤيدها قطاع كبير من السويسريين ، الذين يتركزون فى منطقة جورا لصناعة الساعات ، حول « لو لوكل » ثم « لاشو دو فوند » . وقد واجهت هذه المعارضة الجديدة الماركسيين بتحد أساسى ، وذلك برفضها حق مجلس لندن العام الذى يشرف عليه ماركس ، أو أى هيئة مسئولة أخرى على اليقين ، فى وضع سياسة أو برنامج معين ، يلزم القطاعات القومية والمحلية ، التى كانت تتشكل منها الدولية فى تفكك . كذلك أعطى باكونين فى فلسفته الاشتراكية

العامة ، تأكيده للاستقلال الأولى للجماعة المحلية التي لا حواجز فيها ، وتأكيده لحقها في تقرير مصيرها دون الخضوع لأي إشراف تسلطي من الخارج . وأبدى الرغبة في النزول بالدولة الى وضع تكون فيه مجرد هيئة استشارية فحسب ، بغير سلطان تلتزم به القطاعات القومية والمحلية . ثم أعلن حرباً شاملة على الدول في جميع أشكلها ، بوصفها أجهزة للتسلط البيروقراطي على الجماهير . ويقول باكونين ، انه يوجد تضامن طبيعي في الجماعة المحلية ، التي يمكنها إدارة شئونها على أساس من التعاون الحر للرجال مع الرجال ، بينما الوحدات السياسية الكبيرة ، كتلك الدول القومية ، تكون بالضرورة مؤلفة من حكام ومحكومين ، لا يوجد بينهم مثل هذا التضامن .

وقد كان هناك شقاق ، كذلك بين أنصار باكونين وأنصار ماركس ، حول المرضع الخاص بمطلب الملكية ، فأنصار باكونين رغبوا في التركيز على حملة لالغاء الوراثة ، بينما رد الماركسيون بأن الوراثة ليست الا مجرد عرض لمرض الملكية الخاصة نفسها ، وقالوا انه يجب أن يوجه الهجوم الى المرض وليس الى العرض . ومهما يكن ، فعلى الرغم من أن هذا النزاع قد اختلط كثيراً بالخلاف القائم بين ماركس وباكونين ، الا انه كان في الحقيقة خلافاً سطحياً اذا قورن بخلافهما الكبير حول مسألة السلطة والمركزية . فبينما ينظر ماركس الى قيام أحزاب سياسية مركزية للطبقة العاملة ، بوصفها الخطوة الضرورية التالية في طريق الثورة الاشتراكية ، اذا باكونين يرى أن هذه الأحزاب أدوات خيانة لمصالح العمال ، من حيث النمو الحتمي داخل هذه الأحزاب للميول البيروقراطية ، ومن حيث نزوع الأحزاب الى مهادنة الدولة المتسلطة ، بدلا من أن تجعل هدفها الرئيسي في سياستها الاشتراكية هو هدم الدولة تماما .

وقد نجح ماركس في مؤتمر هولندا لعام ١٨٧٢ ، إثناء غيبة الإيطاليين الذين رفضوا الحضور ، في طرد باكونين من الدولة ، وبعد ذلك نجح في نقل قيادتها الى الولايات المتحدة ، حيث انتهت في السنوات القليلة التالية ، بعد فترة من الجمود والاحتضار . ولكن معارضيهم استطاعوا أن يقيموا بقايا الدولة في أوروبا ، لمدة سنين ، تحت رعاية الفوضويين والسنديكاليين بصفة رئيسية ، حتى انتهت كذلك أثناء محاولة جديدة لتوحيد القوى في مؤتمر جنت للوحدة عام ١٨٧٧ . وقد رسم هيكل الدولة في مؤتمر سري عقد عام ١٨٨١ - وكان هيكلاً فوضوياً بحتاً - ولكن لم تكن هناك بعد ذلك أية رابطة اشتراكية رسمية ، فيما عدا قلة من المؤتمرات في المناسبات الخاصة ، حتى انشئت الدولة الثانية عام ١٨٨٩ . وقد حدث في خلال هذه الفترة ، أن تجدد الصراع دفعة واحدة بين الاشتراكيين والفوضويين ، واتقوا الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني بنقله القوى ضد الفوضويين ، الذين طردوا مراراً من المؤتمرات الدولية ، ليعودوا الى الظهور بتحد جديد في كل اجتماع تال . وقد أصبح وجود الحزب الاشتراكي الديمقراطي المنظم تنظيمياً دستورياً ، والذي يتنافس في الانتخابات

البرلمانية حيثما وجدت ، أصبح مثل هذا الحزب في الدولية الثانية ، هو المقياس
لفعالية العضوية فيها ، تلك العضوية التي كانت مقصورة على الأحزاب
الاشتراكية التي تقوم على أساس الصراع الطبقي . ولم يكن من اليسير دائما
تفسير هذا الوضع على أية حال ، ومثال ذلك ، أن حزب العمال البريطاني
لم يتخذ من الصراع الطبقي صفة يختص بها في تصريحاته السياسية ، ومع
ذلك فقد اعترف به حزبا مشتركا بالفعل في الصراع الطبقي ، بغض النظر عما
إذا كان قد نادى بذلك أو لم يفعل ، بينما الجماعات الفوضوية التي أعلنت
في فخر من مبادئها الطبقية ، كانت تستبعد في حزم إذا رفضت الاشتراك في
العمل البرلماني . وفي بلاد مثل روسيا ، التي لم يكن فيها برلمان يجري التناقض
على مقاعدته إلى ما بعد ثورة ١٩٠٥ ، كانت النية يؤخذ بها على أنها واقع عملي ،
فيسمح للروس الديموقراطيين الاشتراكيين - سواء في ذلك النشفيك
والبولشفيك وكذلك الثوريون الاشتراكيون من غير الماركسيين - بالانضمام
إلى صفوف الدولية ، كما سمح لكل من الاشتراكيين « المتطرفين » والاشتراكيين
« المعتدلين » في بلغاريا على السواء بالانضمام إلى الدولية ، على الرغم من
العداء الشديد بين الفريقين ..

وفي الدولية الثانية ظهر الألمان الديموقراطيون الاشتراكيون متمسكين في
حزب واحد . ولم يكن الفرنسيون كذلك ، حتى أرغموا على الوحدة تحت
الضغط الشديد من الدولية عام ١٩٠٤ . ذلك أن الاشتراكيين في فرنسا
كانوا منقسمين في حدة إلى عدة جماعات متناحرة ، وقد تزعم جول جورد
أقدم هذه الأحزاب وهو حزب العامل ، بالاتفاق التام مع العقيدة الماركسية ،
وبتحالف وثيق في أغلب الأمور مع الألمان . بينما جمع جان جوريس زعيم
المجموعة الاشتراكية المستقلة ، أتباعا كثيرين من حوله ، تمهدوا بالدفاع
عن الجمهورية البورجوازية ضد أعدائها المناهضين للديموقراطية والمناهضين
للسامية ، وكانوا على استعداد إذا دعت الضرورة للتعاون مع البورجوازية
البراديكالية في هذا الدفاع ، الذي اعتبره انصار جورد أمرا مضادا لاستقلال
البيادىء الاشتراكية . أما الحزب الثالث الذي يتزعمه ادوارد فابان ، فقد
واصل التقليد العنيد للبلاتكيين . وثلث حزب رابع برعامة بول بروس ، أعلن
عن نفسه بوصفه حزب « الممكن » وركز بصفة رئيسية على تدابير الإصلاح
الاجتماعي ونشاط البلديات . فضلا عن ذلك ، فإن الوضع في فرنسا كان
معقدا نتيجة لاتجاه تقابات العمال المنظمة في الاتحاد العام للعمل ، والتي أعلنت
من تأييدها للامتناع عن أي ارتباط بالأحزاب السياسية - بينما تركت أعضاها
اجرا في الانضمام إلى هذه الأحزاب إذا أرادوا - وكذلك رحبت بالسنديكالية
المغايرة للفوضوية ، التي كانت تستلهم وحيها من الأصول الفكرية لبرودون أكثر
من ماركس .

والحق ان السندبكالية ، التي ضربت بجذورها في ايطاليا واسبانيا ، بقدر ما دقت شعابها في فرنسا ، انما كانت تحديدا جديدا في السنين الاولى من القرن الحاضر ، للاشتراكية الماركسية في مظهرها الثورى والاصلاحي على السواء . كذلك كانت هناك في أمريكا وأستراليا سندبكالية شبيهة لها تتمثل في حركات « عمال العالم الصناعيين » . أما السندبكالية الأوربية ، فكانت بحكم تميزها عن السندبكالية الأمريكية ، هي الوريث المباشر للفوضوية ، وقد شنت هجومها على الاشتراكيين التقليديين ، من وجهة النظر المحلية والفيدرالية نفسها . ولكم قيل ان الأحزاب السياسية قد أودت بدعاتها في حتمية لازمة ، الى شروء الأولجارية ، وهددت التضامن التلقائي ، الذي نتج عن الخبرات المشتركة للحياة اليومية في مراكز العمل . وعلى هذا النحو ، كان يقال في المجال الصناعي : « ان الكفاح الطبقي لا يمكن أن يقوم الا من مستوى الطبقة » .

ولم تؤد الارتباطات السياسية الى الاشراف البيروقراطي والأولجاركى فحسب ، بل ادت كذلك الى المساومة ، من أجل ارضاء وموامة الجماعات الهامشية العابرة للناخبين . وهكذا فان العمل السياسى قد لطخ الكفاح الطبقي وقضى نهائيا على الدفع الثورى للطبقة العاملة .

على أن لينين ، قد اتخذ في الحق نظرة معارضة ، اذ هو اعتبر ان السياسة هي الحقل الرئيسى للنشاط الثورى ، وطالب بالاشراف السياسى على النقابات العمالية ، التى تكون معرضة في حالة عدم وجود هذا الاشراف ، الى ان تقنع بمجرد الأعمال الاصلاحية فحسب . ولكن لينين كان يفكر في روسيا حيث كان للعمل السياسى بالضرورة صفته الثورية ، بينما كان السندبكاليون يفكرون في السياسات البرلمانية على النمط الغربى . ومع ذلك ، فان السندبكاليين كانوا يعارضون نوع الحزب السياسى الذى طالب به لينين ، بقدر ما عارضوا الأحزاب ذات النوع البرلماني ، ذلك أنهم كانوا يعادون كسل أنواع السيطرة المركزية ، التى قوضت التضامن التلقائي للعمال في الصراع الصناعى المحلى ، ولم تكن لهم صلة « بالركيزة الديمقراطية » ، تلك الركيزة التى كانت سمة جوهرية للبلشفية . وقد جذب الكومينترن بلا شك ، عند تشكيله عام ١٩١٩ ، الثوريين من عمال المحلات والعناصر اليسارية الأخرى ، الذين شساركو السندبكاليين عداهم للنظام المركزى . ولكن سرعان ما أصبح واضحا ، أنه ليس هناك مجال فى الكومينترن لمثل هذه العناصر ، حتى لو كانت من الجناح اليسارى ، ما لم تتخل عن عدائها للنظام المركزى ، وتمنح الحزب والمجلس التنفيذى للكومينترن ، حق قيادة النقابات العمالية بقسدر توجيههما للخطة السياسية . أما هؤلاء السندبكاليون او غير السندبكاليين ، الذين انضموا فى البداية الى الكومينترن ، فسرعان ما وقعوا فى شجار مع زعامة موسكو ، ثم لم يلبثوا أن وجدوا أنفسهم خارج الكومينترن ، بل ومن أشد المعارضين له ، على نحو ما كان روزميه ومونات في فرنسا ، وأنجيل ييستانا في اسبانيا . وقد كان

هذا هو المصير الذى لحق بالنرويجيين بزعماء مارتن ترانميل ، وبقطاع
الإيطاليين الذين اتبعوا بورديجا فى الحزب الشيوعى .

ولكن قضية السنديكاليين الأمريكيين المثلة فى حركة عمال العالم الصناعيين ،
كانت مختلفة بعض الشيء . ذلك أن عمال العالم الصناعيين ، لم يكونوا
يسهدفون كثيرا الى الحكم الذاتى المحلى ، بقدر ما كانوا يسهدفون الى
النقابة الصناعية على نطاق قومى يتفق مع التكامل الكبير فى الأعمال الأمريكية
الضخمة . ولكن الأمريكيين أو على الأصح بعض كبار زعمائهم مثل هايوود ،
قد صدقوا نظام الاتحاد السوفييتى المركزى بدرجة كبيرة ، وقاموه فى شدة .
ذلك أن عمال العالم الصناعيين فى أمريكا ، كانوا هيئة محلية الى درجة كبيرة .
لقى زعمائها المحليين فى خضم الصراع الصناعى المحلى ، مثل الاضراب الكبير
لعمال مصانع لورنس للنسيج ، كما كان يقودها على نحو واسع ، المهاجرون من
من أوروبا الذين أتوا حيث بنظرتهم السنديكالية ثم وجدوا أنفسهم على خلاف
مع بيروقراطية النقابات المركزة تركيزا كبيرا ، والمحققة بالاتحاد الأمريكى للعمل .
وقد انضم كثيرون من مؤيدى عمال العالم الصناعيين ، الى صفوف الشيوعية
فى عام ١٩١٩ ، ولكن سرعان ما كشفت لهم ، فاعتزلوها أو انضموا الى واحدة
أو أخرى من الحركات المنشقة العديدة ، التى ظهرت فى اليسار الأمريكى .

لقد كان لدى السنديكاليين وخصوصا فى فرنسا ، مزيد من النقد الذى
يوجهونه للأحزاب السياسية الخاصة بالطبقة العاملة . فهم يقولون أن هذه
الأحزاب ، بدلا من أن توحد العمال على أساس طبقي ، قد قسمتهم الى فرق
تؤمن كل منها بأيدىولوجية معينة ، وبذلك هدمت التضامن الطبقي . وقد
سهل توجيه هذا النقد فى فرنسا ، على ضوء التجربة الفرنسية لطوائف
الأحزاب السياسية المتصارعة ، بينما كان يوجد فى أغلب الدول حزب سياسى
اشتراكى واحد ، حتى ولو كانت هناك بعض الطوائف الخارجة على صفوف هذا
الحزب الواحد . ويرجع الاختلاف فى هذا الشأن بين فرنسا والدول الأخرى
لأسباب تاريخية على وجه أساسى . فقد سارت المنافسات بين القطاعات
الاشتراكية الفرنسية شوطا بعيدا ، ولم ينجح أحدها فى أن يجعل نفسه فى مقام
الصدارة ، بينما اتحد الماركسيون واللاساليون فى ألمانيا ، وكونوا حزبا واحدا .
وحدث فى بلاد عديدة أخرى أن كانت السيادة لأحزاب أسست فى الغالب على
النحو الألمانى . وصحيح أنه لم يكن هناك مثل هذه الوحدة الاشتراكية فى
أسياتيا ، ولكن النقابات العمالية هناك كانت منشقة أيضا بين حركات متنافسة
على قدر متكافئ من القوة ، بينما لم يكن للاتحاد العام للعمل فى فرنسا ، أى
منافس فعال خلال فترة النشاط النقابى ، فى السنين الأولى من القرن
العشرين .

ولم تكن للسنديكالية قبضة قوية فى أوروبا خارج نطاق البلاد اللاتينية ،
برغم أنها كانت ذات تأثير كبير فى هولندا وفى النرويج فيما بعد الحرب . أما

فى بريطانيا ، فقد مارست السنديكالية بعض النشاط خلال فترة الاضطراب الصناعى قبل عام ١٩١٤ ، ولكنها اتحصرت الى وضع ثانوى الاهمية ، يظهر الاشتراكية الطائفية خلال الحرب العالمية الاولى (١) . وقد ردد الاشتراكيون الطائفيون كثيرا من الجدالات السندكالية ، دون ان يصلوا الى ابعادها الماثلة فى معارضة الدولة ، التى كان كثيرون من هؤلاء الطائفيين راغبين فى الإبقاء عليها فى شكل ديموقراطى ، بوصفها وكالة عامة ، تسير جنباً الى جنب مع النقابات . ولكن فى الوقت الذى كان فيه الاشتراكيون الطائفيون ، ينتقدون الحزب العمالى بشدة فى نزوعه الإصلاحى ، فانهم لم يوافقوا أبداً على النظرة المحيية الحتمية ، للحركة السنديكالية فى القارة .

ذلك ان النقابات العمالية فى بريطانيا العظمى ، كانت منظّمة بدقة على أساس قومى ، وكانت المساومة الجماعية على الصعيد القومى ؛ تبجل سريعا فى محل المساومة على الصعيد المحلى . كذلك فان الاشتراكيين الطائفيين ، وقد سلّموا بالتركيز الصناعى على اعتباراته قاعدة ، فاستهدفوا انشاء نقابات قومية على أساس النقابية العمالية ، وليس على أساس صورة الكوميونات المحلية ، على النحو المفهوم بخاصة عند السنديكاليين الفرنسيين والابيطاليين والأسبان . وعلى الرغم من وجود مجموعة صغيرة من الفوضويين ، حول البرنس بيتر كروبوتكين الذى عاش فى إنجلترا ، فان الفوضوية البريطانية كانت ضعيفة للغاية ، ولم يكن لها نفوذ فى دوائر النقابات العمالية على الاطلاق ، وكان تقليد الحكومة البرلمانية على اشد ما يكون من الرسوخ . . ومن هنا فقد انتقد الاشتراكيون الطائفيون اولئك الذين كانوا معادين تماما لمؤسسات الديموقراطية البرلمانية ، وركزوا دعاتهم على الحاجة الى امتداد الديموقراطية فى المجال الصناعى كذلك .

وقد ظهرت الفكرة المحيية عند السنديكاليين الأوروبيين بعد ذلك ، فى صورة من صور الفيدرالية ، وهى الصورة التى كانت تمثل الاتجاه المعارض للماركسية فى تفكير برودون وباكونين . والواقع ان هذا كان مصدرا للقوة والضعف . فهو بمصدر للقوة ، لان نمو التنظيم على نطاق واسع ، ونمو البيروقراطية المركزية معه ، قد خلق فى عقول كثير من الرجال ، رد فعل ضد الانبعاثات السالبة للشخصية فى العالم الحديث ، واشاع روحا مواليسة لما يسميه الأمريكيون « الديموقراطية سطحية الجذور » . ثم هو مصدر للضعف ، لان حركة الطبقة العاملة نفسها ، كانت بالضرورة متأثرة بنمو ذلك النطاق ، وكانت تميل للنظر الى التنظيم الواسع المدى ، مهما كانت مساوئه الانسانية ، على أساس

(١) الاشتراكية الطائفية او الاشتراكية القات : تناولناها بالشرح فى هامش الفصل الثانى عشر من هذا الكتاب ، عند الحديث على اللجج التمديدى الاشتراكى الأوروبى .
« الترجمة »

انه امر ضرورى للأهداف التى تنافح عنها ، وأنه من أجل ذلك لا بد من قبوله ، باعتباره شرطا للصراع مع الرأسمالية ذات النطاق الكبير .

وليس من قبيل المصادفة ، أن وجد هذا الأنجيل السنديكال أغلب أتباعه فى بلاد مثل فرنسا وإيطاليا وأسبانيا ، حيث لم تكن المشروعات الرأسمالية الضخمة ، برغم وجودها ، متقدمة على النحو الذى كانت عليه فى البلاد الرأسمالية الكبيرة ، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا . فقد كانت البلاد اللاتينية على وجه العموم ، لا تزال لديها فى السنوات الأولى للقرن التاسع عشر ، حركات للطبقة العمالية ، تبلغ فيها روابط التضامن المحلى ، مرتبة أقوى من تلك الروابط لكل صناعة منفصلة ، باعتبارها وحدة قومية على حدة . ولذلك كانت السنديكالية الأسبانية والفرنسية والإيطالية ، لا تزال مجرد هيئة محلية ، كما كان التنظيم القومى فى كل صناعة ، مجرد اتحاد للهيئات المحلية ، التى كانت تضرع بارتباطها بالمجالس المحلية للعمل ، والتى كانت توحد النقابات المحلية ، لتجملها على الأقل مماثلة فى قوتها لمراكز الصناعة القومية . وقد بلغت السنديكالية تنهات الى زوال ، بتقدم التوحيد القومى ، وبظهور عملية التأميم فى المرافق العامة ، وفى الصناعات الأساسية مثل مناجم الفحم ، إذ كان واضحا ، أنه من السهل وضع مشروعات واقعية لإشراف العمال المحليين على الأعمال المحلية ، بأكثر من إشرافهم على قطاعات محلية بحث ، يقوم تنظيمها على أساس المصالح القومية فحسب . وحتى عندما كان هناك من بحث على توجيه قدر أكبر من اللامركزية ، فى الصناعات الخاضعة للتنظيم القومى الواسع النطاق ، فإن مثل هذه المحاولة ، كان مقفلا لها أن تواجه علماء زعماء النقابات العمالية ، الذين كانوا يخشون فقد سلطاتهم ، إذا ما امتزجت المسؤولية وسلطة الحكم الى حد كبير .

وحتى عام ١٩١٤ ، ومن خلال النشاط المتتابع فى حركات الطبقة العاملة ، بين أنصار المركزية وأنصار الفيدرالية ، كان أنصار الفيدرالية يخسرون المعركة دائما ، لأن عوامل التنمية الاقتصادية والسياسية كانت تبدو مواتية للمركزية . فكلما تمت النقابات العمالية ، وحصلت على الأقرار لها بحق الوكالة فى المساومات فكان سعيها يزداد للحصول على مساومات جماعية فى ميادين أوسع نطاقا ، ولإحلال المساومة على المستوى القومى ، محل المساومة على المستوى المحلى . كذلك كان نمو الأحزاب الاشتراكية المنظمة ، التى تسعى الى تمثيلها فى البرلمانات

القومية ، انما يتحرك فى هذا الاتجاه نفسه ، ويجعل من الصعب على جماعات القطاعات أو الطوائف ، أن تحافظ على استقلال أوضاعها . لقد كان الاهتمام فى كل من النقابات العمالية والميادين السياسية معا ، يتركز حول الوحدة بصورة متزايدة ، وكان الانشقاق على رأى الأغلبية يعتبر جريمة ، لانه انما يحطم تضامن الحركة . ولم يمنع هذا من ظهور جماعات منشقة ، ولكنه جعل موقف المنشقين أكثر صعوبة ، وجعل العمل على الصعيد القومى ، يحل فى محل العمل على الصعيد المحلى .

لقد كان هذا هو الحال ، بغض النظر عما اذا كانت الهيئات القومية تميل الى اليسار أو الى اليمين ، ولو أنه كان يكون أوفر تطبيقا ، عند ما كانت هذه الهيئات تتجه الى اليمين ، على النحو الذى فعله كثيرون . ذلك أن الاتجاه فى غرب أوروبا على أية حال ، كان يمينيا بالتاكيد ، عندما طورت الأحزاب الاشتراكية البرلمانية نفسها ، كى تتلاءم مع ظروف العمل البرلماني يوما بيوم ، ثم لتتلاءم كذلك مع الوضعية الانتخابية للجماهير . ومع ذلك فان مثل هذا الاتجاه ، قد أمكن أن يبرز نفسه حتى عندما كان الميل يساريا . ففى روسيا ، على سبيل المثال ، حيث كانت هزيمة ثورة ١٩٠٥ ، قد أفسحت الطريق أمام تقدم ثورى جديد ، تبنى القطاع البلشفي للحزب الديمقراطي الاشتراكي ، الذى كان يعمل سرا بوصفه حركة ثورية ، شكلا متطرفا من أشكال التنظيم المركزى ، وطوره حتى أصبح مسألة مبدأ ، فى صورة نظرية « المركزية الديمقراطية » ، التى ظهر أنها مأخوذة من ماركس . وقد سار المنشفيك فى الاتجاه نحو النظام المركزى الصارم على نحو أقل ، ولكنهم كانوا أيضا مركزيين ، اذا قارناهم بالثوريين الاشتراكيين الذين كانوا أقل تنظيما ، والذين كانت حركتهم تشمل كل ميادين الرأى من اليمين الى أقصى اليسار ، بحيث سمحت بوجود خلافات محلية كبيرة ، ولم تفرض أى عقيدة رسمية على أعضائها ، أو على الجماعات التى تشكل هذه الحركة . وانه لمن الصعب حقا ، ان يقال أن الثوريين الاشتراكيين مذهبيا مشتركا ، يضى الى ابعاد من المساندة للعمل الثورى فى ميدان الإصلاح الزراعى ، والاطاحة بالآوتوقراطية (حكم الفرد) ، التى كانت تمثل مصالح الطبقات المالكة للأرض . ولكن لم يكن للثوريين الاشتراكيين دور كبير فى شئون الدولية الثانية ، فيما عدا فترة قصيرة فى أوائل ١٩٠٦ ، عندما كانت

حركة الثورة فى روسيا على أشدها . بينما كان الألمان فى الدولية الثانية ، وهم دعاة للمركزية عن بكرة أبيهم ، يمثلون القوة المتسلطة ذات النفوذ المطلق .

لقد كان الألمان من ناحيتهم مركزيين ، لأنهم كانوا فى الغالب ضد حكم الفرد المطلق ، الذى يتركز بدرجة بالغة فى بروسيا ، باعتباره العنصر المتزعم فى الرايخ الألماني . وسواء انفقوا مع كاوتسكى أو مع برنشتين ، فى الجدل الكبير حول المراجعة المذهبية ، فانهم كانوا جادين فى السعى لبناء حزب اشتراكى قوى متماسك ، تلتف من حوله أغلبية الناخبين الألمان ، للاطاحة بنظام الحكم الأوتوقراطى . وهكذا كانوا متفقين على صيانة وحدة الحزب ، الى الحد الذى لم يشأ فيه أحد أن يطرد برنشتين ومؤيديه من الحزب ، مما قد يبعث على الانقسام . والواقع أنه لم يكن من الصعب كثيرا صيانة وحدة الحزب ، لأن الخلافات بين كاوتسكى وبرنشتين ، برغم اتساعها من حيث النظرية ، لم تكن ذات تأثير كبير على السلوك الفعلى للحزب فى الموقف الراهن . ذلك أنه على الرغم من أن كاوتسكى والغالبية المؤيدة له ، كانوا يتحدثون ويفكرون فيما سموه الانفصال التورى عن النظام القائم ، فى الوقت الذى كان فيه برنشتين يؤكد احتمال التقدم التدريجى فى اتجاه الاشتراكية ، كان أحد الطرفين لم يكن يريد جادا الاقدام على اجراء مبكر له صفة الثورية . كذلك كان انصار كاوتسكى ينظرون الى مهمة الحزب على أنها اكتساب أغلبية الناخبين ، شأنهم فى ذلك شأن دعاة المراجعة المذهبية ، ومن أجل هذا كانوا يعتبرون الوحدة شرطا أساسيا للنجاح . ولقد ساعد الثقل المتزايد لنقابات العمال فى شئون الحزب ، على زيادة المركزية ، لأن النقابات كانت تستطيع أن تأمل فى أن تجعل من نفسها وكالات فعالة للمساومة الجماعية ، على أساس الاجراء الصناعى الموحد فحسب ، فى مجال يتزايد اتساعا يوما بعد يوم ، وكان واضحا أن النجاح فى المساومة الصناعية ، يتطلب استعداد الأقلية لأن تلعب لقرارات الأغلبية ، حتى ولو لم توافق عليها . وقد كان من السهل أن يتخذ اصرار نقابات العمال على قبول الأقلية لهذا الشكل من حكم الأغلبية ، وسيلة لتنفيذه فى ميدان السياسة كذلك ، حيثما كانت النقابات العمالية مشتركة فى الاجراء السياسى ، بوصفها طيفة للحزب الاشتراكى . وقد تجلى هذا الاتجاه فى بريطانيا العظمى أكثر منه فى ألمانيا ، لأن حزب العمال البريطانى ، على العكس من الحزب الاشتراكى الألماني ، كان مبنيا بصفة أساسية

على قاعدة النقاية العمالية ، وكانت قراراته في السياسة تتخذ عن طريق التصويت عليها من مجموعة النقابات العمالية في مؤتمرات حزب العمال .

ومهما يكن من أمر ، فإنه حتى عام ١٩١٧ ، كان الاشتراكيون أقلية بصفة دائمة في كل مكان ، ولم يكن يبدو أنهم سيصبحون قوة سياسية كبيرة . وربما بدا لزعماء الحزب بالضرورة ، أن الانشقاقات والحركات الانقسامية ، كانت تشكل عقبات في طريق تقدم الحزب لتولي السلطة ، ولكنه حتى في حالة عدم وجود هذه العقبات ، لم يكن هناك أمل في تولى السلطة في المستقبل القريب . وقد أصبح الموقف مختلفا بشكل أساسي بعد عام ١٩١٧ ، عندما تولت الحكم بالفعل في دولة كبيرة ، حكومة تقوم على المرامي الاشتراكية ، وأصبح عليها أن تواجه مسؤوليات سلطتها الجديدة ، إذ ظهر لأول وهلة في الواقع العلمي ، التساؤل عما إذا كان يجب تنفيذ النظام المركزي في مؤسسات الدولة الجديدة . وهو النظام الذي تميز به الحزب المنتصر في طريق صعوده إلى الحكم ، أم أنه كان يجب قبول أحزاب المعارضة كمعصر هام في النظام الجديد . وفي الحق أن هذا السؤال كان ذا شقين ، لأنه يتعلق بكل من الجماعات الاشتراكية والأحزاب التي انشقت عن الحزب المنتصر من ناحية ، ثم بالجماعات غير الاشتراكية والأحزاب التي كانت تمثل القوى المعادية للثورة من ناحية أخرى . وقد حسم البلاشفة كلا الأمرين دون تردد على نمط سلبي ، فهم لم يفكروا حتى في الاعتراف بأي حق في المعارضة ، للعناصر المناهضة للثورة بصفة علنية ، ثم هم على الرغم من أنهم قد تشاركوا في حكومة الدولة الجديدة إلى أمد قصير ، مع الثوريين الاشتراكيين اليساريين ، وسمحوا للمنشفيك بأن يظل لهم وجودهم في صورة حزب منظم ، فإنه سرعان ما أصبح واضحا أنه لم يعد هناك مجال للاشتراكيين المنشقين في ظل النظام الجديد ، وبالأحرى لم يعد هناك مجال لمعارضة غير اشتراكية على التحقيق . لقد انهار الثوريون الاشتراكيون اليمينيون فوراً ، عندما انفض المجلس التأسيسي ، وكان أغلب هؤلاء الثوريين منخرطين خلال الحرب الأهلية بالفعل في معارضة مسلحة ضد البلاشفة . أما المنشفيك فقليل منهم هم الذين حملوا السلاح ضد البلاشفة في الحرب الأهلية ، بينما جاهد أغلبهم في التعاون مع الحكم البلشفي . ولكن على الرغم من أن البلاشفة قد استفادوا بكثير من المنشفيك ، لاسيما في المناصب الدبلوماسية والمؤسسات للاقتصادية في الدولة الجديدة ، فإنه سرعان ما أصبح واضحا ، أنه كان لابد من

حرمان حزب المنشفيك من سلطة العمل المستقل ، كما كان لابد للناطقين باسمه من أن يعزلوا من المراكز الحساسة في كثير من تقابات العمال ، وأنه لايجب ترك مجال لأي حزب اشتراكي ، لا يكون على استعداد للتوافق المطلق مع وجهة نظر البلشفية . أما عن الثوريين الاشتراكيين اليساريين ، فقد عمل البلشفيون على ضم صفوفهم الى الحزب البلشفي ، دون ان يسمحوا لزعمائهم بأية فرصة في الاعراب عن وجهات نظرهم بأي اجراء جماعي .

أما ما تمخض عنه الوضع في روسيا غداة الثورة البلشفية ، فهو الدولة ذات الحزب الواحد ، التي ليس لديها استعداد للتسامح مع أي معارضة ، ولا ان تقبل التعاون مع أي حزب منظم خارج الدولة نفسها . وأكثر من ذلك ، أنه سرعان ما بدت الضرورة لكبت الطوائف المنشقة داخل الحزب ، مثلها في ذلك مثل الطوائف الخارجة على الحزب ، كما حطمت «معارضة العمال» في غير رحمة وكذلك الطوائف المنشقة الأخرى . ولقد أصبح مذهب « المركزية الديوقراطية » عقيدة الحكام الجدد ، منذ ان ظهر الى الوجود يوم كان يعتبر شرطاً ضرورياً لنجاح المعارضة المتأمرة ضد نظام الحكم القديم ، فاستمر الوضع عليه باعتباره ضرورة لازمة ، لهزيمة التدخل الأجنبي والعناصر المناهضة للثورة داخل روسيا ، ولكنه أصبح يعتبر في الوقت الراهن ، قاعدة حتمية لديوقراطية البرولييتاريا الجديدة ، التي كان عليها ان تقدم القوة الدافعة للثورة العالمية . وبهذه الروح قام الكومينترن ، ليبسط اشرافه التنظيمي على الأحزاب الشيوعية في كل البلاد ، الى حد اصدار الأوامر اليها ، بتبنى ما يراه الكومينترن من سياسات وما يختاره من زعماء . وأكثر من ذلك ، أنه بينما كانت المركزية الديوقراطية تسمح من حيث النظرية ، بالحرية الكاملة في المناقشة ، حتى اللحظة التي تتخذ فيها القرارات الملزمة ، فان أفق هذه المناقشة قد أصبح مغلقاً ، نتيجة للاتهام بالطائفية ، الذي كان يلصق بكل المحاولات التي تبذل ، لتنظيم جماعات تناصر أي سياسة لا يوافق عليها زعماء الحزب . وقد أعلن في وضوح مراراً وتكراراً ، أن حق المناقشة محصور في الاجتماعات داخل الحزب ، وليس من حق المثنافسين نشر أي آراء جانبية تختلف عن آراء زعماء الحزب . وفضلاً عن ذلك ، فإنه كان مقرراً أن تتبع السياسات من الزعامة ، وتنتقل تنازلياً الى الأعضاء الذين يلون هذه الزعامة ، ثم من بعدهم الى صفوف

أعضاء الحزب ، وليس الشأن أن تجرى الأمور تصاعديا ، من المستويات الدنيا الى المستويات الأعلى فى الحزب .

والحقيقة أن المركزية الديمقراطية ، قد تحولت الى مركزية مجردة من الديمقراطية ، وأصبح التصديق المطلق على آراء الزعامة ، هو الاختبار الحقيقى لمدى الولاء للحزب . ورغم أنه لم يكن يوجد فى روسيا من الناحية النظرية ، فور أو دوتشى ، يحتل منصبا مشابها لمنصب هتلر أو موسولينى ، فإن السلطة التى كانت تحظى بها القيادة الجماعية ، لم تكن أقل من سلطتهما ، وأصبح كيان البولشفية قريب الشبه بالشمولية فى الدول الفاشية ، حتى أن كثيرا من النقاد لهذين النوعين ، قد اعتبروهما مجرد تصنيف لنظام واحد ، متجاهلين تماما العناصر التى يتفايران فيها جملة وتفصيلا : ومن أبرز هؤلاء النقاد ، كثير من الديمقراطيين الاشتراكيين فى الدول الغربية ، الذين كانوا يستضيفون لديهم ، اشتراكيين منفيين من روسيا والدول المجاورة لها وسمحوا لهم بالحضور فى مجالس الأحزاب العمالية والاشتراكية الدولية ، بوصفهم ممثلين للأحزاب الاشتراكية فى النفى . وكان هؤلاء المنفيون — وهذا شيء طبيعى — يتشددون فى تنديسهم بالنظام البلشفى ، ومما لا شك فيه أن وجودهم قد أدى الى توتر العلاقات بين الدول الاشتراكية الديمقراطية الغربية والاتحاد السوفييتى ، حتى لقد بدأ فى بعض الأحيان أن الاشتراكيين الديمقراطيين ، كانوا يعطون للديمقراطية تقييما أكبر فى تصورهم مما يعطونه للاشتراكية . ولم يفعل الشيوعيون شيئا للتقليل من هذا الشعور ، حتى وقت تحولهم الى سياسة « الجبهة الشعبية » فى مواجهة التهديد الفاشى . ذلك أن هذا التحول فى الجبهة ، الذى اتفق حدوثه مع حركة التطهير الستالينية فى الاتحاد السوفييتى ، لم يكن يصحبه أى تعديل فى العقائد البلشفية المتطرفة ، من احتكار الحزب الواحد والتنظيم الحزبى الصارم . ولذلك كانت هناك عقبات ضخمة فى طريق القبول للعمل المنسق مع أى جبهة شعبية ، يلعب فيها الشيوعيون دورا . كذلك لم يكن متوقعا من الزعماء الاشتراكيين الديمقراطيين ، أن ينسوا فى لحظة ما كان الشيوعيون يرددونه عنهم ، أو أن يطمئنوا الى أن سياسة الحزب لن تعود للتنديد بالجناح اليمى وزعماء الوسط ، على النحو الذى حدث من قبل فيما بين عامى ١٩٣٩ و ١٩٤١ .

ثم كانت الضربة القاضية ، هي الاتفاق النازى السوفيتى عام ١٩٣٩ ، عندما نكل الاتحاد السوفيتى فجأة عن جهوده ، التى بذلها فى اقامة جبهات شعبية مناهضة للفاشية ، تقاوم العدوان المتواتر لهتلر وموسولنى ، ثم دخل فى تحالف مع المانيا النازية ، على أساس شروط لا تتفق تماما مع هذه الجهود ، بحيث جعل الالمان احرارا فى توجيه زحفهم على الغرب ، دون ان يتعرضوا للخطر المباشر فى الهجوم عليهم من الشرق . وفى هذا المجال ، فانه ليس من الصعب تقرير دوافع ستالين لهذا العمل ، اذ هو على الأقل كان يسكب الوقت . ثم انه بعد الارتباك الذى حدث فى القوات السوفيتية ، نتيجة لادانة توخاتشيفسكى وزملائه فى القيادة والكثيرين من صغار الضباط ، ونتيجة للاضطرابات التى صاحبت عملية التطهير بين المدنيين ، كانت مسألة الوقت موضوعا مهما للغاية ، من اجل اعادة تنظيم كل من القوة العسكرية والاقتصادية ثم تنقيحها . وبالإضافة الى ذلك ، فان الاتفاق قد قدم الفرصة لتقسيم بولندا ، مما وقى الاتحاد السوفيتى من اى هجوم مباشر ضده من الغرب ، كما اعطى الفرصة لاختضاع فنلندا ، بعد ان أصبح الغرب غير قادر على تجديتها بصورة فعالة . وفضلا عن ذلك ، فان تجربة المفاوضات مع الدول الغربية قد اوضحت ، كيف ان الأمل كان قليلا فى الاعتماد على استعداد الغرب للاستناد الى المساعدة العسكرية السوفيتية ، وكيف ان وجهة نظر الغرب كانت مختلفة عن وجهة نظر الاتحاد السوفيتى . ثم ان رفض الغرب مساعدة شيكوسلوفاكيا ابان أزمة ميونيخ ، قد ساعد على الظن بأن دول الغرب ، اذا لم تكن تعمل عامدة على تشجيع هتلر « للتقدم شرقا » بباركتها الضمنية ، فانها على الأقل لم تفعل شيئا لوقف هتلر .

ومع ذلك كله فان توقيع الاتفاق النازى - السوفيتى ، قد جاء ضربة خطيرة لكثيرين من الشيوعيين ، الذين كانوا لا يزالون منهكمين فى بناء الجبهات المناهضة للفاشية فى كثير من الدول ، فوجدوا انفسهم مضطرين الى واحد من اثنين ، اما اعادة النظر فى سياستهم وهم فى منتصف الطريق ، واما التخلي عن واجهم الشيوعى . واذ كان اكثرهم ينظر الى الدفاع عن الاتحاد السوفيتى ، باعتباره الواجب الدائم لكل شيوعى ، فقد سلك اغلبهم السبيل الاول ، ولو بعد فترة من المراحة فى بعض الحالات ، الأمر الذى ترتب عليه فى ذلك الوقت التراجع على الأقل ، فقد هؤلاء المشرايعين لمكانتهم فى الكرازة الشيوعية .

وهم عندما فعلوا ذلك ، لم يكونوا تحت ضغط الحاجة لمعارضة «الحرب الكلامية» لعام ١٩٣٩ - ١٩٤٠ فحسب ، بل كانوا أيضا تحت ضغط الحاجة لتأييد مولوتوف في عدائه الصريح للدول الغربية ، وفي استنكار الحروب بوصفها صراعا بين الاستعماريين المتنافسين ، ليس للاتحاد السوفيتي فيها ناقة ولا بعير . ولقد كان هذا على الأقل ، مناقضا بشدة للخط الذي كان الاتحاد السوفيتي ينتهجه ، إبان الفترة التي كان يعادى فيها الفاشية . وكذلك كان مناقضا أيضا للحقيقة الواضحة ، اذ انه حتى ولو كانت الدول الغربية راسمالية الى حد كبير في مظهرها ، فانها كانت أقل عداء للاشتراكيين على أية حال من عدائها للفاشييين . غير أن هذه الحقيقة لم تكن لتردع البلاشفة ، الذين كانوا يواصلون تنديدهم بالاشتراكيين الديمقراطيين على اعتبار أنهم أعداء للاشتراكية ، وينظرون الى الاتحاد السوفيتي وحده على اعتبار انه الممثل للاشتراكية الحقيقية ، حتى أنهم انقلبوا دون تردد الى موقفهم السابق ، ونبذوا جبهتهم الشعبية ، دون أى داع أكثر من مجرد التناقض المتهاك .

وانى لاستطيع أن أفهم لماذا وقع الاتحاد السوفيتي ، تحت حكم ستالين ، الاتفاق النازي - السوفيتي ، ولكنى لا أستطيع الاعتقاد بأنه كان على حق ، حتى في ظروف عام ١٩٣٩ ، لأننى أعتقد أن الفاشية والنازية عقيدتان وحشيتان ، يجب مقاومتها والإطاحة بهما مهما يكن الثمن . وحتى لو كان الاتحاد السوفيتي محقا في عدم دخول الحرب عام ١٩٣٩ ، فإن هذا لا يعنى انه كان محقا في تقسيم بولندا مع النازيين ، أو في مهاجمة فنلندا . وكذلك لم يكن محقا في عدم دخول الحرب ، حتى في أخرج ساعات الغرب بعد سقوط فرنسا ، بل انه كان يستطيع فوق ذلك ، حتى في عام ١٩٣٩ ، أن يتخذ موقفا أكثر حيادا ، غير ذلك الموقف الذى اتخذ . وفرضه على الأحزاب الشيوعية ، في الدول الحيايدة أو المتخاربة حتى عام ١٩٤١ ، عندما تغير موقفه وموقفها فجأة بهجوم النازيين على الاتحاد السوفيتي . ومما لا شك فيه أن الأحزاب الشيوعية بعد ذلك ، كانت في مختلف البلاد من أشد المقاتلين في تصميم مناهض الفاشية ، ولكن حتى مع هذا ، فانها كانت تدلن بالولاء للاتحاد السوفيتي ، أكثر من ولائها للقوى المتجمعة التي شكلت بعد ذلك جانبها فيها .

وهنا يجب أن تتسائل عن مصادر هذا الولاء العميق المتصل بالانحداد

السوفيتي ، باعتباره مركزا للاشتراكية العالمية ، وهو ولاء ظل برهانا لا يؤثر فيه كل فضح للديكتاتورية الرهيبة للنظام الستاليني ، والتي لا تزال قائمة حتى اليوم الى حد كبير ، على الرغم من انها عدلت كثيرا من سلوكها يوما بعد يوم .

ان المصدر الرئيسي ، هو الشعور بأن الشيوعيين على اية حال ، قد حاربوا لعدة سنين وحدهم ضد اقوى العالم ، التي تعمل من أجل الحرب ومن أجل الحفاظ على الرأسمالية ، بينما لم يقدم الاشتراكيون الديمقراطيون شيئا سوى الكلمات المصولة ، بل استسلموا في ايطاليا والمانيا وحتى في النمسا ، دون ان يضربوا ولو ضربة واحدة من أجل الدفاع عن حركة الطبقة العاملة . ولقد كان هناك رصيد كبير من حسن النية نحو الثورة الروسية ، ان لم يكن نحو الشيوعية نفسها باعتبارها الأيديولوجي ، وبدأ ان التخلي عن الاتحاد السوفيتي يعتبر خيانة ، بالنسبة للكثيرين الذين لم يكونوا مستعدين مطلقا لتحمل سلوكه الفعلي ، لا سيما ازاء الاشتراكيين المنحرفين في الداخل أو الخارج . وقد كان هناك تجاوب جماهيري منتشر ، لحركة الجبهات المتحدة ضد الفاشية ، بين صفوف الانصار الجهاديين ، وان يكن على نحو اقل ، بين الزعماء الاشتراكيين الديمقراطيين . ولكن الشيوعيين حتى في أحسن الحالات اللاتمة لهم ، كانوا يظهرون في صورة من يصعب معهم التعامل ، لأن الجبهات المتحدة التي سموا من أجلها ، كانت في قاعدتها دائما جبهات يقودها ويسيطر عليها الشيوعيون ، وليست مجرد حليفة مخصصة للعناصر غير الشيوعية في الطبقة العاملة ، ومن هنا كانت النظرية الشيوعية لا تحتل لهذه الجبهات الا سياسة مخصصة واحدة ، تلك هي سياسة الشيوعيين أنفسهم .

ولم يكن هناك جسر قائم بين الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية ، على النحو الذي كانتا عليه في ثلاثينيات القرن العشرين . والأمر الواضح ، أنه برغم حاجة الطبقة العاملة للوحدة في صراعها ضد النازية ، فان هتلر وحده ، هو الذي استطاع بالقزوة المتهور للاتحاد السوفيتي في عام ١٩٤١ ، أن يجمع شمل الديمقراطية الغربية والاتحاد السوفيتي ، في حلف إجباري أثناء الحرب العالمية الثانية . وحتى في ذلك الوقت ، لم يتحقق شيء فعال لراب الصبدع بين الاشتراكيين الديمقراطيين والشيوعيين ، إذ كان التعاون يومئذ قائما بين الحكومات وليس بين الشعوب ، كما ان الاشتراكيين الديمقراطيين لم يكونوا

هم الذين يحكمون ، حتى ولو كانوا يشاركون فى حكومات الدول الغربية .
وقد نتج عن ذلك أن أصبح من اليسير تماما أن تثور الخصومة القديمة من
جديد ، عندما انتهت الحرب ، ومنى العدو المشترك بهزيمة فاصلة . والواقع
أن هذا هو الموقف الذى يقفه العالم اليوم ، فالاشتراكيون الديمقراطيون
الغربيون متحالفون مع الولايات المتحدة ضدالاتحاد السوفيتى فى حرب باردة ،
تتهدد الجنس البشرى بالعدم المطلق ، لو أنها حمى فيها الوطيس .

أفلا يمكن إذن عمل شيء ، لعبور هذه الهوة المفجعة ؟ إنه على الرغم من
موت ستالين ، وقضاء الزعماء السوفيت الحاليين على الستالينية قضاء
جزئيا ، فإنه لم يمكن عمل شيء أكثر من اتفاق للتعايش السلمى ، وانسلاخ
متبادل من الحرب باعتبارها لم تعد أداة صالحة للسياسة ، بل هى منذ اليوم
قد أصبحت صورة لانتحار متبادل ، يقضى القضاء البرم على جميع المتصارعين ،
وبذلك لا يستطيع انسان مدرك أن ينظر إليها الا بالغزع والتصميم على منعها
بأى ثمن على التقريب . وانى لأقول « بأى ثمن على التقريب » لأنه لا يزال
هناك كثيرون من الأشخاص الذين يعلنون عن تفضيلهم الموت على العبودية ،
ويتهمون الاتحاد السوفيتى بالخطأ الشئمة لاستعباد كل أوروبا ، ويرون
أنه ليس هناك بديل عن مواصلة تكديس الأسلحة ، بوصفها رادعا لمثل هذا
الهجوم ، على الرغم من أنهم يقررون بأنه إذا قدر لهذه الأسلحة أن تستعمل
فلن يكون هنالكما يحول دون وقوع مذبحة رهيبة متبادلة لا يمكن تصورها .
وفى هذه الظروف ، يجب أن تكون الأولوية فى جدول أعمال الدول المتنازعة ،
هى الاتفاق على نزع السلاح ، والتحرير المطلق للأسلحة الدرية . بيد أن
انتهاء خطر الحرب وتحرير الجنس البشرى من المخاوف التى تثيرها ، لا يمكن
فى حد ذاته أن يفعل شيئا من أجل تقليل الهوة فى وجهات النظر بين الشيوعيين
والاشتراكيين الديمقراطيين . ومع ذلك ، فإنه يمكن أن يفعل كثيرا بطريق
غير مباشر ، إذ أن إزالة خطر الحرب ، سوف يضع حدا لقوة واحدة كبيرة ،
تعمل من أجل حكومة شمولية ، وسوف يفتح الطريق للتحرر التدريجى ، فى
انظمة الحكم التى تدخل اليوم فى المنطقة السوفيتية من العالم .

ومهما يكن من أمر ، فإنه ليس من المعقول مطلقا ، أن نتوقع لمثل هذا
التحرر ، أن يأخذ وضعنا تتبنى به المناطق المحكومة شيوعيا ، شكل المؤسسات
القائمة على نمط النظم البرلمانية لغرب أوروبا ، أو الكيان الرئاسى البرلمانى

للولايات المتحدة . ذلك انه لا يمكن التأكيد أبدا من ان مثل هذه المؤسسات ، حتى في أشكالها الحديثة القريبة من الديمقراطية ، يمكن أن تكون سلسلا للتصدير ، بحيث يمكن إعادة نسخها في بلاد تختلف كثيرا في تقاليدها وبنائها الاجتماعي ، مثل الصين وروسيا . ومن هنا ، فإنه يتعين علينا أن نسأل أنفسنا ، لا عن امكان حث روسيا أو الصين على تقليد أو نسخ مؤسساتنا السياسية الغربية ، أو أن تحكما بلديهما على نحو مقارب لأفكارنا فيما تتمثله حكومة صالحة لنا ، بل الاجدر ان نسأل على مستوى الصعيد العالي ، وليس على مستوى المحيط الخاص ، عن القيم السياسية التي توطدت في مجتمعا ، نتيجة للكفاح الطويل من أجل التطور ، والتي أصبحت ضرورة لازمة لنظام التعايش الديمقراطي ، الذي لابد أن يخرج الى خيز الوجود ، لو أن البشرية استطاعت بعد حين من الدهر ، أن تتجنب الفناء في حرب مدمرة ماحقة .

فهل نحن على سبيل المثال راضون تماما ، عن نظام الحكومة ذات الحزبين أو أكثر ، ببرلماناتها ووزاراتها المنتخبة على المستوى القومي ، أو تلك الحكومة التي تتوزع فيها السلطة بين رؤساء الجمهورية والكونجرس ، كما هو حادث في الولايات المتحدة ، حتى لنصر اصرارا ، على أن هذا هو الأساس الواحد الممكن ، الذي يجب أن تقوم عليه الديمقراطية ؟ أو هل نحن نعترف بأن الديمقراطية ، يمكن أن تأخذ أشكالا بديلة أخرى ، تستطيع أن تكون مساوية لأنظمتنا ، في التعبير عن القيم الأساسية للمجتمع ؟

وهكذا ، بدلا من أن ندعو الروس أو الصينيين الى تطوير مؤسساتهم لتتوافق مع أنظمتنا ، دعونا نحاول أن نوضح ماهية القيم الجوهرية التي نسعى الى تحقيقها في اوضاعنا السياسية ، ثم نحاول بعد ذلك اكتشاف أشكال المؤسسات البديلة التي يمكن لهذه القيم أن تنطوي فيها . بل دعونا نحاول أكثر من ذلك ، ما دما حريصين على القيم الحقيقية التي فشلت مؤسساتنا الحالية في احتوائها ، فنسعى الى البحث عن مثل هذه القيم ، وعلى أي نحو يكون انطواؤها بالفعل أو بالاحتمال ، في الأوضاع القائمة لدى الدول الشيوعية ، أو الدول الأخرى غير الملتزمة بالأشكال الغربية في التنظيم السياسي .

ان القيمة التي تلو على كل القيم ، والتي من أجلها حارب العالم

الغريب ، انما هي الحرية الشخصية . ولقد وصف هذا القول اولا بأنه مطلب
ارستقراطي ، لحساب أولئك الذين ينتمون الى طبقة أعلى ، والذين يطالبون
باحتكار السلطة . وان تأثيره لا يمتد الى اى مطلب مقابل ، لحساب الغالبية
الكبرى من السكان ، في المناطق التى يؤخذ فيها بهذا الاعتبار عن الحرية
الشخصية . ذلك أن امتداد هذه الحرية الشخصية الى هؤلاء الآخرين ، انما
حدث منذ قديم ، في معرض المساواة امام القانون ، بوصفه تحديا للمطلب
الخاص بالأقلية فى أن يكون لها وضع قانونى ممتاز . وقد كان تطبيقه هذا ،
نهاية للعبودية والرق ، جعل الناس متساوين جميعا فى الوضع القانونى ،
بينما هو لم يمسس عدم المساواة فى الحقوق السياسية والوضع الاجتماعى
والاقتصادى . وبشيء من التكرار فى الامور ، استتبع الاقرار بالمساواة فى
الوضع القانونى ، المطالبة بالمساواة السياسية كذلك ، بمعنى الحق الانسانى
التكافئ للمساهمة فى تعيين الحكومة ، فى نطاق حق التصويت على اختيار
الهيئة التشريعية ، ثم فى اختيار السلطة التنفيذية بطريق غير مباشر . ولكن
هذا المطلب فى المساواة السياسية بين المواطنين ، لم يؤخذ على أساس انه حق
انسانى ، بل على أساس أنه توسع تدريجى فى الحقوق المدنية ، لنسبة متزايدة
من ابناء الشعب جميعا . ولقد تأخر طويلا ، امتداد هذا الحق من الرجال
الى النساء فى اكثر الحالات ، وحتى عندما اتسع الحق فى التصويت ، حدث
تلك فى كثير من الاحيان ، قبل الاتفاق على ممارسته ، لا فى الجهاز التشريعى
الرئيسى فحسب ، بل كذلك فى السلطة التنفيذية ، التى كانت من قبل فى يد
التاج . وقد حدثت الفترة الحرجة لرحلة الانتقال فى بريطانيا ، عندما تسلم
الجهاز التشريعى المنتخب ، سلطة التاج فى تعيين الحكومة التشريعية واقالتها .
وهكذا أصبح هؤلاء الذين كانوا حتى ذلك العهد خدما للتاج ، ممثلين فى واقع
الامر للأغلبية البرلمانية ، كما أصبحوا مدينين بسلطتهم لتفويض شعبى . لقد
حدث هذا فى بريطانيا ، قبل تعديل الاداة الانتخابية بوقت طويل ، على نحو
يجعل السلطة التشريعية ممثلة بكل معنى للشعب بأسره . بينما أمكن فى بعض
البلاد وبخاصة فى ألمانيا ، تحقيق نظام انتخاب الجماهير للسلطة التشريعية ،
قبل الاعتراف بحق هذه السلطة فى الرقابة أو فى اختيار المجلس التنفيذى .
ومهما يكن من امر ، فقد أصبحت الديمقراطية البرلمانية بطريقة أخرى ، تعتبر
اسلوبا يتضمن الأمرين كليهما ، وهما انتخاب الشعب بأسره للهيئة التشريعية

المسئولة ، ثم اختيار الحكومة التنفيذية على نحو مماثل لما يحدث في الولايات المتحدة ، أو على النحو الذى يتمثل في انتخابات برلمانية كما يحدث في بريطانيا .

اما من الناحية النظرية ، فان التوسع في الحقوق السياسية بالنسبة للشعب كله ، لاعطائه سلطة اختيار الهيئتين التشريعية والتنفيذية ، يمكن أن يتم دون اعتراف مساو له بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية . واما من الناحية العملية ، فانه من الصعب منح الحقوق السياسية الخاصة للجميع ، دون رد فعل كبير في الكيان الاقتصادى والاجتماعى . ذلك انه من الصعب ان نتوقع من جمهور الناخبين ، الذى يسيطر على الحكومة التنفيذية والسلطة التشريعية ، أن يمسك عن ممارسة سلطته في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتأسيسا على ذلك ، فقد ظهر مع التوسع في حقوق التصويت ، اتجاه متزايد نحو استعمال سلطة الدولة ، في التأثير على توزيع الثروة عن طريق نظام ضرائبى أكثر تقدما ، واستثمار نتائج مثل هذا النظام الضرائبى ، في النهوض بتوزيع للقوة الثرائية أقل اجحافا . وقد أدى هذا الاجراء تدريجيا الى تطور فكرة الحد الاقتصادى الأدنى ، الذى يجب أن تؤمنه الدولة لجميع مواطنيها . في شكل خدمات الضمان الاجتماعى ، كالتأمين الفعال من أجل العمالة الكاملة ، وتقديم المساعدة للعرضى والعجزة وغير القادرين والأطفال ، لا سيما في نطاق الاسرة الكبيرة . وهكذا انبعث من نظام الديمقراطية السياسية ما يسمى بدولة الرفاهة ، التى اصبحت فيها الحد الأدنى للضمان الاجتماعى مطبقا على على جميع السكان . غير أن من الطبيعة الدائية لمثل هذا الضمان ، انه يمكن أن يكون مرضيا على أى مستوى يستطيع أن يقدمه مجتمع بعينه ، لكى يصبح غير مرض بهذا القدر على وجه حتمى أو على وجه الإطلاق ، بل هو مرض الى هذا الحد أو الى هذا الحد فحسب ، ثم يصبح الطلب للمزيد من هذا الضمان شرها لا يشبع ، مادامت المساواة المادية والاقتصادية غير قائمة في المجتمع .

وهكذا ، اصبحت توجد في المجتمعات الغربية ثلاث مراحل متعاقبة ، من التطور والتوسع في الحقوق الاجتماعية بشكل عام . ففي المرحلة الاولى ، يمكن تحقيق التوسع في الحقوق المدنية للجميع ، والقضاء على مطالب الأقلية المتميزة من حيث الوضع الاجتماعى ، بالنسبة للحقوق القانونية . وفي المرحلة الثانية،

أمكن تأكيد الحقوق السياسية على نحو تدريجي ، والتوسع فيها عن طريق منح حقوق التصويت لمزيد من الشعب ، بل لكل الشعب في الواقع العملي ، ثم نقل السلطة التنفيذية من التاج ، الى هيئات تقوم على أفراد يدينون بوضعهم لرضاء الشعب ، ويتحملون مسؤولية استخدام السلطة من أجل صالح الجماهير . وفي المرحلة الثالثة ، استخدمت هذه السلطة السياسية لفرض الاقرار بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، عن طريق نوع من التنظيم لدولة الرفاهة ، يهيئ اجراء الضمان الاجتماعي بالنسبة لكل المواطنين .

لقد كان هناك في هذه المجتمعات ، بمساعدة الثورة أو بدونها ، نمو وتوسع تدريجي في ميدان الحقوق ، زادت به الحقوق الاجتماعية على نحو فعال ، بالنسبة لجانب كبير من الشعب . أما القيم التي أمكن الظفر بها ، فقد كانت تتكون من هذه الحقوق ، أو في جزء منها على أية حال . وأنه يبدو ان المعركة القادمة ، سوف تتركز حول مزيد من التطور نحو ظروف مجتمع بلا طبقات . وصحيح أن هناك معارضة لهذا التطور ، على نحو ما كان من معارضة في كل مرحلة من المراحل السابقة ، ولكنه يبدو من المعقول أن نتوقع الاستمرار في التطور ، بالنظر الى القوى الدافعة لمزيد من التغيير ، وهي القوى التي تتمثل في المؤسسات الراهنة ، وفي التوزيع الحالي للقوة الاجتماعية الأساسية . ومما لا شك فيه ، ان لدينا سببا وجيها يجعلنا ندرك أن العملية لاتتقدم دون اعتراض ، وان من الممكن حدوث انتكاسات مؤسفة ، على نحو ما حدث في إيطاليا وألمانيا في يومنا هذا . ولكن بقدر ما أمكن التخلص بنجاح من هذه الانتكاسات ، فاننا نستطيع أن نتوقع في ثقة ازالة مثل هذه الاتجاهات المشابهة لو ظهرت من جديد ، لا باعتبار أن ذلك أمر محقق لا يمكن شجبه ، بل باعتباره نتيجة محتملة للتصميم المشترك عند الانسان ، على الاستمساك بما أمكن انجازه ، وعلى استثماره كموطن قدم له في تقدم مطرد .

ان ما كسبناه على مراتب متفاوتة في مختلف انحاء الغرب ، يمكن تلخيصه على النحو التالي :

اولا - اقرار طيب على وجه عام ، بأن للرجال والنساء معا ، مطالب معينة متساوية بصفة أساسية ، في أن يعاملوا باعتبارهم اشخاصا لهم حق ذاتي ، الامر الذي يترتب عليه اغفال مطالب بعض الناس ، في أن يعاملوا بوضعهم ارفع من الباقيين في صدد هذه الحقوق .

ثانيا - إقرار طيب على وجه عام ، بأن من بين هذه الحقوق العالمية ،
حقا فى المشاركة المتساوية بصفة أساسية ، لتقرير الحكومة التى سوف يخضع
لها كل مجتمع على حدة ، الأمر الذى يترتب عليه حق تغيير الحكومة بتصويت
الأغلبية ، وهو يعنى إمكان إيجاد حكومة أخرى بديلة .

ثالثا - وجود بعض الضمانات لكل مواطن فى تدابير الضمان الاجتماعى ،
وهى تدابير محددة بالضرورة ، وفق ما يستطيعه المجتمع فى أى مرحلة معينة
من مراحل تطوره ، ولكنها تدابير تتجه الى الإطراد مع كل نمو فى الوسائل ،
التي تجعل الضمان الاجتماعى فعالا .

لقد جاء الإقرار بهذه الحقوق الثلاثة على وجه العموم ، متراجعا فى
مراحل متعاقبة متداخلة ، وكان الكفاح من أجل الاستيعاب الكامل للمرحلة
المتقدمة ، يضى فى الشوط بعد انتقال النضال الى المرحلة التالية . ففى
بريطانيا العظمى مثلا ، وبرغم الإقرار منذ بعيد بالمساواة أمام القانون من حيث
المبدأ ، فإن الضرورة لا تزال ماثلة لاتخاذ مزيد من التدابير ، التي تجعل هذه
المساواة ذات فاطية كاملة ، إزاء التكاليف الباهظة للتعويضات القانونية ،
والامتياز الذى يترتب على ذلك للأغنياء فى صراعهم مع الفقراء . ثم انه فى
المرحلة الثانية من هذه المراحل الثلاث ، وعلى الرغم من الإقرار بحق الانتخاب
العام ، فانه لا تزال هناك على قيد الحياة ، مؤسسات غير ديمقراطية أصلا ،
كمجلس اللوردات والملكية ، ولو أن سلطاتهما على أهون قدر من الهوان . كذلك
لا يزال الكيان الاجتماعى ، خاضعا لسيطرة الأوضاع الطبقيّة ، ولو أن هذه
الأوضاع قد أصبحت أقل صرامة وتزمنا عن ذى قبل .

ونحن حين نتفحص من وجهة نظرنا الخاصة ، تلك المؤسسات التى
أقيمت فى الدول الشيوعية ، فانما نشعر على القسور ، بأنها لا تكاد ترعى
مستوياتنا التى بلغناها فى كثير من الاعتبارات الحيوية . إذ ليست هنالك
فى المقام الأول ، أى مساواة أصلا فى هذه البلاد ، من حيث الحقوق المدنية
لكل الرجال وكل النساء ، لأن النظام نظام ديكتاتورى يسوسه حزب واحد ،
بوصفه الممثل لطبقة واحدة ، تهدر الحقوق الأساسية لكل الأشخاص الذين
لا ينتمون لهذه الطبقة الحاكمة ، أو لا يدللون بنجاح على ارتباطهم بها . فضلا
عن هذا ، فانه حتى من بين أعضاء هذه الطبقة الحاكمة ، لا يمنع الإقرار بالحق

لل فرد من حيث الفرد في ذاته ، بل هو يمنح للطبقة بوصفها الجماعى . و اى شخص يعمل ضد المصالح الجماعية للطبقة ، انما يعمل باعتباره مبددا لنصيبه في هذا الحق الجماعى . والواقع أن القاعدة في هذه المجتمعات الجديدة ، هي قاعدة الحق الطبقي ، وليست قاعدة الحق الفردي .

ومما لا شك فيه ، أنه من المتوقع ، بل انه ليتعين ، أن تزول الفروق الطبقة على مر الأيام ، حتى يصبح جميع المواطنين أعضاء في طبقة واحدة ، بإذابة جميع الطبقات الأخرى في البروليتاريا . وعندئذ تصبح فكرة الطبقة نفسها فكرة مبتذلة ، فلا يعزل أى فرد لأسباب طبقية ، ولا يحرم من المساواة الجوهرية في المجتمع اللاتبقي . ولكن لو حدث هذا ، فإن الحق الأساسى المعترف به طبقا للفلسفة الشيوعية ، سيكون هو حق المجتمع بأسره ، وليس حق الأفراد الذين يصنعون هذا المجتمع ، وهكذا قلن يكون هناك اقرار بالحقوق الأساسية للفرد .

ومن ناحية ثانية ، فإنه فيما يتعلق بالاشتراك في إقامة الحكومة ، وتقرير ما يكون عليه شكل الحكومة ، تعترف المجتمعات الشيوعية فعلا بحق كل فرد في التصويت ، وحق الأغلبية في اختيار الحكومة . ولكن من حيث التطبيق العملى ، فإن عدم احتمال وجود حكومة بديلة ، يضع القيمة الحقيقية لحق التصويت ، ويجعله مجرد موافقة على حكومة اختيرت بالفعل ، لا بواسطة الناخبين ، ولكن بواسطة حزب واحد مسيطر ، منح لنفسه الحق في تقرير ما تكون عليه الحكومة ، بل أن له الحق في أن يضع قرارات الحكومة بأمر منه . وهكذا ، فإن من الممكن أن يصدر التشريع عن الحزب نفسه ، بدرجة مساوية لصدوره من السوفييتات التي تشكل البناء الرسمى للحكومة . وهم يبررون هذا الافتراض المزدوج لسلطة الحزب ، بأن الحزب انما يمثل البروليتاريا ، التي يعتبر هو طليعة لها ، ومن أجل ذلك فهو مخول السلطة ليحكم المجتمع كله باسمها . وفضلا عن هذا ، فعلى الرغم من اشتراك الجماهير في عضوية الحزب ، فإن اعداد السياسة لا يكون الا على أساس ما يسمى « المركزية الديمقراطية » التي يصبح الاعداد في ظلها مستندا للزعامة المركزية ، وليس مستندا للكتل الكبيرة من أعضاء الحزب ، الذين عليهم طبقا لنظام الحزب الصارم ، أن يطيعوا أوامر الحزب التي تصدرها القيادة المركزية ، ومحظور عليهم أن يشكلوا طوائف من أجل الزيد من التفاوت في وجهات النظر . وواضح

ان هذا انما يصل الى حد الاغفال التام للديموقراطية ، على النحو الذى تفهم به فى الغرب ، كما ينطوى على الحرمان الكامل للأغلبية الكبيرة من أعضاء الحزب ، وليس للأشخاص الذين لا ينتمون اليه فحسب ، من المشاركة في تعيين من يشكلون الحكومة ، أو في تحديد السياسة التى يجب اتباعها . والواقع أن فى أعماق هذا النظام الأولجاركى ، يرسب الاعتقاد مرة أخرى ، بأن الاعتبار انما هو للطبقة وليس للفرد ، وأن الديموقراطية الحقيقية لا تقوم بمشاركة كل فرد فى العمل الديموقراطى ، بل بمشاركة كل فرد فى سيادة الجهاز الواحد الذى يمثل الطبقة المسيطرة بوصفها الجماعى ، وهذا الجهاز نفسه يخضع لسيطرة القيادة المركزية ، الجديرة بالتعبير عن رأى الجماعى الصحيح .
الطبعة .

واذا وصلنا الى المجموعة الثالثة من الحقوق ذات الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية ، فإن التباين نفسه يبدو ظاهرا ، إذ الواقع أن هذه الحقوق فى أغلبها ، قد منحت بأكملها على نحو أكثر مما هى عليه فى الغرب ، بالنسبة لقدرة المجتمعات الشيوعية على منح هذه الحقوق . ولكن هذه الحقوق للمرة الأخرى ليست ممنوحة للأفراد من حيث هم أفراد ، بل هى ممنوحة بالآخرى وفقا لمفادرتهم على خدمة المصالح الجماعية للمجتمع . ومن هنا ، فقد أرجئت احتياجات المستهلكين الى مابعد احتياجات التنمية الاقتصادية ، لبناء القوة الجماعية للمجتمع . ففى ميدان التعليم ، حيث أحرز الاتحاد السوفيتى تقدما مذهلا ، كان الاهتمام منصبا على المساهمة التى يستطيع أن يقدمها الأشخاص الحاصلون على تعليم عال ، فى ميدان الخدمة الجماعية للمجتمع ، أكثر من الاهتمام بآثار التعليم فى دعم شخصية الفرد وتحصيله الثقافى . فالنظام التعليمى فى الاتحاد السوفيتى على هذا النحو نفى فى جوهره ، إذ هو جزء من الجهود الجماعية للمجتمع السوفيتى لتحقيق أقصى قوة إنتاجية ممكنة : والقيم الثقافية فيه انما ترتبط بهذا الهدف الأساسى . وكذلك الشأن فى الخدمات الاجتماعية الأخرى ، إذ ينصب التأكيد الرئيسى ، على المساهمة التى تستطيع هذه الخدمات أن تقدمها لتزويد من طاقات المجتمع ، وليس على المساهمة فى المنافع التى تعود على الأفراد .

وعلى وجه الإيجاز ، فإن التباين بين المجتمع الفردى والمجتمع الشيوعى، فى هذه المجالات الثلاثة ، انما يقوم بين الفردية الأساسية التى تجعل الأولوية

لقيم الفرد ، والجماعية الأساسية التي تنكر هذه الأولوية لقيم الفرد ، وما من سبيل ممكن لمجاوزة هذا الاختلاف الجوهري . أما السؤال الواحد الذي يجب الاهتمام به ، فهو ما اذا كان يمكن فى عالم اليوم أو عالم الغد ، للمجتمعات التي تقوم على هذه المبادئ المتصارعة ، أن تعيش سويا وأن تتعاون معا ، برغم الخلافات الجذرية فى القيم التي تؤمن بها كل منها .

ففى المجتمعات الغربية الأكثر تقدما ، ظهرت الفردية الأساسية نفسها على وضع ملائم تماما للمساواة الديمقراطية . وفى مثل هذه المجتمعات ، امتدت كل المجموعات الثلاث للحقوق الفردية الى جميع المواطنين ، على قدر كبير وحقيقى ، حتى أصبح كل فرد هناك يمارس حقوقا أساسية معينة ، هى حق الاشتراك فى وضع القرارات السياسية ، والضوابط الخاصة بالضمان الاجتماعى ، ولو ان هذه الحقوق لم تصل بعد الى الاقرار الكامل كما ان الاعتراف التام بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية وتطبيقها لا يزال منقوصا وقلقا على وجه الخصوص . أما فى المجتمعات الأقل تقدما ، فلا يوجد أى من هذه الحقوق على أى نحو مقدور ، سواء فى ذلك الحقوق المدنية الأساسية أو الحقوق السياسية أو الحقوق الاجتماعية والاقتصادية . وتنهض هذه الأقطار على مؤسسات جديدة تقيمها لنفسها ، فتمارس عن طريقها آمالها نحو منهج فى الحياة يحررها من التخلف الطويل ، ومن الخضوع فى كثير من الحالات للحكم الاستعماري . وتجد هذه البلاد نفسها فى مواجهة أنموذجين بديلين لاقامة المؤسسات الجديدة ، أولهما هذا الانموذج الغربى ، والآخر ذلك الانموذج الشيوعى . فاذا اختارت لنفسها أن تتبع المنهج الغربى ، أصبح عليها أن تكون مضطرة ، لا لمجرد إقامة صور معينة من الحكومة التي تقلد بها تلك الصور فى الغرب ، بل مضطرة لتطوير مناهج التفكير والسلوك ، التي تهوئ لهذه الأشكال من الحكم أن تمضى فى نجاح ، لا سيما من حيث الكفاية القادرة والأجهزة الإدارية النظيفة ، ثم من حيث انتشار التعليم بشكل واسع مما يؤهل للتبادل الحر فى الآراء . ومن ناحية أخرى ، فانه اذا اختارت هذه البلاد الانموذج الشيوعى ، فانهما تستطيع أن تأمل فى تحقيق قفزة عاجلة من التقدم الاجتماعى والاقتصادى ، وصورة من الحكومة تقل فيها المشاركة الواسعة فى التوجيه الفعلى للإجراءات الحكومية ، وذلك اذا لم تحل الدول الغربية بينها وبين اختيار هذا السبيل .

ولا يمكن ان نتوقع ان تجد هذه الامور استجابة قوية ، لدى شعوب لم نجرب اغلبينها فوائد الحرية الفردية والاشترك في الحكم . كما لا يمكن ان نتوقع في هذه الايام ، احتمال التطور التدريجي ، الذي يمكن تأسيسه على تفاليد الحرية الفردية والمشاركة السياسية على مراحل ، بين القطاعات الكبيرة من الشعب . انه من الضرورة بمكان ، منح مزيد من التقدير لمطالب الشعب ، واعطاء مزيد من الاهتمام العاجل بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية لعامة الشعب ، على نفس القدر الذي نهتم به في المطالب السياسية . وانه لمن المستطاع في ظل ظروف مواتية تماما . ان تتخلص اقاليم من الوضع الاستعماري ، وان تقيم لنفسها صورا خاصة من الحكم الذاتي ، دون اللجوء الى الثورات الاجتماعية ، كما حدث فعلا في غانا والملايو ، وكما حدث الى حد قليل في تونس والمغرب والهند وباكستان وبورما . ولكن مثل هذه الفرص قليلة ، في المناطق التي يعيش فيها مستوطنون اوروبيون يتمتعون بمستويات معيشة اعلى بكثير من مستوى معيشة المواطنين في تلك البلاد ، كما هو حادث في الجزائر وكينيا ووسط افريقيا ، حيث يبدو طريق الحكم الذاتي طريقا للثورة . باكثر منه طريقا للتفكير السلمي . وفي مثل هذه المناطق ، يبدو ان التأييد القوي الذي يمنحه الشيوعيون للحركة القومية في المستعمرات ، انما ياتي استجابة حية في مواجهة الاتجاهات العنيدة للاقليات البيضاء الصغيرة ، التي لا تستطيع ان تأمل في صيانة امتيازاتها الا بالقوة الفاشعة وحدها . ذلك انه حيث لا يمكن تحقيق التقدم الا بالصراع المسلح ، لا يصبح هناك الا امل ضئيل في نمو تقليد يماثل التقليد الغربي ، ويصبح الاهتمام منصبا على التقدم الجماعي اكثر من التقدم الفردي . ثم ان هناك اعتبارات مماثلة : تنطبق على الدول المتخلفة التي تعمل للتخلص من الاوضاع الانقطاعية الحكام المحليين ، وليس من الحكم الاستعماري . ذلك انه يمكن ان نتوقع من الطبقات الحاكمة في مثل هذه البلاد ، ان تقف بعناد في طريق التطور الذي يهدد سلطانها ووضعها المتميز ، مما يدفع بشعوبها الى ثورات جماهيرية ، تسلم الى صورة ديكتاتورية اكثر منها صورة ديمقراطية على النحو الغربي . لقد اقامت الديكتاتورية الشيوعية نفسها في الصين بزعامة ماوتسي تونج ، ولم تكن تلك هي الديمقراطية الغربية . وجلبت الثورة البلشفية بانتصارها حزبا مفردا على درجة عالية من التنظيم ، ولم تعبأ الثورة بالحقوق الفردية ، اكثر مما كانت تعبأ به الاوتوقراطية القيصرية السابقة .

ومع ان الدول الشيوعية تتجاهل مطالب الافراد على هذا النحو ، فانه يجب الا يسقط من الحساب ، انه في مجال الحقوق الجماعية وماتم من انجازها ، قد جلبت هذه الثورة البلشفية معها قدرا كبيرا من الرخاء لعدد كبير جدا

من الافراد . وعلى الرغم من ان الدافع الرئيسى ، وراء التطور السريع غير العادى للتعليم فى الاتحاد السوفيتى ، قد يكون هو تحسين قدرة المواطنين على خدمة الدولة ، فانه لا شك فى أن التعليم قد استفاد منه عدد كبير من الافراد . وخدمات الضمان الاجتماعى الجديدة كذلك ، مهما تكن الدوافع وراءها ، قد ساعدت بالمثل على قلب القوام الاجتماعى للمجتمع ، وحملت معها توسعا عظيما فى الحرية الحقيقية . وحتى اذا ترك الفرد بلا حول ولا قوة فى تعامله مع الدولة ، فان عدد الذين يعانون من الاضطهاد ، اقل بكثير من عدد الافراد الذين يستفيدون من ميزات المجتمع الجديد . وعندما لا يكون هناك تقليد شعبى للحرية الفردية أو المشاركة السياسية ، فان الاحساس بفقدته لا يشعر به كثيرون . ولعل اغلب الناس يحسون بالزايما التى يحصلون عليها من الأنظمة الجديدة ، أكثر من احساسهم بالاضطهاد الذى يتعرضون له من حيث هم افراد . وفضلا عن ذلك ، فان اغلبهم يعنون بالنداءات الموجهة اليهم ليلعبوا دورا فى بناء الكيان الاجتماعى ، أكثر من عنايتهم بمدى خضوعهم لنخبة قليلة حاكمة تنفرد وحدها بامتلاك السلطان .

لقد كانت الاشتراكية حتى قيام الثورة البلشفية فى روسيا ، تيارا فكريا بصفة خاصة فى المجتمع الغربى ، كما كانت تجدوطنا لها فى أوروبا الغربية . وكانت الاشتراكية فى معظم صورها جزءا من التقليد الراديكالى فى أوروبا الغربية ، تسعى الى مزيد من الانتصارات لعامة الشعب على الطبقات الحاكمة والى رفع احتجاجاتها ضد الرأسمالية الفردية ، التى أرست قواعدها فى الدول الغربية الكبيرة . لقد كانت هذه الرأسمالية عدوا لها ، ولكن مع ذلك كان ينظر اليها على أن لها مكانا مرموقا فى مسار التطور الاجتماعى ، على نحو اكبر من أشكال المجتمع التى سبقتها ، والتى كونت مرحلة هامة فى عملية التطور الاجتماعى ، الذى كان سيبلى أوجه عند قيام الكيان الاشتراكى الذى تنتفى فيه الطبقات . ولم تكن الاشتراكية الثورية بأقل ايمانا بهذه النظرية من الاشتراكية المتدرجة . ووفقا لذلك ، فقد كان هناك ميل قوى للاعتقاد بأن الرأسمالية تمهد الطريق للاشتراكية ، والاعتقاد بأن نمو المشروعات الاقتصادية وتركيزها ، يساهم فى التحضير لمجتمع الاشتراكية . ذلك انه كلما قل عدد الأيدى التى تتركز فيها السيطرة على المشروعات الرأسمالية ، كان الاستعداد للحصول عليها باسم الشعب اقرب مثلا . وهكذا ، فبينما يزيد التركيز الرأسمالى من قوة الرأسماليين فى استغلال العمال ، فان الرأسمالية لاستطيع مقاومة ثورة جماهير الطبقة التى استغلتها ، وهى الطبقة التى ستصبح قبل وقت طويل ، قوية للدرجة التى تستطيع فيها أن تستولى على السلطة من أيدى الرأسماليين .

وقد جاء أول تحد فعال لهذه الفكرة عن الاشتراكية ، بوصفها خليفة حتمية للرأسمالية ، من النازويديكيين الروس ، الذين ووجهوا برأسمالية

وطنية اقل عزما وأضال شأنا من رأسمالية غرب أوروبا ، فأنلروا السؤال عما اذا كان ضروريا أن تمر روسيا بمرحلة الرأسمالية النامية قبل أن نتقدم نحو الاشتراكية ، أو عما اذا كان من غير الممكن لروسيا أن تنشئ مجتمعا اشتراكيا مباشرة على حطام الأوتوقراطية القيصرية . ولقد تساءل الروس : لماذا نخلع القيصر لنحل في محله سلطة أخرى ، قد تكون أشد ضراوة في عدائها للشعب في صورة الرأسمالية ؟ وهل نحن لا نستطيع باستعمال العنصر الاشتراكي في المجتمع الروسي ، أن نتقدم مباشرة الى البناء الاشتراكي ، دون أن نتحمل آلام الرأسمالية ؟ لقد كان واضحا أن ماركس ، نبي الاشتراكية الغربية لم يكن في سنواته الأخيرة ، معارضا لهذا الرأي ، ولو أنه لم يستصوبه أبدا على وجه اليقين . ومهما يكن من أمر ، فإن اتباعه في روسيا ، قد ابتعدوا عن هذا الاتجاه ، وأصرروا على أنه يجب السماح للقوى النامية بسرعة في الرأسمالية الروسية أن تأخذ سبيلها ، وأنه يجب أن تمر روسيا كذلك بمرحلة السيطرة الرأسمالية ، قبل أن تستطيع الاشتراكية أن تحل في محلها . وقد أصبح المنشفيك الروس أكثر الناس اعتقادا بهذا المذهب . وكانوا يرون أنه يجب أن تمر فترة معقولة بعد الاطاحة بالقيصرية ، وفي خلال هذه الفترة يتشكل الاشتراكيون المعارضة الرئيسية للمجتمع الرأسمالي السائد . بينما البولشفيك الذين كانوا أكثر شعورا بضعف الرأسمالية الروسية وتشابكها مع القيصرية ، كانوا يرون أن تمر فترة انتقال أقصر ، أو حتى فترة وجيزة للثورة في انتقالها من مرحلة البورجوازية الى المرحلة الاشتراكية . ومع ذلك فإن لينين قد أصر دائما وفي قوة ، على وجود فرق أساسي بين الثورمين البرجوازية والاشتراكية ، وأصر على الحاجة الى أن تسبق الأولى الثانية : بينما نادى تروتسكي بأن الطبقة الرأسمالية لا يمكنها أن تجعل من نفسها حاكما فعليا في روسيا ، ولذلك فإنه يتعين على الثورة الأولى أن تكون تحت زعامة البروليتاريا بصفة أساسية ، ثم تتطور بعد ذلك مباشرة الى الثورة الثانية ، وهو رأى يكاد ينكر أنه لابد من وجود فترة رأسمالية قبل قدوم الثورة البروليتارية . لقد كان لينين هو الذي حاول أن يحل اللغز ، عندما عرض قيام ثورة بورجوازية تحت سيطرة البروليتاريا ، تنتج عنها رأسمالية الدولة ، بوصفها صورة للانتقال من القيصرية الى الاشتراكية ، وبذلك يكون لينين قد عرض مذهباً ، يحتاج الى مرحلة رأسمالية في التطور ، دون ضرورة قيام نظام حكومة رأسمالية .

ومهما يكن من أمر ، فإنه اذا كان يتعين السيطرة على جهاز الدولة ، أن تنتقل مباشرة أو على فترة مستسافة الى أيدي البروليتاريا ، فإن هذا لا يمكن تحقيقه الا في ظل نظام ديكتاتوري . ذلك لأن البروليتاريا الصناعية وهي ليست الا أقلية صغيرة بالنسبة للشعب كله ، لا يمكنها أن تأمل في اقامة حكم على أي قاعدة من قواعد التصويت بالأغلبية ، ومما لا شك فيه ، أنها تحتاج الى الاتفاق

مع الفلاحين ، والى تقديم التنازلات المطلوبة لضمان تأييد الفلاحين ، ولكن عليها ان تحمي نفسها من خطر تصويت الأغلبية الواسعة للفلاحين ضدها ، ثم عليها ان تحتفظ بسلطة الحكم في قوة بين يديها . ومن أجل هذا ، كان هناك في ناحية ذلك الاقرار المتردد للسياسة التي تسمح للفلاحين بان يكونوا ملاكا فرديين للارض ، ومن ناحية أخرى ، حل الجمعية التأسيسية التي كان الفلاحون يشكلون العنصر السائد فيها .

وعلى أية حال لم تكن الثورة الروسية في عام ١٩١٧ ، ثورة ضد الرأسمالية منذ البداية ، لان الرأسمالية الروسية كانت اضعف من ان تكون الخصم الرئيسي للثوار . وكانت الثورة الأولى من ثورتى ١٩١٧ ، موجهة ضد القيصرية ، ووضعت نهاية للحكم الفردى الذى طال أمده ، دون ان تحل في محله كيانا بديلا يزخر بالحياة . وبسقوط القيصر ، سقطت الارستقراطية صاحبة الأرض ، والبيروقراطية التي كان القيصر يحكم عن طريقها ، تاركة وراءها فراغا ملأته ثورات الفلاحين المحلية الى حين ، وتولى العمال السوفيت زمام السلطة في المدن . ولم يكن في استطاعة الحكومات المؤقتة المتتابعة برئاسة لغوف وكيرينسكى ان تحكم البلاد ، بل هي قد زادت من التفكك الذى ظهر خلال أشهر الصيف . فكان هذا هو الذى مهد الطريق للثورة البلشفية ، التي استولى الزعماء البلشفيون بمقتضاها على الحكم ، متحالفين مع الثوريين الاشتراكيين اليساريين ضد الأحزاب الاشتراكية الاخرى وهم المنشفيك والاشتراكيون الثوريون اليمينيون، وبدون تأييد الكتلة الرئيسية للشعب ، بل بتأييد الغالبية من العمال الصناعيين . لقد احرز البلشفيون هذا النصر دون اراقة دماء على وجه التقريب ، وذلك لان القوى المعادية لهم كانت منقسمة على نفسها ، ولم يكن في استطاعتها تشكيل حكومة قادرة على توحيد البلاد . ولا جدال في ان الأعداء الحقيقيين للبلاشفة لم يكونوا هم الرأسماليين ، الذين لم يلعبوا أى دور في أحداث ثورة ١٩١٧ ، بل جرفتهم حركة الأحداث في بساطة ونحتهم جانباً، فنتج عن ذلك ، دون شك ، اختفاؤهم من الصورة تماما . ولكن العمل الكبير للثورة المزدوجة ، لم يكن هزيمة الطبقة الرأسمالية والقضاء عليها ، وانما كان هو الاطاحة النهائية بالمجتمع الزراعى الاقطاعى القديم الذى كان سائدا ، ثم احلال حكم الحزب الواحد في محله ، اذ ان الثوار الاشتراكيين سرعان ما اختفوا من الصورة بعد وقوع الانقلاب .

وهكذا اقيمت السيطرة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتى ، لا باعتبارها خلفا للرأسمالية ، وانما بوصفها خلفا للحكم الاوتوقراطى الاقطاعى ، بل وفي تعارض مع جانب كبير من اصحاب الراى الاشتراكى . وقد بدأ البلاشفة بعد ذلك في بناء روسيا الجديدة ، على حطام مجتمع ما قبل الرأسمالية على وجه خاص ، ولكنهم كانوا مغمعين بأفكار تنظر الى الاشتراكية على انها الوارث الحتمى للرأسمالية ، وعلى انها انما تركزت على قاعدة البروليتاريا الصناعية

المختلفة الى حد ما . ولما كان البلاشفة قد دخلوا سريعا في حرب اهلية ، ثم لم يمض وقت طويل حتى انخرطوا في صراع ضد التدخل الاجنبى ، فلم يكن امامهم سوى ان يستعملوا مثل هذه القوى الطفيفة التى امتلكوها من اجل هذا الصراع . وكان لابد ان ينضم جزء كبير من العمال الصناعيين الى القوات المسلحة حيث قتل كثيرون منهم في القتال . وفي الوقت نفسه ، كان لابد من اعادة بناء الصناعة من العدم تقريبا ، واستخدام العمال غير المهرة واغلبهم من صفوف الفلاحين ، ثم كان لابد من اذكاء الجهاز الادارى ، بتجديد واسع لعناصر جديدة لا يمكن الاعتماد عليها الى حد كبير . وكذلك كان لابد من خلق الجيش الاحمر ببذل جهد كبير في تجنيده ، وهو ماتحمل تروستكى فيه المسؤولية الرئيسية . وهكذا ظهر نوع جديد من الاشتراكية في ظل تلك التأثيرات ، التى تدبى بالقليل لتقاليد الاشتراكية الاوروبية ، وتدبى بالكثير لابداع رجل واحد ، والقوة الدافعة لرجل واحد - ذلك هو لينين .

والواقع ان التقليد الاشتراكى الاوروبى ، لم يكن ليعين البلاشفة كثيرا في خلال السنين الحرجة الاولى من النظام الجديد ، لان الوضع الذى كان عليهم ان يواجهوه ، لم يكن قد فكر فيه ماركس ولا خلفاؤه الاوروبيون من قبل . وكان الاشتراكيون الالمانيون وزعيمهم كارل كاوتسكى ، يرون دائما ان الاشتراكية ستصل الى القوة عن طريق غزو المؤسسات الاقتصادية للرأسمالية النامية تماما . ثم الاستيلاء عليها ، ولذلك كانوا يرون ان التغيير يتوقف اساسا على ظهور قيادة جديدة عالية ، توجه هذه المشروعات الى خدمة الشعب بأسره . وقد تم رفض التكهانات حول شكل السيطرة الجديدة ، على اعتبار انها تكهنات مثالية ، وان السؤال لابد من ارجائه حتى يمكن كسب القوة ، وذلك لانهم كانوا يرون انه يمكن الاستيلاء على الكيان الرأسمالى ، وان تجرى التغييرات بعد ذلك على مهل طبقا للمفهوم الديمقراطى ، وقد كان من المعتقد ان الاشتراكية لابد قادمة ، سواء بالثورة العنيفة او بدونها ، استجابة للرغبة الواضحة لأغلبية الشعب ، التى ستعاون مع النظام الجديد بكل تأكيد كذلك كان من المسلم به ، وجود ديمقراطية في صورة انتخاب عام ، وتحدبد السياسة عن طريق التصويت العام للشعب .

لقد كان هذا وضعاً مخالفا تماما للوضع الذى استولى البلاشفة بمقتضاه على السلطة ، ولم يهدم التقليد الاشتراكى الاوروبى الى أى سبيل يخطونه في سلوكهم . ولم يكن الانتخاب العام المبني على المساواة ، ليساعدهم في خدمة اغراضهم ، لانه كان يضع القوة في ايدي غالبية الفلاحين ، الذين لم يكونوا على صلة بالاشتراكية ، والذين كانوا فوق كل شيء يعملون على الكسب الفردى او العائلى ، بامتلاك الأرض ، دون الاهتمام كثيرا بأشكال الحكومة ، او بايجاد الوسائل لتوحيد البلاد الواسعة . لقد كانت الديكتاتورية على نحو ما ، هى البديل العملى الوحيد لمواجهة تفكك روسيا الى عدد كبير من

جمهوريات الفلاحين الصغيرة ، أو مواجهة العناصر المعادية للثورة التي عاودت القرو لأجزاء من البلاد . وتبعاً لذلك فإن السؤال الذى طرح غداة الثورة البولشفية ، لم يكن هو ما اذا كانت الديكتاتورية واجبة أم غير واجبة ، وإنما كان السؤال يدور حول نوع الديكتاتورية التى يجب أن تقوم . ومهما يكن من شيء ، فإن طبيعة الحزب الذى حكم البلاد ، هى التى أجابت عن هذا السؤال ذلك ان الحزب كان ينهض على أساس تنظيم مركزى كبير ، وعقيدة في «المركزية الديمقراطية» ، كما كان ينهض كذلك على عدم التسامح إزاء الذين لا يتفقون معه أو لا يقبلون قيادته . ونتيجة لذلك ، فإنه بالرغم من أن الثورة قامت باسم السوفيات التى سيطر عليها البلاشفة في المدن الرئيسية ، بما فيها من ممثلى الأحزاب الأخرى كذلك ، فإن التوجه الحقيقى للسياسة كان في أيدي الحزب الذى ادعى لنفسه الحق وحده في ممارستها ، باعتباره الممثل الحقيقى للطبقة الصناعية العاملة ، وباعتباره صاحب الحق في الإفصاح عن وجهة نظرس البروليتاريا .

ومنذ اللحظة التى أبعد فيها الثوريون الاشتراكيون اليساريون عن الحكومة لمعارضتهم معاهدة برست - ليتوفسك ، كان الحزب البولشفى هو الحاكم الحقيقى ، واستئصلت العناصر المعارضة في السوفييتات على وجه السرعة . وهكذا لم تعد السوفييتات منظمات جاءت بمقتضى الانتخابات الشعبية ، حتى بين العمال الصناعيين ، بل أصبحت مجرد أنبعاث صادر عن الحزب ، تتقبل دون سؤال قيادة الحزب في شئون السياسة . والحقيقة أنها كانت مجبرة على ذلك ، لأن الحزب كان منظماً تنظيمياً دقيقاً ، وكان قوة تمارس نشاطها على مستوى الامبراطورية الروسية كلها . لقد كان هذا التكوين الموحد للحزب في البلاد كلها ، ضروريا لسلطة الحزب ، بل كان الدعامة الرئيسية لديكتاتوريته . وقد اضطر الحزب إزاء الحرب الأهلية في داخل البلاد ، وإزاء الصراع ضد التدخل الأجنبى ، أن يلجأ الى مزيد من المركزية والحكم البيروقراطى .

وعندما كان لينين على رأس الحزب ، كانت هناك فرصة للمناقشة الحرة في نطاق نخبة من رجال الحزب ، ولكن عندما تولى من الزعامة بسبب المرض ، حانت الفرصة لستالين .

وقد هاجم تروتسكى النمو المطرد للبيروقراطية داخل الحزب ، فأنهى الأمر الى تنحيته جانباً في معارضة واهنة ، ثم لم يلبث أن نفى بعد قليل . وقد استفحل ستالين مركزه كسكرتير للحزب ، كي يصبح السيد الكامل للبيروقراطية ، ثم ليرفع من قدره فيصبح ديكتاتورا . ولم تتحقق ديكتاتورية طبقة البروليتاريا ، لأن الحزب وليست الطبقة ، هو الذى أمسك بمقاييد الأمور ، ومضت ديكتاتورية الحزب الى أيدي قلة من زعماء الحزب ، ثم الى يد فرد واحد ، استعمل سلطته بلا ضمير في التخلص من زملائه القدامى .

وبعد موت ستالين فقط ، ظهر استنكار لا كان يسمى « عبادة الفرد » وظهر معه الاتجاه الى القيادة الجماعية ، ولكنها مع ظلت محصورة فى نطاق عدد صغير من الزعماء ، ارتفعت بينهم الوية الصراع حول السلطة والنفوذ ، ولو انها اقل حدة من تلك التى كانت على عهد ستالين .

وفى خلال كل هذه التغييرات ، بقيت الأهداف الكبيرة للسياسة السوفيتية كما هى ، باستثناء هدف واحد . فى السنين الأولى للثورة البولشفية ، كان زعمائها على يقين من أن ثورتهم لن تعيش ، اذا لم تحصد الدول الغربية حذو السوفيت ، أى أن تحول الثورة الروسية الى ثورة عالمية ، على النمط الروسى . وكانت الدولية الثالثة عام ١٩١٩ ترى هذا الرأى ، واستمرت فى رايها هذا ، حتى وضع عدم امكان ذلك عمليا . ثم بنى ستالين شعار « الاشتراكية فى بلد واحد » وحول الدولة الى وكالة تقوم لا من أجل الثورة العالمية ، بل من أجل اثارة الاضطرابات العالمية فى الدول غير الشيوعية ، وفى الاهابة بالعمل فى كل مكان ، ليضعوا مصالحهم العاجلة فى تبعية أهداف الاتحاد السوفيتى ، بوصفه الرائد للاشتراكية فى عالم منسأهض لها . وقد أدى انتصار النازية فى ألمانيا ، الى تغيير فى الجبهة أخيرا ، بحيث اضطر الشيوعيون الى أن يحاولوا خلق جبهة ضد الفاشية . ولكن ازاء فشل هذه الجهود ، غير ستالين طريقه واتفق مع النازيين ، ليعود بعد ذلك الى تغيير الجبهة مرة ثانية بحكم الوضع ، عندما هاجم هتلر الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٤١ .

وعلى ضوء هذا الاعتبار ، مرت السياسة السوفيتية بتغييرات عصبية ، مع انها لم تتخل عن أهداف الثورة العالمية ، ولكنها تأجلت فحسب . أما فى المجالات الأخرى ، فان أهداف السياسة قد بقيت كما هى بصفة أساسية عبر كل التغييرات . وكانت مهمة البلاشفة ، هى الارتفاع بمستوى روسيا بأسرع ما يمكن من تخلفها الاقتصادى والاجتماعى ، الى مقام الصدارة بين المجتمعات الصناعية المتقدمة ، حتى تهزم الرأسماليين فى دهوى تفوقهم . وقد وضعت أسس هذا الاتجاه فى أيام لينين ، وذلك عندما وضعت الخطة العظيمة لكهربية البلاد .

ولكن لينين أبدى تقديره للحاجة الى التقدم فى حلر ، عندما أقر السياسة الاقتصادية الجديدة عام ١٩٢١ ، وبسلوكه ازاء البرامج التى خططها أصحاب المشروعات العظيمة للتقدم الصناعى . أما بعد أن نجح ستالين فى تصفية أغلب الزعماء الباقيين لثورة ١٩١٧ ، أو اقصاصهم عن الحكم ، فقد حدث منذئذ فقط ، ذلك التغيير الكبير فى السياسة التى تضمنتها خطة السنوات الخمس ، وفى فرض نظام المزارع الجماعية برغم المقاومة العنيفة للفلاحين . ومع ذلك ، فان هذه التغييرات الاقتصادية الكبيرة ، لم تتضمن أى تغيير فى الأهداف الأساسية

للتنمية الاقتصادية ، ولكنها زادت من ضخامتها فحسب . وبعد النكسة التى أحدثتها المجاعة ، تقدم الاتحاد السوفيتى بسرعة أكثر فى تنمية الصناعات الثقيلة ، وأرجئت الصناعات الخفيفة التى تسد احتياجات المستهلكين ، واستمرت هذه السياسة على نهج الخطط المتتابة للسنوات الخمس . وفى الوقت نفسه ، كان هناك تقدم زراعى بعد المجاعة ، ولكن ذبح الماشية على نطاق واسع ، وهو ما صاحب عملية تنفيذ الزراعة الجماعية ، لم يكن من الممكن إصلاحه على وجه السرعة .

والحقيقة ان جانبا من آثاره لا يزال قائما حتى اليوم . وقد تأخر نمو الانتاج الزراعى عن الانتاج الصناعى بصورة عامة ، على الرغم من الزيادة الكبيرة فى المساحة المزروعة ، بواسطة اقتحام « الأراضى البكر » تمشيا مع انتشار مزارع الدولة .

ومما لا شك فيه ، ان التغييرات التى طرأت فى نهاية العشرينيات : قد احتوت على زيادة كبيرة فى صرامة التنظيم الاقتصادى المفروض من قبل الدولة ، واشتملت على الإغراء المادى للانتاج الفردى المرتفع ، الذى سار على عكس الاتجاهات السابقة نحو الإقلال من عدم التكافؤ الاقتصادى .

لقد نصب ستالين نفسه زعيما لهذه الحركة ، وأقام فى غضون ثلاثينيات القرن العشرين حكمه الديكتاتورى على أساس شخصى ، بمزيد من التصفة للذين انتقدوه ، وبتحويل جهاز الحزب الشيوعى الضخم الى أداة تخضع لحكمه الشخصى . وهكذا كان النظام الذى انتهى بوفاة ستالين فى عام ١٩٥٣ ، واستنكره خروشوف أخيرا فى مؤتمر الحزب عام ١٩٥٦ .

ولكن على الرغم من تصفية ييريا ، واتجاه النظام الى شئ من اليسر بعد موت ستالين ، فانه لم يكن هناك أى تغيير جلى فى الهدف أو حتى فى الأسلوب . فقد حلت سياسة السيطرة الجماعية الى حد ما ، فى محل الحكم الشخصى لستالين ، ولكن ظلت الأهداف والأساليب على نحو ما كانت عليه من قبل ، وان تكن الأساليب قد تراخت الى قدر محدود . فلم يحدث تغيير فى شكل الحزب الواحد فى المجتمع السوفيتى ، بل أصبحت قوة الحزب أكبر . صحيح أن مولوتوف ومالينكوف قد أبعدا عن الزعامة ، ولكنهما لم يصفيا ، الأمر الذى يظهر شيئا من الملائنة فى النظام . ولكن قهر الاتحاد السوفيتى لثورة المجر فى عام ١٩٥٦ ، حتى ولو دون اعدام ناجى وماليتز فى يونيو ١٩٥٨ ، قد أظهر أنه لم يكن هناك تغيير جدى . ثم ان الهجوم المتجدد على « سياسة تيتو » عام ١٩٥٨ ، قد أشار بوضوح الى أن زعماء الاتحاد السوفيتى ليسوا على استعداد لارضاء قبضتهم عن الدول التى تدور فى الفلك السوفيتى ، بالرغم من التنازلات التى اضطروا الى منحها لبولندة عام ١٩٥٦ .

وبعبارة موجزة ، فقد ظل الاتحاد السوفيتى حتى عام ١٩٥٨ ، دولة الحزب الواحد بصفة جوهرية ، يحكمه زعماء الحزب الشيوعى ، ولا يسمح

بأى تعبير انفسالى أو رأى مخالف . وقد تبعت الصين الشيوعية الاتحاد السوفيتى فى هذا الميدان ، بعد الامال الكبيرة التى ائتمسها ماوتسى تونج ، بتشجيعه الظاهر لسياسة « دعوا مائة من الزهور تفتتح » فى بسستان الايديولوجية . لقد وقف ماوتسى تونج الى جانب الاتحاد السوفيتى فى مسألة المجر ، بل ذهب ابعد مما ذهبت اليه موسكو فى هجومها على التيتوية عام ١٩٥٨ ، وفيما عدا مسألة بولندا ، لم يظهر اى تسامح أو اى دليل على التراخى فى شأن الدول الدائرة بالفلك .

ومع ذلك ، فطوال هذه الفترة بالذات ، ظل الاتحاد السوفيتى يعمل غاية جهده ، ليظهر فى صورة الداعية الاكبر للسلام والتعايش السلمى ، ويعارض ما زعمه بالسياسات المثيرة للحروب ، التى تنتهجها الولايات المتحدة والدول القريبة على وجه العموم . وائى لعل يقين، من ان الزعامة السوفيتية ترغب مخلصا فى تحاشى حرب يهلك فيها الجانبان ، على نحو لا يمكن تصور فظاعته ، وتفضل كثيرا ان تترك لتتابع اهدافها بوسائل اخرى غير الحرب . ولكن هذا لايعنى مع الاسف ، انهم على استعداد لتغيير اهدافهم أو حتى تعديلها ، ولا قبول اية شروط يرون انها تضعهم فى وضع سيء بالنسبة للولايات المتحدة .

اما عن الولايات المتحدة ، فعلى الرغم من ان معظم شعبها وزعمائها ، ياملون دون شك فى امكان تحاشى الحرب ، الا ان كثيرين منهم ليسوا على استعداد للرضى بأى وضع لا يضمن لهم التفوق العسكرى ، كما لا يعتقدون الا بل بأى وضع لا يحقق لهم هزيمة الشيوعية ، والعمل على الاطاحة بانظمة الدول الشيوعية القائمة بأى شكل .

وفى مثل هذه الظروف ، يستمر الصراع من اجل السيادة العسكرية وخاصة فى ميدان الاسلحة النووية ، وتتكسد اسلحة الدمار بين الجانبين ، الى الحد الذى تصبح فيه حماقة مجردة ، بقدر ما تصبح كارثة اقتصادية ، لآى دولة اقل ، كبريطانيا العظمى ، التى تحاول ان تنافسها فى هذا الميدان .

والحقيقة ان الشروط الوحيدة التى يمكن بها احراز التقدم ، تتضمن تخلى الجانبين عن كل الامال ، فى امكان هزيمة احدهما للآخر فى حرب يحيا من بعدها . وهذا يعنى الرغبة الحقيقية فى التعايش السلمى ، برغم الفروق الحادة بينهما ، وهو يتضمن تخلى الاتحاد السوفيتى عن الامل فى ان تنتصر الشيوعية كنظام عالى بقوة السلاح ، كما يتضمن تخلى الامريكيين عن آمالهم فى التفوق العسكرى ، والتحول عن طموحهم فى الاطاحة بالشيوعية فى كل بلد بالقوة المسلحة ، الامر الذى يبدو انهم لا يزالون مترددين فى الاندماج عليه .

ان علينا اذن ، ان نترك الحركة الاشتراكية العالمية فى حالة ضعف كبير ، وقد أصابها الخوف على ذلك الحين فى ايطاليا والمانيا والنمسا واسبانيا واغلب

الدول الشرقية ووسط أوروبا ، وبأقل من ذلك قسوة في الولايات المتحدة ، حيث قامت حركة المد للطبقة العاملة ، التي ارتبطت بسياسة الينوديل لروزفلت ، ثم فشلت في أن تأخذ صبغة اشتراكية ، في الوقت الذي مزقت الشيوعية فيه نفسها ، بين حروب طائفية ، ليس لها الا اقل القليل من الأثر على الجانب الرئيسى من الطبقة العاملة .

اننى لأتترك القصة هناك ، في منتصفها ، لأن المراحل الأخيرة في رأى ، لم تصل الى نهايتها ، أو لم تتضح بعد ليتناولها قلم المؤرخ . صحيح اننى لم استطع حقاً ، أن اتجاشى مواصلة القصة ، في نقط معينة منها الى ما بعد عام ١٩٣٩ ، ولكننى لم أحملها أى ادعاء في هذه المناسبات المخاطفة للأحداث الأخيرة ، بأننى أورد قصة كاملة أو شاملة ، أو حتى اننى أعطى تقريراً نظرياً للأحداث .

اننى أعتقد أن موقفى الذاتى ، قد بدا بما فيه الكفاية عبر هذه المجلدات . فانا لست شيوعياً ، ولا انا اشتراكى ديموقراطى ، لأننى أنظر الى كليهما : بوصفهما عقيدتين للتركيز والبيروقراطية ، في حين اننى أشعر عن يقين ، أن المجتمع الاشتراكى الذى يخلص لمبادئه الخاصة بالمساواة فى الاخوة الانسانية ، يجب أن يركز على أوسع نطاق ممكن من تشمع السلطة والمسئولية ، حتى تندرج فيهما المشاركة النشطة لأكبر قدر ممكن من المواطنين ، فى مهام الحكم الذاتى الديموقراطى .

انتهت الترجمة العربية للنص الانجليزى الكامل

Bibliotheca Alexandrina



0646067

(الثمن : ١٩ قرشا)

مطابع شركة الاعلانات الشرقية